

فقد كان في سورة مذكور هكذا وقال قتلت عدد وثلث
 اقترابا لقتل وتلزمه الآية في ما اذا لم يتر بعد وثلث
 المقدور كما لا يكون اقترابا في الآية واحدة ووادعي
 ما في درهم فقار المدي عليه فقتل ما في درهم فقتل
 حق كذا على ما في اقترابا كذا وادعي ما في درهم فقتل
 المدي عليه قد قضيتك حمسين درهم لا يكون اقترابا في
 الثانية ولو ادعي على رجل الف درهم فقار اخذت منها شي
 فقد اقربها وكذا كذا قال كذا وادعي ما في درهم فقتل
 منها او قد ادعي اليك فهذا كله اقترابا لالف ولو قال قد
 برئت اليك من كل قليل وكثير كان كذا على ما في درهم فقتل
 ولكنه اقترابا في مجهول الجنس والقدر فيكون جبر على
 ما في وادعي عليه ما طلب منه وجعل المثل
 ما عليه غير هذا كما في المسبوط في باب اقترابا لجزء نصيب
 وادعي على بعض الورثة دينه على الميت فقار المدي
 عليه ما في دين من التركة في هذا لا يكون اقترابا لدين
 كما في المسبوط ولو ادعي رجل رضائي يد رجل فقار المدي
 عليه للمدي ترا جزا من ديني ديك هكتا يعني انك رض
 سواها فهذا اقترابا من المدي عليه كما في الظهيرية
 رجل ادعي على اخيه من قبض من كذا درهم بغير حق
 فقال المدي عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقترابا
 ولو قال دفعته الي خيك بامر فهو اقترابا لعلامة
 الامر كما في الخلاف اذا ادعي على اخيه عشرة درهم فقار
 المدي عليه ان جملة من دفع درهم درارسة فهذا
 اقترابا لعشرة وكذا اذا قال اربا جملة من درهم بوقت
 ونحو قال درهم ما في سبعة است لا يكون اقترابا بالوقت

كما

منه نقلا
 صح

كما في الظهيرية وفي مستحق اذا قار لغيره على عليك درهم فقار
 اما خمسمائة منها فلهذا او قال ما خمسمائة منها فلهذا اعرفها فلهذا
 اقترابا في ولو قال ما خمسمائة فلهذا ولم يقل منها فليس باقتراب
 كما في المسبوط ولو قال في عليك درهم فقار المدي عليه
 مع ما في دينه قال الغنيمة بكذا لا يسا ولا يكون اقترابا
 وقال الفقهاء ان صدقة في الدين صريح اقترابا
 بالمال وان كذا في الدين صريح اقترابا بالدين
 ولو قال لغيره غصت مني ما في درهم فقار المدي غصبتك
 هذه المائة كذا في اقترابا وكذا لو قال المدي غصبتك
 المائة شي او قال المدي غصبتك هذه المائة شي او قال قبل
 هذه المائة شي كان اقترابا بغصب المائة وكذا لا غصبت
 احدا بعدك ولم اغصب احدا بعدك كما في الحبيط ولو قال
 ما لك على الاما في درهم او سوي ما في درهم او اكثر من مائة
 درهم كان اقترابا في ولو قال ما لك على اكثر من مائة درهم
 ولو قال لم يكن اقترابا في الثانية ولو قال ما لك على اكثر من مائة
 من مائة ولا قل من مائة درهم فيلا يكون اقترابا في الثانية
 الا قل مطلقا وقيل يكون اقترابا في وهو لا صح كما في
 مسقط السرخسي ولو قال لغيره ما في مائة درهم فهذا
 اقترابا لالمائة ولو قال ليس لك على ما في درهم فلهذا
 كما في المسبوط وهذا في التفصيل بين ذكر الضمير وعدمه
 اذا كان الخوف متصلا بان يرهم منه معنى تام من غير
 نظري غيره فلو كان الخوف غير مستقرا بان لا يتاثر
 فيه الا بالنظر الى ما في عليه كقوله نعم كان اقترابا لطلب
 قربة بضمير ان يقول نعم هو على بعد فلو لم يكن عليه الف
 او لا ولا كذا نعم لا تستحق بالخبو مية فانها حرون جود

يقدر بها جملة سوال وصار ما تقدم من خطاب كما بعد فيه و
قال الشيخ الرضائي قوله مطلقا اي لا يثبت فيه التفصيل ولا يمكن
ان تكون ابتدا لا بنا ولا تصحيا لها لا بنا وضمن المحووب ففي
لفظ الاطلاق هنا تسامح حتى لو قال رجل اخر اعطني ثوب
عبدى هذا او بسع مني عبدى هذا او ستاجر مني عبدى هذا
او ادفع لى غلة عبدى هذا كما في نية آو قال له فتعنى
باب دارى هذه او قال جصص لى دارى هذه او اعزتك
دارى هذه فقال نعم قال قوله نعم اقراره بالمال خائيه وقال
سرح دارى هذه او قال اعطني سرجها او كما يعنى قال
اعطني سرج دارى هذه او ناولني جام دارى هذه او ابلع
فقال لمخاطب نعم كان قوله نعم اقراره جواب ما خائيه به
اقرار منه اى من المخاطب لم تكلم بنعم بالعهدة والشوب
والغلة كما فاده المحوى في الصور التي مرت تراخا بالدار
في الصور المتقدمة وافرا با لداية في المسائل المذكورة
وكذا كذا يكون اقرارا بالسرح والى ما فاده المحوى لم
سنان كلمة نعم لا تستعمل فلا بد من جملة على المحوى
كيلا يصير لغوا زايى كالى وقال الغلاة المتكسري لى
ان يقول نعم جواب فى الخبر لا فى الانشاء هذه الامور
انشاء اية قد يقول استعبد هذه الكلام فكانه يقول ما ذا
تقول ويحتمل ان يقال الكلام المذكور وان كان انشاء لكنه
متضمن للخبر فنعم جواب له محوى قال فى محيط السرخسى
ثوب فى يدك فقال وهب لى فلان فقال نعم او قال صدق
او قال اجل او قال كذا بالفاصلة فهو اقراره ولو قال
لا فى جميع ما ذكرنا وذكره الله لا يكون اقرارا فى الظهير

او قوله فبر حشور لا جيلان كالم وطاسه به فلان يحلف
ما لم على اليوم شي وهذا الخلف لا يكون اقرارا بالمال المتكلم
ر سيعه ان يحلف بهذا الوجه الا ان لم يقصد اذها شي
قال النخعي ولا يلتفت الى قول من جعله اقرارا كما فى فلفظ
قار رجل اخر بساى عندى الف ففان لمخاطب فى
جوابه بلى فهو اقرار به اى بالالف لان بلى تقع جواب
لاستعظام داخل على نفي فتعبد ابطاله فقوله بلى بعد
قوله السبلى عليك الف اذ ابطلت النسخ صار كما نك قال
كرك على الف فكان اقرارا وان قال لمخاطب فى جوابه
نعم لا يكون اقرارا لانه يصير تقدير الكلام نعم ليس كذا
على الف فيكون محمود الا ان نعم تصديق للمستعبد
وايجاب وبقاى يكون لمخاطب بقوله نعم مقرا لانه
الاقرار على العرف لا على دقايق العربية يعنى ان
المتكلم يتكلم بما هو متعارف عنده والعوام لا يدركون
الفرق بين بلى ونعم والعلى لا يلاحظون ذلك فى
محاورتهم فيما يتكلمون به بين الناس وانما يلاحظون
فى مسائل العلم ولذا كان مسائل الاقرار والى كذا
الاعمان مبنية على العرف كما فى الجوهرة والفرق اى على
القول به وهو ما مشى عليه فى المتن ولما نقله عن
الموهبة فلا فرق وكان الاولى تقديره على قوله وقيل نعم
ان بلى جواب الاستعظام المتعنى بالاشياء ونعم جوابه
بالنعم قال فى التحقيق ان موجب نعم تصديقها فليها
من كلام منغى ومثبت استعظامها كما نك او خيرا كما اذا قيل
لكذا مزيد او قام زيد ولم يقر به قلت نعم كان تصد يق

لا يقبله وتتحقق لما بعد هذه وهو يجب على ما يجب ما بعد سفي
 استغفها ما كان او خبرا فاذا قيل لم يتم زيد فقلت بلى كان مفعلا
 قد قام الا ان المعتبر في احكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد
 منها مقام الاخر كمن ينجي في شرح المناظر لا بما لا يرس
 من الناطق الى القادر على الكلام فاخترت به عن الاخر
 فان اشارة قايمة مقام عبارته في كل شيء من بيع وجارة وهبة
 ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبر وقرار وقضيه على
 المعتمد فيه الا الحد ود ولو صدق في والاشهاد في وتعمل
 اشارة ولو قار على الكناية على المعتمد ولا تعمل اشارة
 الا اذا كانت معروفة واما معتدل اللفظ فالفنوى على
 ان اذ كانت العقلية الى وقت الموت يجوز اقاربه بالاشارة
 والاشهاد عليه ليس باقرار بما لا وعنى وصدق وبيع
 ونكاح وجارة وهبة يعني لو قيل له هل لفلان عليك
 كذا فاقوما براسه بنعم لا يكون اقارا وكذا لو قيل هل اعتقدت
 عبدك فلانا فاقوما براسه بنعم لا يكون اقارا بيقظه فله
 ان يبيعه وكذا لو قيل له هل طلقت زوجتك فلانة فاقوما
 براسه بنعم لا يكون اقارا بطلانها وهي ما زالت له بزوجته
 وكذا لو قيل له هل بعث عبدك فلانا من فلانة او من ثمانية
 فاقوما براسه بنعم لا يكون اقارا ببيعه منه فله ان
 يبيعه على الاخر وكذا لو قال لها هل تزوجتني نفسك وقال
 لرجل هل زوجتني بنتك الصغيرة كذا من المهر فاقوما على
 براسه بنعم لا يكون اقارا بالتزوج وكذا لو قالت له
 اما تزوجتني كذا فاقوما براسه بنعم وما كانت تزوجت
 وكذا لو قيل له هل اخرجتني دارك بمانية فاقوما براسه بنعم لا يكون
 اقارا

اقارا بالاجابة رفته ان يخرجها من غيرها وكذا لو قيل له هل
 وهبتني عبدك كذا فاقوما براسه بنعم لا يكون اقارا بالهبة
 بخلاف افتنا يعني لو اثار المقتضى براسه جاز له استغفني عنه
 ذكر العمل به وقد اخرج البخاري انه قيل للنبي صلى الله عليه
 عليه وسلم ما لا يجزى يا رسول الله فاشا ربيده وحررها كان
 يريد القتل وعقد البخاري كذا في صحيحه في كتاب العلم
 بابا وقد نقل صاحب القسمة عن علا الدين الرازي انه لا
 الاشارة في الاقارن ونقل عن ظهير الدين كرخياني انه لا
 يعتبر قال لا الاشارة من الناطق لا تعتبر وفي مجمع القناوي
 تعتبر لان جواب المقتضى ليس بحكم متعلق باللفظ وانما
 اللفظ طريق معروفة كجواب عنه المستغفني واذا حصل هذا
 المقصود استغفني لمقتضى عن اللفظ كالو حصل الجواب
 بالكناية بخلاف الشهادة والوصية فانها متعلقة باللفظ
 والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند الخبر وسبب ان قيل
 له هذه الاشياء فاشا ربيدهم ثبت نسبة منه وورث كل منهما منه
 الاخر واسلام فانه ثبت بالاشارة كالعبارة وكذا لا
 ابوداود عن ابي هريرة عن رجل ان النبي صلى الله عليه
 وسلم بجارية سودا فقال يا رسول الله ان علي رقية موهبة
 فقال لها ان الله فاشا ربيدهم الى السها بصحبها فقال لها فمن
 انما فاشا ربيدهم الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والى السها يعني
 انت رسول الله فقال اعتقها فانها موهبة وكفارت قال
 له قايلا اعتقد كذا لكف فاشا ربيدهم استتبت فان تات
 حذله العقر على زوجته واستا نخلها وان ابي قتل كالتزويج
 وامانت كاتومن اضاف المصدر الى المفعول اي تات مني المسكن
 للكا فثبت بالاشارة كالعبارة واشارة محتمل في او عمة لصيد

حتى يقتله الخلال بالشارية وجب جزاؤه على المشير وكذا لو
 اشار الى لال لحدال اخر الى صيد في الحرم فقتله وجب عليه
 منها جزا مستغفر والشيخ براسه في رواية الحديث ان لو قال
 له اجزي برواية كتاب كذا اعتكف فاشار براسه كفى ما لو قرئ
 عليه وهو ساكت فانه يروعه ولا يحتاج الى شارة لان
 القراءة على الشيخ بلغ انواع الحمل والطلاق في ان طالق
 هكذا او اشار بثلاث يعني ان اشارة عدد الطلاق المتلفظ
 به موجب لوقوع ما اشار به من عدده لان الاشارة مبينة
 لهذه المبرم بخلاف ما اذا قل انت طالق و اشار بثلاث
 لم تقع الا واحدة كما علم في الطلاق قال ولم ار ان حكمك انت
 هكذا مشيرا باصابعه ولم يقل طالق اشارة الاشياء قال ان هذا
 البيري ومقتضى ما في قاضيان عدم الوقوع حيث قال
 قالت از وجهها طلعتي فاشار بها بثلاث اصابع ونوبت
 ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يتلفظ به وفي التوليكية امرأة
 قالت از وجهها طلعتي فاشار بها بثلاث اصابع واراد ان تذكر
 ثلاث تطليقات فانه لا يقع الثلاث ما لم يتقرب لسانه وذكر
 هكذا هنا هو ومثله في تلخيص الكبرى وقال السبكي
 بعد نقله لعبارة الاشياء والنظر عدم الوقوع لانه ليس
 من صريح الطلاق ولا كناية لانه ليس بلفظ تحملي غيره
 ونقل المحمدي عن بعض الفضلاء انه يجب ان لا يقع شيء ولو
 نوى الطلاق لان اللفظ لا يشعرون والنية لا تؤثر بدو
 لفظ ونزاد على ما تقدم من الافات والنسك والاسلام
 والكفر وما ان الكافر لا يشار الى صيد محرم و الشيخ براسه
 في رواية الحديث وعد الطلاق في قوله انت طالق هكذا انتهى
 فان هذا جميع الاماكن بحيث فيها لا شارة لان المدة تتور
 امثله

مشتركة وليس كذلك فانه لو حلف ليضربن فاشار بالضرب لا يبر
 او حلف لا يضرب فاشار بالضرب لا يحدث اذا كان مثله محض
 بيا شرة افاده السيد محمد فالمراد من كلام الشيخ يعني في مسامحة
 مخصوصة كخلفه لا يستخدم فلانا فاشار به بشيء من الخدم
 حلفت في يمينه خدمه فلان او لم يخدمه كما في العادة او حلف
 لا يظهر سره او حلف لخفي سر فلان او ليسه نه او حلف
 لا يدل عليه او عازب متعلا و اشار الى ذلك السر والى من
 حلف انه لا يدل عليه بدون تلفظ حنث عادية وفي لفظها
 فاحبره بالكتابة او برسالة او بكلام او سله احد اكاره سر
 فلان كذا او كان فلان يحكم كذا فاشار براسه اي نعم
 حنث في جميع هذه الوجوه اه فتعرب ما ذكره الماتن وافاده
 الشئ بطلان اشارة الناطق الا في تسع وهذا باعتبار عدم
 اليقين مطلقا مسالة واحاق والا فالتطرق الى ما ذكرنا من
 فروع مسامحة اليقين تكون المستثنيات اثني عشر مسالة
 وقال الفتح لا ينبغي ان يزداد تعديل الشاهد من العلم بالاشارة
 فانها كفي كما قد مساه في الشهادات فراجع ان ثبت ان
 فعلى هذا تكون ثلاثة عشر مسالة فتنسب فليحفظ لينتفع
 به عند الحوادث وان اقر رجل لا خير بين له مخرج يعني وان
 ذكره للتاجيل مفصلا عن الاقرار لما سياتي عن الوقعات
 انه يصدر في التاجيل لو كان موصولا فصدقه المقر له في
 الدين وقد مر لكن ارجع الى حاشية كذا في الاحكام
 اي احبره القاضى على قضاء الدين المقر له بالاعتداء وعند
 الشافعي يلزمه الدين موقلا يمينه لانه قرع بالوصوف
 بانه موجه الى وقت فيلزمه بالوصف الذي اقر به وهذا
 ليس بشيء لان الاجل يحقق لمن عليه المال فكيف يكون صفه

لما الذي هو حق الدائن ولكنه موقوف على مضميه فكان
 دعواه الاجل كدعواه الاخرى كذا ذكر في باب الاستثناء من
 المبسوط وسياتي التمهيد في تعليق صحاح كافر عبيد
 يدعي ما ذكرك العبد الكائن في يده مكد لرجس سماءه تارة ان
 المقر حاشا حريته العبد منه اي من المقر فصدقه المقر في الملك
 دون الاجارة فانه يقبل اقراره له به ولا تنفع دعواه في الاستثناء
 الاجرة ولذا قال الشافعي فلا يصدق المقر عندنا في دعوى
 تاجيل اذ اكد به المقر له لما مر من ان قال في الواقع ان
 هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه اما اذا وصل صدق المقر
 الطرقي في شئ من ظروفه الكثر وهو قيد حسن ولا يصدق
 المقر بالعبد لاخره دعوى اجارة لانه دعوى بلا حجة لانه
 اذا قري على نفسه وادعي حقا المقر له في الاجارة حجة في
 حقه ولا تقبل دعواه على الاخر بلا حجة كما في التبيين
 وحسنه اي حين تكذب المقر له في الاجارة حجة في
 تقاضى المقر فيهما اي في كل من دعوى التاجيل ودعوى
 الاجارة لانه منكر حقا عليه فان المقر يدعي حقا التاجيل
 او الاجارة عليه وهو منكره كذا واليه على المنكر بخلاف ما
 قرر جلا لاخر بالدرهم السود قد ذكره في مسقطنا يعني وقد
 المقر في الدراهم وقد رها دون وصف السود حيث يلزمه
 اي كقر ما اقر به فقط اي السود ولا يلتفت الى تكذيب المقر
 له في وصف السود لان السود نوع من الدراهم يعني ان
 السود صفة للدراهم فيلزمه ما اقر به على الصفة التي اقر بها
 وكذا بخلاف الاجل لو اكره المقر له فانه ليس بصفة في الدين
 الواجب بغير عقد الكفالة كالتقاضي وعن المبيعات والمهر
 وفيه المتلفات بل الاجل في امر عارض اثبوتها بالشرط يعني

ووجهه يشرط لا يشترط ويقول المقر في النوع بيمينه ان ادعى المقر
 بخلاف ما اقر به والقول بذكر في العوارض كما لو ادعى ما حثبه
 بعد ما اقر به بما لم يكن موصولا كما قد ساءه عن الواقف
 وانكر المقر الاجل او اقر بالعبد وادعي استجارية وانكر المقر
 ذكرك ان القول للمقر لا نكارة حصوله لهذا العارض الا ان
 يجوز مدعي العارض دعواه باليمين كقرار كفتي بدست
 موجب يعني لو قال ضمننت كذا عن فلان ما به الى شهر وقال
 المقر له في حاله ان القول له اي الكفيل في الاجل لانه لم يقر
 بالدين لانه لا دين عليه في الصحيح وانما قوله عجز المطالبة
 والاثبوت اي الاجل في كفالة الدين الموجب للشرط يعني
 لو كفل رجل ديما موجلا على مديون فليس للدين مطالبة
 الكفيل حال السو قال الكفيل وقت الكفالة لا تطالبني الا
 عند حلوله وكفل عنه الدين ولم يذكر ما سوى ذلك فكانت
 من قبيل الاقرار بالنوع لا بالعارض لان حقيقة النوع
 ان يكون الشيء من اصله موصوفا بتلك الصفة وكذا كذا
 الموجل المكفول به فانه موجب للشرط بل من حين كفله
 كان موجلا فاذا اقر به لم يكن مقرا بالمال كما ان الدرهم السود
 من صلبها سود وليس السود عارضا بالشرط فكان اقرار
 بالنوع بخلاف الدين فان الاصل فيه الحل ولا يصير موجلا
 الا بالشرط فكان الاقرار بالدين الموجل اقرارا بالدين
 وادعى حصول العارض والمنكر ان ينكر العارض والقول
 بالمنكر ومثل اجارة العبد كما قد مضى في الذخيرة ولو قال
 فلان على عشرة مثاقيل فضة ثم قال هي سودا او قال
 فلان على درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من
 الدراهم او قال هي من نقد بلد كذا وقال على من غصب فانه

يصدق عند جميعهم وصلا من فصل ونوقاد من قرص وتكن بيع
 ان كان ما سمي نقد البند فانه يكون مصدقا عند جميعهم فاما
 اذا لم يكن نقد البند ان فصل لا يصدق عند جميعهم جميعا وان ولد
 ذكر انه يصدق ولم يحكم فيه خلافا من مشايخنا من قال ما ذكر
 في الكتاب ب قول ابي يوسف ومحمد واما علي قوله ابي جراح لا يصدق
 ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا هـ وسنذكر ههنا
 فروعا في الاختلاف الواقع بيني المكي والمكزي لوقاد فلان
 عليه عشرة فلس من قرص او ثمن مبيع ثم قال ههنا في الفلكور
 الكاسد لم يصدق وكذا ذكر ان وصله قوله ابي جراح وقال ابي
 يوسف ومحمد يصدق في القرص اذا وصل وعليه ما قال وما
 في البيع ففي قول ابي يوسف الاول انه يصدق وفي قول
 محمد يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصنته
 عشرة اوفس ثم قال ههنا من الفلكور الكاسد كان مصدقا
 ونذكره الوديعة كما في الحماوي اذا قر قبض راس المال في
 السلم ثم ادعى انها زبوف او كان اقر قبض الحيا او اقر قبض
 بعض حقه او باستيف راس المال او باستيف الدرهم
 او قبض راس المال لا يقبل قوله انها كانت زبوف وان كان
 اقر قبض الدرهم فتقوله مقبول في دعوى الزيادة استحسانا
 كما في الظهيرية ولو قال اسلمت الي عشرة في كرحنطه وقال
 لم اقضها وقال رب السلم بل قبضتها وقال المسلم اليه ذلك
 موصولا يصدق قياسا واستحسانا وان فصله الاستحسان
 لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كما في التنية ولو قال لفلات
 عندي وديعة الف درهم وعلي الف درهم قرص ثم قال لم اقضها
 ضمن كما في الخلاصة ولو قال اعطيتني الف اقرضتني
 الف او اسلفتني الف ثم قال لم اقض ان قال ذلك موصولا

صد

صدق قياسا واستحسانا وان قال ذلك موصولا لا يصدق
 استحسانا ولو نوقاد نقدرتني الف او قال دفعت الف او قال سلم
 اقضها لا يصدق في قول ابي يوسف وقال محمد يصدق اذا وصل
 كما في التنية لو قال اقرضتني الف درهم ولم تدفعها الي وقال
 ذكره مفسولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كذا موصولا
 فالقول قوله وكذا ذكر اذا قال اعطيتني او اسلفتني كن سحر
 تدفع الي وصل كذا موصولا ولو قال دفعت الف او نقدرتني الف
 فلم اقبلها قال ابي يوسف لا يصدق وهو ضامن وقال محمد
 القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك الف واخذت
 منك الف لكن لم تدعني حتي اذهبها لا يصدق وهو ضامن
 كذا في المحيط وسيأتي ان شاء الله تعالى بقية مسائل
 ههنا في الفروع في باب الاستحسان قد ذكرنا ما تنبعضنا
 منها ثم ههنا متقدمة فبدي لانها اذا لم تكن متقدمة
 فاولي بالحكم المذكور لكن قال محمد راجح كذا في معرفة عند
 المسامحة مثل الجارية المتقدمة القايمة بيني وبينه لا يغير
 قوله انه لم يعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حتي المسامحة كتوبة
 في مند يل او جارية قاعد عليها كسا مخطاة لا يظهر منها شيء
 تقبل دعواها وبينة كما في محيط السرخسي ففرق بين
 المستقيمة القايمة والمستقيمة القايمة الا ان يقال ان هذا
 مني على احدي الروايتين في المسامحة قر من المشتري
 بالامانة في العقد الجارية له ما يبيع يعني فلا يبيع منه بعد ذلك
 لو قال انها جاريتي او انها جارية فلان اخر ولم اعرفها بالثقة
 ههنا ايضا اذا كانت المشتري قايما للملك والافلو اشتري
 جارية ثم ادعى حرية اصلها ولو بعد مدق فان دعواها
 مقبولة وبينة مسموعة على اصح الاقوال قال في فتح القدر

في باب الاستحقاق فروع اشترى شيئا ثم قال هو ملك فلان
فصدقه او ادعاه فلان فصدقه هو او نكره فلف فكل ليس
لنه في شيء من ذلك ارجوع على البائع بخلاف الوكيل بالبيع
اذا رد عليه بعيب فلف ففك يلزم الموكل لان الموكل
من المخطوط كالبينة وهو مضمض في النكول اذا لم يعلم عيبه
ولا سلامته ولو اقام المشتري بينة على انه ملك فلان لا يقبل
لتنافضه فان اقامه على الشراء قراره منه بمكة للبائع
فان ادعاه لغيره تنافض بخلاف ما لو برهن على اقراره بالبائع
انه ملك فلان يقبل لعدم تنافضه وبخلاف ما لو برهن
على انها حرة الاصل وهي ندعى ذلك وانها ملك فلان وهو
اعتقها او برهاها واستولدها قبل شرائها حيث نقدر وجوب
بالثمن على البائع لان التنافض في دعوى الحرية وفروعه
لا يمنع صحة الدعوى او اتمامها وقفي في حق الكوكي في كتاب
الدعوى في نوع في دعوى العتق والكورية عن الاجناس
في دعوى المشتري انه حر واعتقه البائع عتق عليه ولا يقبل
بينة المشتري على البائع وعدلاني يوسف ربح يقبل اهر
فهني عاروا به ضعيفة لا يلتفت المفتي ولا القاضي اليها
فتنبه لثوب في جراب يعني لو اشترى ثوبا في جراب
ثم اخذه ادعي ان ذلك الثوب ملكه ولم يدره قبل ذلك
فلا تنسج بينة وهذا خلافا لما قد مناه عن محيط الضري
في مسائل التنافض قبيل فروع الشارح قبيل كتاب
الاقرار وقد مناه بعضه فربما يصح فانه مني على احد
الروايتين في المسألة وكذا الاستنباط قال في تنوير البصائر
وما يجب حفظه هنا ان المسألة اقرارا للملك للبائع او يهدم
كونه ملكا فلهذا لا قصد ليس كالاقرار صريحا بانه ملك البائع

واضاف ان ما يظهر فيها ان من يعين اليده يومر بالبيع
البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر في فصل الملك ومسه
وبانه اشترى متاعا من انسان وقبضه ثم ان البائع
استحقه بالبرهان من المشتري واخذ منه ما تالت الا بوجوب
الابن المشتري لا يؤمر بردها الى البائع ويرجع بالثمن على
البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالادب وعار غند
البيع بانه ملك البائع ثم استحقه ابوه من يده ثم مات
الاب وورثه الابن المشتري هذا لا يرجع الى البائع لانه في
يد بانه على زعمه حكم الشراء لا يقرر ان القبض المستحق
لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالثمن اهكذا في جامع البراري
وقد مررت مسائلا المسألة في ما يار التنافض قبيل
فروع الشئ قبيل كتاب الاقرار واستدعي اي طلب
ابداعه عنده بان قال لانساض صند وقك هذا وديعه
عندي ثم ادعي ان ذلك الصند وقك ملك لا تسع بينة
للتنافض وقبول الودعية بان قال له رجل اودعك هذا
الصند وقك فقال نعم ثم ادعي ملكية لا تسع بينة راعا
صوابه والاستعارة يعني لو استعار ثوبا ثم ادعي ملكية
لا تقبل للتناقض ولما لا عارة فاناهي فغلاذي المبال
وكيف يكون اقرارا للملك ولا يستجاب بان قال لا خرب
هذا العهد ثم ادعي انه ملك لا تسع ولا يستجاب بان قال
لا خربني هذه الدار ثم ادعي انها ملك لا تقبل قال الخبير
قبل عليه يجب تقيده بما اذا لم يكن ملكه فيه ظاهرا فانهم
صرحوا بان الراهن اذا استأجر الرهن او البائع وقال اذا
استأجر البائع لا يصح وهو لا يصح في عدم كون الاستيجار
اقرارا لعدم الملك له وقال محوي في حاشية الانشباة

فبر عليه الاستحجار اقرار بعدم الملكة اتفاقا وانما يخالف
 فيكونه اقرارا لذى اليد بالملك فقد اشتمل على صاحب لا يشبه
 الاول بالثاني فاحرى الخلاف في الاول كما في الثاني وهو
 عظيم اه ورد بان الضميمة له راجع الى خروج والقرينة على
 قوله على احد القولين اه وهو بعيد جدا وقد صحى العهد على كلا القولين
 في فصوله في الفصل السادس ه ونومن ونسك اي وكيل وضع
 اليد والاستحجار في الامتة يمنع دعوى الملكة فيها ودعواه في
 الحق يمنع دعوى نكاحها كما في الدرر فكذا ذكر من الشراء والاستحجار
 والاستحجار ووافيوا بالبيعة والاستحارة والاستحباب
 والبيع في دعواه لنفسه هذا متفق عليه وما كونه اقرارا
 بالملك لذى اليد ففيه روايتان مصححتان وسبب عدم اقرار
 ملكه لدعوى عليه جواز دعوى لغيره بشرط ان لا يكون
 لغيره بوكالة او وصاية للثنا ففرض في جامع الفصولين
 الحاصل من جملة ما مر ان المدعى لو صدر عنه ما يدل على ان
 المدعى ملكه المدعى عليه تنطرد دعواه لنفسه ولغيره لثنا ففرض
 ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم ملكه المدعى
 عليه طرد دعواه لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعدم ملكه لا
 اقرار بملك المدعى عليه ولو صدر عنه ما يحتل اقرارا وعدمه
 فالترجيح بالقرائن والافلا يكون اقرارا للشك فترتب له
 بخلاف ابراهيم عن جميع الدعا ويكادى لو ابراه عن جميع
 الدعا ويثبت الدعوى بهما اي بوكالة ووصاية يعني ثم
 ادعى عليه وكيد عن الغير ووصيا عن تبيع صحى لعدم
 الدنيا ففرض لانه انما ابراه عن حق نفسه لا عن حق غيره
 ذكره في الدرر ففرض لا اقرارا صحى اي صحى ان الاستحجار والاستحجار

ودرست عارة وعوها شررا ففرض لا اقرارا صحى اي صحى ان الاستحجار والاستحجار
 مستفاد منه في الجامع الصغير خلافا لتجميع لو صحى اي صحى ان الاستحجار والاستحجار
 ان ما ذكره لا يكون اقرارا بالملك لذى اليد ان البيع مثلا يحتل به
 في يد البائع عارية او غصبا او يكون وكلا ونفرض ان لا يتنص
 بثبوت الملك البائع لانه ذكر ابن وهبان وهذا ما ذكر في الزيارات
 ووفق تشارحها الشريفي اي بين ما في الجامع الصغير وما
 في الزيارات بانه اي المشتري ان قال يعني اي مثلا وقار
 للمشتري منه اجرني والاستحجار منه اعني او لمشتري منه هبة
 لي او لمودع استودعني هذا كان ذلك اقرارا بالملك لانه
 جازم بانه ملكه وقد طلب شراءه وهبته منه الا ان لما في
 الاستحجار والاستحارة والاستحار فالقرار بالملك مشكك
 في كل حال اذ قد يستجار ويستودع من المتولى على الاوافق
 وكذلك الاستحجار ففما ملوان قال المشتري استبيع هذا
 يكون اقرارا له بالملك لانه يحتل ان يقصد بذلك استحقاقها
 حاله هل يدعى بالملكه وجواز البيع له او لا فحل عبارة الجامع
 الصغير على الاول وتحمل عبارة هبة الزيارات على هذا الثاني
 ولو بداه اي توقف الشريفي لانه كناية عنه وختم على
 صك البيع يعني لو كتب شهادته وضمتها على صك غيره با
 فلا ن فانه اي ما ذكر من كناية الاسم والختم ليس باقرار بعدم
 ملكه اي فله ان يدعيه بعد ذلك لنفسه ولغيره يعني فقول
 استبيع هذه الاولى بان لا يكون اقرارا بعدم ملكه وقال الشيخ
 الرجحي لو كتب شهادته وختم عليها على صك فيه باع فلا بان لا يكون
 اعترافا منه بالبيع فان الانسان قد يبيع مال غيره فصولا
 بخلاف ما لو كان الصك مكتوبا فيه يبيع صحى او نا فذا
 فان كناية الشهادته عليه تكون اعترافا له بالملك فلا يصح بعد

ذلك ان يدعى بنفسه ولذلك هنا اذا قال بنفسه ما يصح ذلك فيما ذا
 كان مملوكا للمسيح طيب فان الانسان لا يطلب من غيره ان يبيعه
 ما لا نفسه فيكون ذلك اعتراف منه له بالملك فلا يدعيه بعد ذلك
 لنفسه ولا لغيره وان قال اتبع فلعلم يريد ان يبيعه له وكأنه
 عنه اوفضوليا فلا يكون اقرارا بالملك له له ولوقال على ما به
 ودرجته يجب للمقر له على المقر كراهه وكنه وكذا ما به ودنايته ونداه
 اكمل فيما لو قال له على ما به وقدر حنطة فكلما قفزان حنطة
 والموزون كما به وزعفران فكلما استازعفران استحقاياه يعني
 والقياس ان يرجع في تفسير الحايه اليه في جميع ما ذكرنا فيها شي
 من ما به وثوب وهو قول الشافعي لانه عطف مفسرا على ما به
 في الفصلين والمعطوف غير المعطوف عليه ولم يوضع للبيان
 فنقبت الحايه على ما بها في عطف الثوب عليها ووجه
 الاستحقاق الذي ذهب اليه على وان ان عطف الموزون
 وليكمل على عدد منهم يكون بيان للمهرهم عادة لان الناس
 استحقوا اكثر ارا تفسير عند كثره الاستعمال وذلك فيما يجمل
 فيه التعامل وهو ما ثبت في الذمة وهو المكمل والموزون
 وانفقوا بذكره من كثره اسبابه ودورانه في الكلام بخلاف
 الشيا وبغيره مما ليس من المقدرات لانه لا يكثر التعلق من
 لعدم ثبوتها في الذمة في جميع المعاملات فلم يستغفروا ذكرها
 لتعلقها ورأينا في الكلام والاتفاق بالشاي لكثرة ولم يوجد في
 على القياس ولا يقال ان الشيا قد ثبتت في الذمة في السلم
 والتمسك قلنا هذا الا لا يتأتى الا في الشيا بدون غيرها
 وثانيا ان ذلك لا يكثر في رجل قال له على ما به ووثبان بنفسه
 كما به يعني يرجع في تفسير الحايه الى قولنا ما يالحايه مبهمة

وكذلك لو قال ما به وشاة او مائة وعبد كما في الذخيرة من
 روى من سماه عن ابي يوسف في قوله ما به ووثبان او
 الشيا وكذلك في قوله ما به وشاة ووجه ان الشيا والعبد
 تقسم قسمه واحدة بخلاف العبد فانهم لا يقسمون قسمه
 واحدة وما يقسم قسمه واحدة تحقق في اعدادها الحايه
 فيمكن ان يجعل المفسر منه تفسير المهرهم وهذا ليس بظاهر
 فان عندنا يقسم العبد كالقنم ولا يقسمون عند ابي ح
 رج زيلعي وفي رجل قال له على ما به وثلاثة ثوب يجب
 للمقر له على المقر له ثياب خلافا للشافعي فانه يقول يجمع
 في تفسير الحايه الى المقر كما في ما به وثوب قلنا جوابا على
 ما توجه الاتوب في قوله وثلاثة ثوب ثم تذكر كيف العطف
 يعني ولم يدخل العاطف الا على العهد بخلاف وثوب فانه
 دخل العاطف على الثوب فانصرف في التفسير لا ثوب اليها اي
 التي كما من العديدين المهرين فيكون بيان لها وهذا بالاجماع
 لان عاداتهم جرت بذلك لا تترحمهم بقولنا احد وعشرون
 ثوبا وثلاثة وحمسون درهم فينصرف في التفسير لها لا استواءها
 في الحايه اليه ولو قال لفلان على نصف دينار ودرهم
 او ثوب فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف هذا
 العبد ونصف هذا الحايه لا لان الكلام كله وقع على شيء غير
 عينه او بعينه فنصرف في نصف الى الكلام كله قال على نصف
 هذا ونصف هذا الحايه بخلاف ما اذا كان بعضه معينا
 وبعضه غير معين بان قال نصف هذا الديار ودرهم
 حيث يجب الدرهم كله وقد ذكرنا فروع كثيرة تتعلق
 بجها لهما المقر تحت قول الماتن وان ربع زيد الف فتنبه
 ولا تقرأ به في اصطلح يعني لو قال له علي ما به في

اصطبل منزله الدابة ففقد بلا اصطبل وكذلك لو قال ربه علي صفام
 في بيت لان غير المنقول لا يضمن بالغصب عندها وعلى قياس
 محرم يضمنها وفيه الجسوط ولو قال غصبك طهما في بيت كان
 هذا بمنزلة قوله طهما في سفينة فكونا اقرا بغصبا لبيت
 والطعام لان الطعام يدخل في ضمانة بالغصب والبيت
 لا يدخل في ضمانه في قول ابي حنيفة وابي يوسف لا خروا قال عمر
 احول اطعام من موضع لم يصدق في ذلك لانه اقرب غصب
 تام اذ هو مطلق فيجعل على الكمال زيلع والاصل ان مثل هذه الامور
 ان ما يصلح طرقا ان امكن نقله الى الطرف لزمه كانه في مرقوقه
 وطعام في جوارق او سفينة لان الاقرار بالغصب ايجاب عن
 نقله ونقل المظروف حال كونه مظروفا لا يتصور لا ينقل الطرف
 فصلا اقرا بغصبا ضرورة وسبب نقله لا كذلك ايضا والا
 اى وان لم يمكن نقله ما يصلح طرقا كاصطبل لزم على المقر المظروف
 فقط لا قد من من عدم تحقق غصب العقار عندها والى
 ففقد محرم يضمنها ولذا قال خلافا لهما وقد ساء ايضا ذلك
 فيكون عنده اقرارا بالطرف والمظروف معا وان لم يصلح
 جعل طرقا بصورة طرف حقيقة لزم الاول فقط يعني
 ولم يلزم ما جعله طرف كقوله درهم في درهم درهم قال في المسند
 وان كان الثاني مالا يكون وعالا اوله نحو قوله غصبك
 درهم في درهم لم يلزمه الثاني اه قلت ومفاده انه لو قال
 دابة في خيمة لزمه لان الطريق والخيبة يمكن نقلها ولو قال
 لم علم ثوب في درهم لزمه الثوب فقط لان الدرهم لم يصلح
 طرفا ولما ربه فغير قلت وفي غاية البيان ولو قال ربه علي
 درهم في خيمة حنطة لزمه الدرهم والقنبر باطل ولو قال ربه علي
 خيمة حنطة في درهم لزمه القنبر باطل وبطل الدرهم وكذلك
 لو

لو قال له فرق زيت في عشرة محاتيم حنطة لزمه الزيت وكمنطه
 باطل ولو افرجها في ان يقول هذا الخاتم لك تلزمه حنطته
 بسكون اللام في حنطة الباط وغيره والجمع خلق فمقتضى
 على غير قياس وقال الاصمعي الجمع خلق بالانكسار فقصه
 وقصصه بديره وديره وحكي يونس عن ابن عمر ومن العلامات
 الحقة بالغصب لغة في السكون وعلى هذا فالجمع خلقها قياس
 مثل قصبه وقصب وجمع بن السراج بينهما ويلزمه قصبه
 بفتح الف ما يركب منه من غيره جمعه وقصصه كقصبه وفلو
 وقال الفراء بن السكيت كسر الفاء رد في المصباح في
 القاموس الفص الحاتم مثله والكسر غير كسرهم بل هو
 اه يعني في دعوى الخن جمع لان اسم الحاتم يشمل
 ولذا يدخل الفص في بيع الحاتم من غير تسمية ولو اقر سيف
 يلزمه حنطه بفتح الجيم وهو غمد ويلزمه ايضا حاتم
 جمع جماله بكسر الحاء علاقة التي يشدها بالسيف على
 الحاتم قطعة حمله طويلة او خيط من حور ونحوه وقار
 الاصمعي انها جمع لا واحد له من لفظه وانما واحد محمل
 ههنا في ويلزمه ايضا عملة اى حديثه لصدق اسم
 السيف على الكلى ولو اقر بجزءه بجمع فمقتضى هذا
 بيت من بن يستور وسر خالد السيد احمد ومقتضى هذا
 التفسير ان يلزم البيت ايضا وفي المحوي وقبل يتخذ من حشب
 ونياب اسم شخانة وقيل حكاية يلزمه العبد
 برفع النون جمع عود كدود جمعه عمدان والود جمع دود
 صحاح وتلزمه ايضا الحسوة التي تقشهاها نوزيت
 بها لان اسم الحيلة يطلق على هذه الحيلة عادة وهي
 الحبرة في البلب زيلعي ولو اقر بخرق في قوسه بانه قال غصب

تتروى فوصف ريد والعوصح بالخفيف والتشد يد وعاء النمر
يتخذ من قصب وقوله اعلم بذلك ما دام فيها النمر والاف
زنبيل سبي على عرفهم على النهاية قال صاحب الجوهرة
القصص حسبها خيل وروب
العلم كانت فوصف باكل منها كل يوم مرة
قال في الغاية ولا ادري ما صحة هذا البيت فيلزمه النمر والقو
مع لانه اقرب قصب تمر حال كونه في فوصف ولا يتصور
ذلك بدون ظرف فلنما في خلا في ما لوقال غصبت تمر
من فوصف لان كلمة من منتف عنها الظرفية فهي ليست
للتعريف هو ابتداء غاية غصب النمر وقال في الهداية
لان كلمة من لا تنزع اي اترعت تمر من فوصف فيكون
مقرا بالترج او ظرفا في جوارق او اقرب قصب طعام
حالا كونه في سفينة او اقرب قصب ثوب حال كونه في متد
بكر الميم قال في المغرب تمتد بمد اي شد به مراسه
وتقال تمتد بالممد يبل وتمدلت تمتد بها وهي كجى ان
عمدا لكمد بن مروان وكان عارفا لادبها وظلال شعاع
المغرب ساد يوما جلسا عن افضل المناد يبل لهم يعرفوه
فانشدهم بيت عبدة بن الطبيب
ثمته فتا الى جرسومة اعراضهن لا بد منا دبل
او اقرب قصب ثوب حال كونه في ثوب يلزمه الظرف من
الحواشي والسفينة والممد يبل والثوب كما انظر في
لما قد يتاها من الاصل وهو ان الظرف لما كان ما يركن
لنما في خلا فما اذا قال غصبت اكا فاعلى جار حيث يلزم
الاكاف خاصة دون الحار لان الحار يذكور لبيان محل
المقصوب حتى اخذ وغصب الشيء محل لا يكون
مقتضا

مقتضا غصب نحو هكذا ذكر في الزاوية معربا الى حبسوه
اقرب قصب تمر من في صرح مثلا يشرب الى حوادية من خيمة او
ديار من صندوق لا تنزع القوصح وتحوها الى قدمنا من ان
كلمة من لا تنزع ويبا ذلك كما لو اقرب قصب ثوب في عشر
يلزمه المظروف وهو الثوب الواحد دون العشرة عند باب
يوسف ربح وقال محمد عليه احد عشر ثوبا لان النفيس من
الشاب قد يلغ في عشرة فيمكن جعله ظرفا كقول حنطه في
جوارق او تجمل كلامه على التقديم والناخير فيصير كما انه قال
عشرة اشواب في ثوب لابي يوسف وهو قول ابي اولان
العشرة لا تكون ظرفا لثوب واحد عادة والممتنع عادة كالمتمنع
حقيقة اذا شعور على كل ولا ثوب اذا الف في ثياب كانه
كل واحد منها مظروف في حق ما ورره فلا يكون ظرفا لآخر
الثوب الذي هو ظاهر فلا يتحقق ان يكون الكل ظرفا لثوب
واحد فاعلى احدا وكلما هو وحمله على التقديم والتاخير لا يمكن
لان فيه احتيا لا لا يجاب المال مع الاحتمال لان في قد
تكون بمعنى بين قال الله تعالى فادخلي في عبادي اي بين
عبادي فلا يجب بالشك وقولها النفيس من الشاب قد يلغ
في عشرة اشواب منقوص بما اذا قال غصبت منه كرايا
في عشرة اشواب حيرت فانه يلزمه الكل عنده مع انه ممتنع
بما قد يلغى فكذا لو اقرب قصب طعام في بيت فيلزمه المظروف
فقط لا مر من ان الظرف الذي لا يمكن نقله عادة لا يلزم
في الاقرار وهذا في الست ظاهرا على قول ابي خلا فالجمل
وقد مر ايضا ان الذي لا يصلح ظرفا لا يلزم واليه اشار بقوله
اذا العشرة من الشاب لا تكون ظرفا لثوب واحد عادة والممتنع
عادة كالمتمنع حقيقة كما تقدم مبسوطا وله اقرب قصب

خمسة في خمسة عند ذلك يسأل فإن عني أي قصد نحل
 معني على يعني خمسة على خمسة أو قال عنيت خمسة يعني خمسة
 في خمسة فلا يجب في جميع ذلك إلا أن لا يصر في الطلاق خمسة
 والزمره زفر خمسة وعشرين تبع في ذلك المص فقال في
 المخرج تبعاً لمساكن وصاحباً لا خياراً وابن مسك وقال زفر
 والحسن يلزمه خمسة وعشرون لكن في الزيلعي كالعيني لا يلهيه
 وابن السكناة وقال زفر عليه عشرة وقال الحسن بن زياد
 عليه خمسة وعشرون وفي عبارة البرهان اوجنا عليه
 خمسة لا خمسة وعشرين كما قال زفر وهو قول الحسن
 قال بعد كلام وقال في المبسوط يلزمه على قول زفر عشرة
 فلعل عن زفر روايتين فمن قال خمسة وعشرين يسند
 يعرف الحساب لا يزم يرون به ارتفاع احد العددين
 بقدر العدد الاخر ومن قال بعشر يستدل بان حرف في
 قد يأتي بمعنى مع قال الله تعالى قال خلى في عبادي مع
 عبادي وهو الماشي بين الكافة وانما يراد به ارتفاع احد
 العددين بقدر الآخر عند الخوض من الناس وهو
 الكتاب وهذا لان حقيقة في ان تكون للظرف ولا يتصور
 ان تكون الدرهم طرفاً للدرهم فتعني المجاز المتعارف
 بين الناس وبني اللفظ ان اتصال من حيث ان كل واحد
 منها الوجه فصحت الاستعارة قلنا لا تقدر الحقيقة ولا
 الظرفية لا ولا يصر الى المجاز لان المجاز متعارض لا نهى
 تستعمل بمعنى الواو لا اتصال بينهما من حيث ان كل واحد
 منهما للجمع ومعني مع على ما بينا ومعني على قال الله تعالى
 حكاية عن زفر عون ولا صلبيكم في خدوع النخل ارم على جذوع
 النخل

النخل واذا كانت بمعنى على لا يقتض وجوب الشان على ما
 بينا من قبل ولا نه يقتض الانفصال والتميز لا الجمع وبين
 حمل على البعض اولى من البعض فلفت في لما ذكرنا ان الظرفية
 اذا تعذرت ولم يتعني المجاز تلفظ الظرفية فصاحباً اذا
 قال على درهم في درهم اذا فرق بينه وبين قوله على خمسة ابرام
 في خمسة دراهم لان موجب الالف فيه هو تعدد الظرفية
 وهما فيه سواء ما ذكر الحسن لا يستقيم ذلك في الكوزون
 وانما يستقيم ذلك في الخمسوع على ان الارتفاع المذكور
 ذكره يراد به تكثير الاجز لا تكثير اعداد وتكثير الاجزا
 لا يوجب تكثير العدد وهو المتعارف عند الحساب فمع
 فلو كان خمسة دراهم في خمسة ترديد به ان كل درهم من
 الخمسة مثلاً خمسة اجزاء في الولا الحجة فيما اذا قال على
 عشرة في عشرة ان نوي تكثير العين لزمته ماية وان نوي
 الضرب ولم ينوشيا خزلزمه عشرة جملة على نية الاجزاء وهذا
 يقتض ثبوت خلاف في هذه الصورة ونحوها ومعلوم
 ان ذلك عند التجا حده اما عند الاتفاق قال لا يصر
 ونجد عشرة ان عني أي قصد نفي معني مع كمرى الطلاق
 يعني لان لفظ في يجمعهما ان على ما بينا فاذا نوي محتمل
 كلامه صحى نية لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه
 على ما عرفت في موضعه وهذا ابو الفتح ما نقله في الهندية
 عن المحيط اذا قال الفلان على عشرة دراهم في عشرة
 دراهم ان قال المقر عينت نفي مع او قال عنيت الواو
 فعلية عشرون درهم وان قال عنيت به على لزمه عشرة
 وان قال عنيت به الضرب لزمه عشرة عند على بينا
 وكذلك اذا نوي حقيقة كنه في وهي الظرفية تلزمه

عشرة اهـ فـ در در لوقا قال له على عشرة درهم في عشرة
دنانير يلزمه عشرة درهم وبطل اخر كلامه الا ان يقول
عنيت الما ان فلان ما هـ كما في الثانية ولوقا ان عليه خمسة
درهم في ثوب يسود يلزمه الخمسة فان قال بعد ذلك الثوب
الهودى هو اذن والخمسة الدرهم اسلمها اليه فيه فهدى
بيان لكن فيه تغيير فلا يصح مفصولا الا ان يتصدق
الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا بعد وهما غشبت
ما تصادقوا ان محمد هـ كان للمقران خلفه فاذا خلف
كان له ان ياخذ المقر خمسة درهم كما اقرب كما في المبسوط
ولوقا غشبت منه خمسة درهم في ثوب يلزمه الخمسة
مع الثوب كما في محيط الخسبي ولوقا على درهم مع درهم
او معه درهم يلزمه كما في غاية البيان ولوقا على درهم
قبل درهم يلزمه درهم واحد ولوقا قبله درهم فعليه
درهمان ولوقا درهم بعد درهم او بعد درهم يلزمه درهمان
وكذا الوسي احد هـ اذ لا واقف حنطة كما في المكسبو
والخانية ولوقا درهم درهم او قال درهم ثم درهم يلزمه
درهمان ولوقا درهم درهم درهم واحد وكذا اذا قال
لفلان على ذلك على درهم يلزمه درهم واحد ولوقا درهمان
ثم درهم يلزمه ثلاثة وكذا على العكس كما في الذخير
ولوقا على درهم وعلى درهم يلزمه درهمان كما في الثانية
ولوقا له على درهم بدرهم يلزمه درهم كما في الغاية ولوقا
لفلان على كل درهم درهم او قال لفلان على درهم مع كل درهم
يلزمه درهمان ولوقا على عشرة درهم يعينها وقال لفلان
مع كل درهم من هذا درهم درهم يلزمه عشرون ولوقا نظر

الاعشرة درهم جميعها وقال فلان مع كل درهم من هذه
الدرهم هذه الدرهم يلزمه، أحد عشر ولو قال كل درهم
من الدرهم ثلثه مثلاً ثم درهم في قوله أي يوسف لمحمد
وفي قياس قوله أي ثلثه درهمه عشرة رجال قال فلان
عيارهم فوق درهم يلزمه درهمان كان ثمانية ولو قال
لمع من درهم عشرة، وقاله علي مابني درهم
عشرة تجب تسعة عند الامام قال ثلثه العشرة
كلها وقال ثلثه ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم
الاول والاخر حداً لا يدخل فيه الخرد فلا تدخل
الغايهات فصارت اذ قال فلان من هذا الغايهات
هذا الغايهات ما بين هذين الغايهات التي يصح لا
يهل في الاقرار فكذا هذا ولا يوجب يوسف ومحمد
الغايهات لا بد ان تكون موجودة اذ لمعدوم لا يصلح ان يكون
حداً للموجود ووجهه بوجوبه فكذا الغايهات بخلاف
ما ذكر من الحسوس لانه موجود فيصير حداً فلا بد
وله ان الغايهات لا تدخل في المعانيات الحد غير الحد وذهب
هو الاصل كما قال زفر كن ههنا لا يوصل، داخل الغايهات الاولى
ولذا قال النعماني في الغايهات الاولى ضرورية والاخرى
لما فوق الواحد بدونه يعني ان الدرهم الثاني والثالث
لا يتحقق بدون الاولى اذ لا يعقل الثاني بدون الاولى
فدخلت الغايهات الاولى ضرورية تحقق الثاني ثانياً
والثالث ثالثاً وما فوق ذلك وان العدد يقتضي ثبوتها
فاداً اخرها الاول ان يكون ابتداء الثاني هو
الاول يخرج هو ايضا من ان يكون ابتداء الاول وكذلك
الثالث والرابع فيجوز الى خروج الكل من ان يكون

五

واجبا وهو باطل كما في الملح بخلاف الغاية الثانية اذ لا
 ضرورة في ادخالها فاخذنا فيها بالقياس فلا تدخل ولا ذكر
 ايضا بخلاف ما بين الحايطين فانما قلنا ثمة بمرور ما بين
 الحايطين دونهما لوجودهما بينهما بدو بينهما وفيما بينهما
 فلا ضرورة في دخول كل واحد منهما فلما لم يكن في
 المعلوم دخل الغاية الاولى دون الثانية قال ابن
 رجب رجل قال له على كرسية الى كرسية زمانا جميعا
 الا فقيرا واحدا لان الكرسيين بالقياس عادية فكانت
 قال من فقيرا في تمام القفران من فقيرا في حنطة وشعر
 فقد دخل الغاية الاولى ولا يدخل القفران الا في حنطة
 الشعر لا في اي القفران الا في الشعر هي الغاية الثانية
 وذلك لان ذكر الشعر بعد الى فيلزمه عند الاكثر ما لم
 حنطة كما لم يرد شعر الا فقيرا منه وعندها يلزم
 الكران وقال القدوري في التفسير قال ابو حنيفة في
 قال لفلان على ما بين كرسية الى كرسية لزمه كرسية
 وكرسية الا فقيرا ولم يحفل الغاية جميع الكران العادة
 ان الغاية لا تكون اكثر الشيء ولا نصفه والكرسي عادية عن
 حنطة من القفران فوجب ان يصير لانهما الى واحد
 كما نقله الاتقاني وبقول رجل له على كرسية درهم
 او عشرة دنانير ثمانية درهم العشرة ونصف دينار
 عند ابن حنيفة كما مر من ان الغاية انثائية لا تدخل فيها
 ولو قلنا اننا نيزنه عشرة منها وتسعة من الدرهم اعتبارا
 للغاية لا خيرة افاذه السيد حمد قال وهو ولي ما وقع
 لسري الدين في حاشية التبيين ان الواحد من الاكثر هو
 الغاية قديم واخر على الفته القادة اه لكن في الهندية لو
 قال

قال ما بين عشرة دنانير عشرة درهم فعليه الدرهم
 وتسعة دنانير في قياس قول ابن رجب ووجه بعض نسخ
 اي حنطة يلزمه الدرهم في هذه النسخ ان عليه عشرة
 دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند ابن رجب ومن الاصح هو
 الاول وقوله من كذا الى كذا غنزة قوله ما بين كذا الى كذا
 جميع ما ذكرنا في المبسوط وروي بشر عن ابن
 يونس اذا قال الرجل لفلان على ما بين ثمانية الى بقية
 فان ابا حنيفة ربح قال ليس عليه شيء كان بعينه او غير
 عنه وقال ابو يوسف ربح ان كان بعينه فلا شيء عليه
 وان كان بغير عينه فما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم
 فعليه في قول ابن رجب درهم وقال ابو يوسف ربح يلزم
 درهمان كذا في المحيط اه وفيه من ادرك ما بين هذا
 حايطين الى هذا الحايطين ما بينه فقط اي بدو
 الحايطين كما مر في كلامنا مبسوط وفي كلامه اجالا
 فروع ونه بديل لبيات ما يكون اقرا وما لا يكون
 امرأة قالت لزوجهما كذا ما عندي من ثيابي فانا استفدت
 من كذا يكون اقرا بقبض المهر كذا نقل عن الصدوق
 التهديد وقيل يكون اقرا كذا في الخلاصة ولو قال
 هذا الثوب او الدار طرقة لفلان او قال من فلان او قال
 لملك او لملك او لملك او من ملك او غير ذلك او
 ميراث او حقة او من قبله فهو اقرا كما في محيط المستخرج
 وفي فتاوى ابن اللبث اذا قال انك جنة فلان راس
 او قال لا يست يعني هذا الشيء لفلان او لفلان او قال
 ولو قال ابن جنة فلان لا او قال تترافه هبة ولو قال
 ابن جنة فلان لا يست فهذا اقرا كما في الظهرة رجل

قال لابنه الصغير اين مال تراكذره ام او نام توكذره ام يكون
تملكيا قال الشيخ ظهير الدين بن توكذره ام لا يكون
اقرارا ولا تملكيا كحكم في الثانية ولو قال ابرأني عن
هذه الدعوى او صاغتني عن هذه الدعوى لا يكون
اقرارا كما في الخلاصة ولو قال صاغتني من خفي
يصح اقرارا والمبايات الى المقبول ولو قال من دعوى
لا يكون اقرارا كلف محض السر حتى ولو قال اخرج
من هذه الدار بالغ او ابرأ منها او اتركها او سلم لي
او اعطها لي فقد اقر به بالملك لان هذه الالفاظ
ذكرت منفردة بالبدل ولم يتقدمها لفظ الصلح يستمر
للمساومة في العرف والعادة ولو ذكرت هذه الالفاظ
ولم يبد كبدل لا يكون اقرارا ولو اوصطلي على ان
يسلم احدها دارا والاخر يسلم له عبدا لم يكن
اقرارا ولو اشتري دارا من رجل ثم قال لا خسر لي
شراها بالغ لم يكن اقرارا كما في محيط السرخسي ولو قال
لغيره اخبر فلانا او اعلمه او قل له او شهده وبشره
انه على الف درهم كان اقرارا وكذا لو قال اخبر فلانا
ان عليك الف درهم او اعلم فلانا او شهده له عليك
بالف درهم او قل له فقلا نعم فهذا كله اقرارا كما في
المحيط ولو قال لا خسر لا شهده لفلان على الف تساهية
لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما لفلان على الف درهم
تخبر بان لم اعلم الفا او قال لا نقل ان له على الف درهم
لا يكون اقرارا ولو قال ابتد الا تخبر فلانا ان له على
الف درهم كان اقرارا وذكر الناطقي في احسانه عن
المرخاني قال لا يخبر قوله لا تشهد لا يكون اقرارا الى ابن

جميعا

جميعا وصحيح هو طرف سيرا قال في محيط السرخسي ولو
قال انتموها اني طلقتهما او انتموها طلاقا ياها فهذا
اقرار بخلاف قوله لا تخبروها اني طلقتهما ولو قال
صديقكم يكن طلاقا كما في الخبر اذا قال هذا ليس
لفلان فهو لفلان بما فيه من الدوام وان قال اردت به
الخرقة دون الدوام لم يصدق وكذا لكل اذا قال هذا
انقصه لفلان فهو للخرقة وهو دون خذ او قال
اذا قال هذا الدار لفلان وهو دون خذ او قال
هذا الجراب لفلان وفيه متاع فهو يترك او قال هذا الجراب
لفلان وفيه دقيق او قال هذا الجراب لفلان
وفيه حنطة وقال عنست نفسي الجراب ونفس الجواب
صدق وانما يقع هذا على ما يصنع انما هو وبها يلو
به ولو نظر في زرق سمن وقال هذا الزرق لفلان فهو
على الظرف بعينه ولو قال اني هبة لفلان
فانتمى لفلان ولو قال كحنطة هذه لفلان
فله الحنطة والسبيل ولو قال ظهارة هذا القبا لفلان
فهو ضامن للبطلنة وعن محمد اذا قال هبة
الراوية لفلان وفيها ما كان الما للمقر ولم تكن له للروية
كما في المحيط ولو قال هذه الحنطة من زرع كانت
في ارض فلان او من زرع حصده من ارضه فهو قزار
بالحنطة وكذا لو قال هذا الذي يزرع فلان او
هذا لجر من خيل فلان كما في كافي وفيه اذا قال هذا
الصوف الذي في يدي من غنم فلان او قال هذا
اللبن الذي في يدي من غنم فلان او قال ذلك لفلان
او الجبن فهذا اقرار كما في المحيط والى فيه وكذلك

اولاد الحيوان كله خلا الرقيق كما في محبت ونو قران
فلا تاذرع هذه الارض اوي هذه اذرا وخرس هذه
الكرم واذ تذك في يد المقر فادعي المقر ناله وقال المقر
كلا ذكوتي وانما استغنت بك ففعلت او فعلت يا حرافو
للمقر كما في الكافي ولوقال هذا الدقيق من طين فلان
لا يكون اقرارا كما في الخلاصة ولوقال غصنك كذا او
كذا فهو اقرار بغصبه كما قال غصب عبد
وجارية كان اقرارا بغصبه وكذا لوقال دابة مع كرمها
او كذا مكذ القوس بلجاسه وعبد عند نيكه وكذا
لوقال كذا فكذا نحو غصبه عبد الحارثية ووقال
كذا وعلية كذا نحو غصته دابة وعلها سرج ووقال
كذا من كذا نحو غصبه صك يلا من عبدك وسرجا
من دابة كان اقرارا بغصب الاول خاصة كما في
نحو غصته اكا فاعا جاره كما في المبسوط ودي بلا
الاقرار بالتحمل سواء حمل امه او ثاثة ونحوه كما بان
يقول حملا متى او ثاثة او انا قتي لفلانة وان لم
يكن له سبب لان تصححه وجهها وهو الوصية
بالحمل من جهة غير المحبان اوصى رجل بحمل ثاثة
مثلا لاخر ومات فاقوه هو عاكم بوصية مورثه
بان هذا الحمل لفلانة واذا صح ذلك الرجح وجب الحمل
عليه كما في شروح الهداية كذا في بقضهم انه
لا وجه للميراث في هذه الصورة لان من لم ميراث
في الحمل لم ميراث في الحامل واما عند فاقض
زاده بانه ليس الامر كذا فان الفقهاء خرجوا بان
اوصى بجارية الاحمال وصحت الوصية والاستثناء
فعل

فعل هذا هو وصي ما كذا جارية بالتحمل جارية
حماها وصيات فتصير عا من لموصى له ونحو ميراث
فلما قرأ الموصى له بعد ان قبض الحامل باستحقاق
اياها بان تحمل هذه الحامل ميراث الميت المذكور صح اقراره
وكان له وجه صحيح وهو ميراث فلا وجه لقولهم لا وجه
للميراث في هذه الصورة ولا لتعليقها بانه ان من لم
ميراث في الحمل لم ميراث في الحامل ثم قد افان ما ذكره
وجه حسن دقيق يستقيم به الجواب اه
بفتح السين وجوده وقته اه وقت الاقرار بمعنى
ان وجوده قد يكون وقد لا يكون قام السيد احمد وقال
الشيخ الرضائي قوله المحتمل بهم فاعل من احتمل اي
ان يحمل عليه لفظ الوجود فقال هذا الحمل موجود
وهو اعم من لونه لان ماله اولا فانها اذا وجدت
بعده لم دون نصف حوال كان موجودا متحققا ولو
حوالين لم معدة غير محقق كذا ممكن ويمكن
ان يقال انه محقق شرعا لثبوت نسب كذا غير
الادبي اذا قدر بادر فمادة الحمل المنصورة فيه كانت
محققا وجوده فلوقال المعلوم وجوده او احتمر
كلا في التبيين لكان اظهر واستغنى عن التكلف
او اقتصر على المعلوم وجوده ما علم في مسيلية
معناه انه معلوم شرعا يعني متحقق الوجود
شرعا كذا في اربع شئوت نسبته قال ولعل امر
العبارة كالتبيين فسقط لفظ المعلوم من قول الناس
مع انه يرد على قول المحتمل ما لو كانت له دون
ستين فانه محتمل وجوده بمعنى لا مكان مع انه

لا يصح الاقرار به في ذنوبه فنصاره عما قوته المعلوم
وجوده ويدخل فيه ولا لمعقدة بدون السبب
كما علمت له بان تلك الامة لدون نصف حوله بعد
الاقرار لو كانت مزوجة او تله الامة لدون حوله
لو كانت معقدة من بان او رجعي او مورت نشوت
نشه اي انه لما حكم بشارع بنشوت نسبة من
المطابق كما ينحكما بوجوده وقت الاقرار به في
وصلية كان الحمل المقربه غير ادى كما في حمل الفقه ورضيه
والشاة ويقدر معلومية وجوده بادي مدته يتصور
ذالك انه الحمل ولا حاجة اليه لان الموضوع للاضمار
قال السيد احمد عند هل الحرة زبيعي كمن في الجوهرة
اقول مدته حمل الشاة اربعة اشهر واطل لمعية الدواب
سنة اشهر فالسيد حمد ولا حاجة اليه الاستدراك
لجوز علم ذك من هل الحرة بل هو الظاهر وهو الاقرار
به اي الحمل المحمل وجوده فلا يصح الا اذا جازت به
في مدة تعلم انه كان موجودا وقت الاقرار ويجوز ان
بان تضعه لا قومن سنة اشهر اذا كانت ذات
زوج او لا قومن سنتين من وقت الفراق اذا كانت
معتدة ان يمين المتقربا لما يتصور الحمل اي
يتصور به نشوت الحمل كالأثر والوصية كقول
ماتت ابوة اخي ابو حمل فحرة كحمل من ابويه او وصي
له اي الحمل به اي بهذا المال الذي قررت به فلا ينجز
الاقرار ويلزمه المال والكاف في قوله كما لا ريب
والوصية مستقصاة لا لخصار السبب الصالح فيها
والا بان لم يبق سببا اصلا بل فخر مطلق فلا يجوز
اقرار

اقراره ولا يلزمه شي مما ياتي في قوله وان شئتم ان
التفسير عند اي يوسف وعند محمد بن جعفر
وان لم يبين السبب لمحمد ان الاقرار حجة موجهة فيجب
اعماله ما لم يكن وقد امكن حمل على السبب الصالح لانه
يمكن ان ورثه او وصى له به ولا يصار الى ادبطل مع
الامكان فصار كالاقرار لعبد المأذون له والصبي
المأذون له في التجاره فانه يجوز لا مكان الجواز وان
احتمل الفساد بان قرعنا ليس من التجارة ولهذا جاز
اقراره بالحمل مع احتمال الفساد ولا يبي يوسف ان
لجواز طريقي الارث والوصية وليس احدها
باولي من الاخر فيبطل بمن اشتري عبد بالف
ثم باعه وعبد الحر من البائع بالف وخمسائه فانه
يبطل في العبد المشتري وان امكن حوازيه بان
يجعل الالف او اكثر حصصه المشتري والباقي حصصه
الاخر بخلاف اقرار المأذون له في التجاره لا يستلزم
لصحة جهة واحدة وهي التجارة بخلاف الاقرار بالحمل
لان لصحة جهة واحدة وهي الوصية كما قالوا
لان الحمل وحده لا يمكن الا بالوصية فتعينت
سببا ولا مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب
التجارة ولهذا يجوز اقرار لعبد المأذون له
ويغفل اقرار احد المتعاضدين على شريك ولو لا ذلك
لما جاز ولا نفذ فصار كما اذا صرح به ولا يتصور البيع
من الحنفي ولا يلى عليه احد فبطل وما اذا بين
المفترضا مستحيلا فلا يجوز بان لا يجازع فان ولد ذلك
حيلا لا قومن نصف حوله مذكور في اي فيصرف

اليه ما أقوال الشيخ الرضى وينبغي ان يكون كذلك
 ما لدون حولين اذا كان حمل لعقدة وقال المحرك
 وان ولدته لاكثر من ستة اشهر يستحق نكاحا لا ينكح
 المرأة معتدة فوله لا قلمن حولين اه ونقله
 ابن الكمال عن المبسوط وان ولدته ودين حبيب
 ذكر بن اوانثين فلهما ينبت جميع ما قرىبه نصفين
 لان مجموعهما هو الحمل وقوله فلهما جبر كبند محذور
 فقد يرهق لموروث او الموصى به لهما وقوله نصفين
 حال ولو كان احدهما ذكرا وكان الاخر نثى فلهذا
 ان نصفان في الوصية لان المال للحمل وهو
 مجموعهما ولا ارثية على الاخرية بخلاف الميراث
 انما لا يعطى للذكر مثل حظ الانثيين وان ولدته
 ولدها ميتا فلهذا المال الميراث لو ورثته ذكرا لموصى
 بكسر الصاد ولا حاجة الى ذكر اسم الاشارة فيه والى ورثته
 المورث بكسر الراء لعدم اهلية الجنين يعني ولده
 ينتقل الى ورثة الجنين لانه لا يكون لهلا لا يرث
 يرث ويورث ويستحق الوصية الا اذا خرج الشرع
 حيا وان فسرته الميراثاى بسبب لا يتصور وقوعه
 من الجنين لانه لا يتصور له لان حكمها تبوت الملك
 للموهوب له والحمل لا يملك او يتبع بان يقول باع هذا
 مني الحمل شيئا بالف درهم او ارضى بان يقول ارضيني
 الف درهم فهذا الاقرار باطل بالاجماع وقال الزيلعي
 ولا يفتقر طاهر قراة يفتقر الوجود فكيف يقدر
 على ابطاله ببيان سبب غير صالح ولا يبطال رجوع عن
 الاقرار

الاقرار وهو يملك الرجوع لانا نقول ليس الرجوع والى شئ
 بيان سبب محتمل لانه محتمل ان احدا من وبيته بانه
 فحسب ان ذلك صحيح فنقره ويضيف الى الجنين ايضا مجاز
 كما يقال بني فادلت دارا وان كان الماني غيره وهم
 الاجراءه وادعاهم للمقر لا قرار بان قال الحمل فادلة كذا
 ولم يبي بانه نفي لانه في صورة التفسير بن محمدا
 تقدم زصورها من الجنين لا حقيقة وهو ظاهر ولا
 حكما لانه لا يولي عليه وانما في الميم فلان مطلق الاقرار
 ينصرف الى الاقرار بسبب النجاسة كما قد مرنا ذلك
 في دليل ابي يوسف وحمل محمد بن ابراهيم على الاقرار بالتفسير
 بالتسليم لصالح وبه قالت الثلاثة ماكد والشافعي واحمد
 وقد قدمنا ادلة ذلك وكثير عليهم من جهة ابي يوسف
 وما لا قرار للرضيع فانه صحيح وان وصليته يمين
 المقر سببا غرضه ما منه خفيقة كالاقرار او بمن
 مسبق لان هذا المقر محل الشك الذي لا يصح في
 الجملة تشابهه يعني لان البيع والقرض والا جازة
 صدر من بعض اوليائه فاضافة الى الصغير مجاز
 بسبب ان الرضيع من الهوان يستحق الدين بهذا السبب
 بتجارة وله وقد يقال انه محتمل ان المقر لو يمين يكون
 مقر بغيره ما افسده من املاك الرضيع قال بعض الفضلاء
 الفرق بين الرضيع والحمل حيث جاز الاقرار بالاول
 وان بني انه فرض او تمن مسبق ولم يجز للثاني انه لا يتصور
 التسليم الجنين ولا يولي عليه احد بخلاف الصغير
 نشوت الولاية عليه قبضا في الم عقد لولي محال
 ووجه في المحيط صحة الاقرار بالصغير وان بني سببا

غير صالح بان لا يوجب اند بن بسبب وان لم يثبت لانه
لا يتصور من الصبي نفي الاقرار بالدين كما لو كان له لمقتل في
السبب بان قال كل على الف غصبا فقال المقتل بل دين يلزم
المال وان لم يثبت التسبب فكذا هذا هكذا نقلة المحرك
في حاشية الاشباه وعلى هذا لو قال او دعني هذا الصبي
هذا العبد او عارنيه او اجرنيه او اقر بكذا كذا الجنون
فاقراره باطل صل المال صحيح والسبب باطل كما في
المسبوط وهل يكون العبد مضمونا على المقرم كذا في
روح هذا في الكتاب قال امشينا بخنا ويجب ان لا يكون
العبد مضمونا عليه في كل موضع نواقبه للبائع لا يصح
وفي كل موضع اقرب للبائع كان مضمونا عليه فكذا اذا اقر
لصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة ولو اقر بكذا كذا في
الصبي عن فلان بانف درهم والصبي لا يتكلم ولا يقبل فكذا
بالطه الا ان يقبل عنه ولله الذي له ولاية التجارة على
الصبي عند أبي محمد وابي يوسف روح يجوز وان لم
يقبل منه ولله وان خاطبه من ولي التصرف في النفس
لا في المال كالاخ والسبع فان المكالمات متفقدة موقوفه
على الاجازة فان ادرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع
المكيل عنها صح رجوعه كما في المحيط ولو اقر بكذا عن
هذا الكفيل لفلان بانه درهم والمكفيل لا يتكلم جاز
على الكفيل ولم يلزم الصبي ببي كما في المسبوط فربما
وقال لفلان على الف درهم ورضي وعصبا او ودية
او عارية قامة او مستهلكة على انه بالخيار ثلاثة ايام
او اقرا واكثر منه هذه المال المقربة لا خيار لا ريب
الاقرار اخبار ولا يقبل الخيار يعني ان الاقرار محقق
ملزمة

ملزمة على ما يسا من قبل وهو خيار من خيار
بانشا والاخبار لا يقبل خيار لان الخيار متغير
فقد وتغير من له الخيار بين نسخه وامضاه وتغير
بتصور فيه كذا لانه ان كان صادقا فهو صدق اخر
لم يخبر وان كان كاذبا لم يتغير بالخبرة ولا عدم اخباره
فتنقن الالف ولان الخيار في معنى التعليق بالشروط
والخبر لا يحمي التعليق بالشروط لعدم حكمه وهو العلم
وان وصليته صدقة شتر في الخيار لم يقتر تصدقه
هذا اذا شترط المقر الخيار لنفسه واما اذا شترط الخيار
للمقر لم يكره محمد روح لهذا الفصل في الاصل قالوا وينبغي ان
لا يثبت له الخيار كما في المحيط وكان الاولي شتر حذق قوله
لم يقتر تصدقه لجعله ان وصليته اذا اقر بدين لزمه
ببسبب عقد بيع بان يقول له على الف درهم ممن مبيع
بعتت عا بي بالخيار وهذا معنى قوله وفي الخيار
فصح الخيار وثبت له باعتباره العقد اذا اصدق المقر
له او برهن على اشتراط الخيار خالف العقد لان المقر
به عقد يقبل الخيار فيصح اذا ثبت بحجة فكذا قال الامام
الا ان يكره المقر فلا يصح اى لا يثبت له الخيار بل
يلزمه ما اقر به الا لانه اى المقر بالتكذيب متكبر
للمخيار في العقد الذي هو من العواض ويقول فيها له
اى لم يكره وان كان الخيار من جانب المقر له فليس له
يصدق كقرية الخيار لا يثبت له الخيار وان كذب المقر
له في الخيار فإراد هو ان يقيم بينة على الخيار لم يكره
هذا الفصل في الاصل قالوا ويجب ان لا يتبع بينة
كما في المحيط كافر بدين بسبب كفاية على

بالخيار في مدة ونوع كانت امدة حويلة او قصيرة قال حلي
 الاولى حذف وانما جازت الكفاية مطلقا ومقدرة لان
 حكمها ههنا لزوم الدين وهو يصح مطلقا ومقدرا فلا يكون
 اشتراط الخيار كذا كذا منافيها لاختلاف البيع فلهذا قد بين
 التوقف بثلاثة لان اطلاق الخيار ينافي حكم البيع
 لان حكم المالك المطلق وحكم الخيار منع المبيع من التوقف
 وبينهما منافاة فانه يصح ان يلزم الخيار وحسب المالك المدة
 لكن اذا صدق المقلد وان كذا المقلد في الخيار زعمه
 المالك ولم يصدق على شرط الخيار والتقول للملك للتأخير
 وقوله لان الكفاية علة للتنشيط المستفاد من الكفاية
 يعني لان البيع عقد يصح فيه الخيار ولا ينافيه على ثلاثة
 ايام عند الامام والكفاية عقد يصح فيها شرط الخيار
 ويصح اشتراط مدة طويلة او قصيرة لانها عقد تبرع
 يتوسع فيها بعد ان تكون المدة مفكوة بخلاف ما مر
 اي من التعميم المستفاد من قوله اقربني بما بينا لانها
 اي الودعة والعارية والقرض والفصم وهذه لغير
 نكرها الماتن ولا الشارح صرحا وان قد منها افعال
 قد اخبر بوقوعها وهي لا تقبل الخيار يعني فلا يصح فيها
 شرط الخيار زيلعي الامر بكفاية الاقرار او اقرار حكمي لا يثبت
 الاصر انشا والاقرار اخبار فلا يكونان متحدين حقيقة
 بالاعتراف ان الامر بكفاية الاقرار اذ احصل حصل الاقرار
 فانه اي الاقرار كما يكون بالسكان يكون بالبشر عموما
 ونوعه فظاهر ان مسكنة المتخذ من قبيل الاقرار بالبشر
 وليس كذا كذا من قبيل الاقرار بالسكان بل كذا ما شئنا
 من قوله كتب اول يكتب فلوقال للصك كذا كتب فلان
 خط

خط قراري في خط الدار على قراري في لاصفاة اضافة الدار
 لمذلول والذلة لانه انما يصح بالالف على فانه يكون اقرارا او قال
 للصك كذا كتب فلان بيع دارك منه ظاهر ونعم نعم المثل
 كذا في الهندية عن الخلاصة كتب له خط بيع هذه الدار
 بكذا او قال للصك كذا كتب طلما قراري او كتب له
 بطلما قراري اقرارا ببيع داره وطلما قراري فوجته كتب
 اول يكتب ولوقال للصك كذا ثانيا كتب لها طلاقها يكون
 اقرارا بتطبيقه واحده وهذا الفاظ في كفاية الخلاصة
 وحل للصك كذا ان يشهد على ما سمع من اقراره الا في حد
 وقود خاضه وقيد الماتن الامر بالكفاية لانه لو كتب رجل
 على ان نفسه رجل معين فكذا على وجوه منها ان يكتب
 على وجه لا يكون مستتب بان كتب على الهوا وعلى الما
 او على الحمد لا يجب يعني وان اشهد عليه ومعنى قوله
 اشهد ان يقول لحي عة اشهد واعلى بهذا ولم يقرأ عليهم
 ذلك اما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع ان
 يشهد عليه بذلك كذا في الذخيرة ومنها ان يكتب على
 وجه مستتب وان على وجوه منها كتاب الرسالة وهو ان
 يكتب على فاض ويصدر بالتسمية ثم بالعدم عاين بين
 المقصود فيقول فكيف ان كذا على الف درهم من قبل كذا
 يكون اقرارا مستحسنا ويجوز لمن عاين كتابته ان
 يشهد عليه بذلك بشرط ان يعرف الشاهد ما كتب اشهد
 على كذا اول يشهد كذا في الخط ولونت رسالة من
 فان الى فان اما بعد فانه كتب الى في ضمنه كذا
 من فلان الف درهم لمن ضمن كذا الف انما ضمنه كذا
 جسمانية او كتب ما بعد فان كذا على الف درهم من قبل

فلان وعنده رجلان شهد انما تم محي فشهد بذلك
عليه لزمه وان لم يقلهما اشهد او لا احتيا ولذا ذكر
الطلاق والعقاق وكل حق يثبت مع الشبهات كما في
المبسوط ولو ثبت على وجه الرسالة في نواب او حرفة
او نحوها لم يكن ذلك اقرا ولا يجعل احد ان يشهد واعلى
بذلك المال الا ان يقول اشهد واعلى بهذا المال كما في
الخا نية وفيها وكذا ما عرف في الاقرا فهو في اطلاق
والعقاق ولو كتبت غير مرسوم على القرط عرفت
ان لفلان عليه حقا لا يجوز الا اذا قال اشهد واعلى
كنت فجوز ان ان يشهد وكما في محي الحس
ومنها كذا - صكوا اذا كتب الرجل ذكر حق على
نفسه بشهادة قوم او كتب وصية ثم قال اشهد و
بهذا الفلان على ولم يقل عليهم الصك ولم يقل واعلى
فهذا جائزا كتب بين ايديهم بيده او املا على
انسان وان لم يحضر واحتيا لئلا يبدل ولا يبدل له
تجزئتها درهم كما في المبسوط واذا كتب انصك نفسك
بين قوم ولم يقل عليهم ولم يقل اشهد واعلى ذكر في
الكاتب انه لا يكون اقرا حتى لا يجعل لهم ان يشهدوا
عليه بذلك المال وقال القاضى الامام ابو على بنسبي
رح ان كان الملتوب مصدرا مرسوما يجوز ان يكتب
ليصدر الله الرحمن الرحيم هذه ما قرودنا بن
فلان على نفسه افلان بالف درهم وعلم بشت عهد
بما فيه وسعته ان يشهد عليه بالمكسوب وان لم يشر
عليهم ولم يشهد لهم ولو ان كتب الصك وقرأ على اشهر
حلالهم ان يشهد واذا لم يقرأ ولم يقرأهم شهد

كما في الخا نية وقران غير كاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي
الشهود وقران الكاتب اشهد واعلى بما فيه كذا في اقرار
وان لم يقل اشهد ولا يكون اقرا كما في خا نية الخفين
رجل كتبت على نفسه صكا عند قوم ثم قال اختلف
عليه ولم يقل اشهد واعلى لا يكون اقرا ولا يجعل لهم ان
يشهد واعلى بذلك المال وتذكر لوقا الشهور
نشهد عليك بهذا فقال اختلفوا عليه ولوقا لوقا
هذا الصك فقال اشهد واعلى كان اقرا وحل له ان
يشهد واعلى كما في الخا نية رجل قرأ على رجل صكا
بحال وقال له اشهد عليك بهذا المال الذي في الصك فقال
نعم كان ذلك اقرا وحل له ان يشهد عليه كما في
الخا نية ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في
صحايهم ودفا نزحسابهم فلو كتبت في صحيفة حساب
ان لفلان على الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك
او اقر هو عند الخا نية لم يلزمه الا ان يقول اشهدوا
على به كما في المبسوط ومن المتاخيرين من قال اذا كان
في روزنامه ان لفلان على كذا او كذا فانه يعد مرسوما
ولا يكون الا شهاد عليه شرطا كما في الحكيط ولوقا قال
وحدت في كتابي ان لفلان على الف درهم ووجدت في
ذكرى اوفى حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي ارب
لفلان على الف درهم فهذا كذا باطل كما في الظهيرة وحا
من ائمة بلخ قالوا في كتابي كذا بالعمه ان ما يوجد فيه
مكتوبا بخط الساع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال
البيع في اديا كذا في خطي وكتبت في بال ما ربه بيده ان
لفلان على الف درهم كان هذا اقرا ما ربه ابا حنيفة

في الميسوط والظهيرية وخط الصرف والبيع وإسهار
 حجة وإن لم يكن مضمونا لعرف ظاهر بين الناس وكذلك
 يكتب الناس فيها ليهم يجب أن تكون حجة لمكان العرف
 كما في الذخيرة وفي خزائن الأئمة صلافة كتب على نفسه
 بمال معلوم فيه خطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم
 مات في غزوة يطلب من الورثة وعرض خط الميت
 بحيث عرف الناس خطه حكمه في تركته أن ثبت
 أنه خطه وقد جرت العادة بمثل بين الناس وقد سئل
 قاري الهداية عن شخص ادعى على يتيم ص حقه وأظهر
 خط يده بذلك فأنكر كدعي عليه هل يجلفه القاضي بها
 ليست خطه أم على عدم الاستحقاق أو يستكتبه
 فأجاب إذا كتب على رسم الصكوك وتحذف خطه يجلف
 أنه ليس بخطه لأنه أنكر الكتاب ويستكتبه القاضي فإذا
 كتب وقال أهلا بخبرة لها واحد لزم الحق وإذا عترف
 أنه خطه وأنكر ما كتب فيه حلف المقر له أن المقر
 قبضه وقضى له وإن لم يجلف لا يقضيه له والله أعلم قال
 في المخ قلت وفي قاضخان ما لم يخصه لو ادعى ما لا
 فانصكر المدعي عليه كونه خطه فاستكتب فكنت
 وبين الخطين مشابهة ظاهرا اختلفوا فيه قال بعضهم
 يقض بالمال وقال بعضهم لا وهو الصحيح ولو اقر به
 المدعي عليه ولكن قال ليس على المال أن كان الخط على
 وجه الرسالة مصدرا مضمونا لا يصدر فيه ويقضى عليه
 بالمال إذا علمت هذا ظهر كذا أن الشيخ المحسن
 أفق بخلاف الصحيح والله أعلم ومن هنا يظهر فائدة
 ما قاله الشيخ وقد من في باب الشهادات عدم اعتبار

مشا

مستأجرة الخطين وفي خزائن المفتي ادعى رجلا رافقا
 المدعي عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعي بخطه فقدا تزمت
 لم يكن ذلك أقراها عند ورثة المدعي به
 كما مورثه ومحمد الباقون من الورثة قديم لا يهمل
 اقروا به جميعا فالحكم ظاهر بين المدعي والوارث
 المقر جميع الدين به يعني أن ورثة المدعي والوارث
 المقر برهات وشرح مجمع وهذا قول أصحابنا وقيل
 تلزمه حسيته من الدين فقط فلو ترك الباوا بنيت
 وادعي رجلا بمائة وأقر له الابن الواحد أخذ منه جميع
 واختاره أبو الليث يعني أن أبا الليث قال أخذه
 كله منه هو القياس ولكن الاختيار عندني أن يؤخذ
 منه ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي واليه
 وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم من تابعيهم
 دفعوا للضرر وذكر شمس الأئمة الحلواني أيضا ولا يتوهم
 أن الدين تغرب عنه الوارث المقر بمجرد إقراره بل إنما
 يتغرب عنه المقر حتى لو شهد هذا الوارث
 المقر شاهد أقر أن الدين الذي ادعاه المدعي كان
 على الميت يعني ما ودمته مشغولة به قبلت شهادته
 ولو كان الدين يتغرب عنه نصيب مجرد الإقرار لزم أن
 لا تقبل شهادته لأنه فيه من دفع المقر وبهذا علم أنه
 لا يحمل الدين في نصيبه إنما المقر مجرد إقراره بل إنما
 يجاز ذلك ويتغرب بقضا القاضي عليه بأقراره لا أن
 يقول الشهادته دل على إقراره الأول لا يعتبر ولا
 يلزم به دين فلنحفظ هذه الزيادة التي لم تذكر في أكثر
 الكتب وهي كون أقار الوارث بالدين على مورثه غير

ملزم، لا يلقض درر لكن قال السيد أحمد وهو مشكل فان
 اقرا لا انسان حجة في الحق نفسه والقضا فيه مظهر
 لا مشيت ولو جعل هذا الفرع مخرجا على قول، نفقته
 لكان ظاهرا انه لم يدفع بهذه الشهادة مغرما عن نفسه
 اه قلت اقرا لا انسانا انما يكون حجة في حق نفسه
 اذا قرع نفسه بان يقول لا اترك علي كذا وما سوا
 اقرب من على مورثه فهذا لا يكون حجة على نفسه ما
 لم يقض القاضي به فتنبه وقد مررت مساييل دعوى
 الدين على الميت في كتاب الدعوى تحت قول الماتن في
 شروط الدعوى وحضور خصمه ومريض منها تحت
 قول الماتن ايضا في كتاب الدعوى ولا بد من سبب
 الوجوب يعني لا بد في الدعوى من ذكر سبب لوجوب
 فتنبه ولذا ذكرهم هنا لزوعا في اقرا العوارث بعد
 موت المورث رجل مات وترك الف درهم وابنا فقرا
 الدين في كلام موصول لهذا على الف درهم ولهم درهم
 الف درهم فالالف بينهما نصفان ولو اقر الاول وسكت
 عما قرع الثاني فالاول احق بالالف فاذا دفع الف درهم
 الى الاول بقضائه يضمن الثاني شيئا وان دفعها بغير
 قضا ضمن خمسة للثاني ولو قال في كلام موصول
 هذه الف درهم ودعيت لهذا ولهذا الاخر على الف درهم
 دين كان صاحب الودعته احق بالالف ولو قال للفان
 على الف درهم وهذه الف ودعيت للفان فلان تحاص
 بها كرامة المبسوط ولو قال له رجل هذه الف الف التح
 تركها الميت ودعيت لي وقال الاخر على ابيك الف درهم
 دين فقال العوارث صدقهما قال ابو حنيفة يرجع

لا

الاقرا ان جميعا وتكون الف الف بينهما نصفين وقال ابو
 يوسف ومحمد بان الف كلها لصاحب الودعته ولا يصح
 الاقرا الثاني كما في الحديث ولو قال للفان على ابيه الف
 دين ودفعها اليه بقضائه اقر بالف اخرى على ابيه لا خير
 لم يضمن له شيئا من ذلك عند محمد ولو دفع الف لغيره بقضا
 يضمن للثاني خمسة به ولو قال للفان على الف لا يبل
 لفان فدفع الى الاول بقضائه يضمن للثاني شيئا وغير
 قضا ضمن للثاني مثله كما في محيط السرخسي اذا ما
 وترك ابنين والفان فاخذ كل واحد منهما الف شعر
 ادعى رجل على ابيه الف درهم وارعى ايضا اخر الف درهم
 فاقر جميعا لاحدهما واقر احدهما للاخر وحده وكان الاقرا
 معا فان الذي اتفقا عليه ياخذ من كل واحد منهما
 خضما به وياخذ الاخر من الذي اقر له ما بقي في يده
 وهو خضما به ولو لم يقض منها شيئا حتى غاب الذي
 اقراه جميعا وجا الذي اقره الواحد وقد مالى الى التكم
 فقال لي على الميت الف درهم وقد اقر بها هذا العوارث
 لي فصدقه الا ان واخر القاضي بما اقر به لغيره فان
 القاضي يقض عليه بالف كلها فان جا الاخر قدم اخاه
 قض له عليه بالالف التي في يده كلها ولا يرجع واحد من
 الاخيرين على اخيه بشئ وكذلك لو كان الذي اقره جميعا
 قديم الذي اقر له واحد قض له عليه بالالف التي في يده
 فان جا الاخر قدم اخاه قض له عليه بالالف التي في
 يده ولا يرجع واحد من الاخيرين على صاحبه بشئ
 وكذلك لو كان الميراث دنانيرا وشيئا مما يكال او يوزن
 وزاد من مثله كما في الواوي ورجل مات وترك عبد بن فتيحة

اي

كل واحد منها الف درهم وترك ابني فاقسما واخذ كل واحد
 منها عبد اثم اقرا جميعا الابل اعشق احد العبدين
 بعينه وهو الذي في يد الاصغر منها في صحته واقرا الاكبر
 ان اياه اعشق العبد الذي في يده في صحته وجمع ذلك منها
 معا فمات حرات وضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذي
 في يده وكذا الاقرار بالوديعة في العبد بان اقرا احداهما
 بعينه انه ووديعة فلات واقرا الاخرى في يده انه ووديعة
 فلات فهذا الاقرار بالعشق سواء ولو كانت التركة التي
 درهم فاقسماها واخذ كل واحد منها الف اثم اقرا احداهما
 لرجلين بدین حمسا به عايبه وقضى القاض بها عليه
 ثم اقرا جميعا ان عايبهما لرجل اخر الف درهم بدین
 فانه يقتضى بها عليهما اثم ولو كان الاول اقرا بالف درهم
 بقضا قاض ثم اقرا جميعا بالالف الثانية قضى بالالف
 كلها ما في يد الجاحد والمقر الاول لا يصير ضامنا شمس
 ولو كانا اقرا الاول لرجل بدین ما في درهم ثم اقرا احدهما
 لاخر بدین ما في درهم فالماية الاولى عليهما نصفان
 فانا اخذ المتفق عليه الماية من احدهما رجع على اخيه
 بنصفها ولو بداه احدهما في قر لرجل بما في درهم ثم اقرا
 بعد ذلك لاخر بما في درهم فالاول ياخذ من المقر ما في درهم
 مما في يده والماية التي هي حق المتفق عليه في مالهما
 على تسعة عشر سهما فان اخذ الماية من احدهما رجع
 على صاحبه خمسة منها وكذا لو كانت الاقرار بينهما
 جمعا مع الماية التي اقرا بها احدهما عليه في نصيبه
 خاصة والماية الاخرى عليهما على تسعة عشر سهما
 كما في الحب سوط ترك ثلاثة بنين وثلاثة الاف
 درهم

درهم فاقسماها فادعاهما جنتي على ابني ثلثي
 الاف درهم فصدقه الاكبر والوسط في الفين والاصغر في
 الالف ياخذ منهم الف اثم اثلثا من الف من الوسط والاكبر
 نصفين ومن الاكبر ما بقي في يده عندا بي يوسف وعند
 محمد ياخذ من الاكبر الفة ومن الوسط الفة ومن
 الاصغر ثلث الفة هذا اذا القرح جميعا اما اذا القرح
 متفرقا فان لقي الاصغر وحده او لا ياخذ منه الالف
 وان لقي الاوسط بعده ياخذ منه الالف التي في يده
 وكذا لو لقي الاكبر بعده ياخذ منه ما في يده كله وله
 بذكره الكتاب ان الاوسط والاصغر هل يرجعان على
 المقر بشي قالوا يجب ان يرجع الاصغر بشي الالف
 على المقر باتفاقهما فالماية الاوسط لا يرجع بشي عند محمد
 وعند ابي يوسف يرجع عليه بسدس الالف هل هذا
 اذا لقي الاصغر او لقي الاكبر او لا ياخذ الفة ومن
 الاوسط بعده ياخذ الفة ومن الاصغر ثلث ما في يده
 اذا كان مقر اياه خويبه اقرا له بالزيادة على الالف فان
 محمد الاصفى اقرا له بالزيادة ياخذ منه شيئا ثم
 الاكبر لا يرجع على الاصغر بشي وكذا لو كان الاوسط عند
 محمد وعند ابي يوسف يرجع بزيادة ثلث الالف ويرجع
 الاصغر على الفين بسدس الالف فان لقي الاوسط
 او لا ياخذ الف فان لقي الاصغر بعده كما ذكرنا الادب اذا
 محمد الاصفى اقرا له فان لقي الاكبر بعده ياخذ الفة كما
 في محط السرحس رجومات وترك ابني ولا وارث له
 غيرها وترك الف درهم على رجل ففقد الف درهم ففسد
 نصف المبت من خمسين حالة حيا ته وصدقه احد

الابن في ذلك وكذا في الاخر فان المكذب ان ياخذ من الغريم
 الخمسة الباقية وليس للمصدق ان ياخذ من الغريم
 شيئا ولو ادعى الغريم ان المية قبض منه جميع الالف فصد له
 احد الابن في ذلك وكذا في الابن الاخر فله المكذب ان ياخذ
 من الغريم خمسة وليس للمصدق ان يرجع على الغريم
 بشي وللغريم ان يحلف المكذب بالله ما علم ان اياك قبض
 مني جميع الالف فان حلف بالخذ واخذ من الغريم
 خمسة وترك المية الف درهم اخرى سوى هذه واقتسم
 الابنات تلك الالف بينهما فالغريم ان يرجع على المكذب
 وياخذ منه الخمسة التي ورثها كخانة المحط اذا مات
 وترك ابنا والالف درهم فادعى رجلا على المية الف درهم
 فصد له الابن ودفع اليه قضا وغير قضا ثم ادعى رجلا
 اخر على المية ربنا الف درهم وكذا في الابن وصد له الغريم
 الاول ونحو الثالث في دين الغريم الاول لم ينته الى الحارة
 وبقسمتها الى الالف نصفين وكذلك لو ادعى الغريم الثاني
 لغريم ثالث فان الغريم الثالث ياخذ نصف ما في
 يده كما في الحاروي اشهد رجلا على الف في ذمة زيد في مجلس
 شاهدين فاشهد بذلك المقر رجلا من اخرين سياق
 محترزه في كلام الشرفي محلي خسران في ذمة زيد
 الف درهم وكان ذلك الاثني عشر في كل من الموضوعين
 بلا بيان السبب لشرم الان في ان قال في محط
 النسخة وان اشهد على اقراه الاول شاهدين واشهد
 على اقراه الثاني في موطن اخر شاهدين فعند انبي
 يوسف ومحمد اكل واحد سوا شهد على الاقرار الثاني
 الشاهدين الاولين او غيرها وعند اني ان اشهد

الش

الشاهدين الاولين فالمال واحد وان اشهد غيرهما يلزمه
 المالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاف وذكر الجليل
 على عكس هذا انتهى وفي المكي عن النية وان اشهد
 على كل اقرار شاهدين عند غير القاطن ذكر الخصاف
 رج ان على قول ابي حنيفة المالان ان اشهد في المجلس
 الثاني الشاهدين الاولين وان اشهد غيرهما كان
 المال واحد وبعض المشايخ قالوا اذا كان ذلك في
 موطن واحد اشهد على كل اقرار شاهدين عند ابي حنيفة
 المالان جميعا سوا شهد على اقراه بالثاني الاولين
 او غيرها قال الخمس الدية المحاروي رج هكذا ذكر الخصاف
 والظم ان الخلافة بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطن
 اما اذا كانا في موطن واحد يكون المال واحد وروي
 عن محمد رج قال في قيس قول ابي حنيفة المالان
 جميعا على حال اذا شهد على كل اقرار شاهدين
 غير ان استحسن وقال يلزمه مال واحد اذ فصب ربه
 محبط الخمسة موافقة لما ذكره الماتن والشم ايضا
 فيما سبق انه عند اتحاد الشهود يلزمه مال واحد
 وهذا خلاف ما في النية من انه لا يلزمه المالان الا
 اذا اتحدت الشهود واختلفت لمجلس فليست به الفقيه
 الماهر وليدل جهده في التوفيق فيما بينهما وقيد
 الماتن باختلاف المجلس لانه ان كان الاقرار في موطن
 واحد فعند ابي يوسف ومحمد يكون المال واحد اكل
 حال واما عند ابي حنيفة اشهد على الاقرار الاول شاهدا
 بن ثم اشهد على الاقرار الثاني شاهدا واحدا او اكثر
 ففيه قياس واستحسان فالقياس على قوله ان يكون

المال مثني واستحسن وقال المال واحد وانه ذهب الامام
الرخيصة هكذا في شتم ادب القاضى للمصدر الشهيدي
حام الدين وقيد فيها تقدم باختار الاقرارين في المجلس
في مال واحد لم يختلف قدر ولا وصفه لانه لو اقر بالقدرهم
وماية دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس
بالف درهم ذكرنا خلافا في زفر يعقوب انه يلزمه الف درهم
وماية دينار في قول ابي ج وابن يوسف كما في النسخة
وفيها وان شهد شاهدان على الف وسود وشاهدان
على الف بيض فيهما مالان وفي نوا درهشام عن محمد ان
اشهد رجلا شاهدين على نفسه لرجل بالف درهم الى شهر
واشهدا اخرين على نفسه بالف درهم الى شهرين فيما مالان
لا يختلف الا جلي كما في المحسط وقد امكن بنحو
الشهود في كل من الاقرارين لما في النسخة وان اشهد
على الاقرار الاول شاهدا واحدا وعلى الثاني شاهدين
او اكثر في مجلس اخر على قول ابي يوسف ومحمد يكون
المال واحد او يختلف المتماثل في قول ابي ج والظاهر
ان عنده يكون المال واحدا ايضا وانما يتعد المال عنده
اذا تمت الحجة على الاقرار الاول بان كان عند القاضى او
بشهادة شهادته لما اذا لم تتم فلا بد كما لو اختلف
السبب بان قال لفلان على الف درهم ثم هبط الى اية
ثم قال لفلان على الف درهم من هذا العقد وفي ههنا
الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء قرب ذلك في موطن
او موطن كما في النسخة بخلاف ما لو اختلف السبب
بان قال له على الف درهم ثم هذا العقد ثم اقر بعد ذلك
في ذكر المجلس او مجلس اخر ان لفلان عليه الف درهم

ثم هذا عيب والعقد واحد ففي هذا الوجه يلزمه الاصل
واحد على كل حال في قولهم جميعا او بخلاف ما لو اختلف
الشهود وهذا محتمل من المالين من قوله واشهد رجلا
اخرين وقد قد متنا ان عبارة محيط الرخصي موافقة
لما اشار اليه الش وماما نقلناه عن النسخة فلا يوافق
ذكر كل من القولين المذكورين ثم فان القول الاول محتمل
ان اتحاد الشهود يوجب التفرّد واختلافهم لا يوجب
والثاني اعتبار اختلاف المواضع فتأمل او بخلاف ما لو
اتشهد على واحد قال في المنع عن النسخة وان لم
يضاف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال
صكافان كان الصك واحد كما في المال واحدا عند الكار
وان عقد على نفسه صكين كل صك بالف درهم واشهد
على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون
بمخرجه اختلف في السبب اه او خلافا في مال او اقر عند
الشهود لزيد بالف ثم اقر به عند القاضى او كان
بعكسه بان اقر عند القاضى لزيد بالف ثم اقر به عند
الشهود داين مائة والصورة الاولى صرح بها في النسخة
وانما لزمه مال واحد لانه اراد باقراره عند القاضى
تبعية على نفسه خوف موته او حجوجه وفي العكس
وهي الصورة الثانية وقد صرح بها في النسخة انما
اتخذ المال لانه اخبر الشهود بما لزمه في مجلس القاضى
بني بالواقر ولا عند القاضى بالف واشتت القاضى
ذلك في ديوانه ثم عاد الى القاضى في مجلس اخر فقرر
بالف ودعي الطالب المائتين والمطالب بدعي انه مال
واحد كان القول قول المطلوب كما في النسخة وفيه ولو

ولوقدم رجلا ان القاصد على علمه القاف قمرها ثم اذاعه
 الى القاضى في مجلس اخر وادعى عليه خمسة مائة في حقه من المال
 الطال قمره قفى بالف وجمعه اليه وقال المطلوب انما على القاضى
 زعمه قاف لقول قولا لمطلوب وكذا الوارد في المجلس الثاني
 الغنى فاقولها قاف دعى الطالب الثلاثة الا لالف وقال
 المطلوب انما على القاضى كان القول قول المطلوب ويكون
 اقراره الثاني للمزور عن موجب اقراره الاول والى
 الزيادة فتلزمه الزيادة ويجب عليه الف ان اه والاصل
 ان المحروق كما اذا قال له على شئ العبد مائة او لم تكن
 اذا وقيل لالف مطلقا ثم اذا عيب المعرف معرقا بان عيب
 سبها واحد المال في الاقرارين او اعيد لمعرك معرقا بان
 اذا اقرا ولا يزيد بالف ثم اقر له بالف ثم هذا العبد كان
 المتخفى في كل من الصورتين عيب الاول واعيد المعرف
 متكررا بان اقر له ولا بالف ثم هذا العبد ثم اقر له ثانيا
 بالف مطلقا او اعيد المتكر متكررا بان اقر له بالف ثم اقر
 له ايضا بالف فغيره فيكون الثاني غير الاول والمسئلة
 الاخرى هي الخلافة هل يغيب اتحاد الشهود او اثنى الموطن
 على القولين السابقين فكونه غير عند التنكر على
 هذا التفصيل وتوسى الشهودا في موطن او موطنين
 فيما لم يلم يعلم اتحاد وقيل واحد وتامة في اثنى
 ولفظها وان جابها هذين على اقراره بالف ثم حيا
 بشا هذين اخرين على اقراره بالف ولا يدري ان ذلك كان
 في موطن او في موطنين ونسب الشهود ذلك فيما لم يلم
 الا ان يعلم انه كان في موطن واحد وقال ابو بكر الرازي
 روح في الصورة يلزمه مال واحد اه رجلا دعى على رجل
 الف

المذكور وهو رواية ديار كانت الف بعد قد كسبت خمس ونسب
 فيه ان لا شئ عليه غيرها وكان المائة الا بارة صك وكتب
 فيه ان لا شئ عليه غيرها والوقت واحد ولا وقت فيما قال
 كذا لزم في المحقق ولواك رجلا قرفا لقتل عبد الفلان
 وسعى اولم يسم توفال ابن فلان او اخوه وسماه اولم يسم
 ثم اقر بمقتضى ذلك مرق اخري فقال الطالب قتلت عبد بن
 او بني او خوين فهذا اقرار يقتل عبد واحد وابن واحد
 واخ واحد الا ان يكون المطلوب سعى معنى مختلفين في
 يلزمه اثبات قال القاضى الا حاصم ابو الحسن على بن
 كسبي السعد بجوز ان تكون هذه المسائل ايضا على
 الاختلاف ويجوز ان تكون على الاتفاقات اذا كان في موضع
 وهو الصحيح كذا في شرح ادب القاضى لاصدر الشهيد
 حسام الدين اقر ثم ادعى المقر انه كاذب في اقراره
 يخلف المقر بان المقر يمكن كذا في اقراره عند الثاني
 وبه يعني زفر قال في المحقق كما في كثير من المقدمات وعند
 ابي جعفر محمد بلتفت الى قوله يعني فلا يخلف المقر له
 وقيل الى اثنى بعد ذكر الخلافة في كتاب الاقرار فاذا
 كان في المسئلة خلافا بين ابي يوسف يعرض ذلك
 الى راي القاضى والمفتي اه وقد الحكم بغيره لو اقر
 وارث المقران مورثه كان كذا في اقراره ليخلف المقران
 المقر يثبت فيما اقر عند ابي يوسف وان كانت الدعوى
 على ورثة المقر له فابى عبيد بن ابي بكر ان لا يغير
 كان كذا باصدر الشريعة ولفظها ولواك دعى وارث
 المقر فعد البعض لا يكتفى الى قوله لان حق الورثة
 لم يكن ثابتا زمن الاقرار والاصح التخليف لان الورثة

ادعوا امرأ خفياء لوقية المخزلة يلزمه واذا ذكر يستخلف
وان كانت الدعوى على ورثة المخزلة فاليمين عليهم بالعلم
انما انقطع انه كان ذاك باله والدعوى على ورثة المخزلة اما من
المقروء من ورثة والده كانه وثق اعلم في سروع في اسناد
الاقرار الى حال يثبت صحته وشيئ من حكم رجلا فانه كان
اقرو هو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقررت
لي بها بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذا لو قال
اقررت له بها في حال نومي وكذا لو قال اقررت بها قبل ان
اخلق او قال اقررت له بها وانا ذاهب العقل من برسم
او لم فان كان يعرف انه اصابه لم يلزمه شي وان كان لا يعرف
ان ذكرا صابا كان ضامنا للمال كما في المسبوط ولو قال
تزوجتك وانا صبي وقالت المرأة لا بل تزوجتني وانني
بالغ فالقول قول الزوج ولو قال الزوج لا امرأ تزوجتك
وانا محجور وقال لا بل تزوجتني وانني مسلم فالقول
قول المرأة كما في المحط ولو اقررت المرأة ان تزوجت هذا
الرجل وهل منه وقد كانت امه فاعتقت وقال الزوج تزو
جتها بعد الفسق او قبله فهو سوا النكاح جائز في قولهم
ولو كانت محسوبة فاسلمت ثم اقرت انها تزوجته وهي
محسوبة وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالقول قوله
ولو قال تزوجتك وانني صبي او في المنام وقالت تزوجت
وانا مخلوبة على قطع وقد عرف ذلك بهما فالقول قول
كما في الخاوي اقراره ان النكاح كان في عدة الفراء وغير
شهود اقراره وجرتها وتحت اربع نسوة واختها في نكاحه
او في عدة لا يقبل قول من يدعي هذه الموانع فان كان الزوج
هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما بقرارة كما في

الحق

الحق ولو اقرانه كانه وهو صبي فقال المالك ان كانت بل كانت
وانت رجلا فالقول قول المولى كما في المسبوط ولو قال اخذت
منك وانا صبي او ذاهب العقل يلزمه في المالكين كما في محيط
الرخسي فاذا اقرار الرجل المرائن اقررت لفلان بالف درهم
على وانا صبي فان المالك لا يلزم عليه وكذا في الحرب اذا اسلم
واقرا نه كان اقراره لفلان في دار الاسلام بالف درهم حتى
دخلها بامان فان المالك يلزمه وكذا لو قال دخل فلان
المسلم علينا في دار الحرب فاقتررت له بكذا كان المالك لا يلزم
وكذا لو قال اقررت له بالف وانا في دار الحرب وهو في دار
الاسلام فان هذا يلزمه كما في المحط ولو قال المولى والعبد
اقررت له بالف والمقر عبد يلزمه كما في محيط السرخسي
واذا اقرار الحرب المستامن في دار الاسلام بدت لمسلم ثم
لازم له فان قال ادخني في دار الحرب وقال المسلم في دار
الاسلام فان لا يلزم عليه سوا قال ذلك موصولا بقرارة
او مفصلا ولا يثبت له لو اقررت له ملكا من مثله او لدمي
وكذا لو اقررتي بيمينه في يده انه لا واقرار المستامن
بالنكاح والطلاق والعتاق والولد والجراحان وجبر
العتق والا جارة والكف له وما اشبه ذلك جائز كما في
المبسوط ولو ات رجل اعتق عبده فقال له بعد ذلك
قطعت يدك وانني عبدي وقال العتد فعلت بعد عتقي
فقط قول ابن عباس يوسف القول قول العبد والمولى
ضام وكذا لو اذ اسلم الحرب اوصار ذميا فقال رجل
مسلم قطعت يدك وانني حربي في دار الحرب اخذت
من ساكني كذا وكذا وانني حربي في دار الحرب وقال
الحرب فعلت ما فعلت بعد ما اسلمت او صرت ذميا في

دار الاسلام فالتقول قول الحربي عندهما واسلم ضامن وكذا
 اذا اسلم الحربي فقال الرجل اسلم قطعت يدك واحذت ساكدا
 وان الحربي في دار الحرب فقال المسلم فعلت ما فعلت في دار
 الاسلام بعد ما اسلمت فالتقول قول المسلم والحربي ضامن
 على قولهما واجمعوا على ان المال كان قايما في يد المظفر فله
 المسألة فان القول قول المقر يوم الحزبه عليه واجمعوا
 على ان اذا قال لجليته بعد ما اعتقها وطبتك قبل العتق
 وقالت لابل بعد ما اعتقتني ان القول قول المولى وكلا
 ضمان عليه واجمعوا على ان اذا قال لعبد بعد ما
 اعتقه اخذت منك ضريبة كاشهر وانت عديني وقال
 العبد لابل اخذت بعد العتق ان القول قول المولى
 والاضمان عليه واجمعوا على ان من اعتق عبدا له فقال
 العبد لجليه قطعت يدك وانما عبد وقال ذلك الرجل لابل
 ما اعتقت ان القول قول المقر والاضمان عليه كما في الحديث
 ولو اعترف امته ثم قال اخذت منك هذا الولد قبل
 العتق وقالت لابل بعده يرد عليها وهو حر ولو لم يفعل
 اخذته منك لم يرد ولو قال اعتقتك بعد ما ولدته
 وقالت لابل فله فالتقول لمن الولد في يده وكذلك هذا
 في الكفاية وقال ابو يوسف في الامالي ولو كان الولد
 في يدهما جميعا فالتقول قولهما ولو كان لهما بسبب
 فالبنية بينهما وانما في التدبير فالتقول قول المولى كما
 في محط السرخس ولو ان رجلا اعتق عبدا فاقترع رجل
 انه اخذ منه النى وهو عبد وقال العبد اخذته مني
 بعد العتق فالتقول قول العبد وكذلك لو كان به شرك
 هذا الاقرار والاختلاف ولو باعهم اقر رجلاه غصب
 منه

منه مائة درهم وهو عبد مولاه الاول وقال مولاه الاخر
 غصبته وهو عبدى قال مال للاف وكذا كذا الحركات كما في
 الحاي وولوا قرا نه ففان عين فلان عدا ثم ذهبت عين
 الفاني بهد كذا وقال المفتوة عينه فلان غصب
 وعسك كذا الصب فالتقول قول المفتوة عينه كما في الميسوط
 ولو قال قتلت ولبي وانما عبد وقال الخصم بل بعد
 العتق فلا شيء عليه كما في محيط الحرسى واذا اقر
 احد المتقاضي ان على صاحبه دين فبشر الشريك فلان
 وانكر صاحبه يادعي الطالب ان هذا الدين كان في
 الشريك لزمها جميعا ولو اقر ان ذلك عليه دون شريكه قبل
 الشريك وادعى الطالب في الشركة قال لا لزم له ولشريكه
 وان نصا وقوان الدين كان قبل الشرك لم يوخذ واحد
 منها بدين صاحبه واذا مات احد لهما وتفرقا ثم اقر
 احدهما بدين عليهما في الشركة لزمه خاصة كما في الحاي وك
 ولو اقر مسلم لذي شجر او خنزير به جاهازا قرا به وقد ك
 لو اقر لذي به مسلم بعينها وان اقر له شجر او خنزير لم يمسكه
 لم يمسكه شجر وان اقر به لذي معنى شجر او خنزير لم يمسكه
 لزمه قيمتها واذا اسلم لذي فاقترى انه استهلكه
 خنزير بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامه
 فهو ضامن لقيمته في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي
 قول محمد لاضمان عليه وكذا لو ان ذمنا اقر بخرقته لهما
 فقال استهلكنا وانما خربنا وقالوا استهلكنا وانما
 خربنا وقد علم كونه حريتا من قبل فهو على الخلاف
 الذي بينه كماله الميسوط فروع في الاقرار
 باخذ من مكان لو اقر انه اخذ ثوبا من دار بينه

وبين آخر فادعى الشريك نصف ثوب وانكر المقر فالقول
 للمقر ولو كان مستورا ومستعيرا فيها كان القول قوله
 كما في محط السرخسي رجل قال قد قذفت من
 بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي وهي لفلان آخر
 فانه يقضي بالمانية لصاحب البيت وبغير المقر مثله للذي
 اقراهناه وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او
 كنيت فلان الف درهم او من سفيط فلان ثوباً ثمن
 قربة فلان كحنطه او من نخيل فلان كتمر او من زرع
 فلان كحنطه كل ذلك يكون اقراه بخبره اقراه بالقبح
 من يدعيه كما في الخانيه ولو قال قبضت من ارض فلان
 عدلا من زطي وقال انما مررت فيها لافترتها ومعنى حال
 من زطي فانه يقضي بالزطي لصاحب الارض الا ان يقيم
 البينة كما كان ما راينا وكذا اذا كان فيه طريق
 معروف للعامة كما في الحيط واذا اخذ سرجا كان
 عا دابة فلان اولى ما اوصلا وادعى ذلك رب الدابة
 قضي له به وكذا لو قال اخذت حنطة كانت على دابته
 او طعنا ما كان في جوالق فلان قضي له به وكذا لو اقرانه
 اخذ لظانه حنطة ولو اقرانه اخذ ثوبا من جام فلان
 فلا ضمان عليه وكذا كالحمد الجائع والخان والارض
 ينزلها الناس ويضعون فيها الا متعة وكل موضع يكون
 للبيعة ولو اقرانه اخذ ثوبا من طريق فلان او فلان
 فلا شيء عليه ولو اقرانه اخذ من اجير فلان فانه للاجير
 دون الاستاذ ولو اقرانه وضع ثوبه في بيت فلان
 ثم اخذ لم يضمن في قول ابي حنيفة وادعى ان رب البيت
 ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد وكذا في الخاوي ولو قال
 اخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها سائلا

او كانت الدار في يد جارية لا تصدق ولو اقام البينة ان الدار
 كانت في يده باجارة بره عن الضمان كما في الخانيه ولو اقرانه
 احتقر ارض فلان واستخرج منها الف درهم فادعاه صاحب
 الارض وقال المستخرج هو لي فالقول قوله صاحب الارض
 وكذا لو شهد شاهدان على رجل ان ارض فلان واحتقر
 فيها واستخرج منها الف درهم وزرع سبعه وادعاه رب
 الارض ومحمد المشهود عليه القفل واقر بالقفل وادعاه
 لنفسه فليترك الارض وكذا لو شهد انه اخذ كذا من
 داره او من ثوبه او حاشيته او دهنه من قارورة او سمن
 من زفة فهو ضامن لذلك كله ولو اقرانه ركب دابة فلان
 فاخذها فلان فهو ضامن لها حتى يردوها وتاويله عذري
 اذا اقرنا لركوبه والنقل كما في الحيط ~~سرخسي~~ روي في
 اقرار الرجل بما وصل اليه من ربح لآخر واقراره ما كان على
 اخر غيره لو قال دفع هذه الي فلان وهي لفلان اخذها
 اقراره دفعها لفلان في يد فلان وهو لفلان اخذها
 جهة وصدقه الثاني في دفع المقر اليها ثم ان له
 الثاني في الاستدلال في دفع المقر اليها ثم ان له
 شيئا ما اذا ادعى كذا واحد لك لنفسه في الدافع وكل
 يضمن للثاني فاذا ردته الى الدافع بره ما كانا وعسير
 ما كان في محط السرخسي رجل في يد الف درهم
 وقال هذه الالف لفلان دفعها الي فلان فان اقر الدافع
 ان الالف لفلان وهو كان ما هو من جهة بال دفع الي
 المقر فان الالف تكون للاول وان انكر الدافع ذكر كله
 وانكر الالف لنفسه دفع الي الاول دون الثاني
 وظهر بضم الثاني ان دفع بغير قضا يضمن بعد ان يختلف



الثاني باسمه ما كنت سمعوا بالرفع من جهة الاول مختلفا وما
اذا نكل فلا يضمن للثاني شيئا واما اذا رفع نقضا على قول
اليابوسف لا يضمن على قول محمد يضمن كمانه المحط راجل
في يده امة ففاد هي لفلات استودعني ثم قال
بل لفلات او دعنيها وهو لم يقض بها للاول كما في محيط
الخرشي وفي نوادر ابن سها عن محمد راجل في يده
الذي درهم ثم قال هذا الالف لفلات هذا او دعنيها فلات
فقال المقر له هو لي غصبتها مني فقال قتيلا قال فاني ارفعها
الى المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وانكر ان يكون للمقر له
ضمن المقر له اخرى للمودع ولا يرجع على المقر له شيء
كذا في المحط ولو قال هذه الالف لفلات اقرضتها فلات
اخر وادعها كذا فهي في الاول وللقرض عليه الف درهم
كما في الخلدصة اذا كان في يده عمد فقال هو لفلات
باغنيه فلات اخر فادعي كل واحد منهما ما قرره فالعبد
للمقر له ويدفعه اليه اذا حلف انه لم ياذن الاخر في بيعه
ويقضي بالشئ المباع عليه كما في المبسوط وفي المتن
عيسى بن ابيات عن محمد بن عيسى رجل في يده مال قال
دفعه الى فلات مضاربة بالنصف وفلات غائب ثم
قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما قررت به فلات من
هذا المال ليس له منه شيء انما هو لفلات اخر فدفع
الى مضاربة بالنصف والمقر له الاخر فافترقا كصحة
انما دفعته اليك فاشترى به وبيع عليه ثم حضر الاول
فالمال للاول على الكفارية وما كان من الربح فهو بين
المقر والمقر له نصفان ولا شيء للمقر له للثاني ولكن
يضمن المقر للثاني ما لا مثله قال والذي ذكرناه في
الكفا

مضاربة كذا في النوادر اذ قال هذا الالف ودفع لفلات
وفلات غائب ثم قال ابطلت فيما قررت هي ودفع لفلات
اخر فتملك المال عنده فهو ضامن للثاني ولا يضمن للاول
كما في المحط ولو قال هذه الالف لفلات وارسلها الى
فلات ودفعه وادعها فهي في الاول الا ان يقول ليست
لي ولله ارفع وليس للرسل استرداد العين اذا كان الرسل
غائبا كما في محط السرحسي ولو قال هذه الالف لفلات ارسلها
الى مع فلات قال ابوسف ردها الى المقر له ويضمن
المقر له ما لا دفع ان ادعها ارفع لنفسه ودفع المقر
الى الاول بغير قضا وان دفعها نقضا لا يضمن وفي فتاوى
قول يحيى لا يضمن للدافع شيئا كمانه اني نسيه اذا قرأت
هذه العبد الذي في يده لفلات غصبة فلات المقر
له من فلات اخر فانه يقضي به للمقر له الاول ولا يقضي
للمقصوب منه عليه شيء من العبد سواء دفع الى الاول
نقضا او بغير قضا كما في المحط ولو قال هذا الصبي
ابن فلات غصبت من فلات اخر وادعني بالصبي
ان ابنه وادعني المقصوب منه انه عليه قضي به للاب
وهو حر ثبته النسب منه وكذا لو قال هذا الصبي بن
فلات وارسله الي مع فلات كان الابن للاول اذا ادعاه
دوت الرسول كما في المبسوط خياط في بيع ثوب اقر
ان الثوب الذي في يده لفلات وسلم اليه فلات اخر
وكل واحد منهما يدعيه فالثوب الذي اقر له اول مرة
وكذا كل عامل كالصباغ والقصاير والصانغ ولا يضمن
للثاني شيئا في قول يحيى كمانه في الثانية ولو قال هذا
الثوب سلمه الى فلات لا قطع قبضا وهو لفلات وادعني

فهو الذي سلم اليه وليس للشاني شيء مما اوى ونوقا
استقرت هذه الشوب من فلان فبعث الى مع فلان
فهو العير ولو قال فلان اتى بهذا الشوب عارية من فلان
وادعياه فهو الرسول كما في محسط الخسي في الاصل
اذا كان رجل الف درهم في صدك باسمه فاقطع الطالب ان
ما في هذا الصدك لفلان فهو جائز ويكون حق القبض
للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة
المقرض ذكر في الاقضية المنسوبة الى اهل الكوفة ان المقرض
له حق قبض الدين بدون توكيل من جهة المقرض لو
ما ذكر في الاصل ان حق القبض للموكل دون الموكل
فذلك محمول على ما اذا اقر المقرض ان المقرض سيب الدين
باذنه وتوكيل منه اما اذا انكر ان يكون اذنه في
مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقرض كما في
المخط واذ اقران الدين الذي له على فلان لفلان
وكان المقرض اذنه مائة درهم في صدك وعشرة دنانير
في صدك فقال المقرض انما عسيت الاداء خاصة وادعاه
المقرض جميعا للمقرض ولو غاب المقرض عن المقرض ان
يتقاضى المال من المقرض فان صدقة المقرض بانه قد اقر
له انه لم يجبر على دفعه اليه وان دفعه اليه المقرض برك
ولو كان له رجل على رجل الف درهم فاقطع يصعب الفلان
فهو جائز والمقرض الذي يتقاضى ويعطى المقرض نصف
ما يجتمع منه فان ادعى المقرض الضمان على المقرض وقال
اذنته بغير مري وقال المقرض اذنه في ذلك فالتقول
تقول المقرض والضمان عليه وان ادعى انه اذنه بانه
فهو ضامن له بعد ان يجلف المقرض ما اذنه في ذلك وكذلك

لو

لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكيل والوزن كما في
الحاوي ولو اقران الوديعة التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس
للمقرض ان يأخذها من المستودع ولكن المقرض يأخذها قبلها
اليه وان دفعها المستودع الى المقرض برك وان كانت له عنده
وداع فقال عسيت بعضها لم يصدق فان قال فلان ما
استودعني المقرض وقال المقرض استودعها اياه بغير
امر فالتراضا من لها بعد ان يجلف المقرض ما امر به له
قال المستودع قد رددها الي المقرض وقال دفعها الي المقرض
وقال ضا عت فالتقول في ذلك قوله مع عسيت ولكن الذي
يلى خصوصته في ذلك واستحدا هذا المقرض اذا كان اودعه
باذن المقرض كما في المبسوط فردد فيها يكون اقرارا
بالشركة وما لا يجوز وفي الاقرار فيها يكون مشتركا
بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار
بشيء لنفسه وتغيره لو ان رجلا في يده عسيت فقال
لفلان في هذا العبد شركة وله النصف في قول ابن سفيان
رح وقال محمد القول قول المقرض بانه مقداره ما اقرب
واتفق انه لو قال فلان شركتي في هذا العبد وهذا
العبد مشترك بيني وبين فلان او هو لي وكان بينهما
نصفان وان وصلي الكلام فقال هو شركتي فنه
بالعشر فالتقول قوله وكذلك القول هذا العبد لي ولفلان
لي الثلثان ولفلان الثلث واذ اقر لفلان ولفلان معه
شركا في هذا فهو بينهما الثلثان في قول ابن يوسف
وعند محمد البياض فنه المقرض كما في المبسوط بن سماعه
عن محمد في رجل قال لهذا الرجل في هذا العبد الف درهم
والعبد عبد المقرض قال هذا عبدي على ان ذلك رين في رقبته

من حاط بيها وبعود من فيه وبلوغ من باب ثاني الحاي
ولو كان عدل زطي بن رجلى فاقرا حادها بثوب بعينه
منه رجلا كان نصيبه ما ذك للمقرله كافى المسبوط
كذلك لرفيق وكسوان كافى الحاي ودارين رجلى
قتال احدها عثر جمع الدار من نصيبى لغلان فهو
جائز لغلان الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقدا قر
للان من نصيبه عثر جمع الدار وذك سهم ما في يد المقر
فيكون للمقرله سهم والمقر رجة ما في يد و لو قال ربع
جميع هذه الدار له والى بنسنا و محمد شريكه فنصيبه
يقسم بينه وبين المقرله على خمسة له ثلاثة وللمقرله
سهمان كافى محيطا الحرس ولو كانت دارين رجلى
فاقرا حادها بسن بعينه رجلا وانكر شريكه واقر شريكه
ببيتا خروا ذك صا حة ذك فالدار تقسم بينهما نصيبين
وايهما وقع البت الذي اقر به في نصيبه لم ياتي المقرله
وان لم يقع في نصيبه قسم ما اصابه بينه وبين المقرله
على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البت كافى
المسبوط دارين رجلى فاقرا حادها انها بينهما وبين
فلان اثلاثا و اقرا خراخا بينهما وبين هذا المقرله وبين
الاخر ابا عا فانا سمي الذي اقرله متفق عليه والذك
اقرله احدها محورا والذيم اقرلهما متقا شريكه ذك ذك
فمنقول على قول ابي يوسف ما في المتفق عليه الى المقر
عليه فاما منه ربع ما في يد ويضه الى ما في يد المكذب
فنتسما نه نصيبين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين
المحمود نصيبين وما على قول محمد المستفق عليه ياخذ من
المقر خمسة ما في يد ه والباقي كما قال ابو يوسف كذا في

ان ان يكون فيه كلام يدل على - شركة ذرقة باء براء
بان يقول اشترت هذا العبد وهذا فيه اربعة اربعة
ولو قال لفلان في هذا الثوب الف درهم ولم يكن هناك ما
يدل على الشركة في الرقة فهذا ليس بشركة انا هو على
ان له فيه الف درهم مضروبة ولو قال له في هذا البرزوز
الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فوعلى الشركة
كافى الحط الواحد الشريكين في الدار بيت بعينه لاخر
لجميع الاقرار المال ويقسم فان وقع في نصيبه يسلمه
وان وقع البيت في نصيب شريكه نصيب المقرينه وبين
المقرله على قدر حقيهما يضرب المقرله بجميع ذرعان البيت
والمقر ينصف باقى الدار سوى البيت وكذا لو اقر
بطريق وحاط معلوم وهذا عند ما وعنده لم يضرب
المقر ينصف اذرع البيت والمقر ينصف باقى الدار
حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعند
المقر اربعة اذرع والمقر خمسة اذرع عشرين
فيكون له عشرة نصيب الشروكة كذا لو اوصى احد الشريكين
في الدار بيت بعينه لاخر مائة كافى محيطا الحرس
دا كان حيا بين رجلى فاقرا حادها ان البيت الاوكة
منه رجل لم يجز ذك والمقرله ان يضمن المقر نصف
قوله بسن ولو اقره بنصف الحام وثلاثة كان اقره
جائزا كافى المسبوط ولو ان سقابين رجلى
حسنة فضمنه اقرا حادها ان حلية رجل لم يجز ذلك
شريكه وضمن المقرله نصف قبة حلية مصوغة
من الذهب وكذا لو اقر محمد ع من سقف بيت مسير
لثالث ضمن نصف قبة المدع للمقرله وكذا لو اقر ابراهيم

تخبر شرح الجامع الصغير كبير ونوت طريق القوم عليها
 باب منصوب اقوا احد منهم بطريق فيه لرجل لم يجز قرارة
 على شريكه ولم يكن للمقر ان يمر فيه حتى نعلموها فان
 وقع موضع الصديق في ضمة المقر جاز ذلك عليه وان وقع
 في نصب غيره كان للمقر ان يقاسم المقر حصته ذلك لصلى
 فيما صابه في الحاي نهرين ثلاثا فقرأ أحدهم بعشر
 الاخر فهداه الى وجهين ان اقوله بعشر النهر وان
 الباء بيئا اثلاثا فالثالث الذي في يده بيته وبين المقر
 به عا اربعة للمقر واحد وان كان يدعي لنفسه ثلث
 جميع النهر في يده بينها على ثلاثة عشر ثلاثة للمقر
 وعشرة للمقر في محيط الحصى وكذلك لو كانت عين
 اوري بين ثلاثة نفر كما في المسسوط وفي نوادر
 سماه عن ابي يوسف رجلان في ادهما دار شهد كل واحد
 منها عا صاحب انا اقر لهذا المدعي بنصف الدار وكل
 واحد منهما ينكر قال لاحق للمدعي فما في يد واحد منهما ولو
 شهد كل واحد منهما واخرعه على صاحب انا اقر لهذا
 المدعي بنصف الدار فان ادعى باخذ نصف الدار منها
 كما في المحيط واذا اقر الرجلان هذا العبد الذي في يده بيته
 وبين فلان ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان اخرتم
 قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان اخرتم حتى اتي القاص
 فانه يقضي الاول بنصفه والثاني بربعه ولثالث
 بتمنه وبقي يد المقر اثنين وكذلك لو اقر هذا على ميت
 هو وارثه كما في الحاي كيس في يد رجلين فيه الف درهم
 فقرأ أحدهم لاجبي بنصفه فان قال نصفه ذلك وسلمت
 وانما الاخر فالمقر ثلث ما في يد المقر وان قال نصفه كل

و

ونصف بيني وبين شريكى فكذا قال هذا الكيس بيني
 وبينك نصفان فان يده بينهما نصفان كما في محيط الشري
 ولو قال احدهم لثالث له نصفه ولي نصفه وقال الاخر له
 ثلثه ولي ثلثاه وصدق الاول اخذ من الثالث ثلث ما في يده
 وضم الى ما في يده الاول وقاسم نصفين وقال محمد ياخذ
 خمس ما في يده ويضم الى ما في يده الاول ويقسم بينهما
 نصفين ولو ادعى الكل اخذ المقر من كل واحد ما يقربه
 عن ابي يوسف وعنده محمد ياخذ من المقر بالثلث خمس
 ما في يده ومن المقر لنصف خمس ما في يده كما في الكا في
 ولو قرأ أحدهم ان لقلان الثلث ولي الثلثان وقال
 الاخر له الثلثان ولي الثلث وزعم فلان ان الكيس له
 اخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين
 ثلثا من خمس ما في يده فضم الى ما في يده الاخر
 فبقيها له اثلا ثلثا للمقر ثلثه كما في محيط الحصى كيس
 في ابي ثلثة اقر أحدهم لشريكه ثلثة اربعة وثلاثة اربع
 والاخر اقر للمقر خمسة الاسداس ولم يسكن والمقر
 يدعي الكا اخذ من كل واحد ما اقر وعنده محمد ياخذ من المقر
 بثلثة اربعة اربع خمس ما في يده وكما في الاخر ثلثة اربعة
 اخماس ما في يده كما في الكا في ولو قرأ أحدهم ان لقلان
 الاجنبيين ثلثة ولي ثلثاه وقال الاخر له نصفه ولي نصفه
 وقال الاخر له ثلثاه ولي ثلثه وقال الاجنبي بل لي كله
 اخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف
 سبع ما في يده ومن المقر بالثلثي ثلثة اربعة اربع ما في
 يده وثلثي سبعة كما في محيط الحصى كيس في يد رجل
 فيه الف درهم اقرانه بينه وبين فلان نصفان ودفع

انصف اليه ثم قران الكيس بينه وبين رجل خر نصفا
فهدى وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضا القاض
او غير قضا في وجه الاول يدفع الى الثاني نصف ما بقي
في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه
النصف الذي في يده وهذا كله على قولنا الثلاثة
ولم يقل الثاني بالنصف ولكن اقرله بالثالث وقال
الكيس بيني وبينك وبين الاول اثلاثا وكذا به الثاني
بالاول فان كان دفع الاول بقضا فانه يدفع الى الثاني
نصف ما في يده وان كان دفع الاول لا يقض
يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع الاول
النصف بغير قضا والثلث الى الثاني بقضا
اقولا خراية بشر يكرهم بالربع وكذا به الاول والثاني
بالثلث وكذا به الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث
سكس جميع المال وثلث سدسه وان كان دفع الى
الاول بغير قضا يدفع السكس الذي في يده الى
الثالث وبغير له نصف السدس من ماله حتى يكون
له ربع الكيس ولودفع الى الاول النصف بقضا والربع
الى الثاني بقضا ثم اقرل الثالث يدفع اليه نصف ما في
بين وهو الثلث ولودفع النصف الى الاول بقضا والربع
الى الثاني بغير قضا ثم اقرل الثالث يدفع الى الثالث
سدس الكيس ويبقى له نصف السكس ولودفع النصف
الى الاول بغير قضا والثلث الى الثاني بقضا ثم اقر
لثالث وصدقة الاول بالثالث وكذا به الثاني والثالث
لث صدقة بالاول وكذا به الثاني والثاني وكذا به

صالح

فان ان اشئت ياخذ من المقر نصف ما في يده ويضه الى ما في
يد الاول فيقتسمه نصفين في قياس قول ابن يوسف
ياح وقال محمد وهو رواية عن ابن عيينة ياخذ منه ثلث ما
في يده ثم يصنع كاقال ابو يوسف ولو كان دفع الثلث
الى الثاني بغير قضا لكان اقرل الثالث والمصلحة
ذكرها لکننا ان الثالث ياخذ من المقر ثمن جميع
المال وهو ثلثا ثلثا رابع ما في يده فنضه الى ما في يده
الاول فيقتسمه نصفين وذكرا ابو محمد بكر الخصا
عن ابي سعيد المزني عن علي بن ابي طالب ان هذا قولنا ان
يوسف اقرل الثاني قياس قول محمد ياخذ منه عشر
جميع المال وهو ثلثا ثلثا رابع ما في يده ويضه الى
ما في يده الاول فيقتسمه نصفين واذا دفع المقر
النصف الاول بغير قضا ثم اقرل الثاني والثالث
معا وصدقة الاول ثلثا الثالث وكذا به في الثاني
اخذ الثالث ربع ما في يده المقر فنضه الى ما في يده
الاول فيقتسمه نصفين وهذا قول ابي يوسف
ياح وعند محمد ياخذ الثالث خمس ما في يده
وياخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الاول
ربع جميع المال كذا في التخرير شرح الحاشي الكبير
للصغيري اذا قال لفلان علي وعلى فلان الف درهم فاجله
الاخر ارم المقر نصفه وكذا لو اقرل في عارية او
قرضا او مصاربة او قتل خطأ او جراحة عدا وخطا
وان سمى اثنين مع لزمه الثالث وكذا لو سمى اثنين
سعى عدا محجورا عليه وصيا او حربيا او ميتا او رجلا
لا يعرف فقل المقر حصته على عدد هم كلهم الى ابي

زوجتي وتركته هذا المال ميراثا بيني وبينه فقال هو
 كله لي لازك لست بزوجها ففي المسئلة الاولى نصف ما
 للمنفقة وفي الثانية خذ الاك كل المال عند ابي محمد
 وعند ابي يوسف نصف المال كما في الثاني المرأة
 اذا اقرت انها ورثت من الزوج ثم اقرت لاخ المرأة
 فقال الاك اناخ وانت لست لامرأة فاما كل
 للاخ فتول محمد وززوج قال ابو يوسف للمرأة الربع
 والباقي للاخ كما في الثاني وفي الصغرى كتبت بنسخة
 اي محمد في رجل قال رجلين لك اعي الف درهم من
 محمد عبد يعقوبه جميعا فصدقه واحدهما وقال الاخر
 عليك جميعا في درهم فريضا اقرضتها لاشترى لاجل
 معنى فيه فقال محمد اما في قيس قول ابي محمد بن يوسف
 بنحو ان لا يقض واحد منها شيئا الا شريكه الاخر
 وما في قولي في قبضة احدى لا يشريكه الاخر
 اذا اذبه ان يكون شريكا فيه رجل قال رجلين
 عصب من ابيك الف درهم ولا وارث له غيركما فصدقه
 احدى في درهم وقال الاخر لي عليك جميعا
 درهم فريضا اقرضتها ولم تعصب من ابي شيئا قال
 محمد لا ابا احدى واحد منها شيئا الا شريكه الاخر
 فيه فاما الخط فوقع في اقرار المضارب
 والشريك اقرار المضارب بدني في المضاربة على ربح
 المال اذا كان مال المضاربة في يده ولا يجوز اذاله
 بغير مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب
 بالدين على رب المال اذا كان مال المضاربة في يده
 به لمن لا تغلظ عليها دته له بالاجماع ويجوز اقرار

ولو قال لفلان عليا الف درهم ولم يسم معه احد ثم قال
 عليا معي فلانا وفلانا وارثا عليا ان المال كله عليه
 قالما لك عليه وتذكر لو قال لفلان عليا وارثا لي نفسه
 وارثين معي يلزمه المال كله ولو قال فلان عليا جميعا
 الف درهم او قال عليا كلنا وارثا ربيها لي نفسه وارث
 فمعه درهم حصته من الف يقسم الف على اربع
 على اربعة اشراك ولو قال لفلان عليا رجل من الف درهم
 لم يلزمه شي وتذكر لو قال عليا رجلين من الف في الخط
 ولو قال لفلان لك عليا الف درهم يلزمه المال كله وتذكر
 له قال ائت بافلان لك عليا الف درهم ولو قال لفلان
 لك عليا الف درهم كان لفلان منها النصف كما في
 محط الخصى ولو قال اقرضني فلان الف او استقرض
 دعنا او اعازنا وغصبنا من درهم جميع المال ولا يصدق
 على انه اراد به غيره معه ولو قال غصبت ومعني فلان
 من فلان هاية درهم يلزمه النصف بخلاف ما لو قال
 ومعني فلان جالس كما في المبسوط ولو قال له قطع يد
 فلان هو وفلان عهد او عهد فلان ذل وارثي
 الطالب انه المفقود حقه لم يلزمه شي في القياس
 ولكن ندع القياس وجعل عليه نصف ارش اليه
 كما في المحامي وتوالت رجل وتترك اخوين وارثين
 احدى باح وانما الاخر فلان المفقود يعطي الاخر
 له نصف ما في يده في قول علي بن ابي حمزة في الفتاوى
 الصغرى في كتاب الدعوى ولو قال ما عدي ارث من
 ابي لي ولهذا وهو اخي فانكر المقتله بنوة المقتل
 وقال انا ابن الميت او قال لرجل ابا ت اختك وهي

احد شريكتي اعيان من لا تقس شهابه بدين وجب بسبب
تجارة دخلت تحت شريكتها بالاجماع ويلزمه صاحب
والقرار احد المتقاضي وضئى لمن لا تقبل شهادته لا يصح عند
اي حصر ولا في حق شريكة ولا في حق نفسه كما في المحيط
واذا كان مع الرجلان درهم مضاربة فاقربها بديت
ومحمد رب المال جاز قراره فيها وكذلك ان اقر فيها
باجرا وادارة او جاز فانت كانت قد دفعها الى رب
المال فقال هذا من راس ما كذا فاقضه ثم اقر بعد ذلك
ببعض ما ذكرنا لم يصدق كافي الحاي اذ اقر الرجل
فقال هذه الالف مضاربة عنده بالنصف ثم قال بعد
ذلك هي مضاربة لفلات الاخر بالنصف وادعا كل واحد
من الرجلين انهما مضاربة بالنصف ثم عمل المضاربة
وربح فيها فقط قول اي يوسف يدفع الى الاول الف
درهم ونصف لربح ويضئى للثاني الف درهم ولا ربح له
وعلى قول محمد يضمن لكل واحد منهما الف درهم
ولا ربح لواحد منهما بل يكون الربح للعامل ويتصدق
بها كذا المحيط اذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة
لفلات وفلات وصدقة ثم قال بعد ذلك مفصولا لا
حدها الثلثان ولا اخر الثلث لم يصدق وهو بينهما
نصفان كما في المبسوط عند دفع فقال هو
مضاربة لفلات معي بالنصف ثم باعه بالالف
وقال كان راس المال الف وقاد رب العبد دفعت اليك
العبد بعينه مضاربة فالمضاربة فاسقة وكذا جبر
المثل وانتم كلتي في القول رب العبد كما في محيط الخبي
ولو اقر المضارب ان مجاله يدبرها انه مضاربة لفلات

وصد قهاتى ذلك ثم اقر رب المال لا حد لها شئ الربح وكذا
بربحه فالقول قوله كما في المبسوط اقر بمضاربة اربع فاسد
يسمى فالقول له فيها سمي ونور شئ ان مات كما في محيط
الشرحي لو اقر المضارب بربح الف درهم في المال ثم قال
غلطت انما هي خمسية درهم لم يصدق وهو ضامن
لما قربه من المال وان بقي في يد شي من المال فقال هذا
ربح وقد دفعت راس المال الى رب المال وكذا رب المال
فالقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى كـ
المضارب فان حلف كاذبا في دفع بحساب راس ماله كما
في المبسوط اقر رب المال بعيب فيها بعه المضارب فليس
للمشترى رد على المضارب وان اقر بايع زعمها كما في
محيط الشرحي اذا قال الرجل فادن شريكك مفا وضئى
فقال فلات نعم واجل وقال صدق او قال هو كما قال
او قال هو صا دق فهذا كذا سواهما شريكان في كل
مال عين او دين او رقيق او عفا او غيره كذا ما في يد
كل واحد منهما وكان في يد كل واحد منهما بينهما نصفان
الا مثل طعام كل واحد منهما وتسوته وكسوة اهله
فان ذلك لمن في يد استخسانا ولا كذا ماله احداهما او
مدبرته فاما اذا كان لاحدهما ملكا قد كاتر قبل
اقراره فاعلمه من بدل الكتابة يكون بينهما ولذا ليس
لو قال هو مفا وضمن في الشركة وانما وضئى في الشركة
كما في المبسوط اذا اقر احد المتقاضي وضئى بما دخل تحت
المفا وضئى فهو جاز عليه وعلى شريكه صدق شريكه
في ذلك وكذا وبالاقرار لطلق الدين داخل تحت المفا
فان اقر احد المتقاضي وضئى بدين في الشركة وقال شريكه

هذا وجب عليك قبل المفاضلة وعند خاصة وقال
 المقل بكذا بعد المفاضلة والقول قول المقصع يسميه
 وإذا أقر أحد شريكى العنان به بن دخل تحتها رتبه
 يصح على شريكه إذا كذب الشريك فإن اقرب من تولي
 بالشرية سببه بنفسه يوافق جميعه ذلك ولا يرجع على
 شريكه بشئ وإن اقرب من تولي بالشرية سببه يوافق
 بنصف ما اقرب ولا يوافق شريكه بشئ وإن اقرب من
 تولي شريكه بالشرية سببه بنفسه لا يلزمه شئ كما في
 المحيط أقر شريك العنان على شريكه في بيع أو شراء شئ
 قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وإن اقرب من
 مستهلك يكون منه ديناً عليه دون شريكه كما في محط
 الرخصي لو أقر أحد المتفاوضين بكفالة في صحته أو أمر
 يوافق به شريكه وهذا إذا كانت الكفالة بامر
 المكفول عنه فاما إذا أقر بغير أمره فإنه يلزمه خاصة في
 قولنا لك وهو الصحيح ولو أقر الصالح من المتفاوضين
 به بن لو ارتك شريكه المرضع لم يصح عليه دون
 المرضع كما في خزائن المفتاح إذا أقر أحد المتفاوضين
 أنه أقر عن صاحبه بغير ثقة زوجته أو حنايته لزمه
 ولزم صاحبه أيضاً في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف وغيره
 يلزمه ولا يلزم صاحبه كما في المستوط إذا كان الرجاء
 متفاوضين فأقر أحدهما شريكه رجلاً خرمتهما وأبصر
 الآخر في الكتاب إن أقره جائز عليهما وما في
 أيهما بصير مشتركا بينهما وبني الثالث شريكه مملوك
 ولا يشت بينهما شريكه مفاضلة ولا شريكه عنان
 ولو قال فلان شريكى عنان أو قال شريكه مفاضلة

وكذا

ونذكر صاحب فاما إذا شئت يصير شريكاً شريكاً
 مفاضلة كما في المحط إذا أقر أحد الشريكين مفاضلة
 وأخر الآخر ذلك فلا شئ لوحيد منها فما في به صاحبه وإن
 قال الآخر أنا شريكك فيما في به شئ مفاضلة ولا شئ
 شريكى فيما في به كان القول قول بعد لا يخلف كما في أبي
 ولو أقر أحد الشريكين مفاضلة مفاضلة وأقر غيره
 المكاتب فصدقه في ذلك ثبت المفاضلة بينهما وإن كان
 في أيديهما يكون بينهما نصفين ولا يجوز أن أقر أحدهما
 منها على صاحبه به بن ولا بدعة وعلى هذا لو أقر بصبي
 تاجر بالمفاضلة وأقر لصبي الآخر لصبي تاجر فإن
 أيديهما بينهما ولكن لا تثبت المفاضلة بينهما كما في
 المستوط أقر لصبي لا تكلم شريكه بالمفاضلة وصدقه
 أبو حنيفة في يد الرجل بينهما نصفين ولا يكون متفاوضين
 ولم يصح ما في يد الصبي مشتركا بينهما كما في محط الرخصي
 إذا أقر أحد المسلمين بالمفاضلة أو المسلم لذي يها في
 قول أبي حنيفة ومحمد لا يكونان متفاوضين ولكن ما في
 أيديهما يكون بينهما نصفين كما في المستوط إذا قال
 فلان شريكى ولم يرد على هذا يرجع في البيات إليه وإي
 شئ بينهما كان مصدقاً به بعد أن يكون شيئاً ثبت فيه
 الشريك كما في المحط قال أنت شريكى في التجارات فما في
 أيديهما من متاع التجارات بينهما وكذا في الدراهم
 والله لا يبرأ من دخل المسكن وحدهم والكسوة والطعام
 كما في محط الرخصي أن قال أنا شريك فلان في كل
 قليل وكثير وصدقه فلا في ذلك صار ما في يد كل واحد
 وتنف الاقارب من مال التجارة مشتركا بينهما فما عرف

وجوده في يدك واحد منهما وقت الاقرار وعرف انه مال التجارة
كالذهب والفضة يكون بينهما لا يرجع في بيان ذلك ان
احد وماعرف ان ليس من مال التجارة نحو المسكن وما اشبه
ذلك من الامور التي هي مستعولة بالحاجة الأصلية لا يكون
للتجارة وان علم وجوده في كل واحد منهما وقت الاقرار وما
عد الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الأصلية
فان القول في انه للتجارة وليس للتجارة قول من في يد
كل في محط قال هو شريك في هذا الى نوت ثم قال
ادخلت العدة ليرطى بعد الاقرار لصدف وهو على
الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن اصحابنا من فرق بين
الروايتين فقال ان كان الى نوت مغلقا يوم الاقرار في
يوم الفتح لا يقبل قوله والا يقبل قوله كما في محط
الشرعية ولو اقر فقال فلان شريك فيها في هذه الى نوت
فان جمع ما في الى نوت يصير مشتركا بينهما وان تنازعا
في متاع فقال ادخلت هذا الى نوت بعد الاقرار وقال
المقر لا كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات
في هذا الفصل ذكر في رواية ابي بصير وقال القول قول
المقر ويكون بينهما وذكر في رواية ابي حفص القول
قول المقر ويكون له خاصة واختلفت الروايات كلها اذا
قال شريك فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر
في بعض ما في يده انه لم يمكن وجود وقت الاقرار
يده انما اصابه بعد الاقرار قال الاخرى كان موجودا
في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كما في المحط ولو
قال فلان شريك في الطحن وفي يد المقر حى وابل ومتاع
الطحن فادعى المقر الشركة في ذلك كله فالقول قول
المقر

المقر وقد في عمر كذا لها شريك في غير ذلك
فان هو شريك في هذا الى نوت في عمر كذا في غير
الي نوت من متاع ذلك المولى وعمر هو بينهما وشريك
في نوت وما فيه في ايديهما فقال احدهما فلان شريك في عمر
كذا في متاع المولى وقال الاخرى لمتاع بينهما هو بينهما
كما في مسوود فلان شريك في كذا ما اشترت من
رطى وفي عمر كذا قال اشترت احدهما وورثت
ادخلت قوله كما في محط الشرع حى ونوقال هو شريك
في كذا حى عندهم للتجارة ثم قال اشترت احدهما من
حدهما لغير التجارة فالقول قوله ونوقال هو شريك
في نوت ثم قال فلان من خاصة ما لم يصد و كما في
مسوود ونوقال هو شريك في كذا حى قدم من الاهو
مسوود ثم اقرت عدلين قدما وقال احدهما بضاعة
فكلمنا في الشركة ولا يصح اقراره الا في نصبه فدل
عصم الى المقر بالمتعة وبضعة ونصف قيمته
هذا عند اذ ادفع النصف الى شريكه غير قضا فاف
محط حى ونوقال فلان شريك في هذا المذهب
الذي على وذل فقال المقر انت اذية لغيرك في غير
كذا حى وسند شركة فان كان المقر هو الذي
انقسم فهو شريك في نصف قيمة المتاع وان قال في غير
محط في يدك لمتاع فقال له انا و هو بعينه
جميعا انت الصديق المتاع فالحق قوله فان اذنا مقت
ان الخصم اذنا عليه الصديق نصف قيمة المتاع وقال
قضيت بمتاعى بعد اذني وقال الذي عليه الصديق
انه بينك متاعا وانا حى اذنا الذي عليه الصديق

باسمه فلا تصحان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما وحق المطالبة لمن باسمه الصك كما في المسود ونوقال فلا شيء في كل شيء وصدقة الاخرى ما من احد لها عن مال قفال ورثة هذا مال استقاده لا من الشركة فالقول لهم وان اقروا انه كان في يد يرمي فمهم من الشركة كما في محط الخصة وان كان للميت صك باسمه على رجل بمال تاريخه قبضه ان الاقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فالقول قول الورثة انه ليس من الشركة كما في المسود فسروا في اقرار الوصي بالقص وال محمد في الاصل اذا اقر وصي لميت انه استلم جميع ما للميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه ماية وقال الغريم كما كان فلان على الف درهم وقد قبضها الوصي بتما مها فان كان له الدين واجبا باذنه الميت واقر الوصي او لا استغنى جميع ما عليه ثم قال وهو ماية مفصولا عن اقراره ثم اقر الوصي بالغريم بعد ذلك ان الدين الذي كان عليه الف درهم وقد استوفى منه الف درهم فالغريم يركب عن الالف حتى لم يكن للوصي ان يبيعه بشئ والقول قول الوصي مع يمينه انه قبض ماية ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسهماية للورثة بسبب الجحود فان قامت للميت بنية على ان الدين على الغريم كان الف درهم فان اقام الورثة البينة وعزمت الميتة كانت الغريم برياً عن جميع الالف حتى لم يكن للوصي ان يبيع الغريم بربا عن جميع الالف تسهماية للورثة واذا اقر الغريم ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع

جميع ما عليه ثم قال وهي ماية مفصولا عن اقراره يكون الغريم برياً عن جميع الالف باقرار الوصي ويضمن الوصي تسهماية للورثة بالجحود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي ماية مفصولا عن قراره فاما اذا قال موصلا بان قال استوفيت جميع ما للميت على فلان وهو ماية وقال الغريم لا بل كان الف درهم فالوصي يصدق في هذا انما كان حتى كان للوصي ان يبيع الغريم بتسهماية والجواب قين اذا اقر الغريم او لا بالف درهم ديناً ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي ماية كالجواب فيما اذا اقر الوصي بالاستغنى او لا هذا اذا وجب الدين باذنه لميت فاما اذا وجب الدين باذنه الوصي ان اقر الوصي بالاستغنى ولا ثم قال مفصولا وهي ماية ثم اقر الغريم ان الدين كان الف درهم بالغريم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البينة على ان الدين كان الف درهم يكون الغريم برياً عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسهماية ما بالجحود اقر الوصي بالدين ثم قال الغريم او لا بالغريم او لا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي ماية مفصولا عن اقراره يكون الغريم برياً عن جميع ما عليه لا اقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسهماية وان قال موصلا بان قال استوفيت جميع ماية وهي ماية ثم قال الغريم كان الدين على الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون برياً عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يبيعه بشئ ولا يضمن الوصي للورثة الا قد رما اقرار الوصي بالاستغنى واذا اقر الغريم او لا بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت

جميع ما عليه وهي مائة فان الغريم يكون برياً عن
جميع الدلف ويضمن الوصي للورثة بشمالية في خمسة
بائع مالا للورثة فاشهد انه استوفى جميع عنه وهو
ماية فقال باركان مائة وخمسين والقول الوصي ولا
يضمن الغريم ولو اقر الوصي انه استوفى مائة وهو جميع
التمن وقال المشتري انتم مائة وخمسون فللو وصي
قبض الخمسين الفضل وكذا الوبايع مال نفسه كما في محيط
الرسخى ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما للبيت
على فادان وهو مائة درهم فقامت البيعة انه كان له عليه
ما يتادهم فان الغريم يوافق بالبيعة ولا يصدق
الوصي على بطلها كما في المسبوط اذا اقر الوصي انه استوفى
ماله لان الميت عند فلان وريعة او مضاربة او شراكة
او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انها قبضت منه مائة
فان اقر الوصي بالاستغفار ثم قال بعد ذلك قبضت
منه مائة وكان المطلوب الف درهم وقد قبضها فان
الوصي لا يضمن اكثر مما قبضه ويكون المطلوب برياً
عن الجميع كما في الدين ولو اقام البيعة انه كان عين
المطلوب الف درهم فان الوصي ضامن لذلك ولا يضمن
المطلوب هذا اذا قاله مفصلاً اما اذا قاله موصلاً
ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان
القول قول الوصي بانه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب
بشي خلافاً ما لو كان هذا الدين فانه يتبع الغريم
بالباقى واذا اقر المطلوب اولاً ان لا مائة عنده الف
درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه وهي
مائة فانه قاله مفصلاً صار ضامناً للكامل وان قال

موصلاً فلا يلزمه الا ما اقر قبضه ولا يتبع المطلوب
بشي خلافاً للدين كما في المحيط واذا اقر الوصي انه قبض
كل دين لفلان على الناس في الغريم لفلان فقل قد
دفعت اليك هكذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيأ
وما علمت ان لفلان عليك شيأ فالقول قول الوصي
ويوافق الغريم بذلك ولو قامت البيعة على صل هذا
الدين لم يلزم الوصي منه شي لان لم يقبض شي من
رجل بعينه وكذلك لو قال قبضت كل دين لفلان بالكونة
وتذا الوكيل بالقبض كما في الحاي ويوافق الوصي انه
استوفى مالا فلان الميت على الناس من دين استوفاه
من فادان ابوه وقامت البيعة ان الميت على رجلا الف
درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصي
كما في المسبوط اذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان
من دين الميت وقال الغريم كان له على الف درهم وقال
الوصي قد كان له عليك الف درهم ولكنك اعطيت
خمساً في حياة الميت الى الميت وخمساً في دفنها الى
بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكلا اليك يضمن
الوصي الف درهم ولكن يستخلف الورثة على دعواه كما
في المحيط ولو اقر الوصي انه قبض جميع ما في منزله فلان
الميت ضامن عنه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو حياً
درهم وخمس الثواب وكما في الورثة البيعة انه كان
في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم
الوصي اكثر مما اقر به حتى يشهدوا انه قبضه كما في الحاي
ولو اقر انه قبض ما في ضيعة فلان من طعام او ما في
نخله هذا من ثمر او انه قبض زرع هذه الارض ثم قال

هو لدا وادعى الوارث اكثر منه واقام البينة انه كان في
هذه الضيقة لدا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما اقر
بقضه حتى يشهدوا انه قضه كما في الميسوط ولو
اقر الوصي ان المكاتبه على المكاتب الف وقضه الميث
منها تسعيا به في حياته وقضت انا منه مائة بعد
موته وقال المكاتب قضت الالف كلها وقامت البينة
ان الوصي اقر انه استوفى جميع ما كان على المكاتب
لزم الوصي الالف كلها بوجاهة الوارثة انهم لا يعلنون
قضى الميث كما في محيط السرخسي اذا اقر الوصي انه
قد استوفى ما على مكاتبه فلا الميث وهو ما به
والمكاتب معروف يدعى ذلك ويعول بقضته من
الف درهم وهي جميع مكاتبتي فالقول قول الوصي في
المانية ويلزم المكاتب تسعيا به وان اقر الوصي بقض
المكاتب منه لم يسع شيئا عنق المكاتب وان قامت
البينة ان اصل المكاتبه الف درهم وان المكاتب اقر
بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن
جميع الالف كما في الميسوط فروع فمن في يد
مالك الميث اذا اقر الوارث وموصى رجل في يده
مال لا ينسب ومات القايب في رجل وادعى انه ابنه
وصدقة ذواليد فان القايض تعلم سوا قال ان الميث
وارثا خرا ولم يقل فان ظهر له وارث اخر الادفع
المال اليه وفي كل موضع قال يتايب ويتلوم القايض
يكون ذلك مفوضا اليه يعني يتخفى انه لو كان له
وارث اخر فخره مثل هذه المدة كما في الفتاوى
الصفوى في كتاب الدعوى في الاملا عن رجل توفي

وترك مالا في يد رجل فادعى رجلها شيئا من ماله
انها زوجة الميت وقال الذي في يده المال صدقتها ولا يعرف
له وارثا غيرها وكذب كل واحد منهما صاحبه فالقايض يتلوم
زمانا ثم يبيح الابن المال كله بعد ما يستخلفه عن علمه
على دعوى المرأة وكذا لو كان الميت امرأة فادعى رجل
انه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذا لو اقر الذي
في يده المال بزوجه او زوجة او اخ لام او عمة او خالته او
كل ذي نسب ومولى اعتاقه بمنزلة النسب في هذا فاذا
ادعت المرأة انها ابنة الميت وادعى رجل انه اعتق
الميت وقال الذي في يده المال صدقتها او قال هذه ابنة
وهذا مولاه اعتقه او بد ابا المولى ثم بالابنة فزها سوا
والمال بينهما نصفان وان كانا متكا ذبح بينهما ومولى
المولاه بمنزلة الرجل ولو كان الذي في يده المال امرأة
وهذا المالك الرجل فقالت المرأة التي في يدها المال ان
زوجتي الميت وهذه المرأة تزوجت ايضا وهذا الرجل مولى
الميت فعد كات السلم الميت على يديه ووالاه وقالت تلك
المرأة ان ازوجته دونك وقال مولى المولاه انا وارثه
دوني فاقايضه يجعل ربع المال بيني الزوجتين والباقي
لمولى المولات كما في المحيط وان اقران هذا ابنة
وقال لا ادري له وارث اخر ام لا فان القايض يستلوم
وينتظر فان جا وارث اخر الادفع المال اليه وان
قال لا اعرف له وارثا خرا لا يتلوم بل يدفع اليه المال
كما في شرح ادب القايض للصدر الشهيد في الباب الثاني
والسعيد في اثبات النسب قال محمد بن اذ قال الذكي
في يده المال لرجل انت اخوه لابي وامه ووارثه لا وارث
له غيري لم يحكم للرجل ميراث حتى يعلم انه لا وارث له غيره

ولوقال الذي في يد المال انت اخوة لابييه وانه صاحب
لابيه وانه واثق واثق ان جميعا لا تعلم له وارثا غير كما قال
المدعي انما اخوة لابييه وانه واثق لا وارث له غيري فان
القاضي يتاني في ذلك فان جاورث اخرا لا دفع المال
كله الى هذا المدعي كما في المحط لوجارث المدعي ان
المستعبر وان المال مال عبده فهو حق به وجارث
وادمي انه ابن الميت وان الميت حر لم يملك فله وارثه
والذي في يد المال يقول ان الميت عبد وكذب كله واحد
منها صاحب فان المال للمولى دون الابن كما في المحط
لومدعي انه اخ الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث
له غيره وادمي انه ابنه او ابوه او امه او مولاه اعتقه
او كانت امراة فادعت انها عمة الميت او كانت ابنة
اخنته وقالت لا وارث له غيري وادمي ان الميت
او صبي له جميع المال او ثلثه او نصفه او ثلثه او نصفه
وقال لا ادرى للميت وارث غير كما لم يخن مدعي
الوصية شي بختم هذه الاقرار لا يدفع القاضي المال
اليهم كما في الخلاصة في كتاب الدعوى والنزوح
ومولى الموالاة اولى من المولى له كما في المحط لوجارث
اقوال الذي المال في يدك ان صاحب المال مات وان
هذا الرجل عليه الفسالة القاضي انكر وارثا فان
قال نعم لم يجعل القاضي بينهما خصومة وان قال لا فان
القاضي في ذلك فان لم يجز واكدرث جعل للميت وصيا
فان ثبت الدين دفع للفقير ولا جعله في بيت المال
كذا في مختصر الجي مع الكبير في كتاب الوصايا رجل
في يده مال لرجل مات صاحب المال واقر الذي في يده
المال ان الميت وصي لهذا جميع هذا المال واقر الذي

انه وصي هذا الرجل لا جميع هذا المال وقال في كتاب
ان الميت وصي بجميع هذا المال وما وصي كدبني فاما
بينهما ولو ان الرجل الذي في يد المال قال ان الميت وصي
لهذا جميع ماله واقر ايضا ان هذا اخوة لابييه وانه واثق
لا وارث له غيره وتكاذب بينهما فان ثبت ان لصا حسب
الوصية والمثلثان للاخ ولوقال الذي في يد المال ان المدعي
او صي لهذا جميع ماله وقال ايضا ان هذا ابنه او ابوه او مولاه
مولى عتق فادعى مولاة وانه لا وارث له غيره فان
كله للموارث المحقر له والمولى كما في المحط لومدعي رجل ان له على
صاحب المال الف درهم وانه مات وصدقه الذي قبله
المال لم يثبتت الى ذلك حتى يحضر وارث فان اقر الغريم
والمدعي انه لا وارث للميت نفي القاضي في ذلك ثم جعل
للميت وصيا بمحض المال الذي قبله ثم يقال للمدعي اقم
البينة على حقتك فان اقامها قضت فان جازا صاحب المال
جبارد القاضي القضاة في ذلك فان كان مستهلكا وكان
اصله ديناً فلصاحب المال ان يبضن الذي كان اياه قبله
وان كان اصله غصبا فان شأه من القاضي يرضون كان
اصله ودبعة فالضمان على القاض في قول ابي يوسف
وقال محمد اربعة عندي بمنزلة الغصب وان كان المال
وصل الى الذي في يد من قبل ابيه او صبي به اليه فلا ضمان
عليه والضمان على القاض فان لم يجز صاحب المال حب
وحضر وارثه وحججه الدين والقضاة ما مضى كما في مختصر الجي مع
الكثير في كتاب الوصايا ولو كان الذي في يد المال قال ان
الميت وصي لهذا جميع المال لكن لفلان بن فلان على
الميت دين كذا وكذا وصدقه المحقر بالدين والموصي له يدعي

المقر ليس له ان يقتل الاخر ولوان الوصي في قصر احد
 ادعى الكل على المقر وصحبت اليه بكيا لها في ماله ولو
 ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت اليه على
 عاقلة كما في الحيط ولو اقر رجل انه قتل فلان على
 وحده واقر الاخر بقتل ذلك وقال الولي قتلنا جميعا
 كان له ان يقتلها كما في الحيط ولو شهد شاهدان على
 رجلانه قتل هذا الرجل وشهد اخرانه على رجلانه قتل
 هذا الرجل وقال الولي قتلنا جميعا لم يكن له ان يقتل
 واحدا منهما كما في الحيط ولو قال لا حد لها انت قتلنا كان
 له ان يقتل ولو قال لها صدقتا جميعا في وقتنا ليس
 له ان يقتل واحدا منهما كما في الحيط ولو قال لا حد لها انت قتلنا كان
 بالملك للمدعي عبيد معزوف المقر فان صدقتا المقر او افده وان
 والجنات جميعا يقال للمقر له ادفع العبد او افده وان
 كذب فيها لا يثبت المقر محبتا للمقر وان صدقت في الملك
 او لا يتم بالجنات ان صدقت فيها فالخصم هو المقر وان
 كذب فيها فالخصم هو المقر وان صدقت في الملك وكذب
 في الجنات هدرت الجنات وكذب ان كان العبد محرم ولا
 لا يدري انه المقر ولا غيره فاقر بالجنات او لا ثم بالملك
 او بالملك ثم بالجنات ولو قال بهتة من فلان قبل الجنات
 وصدقة فلان نجير المشتري بين الدفع والافد انما في
 حيط الخصم بالجنات
 الاستئنا وما في معناه في كونه اذ كونه ذلك الشيء
 المراد به الموصوله مغر كالشرط ويحويه مثل قوله له
 على الف من جميع ما قبضه فان قوله لم اقبضه في معنى
 الاستئنا عني ومثل التعلق بغيره بحسبة الله تعالى

الموصاه وبشر الدين وقد اقر جميعا ان الميت لم يدع وارث
 فان القاضى يتلوم في ذكر زمان ثم يقول له صاحب الدين
 اقر الميت على ذلك فان لم تكن له بسنة استخلف الموصي له
 على ما عليه يخط هذا الدين لهذا على الميت فان خلف
 اعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا ولوان الذي في يده
 المال قال الميت اوص لهذا بجميع المال ولا ادري ان يترك
 وارثا ام لا فقال له الموصي له اعطني فانه لي على كل حال ترك
 وارثا او لم يترك فالقاضي لا يدفع اليه شيئا كما في الحيط ولو
 ان الذي قتلته المال قال للقاضي هذا المال لرجل ما تروى
 يدع وارثا تاني القاضي في ذكر واحد كفيلا بنفسه فان
 حضر الوارث او موصى له والاخذ بالمال وجعله في بيت المال
 فان قسمه بين المسلمين ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال
 دينيا على الغريم عروض الغريم من بيت المال وان كان
 غصبا فصار حيا بالخيار ان يشأ من الذي كان في يده وان
 شأنا خذ مثله من بيت المال وان اخذ من القاضي رجع
 في بيت المال وان كان ودعيته فلا ضمان على المستودع في
 قوله ايجي يوسف وقال محمد هو عندى بمنزلة الفصب وان
 كان الذي في يده المال وصيا في المال فلا ضمان عليه ويعتق
 صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا
 وحاله فلا ضمان على الذي كان المال قبله في شيء من
 ذلك ويعرض الابن من بيت المال كما في منصرف الحيا مع
 الكسر في كتاب المصايا فيسري في الاقرار بالقتل والى
 اذا اقر الرجل يقتل رجلا خطأ وتوفي بسنة لا يضمن على اخ
 والمولى دعي ذلك فخط المقر نصف الدين ولا يضمن على
 الاخر على هذا اذا قر بقتل عدا وقت السنة بمثل
 ذلك على خرو الولى ادعى القتل على ما كان له ان يقتل
 المقر

وكقولهم الفلان على الف درهم ودينه كما هو من قولهم وكلامهم ولسا
 ذكر الاقوال بل قد خبرت في بيان موضعها مع المتغير
 بالاستسنة ونحوه فلكل والاستسنة استسقال من المتغير
 وهو لغة العطف والرد والاستسنة صرف الف بل قوله يد
 رده عن الاستسنة فيكون حقيقة في المتصل والمنفصل
 لان الالهى لى عدت الفعل الى الاسم حتى نصته فكان
 بمنزلة الهنة في النعدي والهنة تعد كالفعل الح
 الجنس وغير الجنس حقيقة وفاقا وكذا ما هو من قولهم
 هو كى الاستسنة عندنا حترز عا عند الشافعي والرسالة
 عند اخراج هذه الدخول بطريق المعارضة وهو كى
 شكل فان الاستسنة جاز في الطلاق والعتاق ولو كان
 اخراجا لم يصح لانها لا يجهلان الرجوع والرفع بهذا الوقوع
 وتظهر ضرورة الخلاف فيما اذا قلنا لفلان على الف درهم
 الامانية او محبة عندنا تلزم تسهيا به لانه الاستسنة
 عندنا تنكلم بالمال في بعد التنبية بضم الحاشية وسكون
 نون وتحت اسم من الاستسنة كما لئى في مفتاح المشنة
 مع الواو وفي الحديث من استسنى فله ثباتها حتى
 استسناه فلما كانت ثباتها من الدخول شكلنا في المتكلم
 به والاصل فراغ الذم فلا يلزمه الزايد بالكسر فصارت فيه
 ما لو قال على تسهيا او تسهيا به وخسروا نفقته بلزمت
 الاقروا عندنا لما دخل الالف كله صارا لشك في الخرج
 فيخرج الاقل وهو محسوس والثاني على حاله بلزمت وقوله
 يا عتار يا صل من مجموع المركب التوكل كما تدلى قبل
 فان التكلم بالمال بعد التنبية لا يتأني الى المتكلم بل هو
 الا وما قبلها فانما تحصل من مجموع ترتيب اعلى عشرة الثلاثة

اعلى سبعة واراد بقوله وحى وزاد في نسخة و ثبات
 باعتبار الاجزاء الى اللفظة ان صدر الحلة الاستسنة
 على غير هذا اشياء او بالعكس فان لم يل على عشرة الا
 ثلاثا يعني بالمقر سبعة له عبارات احوالها مطوية
 وهي ما ذكرناه من قوله على عشرة الاثلاثة مع ذلك
 المستسنى والمستسنى منه وثانيهما مخففة وهي ان
 يقول ابتداء سبعة وهذا الى المستفاد من العبارة
 المخففة معنى قولهم على قول الغتها المختلفة ان الاستسنة
 تنكلم بالمال بعد التنبية بعد الاستسنة بشيء الى من
 قد من اخفقت قول الماتن بعد التنبية وشرطه اى في
 اعتبار الاستسنة شرعا الاضطرار بالاستسنة من لان تمام
 الكلام باخرا ذال انقطع فقد تم الا لضرورة لنفس
 وقع بين المستسنى والمستسنى منه وسواء كان للمستسنى
 او اخفقت بعد التكلم بالمستسنى منه قبل التلقظ بالاستسنة
 بمعنى اشار به الى خلاف في المسئلة وقد مر احكام
 هذا المسائل مفصلا في باب تعليق الطلاق في ذكر
 مسألة انت طلاقنا منه والندابيهما اى بين
 المستسنى والمستسنى منه لا يضره في غير الاستسنة
 لانما يامد المقتل للتنبيه اى تنبيه المنادي لما يليق
 اليمن الكلام وات كيد تنقيح المقره وفي الحوي عن
 الجوهرة اذا كان المنادي غيرا لمخرله يضر لقوله كى على
 الف درهم يافلان الا عشرة فقد تخطا بالافلا
 بين الف درهم وبين قوله الا عشرة على ما لو قال كى
 على الف درهم فاشهد والا كذا اى الا عشرة مثلا
 ونحوه يا غرقوله اشهد واكفره يسمع الحاضر و

وكقوله لعلاء بن علف درهم وديعة كما هو مفرد في كلامهم وش
ذكر الاقرار بلا تغدير شرع في بيان موجب مع المتغير
بلا استثناء ونحوه فليكن والاستثناء استفعال من المتغير
وهو لغة العطف والرد والاستثناء صرف القابل فلو لم يرد
رودة عن المستثنى فيكون حقيقة في المتصل والمنفصل
لان الالهى التي عدت الفعل الى الاسم حتى نصته فكان
عناية الهنزة في النعدي والهنزة تعد كالفعل الح
الجنس وغير الجنس حقيقة وقا وكذا ما هو مفرد لها جمع
صهاكي الاستثناء عندنا حترز به عن عند الثاني فلو كان
عنده اخرج بعد الدخول بطريق المعارضة وهى
شكل فان الاستثناء جاز في الطلاق والعتاق ولو كان
اخراجا لم يصح لانها لا يجتهدان الرجوع والرفع بعد الوقوع
وتظهر ثمرة الخلاف فيما اذا قال لفلان علف درهم
الامانة او حربي فعندنا تلزم تسعيا به لان الاستثناء
عندنا تنكلم بالباقي بعد الثاني بضم المثلثة وسكون
نون وتحتية اسم من الاستثناء كالشئوى بمعنى المثلثة
مع الواو وفي الحديث من استثنى فله ثلثاها اي
استثنى فله فان ذلك ما نفا من الدخول شكنا في المنكلم
به والاصل فراغ الذم فلا يلزمه الزايد بالشك فصارت نظير
ما لو قال على تسع اية او تسع اية وخمسون فان يلزم منه
الاقل وعندنا لما دخل الالف كله صار الشك في المخرج
فيخرج الاقل وهو خمسون والثاني على انه زيل في قوله
باعتبار حاص من مجموع المركب الثاني كالشك في قوله
فان التكلم بالباقي بعد الثاني لا يتأني الا بالنظر لما بعد
الا وما قبلها فالمتحصل من مجموع ترتيب له على عشرة الاثلاثة

له

نوع وعجزها اشياء اربا بالعكس فالقابل على عشرة الا
ثلاثة يعني فلفر سبعة له عبارات احداها مطوية
وهي ما ذكرناه من قوله على عشرة الاثلاثة مع ذكر
المستثنى والمستثنى منه وثانيهما مختص وهي ان
يقول ابتداء سبعة وهذا اي استثناء من العبارة
المختص معنى قولهم اي قول الفقهاء الحنفية ان الاستثناء
نكلم بالباقي بعد الثاني بعد الاستثناء بشرط اي
قد من تحت قول الماتن بعد الثنا وشرطه اي في
اعتبار الاستثناء شرعا الاضطرار بالمستثنى منه لان تمام
الكلام باخرا واذ التقط فقد تم لا لضرورة
وقع بين المستثنى والمستثنى منه وسع عرض للمقربين
او اخذتم بعد التكم بالمستثنى منه قبل التلطف بالارتنا
به يعني اشار به الى خلاف في المسئلة وقد مررت احكام
هذه المسائل مفصلا في باب تعليق الطلاق في ذكر
مسألة انت طالق ان شاء الله والندب
المستثنى والمستثنى منه لا يضر يعني فيعتبر الاستثناء
لان ابي المند المخلل للتشبيه اي تشبه المندى لما يلي
اليمن الكلام واتاكيد تنقيح المقولة وفي الحديث عن
الكوهرة اذا كان المندى غير المند يضر تنوينه
الف فيهم فلا لا استثناء فقد تخلصا فلا
بين الف درهم وبين قوله الا عشرة بخلاف ما لو قال
على الف درهم فشهدوا لا كذا الا عشرة مثلك
ونحوه اي نحو قوله لا شهدوا كقوله يسمع الحاضر ولو

ما بعد فاصلا حتى مثل هذه الصور لا يعتبر استثنائا بل يتم
 الاطلاق المقترنه كما ملأ لان الاشهاد يكون بعد تمام الاقرار
 وبيع الاستثنائا كقولنا عا الف استغفر الله واستغفر
 الله او هلا او كبر او حوفا كما في المبسوط الا ما لا يشر
 الاستغفار لا يلايم الاقرار بقدره حتى استثنى بعض من
 اقر به استثنائا وهو هذا ايضا لو استثنى الاقل متفق
 عليه ولو استثنى الاكثر كقولنا له عا الف الاستثنائية حار
 الاستثنائا عند الاكثر من النجاة وهو المذهب وقال
 الف استثنائا الاكثر لا يجوز لان العرب لم تتكلم قلب
 تكلمت به العرب وهو موجود في القرآن قال الله تعالى لم
 اللهم الا قليلا نصفه او ناقصه من قليلا او زار عليه
 وقال تعالى ان عبادي ليس كد عبيهم سلطانا لان
 استغفار من القاريين فاستثنى المخلصين تارة والقاريين
 اخرى والغواة اكثر بدليل قوله تعالى وما اكثر الناس ولو
 حرصت على مني الا ترى ان بعض الناس يخرجهم آدم عليه
 السلام من دريته من كل الف تسمايه وتسعة وتسعين
 وقال صاحب الزاوية ولا فرق بين استثنائا الاقل والاكثر
 وان لم تتكلم به العرب لا يمنع صحة اذا كان موافقا لمطهر
 كما استثنى الكسور لم تتكلم به العرب وهو صحيح ولو اقر
 ما ذكره صاحب البيهقي قال واما استثنائا الكثير من القليل
 بان قال فلان على عشرة الا تسعة فيا ترى في هذا رواية
 ويلزم درج الاماروي عن ابي يوسف انه لا يصح عليه
 العشرة فقلت وذكره معراج الدرارية عن احمد انه
 لا يجوز ايضا وفي الكافي ان عدم الجواز قولنا ما لا
 ايضا قال في البدايع والجميع جواز ظاهر للرواية لان
 المنقو

استغفر عن امة الله ان الاستثنائا تكلم بالماضي بعد الشا
 وهذا المعنى كما يوجد في استثنائا القليل من الكثير يوجد
 في استثنائا الكثير من القليل الا ان هذا النوع من الاستثنائا
 غير مستحسن عند هؤلاء الفقه لانهم انما وضعوا الاستثنائا
 الا كما جرت اليه استدراك الغلط ومثل هذا الغلط يندر
 وقوعه عما يندرجة فلا حاجة الى استدراكه لكنه يجمل
 الوقوع في الجملة فيصح اه كلابه ويلزم العا
 المستثنى منه لان الاستثنائا تكلم بما بعد الشا فصح
 استثنائه البعض لنفسه ما يتكلم ولو كانت الاستثنائا
 استثنائا كرهه العبد فلان الاتكثه هذا معاد الاستثنائا
 الاقوال او قال الاقلية اذا استثنى الاكثر صح الاستثنائا
 على المذهب فيلزم المقترنا بقى من العبد بعد الاستثنائا
 المستغفر امة استثنائا الكلا من الكلا كقولنا على ان الف
 باطل فمن ذلك ما لوقال كذا الف درهم الا خمسية وخمسية
 قال ابو يوسف ربح عليه جميع الالف ولو قال كذا خمسية
 وخمسية الا خمسية فلا استثنائا جائز وعليه خمسية
 والاستثنائا من الخمسية جميعا كما في الذخيرة وانما بطل
 الاستثنائا المستغفر لا تغفر من انه تكلم بالماضي
 الاستثنائا ولا حاجة بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع عن
 الاقرار باطل بوصوله لان منفصلا كما في العناية وغيرها
 لكن مقتضى هذا الكلام صحة استثنائا الكل من الكل فيقبل
 الرجوع وليس كذلك وقال ولو وصليته وقع الاستثنائا
 فيما قبل الرجوع لو صير لان استثنائا الكل ليس برجوع
 بل هو استثنائا فاسد هو الصحيح جوهره ونظيرها كما نقله
 في تلخيص اختلافنا في استثنائا الكل فغالب بعضهم رجوع

لأنه يبطل الكلام وقال بعضهم هو استثنى في سد وليس
برجوع وهو الصحيح لأنهم قالوا في الموصى إذا استثنى
جميع الموصى به بطل الاستثنى والوصية صحيحة ولو كان رجوعا
لنقضت الوصية لأن الرجوع فيها جائز وهذه هي بطلان
الاستثنا المستغرق لأن الاستثنى يعني لفظ المصدر
لقولك نساى طوالق الانساى وكان الاستثنى بلفظ
نساى ونساى طوالق الازواجى وعبيدك احرار الاما لم يكن
كما يأتي في قوله بخلافه على دينار الاما به درهم فلعلم هذا
قوله على الفى الا عشر ما به استثنى بالنساى وكما
الاستثنى غيرى اى بغير لفظ المصدر او ما به كعبيدك
احرار الا هو لا وقال عبيدك احرار الا ما به ونساى
وراشد ومثله لوقال نساى طوالق الاهولا او قال
نساى طوالق الازينب وعرة وهند وهم اى من شملهم
الاستثنى من العبيد المشايهم او المسجنين وكذلك من النساء
المشار اليهن وكسبيات النكاح الاستثنى قال فى العنايه
معنى الى الزيادة استثنى الكل من الكل انما لا يصح اذا
كان الاستثنى بعينه ذلك اللفظ اما اذا كانت بعينه ذلك فيصح
كما اذا قال نساى طوالق الانساى لا يصح الاستثنى ولو
قال الاعمرة وزينب وسعاد حتى اتى على الكلام قبل
وتحقق ذلك ان الاستثنى اذا وقع بغير اللفظ الاول
امكن جعله تكليا بالاصل بعد الشئ لانه انما صار كلاما
عدم ملكه فيها سواء لا لا من يرجع الى اللفظ فبان ان
عدم ملكه فيها سواء لا لا من يرجع الى اللفظ فبان ان
فى غير المسابى الى ذات اللفظ امكن ان يجعل الاستثنى
بعض ما تناوله المصدر والامتناع من خارج بخلاف ما
اذا كانت بعض ذلك اللفظ فان لم يكن جعله تكليا بالاصل
بعد الشئ لكان نقله فى المنع وكذلك لو قال او وصيت لزيد بنقله

ما إلى انوثتك ما لا يصح الاستشهاد بأخذ الموصى له ثلث
 ماله ولو قال ثلث ما إلى اوصيت به لربد الالف وليس الثلث
 من ماله الا الف صح الاستشهاد فلا يستحق الموصى له شيئا
 ذكرنا ان يتبع صحة اللفظ لانه تصرف لفظي فبنتي على صحة
 اللفظ لا على صحة الحكم بخلاف ما اذا وقع الاستشهاد بغير ذلك
 اللفظ لانه لا يصلح لاجزاء بعض ما يتناول اللفظ ولا التكم
 الى ما صرح به الشيخ فلم يصح اللفظ ولا الاستشهاد به من
 في صحة الاستشهاد من اختلاف اللفظ ولذا قال اذا شرط
 في صحة الاستشهاد بهام البقا لا حقيقة يعني ان اللفظ اذا
 اختلف يتوهم بقاء من المستثنى منه اذا اللفظ صالح له
 وذو كنه يكتفي لصحة الاستشهاد لا يشترط حقيقة البقا لانه
 الاستشهاد كما قد ما انه يتبع صحة الكلام لفظا فلا يبضر
 اهل اللفظ ووقع على ذكره بقوله حتى لو طهرتها ست الاربعا
 صح الاستشهاد ووقع ثنتان يعني وان كان الست لصحة لها
 من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا
 لا يجعل كانه قال انت طالق ثلاثا الا اربعا فكان اعتبارا
 اولى مما في العناية وقال الشيخ الرجعي قوله حتى لو طهرتها
 الا وهو مبني على ان الاستشهاد من جملة الكلام السابق
 لامر جملة الكلام الذي يحكم بصحة فان الكلام السابق
 ست والاربعة بعضه فلم يكن مستقرا ولو جعلناه استشدا
 من الكلام الذي يحكم بصحة فكان مستقرا فبسطر الكلام
 الذي يحكم بصحة انه طاعتها ثلاثا لانه غاية الطلاق والاث
 يزيد عليها والشر جعله غاية ليكون شروط الاستشهاد ان يكون
 بلفظ المصدر او مساو به والاربعة ليست بلفظ الست
 ولا سمى ولها بل بعضها فصح الاستشادة من جملة الكلام

السابق مبني على هذا وهو قوله لا ينفك عن ما ينبغي من
 سعيه وتسعه وتسعين يبيع حتى لا يقع عليها الا واحدة
 ولو كان ينبغي صحة الحكم لوقع الثلاث يبيع اذ قال انت خالق
 ثلاثا الا انما يبيعي كما صح استثنى يبيع ولو روي
 الذي لا تنفك انت واحدة لا يبيع وهو الذي
 يقال له العدم المتقارب واحترز به عن العدمي المتقارب
 وهي ما اختلفت احادها كالبيع والبرهان فانه في
 وفي كلام المصا شارة الى ان التثنية في العددي المتقارب
 لا تلحقه بالدرهم والدراهم من الدراهم ورايهما
 متعلق بقوله استثنى يعني صح استثنى ما ذكر من الاقرار
 باحد النقد بن فلو قال له على درهم الاقنير حنطة او
 الا عشرة امناك من السمن او قال له على الف درهم الدراهم
 او قال له على مائة دينار الاقنير ثمنه او الا عشرة دراهم
 صح الاستثنى في جميع المسائل المذكورة عند ابي جابر وابو
 يوسف وقال محمد وزفر لا يبيع ولو قال له على مائة درهم
 الا ثوبان لا يبيع باتفاق اصحابنا وقال الشافعي يبيع
 فيها يعني في المتقارب والقيس لان حكم الاستثنى امتناع
 بثبوت الحكم في المستثنى لقيام الدليل المعارض عنده من
 دليل الخصوصية من العدم فاذا قال على عشرة ايام خمسة
 دليل الخصوصية من العدم فاذا قال على عشرة ايام خمسة
 بصير كما قال الا خمسة فانما لا يبيعي على ايام كان بطريق
 المعارض يجب له الدليل المعارض بقدر الامكان فاذا
 كان المعارض من جنس يجب خراج قدره وان كان من
 خلاف جنس يجب خراج قيمته عملا بالدليل المعارض
 بقدر الامكان قلنا لا معنى لما ذكره الشافعي لان المعارض
 لا يثبت عند خلافه حكم لان انتفاها حدها لا يثبت في ثبوت

الرجل يتعارضان ولان العدم لا يقدر ان ينفي ما عليه من
 الواجب بطريق المعارض فانه اذا اقر به لزمه ولا ينصير
 ان ينفي بعد ذلك كما لو كان بطريق المعارض كما ذكر
 لا ينفي فيه البعض والكل كالسبع وكذا كان يستوي
 فلا اتصال والاقصا لان المعارض لا يشترط ان
 يكون متقاربا وانما ذلك في المغير ولان الاقرار خبر ولو كان بطريق
 المعارض لكان احدها كذا بوزن كذا لا يجوز لانه موجود في القران
 قال الله تعالى فليست فيهم الف سنة الا خمسين عاما ولو
 كان هذا اخبارا عن النبي فيهم الف سنة ثم اخبرنا لم يثبت
 خمسين عاما منها لكان كذا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
 وانما هو اسم للمبا في بعد الشئ كما قال فليست فيهم تسعين
 وخمسين عاما لا كذا اذا قلت على عشرة ايام خمسة كان كذا
 قلت على خمسة وخمسة وقران الاستثنى اخراج بعض
 ما تناوله صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثنى لكان
 دا خلا تحت اللفظ وهذا لا يتصور في خلافه كجنس
 لعدم دخوله تحت اللفظ ولا يبيح وابي يوسف ان
 القياس ما قاله محمد وزفر لما بينا الا انها لا تصح الاستثنى
 المكمل والموزون من الدراهم والدراهم ويكون المستثنى
 القيمة استثنى الثبوتها اي المذكورات من الكلي ومن
 عطف عليه في الذمة حالا وموجلا ويجوز استثنى
 وان اختلف ضبورها فكانت الانشياء المذكورة كالتثنية
 لا شتر اك الجميع في التقدير ولا استغراض والثبوت في
 الذمة فكانت حسنا واحدا معني وان كانت اجناسا
 صورة لانها تثبت في الذمة ثمتا ما لا ينفك والدراهم
 اذا استثنى فظاهر وكذا غيرها من المكملات والموزون

واما النوع الثاني من سبعة اشياء فهو الذهب والفضة
 فخلق الله تعالى هذه المادتين من غير صفة واحدة
 الا انها كانت في حكم الشئ في مدتها وحسنها وجمالها
 ولا تستعملها في حكمها في معنى الصورة كما لا تستعمل
 في حكمها في لونها في القيمة بل هو ستمائة غير مقدرة
 من المقدرات لا يصح قياسها واستحسانها فذلك ما لا
 لوقال له على ماية درهم الاثوبان ما لبيت غير معلومة يكون
 متفاناً في نفسه فيكون استثنائهم من المعلوم فيفسد
 فلا ينافي ما ياتي ولا ان الثوب لا يجانس الدرهم لاصوره
 ولا وجوبها في الذمة وتتماه في الاتقان ولوقال له على عشرة
 ارطال زيت الدرطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذا لوقال
 له على عشرة ارطال سمن الدرهم او على كرسنة الاحصنة
 ارطال من زيت كان في المحيط وان استغرقت القيمة
 في قيمة ما استثناه من الكيل والوزن والعدد ذلك
 تتفاوت احادها جميع ما اقر به من الدراهم والدينارين
 ونحو الاستثناء ايضا استحسان الاستغناء بغير
 المسكوي اي وهو يوهى البقايا بهم التفاضل كما في
 خلاف مالوقال له على دينار ماية درهم لا يستغنى
 باسماء فيستطال الاستثناء يعني فيلزمه الدرهم لا لانه
 استثنى الكل تجزؤا لانه جعل في هذه المسئلة الذهب
 والفضة نوعا واحداً واعتار الخصلة فصارا يستثنى
 مستغنيا بالمساوي لكن في الموهوم وغيرها لوقال
 رجل فلان على ماية درهم الا عشرة دينارين والى ان
 قيمتهما في درهم او اكثر لا يلزمه شئ يعني فلو قلنا يكون
 الذهب والفضة نوعا واحداً الرمنان نقول بطلان
 الاستثناء فيلزمه ما قر به من المادية الدرهم فيجوز وفاد

الشرح

شرح رجحان ما صنعوا الدرهم والدينار من نوع واحد
 في بعض كتب البرهان المقصود منها التمهيد في بعض
 مسائل جليلها نوعي باعتبار الصورة وبعضها من
 كائنية الشئ في غير هذا المجر فصاحب العمل جعلها في مسئلة
 الاستثناء هي معتبرة فيه نوعا واحداً فكان استثنائهما
 المادية الدرهم من الدينار استثناء بالمساوي لانها تبلغ قيمة
 الدينار وتزيد وصاحب الحق في نظريتهما نوعان في
 نفس الامر كما اعتبروها كذلك في بعض المسائل فلذلك
 كان استثنائهما عشرة الدينارين من المادية الدرهم وهو
 يبلوها قيمة وتزيد استثنائهما صحا فانه ليس بلفظ الاول
 ولا مساوية لانها نوعان اذ ان شرط ايهما التفاضل الحقيقية
 كما ذكره لشم والا بهام مذكورها ويوجب استثنائهما الكبير
 والكلوزون والمعدود والمتقارب فانه استثناء باعتبار
 القيمة والقيمة تقدر بالدراهم والدينارين مع ذلك لم يجعل
 الاستغناء بالمساوي مع عدم تعين النوع الخالف وهذا
 مع التصريح به لا يكون مساويا بالاولى تامل الترتيب
 مخصوص وقار السيد احمد والظن ان في المسئلة روايتي
 مبتدئ على ان الدرهم والدينارين جنس واحد وجنس
 اخر ولوقال له على الف درهم وما يتا دينار الا الف درهم
 كان الاستثناء باطلا ولوقال فلان على كرسنة وكر
 شعير الا كرسنة وفضير شعير فاستثنى قفيز الشعير
 جازوا استثنائهما بطل في قول اي يوسف ومحمد وفي
 قول اي حنيفة يلزمه الكرات واذا استثنى على
 وقع بينهما اي بين العدد بين المستثنى حرق الشئ
 كما كان الاقل من العدد بين حرقا من مجموع ما قر به

قبل الاستئنا نحوه درهم
 درهمها قال في المنهاج وقع في بعض نسخ كتاب الاخر بلزم
 تسعماية وخمسون وبع بعضها يلزم تسعماية والا
 رواية ابي سليمان واللوثة رواية ابي حفص وهو قول
 وصح قاضيان في شرح الزيارات رواية ابي حفص وهو
 الحافق لقواعد المذهب مقدي فيلزمه على قول العامة
 ذكر الكافي في متفرقات الوصايا تسعماية وخمسون على
 الاصح لان الالف مستتمة الثبوت والخمسين مخففة الخروج
 وقام الماية مشكوك في خروجه والمستيقن ثبوتها لا يسطر
 بالمشكوك في خروجه وهو تمام الماية بل بالمستيقن خروجه
 وهو الخمسون محروقة بقوله بينهما حرف الشك لا يلو
 وقع بينهما الا مشكورة كالوقال له على عشرة دراهم الا غير
 خمسة الا غير اربعة الا غير ثمانية الا غير اثني عشر
 واحد يلزمه اربعة درهم وتوقال له على عشرة دراهم الا غير
 اربعة الى خميا ذكرنا تلزمه ستة دراهم ولو قال له على
 عشرة دراهم الا غير اثني الا غير واحد تلزمه ثمانية
 درهم كما في الظهيرية فان استثنى بعد الاستئنا في
 الاول نفي والثاني ايجاب مثل قوله لفلان على عشرة
 الا تسعة الا ثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة
 الا ثلثة الا درهمي لزمه ثمانية ولو قال عشرة الا سبعة
 الا خمسة الا ثلثة الا واحد الا فانك تجعل المستثنى
 الاخير مستثنى ما عليه وهو ثلثة ينبغي درهمين
 تسعماية ما يلزمها وهو تسعة تبقى ثلثة ثم تستثنى
 الثلثة ما يلزمها وهو تسعة تبقى اربعة وهو ثابت بقرينة
 وقال بعضهم اذا اتى بالاستئنا بعد الاستئنا والثاني

سفر

مستغرق الاول وبطل الثاني كما اذا قال له على عشرة الا
 خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول مستغرقا
 دون الثاني كما اذا قال عشرة الا عشرة الا اربعة فغير
 ثلثة اوجه احدها يلزمها عشرة وبطل الاستئنا الاول
 لا يستغفره ويبطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه
 اربعة ويصح الاستئنا في جميع لان الكلام انما يتبع آخر
 قالوا وهذا القيس والثالث يلزمه ستة لان الاستئنا الاول
 باطل والثاني يرجع الى اول الكلام وهذا ضعيف وهذا
 كله اذ لم يكن في الاستئنا عطف اما اذا كان بان قال
 عشرة الا خمسة والا ثلثة او عشرة الا خمسة وثلثة
 فهما جميعا مستثنيتان من العشرة فله يلزمه الا درهمات
 فان كان العددان جميعا لوجعا استغراقا بان قال الا
 سبعة وثلثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعها
 فيقتضى الاستغراق فكانه قال الا عشرة وقال بعضهم
 يلزمه ثلثة لان الواو صح استثناءه فان قاله على
 درهم ودرهم ودرهم الا درهمي ودرهم ودرهم وثلثة الا
 ثلثة الا درهمي ودرهم ودرهم وثلثة الا درهمي ودرهم
 درهمي ودرهم ودرهم وثلثة الا درهمي ودرهم ودرهم
 خمسة او ستة تلزمه اربعة وتوقال له على درهم درهم
 الا درهمي لزمه درهم واحد وثلثة التوكيد ارف مرة بغير
 الواو كما في السبع واذا كان مستثنى مجهولا نسبت
 الا لثلاثي اكثر المستغفر نحوه على ما في درهم الا ثلثة
 او قال الا قليلا وقال الا بعضا يلزمه في جميع الا ثلثين
 المذكورة احد وخمسون لوقوع الشك في التحجج بالاثني
 لا بهام صيغة فحكم بخروج الاقل لان الغالب ان يستثنى

عقيد من الحكيم فافهمنا فراهما راعى النصف من حاشية
 واخذنا المتيق من ذلك وهو راعى واحد فلهذا راعى
 وخمسون واما استثناء الكثير وان كان واقع ايضا لكنه
 غير غالب ويؤيد في بيان استثناءه اشار به الى انه
 لا يبطل الاقرار الا اذا كان موصولا لانه لو كان مفصلا
 لا يؤثر خلافا لابن عباس وهو استدله بما روي عنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال والله لا نعزرون في رتبته
 ثم قال بعد سنته ان شاء الله قلنا هو مغيرا لمغيره
 يصح الا متصلا كالشرط واستثناء النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم كان امتثالا لا مراعاة تعالى بقدره لا مكانه لا المنع
 الانقطاع ثم التعليق بمشية الله تعالى اعدام رابطات
 له عند يحيى ومحمد وقال ابو يوسف هو تعليق بشرط
 الا ان الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كالمعلق بمشية
 غايب ولهذا الشرط ان يكون متصلا كسائر الشرود
 لهما ان معناه رفع الحكم واعدا منه من الاصل وهذا
 لان التعليق بالشرط وان كان اعدا للمالك لکن له
 عرضية الوجود عند وجود الشرط وهذا اعدام
 لحكم الكلام اصلا اذا طريق للوصول الى معروفة
 مشية الله تعالى فكان ابطالا فابو يوسف اعترى
 الصيغة وهما اعتبر المعنى وقيل انى خلاف بالعكس
 بين ابي يوسف ومحمد وتحرى الخلاف فيظهر في موضع
 منها اذا قدم الشرط ولم يأت بالفائ في الجواب بان
 قال ان شاء الله انت طالق فعند هذا لا يقع ابطالا
 ولا يختلف وعند ابي يوسف يقع لان التعليق
 لا يصح الا بالابطال وهي الفا ومثلها مساييل اخرى

ذكر

ذكرها صحاحنا في كتاب الطلاق والحاصل ان التعليق بمشية
 الله تعالى ان كان ابطالا فالمراد هو ان كان تعليقا بشرط
 لا يوقف عليه فذلك لان الاقرار لا يحمل التعليق بالشرط
 او وصال قراره بان شاء فلا فيبطل ايضا وان شاء فلا في
 لانه علقه بشرط في وجوده فخطر والاقرار لا يحمل ولا لزوم
 حكم التخيير لا التعليق ولا ان مشية فلا لا توجد
 الملوك قال في المختار وكذا ان علق اقراره بمشية له
 لا تعلم مشية كالجني او علقه ايا الاقرار بشرط على خطر
 بمعنى يجعل وجوده او وقوعه ويحتمل ان لا يوجد اصلا
 فانه يبطل ايضا لان الاقرار لا يحمل التعليق وذلك لان
 التعليق يمين والاقرار لا يحلف به لانه اخبار متردد بين
 الصدق والصدق فان كان صدقا لا يصير كذب
 بقوات الشرط وان كان كذبا لا يصير صدقا بوجود
 الشرط فلا يلحق به اصلا وانما التعليق فيما هو واجب
 لتسني التعليق انه ليس بايقاع مالم يوجد الشرط
 وكذلك كل اقرار علق بالشرط فهو قول ان دخلت الدار
 او امطرت السماء او هبت الريح وان قضى الله تعالى
 او اراة او رضيه او احبه او قدح او يسره فهذا
 كله وما شاكه مبطل للاقرار اذا كان موصولا للمعنى
 ذكرنا ومن هذا القبيل ان حلفت فذلك ما اذ عنت
 به وما نقل صاحب النهاية عن المبسوط انه لو قال اغضبت
 منك هذا العبد مس ان شاء الله لم يلزم منه شي استغنا
 والقياس بطلان استثنائه لا بطلان اقراره لان ذكر
 الاستثناء بمنزلة ذكر الشرط وذلك انما يصح في الاثبات
 دون الاخبار ان وكنا استخسنا وقلنا لا يستثنى

مخجج للكلام من ان يكون عزيمته لا يكون في معنى الشرط
 الا ترى ان موكى عليه السلام لم يعاتب على ترك الصبر ولو لم
 يخرج بل يبي عزيمته بعد ان شأ الله ليعوث لان لو عد من
 الانبياء عليهم السلام كالعهد من غيرهم والاقرار لا يكون
 الا بكلام هو عزيمته وذكره المحقق في باب تعليق الاقرار
 بالشرط هذه المسئلة فقال اصله ان تعليق الاقرار بالشرط
 باطل والمال لازم لان الاقرار اخبار عن كائن سابق
 والكاين لا يعلق بالشرط وانما يعلق بالشرط غير الكاين
 ليصير كائنا عند وجود الشرط ولا نه اخبار متردد بين
 الصدق والكذب فان كان صدق لا يصير كذا بانفوت
 الشرط وان كان كذا لا يصير صدق باوجود الشرط
 فلا فائدة في تعليقه بالشرط فلفي تعليق الاقرار بالشرط
 اذا كان ان الشرط سبب لحدوث الاجل والموت ونجى
 الغدي ويصح تعليقه بذلك الشرط لانه يراد به الاخصان
 على محل الاجل فلو قال له على الغدا اذا جازاس الشهر او
 افطر الناس اولى الفطر اولى الاضيض اقرضه اقرضه
 هذا ليس بتعليق وانما هو دعوى الاجل الى الوقت
 المذكور فيكون اقراره مقبولا ودعواه الاجل لا تقبل
 الا بجهة فان لم يتم بجهة يستحق المخرج الاهل والزمه
 المال حالما لا يستطاع اقراره لو علقه بكائن اى بامر
 لا يشك في وقوعه كان مت يعنى لو قال اشهدوا
 ان له على الف درهم مت فهو عليه ان مات او عاش
 فان هذا ليس بتعليق فان مونه كائن لا محالة وقراره
 ان يشهد على المال المقرب حتى لا يتبع ذنبه مرتبته ليشهدوا

بعد

بعد موته اذا تحدث الورثة فيكون راجعا الى تأكيد الاقرار بشئ
 المال عاش او مات كذا قال الزمعي وقال المقدسي واقول ذكر
 في باب الهبة لو قال لزيد ان مت فانت بى ان ابراه لا يصح
 تعليقه بالشرط فيحتاج الى الفرق قلت وان الجواب المعلق
 فيما هن الشبهة فانه مل ولقاء لا ان يقول يحتمل رجوعه الى
 القريب وهو الاقرار والجواب ان تحرق العاقل بيسان عن
 الغاية مما يمكن وذلك يجعله شرطا للشهادة فلو قال اردت
 تعليق الاقرار ورضي بالف كلامه قلنا تعليق حق المقر له
 يمنع عن ذلك اذ قال الحوي وممن يعلم ان قوله في الجبروات
 بشرط كائنه فيجوز على الف درهم ان مت له منظورية قلت
 والتم تبع صاحب البحر فلذا قال فانه يجوز اوافاد السيار
 احمد بان هذا ربما يتوجه بالنظر فيه باعتبار ما ذكره لكان
 الكلام من اول الامر بصورة صاحب البحر يعنى معرك
 عن الاشهاد والظاهر للمزوم حالما قال لعلق جوف
 المقر ولا يجعل وصية قال وقد استفيد هذا من قول
 المقر في قوله قال المقر اردت ان يحط بقرض لما تقدم به
 الكلام فيما لو اردت المقر المشية يعنى انه تلفظ بها وقت
 اقراره ومحمد المقر له ذلك هل يصدق المقر في دعوى المشية
 ويستطاع الاقرار له وقد مناق الطلاق ان المعتد به
 لا يصدق مطلقا وعليه الفتوى كما مر فيه وظاهر الرواية
 عن صاحب المذهب قبوله وقيل ان عرف بالصلاح فالقول
 له ذكره في الاقرار في الطلاق فليكن الاقرار كذا يعنى
 ان المعتد فيه عدم القبول لعلق حق العبد قاله المصنف
 في المنع وقال الخليلي اقول الفقه يقتضيه ان اذا ثبت اقراره
 بالبنية لا يصدق الا ببنية اما اذا قال ابتداء قررت له

هذا مستغنيا في اقراره يقبل قوله بلا شبهة كما قال له عندي كذا
 ان شانه متعالي بخلاف الاول لانه يريد ابطاله بعد
 تفرقه تاملا هو ذوقه البرازية لوقاله ان قدم فلان او علم
 فذبح كذا الا يلزمه شي لانه في معنى الشرط ولوقاله يعلمه
 او شهادته فاقترالات المبالغة للدلالة ولوقاله في قوله او
 بقوله او حسابه او حسابه او في كذا به او بكتابه لا يلزمه
 وفي المحيط بفتوى فلان او في فتواه لا يلزمه ويقضاه
 يلزمه ان كان قاضيا ولوقاله في حكمه او بكتابه او في حكمه
 او بكتابه فاقتركا في الظهير ولوقاله في حكمه لا يلزمه
 عندها ويلزمه ابو يوسف وكذا في ما علمت او في حكمه
 او فيما احسب لا يلزمه اجماعا ولوقاله قد علمت لزومه
 اجماعا ومثله الشهادة وفي الظهير ولوقاله وجدته
 في كتابي ان له على الفاء وجدته في ذكره او في حسابي
 او بخطي او قال كتبت بيدي ان له على كذا بكتابه او في
 من اية بفتح قالوا في بادكاره المأخوذ من اجماعه فيه بخط البيع
 فهو لازم عليه لانه لا يكتف في بادكاره الا بما علمت له
 وما لكنا من عليه صيانة له عن النسيان والبناء على العادة
 الظاهر واجب فعلى هذا اذا قال البياع وخبعت في ذكره
 او كتبت في ذكره بيدي ان لفلان على الف درهم كذا
 اقرارا ملزما اياه وفي الولولجية ولوقاله في ذكره او في
 كتابي او بكتابه لزمه هكذا في مختصر العمام وشم
 يدرك الحكم الشهيد هذه المسألة في المختصر ومحمد في
 الميسوط ولا يقع الفرق بين قوله في ذكره او في كتابي
 او بكتابه وبين قوله في ذكره او في كتابه فلا بد
 او بكتابه فكانت مشكلة اهل قال المقدسي وانت خبير
 بان

بان كتابه فانه غير مأمون عليه من استغنى عن
 المتفرقات قال السيد احمد وهذا تفيد لانه لا يعمل باقراره
 عليه الا اذا كان بكتابه توبة وانه لا يعمل بكتابه توبة ما لم يعلم
 الناس لانه اثبات حق على غيره بمجرد كفاية الدعوى ولا
 نظيره في الشريعة فلا فتنة يلزمه بمجرد كفاية الدعوى ولا
 مبيحاه وفي المحيط له على الف ان حملت ما في هذا المنزلة
 بالبحر وهو ضار ببيع فهو ارجاؤه وقد مررت هذه
 المسألة ونحوها قبيل قول ما اتى عندي او معي وفي
 بيتي الخ مسبوطة فتمت وصح استثنائنا من
 الدار وفي محيط السرحسي دارية به قال هذه الدار لفلان
 البيت معلوما او جزاها ليعا فانه لي فهو على ما قال ولو
 قال هذه البيت لي او قال ولكن هذا لي فكذلك لفلان ولو
 قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لآخر كان كما قال لا يصح
 استثنائنا منها اي من البيت او الدار يعني لو قال
 هذه الدار لفلان وبينها لي كان لكل الحق له قوله اي
 البناء في الاقرار بالارتبة لا لفظ مقصودا فكان باعتبار
 دونه تعالا مقصودا وصفا يعني ان الدار والارض
 اسم لما وضع عليه البناء لاسما للارض والبناء لكن البناء
 يدخل تبعات بيعه والارض والوصية لا تدخل خالية
 عن البناء فلا يدخل فيها البناء لاصلا ولا تبعات والاصل
 ان الدعوى لنفسه لا يمنع الاقرار لغيره واقراره لغيره
 يمنع الاقرار لنفسه اذا علم هذا فاذا اقرار الدار لشخص
 فقد اقراره لغيره اي اقراره لغيره واللفظ الدار لا يشمل
 البناء لكنه يدخل تبعات فكان منزلة الوصف والاستثناء
 مر لفظي لا يعمل الا في يتناول اللفظ فلا يصح استثنائه

البناء لم يتناول لفظ الدار بل انما دخل تبعا وهذا معني قوله
 واستثنى الوصف لا يجوز لقوله بعث هذا العبد الا سواه
 قال السيد احمد وبحث مثلا حسروا به لا يكره ان البناء جزء
 من الدار لا يرد المنصوص اه بخلاف البيت فانه اسم الجزء من
 الدار مشتمل على ارض وبنافصح استثنائه باعتبار ما فيه من
 الاصل وهو الارض فكان متناوله لفظ الدار والاستثناء
 اخراج لما تناوله لفظ المستثنى منه ولا يضر كون البناء جزء من
 مسمى البيت مع انه وصف من الدار انه لم يستثنى الوصف
 منفرد بل قايما بالاصل الذي هو الارض رحنى قال النزيل
 ولكون البناء وصفا لا يسقط باسحقاقه قبل القبض فثبت
 من الثمن وانما يشت للمشتري الحيا ركعات سائر الاوصاف
 بخلاف ما اذا قال الا ثلثها او الا شيئا منها لان اجزاء الدار
 داخلية تحت لفظ الدار فصح استثنائها ولهذا لو استحق
 جرها هذا اوقات قبل القبض يسقط تحصة من الثمن
 اه وان قال المقرب ان الرجل معني بها الى وعرضها
 كذا كما قال لان العوضه هي النقطة المحرورة عن البناء لان
 العوضه عبارة عن البناء ايضا فصارت كالقالب بياض هذه
 الارض دون البناء لفلان فلم يكن مقرا بالاصل ولا
 تبعا حتى لو قال بدل قوله وعرضها وارضا كذا كان له
 اى للمقر له بالارض البناء ايضا له جوله اى البناء عند ذكر لفظ
 الارض تبعا لان الارض كالدرا يتبعها البناء وقد تقدم
 من الاصل ان دعواه لنفسه لا يمنع الاقرار لغيره وعلم
 من هذا انه لا فرق بين ان يدعي البناء ولا لنفسه ثم يقر
 بالدار لغيره او يقر بالدار والارض ثم يستثنى البناء رحنى
 الا اذا قال بناءها اى بنا هذه الدار بداري والارض لعمركم

قال

قال اى فيكون لكل منهما ما قرره لانه لما قرره بالبناء
 لا لانه قرره زمن لا يعارضه احد فله يخرج على ملكه بالارض
 يعمروا بالارض اذ لا يصدق قوله في حق غيره ثم لما قاله وان ارضي
 لعمري وحي اقراره بالارض لعمركم لا ينافي فيه غيره ولم يصح
 اقراره بالبناء تبعا لانه قد ثبت انه لم يرد الاقرار بداري يعمروا
 الاقرار لغيره واستثنى قصصا ثم يعنى ان قال هذا الخايم
 لفلان الا قصه وهذا البناء لفلان لا يخله لا يصح الاستثناء
 ولو قال الخلق له والغصن لى او الارض له والخل لك يصح ذكر
 صدر الشريعة اقول صح الاستثناء في قوله الارض له والخل
 لى منظور فيه لانه جعل استثنى الخلق كالاستثناء للبناء
 وقد مر للشه انه لو قال بناءها لى والارض كذا كان الارض
 والبناء جميعا للمقر له وقد مر مناهى عن البيع الرحنى انه لا فرق
 بين ان يدعى البناء ولا لنفسه ثم يقر بالدار والارض
 او ان يقر بالارض ثم يستثنى البناء ويؤيد ما في الخايم
 لو قال هذه الدار لفلان وبناءها لى او قال هذه الارض
 لفلان وتخلها لى او الخخل باصولها لفلان والثمره لى
 كان الكلا للمقر له ولا يصدق المقر لا يحلها وفي المسبوط
 ولو قال هذه الدار لفلان الانباها فانه لى لم يصدق
 على البناء وعلى هذا لو قال هذا الستان لفلان الا تخله
 بغير صولها فانه لى او قال هذه الحبة لفلان الا بطنها
 فانها لى وهذا السيف لفلان الا حليته فانها لى وهذا
 الخاتم لفلان الا قصه فانه لى او هذه الخلقه لفلان الا
 قصه فانه لى اهو يعنى فلم يصدق فى الاستثناء وفي
 المحيط واذا قال بناء هذه الدار لى وارضها لفلان وارضها
 لفلان وبناءها لى كان البناء والارض للمقر له وان قال

ارضها وبنائها لفلان كان الارض له وبنائها لفلان وان قال
ارضها لفلان وبنائها لآخر كان الارض لنا للمعلم الاول
وان قال بنائها لفلان وارضها لفلان اخر كان قاله وعبارته
المحيط نزل على ما في صدر الشريعة ايضاً لكن تنفي ما نقلناه
عن الشيخ الرحمتي من عدم الفرق فتأمل وفي المحيط ايضاً
لوقال هذا الكرم لفلان فله السكرم بارضه وجميع ما فيه
من الاشجار والزرارح والبنات وبنات هذه الارض
لفلان وتحويلها لي اوقال هذه الارض لفلان الا تحويلها
فان الارض مع التحويل لفلان وكذا اذا قال هذه التحويل
باصولها لفلان وتحويلها لي اوقال هذه التحويل لفلان
رجل قال هذه الارض لفلان وفيها زرع كانت الارض
لفلان يزرعها ولوقال المير البنية ان الزرع له قبل
القضاء وبعد تقبل يمينته ولو كان في الارض شجر وتحويل
فكذلك الا انه لو قام البنية ان الشجر لي لا يقبل يمينته
الا ان يقول مفسر الارض له وشجرها لي في لا يقضي
بالشجر له كما في واقعات الحسامية وفي المستغنى اذا قال
لغيره هذه الخاتم لي وفصده كد وهذه المنطقة لي وحليتها
كد وهذه السيف لي وحليتها كد وهذه الحبة لي وبطانتها
كد وقال المير الكلي قال قوله ما اقرب المقرضه ذلك
ينظر ان لم يكن في نزع المقرض ضرر للمقرض من المقرض
والدفع الى المقرض وان كان في النزع ضرر واحد المقرض
يعطيه قيمة ما اقرب عليه ذلك وهذه كقوله ابيع وابع
يوسف كما في الذخيرة وقال السيد احمد في جعل فخر الخاتم
تغافاً في لما قدمه في البات السابق من ان اسم
الخاتم يشتملها قال يعقوب بانها قال ويكنى بجواب ان

الشعور المذكور سابقاً ببيع الشعور المحكي في الشعر
الشعور امين هذا القصد في ذكر الشعر المذكور في عن قاضي
واستثنى الخلة البستان اي بغير اصولها قال في السابعة
وكذا لوقال في البستان لفلان الا تخلصه بغير اصولها فانه
لا يصح له خول الخلة تسعة بخلاف ما لو استثنى الخلة باصولها
لان الاصل يجب في الاقرار قصداً لا تسعة نقلاً السيد
احمد وقال الشيخ الرحمتي قوله وتخلصه البستان ومثله تخلصه
الارض لان الشجر يدخل في البستان والارض فيها فلا يصح
استثنائه بخلاف تخلصه عهدة البستان لان العهدة كما
تنته ولا الشجر كما لا تستثنى ولا البستان اصلاً ولا تسعة
اه وهذا امراً ففقد ما قدمه الشعر واستثنى حقوق الخلة
كاست فيها من قال المقدسي وفي طوق الامة كلام لانهم
قالوا الامة اذا بيعت لا يدخل في البيع معها الا شياً به
المحتدة للمهنة اما التي للزينة فلا تدخل الا بالنظر
ومن الطوبى اللهم الا ان يجعل على طوق حديد او نحاس
لا قيمة له لشجرة وفيه شيء اه ولو ولدت الامة في يد رجل
ثم قال الحارثية لفلان والولادة في فهو كما قال وعلى هذا
ولم يسأله الحارثيات والشارع الحمد وذه من الاشجار
كما في المسبوط في باب الاقرار يقضي شيء من ماله
انسان ولا يستثنى في الاقرار ولو كان في يده صندوق
ومتاع فقال الصند وفي لفلات والمتاع لي اوقال
هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كانه القول
قوله كما في نية ولو اقر باسطواته مبنية باجر له حل
ثم قال عني البنا دون الارض لم يصدق ويقض

عليه بالاسطوانة بارضها فاما اذا كانت الاسطوانة من خشب فللقوة الخشبية دون الارض فان كان يستطاع رفعها بغير ضرر اخذها المقرة وان كان لا يؤخذ الا بضررها ضمن المقربتها للطلب كما في المسبوط ولوقال ان هذا هو الدار لفلان لا ينقص له بما تحته من الارض كما في الظهيرة اذا اقرب نخلة او شجرة في بستانه او ارضه دخلت الشجرة والنخلة باصلها من الارض ولم يذكر مقدار ما به دخل من الارض واثبت في موضع اخر الى انه يدخل ما بازا ساقها حتى لو قاعدت الشجرة ونبتت في موضع وقاعدت اخرى كانت المقرة وهذا فصل يختلف فيه المشايخ قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع اما موضع ما ينشعب من العروق الكثيرة فلا يدخل وبعضهم قالوا يدخل فيه من الارض مقدار ما يحوي فيه من العروق التي لا تنبني تلك النخلة به وزنها والزيادة على ذلك لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار ما يدخل ظل النخلة من الارض وان قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلظ النخلة وقت الاقراء كما في المحيط ولوقال التمر الذي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقربا له بالنخلة ولوقال النزر الذي في هذه النخلة لفلان لفلان فان له النزر دون الارض كما في الذخيرة وان لفلان مكلف له اي ارض مثلاً على ألف من تمر عبد ما فقتضت النخلة اي جملة ما فقتضت صفة عبد يعني كان ادعى على رجل انه باعني عبدك بالفتح ان البايع لم يسلم الى العبد وقوله بالفتح باقراؤه حال منها ذكره الى وبه فليحفظ قال الشيخ الرحمن وما نقله الشيخ جعله حالاً لمن المفعول

مفعول الذي هو مفعول في قوله ما فقتضت صفة عبد يعني كان موصولة باقراؤه وبدي يظهره جاز من الضمير في قوله ما فقتضت في حال كونه واصداً قال في المحقق وادخل بهذا القيد صاحب الكنز والوقاية فثبت عند الفتوى قال محشي الحريزاني ولا حاجة الى ذكر هذا القيد لانه معلوم ما تقدم في اول الباب من قوله في استنباط بعض ما اقر به متصلاً ثم ذكر الاستنباط وما في معناه بعد في فروع متعددة ولم يذكر الاتصال استنباطاً عنه به ولا لانه اصل المتبادر الى لا يفهم وكيف استنبط دخول المفعول مع تقرير عدم اعتباره في المذهب بتوهم دخول المفعول مع تقرير عدم اعتباره في المذهب في قطع النظر عن التصريح به اول الباب لا خلال ذلك عني اي عني المقر العبد وهو اي والحال انه ذكر العبد ليس لاجله الاقراء بجمته كان في يد المقرة بالتميز فان صدق المقرة في عدم تقييد العبد الى المقر المشتري وسلمه بايع العبد المقرة العبد الى المقر الثمن في ذمته لا بايع لان ما ثبت بنصاده فما يكون كالثابت عياناً وان كان صدقة المقرة في عدم تقييد العبد لكن لم يرض بتسليم العبد الى المقر لا يلزمه ما اقر به عللاً بالصفة يعني انه انما اقر له بالالف على صفة فليزله على الصفة التي اقربها فان لم توجه الصفة لا يلزمه مخ قال حفيد السعد في خوئية على صدر الشريعة لقائلاً ان يقول فيمن باع سلعة بثمن يلزم المشتري دفع الثمن اولاً ثم يسلم البايع المبيع فالأقرب بوجه الثمن لا يلزمه فقتضى المبيع فكيف يوجب البايع بالتسليم ولا والجواب ان ذلك فيما اذا كان المبيع بالمال اذ كان غائباً فلا بد من احضاره ففقد ذكر الهداية لو كان المبيع غائباً عن حضرتها فالمشتري

ان يمتنع عن تسليم الثمن حتى يحضر لمبيع يتمكن من قبضه
عقب تسليم الثمن وقال اعلامه المقدسي لعلهم ارادوا
بالسليم هنا الاحضار فاذا حضر سلم الثمن وتسليم بيع
او يحضر هذا من ذلك لانه ليس ببيع صريح فهذا حال
الوجوه الاربعه في هذه المساله وثانيها ان يعين المقر
العقد فيقول المقر العبد عبد ما بعتهك وانما بعتهك عبد
اخر وسلمته اليك والحكم فيه لزوم المال على المقر لا قراره بالمال
عند سلمه العبد له وقد سلم العبد له جيني اعترف
المقر له بانه ملكه كما في الهذبه وقال الزبيدي لانها اتفقوا
على ما اقر به من ان كل واحد منهما يستحق ما اقر به غيرهما
اختلفا في سبب الاستحقاق ولا يبالى باختلافهما ولا
باختلاف السبب عند حصول المقصود واتخاذ الحكم
فصار كما اذا قر له بغصب الف درهم فقال المقر له هو
قرض فانه يومئذ يقع اليه لا تنافها على الاستحقاق
وثالثها ان يعين المقر العبد ويقول المقر له العبد
الذي عنته عبيدي ما بعتهك او زاد عليه انما بعتهك
عبد غيره واخذ العبد منه كما في المحيط وحكمه ان لا يلزم
المقرشي لانه ما اقر بالمال الا عوضا عن العبد فلا يلزم
دونه لانه اذا لم يسلم له العبد لا يسلم المقر له بدله
ولا فرق في هذا الوجه ايضا يعني ان يكون العبد
في يد المقر او في يد المقر له لانه اذا كان في يد المقر اخذ
المقر له العبد منه فلا يلزم المقرشي من ثمن العبد كما نقله
قاضي زاده في تحفة الفتح واربعا ما لو قال المقر له ابعده
هذا العبد وانما بعتهك غير هذا العبد يعني ان لا يقر المقر
يدعي تسليم من عينه والاخرينكر والمقر له يدعي عكس
المقر

المقر له يدعي تسليم من عينه والاخرينكر والمقر له يدعي عكس المقر
ومنكر وجعل ذلك مخالفا فاذا اخذ العبد منه ما اقر به المقر له
العبد سلم كونه يداه وان كان العبد في يد المقر له فانه
المقر له وان لم يكن تسليمه لزمه المال والا فلا كما في المحله
وان لم يعين المقر العبد بل قال له عا الف درهم من ثمن جدي
يا عني ولم اقبض منه لزمه اي المقر له الف درهم من ثمن جدي
مطلقا سواء وصل قوله لم اقبض منه كلامه السابق لم يصل
عنده وذلك لان قوله اي المقر ما قصته لغولا نه رجوع على
اقر به وهذا عند ابي حازم اذ كره المقر له في عدم التسليم وما
اذا صدق فلا يلزمه شي كما لا يخفى وقال ابو يوسف
فيما لو كره المقر له ان وصله صدق فلا يلزمه شي وبه قال طائفة
والشافعي واحمد وان فصل لم يصدق اذ انكر المقر له
ان يكون ذلك من ثمن عبد يعني صدقه في الاصل وكذلك
في الجهة وانما لم يصدق عند هذا ايضا لانه اقر له بالمال
وبين سببه وهو غير صالح لان ثمن عبد مجهول لا يجب
سواء كانت الجهة عند العقد او بعده بالاختلاف
بامثاله لانه يفسد به العقد ويهلك المبيع قبل القبض
فلا يجب به الثمن والمحال ان صدر كلامه يقتضيه الوجه
فصار بيان ما مر كالاستثناء والشرط والمعبر عنه موصو
لا مفصو لا ولا يجب ان صدر كلامه لما كان الوجه
قائما به في اخص ما يثبت في الوجوب رجوع عنه فلا يصح
موصولا كان او مفصولا ولا ان المقر له ادعي تاخير
الثن الى شهر لا يقبل اقراره في الناجيل ويجب عليه
حالا في ضافة البيع الى المجهول وانه يودع في الناجير
اذا كان لا يقبل قوله اولى بيانه ان الثمن لا يجب تسليمه

الابداحضارالمبيع فلو حضر الباي عند تسليمه فلم يترك
 ان يقول المبيع غير هذا وكذا في الثالث الى ما لا يتصل
 فلا يصلح الباي الى قبض الثمن اذ كان باطلا بخلاف
 ما اذا كان المبيع معناه لا نه لا يتاقي فيه ذكر فلا يرد
 الى البطلان فيلزمه على الوجه الذي اقر به على ما بينا وان
 صدقه في السبب بان قال بعثتك فكذا عند ابي حنيفة
 لزمه الثمن بالاقرار فلا يسقط عنه الا اذا اقر بالمقرات
 المقر يقبض المبيع وعندها القول قول المقر ان لم يقبض
 المبيع فصلا ووصل لان البيع لما ثبت بنصا دقها بقول
 امر القبطن محمدا لانه لم يقرب قبض المبيع نصا ولا اقتضا
 لان الاقرار بوجوب الثمن لا يكون اقرارا بقبض المبيع
 اذ هو واجب بالعقد فصلا كما اذا عين المبيع بخلاف
 ما اذا لم يصدقه في السبب حيث لا يقع مفوض لا لانه
 تغير على ما بينا فلا يصح مفوضا ولا لا تغير فيه لتصل
 دقها في السبب فصلا ومن باب المحلات فيصح بيا نه مفوض
 وموصولا وقدنا بقولنا سابقا في تصوير المسئلة عنده
 قول الماتن وان لم يعينه على الف درهم من ثمن عبد باعنه
 ولم اقتضه لانه لو قال اني اشتريت منه صبيها الا ان
 لم اقتضه ولم يقله على كان القول قوله بالاجماع لانه
 لم يشر بوجوب الثمن عليه وانما اقر بوجوب الشرط انما
 وجمردا للعقد لا يجب الثمن لانه اذا اشتراه بشرط انما
 لا يجب عليه الثمن وانما يجب بالقبض فلا يكون الاقرار
 بالقد اقرارا بالقبض فلا يجب بخلاف ما تقدم من
 ابي حنيفة وعندها اذا فصل البيان لانه قد اقرها له
 بالوجوب فلا يسقط باخر كلامه على اختلافهم على ما

بينا ويظهر ثوبه بايع اذا قال بعته فكذا في بعض
 والمبيع في يد المايح لان المايح منكر لبعده عن ثمن والقول
 للمكر كقولهم فلا تدين الف درهم من ثمن محمدا وحنيفة
 من مال محمدا ومن ثمن محمدا عن ابي حنيفة
 فيلزمه الالف مطلقا عند ابي حنيفة وان نص
 اذا كذب المدعي في السبب لا ينافي لان تفسيره رجوع عن
 اقراره لان ثمن الخمر والخنزير وما عطف عليهما لا يكون
 واجبا على المسلم وقوله في اول الاقرار له على الف للوجوب
 والرجوع عن الاقرار باطل الا اذا صدقه الطالب او
 المقر وفيما تقدم من المسائل من قوله وان لم يعين قال
 احمد احمد واعتمد المص في تعيبي مرجع الضمير المقام
 والظهور واقام المقر بينة على ما دعا من المغير
 فلا يلزمه شي في قواهم جميعا وقال في تكذيب المقر
 ان وصل لا يلزمه شي لان المقر بين بالخلاف ما لم يرد
 باول كلامه الايجاب وصار اخر كلامه فيما نحن فيه كما اذا
 قال في اجماع ان ثمنه فانه يصدق ثمة اذا وصل
 قلنا ذلك تعليل بشرط لا يوقف عليه وما نحن فيه
 ابطال والا بطل لا يحكون ببيان فلم يصح وان كان
 موصولا ولا يقال انه قد مر ان التعليق بمشئة امر
 ابطال او تعليق والاول مذهب ابي يوسف والثاني
 مذهب وقيل بالعكس فايما كان لا يكون ههنا
 الجواب حيث لم قال منها يكون ذكر ابطال ايضا لان
 تقول بان الجواب المذكور ههنا من قبيل ابي حنيفة
 الفرع بالنسبة الى من قال ان ثمنه فانه يصدق وتحتقنا
 بالنسبة الى من قال انه ابطال ولو قال له على الف درهم

السابق فصل احتمال حله عند غيره في مدشب
 غيره كما اذا باع ما اشتراه قبضه من باعه ضمن أو لم
 اشتريه والزيادة هذه عندنا حرام وربما وعندنا
 يجوز هذا البيع وليست زيادة أحد الثمن حراما
 وربما هو هذه التعليق انما اذا تنفعا كما لا يلزم
 المقرضي ونوقله على الف درهم على حاله
 او من جهة ذلك فها منصوبان على الحال او
 الالف المقرب له بدخا مقربا بان صدقة بان قال
 المقرض صدق في جميع ما قاله لا يلزم شي وان قال صدق
 في الف وكذب في قوله زورا او باطلا لزمه كما في المستوط
 والا فربما يبيع تجلته هي ان التلجة ان يملك حاله
 الاحوال كخوف عدو وتحتي منه اخذ غصبا او جيلة ان
 نافي امر من يبيع ارشرا وطلاق او عتاق او تزويج و
 تقصد باطنه على خلاف ظاهره هذا التفصيل يعني لو
 اقترانه باع داره من فلان بالالف درهم تجلته ان لذه في
 قوله تجلته لزم المقرض والابان صدقة في جميع ما قاله
 لا يلزم البيع ويكون اقرا باطلا وان قال صدق فهو
 باطلا يضمن مطلق التصديق ينصرف الى تصديق
 جميع ما اقربه اذا لم يخص منه شيئا كما في المستوط
 ومن فروع الاقرار بالتلجة اذا اقرا الرجل ان فلان كان
 عليه الف درهم تجلته فقال الطالب بل هو حق فان كان
 المقرض لم يقرب به تجلته فقال لا لزم على المقرض الا ان يصدق
 المقرض بذلك لم يلزمه شي وان قال رجل لا خير لا حق
 عليك فاشهد لي عليك بالالف درهم فقال لا خير نعم

لاحق لذلك كما شهد له بالالف درهم ولا يشهدوا ببيعهم
 ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شي ولا يبيع الشهود ان يشهدوا
 عليه ولو اشهدوا عليك بالالف على انها باطل او على انك
 برى ففعل لم يكن عليه منها شي كما في المحشط وان قال رجل
 لامرأة اني اريد ان اشهد اني تزوجك بالالف درهم
 تزويجا باطلا وتلجة وقالت المرأة نعم ففعل على هذا
 الوجه وحضر الشهود هذه المقالة ثم اشهد انه قد تزوجها
 بالالف درهم ورضيت بذلك فالتكاح جائز وكذلك الاطلاق
 والعتاق على مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما تم
 فيه المال واما الكفاية على هذا الوجه باطله بمنزلة البيع
 كما في الحايوي ولو قال لامرأة اني امهرك الف درهم
 في السر واظهر في العلانية الف درهم واشهدا على ذلك
 فاشهدا بالالف درهم ولو نواضا فاعلى ان المهر في السر
 الف درهم وانما يظهر ان العقد باية دينار ففعل
 ذلك فلها مهر مثلها ويؤكد ان هذا في البيع في الالف
 وماية دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان
 البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالف في البيع
 فقال ابو يوسف في ما علم عند ابنه البيع بالالف
 وهكذا رواه المعلى عن ابن يوسف عن ابنه وروى
 عن محمد في املاية عن ابنه البيع صحيح بالالف درهم
 وهو فرق بينهما في المستوط وهو ان الف درهم
 زيوت جمع زيف وصف بالمصدر ثم جمع على معنى
 الاسمية يقال زافت الدراهم تزيف زيفارات وكمراد
 به ما يرد به ببت المال ولم يذكر المهر المستحب اي كسب
 وجوبها عليهم البيع والقرض فهو في بيعي يصدق

اجماعاً بحريته إذا وصل وقال الكرشي شو على ذلك
 ايضاً كما في الكافي رواه عن من من شاع أو
 على سبب قولاً قرضيه من زبوف أي بالغاً شاعراً إلى
 أنه عقب قولاً سابقاً بهذا ولم يفصل بينهما في الفصل
 بالاولى مثلاً أي أو قال فمن بهرجة وهي التي يرد
 إليها ولا يرد لها غيرهم واستوفت أوصاف أو قال لا
 زبوف وقال المقرئ جيا لم يصدق المقرئ مطلقاً وصر
 أو فصل وتلزمه الجيا عند أبي ح لأنه رجوع وذو
 لأن الدارهم في عقود المعاد وصلة تنصرف إلى الجيا
 أن وصل صدق وإن فصل لا يصدق وقد قدما قيل
 قولاً الماتن وشرامة متغلبة فزرو عانها لو راد
 كساد الفلوس المنزها وسأيل آخر متعلق بالاختلاف
 ما بين المقرئ والمقرئ فتنبه ولو قال له على ألف درهم
 أو وديعة إلا أنها زبوف أو بهرجة صدق مطلقاً
 وصل أو فصل لأن الغصب لا يقتضي السلامة فيقبل
 قوله لأن الإنسان يغصب ما يصدق والموردع يزوج
 ما يحتاج إلى حفظ فلم يكن قوله زبوف تفسيراً
 كلامه بل هو بيان للنوع فصح موصولاً ومفصلاً
 ولا أن الاختلاف إذا وقع في المقبوض كان القول قول
 القابض ضمناً كان أو متناً وعن أبي يوسف أنه إذا
 قال غصبت الفاء قال هي زبوف لم يصدق إذا فصل
 كما في القرض لأن كلاهما مضمون عليه بالغصب
 وعن أبي ح في غير رواية الأصول في القرض أنه يصدق
 في الزبوف إذا وصل لأن القرض يتم بالغصب فأنشبه
 الغصب والوديعة والظاهر أنه لا يصدق لأنه
 يجب

يجب بالتعادل فأنشبه ما يجب بالبيع وإن قاس له على الف
 من غصباً ووديعة إلا أنها استوفت أوصافاً فإن
 صدق عات فصل لا يصدق لأنها أي المستوفقة والرصا
 درهم مجازاً فكان هذا من باب التفسير فلا يصح مفصلاً
 ولو قال رجل قبضت من فلان الفاء قال هي زبوف
 قبل قوله ولو قال هي مستوفقة لا يقبل وإن ما
 المقرئ قبل أن يقول شيئاً فقال وارثه هي زبوف لا يصدق
 كما في الظهيرية وفي المضاربة والغصب إذا مات المقرئ
 فقال ورثته هي زبوف لا يصدق فتج في المحيطة
 وكذا كذا في الوديعة كما في الظهيرية أقرب قبض
 خمساً على الشركة وقال هي زبوف صدق وصل أم
 فصل وللشركة نصبة إن شاء وإن شاء اتج المظنون
 بالجيا وإن قال مفصلاً هو رصاص لم يصدق وللشركة
 نصبتها جيا ولو قال موصولاً يصدق ولا شيء للشركة
 كما في محظوظ السرخسي ولو قال له على كره حنطه من
 ثم يبيع ببيع أو فرض ثم قال هو ردني فالقول قوله في
 ذلك وصل أو كذا أساء الموروثات والمكملات
 على هذا ولو قال كره حنطه غصب أو وديعة ثم قال هو
 وديعة فالقول قوله وكذا لو قال بطعام قد أصاب
 الما وعفن فقال هذا الذي غصبته أو وديعة فالقول
 قوله في ذلك وكذا لو قال استوفد عني عبداً ثم
 بعد معيب فقال هو هذا قال القول قوله في ذلك
 في المستوفوط ولذا قال الماتن وصدق جينة
 ما إذا قال غصبت أو قال أو دعي ثوباً إذا جازع
 وقال المقرئ ليس هذا إذا ذكر ولا بينة المقرئ فعند ذلك

يخلف ويصدق لان الغصب والوردية لا يقتضيان
وصف السلامة بخلاف ما لو قال ابيع بعقد مقبلا
وقال المشتري بعثته سلما فالقول قول المشتري
لان مطلق عقد البيع يقتضي وصف السلامة عن
العيب عما نه يقال في مسألة الغصب والوردية
ان القول قول القابض اسنان كان او ضما وصدوق
في قوله نه على الف ولو كان ذكر الالف المقربة
من ثمن متاع مثلا يعني او قرضا الا انه يقتصر
اي الدرهم وزن ستة او خمسة لا وزن سبعة يعني
ان كل عشرة من دراهم هذا الالف وزنها خمسة
مثاقيل لا وزن سبعة منها وكان الاقرار منه في
الكوفة فان ذكر متصلا بكلامه السابق كان القول
قوله قال في المبسوط وان كان في البلد تباع بوزن
عجا دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن
سبعة صدق في ذلك وان ادعي وزنا دون المتعارف
في تلك البلد لم يصدق الا اذا ذكر موصولا بكلامه
وان كان في البلد نقود مختلفة فان كان الغالب
منها نقدا بعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم
يكن البعض غالبا على البعض ينصرف اقراره الى
القول من ذكر ولو قال بالكونه له على مائة درهم ينصرف
عددا ثم قال هي تنقص دا قالم يصدق ولو قال
له على مائة درهم سبهند نه عدد اثم قال عنيت هذه
الصفار فعليه مائة درهم وزن سبعة من الاسبهند نه
اه ولو قال له على عشرة دراهم جيا دا الا خمسة زبوقا قال

ابو يوسف تلزمه عشرة جيا دا و يرجع المقر على المقر خمسة
زبوقا قال ابو يوسف وفي قياس قول ابي ج يجب على
المقر خمسة جيا دا ويصير المشتري من العشرة خمسة جيا دا
فلا تلزمه الا خمسة ولو قال فلان على عشرة دراهم الا خمسة
ستوقه تلزمه عشرة جيا دا ويطرح منها قيمة خمسة
ستوقه في قولهم ولو قال فلان على عشرة الا خمسة ستوقه
كان عليه خمسة ستوقه وباقي بعد الاستسنا يكون
من المستوقه كما في الخانية وان فصل بلا ضرورة يعني
لو كان الانقطاع بسبب القطار النفس وبسبب دفع
السعال فعلى ابي يوسف ان يبيع اذا وصل به وعليه
الفتوى لان الانسان يحتاج الى ان يتكلم بكلام كثير
ويذكر الاستسنا في اخره ولا يمكن ان يتكلم بجميع ذكره
بنفس واحد فلو لم يجعل عدرا لكان عليهم حرج وعيب
الفتوى زبوقا لا يصدق لصحة استسنا القدر لا يبيع
استسنا لوصف كالا فنه فلذا لم يبيع عما الف من
متاع الا انها زبوقا فهو كالوقال هي زبوقا قال في
المخطوطة اذا ذكره ذكر مفصلا وكان وزن دراهم بلدهم
سبعة حيث يصح بيعه تلزمه الالف فيها ولو اقرب بوزن
سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان
وزنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خسون يخرج
عن العهد اه ولو قال له رجل عندي الف درهم
ورديعة فلان ثم قال ضاعت قبل اقراي قال بشر
ابن الوليد عن ابي يوسف لا يصدق وهو ضا من
ولو قال كان له عندي وديعة فضاعت فالقول قوله
ولو قال له عندي الف درهم وديعة ضاعت ووصل الكلام

يجب على المقرضها اليه ما ذكرنا ولوقال لا اخذت منك انفا
 وديعة وانما قضيت فضاقت الوديعة وهذه الالف انقص
 وقال المقرض بل هلك غصب وقيمت الوديعة كان القول
 قول المقرض ياخذ هذه الدراهم ويقرم المقرض اخذ وكذا
 لو قال المقرض لا بل عصمتني الالفني كان الجواب كذلك
 ولو قال المقرض عني الالف وغصبت منك الالف فهلك
 الوديعة وبقي الغصب وقال المقرض لا بل هلك الغصب
 القول قول المقرض ياخذ المقرض الالف ولا يصنع شيئا كما في
 المني تية واذا اقر الرجل انه اقتضى من رجل الف درهم
 كانت له عليه وقصها فقال اخذت فلان مني هذا المال ولم
 يكن لك عني شيء فريء على فانه يجبر على ان يرد المال بعد ان
 يجلف انه ما كان له عليه شيء وكذا لو قال اقرضني الف درهم
 من فلان الف درهم كانت وديعة له عنده او هبة وبه
 له فقال بل هي مالي فقضت منك الف درهم بكونه فلان
 لم يسووط ولو قال قبضت منك الف درهم بكونه فلان
 وقد كانت فلان عليك وقال وهبتها فلان فاسرى بغير
 فقتضتها له ودفعتها اليه فالمقرض من كان في المحيط لو استاجر
 دابتي احداها الى الحيرة والاخرى الى القادسية وهي
 ابعد من الحيرة وهي ابعد من الحيرة تحمل عليها الى القادسية
 فنفتت احداها في القادسية فتقال الما كذا نفقت التي
 استاجرناها الى الحيرة وعليك ضمها وقال المستاجر لا بل
 نفقت التي استاجرناها الى القادسية فالتقول قول المالك
 ويضمن المستاجر كما في التخيير شرح الحامع الكبير
 وسدق من قال جرت وكذا تربي هذه او بعيرك
 هذا او اجرت فلا تاخوي عهد فركبوا لبسه وقال اعزته
 ثوب

ثوب وصور الخبير الى المسألة بان كان في يد انسان فريء
 ثوب فقال خي صاير يا اذك كنت اجرت او اعزته فركب هذه
 او ثوب هذه ففرد عمره وعطاك فكتب عمرو وقال كراستهم
 ولم استاجرهم فالتقول للمقرض ياخذ هذه الدراهم ولا يكون قوله
 زيدا جرت او اعزته اقرارا زيدا بالملك لقوله فريء او ثوب تاخر
 اه قلت ولا يصنع التصويير فيها ذكره بل اذا جعلناه صفة
 المتكلم في اجرت كان واضح ايضا وابدا علم وقال اسكنت
 سبي ورد كما ورد فلان الفريء او الثوب والبيت على
 وقال فلان كذبت بل الفريء او البعير والبيت لي وقد اخذتها
 قال المقرض يا فلان ثوب هذا بغيره فقتضته منه
 وقال فلان المقرض كذبت بل كذا في القول في جميع المسائل
 المذكورة المقرض عند جرح استخانا وقال ابو يوسف ومحمد
 القول قول من اخذ منه الفريء او البعير او الثوب والبيت
 وهو القياس لانه اقرار باليد ثم ادعى عليه الاستحقاق فقبل
 اقراره له دون دعواه عليه فوجب عليه الرد كما في فصال الود
 والقرض على ما مر ووجه الاستحسان ما اشار اليه الشافعي
 بقوله لان اليد في الاجارة ضرورة ان ثبت ضرورة استيف
 المعقود عليه وهو المنافع فلا يكون اقرارا باليد مقصودا
 فلا تظهر في حق الاستحقاق على المقرض خلاف الود يعرض
 واقرض فان اليد فيها مقصودة فيكون الاقرار
 اقرارا باليد لان المقرض لا حاجة ولا عارة او يثبت
 من جهة فيكون القول قوله في كفيها ولم يقرضه في
 مسالة الوديعة واقرض فانه قال كان وديعة وقد يكون
 من غير صفة بان يهب فيه الهوا وبلقيه في داره حتى
 لو قال او اعزته كان على هذا الخلاف وليس مدارا لفرق على

ذكر الاخذ في الوديعة ونحوها خلافا لما توهمه البعض فانه جعل مدار الفرق ذكر وهذا لا يستقيم لانه ذكر الاخذ في الطرف الاخر ايضا في الاقرار وذكر في الزيادة الاختلاف بينهم اذا لم تكن الوديعة معروفة للمقر ولو كانت معروفة كانت القول قوله بالاجماع وعزاء الى الاسرار في الميسر ولو كان الشوب معروفا للمقر والادانة او له الرفق لا اعتره فلا ترقبضته منه كان القول قوله ولو قال اقتضيت من فلان الف درهم كانت عليه واخر المذلة كان القول قوله فلان ياخذها منه وهذا اظهر لان الف باق بقوله اقتضيت بانه ملكه وانه اخذ منه اقتضا بحقه وهو مضمون عليه اذ الديون تقتض باسئالها فاذا اقتربا لاقتضا فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى عليه ما يترتب من الضمان وهو تملكه عليه بما به عليه من الدين مقاصصة والاخرين تركة فكان القول بقوله بخلاف دعوي الاجارة وشاؤها لانه لم يغيره فيها بالملك ولا باليدين مقصودا ولا وجد منه ما يدل على الاقرار بوجوب ضمان المقبوض فوضح الفرق ولانا لو اخذنا الناس في الاعارة والاجارة باقرارهم لا متنعوا منها وكان عليهم حتى بين الحاجة ما سألهم ولا يواخذون به استحيانا دفعنا للمخرج ولو قال ان فلانا زرع هذه الارضا وبني ههنا الدار وعرس هذا الكرم وذكر كلمة في يد المقر وقال المقر للمكر ملكي وفعلت ذلك لنفسي وقال المقر لابل استغفرت مني ففعلت او فعلت باجر كان القول للمقر لانه لم يغيره باليدين لاصري ولا اقتضا وانما اقر بجرده وذكره ممكن من غير شوب يرب فيه بان يفعله وهو في يد صاحبه بل جبرك العادة بذلك فلا تقبل دعواه فصار كما اذا قال خاطلي هذا

التعويض

التعويض فلان درهم ولم يغير فصار حقه درهمين فلان درهمين لم تصور فعل في يد المقر وبنيته بخلاف ما اذا لم يغيره باليدين ولو قال لان السكن لا تكون الا باليد فيكون الاقرار باليد ولو قال ان هذا اللبني او هذا السمك او هذا الحبوب من غرض فلان وهذا الصوف من غنم او هذا التمر من تخيل واردي فلان اني لم امر بالدفع اليه لان الاقرار بتملك الشيء اقرار بما يتولد منه لانه تملك للمكر الاصل او فاده الزبيبي ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم اخذته لم يضمن عندي اي ح وعندها يضمن كما في محط الشري قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الي فلان فادعاه فوهو للمقر اول ولا يضمن للثاني شيئا عندي اي ح وعندها يضمن كما في محط السخس في باب الاقرار بما دفع اليه فلان وهو لا يخرج جاز قال لا خذ غنمك الف درهم ورجعت فيها عشرة الاف درهم وقال المقر قد اسرك به في القول قول المقبوض ولو قال لابل غصبتني عشرة الاف كلها فالقول قول الغاصب كما في الخلاصة قال لغيره هذه الف وديعة كدعوى وي وقال المقر لست بوديعة ولي عليك الف من قرض او تمنع بيعهم محمد المقر الدين والوديعة واراد المقر ان ياخذ الوديعة قضا عن الدين الذي يدعي لم يكن له ذلك لان اقراره بالوديعة بطل بالرد ولو قال المقر لست بوديعة ولكني اقرضتك ببيعها ببيعها ومحمد المقر قرض كان للمقر ان ياخذ الف ببيعها الا ان يصدره المقر في القرض في لا يكون للمقر ان ياخذ الف ببيعها الا ان يصدره المقر في القرض في لا يكون للمقر ان ياخذ الف ببيعها ثمنا او قال تمنع عبد وادعي تمنع امه لزومه كما في الكافي اذا قال لفلان عني الف درهم من تمنع متاع فقوال فلان ما كانت لي عليه قسط الف من تمنع متاع لكن لي عليه الف قرض كانت

له الالف ولوقال ما كان لي عليه قط من ثمن متاع وسكت ثم ادعى
الالف انها قرض لا يصدق كما في المحيط ولوقال المقر هذا الالف
الذي عنده ووجه فلان بالاضافة لابل ووجه فلان
فالالف لابل الذي ذكره ويكون على استعارة مثله لابل
لانه لما اقربه للابل وصح اقراره له وصار ملكا له وقوله بعد ذلك
لا بل ووجه فلان اضرب عنه وجوع فلا يقبل قوله في
حق الاول ويحب عليه ضمان مثله للثاني لانه اقر له بها
وقد اتلف عليه باقراره بها للاول فيضمن له لانه متعذر باقرار
للاول في حقه وروى بن سمي عنه عن ابى يوسف لوقال هذه
الالف او دعيها فلا بل فلان والاول غايب فاحذره
الثاني ثم حضرا لاول فان اخذ مثله من المقر يرجع المقر
بها على المدفوع اليه وان اخذها من المدفوع اليه يرجع المقر
اليه بمثلها على المقر كما في المحيط فتد بالالف كمعينة لانه لو
كان الف غير معين بان قال لفلان على الف درهم لابل لفلان
لزمه المالات لان رجوعه عن الاول لا يصح واقراره الثاني
صحيح فيلزم لهما وكذا لو كان الثاني مكانا للاول او عبدا
ما دون مديونا وان لم يكن العبد مديونا لزمه الف واحد
استحسانا كما في محيط السرخسي وقيد بالالف لانه لو قال
هذا العبد لفلان ثم قال لفلان يقض الاول فان دفع الى
الاول بغير قضا ضمن قيمة الاخر وان دفع بقضا لا يضمن
كما في محيط السرخسي بخلاف ما اذا قال هي ابي الالف
المشار اليها لفلان لابل لفلان فلا ذكر ايداع حيث لا يجب
عليه شي الثاني لانه لم يقرب ايداعه منه وانما اقربه للاول
ثم رجع وشهد للثاني برجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل
بخلاف المسألة السابقة متنافية اقربا بداع الثاني منه

زعمت بخرش في الوديعه بغيره قصدا رستم بملكه ليعلم
هنا وهو المدعى بالالف المقر بها للاول
كانت غير معينة بوجه للثاني مثل ما اقربه للاول
فلا يضمن غصبه فلان ما يبرره ومما يبرره
لا بل فلان ايداعه واحد منها كانه لا اقربا لغصب
منها وهو فعل منه وان كانت الاثنية المقر بها معينة بان قال
غصبت فلانا هذه الماية الدينار وهذه الماية الدرهم وهذا
الكرم الكسطة لابل محصبتها فلانا اخر ثني ايماءا لثانيها
للاول ويجيب عليه ان المقر بالثاني مثله لما تقدم
في الوديعه ولوقال غصبت هذا العبد من فلان لابل من
فلان فالعبد للاول وللثاني قيمة سواء دفعه الى الاول
بقضا او بغير قضا وكذا لو دعيه والعارية وهو قول
محمد بن جهم وما عدا ابى يوسف في الوديعه والعارية ان
دفع للاول بقضا التام لم يضمن للثاني شي وان دفع
بغير قضا فهو ضامن للثاني كما في المبسوط ولوقال غصبت
فلانا الف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرا حطه لابل فلان
فانه يفرم للرايع ما اقرب للثالث كما في محيط السرخسي
ولوقال لفلان على الف درهم ثمن جارية باعنيها لابل ياغيها
لفلان بالف درهم فعليه لكل واحد منها الف لان ثمن الثاني
بها للاول فيكون عليه الف واحد للاول استحسانا كما في
الحوي ولوقال هذه الدراهم لفلان ثم قال بعد ذلك لابل فلان
فرض للاول وليس للآخر ثني وكذا لو قال الدراهم لفلان
قال بعد ذلك لفلان اولى وفلان قال لا اركلها للاول وان
قال ابتداها لفلان وفلان فوصل المسطوق فهو بينهما
نصفان كما في المبسوط في باب الاقرار ببعض شي من

ملكا انسان والاستئناس بالاقترار قال محمد بن الحجاج دار بن جبر
 اقرو قال هذه الدار لفلان لا حق لي فيها فقال المقترار ما كنت
 هذه الدار لي قط ولكن فلان يريه رحلا ثالثا وضدقة
 الثالث في ذلك فان القاضي يقضي بالدار لثالث هذا اذا
 قال له المقترار الاول ولكنها لفلان موصولا بقوله ما كانت لي
 هذه الدار قط وما اذا قال ذلك مفصلا فلا في المحيط
 رجلا اقله انسان بالعين فاقترار المقترار ان الدين لفلان
 وضدقة فلان صحيح ويجوز حق القبض للدار دون الثاني
 ولو ادعى الى الثاني يريه في الحيا في قوله ولو قال الالف الثاني
 على فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ما هي لي على
 فلان لا يريه من عليه المال في محيط السرخس ههنا
 عن محمد رجل في يد الف درهم قال رجل هذه الالف لثالث
 ورثتها من اخيك وقال المقترار في لفظ الرجل الاخر ورثتها
 من اخيه قال يدفع الالف الى المقترار الاخر اذا كان الكلام
 موصولا كما في المحيط بن سماه عن محمد رجل في يده عهده
 قال هذه العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع الى
 خمسينه فاشتريت بها هذا العبد وقال المقترار بطل
 دفعت اليك هذا العبد والقول قول المقترار والعبد ليس
 وكذلك العقار والعروض وما يكال ويوزن وغير ذلك كما في
 المحيط ولو كان المقترار واحدا او قديرا في احد الاقترار من
 قدرا او وصفا يلزمه اى المقترار هما قدرا او افضلهما
 وصفا تتحول على الف درهم لا يرب الفان يلزمه الفان
 استخسانا والقباس ان يحب عليه المالان وهو ثلثا شئ
 الاف وهو قول زفرلان كلمة لابل رجوع عن الاول واستدراك
 غلطه بالثاني والرجوع عن الاول لا يصح واقتراره بالمابين

صح

صحيح فلزمه نصا في قوله لا يرب الفان يلزمه الفان
 حسن المابين قال لا يرب الفان يلزمه الفان
 فانه يلزمه المالان بالاجماع قلنا نعم لانه رجوع عن الاول
 الاستخسان انهما اقتراران لا يربك رجوع عن الاول
 لكنه عند ادخال الجنس والمقترار امكن جعله تكميلا لاول
 مرتين بان قال لفلان على الف درهم ثم قال على الف درهم
 الرجل بعينه فانه يجب عليه الفان فكذا هذا ولا يمكن ذلك
 عند اختلاف الجنس او اختلاف المقترار لانه عند اختلاف
 الجنس يستحيل جعله تكرارا وعند اختلاف المقترار يكون
 رجوعا عن الاول واقتراره للثاني فرجوعه لا يصح واقتراره
 صحيح ولو كان ذلك في الوصف بان قال له على الف درهم جبار
 لابل زبوني او عكسه بان قال له على الف درهم زبوني لابل
 جبارا يلزمه الجبار في كل من الصورتين استخسانا لانه
 استدراك الغلط في الصفة فيلزمه افضل الصفتين
 كما يلزمه في الاستدراك في الغلط في المقدرات اكثر المابين
 في الجنس المتحد لان الاردي داخل في الوجود كما ان الاردي
 داخل في اكثر وفي الظاهر اذ قال لفلان على الف درهم
 بل خمسينه فعليه الف ولو قال له على الف درهم اربعين لابل اسود
 فعليه افضلها وكذلك الجيد والري والاصل ان كلمة لابل
 اذا دخلت بين مقدارين فانه كانت المقترار اثنين يلزمه
 الما لان جميعا وان كان الجنس متحدا والمقترار واحدا يلزمه
 اكثر المابين وفضلهما ولو قال لفلان على مائة درهم من دقيق
 ري لابل جباري فهو جواربي وفي شرح الشافعي عن
 الحسن بن زياد في الاختلاف اذا قال لفلان على
 دقيق حواربي لابل خشكا يلزمه حواربي ولو قال كخبط

لا يترك قتيق ازسه الكران كما في المحجة ولربما في معنى من شرط
 يفسح لابل من خيرى لربما نه جميعا وكذا لو قال نه على شرط من شهر
 الغنم لابل من شهر البقر فطرية الرطان كما في المسوط ووقا
 الدين الذي على فقلت ان وقا لوريفة حتى عند
 فاذن هي فقلت فهو قرابة كالمقره وان تعددت الديون
 والورايع ولا يصدق المقره قال عني بعضها كما في الدر المنثور
 ويؤيد حق القبض للوديعه والدين من عندك بلحق
 فياخذ ما ذكره يد فعه المقره قال في الدر المنثور ولو جعل لمؤ
 ضمن للمقره اذ اتلف ولاكن لو سلبت ان يضمنه بري كى اذا قر
 المقره اذ كان في الدر المنثور خلاصه لكنه يخالف كما مر عند
 قول كى تن جميع ما لى او ما ملكه له هبة لا اقرار انه كى المقره
 اضا ف لنفسه كما وقع في قوله الدين الذي كى كان قوله فقلت
 هبة لا اقرارا فيان لم تسليم لان الهبة لا تنتم الا بايجاب
 وقبول وقبض في المجلس وقد تقدم لنا فنه ما يعيد النوفيق
 فراجعه ولذا لى للروم الاشكال من الحجة فنه بين ما فكره
 هنا وما مضى فنه قال كى الحاوي القديس معتزلا ولو لم يسلط
 على القبض فان قال عبارة كى المنح قال الدين الذي كى
 عازي فهو لم يروى بسلطه على القبض ولكن قال كى واسمى
 في كتاب الرهن عارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح انه فاصوب
 في عبارة الشئ ان يقول ولذا قال كى كى القديس واسمى
 بسلطه على القبض ولكن قال واسمى في كتاب الدين عارية
 صح قال السد احد استفيد منه انه اذا سلطه على قبضه و
 قال هذه المحجة صح على انه اقرار وان لم يقله وهو انه لم يقل
 واسمى في كتاب الدين عارية ولا يسلطه على القبض كى يصح
 اقرارا بل هبة فيحتاج الى ملا حظه شرط صحة الهبة

ق

قال المحص في صحيح وهو المذكور في عامة معتزلة من مدعى
 القلاصه فانه على التقوي قل السيد احد العروة لما في
 عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البر وقال كى اذا
 اعاقا كمال الى نفسه بان قال عبد كى هذه الفلان يكون
 هبة على كل حال وان لم يصفه الى نفسه بان قال هذا المار
 لفلان يكون اقرارا راه وهذا المساله ذكرها بن وهبان
 حيث قال
 ومن قال ديني ذاك صح دفعه الى ذاك اذ احييت التصا دق يدكر
 قال شارحها عبد البر مسيلة البت من التمه وغيرها قال
 المقره بالدين اذا اقران الدين لفلان وصده فله فلان صح
 وحقا القبض للاول دون الثاني كما لم يكرهه وظاهره انه
 وحصل الاول كالوكيل والثاني كما لم يكرهه وظاهره انه
 يكون لفلان يجوز النصارى وان لم يقل سمى عارية ولم يسلط
 المقره على قبضه فكان هذا التصا دق مفيد الملك المقره
 وكان المقر كى لو قيل عن المقره وان حمل ما في كى وعلى ان
 المقره كان ساكنا ومسببة البت فيما اذا وجد منه
 تصديق حصل التوافق وزال التنافي والا فاضرب
 وقال الخير الرميلى في حاشية المنع اقرب وانت اذا تاملت
 وجدت ما في القلاصه اخلص من الاشكال اذ قوله الدين
 الذي على فلان لفلان كى كى قوله واسمى في كتاب
 الديون عارية فحيث كان لفلان فلا ريب ان اسمه عارية
 الديون عارية فحيث كان لفلان فلا ريب ان اسمه عارية
 فتأمل ما قلت ولا يخفى ان الاشكال ليس الامن
 قيل انما فيه الدين الى نفسه بقوله كى فهدا بنا فنه
 جعل اقرارا لمارروا ان مثلا ذكر يكون هبة وقد قرر قسطه
 الى اخصه انه اقرار فكيف يناق الجمع بين عبارة كى القلاصه

وبين ما قرر وقد علم ان الله تعالى لا يقبل من عبده شيئا الا بغير عيب
 لا تشكال وكلام الخاوي من هذه القضية ينبغي ان لا يحسن
 مويدا لما في الخلاصة من جهة ان الله تعالى لا يقبل من عبده شيئا
 عيار به فهو لم يرد بسله على قبضه ولكن قال والله لا يقبل
 كتاب الدين عارية مع اقراره فان الله تعالى لا يقبل من عبده شيئا
 تقبيله بغيره واسمى في كتاب الدين عارية وهذا اللفظ
 قد ادعى الخبير الربيعي انه مستغني عنه بقوله فهو لم يرد
 لكن تصريح صاحب الخاوي انه اذا لم يقبله لم يصح وطم
 عدم الصحة يقتض بقا الدين للمقر وليس للمقره مستغني
 لكن ما تقدم من تقرير صاحبنا ان يكون هبة فاذا وجد
 شروطها كان للمقره ويتاقي للمقر الرجوع في هبته عند
 خلوها عن موافقها والله تعالى اعلم بالصواب في هذا
 فيما بقي من مسائل الاستسنا والرجوع ولولان رجلا
 على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم سود فقال رجل
 الدين اقتضيت منك دينارا لابل درهمي وقال اعد ثوب لابل
 اقتضيت درهمي ودينارا لزمه اقتضا وهما كافي المحسط
 ولو كان عليه مائة درهم في صدك ومائة في صدك اخرفك
 اقتضيت منك عشرة من هذه الصدك لابل من هذه الصدك
 فمن عشرة واحدة تجعلها من ايها شئت الذي قضاه كافي
 الموطو ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل اخر
 مائة درهم اخري وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وكل
 مال في صدك على واحدة او كانا في صدك واحد فقال رجل الدين
 قضيت من هذا عشرة لابل من هذا يلزمه لكل واحد
 منها عشرة وكذا لو لفلان على رجل واحد رجل واحد
 فقال رجل الدين قضيت عشرة من هذه الكفيل لابل من هذا

الكفيل

كغيره لزمه كان محيط ولو كان لرجل على رجل اخر
 طالب دقت ان منها مائة درهم بيد صدك ثم قال لرجل
 فيهما مع غلامك فلان فانها مائة واحدة لا يلزمه لزمه
 ولو كان بها كفيل فقال قد قضيت منك مائة لابل من لولان
 لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان اراد ان يستجملها
 واحد منهما لم يكن عليها يمين كافي الخاوي قال قضيت صدك
 مائة فقال المطلوب وعشرة ارسلتها اليك وشو يا كفيل
 بعشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في المائة كان
 القول قوله مع يمينه وقيل لو كان قال المطلوب عشرة بعير
 واو لا يلزمه الا مائة مع الواو لزمه المخطوف مع المائة
 وقيل لا يلزمه مائة في الواو جهين وهو الصحيح كافي محيط
 السر خسة رجل اشترى من اخر ثوبا عافيا في الباطن
 قضيت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له على الف
 درهم فقاما صصتها لم يصدق ولو قال قد استوفيت
 منك الثمن ثم قال بعد ذلك قد صصتك به صدق وكذا لو
 قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر انقصا من فقال فلي
 قاصصتك بالدين الذي كان كوني على ثمن ما اشترى به مني
 ثم قال بعد ذلك وقد قضيت منك صدق في ذلك وعلى
 هذه اذا قال قضيت منك الثمن لابل قاصصتك بالدين
 كانت كافي لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن
 قاصصتك به من دين كان كوني على صدق كافي المحيط
 ولو قال لفلان على غير درهم لزمه درهمان قال
 وغيره مثله ولو قال لفلان على غير ألف درهم لزمه الف
 اذا قال ههنا الف لفلان الا نصيبا منها فانها الف مثلا
 فان وصل كلامه بان قال لفلان تسعة اعشارها مثلا

ولهذا عشرها فهو جازي قال وإن لم يثبت لست جازي فهو بعد
 ذكره في المحيط للمقرن بالدرار قرصا حب النصيب بما شئت
 وسمها هو كما في المحيط ولوقال هذا العبد الذي في يدك ولين
 لفلان الا نصفه فانه لفلان كان كذا وكذا لوقال هذا
 العبد ان لفلان الا هذا فانه لفلان ولوقال هذا العبد لفلان
 وهذا العبد لفلان المقرن الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله ولا
 يصدق وكانا جميعا لفلان ولوقال هذا العبد لفلان الا انه
 لفلان عندي ودية كان للاول ويعبر للثاني فيتمه ولوقال
 هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الا نصف الاول فانه لفلان
 والا نصف الاخر فانه لفلان كان جازي على ما قال وكذا هذا
 في الخط والتعريف والذهب والفضة والدرهم والعروض كما في
 المبسوط ولوقال لفلان على الف درهم ولفلان على مائة دينار الا
 قراطا كان الاستثناء من الاخير كما في المبسوط وفي المنسقي
 قال ابو يوسف اذا اقربني بعينه واستثنى غيره من صنفه
 او من غير صنفه فالاستثناء باطل كما في المحيط ومن اقربنا
 واستثنى شيئا ولم يبين المستثنى من اعمه الماني فان كان
 المقرن في الماني واحدا كالوقال لفلان على الف درهم ومائة
 دينار الا درهمي الا يستثنى ان يحرف الاستثناء الى الماني
 الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان
 المقرن رجلين فالاستثناء يحرف الى المال الثاني وان لم يكن
 المستثنى من جنس المال الثاني كما اذا قال لفلان على الف
 درهم ولفلان اخر على مائة دينار الا درهمي وهذا كله قول ابن
 ح وابي يوسف كما في الذخيرة ولوقال لفلان على الف درهم
 ولفلان مائة دينار الا درهمي من الالف كان كذا قال كما في
 الحوى ولوقال لفلان على الف درهم ومائة دينار الا مائة

در

درهم وعشرة دنانير فانه عليه تسع مائة درهم وتسعون دينار
 كما في المحيط لحسن بن زياد في كتاب الاختلاف وفي تنوادر
 هشام عن محمد بن رجاء قال كذا على الف درهم وصرح الامامية درهم
 بنهر حن في قياس قول ابي يوسف ينظر لم يسوي النهرين
 بالدينارين فان استوك كل مائة منها اربعة دنانير ينظر هذا
 تستوي الاربعة بالدينارين بالوضع فان كان يستوي ثمانية
 فعليه تسع مائة وعشرون وصح وقال محمد بن رجاء ما تقول
 يلزمه الالف الوضع كلها ولوقال له على الف درهم غلة الامة
 وضع فعليه تسع مائة غلة في قولهم جميعا كما في المحيط ولو
 قال لفلان على الف درهم الامة درهم وعشرة دنانير
 الا قراطا فالمستثنى مائة وعشرة دنانير غير قراط يطرح
 ذلك من الدينارين كما في محسط الخرس ولوقال لفلان على
 الف درهم ولفلان مائة دينار الا الف درهم كان الاستثنى
 جازي من المال الاخير كما في الحوى ولوقال لفلان على
 الف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه لا يصح الاستثنى
 وكانت عليه الالف كلها ولوقال الا عشرة دراهم رقت
 قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولوقال على الف
 درهم الا درهمي قضيتها اياه كان الاستثنى صحيحا كما في
 المحيط ولوقال على درهم غير دانق من ثمن بغل قد قضيت
 اياه ففي رواية ابي حفص عليه درهم ادانق وهو
 الاصح كما في محيط الخشي ولوقال لفلان على درهم غير
 دانق بالنصب تلزمه خمسة دانق ولوقال غير دانق
 بالرفع يلزمه درهم واحد ولوقال له على عشرة دراهم غير
 درهمين بالنصب تلزمه ثمانية ولوقال غير درهمين بالرفع
 تلزمه عشرة كما في الظهيرية ولوقال لفلان على عشرة الا

درهمين تلمسه ثمانية درهم ولوقال لا درهمي تلمسه عشرة درهم
 كما في خزائن المفتي ورواها لوقال ما في هذا أكيس من
 الدرهم درهمي لفلان الالف درهم فانها ان كان فيه الف
 درهم وزادها فالرباه للمقره والالف للمقر قلت ان زيادة
 او كثر وان كان فيه الف درهم لا غير او كان فيه اقل من
 الالف فالدرهم كلها للمقره ولوقال لا قيمه طرقت اقل
 زينة او قربة ما دفعه هذا درهمي الا قيمه طرقت اقل
 ما كما في المحبة للرخسي والله سبحانه وتعالى اعلم
 واستغفر الله تعالى من كل ذنب واتوب اليه فهو الغفور
 الرحيم باب في بيان اقرار المريض
 اخرج ما لان المرض عارض والاصل عدم المرض اولاً في
 اقرار المريض اختلافاً في بعض الصور بخلاف اقراره
 فكان اقراره وبالتقديم اقراره واقراره بباب على حد لا يختص
 باحكام ليست الصحيح بمعناها بقوله المريض مريض
 مرض الموت وحده مريض بباب طلاق المريض قال ابو الليث
 هو ان لا يقدر ان يصح قايماً وهذا حب وبه ناخذ كما في
 الجوهره وذكر الشيخ في الطلاق ان الصحيح ان من عجز عن
 قضا حوائج خارج البيت فهو مريض وان ما كنه القيام
 بها فيه وعليه لو اقر في مرض لا يكون به هذه الصفة وما فيه
 فانه يكون اقرار صحت وسجي في الوصايا حيث قال الشيخ
 نجمه قيل مرض الموت ان لا يخرج في حوائج نفسه وعليه عند
 في التجريد بزازية والمختار ان ما كان الغالب فيه الموت
 وان لم يكن صاحب فراش فهو ان عن هبة الذخيرة
 وفي المجتهد هو ان لا يطبق القيام في حاجته وتقوم له
 الصلاة قاعداً ويجاف عليه الموت فهذا هو حد المرض

الذي

الذي تكون ثمرات صاحب من الثلث وقال بعضهم المرض سبب
 كالطاعون والقولح وذات الجنب والرعا في الدائم والحجب
 المطلق والاسهال المتواتر وقيام الدم والسيل في انتهابه
 وغير الخوف كالجرب ووجع العرس والرمد واشباه ذلك
 والمرأة اذا اخذها الطلق فما فعلته في تلك الحالة يعتبر من
 الثلث فان سلمت منه جاز ما فعلته في ما كنهه كما في الجوز
 والمراد من المطعون من اصابه الطاعون فلا يكون الرجل
 مريضاً حال فشوا الطاعون من غير قيام به فثبت اقراره
 بدين سمي قد لا ولا وفي الحاي ورواها المريض فان ابا جعفر
 قبله حقا فصده قوه بما قال ثم مات المريض فان ابا جعفر
 قال بصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك
 فان ادعى اكثر من ذلك حلف المورثة على علمهم فاذا حلفوا
 اخذ الثلث وان سمي كان اولى بما تركه كل واحد من الرولى
 في حاشية المخ وهذا ليس احترازاً عن العبد لان
 اقراره له صحيح قال في مجمع الفتاوى اذا اقر المريض لاجبي
 بجميع ما له صح ولو اقر لغير الوارث بالدين صح ولو اقر
 بجميع ما له وبه ناخذ وفيها المريض الذي ليس عليه شيء اذا
 اقر بجميع ما له صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة الوارث
 ولو كان تملك لا ينفذ لا يقدر الثلث عند عدم الاجازة
 وقد ذكرنا في لو كان عليه دين لا يصح اقراره بدين ولا
 يعني في يد الاخرى حق غزما الصحة والمرض باسباب
 معلومة اه لا جبي المراد من الاجبي من لم يكن وارثاً
 وان كان ابن ابنة وبع الميسوط ولو ان مريضاً اقر لثمة
 بدين وانه عتق ثمة مات الاب وهو من ورثته
 قال اقراره بالدين جاز وان كان العبد تاجر او عليه دين

والسنة الجاهلها فلا قرار باطل ولو اقر المريض لابنه وهو
مكاتبته ثم مات الاب والابن مكاتبه على حاله فلا قرار له جائز
وان عتق المكاتب قبل موت الاب لم يجز قراره ولا قرار
المكاتب المريض لابنه كبر بن ثم مات لا عن وفا وتزولا وفا
بالدين دون المكاتبه جائز اقراره وان ترك وفاء بها فلا قراره
باطل كما في محيط الحبيب فاذا من كل ما له اذا لم يكن عليه
دين الصحة كما في المحيط بآثر عمر رض وهو ما رواه صاحب
الهداية عنه اذا اقر المريض بدين جائز ذلك عليه في جميع
تركته وقال صاحب غايه البيان وفيه نظرا انه لو ترك
في مسوط خواهر زاده وغيره عن بن عمر لا عن عمر وكذا
روى في الاصل حديث محمد بن الحسن فيه عن يعقوب عن
محمد بن عبد الله عن نافع عن بن عمر انه قال اذا اقر الرجل
في مرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك
بماله ونقصه قاضي زاده فقال كونه مبرويا عن ابن عمر
لا ينافي كونه مبرويا عن عمر رض ايضا فيجوز ان يستنده
بعض الفقهاء في النقل الى احدها وبعضهم الى الاخر قال
ويؤيد ذلك ما ذكره صاحب البدايع حيث قال ولما
روى عن عمر وابنه عبد الله رضي الله تعالى عنهما انهما
قالا اذا اقر المريض لوارث لم يجز واذا اقر لا جني جائز
اه قال الزبيدي والاثريه مشكاه كاخبر لانه من المقدرات
فلا يدرك بالقياس فيجعل على انه سمعه من النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم قلت لكن قال الشيخ قاسم تطلوب
في تنجيز الاختيار وما يذكر عن عمر رض انه قال اذا اقر
المريض بدين جائز ذلك عليه في جميع تركته لم يجز الخبز
وعا تقدم برشوة فذكر به القياس وهو ان لا تنفذ تصرفه
الا من الثلث لاث الشريعة تصرفه على الثلثين

ن

وعلى حق الورثة بالثلثين فكذلك اقراره وجه الاستحسان
ان قضا الدين من الحوائج الاصلية لان فيه تفريع ذمته
ورفع الحابل بسببه وبني الكفة باعتبار ما روى عنه صلى الله
تعالى عليه وسلم الدين حائل بسببه وبني الكفة وحق الورثة
انما يتعلق بالتركه بشرط الفراغ عن الحاجة ولذا يفتى
تخصيه عليهم وانما يكون اقرار المريض من جواحه الاصلية
اذا لم يتحقق دين الصحة والدين اللازم في المرض باسار
معلومة او تحقق ولكن فصل شيء من التركه بعد قضاء تلك
الديون وما اذا تحقق دين الصحة ونحوه ولم يفضل
شي من التركه ليقين الدين الثابت باقرار المريض من الجواحه
الاصلية ولو كانت اقراره لا جني بعين فذلك اي فانه
فاذا ايضا كما قد مناه عن الرمي ايضا الا اذا علم اي شقين
تخلك او تتأكد المريض لها اي لتأكد العبد في مرضه فتعبد
بالتركه يعني فيكون اقراره بها لتأكدك والتأكد في
المرض وصية وهذا معنى ما فاده الحوي ان اقراره بالدين
لا جني انما يصح اذا كان اقراره حكايته وان كان بطريق
الاتدريج من التركه كما في الفصول العادية وقد
سير العلاقه المقدسي عن كراد الحكاية والابتداء في
عبارة فاجاب بان المراد بالاستدما تكون صورته صورة
اقراره وهو في الحقيقة ابتداء تملكه ان يعلم بوجه من
الوجه ان ذلك لا يافيه مكملاه وانما قصد اخراجه في
صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقر كما
ينفع ان انسانا يريد ان يتصدق في عا فقير ولكن يعرض عنه
بني الناس فاذا خلا به تصدق عليه كي لا يجسد على ذلك
من الورثة فيحصل منهم اية في الحكمة بوجه ما وما الحكاية

هي على حقيقة الاقرارها قال السيلاحمد وقول المقدسي بان
 يعلم الخبيد اطلاق ان التقيد من المولف بقوله في مرضه
 انفا في ام يعني نظرا الى ما له الى الهبة فان كان في الصحة
 وحصل القبض تمت ويترتب عليها احكامها من جوار الرجوع
 عند خلو الموانع وان كان في المرض فتقيد بالثلث بعد
 قضا الديون مطلقا وكذا المحمدي معنيته اي في مولف
 المسمي بمحق المفتي فلحفظ واخر الارث عنه اي عن
 ما اقره للاجنبي من العقب او الدين في مرض موته كما قدنا
 ان قضا الدين من الموائج الاصلية لان فيه تنقيح ذمته
 ورفع الحيل بينه وبين الجنب فيقدم على حق الورثة ودينه
 مستداك ما اقره من الدين في صحة مطلقا سواء علم بسببه
 المعروف او باقراره في صحة وسواء كان لواث او لغيره
 يعني او دين وما اقره في مرضه بسببه معروف
 ياتي ما في سوا ذلك بينه او معانيه قاض
 هذا معني على ان للقاضي ان يقضي بعلمه والمفتي به خلافة
 كما تقدم في معانيه وعدمها سواء لم يبق معرف الال
 البينة وانما ويوم ما اقره في مرض موته بسبب معروف
 دين الصحة لانه على سببه انتفعت الزهية من الاقرار
 من قال في المسبوط اذا استقرض ما لا في مرضه وعما
 الشهود دفع القرض الى المستقرض واشترك
 شيا بالفرع وعما ين الشهود قبض المبيع او تزوج امرأة
 بغير مهرها واستاجر شيا بمعانيته الشهود فان ههنا
 الدينون تكون مساوية لديون الصحة وذلك لانها وجبة
 باسباب معلومة لا مرد لها ولا بد بالقرض والشر لم يفرق
 على غرما الصحة شيئا لانه يربطه في التركة مقدار الدين الذي
 تعلق

تعلق بها ومتي لم يتعرض لحقوقهم بالابطال فخذ مطلقا لانه
 يقال باحتمال استهلاك ما اقترضه يكون ابطالا لحقوقهم والخبر
 قوله قدم كل منهما في الاداء على ما ادى الدين الذي اقره في
 مرض موته لا جني بددين او عيني مصونة او امانة ولذلك
 قال ولو كان المقر به وديعة يعني لو اقر المدين بوديعة
 الف درهم لرجل ثم مات ولا تعرف بعينها فهي دين في تركته
 كدين المرض كما في خزانة المفتي ودين الصحة مقدم على
 الوديعة التي يقر بها في المرض ولا يصح اقراره بها وبالخطابة
 او بالغصب في حق غرما الصحة بل يهتتم اذا مات بقض
 ديون الصحة وما اقره في مرضه بسبب معروف بلا ترجيح
 لاحدهما على الاخر في محيط السرخسي اشترى شيئا في
 مرضه او استقرض او استاجر وعما ين الشهود قبضه او
 تزوج امرأة عا ألف وهو مهر مثلها فانهم يجي صحت
 غرما الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض بد لا عن
 ما املكه او استهلكه وعلم وجوبه بغير اقراره بغيره
 دين الصحة فان فضل شي من التركة يصرف الى غرما الدين
 وانما قدم عليه لان المريض محصور عن الاقرار بالدين
 ما لم يضرع عن دين الصحة فالدين الثالث باقرار المحصور
 لا يترحم الدين الثالث بلا حجة كعبد ما دون اقرب دين
 بعد حجة فان شئ لا يترحم الاول حموي والمرد بالوديعة
 التي لم يتحقق ملكه لها في مرضه والا كانت وصية
 وعند الشافعي الكاين من دين الصحة وما اقره في مرضه
 بسبب معروف وما اقره لا جني في مرض موته ولم يفرق
 له بسبب معروف سواء لهما استويا في سبب الوجوب
 وهو الاقرار وهما لهما اذ هي محل الوجوب في
 حالة الصحة والمرض فيستويان في الوجوب وصحت

بصدور عا عن عقلودين لانها يحملانه على الصدق ويرجزنه
عن الكذب وهذه المعنى لا يختلف في المرض والصحة بل في
حالة المرض يزاد رجحان جهه الصدق لان المرض سبب
التورع والالائه فاذا استويا في سبب الوجود والنجار
استويا في الاستيفاء لهذا يستويا ان اذا كان وجوب
بسبب معروف قلنا الاقرار غير معتاد اكان فيه ابطال الحق
الغير الاتري انه اذا رهن عينا او جرم ليس له ان يشترط
فيه لما فيه من ابطال حق الغير وهذا ايضا في اقراره ذلك
لان حق اصحابها الديون تعلق بماله استيفا وهذا منع
من التبرع والحق باه مطلقا في حقهم غير مفرد بالثلث
خلافا لما اذا كان سببها معروفا لا تنفذ الزمة ثمة وانما
الزمة في الاقرار عا ان البيع لا يبطل حقهم ايعم لان حقهم
في المالمية وهي باقية وفي النكاح حقهم فيه من الكواء حج به
الاصلية كالكه ومطيسه ومسكنه وعن الادوية واخر
الطبيب ونحو ذلك فدية رم على حق الغرض بخلاف حاله الصحة
حيث ينفذ في حق الغرض اقراره لان حقهم في ذمتهم ولم
يتعلق بما له ولهذا الامتنع من التبرعات مطلقا قدرته على
الزكاة وسباب حاله المرض حاله غير فنيغ حتى لو اقر بعين
في يده لاخر لا يصح في حق غرض الصحة والمرض باسباب
معلومة كما قد مناه ولو اقر المريض بان على ابيه دين
لغلان وفي بيع دار لابه وعما المريض يعني دين معروف في
الصحة فان دينه الذي في الصحة اوي فان فضل شي
كان في دين ابيه ولو اقر بذلك في الصحة يعرف موت ابيه كانه
دين ابيه حتى يذ كونه غرضه الابن كما في الحاوي ورجل قال

الغلان عا اي الف درهم ومحمد ذلك المربع عليه ثم مرض المقر ومات
الحاجه والمقر وارثه وحكم المزدحم في الصحة ثم مات وترك الف
ورثتها من الحاجه فان غرضها المقر صحة الحق بذلك الالف
من غرضها الحاجه كما في المبسوط والسبب المعروف ما ليس
بشروع ككناح مشاهد فان قلت لو تزوج الشيخ الثاني رابعة
وليس محتاج اليها فذا يقتضي ان لا يزاحم دين الصحة قلت
اجيب بان النكاح في اصله الوضع من مصالح المعيشة والاصل
الوضع لا يحد الا الى ما لا يتوقف عليها كما في المني وهذا
ان كان النكاح جمهر امثل المال يزاد على مهر الحفل قبل طلاقه
وان جاز النكاح عناية وهذا مع استيفاء التركة بالديون
لان التبرع غير صحيح اما اذا كان في المال سعة فانها وصية
تنفذ من الثلث وهو حكم الحاجاه وبيع مشاهد اي اذا كان
ثبوت بالبنية وتلاف ذلك اي مشاهد ثابت بالبنية والمهر
والتقييد بعيدا ان المقر صحيح الغير المحجور لا يمنع من ذلك
ليس له اي لا يجوز له ان يقض دين بعض الغرض دون بعض
نحو ان غرض صحة بعضهم مع بعض او غرض مرضي كذلك ولا
غريم صحة على غريم مرض معروف بسبب دينه كما قد مناه
لتعلق حق الغرض بما في يده وفي ايثار البعض ابطال حق
الماضي وهو لا يصح خلافا لالتام في قوله كالمقبوض سالما
للقابض لان المرضي ناظر لنفسه فيما يصنع فريما يقضي دين
لا يستأمنه بازا بعد موته بل يجامه في الاخر والتصرف على
وجه النظر غير مردود والجواب ان النظر لنفسه انما يصح اذا
لم يبطل حق غيره وقد مناه ان ساق يده يتعلق به حق القاري
كلهم فلا رجحان الا بالرضي منهم ولو كان ذلك اعطاه مذهب

سواء تزوجها في صحة وبقي مهرها في ذمة أو تزوجها في مرض
ودفع إليها مهرها وأبغى أجرة بعد استيفاء المهر ما إذا
كانت الأجرة مشروطة بالمهر واستنع من تسليم العتق
الموجبة حتى يقبض الأجرة فإن كانت المبيع الذي استنع من
تسليمه حتى يقبض منه فلا يسلم لها من الإسلام وفي تحيط
الرضى وإن قبض دين المهر أو الأجرة يشترط فيه ألا
في مسألتي إذا قبض ما استقرض في مرضه الجار والمجور
متعلق بالفعلين جميعا عني قضي واستقرض والمكسر
الأداء قبض في مرضه ما استقرض في مرضه ولو استقرض
في صحة لا يجوز له أن يقبض ذلك في مرضه إلا ما دون
الفرما وفي الأثبات الفرض فإع من مفرضه شيئا بالف
موجبة ثم حلت في مرضه وعليه دين تعين المقاصد
والمفترض أسوة الفرما كما في جامع الفصولي والأداء
تقدرا لغير ما استقرض فيه أي في مرضه موفته وهذا لو كان
الشرا بمثل القيمة كما في البرهات أما الزيادة فبإطالة عند
استفراق التركة بالدين كما تقدم في مسألة المهر والى الالة
قد علم ذلك أي ثبت كلاهما بالبرهان لا بأقرار التهمة
في أقراره وانتقاهما في البينة وأما استثبتها آثار
المساكين لأن المريض إنما منع من قضاء دين بعض الفرما
لما فيه من إسقاط حق الباقي فإذا حصل للفرما مثارا
فقبض ولم يسقط من حقوقه شيء جاز القضاء وإن حق الغير
في معنى التركة لا في عينها فإذا اشتري عبدا أو وفي ثمنه
من التركة فعلى التركة خاصة لم يسقط منه شيء في أزمان
فعل لأننا حوته من محل آخر عنه ملكة إلى محل حصله فصار

كا

كما لو رد عين ما استقرضه إلى المقرض أو رد المبيع بعيب وهذا لأن
أخراجه عن ملكه بإيعاده من العوض لا بعد أخراجه عن ملكه ما يتعلق
أعطا المهر ونحوه كما أبغى أجرة عليه لأنه أخرج عن ملكه ما يتعلق
به حقوقه من غير عوض يقوم مقامه في تعين حقوقه بهالات
المنافع لا يتعلق حقوقها فصار كأنه قبض حق بعض
الفرما ولم فيه أن يشترط فيه فكذلك هذا قال في خزانة
المفتي المرض إذا تزوج امرأة وأعطاها مهرها يسترد منها
ما أخذت ويكون بين الفرما بالمحصص والمرأة واحدة
منهم بخلاف ثمن المبيع فإن الثمن يسلم للدافع وإن كانت
في المرض ولو استأجر المريض بعيرا أو أواه الأجر فهو
كالنكاح اه ففعله يسلم للدافع للبائع الذي دفع السلفه
أما إذا لم يدفعها فإن له حبسها حتى يقبض الثمن على
كأحوال ولكن بنظر الفرق بين المكسر وبدل الأجر وبين ثمن
المبيع والقرض والفرق أن المهر تبرع من وجه وصدقة وعوض
من وجه فإعطاء فيه من المعاوضة تشيكر العرما
وباعتبار ما فيه من الصلة والتبرع يسترد منها ما أخذته
في المرض والأجرة بعد استيفاء المهر دين في ذمة المشتري
فصار تركه كقيمة الديون أما وقف ما استقرض في مرضه
لا يسترد دفعا للمخرج لأن المقرض إذا علم عدم وفاءه في
المرض يمتنع عن أقراضه وكذا البائع فيلحق المريض بالخروج
وما جعل عليكم في الدين من حرج فإن قلت المريض لو
أقبلوا رثا خزا أقراره وفيه إبطال حق غيره من
الورثة لا سيما إذا كان المخرجه يجب غيره فوجب أن يجوز
أقراره بالدين وإن كان فيه إبطال حق غيره من الفرما

بالمزاجية بلا ولي لا من ادنى من الحجب قلنا ان استحقاق الموارث
 الارث بالمال بالنسب والموت جميعا والاستحقاق يضاف
 الى وجود فيضاق الى الموت ولهذا لو شهد ابا النسب
 قبل الموت ثم مات المشهود عليه وورث المشهود له منه
 المار ثم رجعا لم يضمن شيئا لانه ورث بالموت فاما الدين
 فلا يجب بالموت بل بالاقراء فمنع ذلك في حقهم ودين
 المرضى اذا كان سببه معروفا فالمرطاهروا ان كان غير
 معروف فلا يمنع صحة الاقراء لان احوال المرضى كلها منزلة
 حال واحد في حق الحجر فيستوي فيها السابق واللاحق
 كما ان احوال الصحة كلها بمنزلة واحدة في حق الاطلاق
 على ما اقر به في حالة الحجر بخلاف حالة الصحة مع حالة المرض
 لانها تختلفان صفة من الاطلاق والحرر فيقدم دين
 الاطلاق على ما اقر به في حالة الحجر فتنبه وتخلد ما اذا
 لم يرد يدل ما استغرق او ثمن ما اشتراه في مرضه
 حتى مات فان البائع اسوة الغرماء في الثمن اي ثمن
 ما باعه فلا يعطى له الا بقدر حصته من ساير الديون
 والاسوة بضم الهنزة وكسرها وهما قرى في السبع وانما
 يكون البائع اسوة اذا لم تكن العين المسعفة في ردة
 اي باقية في يد البائع بل قبضها البائع فان كانت
 العين المسعفة باقية في يد البائع ولم يجزئ المريص
 وسنة الاحمد والاحباب والقبول كان اولى فتابع ويقتضى
 من ثمنها ما له فان زاد رده في التركة وان نقص في ماله
 بنقصه كما لا يخفى فاده السيد حماد واذا اقر المريص
 بدين ثم اقر بدين اخر قد تساوى الدينان صحة ومرض

وظاهر ولو كان المقر له فيها واحد اختصاصا اي كان كل من
 المقر او كان المقر له كل من الاثنين اسوة الغرماء
 وصرا الاقرار بالدين الثاني بالاقراء بالدين الاول وقصر
 بينهما نزمان لا لضرورة بخلاف السعال للاستواء في
 الشبوت في ذمة المقر قال في المحيط وان لم تكن عليه دين
 الصحة فاقرب مرضه بالدين لرجلين كما على الف درهم
 او وقعا على التقريب بان قال لاحد هداك على خمسين
 ثم سكت يوما او اقال واكثر ثم قال للاخر كذا على خمسين
 وسوا فقر المريض بدين ثم اقر بدينين بان قال هداك
 الالف دين على زيد ثم قال لك الالف المشا رالية ولا هذا
 الالف انما هو وديعة عندي لعمر وخصا يعني فيما دينا
 يحتاج الدين والمودع بالكسر ساير غرماء الميت لانه لما
 بدا بالاقراء تعلق حق الغريم بالالف التي في يده فاذا اقر
 انها وديعة يريد ان يسقط حق الغريم عنها فلا يصدر
 لانه لا يقدر المقر على الرجوع الا لانه قد اقر بديعة تعد
 تسليمها ففعله وصارت كالمستهلكة فتكون دينا عليه
 فيستوي مع المقر بالدين ولا يقدم صاحب الوديعة
 لانه انما اقر بها بعد تعلق حق الاول فيخصا ان اذ المنع
 التركة لها ويكون ان اسوة الغرماء اذا كان ثمة غرماء اخرين
 ويعكسه يعني لو اقر بالوديعة او لا ثم اقر بدين ثان قال
 هذه الالف وديعة لزيد ثم قال هذه الالف لك الالف
 المشا رالية او لا انما هو دين على عمر وفيكون زيد صاحب
 الوديعة اولى من عمر والمقر له بالدين لانه لما بدا بالوديعة
 ملكها المقر بعينها فعصر الالف الحقين للوديعة من غير

اجازة الغرماء فان لم وان كان المرء عنده كان وارثا فلا يجوز
ابراؤه له مطلقا سواء كان المريض مديونا او لا اللهم تتبع
فيه المخرج وما علم به ابو السعود اولى حيث قال لان ابر الوارث
في مرض موته وصية وهي الموارث لا يجوز ما لم يجز الوارث
الاخر وحيلة صحة اي صحة ابر المريض لو ارث ان تقول
المريض لاحق لي عليه كما افادنا لما اتفق بقوله وقد لم يكن
لي على هذه المطالب شي يتحمل لفظا المطلوب الوارث وغير
ونظر في المخرج عن الجا مع قال اقرنا الابن ليس له على والد
شي من تركته انه صحيح بخلاف ما لو ابراه او وهبه وقد لا
اقر يقبض ما له منه اه صحيح قضا لا يداية وحمله اذا
كان له شي في الواقع عليه فيرتفع به يقول المريض
ذكر عن الوارث المديون المريض عنه في المرض مطلوبة
الديا لا مطالبة الاخر لان الاقرار ليس بسبب للملك ولا
ابرا عنه ايضا لانه اخبار والابرا والمكسب النشأ حاوكة
الا المهر لعل المراد منه ما تعور في تاجيله رحتي يعني لو قال
في مرض موتها لا مهر لي عليه ولم يكن لي عليه مهر
فلا يصح قولها ذلك رفع المطلبة الديا على الصحيح نراية
ابم لظهور انه اب المتعارف تاجيله الى الموت عليه غالبا
مقابل ما في المخرج عن البرازية معني يالي جيل الخصاف
قالت فيه ليس لي زوجي مهر وقال فيه لم يكن لي على فاذن
شي يبرأ عنه نا خلا فاللش فعيها وما حيث كانت
يعتاد تجعل المهر كفقوله لمستبر لا خلا ف واللد
اعلم وفي الذخيرة اذا اقرت المريضة باستيفاء مهرها
من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان

ان

مخاصصة فيه ويلزمه ما اقر به ثم لو اقر به من لم يجز لان تتعلق
بمال الغير والبضاعة والمضاربة حكما وحكم الودعة سواء
في الحاي ولو مرض وفي يده الف درهم وليس عليه دين في
الصحة واقر به بين الف درهم ثم اقر بان الف الذي في يده
ودربعة لفلان ثم اقر به بين الف درهم ثم ماتت قسمت الف
اثلاثا ولو قاصدا حب الدين الاول لا حق لي قبل الميت او
قد ابرته من دين كانت الف بين صاحب الودعة وبين
الغرم الاخر نصفين ولا يبطل حق الغرم الا خيرا قال
الغريم الاول كما في الميسوط ولو اقر المريض بدين الف درهم
ثم اقر بضاربة الف درهم لرجل اخر بعينها ثم اقر بوديعة
الف درهم بغير عينها لرجل اخر ثم مات ولم يترك الا الف
درهم فان هذه الف تقسم بينهم بالكسب كما في المحيط
وابراؤه ابر المريض مديونه وهو اي والي ان المريض
مديون بدين مستغرق بحيث لا يسبق من المال الخارج
من الدين ما يمكن خروج القدر المبر منه من ثلثه
غير جائز ان لا يجوز ان كان المديون الذي ابراه المريض
اجنبيا وانما لم يجز لان في الابرا قطع حق اصحاب الديون
وقد بانا لدين المستغرق لانه لو فضل عن الدين الذي عليه
ما يخرج الدين المبر عنه من ثلثه فينبغي ان يجوز لانه تجزئة
الموصى رحتي وقد سبقه ابو السعود الى ذلك وقال ولا بد
من قبله اخر وهو ان يكون له وارث ولم يجز قلت وهذا
فيما اذا فضل من الثلثة بعد قضا ديونه قدر المبر منه فان
احاز الوارث جاز الابر او لا يجوز في ثلث المبر منه وما
اذا لم يفضل قدر المبر منه من الديون فاذا غلبت ثمة
اجا

يطلقها الزوج فلا يصح إقرارها ويومر الزوج برد المهر فيكون بين
الفرع بالحكم وان كان طلقها قبل الدخول ثم فترت
باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح إقرارها فان قال الزوج
انا اضرب مع الفرع بنصف المهر لم يحكم له ذلك وفي
المحيط فان بقي شيء من مالها بعد قضا ديون غرما للصحة
رجع بما بقي بنصف المهر ولو كان دخل بها ثم طلقها بائنا
او رجعا فرضت واقرت بالاستيفاء ثم ماتت فان ماتت
بعد انقضاء العدة فاقرارها بالاستيفاء منه صحيح وان ماتت
قبل انقضاءها لا يصح إقرارها وحتى لم يصح بالاستيفاء هذا
الوجه يستوفي اصحاب ديون الصحة ديونهم فان فضل
شي ينظر الى المهر والى ميراثه عنها فيسلم له الاقل من ذلك ثم
وقوله بخلاف راجع الى قوله فلا يصح إقرار البنت في مرضها
بعض لو اقرت البنت في مرض موته بان التي للفلان
يعني به عينا كان في يد هاجيث لا يرتاب احد باعتبار الظن
انه ملكها هكذا في اوقات انه ملكه اى لا حولي فيه او
قالت انه ذلك الشيء للفلان كان عنده عارية يعني لا
ملك لي فيها فانه اى هذه الاقراء من البنت يصح ولا يستع دعو
زوجها فيه اى في ذلك الشيء الذي اقرت فيه كذلك كما بسطه
في الاشياء اعلم ان صاحب الاشياء في كتاب الاقرار
من الفن اورد عبارة مطونة في مثل هذه المسائل وثبت
قد تعقوه بتحقيقات شريفة ونقول منصفه ولا غنى
لي ان اذكر عبارة الاشياء شيا بعد شيء واذا كما قال
المحسنون في خلاص كلامه راجع في الاشياء وشيا هذا
لوقال المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم
تسمع الدعوى عليه من وارث اخر وهي الحيلة في ابرار الميراث
وارثه

وارثته في مرض موته بخلاف ما اذا قال ابرارته فانه يتوقف كافي
حبل الى وي القضي قال محشي الحوي عبارته اى الى وي واذا
اراد المريض مرض الموت ان يصح ابراره للمفترق فانه يقبل
ليس لي عليه دين ولو قال ابرارته عن الدين لا يصح وترفع بهذا
مطالبة الدنيا لا مطالبة الاخلاق ومنه ما ينظر ما في نقل
المص من الخلل اى يعنى ان صاحب الخوي ذكر المفترق ولم
يقبده بالوارث وهذا خلاف ما في الاشياء وقال السير
بعدم ساق عبارة الاشياء المتقدمة اقول هذا اذا كان
على الوارث دين لا غير وفي الولو الحجة من الحيل ولو قال له
يكن لي عليه دين ثم مات لم تقبل بينة الوارثة على ذلك ومضى
اقراره في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان
الدين على الوارث لا يجوز برارته وفي القنية بعدا منه
مع عب مرضن قال في حال مرضه ليس لي شيء من الدين ثم مات
فلبعض التورث ان يحتفلوا بوجبة المتوفى وابنته على
انها لا يعلمان شيئا من تركه المتوفى بطريقه اى قال في الاشياء
وعلى هذا لا يقر المريض بذلك لا جنى لم تسمع الدعوى عليه
بشي من الوارث اى قال الحوي قبل عليه هذا قيا سر صرح
الفارق وقد صرحوا بان اذا اقر استيفاء دين الوارث
يصح وفي الاجنبى يصح اى قال في الاشياء فكذلك اذا اقر
لبعض ورثته كما في البرزنية قال الحوي اقول وفي مجمع
الرواية في شرح القدوري نقله عن حاشية الهداية
ان في قوله واقرار المريض لو ارثه لا يصح الا ان يصد
بقية التورث اشارة الى ان اقرار المريض لو ارثه اذا كان
هناك وارثه اخر غير المقر له انما لا يصح لعدم المحلنة بل

لحق بقبية الوتة فاذا لم يكن له وارث اخر غير المقر اصر اقراره وعلية
ما ذكره في الزيادات اذا ماتت المرأة وتركته زوجا وعبد بين الامال
لها غيرها فاقترت ان هذا العبد بغيره ودعته لزوجه عنده ثم ماتت
فذكر جابر ليكون العبد للزوج بالاقرار بالودعة والعبد الآخر
ميراث نصف للزوج ونصف لبيت المال اه في نقله في الديات
صريح في انه اذا كانت هناك وارث غير الزوج وغير بيت المال
لا يصح اقرارها بالعبد للزوج اه قال خير الدين الرمي قاي
فرق بين قولنا البنت ههنا لا متعة التي بيدى اوفى بيتي ملاك
اي لاحق في فيها وبين قول الزوجه ههنا العبد مكرمز وجنى
فان كان زياده لاحق في فيها فهذا نفي حقها المشاهد باليد
ظاهرا بعد اشباهه للاب وبه لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث
بغيره في يد ههنا طاه قال في الاشباه وعلى هذا بقول كثير
ان البنت في مرض موتها تقر بان الا متعة الفلانية ملك
ايها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها مزارا بالصحة ولا تسحق
دعوى زوجها مستندا لما في الترخا نية من باب
اقرار المريض معزيا الى العيون ادعى على رجل مالا واوالتته
وابراه لا يجوز برائة ان كان عليه دين وكذا ابو ابراهيم الوارث
لا يجوز سوا كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي على
هذه المظلوب شي ثم مات جازا اقراره في القضا اه وفي البرازية
معزيا الى جيل الخصاف قالت فيه ليس لي على زوجي مهر
وقال فيه لم يكن لي على فلان شي يرا عندنا خلافا للشافعي اه
قال المحوى وكما اتى بمن الشواهد لا يشهد له مع نظرحم
بان اقراره بعيني في يد ههنا لا يصح ولا تشكرك
الا متعة التي بيد البنت وملكها فيه ظاهر باليد اذا قالت
هي ملكا اي لاحق في فيها اقرارا بعين للوارث بخلاف قول

لم يكن له عليه شي ولا حق له عليه وليس عليه شي وشي
صور النقي لتسكتك في فيه بالاصل فكيف يستدل به على مدعى
وجعله مرجح فيه وقوله قد اجبت فيها مزارا للصحة قاله بعض
الفضلاء ان كانت الا متعة في يد ههنا فاقرارها بعين للوارث
بلا تشك والفرق بينه وبين ما استدل به واضح وقيل ان اخو
المولف يعني صاحب الزهر متعقبا له فيها حاجته ب ما نصحه
لا يخرج ما في اقرارها لايها من الزمة خصوصا ان كان بينها
وبين زوجها خصوصية كزوجها عليها ولجواب مطلق له
وقال البرقي والصواب ان قول البنت ان الا متعة الفلانية
ملك ايها لاحق في فيها اقرارا للوارث بالعين بصيغة النفي ولا
تزاع في عدم صحة ذلك للوارث في مرض الموت وما استدل به
صاحب الاشباه مفروض في اقرار بصيغة النفي في نفي
لا في عين والدين وصف قائم بالذات وانما يصير بالاقرار
عاقبة القبض قال في شرح الزيادات للسرخسي انه ينبغي
ليس بمحال لا حقيقة ولا حكما حقيقة فادناه عبارة عن
وجوب طائفة من المال في ذمة الغير فانه من قبيل الاعراض
والمال من قبيل الجوهر والعرض يستحيل ان يكون جوهرا
واما حكما فلا من لا يملك الادبوت على الناس لو حلف ان
لا مال له لا يبحث في محضه بالاقرار اه وفي شرح الخصم
الحج مع الكثير ولو اقرار المريض كدبون انه قبض من وارثه
ودعته كانت عنده او غاربه او مضاربة فهو مصدق
لانه ليس في اقراره منفعة مالية له اه وقال خير الدين
الرمي في حاشية الخ لا شاهده على ذلك فاقدم وجيش
كانت الا متعة في يد البنت المقر لا يصح اقرارها بها
لا يبرأ يدل عليه ما صرح به الزيلعي وغيره من انه لو اقر

يعين في يده لا خلا يصح في حق غرضا الصحة واذا لم يصح في حق
 غرضا الصحة لا يصح في حق بقية الورثة لا شتر كما في الحكم المثل
 العقله وهي الرثه لهما واما عدم شترها دغ ما تقدم له فبما ان
 قوله ليس لي على فلات اولم يكن عليه دين سطا بقا لاهو
 الاصل من خلونه عنه دين فلم يكن من باب الاقرار له فكلما
 كما عترف بعينه في يديها لا يزيد فانفتت الرثه ومثله
 ليس له على والده شيء من تركته اما وليس لي على زوجي مهر
 على القول المرجح وقد علمت ان الاصل انه لا يصح بخلاف
 الا منتهى التي في يد المعترف انه اقرار بها للورث بلا شك لان
 اقص ما يستدل به على المكاليه فبعد اقرت بما هو مكرها
 كما هو الوارثا فاق يصح وان تنفي الرثه اه وقال الحموي
 فيما مر عن الاشباه من قوله وتلد الوارث الوارث اي لو ابرأ
 المريض وارثه وكان هناك وارث اخر حينئذ فالصواب
 ان يقول لا ينفذ فانه موقوف على اجازة الوارث الاظهر
 لانه غير جائزها قال في الاشباه وفيما يراى النزاع قبله
 وابرأ الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لو ابرأ
 ان يدعى عليه شيئا في القضا وفي الدبانه لا يجوز هذا
 الا اقراره قال الحموي وظاهر السائق انه في حق الوارث
 اذا اقراره لا جنى صحح لا محالة قال في الاشباه وفي
 الجامع اقرار ابن فيه انه ليس له على والده شيء من تركته امصح
 بخلاف ما لو ابرأه او وهبه وكذا لو اقر يقبض ما له منه
 فنهذا صريح فيما قلناه قال البيري الذي نقله صاحب
 الخلاصة عن الجامع الكبير خلافا لهذا حيث قال ولو كان
 للخلام على الوالد دين من تركته ما فاق يقبضه من ابيه
 لم يصدق ولو كان اليهم ما دون ما فاق لا جنى صح وولد
 له

لو اقراره ليس له ما عليه وقوله وكذا لو اقر يقبض ما له من
 ايوان كان ما دون ما فاق لا جنى صح هذا تنج كلام البيري
 وقوله فنهذا صريح فيما قلناه اقول بل هو صريح في ضده كما
 لا يستلزمه اه وقال خيرا له من الرمي فلا يقال وكثير من
 النقول الصحيحة تشهد بصحة هذا وليس هذا من باب
 الاقرار للورث لاننا نقول هذا غير صحيح لانما نجد في
 النقول الصحيحة ولا الضعيفة ما يشهد بصحة وجودها
 النقول مصرحة بان الاقرار بالعين التي في يد المقر لا اقرار
 بالدين ولم يبعد عهدت بنقلها اه قال في الاشباه ولا سيما
 ما في النزاع معني الي الذ خيرة قولها فيه لا مهر لي عليه
 او لا شيء لي عليه اولم يكن لي عليه مهر قبل لا يصح وقبل يصح
 والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر
 لظهور انه عليه غايه وكلاهما في غير المهر اه قال الحموي قبل
 عليه هذا على تقدير تسليمه بطلان استدلاله باسحق
 مما عرى الى حيل الخصاف فقام له اه قال في الاشباه لا
 لا ينافيه ايضا ما ذكر في النزاع ايه بعد ادعى عليه ما لا
 وديونا وودعته فضا مع الطالب على شيء يسير سيرا
 واقرار الطالب في العلاء انه لم يكن له على المدعي عليه شيء
 وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعى
 على المدعي عليه وان برهنوا على انه كان لمورثته ان يدعى
 اموار لكنه بهذا الاقرار قصد حرماننا لا يسمع وان كان
 المدعي عليه وارث المدعي وجري ما ذكرنا فنهذه يقبض
 الورثة على اننا بقصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه
 اموال تسحق قال البيري اي تسحق دعوى الوارثه على
 الوارث المتكلم مع وقوع الاقراره بصيغة النفي الجهر

او ديناً وقيض دين منه اوابرا الا في ثلاث لواقربا بلدا
 وديعة المروقة او اقر يقبض ما كان عنده وديعة او يقبض
 ما قبضه الموارث بالوكالة ممن مده يونه كما في تلخيص الجاسع
 وينبغي ان يلحق بالشائبة اقراره بالامانات كلها ولو مال
 الشتركة او العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه ايثار
 البغض اه قلت قادت في الثانيه مريض عليه دين محيط
 بماله فاقترأ لمريض يقبض وديعة او عارية او مضاربة
 كانت له عند وارثه صح اقراره لان الموارث لو ادعى ادا
 الامانة الى مورثه المريض وكذا به المورث يقبل قول الموارث
 اه وقال في خزانة الاكل وكذا المضاربة والعارية وكذا ما
 هو في اصله اما نية وشبه في كافيكم وقد ذكر في المحيط
 في اقرار المريض بمقتضى الودعة من وارثه يصديق وكذا ذكر
 جميع الامانات ديانته فاجتص صاحب الاشباه بقوله
 وينبغي ان ينصوص عليه في الكتب المعتدة قال في
 الاشباه فاغتنم هذا التحرير فانه من مفردات هذا
 الكتاب قال المحمدي اقول جميع ما نقله شاهد عليه اذ
 علم عدم الصحة فيما افتي به بالاولى اما في مسالة المهر
 فلا نه مع كونها مستحكة بالاصل وهو اعدم لم يصح على
 الصحيح فكيف يصح في عيني في يد مها مشاهدة في
 وذلك اوقع ما يستعمل به على الملك واما في مسالة دعوى
 الاموال والديون فكذلك ان سمع البسنة من بقية
 المورثة مع قوله لم يكن لي على المده على عيني الذي هو
 نفي محض فكيف بالا اقرار عيني في يده لموارثه وام
 مسالة العبد فمن في الحقيقة مسالة الفتوى وقد بطل
 بها اعتق المشوفي اليه الشارح بتصديق المورثة وقوله

لات

لان كلانا فيما اذا نفاها في كيف دعوى النفي مع قولنا نقرات
 الاستعانة فلا نية ملكا يساها في الاشباه وقد ظن كثير ممن
 لا خبرة له بتقل كلامهم وفهم ان النفي من قبيل الاقرار بالمورث
 وهو خطأ كما سمعته قال المحمدي اقول في جامع الفصولين
 ناقلا عن الهامد لونه قال ذواليد هذا الى اولى ملكي او لا حق
 لي فيه او ما كان او نحوه ولا منازع ثم ادعا واحد فقال ذو
 اليد هو لي فاقول قوله والتناقض لم يمنع لان اقراره هذا
 لم يثبت حقا لاحد الا اقرار للمجهول باطل والتناقض
 انما يمنع اذا نقض ابطال حقا على احد ولو كان ذلك
 اليد منازع حين قوله ذلك فهو اقرار بالملك في رواية لافي
 رواية اه ثم قال ولو اقرتما ذكرنا غريوب اليد ذكر في نسخ
 ان قوله ليس لي او ما كان لي يمنع عن الدعوى لعللة التنا
 ثم ذكر في القول الاخر واطن الكلام عليه فهذا صريح
 نفي في ان النفي من قبيل الاقرار والشواهد في ذلك
 كثيرة وقال المحمدي اصح وقوله وقد ظن في كيف يستقيم
 هذا مع نقله عن البرازيه في دعوى المورثة قوله هذا
 الاقرار قصد حرماننا اشارة الى قول المريض لم يكن لي
 على المديون شي فسماه اقرارا مع كونه نفي وهذا الصريح
 نقله غالب علمائنا في شروحهم وفناواهم وما نقله عن
 جنابات البرازيه شاهد عليه ففناواهم والذي نقله
 صاحب الاشباه عن جنابات البرازيه ذكر كبراشهر
 المخرج ان فلانا لم يخرج ومات المخرج منه ان كان حيا
 معروف عند الحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن
 معروف عند الحاكم والناس يصح اشهادهم لا احتمال الصدوق
 فان برهن الموارث في هذه الصورة ان فلانا كان حيا

فرض

ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت الخ ثم قال ونظيره
ما اذا قال المخذوف لم يقذفني فلان انه لم يكن قد قذف فلان
معروفها يسجد قزاره والا فلا وقال الميرك قوله وهو خطأ كما
كاسمعتة اقول الخطا بعيد عن قول الكثير لاجماع كلمة علمائنا
ان قول الانسائ هذه العبد كان لفلان لا حق لي فيه او قال
لفلان عام اول لا حق لي فيه او قال كنت اقررت عام اول انه
لفلان لا حق لي فيه ثم اقام بيته على الشر لا يقبل لانتا ربح
بعد الاقرار لانه لا فرق بين انتا الاقرار وبين الاخبار عن
الاقرار كذا في شرح الجامع المحصير ولو قال هذا العبد لفلان
ثم برهن انه اشتراه منه قبل الاقرار لا يقبل للتناقض ولو
قال هو لا حق لي فيه لا يصح دعوي الشر لا انتا ربح بعد
اقراره لا حق له لا حق لي يتضمن ابراء عن الخصومة فلا
يقبل البيعة الا عما حادث بعده كما شرح المجمع وفي خزانة
الاكل وغيرها ولو اقر انه لا حق له قبل فلان جاز وبرى وفي
البرزانية عن الواراء انه لا حق له في كذا وانه ملكه فلا ثم
ادعاه لا تسمع لا تقضي به ابطال ملكه الغير وفيها قول
الانسائ هذه البيعة بملكه قبل اقراره بملكه وتقبل
لا والتوفيق انه عند وجود المنازع اقراره بملكه كذا
وعند عدم المنازع ليس باقراره كلامهم فهو كما ترك
ناطق في نون النفي المجرى اقرارا من غير حكاية خلا في
ذلك غير ان كلام الاصل يختلف في اعتبارها ويستوفى
الاقرار بالوارث وغيره وقول المراهة هذه الا متعة ملكه
اي وامي لا حق لي فيها ويران ذلك لا ويران مسئلة
العيون اه قاله في الاشياء وقد ظهر لي ان الاقرار
منها اي البنت بان الشيء فلان ملكا ي وامي وانه عندك

١١١

عارية بمنزلة قولها لا حق لي فيه فصيح وليس من قبيل الاقرار بالبعث
للوارث لانه فيما اذا قال هذا الفلان فلان مل ويراجع المنقول
قال المحبوب قوله وقد ظهر لي قال بعض الفضلاء ان كانا الشيء
الفلا نية به فلا شك انه لا فرق وان لم يكن في به فهو لقوله
لا حق لي على فلان فصيح والمفهوم من كلامه صحة اقراره
بان الشيء الفلان في ملكه ي وامي والشيء بيده وهو باطلا فانه
عين الاقرار بالبعث للوارث ولا شك في عدم صحته اه وقال
وقوله وليس من قبيل الاقرار بالبعث فيه نظر ظاهر لا يخفى
عادي بصيرة اذ المدلول المطابق لقوله لا حق لي في حق
له بذكره ومدلول قوله الشيء فلان ملكا ي وامي المطابق
كون ذكره ملكا يه فلا ريب انه اقرار للوارث بالبعث وقوله
لانه فيما اذا قال هذا الفلان فيه ان قول المقر هذا الفلان
هو قوله هذا ملكا ي لا يخفى بينهم فراق في المعنى وانما يختلف
في التعبير فغيره احداهما بلفظ الملك وفي الاخرانه الفلان
فليس من ذوالانصاف في النظر في هذه المقام لطبيعتهم وجه
الحق اللثام وقوله فلان مل ويراجع قبل عليه قد لا جعن
المنقول فوجه تاهم صرحوا به لا حق لي يحتمل الا براد كنه
مسألة الدين ثم الوردية ثم الدين فتأمل اه وقال الميرك
وقد روجع المنقول فلم يكن فيه الا ان قوله المكلف لا حق
لي اقرارا لخصم المدعى لا دليل عليه في كلام علمائنا قال في
خزانة المفتاح اذا قال ذوالبد ليس هذا لي او ليس بملك
او لا حق لي فيه او ليس لي فيه حق او ما كان لي ونحو ذلك
ولا منا نزاع له حتى ما قال ثم ادعي ذلك احد فقال ذوالبد
هو لصح منه والقول قوله وهذا التناقض لا يمنع لان قوله
هذا ليس لي وانسبته ذكر فيها ذكرنا لم يثبت حق

لاحد لان الاقرار بالجهول باطلا والنساقضا يمتنع اذا تضمن
ابطال حق واحد ولو كان لدى اليد منازع يدعي ذلك حين ما كان
هذه الاعلانا التي ذكرنا فليح روية الجامع يكون اقرارا منه
بالملك للمنازع وعلى روية الاصل لا يكون اقرار للمنافع لكن
القاضي يسأل ذال اليد عن ملك المدعي فان اقرب امر بالتسليم
اليه وان انكر امر الملك على باقاة البينة عليه ه وفي الصيرة
اقرب للاب لولده الصغير يعني من اعيان ماله يحمل على
التكليف ان اضافة ذلك الى نفسه في الاقرار وان اطلق
فقط الاظهار والرواية في الوصايا اذا قال سديك داري هذه
لفلان فهي وصية واذا قال لك هذه الدار لفلان اقرار
في حق الولد وقالوا اذا قال هذا ثوب فلان بالاضافة فهو
اقرار اه وفي الولد الجيه لوقا كعدي هذه الفلان ولم يكن
في ذكر وصية كانت هبة لانه اضافة العبد الى نفسه فاقبض
ان يكون ملكا له ثم صار ملكا لفلان بتلكه فكانت هبة
ولو قال هذا العبد فهو اقرار لانه لم يصف العبد الى نفسه
واذا اضافة الى فلان بتلكه فكان اقرارا له ثم قال
يحمل قال في الترخا نية اقلنا عن واقعات الناطق اذا
اشهدت المرأة شهودا على نفسها لابيها ولاخيرها بحال
زيد بذلك اضرار الزوج او اشهد الرجل شهودا على نفسه
بحال لبعض الاولاد يربدا اضرارا في الاولاد والشهود
يعلمون ذلك ويسمعون ان يقبلوا الشاهد في وان يشهدوا
بذلك وفي نظر فقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال في مثل هذا جور وان لا نشهد على الجور والصحيح انه
لا ينبغي للمكر ان يحمل هذا الشاهد اه وهذا علم ان ما
يفعله كثير من الجهلة بل وبعض من لا يعلم بحال من الاولاد

بصيفة الشيخ لبعض ورثته قاصدا بذلك حرمان البعض لآخر
راسا مع علمهم بهذا وما قاله على وان ان الانسان اذا كان له
ابن وابنة وقصد ان يهب لهما شيئا ان الا فضل في حقه ان يجعل
ذلك للذكر مثل حظ الانثيين عند محمد وعند أبي يوسف
الافضل ان يجعله بينهما تصفي وهو المختار لانه بذلك
وردت الاثار وان وهب ما ملكه للابن جاز في القضاء وان
نصر عليه محمد لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في
مثل هذه الصورة اتق الله اه وهذا في حال الصحة فهنا
الذكر في حال المرض والعهد قادم على موته ولا ينفعه ابن ولا
غيره والابن النصيحة اه قايلا حال من ضمها لغيره
بسطة فاعتنم هذا التحريم فانه من مفردات كتابي اقول
بعد ما مر من اعتراضات شراحه لا يقول على هذا التحريم اصلا
وقد خالف في ذلك علما عصر مصر وافقوا بعدم الصحة منهم
شيخه الشيخ امين ابن عبد العاك وقد رد عليه الشيخ نور الدين
على القدي والشيخ العلامة محمد القري تلميذه وصاحب الشرح
الحانوتي والشيخ خير الدين الرملي والحجوي والبيركي قد منا
كلامها والله تعالى هو الهادي للصواب وان اقر الشيخ
لوارثه بمفردة او مع اجنبي سواء تصادقا في الشركة او
تكاملا واجازة محمد للاجنبي بقدر حظه اذا تكاذا في
الشركة وانكار الاجنبي الشركة وهي معروفة في البيعين
وذكر شيخ الاسلام خواجه خواجه اذا كذب الوارث المقتري
الشركة وصدق الاجنبي لم يكره هذا الفصل ويجوز ان
يقال انه على الاختلاف لكن الصحيح ان يقال انه لا يجوز
عنده كما هو مذهبهم كذا في الطهريه يعني بان يقول المبرر
ان هذا العيني وديعة واريثا وعارية او غصبتها منه او
رهنتا منه او دين بطل الادب بطل على تقدير عدم الاجازة

والا فهو موقوف منع لكنه لو طلبه سلم اليه ثم ان مات يسترد منه لا احتمال صحة الاقرار باحتمال صحة المرحوم كذا في المحققين خلافا للشافعي قال يجوز اقراره بالوارث عما شأنا على اصله انه لا يجز عليه فيما فيه كمال رفته لما فيه من اظهرها حق ثابت عليه وجانب الصدق راجح فيه فصاكا قراره لاجنبى وودادة مستهكة للوارث ولنا حديث اخرجه الدارقطني من طريقه بن دراج عن ابا بن تغلب عن جعفر بن محمد عن ابيه رفته الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين لكن هذا التقيد كما تراه مرسل مع ان نوحا ضعيف نقل عن ابي داود انه كان يضع الحديث ووصله ابو نعيم في تاريخ اصحابه ان بكسر جابر ومدا ارة على نوح المذخور ويؤيده الحروي ان فيه ايشار بعض الورثة بما له بعد ما تعلق حق جميعهم فلا يجوز لم فيه من ابطال حق البقية كالوصية له وانما تعلق حقهم به لاستغنائه عنه بعد الموت فلا يمكن من ابطال حقهم بالاقرار لو ثبتت كما لا يمكن بالوصية لهم وهو القياس في الاقرار للاجنبي الا اننا قلنا لا لما قد مناه انه لو لم يقبل اقراره لا يمنع الناس من معاملته حذر من تواروا موالمهم فنسند عليه طريق التجارة والمطالبة بانه فلا يجز عليه في حقه كما جئت الى المعاملة في الاجرة عليه في حق من التبرع الى الثالث الى اجته من اتفقت الى الرب الكريم بخلاف الوارث فان المعاملة معه نادرة و يمكن التبرع منه من غير حرج ولا يردى الى سد بابها والاقرار بالنسب من حواجبه الاصلية لانه يحتاج الى بقا نسله و حاجته مقد متعل على حق الورثة ولان الاقرار بالنسب ليس فيه ابطال حقهم قصرا وانما يظل حقهم بالموت بشرط

ان

ان تحدد رسته ما وفي الاقرار بسطل في الحال باقراره قصدا فافترقا ولا نهته في الاقرار بالوصية المستهكة للوارث فيقبل اقراره لان رده كان للزمت فان تنفي الحكم بانفائها الا ان جسدته بقية الورثة في حياة المقر وبعد موته وفي اقراره الخا ليه رجل كان يمرض يومين ويصح ثلاثة ويمرض يوما ويصح يومين فاقراره بدین قال ابو نصران اقرب ذلك في مرضه صح بعده جازا قراره وان اقر في مرضه الذي الزمه الفرائض واتصل ذلك بموته لا يجوز اقراره قال العبادي بعد ان ذكر مسائل اقرار المريض بالعبء لامرأته ان الاطلاق يد على المريض اذا اقر لوارثه بعين وصدقة بقية الورثة في حياته بذلك فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثالث فانها لا تنفذ الا باجازة الورثة بعد موت الموصي قال وقد اجاب عني في مسائل الاقرار بالدين لو ارثت ذلك وصورتها اقر المريض لوارثه بدین قصد في الوارث الاخر ثم مات المريض هل يكفي التصديق الا في كان في حياة المورث واحتج الى تصديق اخر بعد الموت اجاب لا يحتاج الى التصديق جموع فلو لم يكن وارث اخر يعني وقد اقر له بدین على نفسه في مرضه صح اقراره حيث لا منازع او اوصى رجل زوجته بشئ وهي اى اوصت امرأة له اى زوجها بعين ولم يكن عمة وارث اخر لامر زوي الفروض ولا من العصبان ولا من ذوى الارحام صححت الوصية اى وصية كذا واحد للاخر منها وحكم المسألة صححت ذواته قال الشرنبلالي وهي مذكرة في كتاب القضا من فرائض العتايي الا انه لا يوافق مسائل الحكم لا يست موضوعها الا اقراره لا خلا حطة ان هذا الاقرار يكون من وصية فتنه اما غيرها من الاصول والفروع او ساير من

يفتقر الغزاة لخواصي احدى لوازمه ولا وارث غير الموصي له
 لهذا لكل فرضا وردا ان كان من ذوي الفروض وان كان
 سنة فغير تركه كالوكان من ذوي الارحام عند عدم مشارك
 للاحتياج له صفة لان وجودها غنة كالعدم حيث لا تأثير
 للشرع في شرحه اذ شرح الشربلالي للوهبا نية
 الرجل في مرض موته بوقف ارض في يلا ان اقرب وقف من
 لنفسه كان من الثالث كالوا تر المريض بعثت عبده وان
 بجهة غيره ان صدق ذلك الغير او وارثه جاز في الحكم
 واللم يبين انه منه او من غيره فهو من الثالث كما في منية
 التذوي شرح الوهبانية للشيخ عبد الرسوا سنداً لوقفه الى
 طاعة الصحة ولم يسند فهو من الثالث الا ان تجزئ الورثة او
 به دفع في الاسناد الى الصحة ولو كان المسند اليه مجهولاً او
 لروفا ولم يصدق ولم يكن باواسد وقفاً الى صحة ومات
 الارث له الا بيت المال فالظاهر انه يكون من الثالث لان
 التذوي منه او من الوارث شرط في صحة من جميع المال
 اذ عليه صاحب الغوايد انه لا يعتبر تصديق السلطان
 فاذا لم يكن له وارث الا بيت المال قال الشيخ عبد البر وهذا
 قول من كلام شيخنا وان قاله الطرطوسي تفقها وقال
 الشربلالي وان اجازته ورثته او صدقوه فهو من جميع المال
 لا يظهر باقرار لا مني فلم يكن وارث قال المصنف لا يعتبر
 تدقيق السلطان كذا اطلقت قلت وهذا في الوقف لا على
 جهة عامة ظاهر لضمه اقراره على غيره وابطال حق العامة
 الاقراراً لمريض بوقف على جهة عامة كسائر القناطير
 الفروض تصديق السلطان او نائية لان له ان ينفق
 المؤمن بيت المال وكذا لو وقف اي انشا وقفاً في مرض موته

على

على جهة عامة ولا وارث له فانه ينفذ في الجميع بصديق السلطان
 واما لو كان على جهة خاصة فلا عبرة لتصديق السلطان ولا ينفذ
 الا في الثالث وباقيه كالكسب اذ لا خلاف ان راعه الطرطوسي
 من انه يكون من الثالث مع عدم اعتبار تصديق السلطان مع
 كونه وقفاً على جهة عامة فليحفظ هذا ما فهمناه من عبارة
 الشربلالي والافا لمحتشون لم يميزوا بين ما اذا كان وقفاً على جهة
 عامة شعيرة فيه تصديق السلطان لنيابة عن من يستحق
 في بيت المال او على جهة خاصة فلا يعتبر غنة ويكون وقفاً من
 الثالث والباقي لبيت المال حيث لا وارث والله اعلم ونحوه
 ذكره قراره بقبض دينه من وارثه كان اشهد في مرض
 موته باقني قبضت من العبد الذي كنت بعته من ابني في
 الصحة فانه يبطأ اقراره سواء وجب في حالة المرض او في حالة
 الصحة وسواء كانت عليه ديون الصحة او لم يكن وسواء اقر
 للوارث بقبض دين منه وكان ذلك الدين بدلاً عن مال لم يبيع
 واجازة او كان الدين بدلاً عن مال لم يبيع او كان الدين بدلاً عن مال لم يبيع
 فان اقر المريض بقبض دين من اجنبي وكان بدلاً عن مال لم يبيع
 مالم يصرح اقراره بالاستيفاء كان الوجوب في حالة الصحة
 سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن وان كان الوجوب في
 حالة المرض لا يصرح الا اقراراً بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذ
 كان عليه دين الصحة كما في الذخيرة وهذا اذا علم وجوبه
 في حالة الصحة بالنية وبالعلمية واما اذا لم يعلم وجوبه في
 حالة الصحة لا بقول المريض وقول من دأب معه بان قال
 المريض لزيد كنت بعته هذا العبد في صحتي كذا وانت
 قبضت العبد وانا استوفيت الثمن وصدقه زيد ولا يعرف
 ذلك الا بقولهما فان كان العبد قائماً في يد المشتري او في يد

البايع وقت الاقرار كان هاهنا وقت الاقرار لا انه عرف قبايه
في حياته في اول المرض او كان هاهنا وقت الاقرار ولا يدرك انه
هنا في حالة المرض او في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها
لا يصح اقراره بالاستيفاء اذ كذب في ذلك غرما الصحة وان عظم
ان العقد هنا في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء من الاجنبي
لا من الوارث كما في المحيط او اقر في مرضه بانه قبض من وارثه
فلان ما غصبه منه او اقر المريض بقبضه ما كان رهنه في
دين عليه من وارثه وغو ذلك ان يقرانه قبض البيع فاسد
منه او انه رجع فيما وهبه له مريضا وقيد بالوارث لا يثبت
لواقر المريض بالرجوع في هبة كانت منه لاجنبي فهو معصوم
وبرى الموهوب له وقد اقر باسناد ادا البيع في البيع الفاسد
او باسناد ادا المفصوب والرهن من الاجنبي يصح كما في محيط
الشرعي عليه اي الدين الكائن على وارثه قيد بالدين ونحوه
لان لو اقر المريض كد يورثه ان قبض من وارثه وادبته كانت له
عنه او عارية او مضاربة فهو مصدق في ذلك كما في المسطر
او قبض من وارثه الدين الثالث على عبد وارثه ذلك او قبض
من مولى المكاتب الذي هو وارثه الدين الثالث في ذمة مكاتبه
لا يصح الاقرار في هذه الصور لو وقوعه اي وقوع ذلك الاقرار
لولا ملكا في العبد والمكاتب اذا تجز وحقق فيه اذ لم يجز
نفسه واما اقرار المكاتب بنفسه بدين جاز اذ كان كانه
في الصحة فان كان كانه في المرض لم يجز الا من الثلث كما في
الحوي ولو فعله اي صدرت هذه الاشياء منه ثم برى ثم مات
جاز ذلك لعدم وقوعه في مرض الموت اختيارا فلم يتعلق
به حق الورثة ولو مات الوارث المقتله ثم مات المريض المقتل
في مرضه وورثه المقتله من ورثة المريض اي والى ان الدين

موتون من المقتله هم يورثون من المريض ايهم صورته اقر لا يورثونه
مات من الابن عن ابيه ثم مات المقتل عن ذلك الابن فقط وعن ابيه
احدها والدم المقتله جازعده اي يوسف اخا ومهدا قرا في ترجمه
عن كونه وارثا كما قرره لاجنبي مبر وسجي عن الصيرفيه ولو قال
المريض اخذت هذه الدراهم الالف النهرجة من غريمي او قال من
مكاتبتي فضا لحنى او قال اخذت هذه الدراهم فضا لحنى وهذا
الجاربه شرعا حتى ان كذب الغريم والمكاتب وقال ديه وهذا الامور
اموال بطل اقرار المريض وبقي المغرب حقا لغريما المريض يقسم
بينهم بالمعصومي والدين على المكاتب والغريم على حاله وان صدق
الغريم او المكاتب المريض في اقر في الجارية والدين انظر اليه
كانت قيمة الجارية والدين انير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب
او الغريم او كثر صح الاقرار وان كانت القيمة اقل من دين المريض
بان كانت القيمة خمسية ودين المريض الف درهم ففي الجارية
يقال للغريم او المكاتب ان الغريم حبا بخمسية وانما باقية لا
تصح من المريض كد يورث فان ثبتت فامض البيع وانما حقه
بجسمانية وان ثبتت فانقص لبيع وخذ الجارية وادما عليك
وفي الدرهم النهرجة لا يخبر المكاتب او الغريم بدينه ياخذ
النهرجة ويرد الجارية ودينه ان يترك الزبوني ويضمن كجودة
ولكن ياخذ النهرجة ويرد الجارية ولم يذكر في الكتاب ما اذا
كان قيمة الدين اقل من الدين هل يخبر المكاتب بدينه الفقيه
ابوبكر البجلي رحمه الله خبر وهو الاصح فان اخذ المكاتب اشر
الغريم النقص وجب رد الجارية ولا ينير عليه كذا في المحيط
وان اقر العبد التاجر بقبض دينه كان له على مولاة فانه لم يكن
عليه دين جاز فان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك
المكاتب اذا اقر بقبض دين من مولاة وهو من مريض ثم مات

وشيئهم يردوا الحول وارثه فاخراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على
 مولاه طلاء ومكاتبه دراهم فاقرضه باستيفاء الطعام ثم مات وترثه
 وفا فان لم يكن له وارث سوى المولى فلا قرصم وان كان
 وارثه غير المولى فهو مصدق في ذلك ايضا ولو كان عليه دين
 محيط بما لم يصدق على ذلك كما في المبسوط مريض عليه ديون
 الصحة غصب رجل منه عبدا في مرضه فان العبد في يده او ابق
 وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فاقرض المريض
 باستيفائها من الغاصب لا يصدق الا ببينة فلو كان الغاصب
 حالة صحة المفصوب منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يده
 الغاصب ثم ابقى او مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم اقرض
 المريض باستيفائها القيمة ان كان العبد ميتا ولم يعد من
 الا باق كان مصدقا بمنزلة دين وجب له في الصحة وان كان
 العبد قد عاد من الا باق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والقن
 بالضمان جميعا في حالة الصحة واقر المفصوب منه باستيفاء
 الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كما في المحيط ولو جامع
 امراته في مرضه على جعله وانقضت عدتها فاقرضه باستيفاء
 منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصدقا
 في المبسوط ولو اقر رجل المريض انه قتل عبدا وقطع يده
 ثم اقر المريض لا يستيفاه وكذا لو كان الخاني قتل العبد
 عمدا في مرض المولى ثم صالحه المولى على مال واقره بمصدا
 الصلح جاز كما في الحاي ومريض باع عبدا فقتله بالثأف
 لا مال له غيره وعليه ديون كثيرة في الصحة فاقرضه باستيفاء
 الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشئ في قول ابو يوسف وقيل
 المشتري في دفع الثمن مرة اخرى او في نقض البيع فان
 اختار دفع الثمن فهو لغرض الثمن على الصحة وقالت طهارة

المكر

مريض مصدق فيما زاد من قيمته العبد ويحرم المشتري به ما زاد
 لغيره او ينقص البيع ريبا ع العبد للمولى ولم يدرك قوله
 وذكرنا نجا قوله مع قوله ان يوفى كما في الخبر يشرح
 الجامع الكبير رجل باع عبدا في صحة وقد صدق المشتري فمرض
 البائع وعليه ديون الصحة واقرضه باستيفاء ذلك حتى صح اقراره
 في حق المكسب الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبدا
 عسا وروى قضا القاضي فليس للمشتري ان يشا ركا غروا
 الميت في سائر اموال الميت ولكن له حصة العبد في وارث
 لسوق في الثمن فبيع العبد ويكون المشتري احمق بالثمن
 من غرض الميت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان
 فضل شي فالفضل لسائر غرض الميت وان نقص الثمن عن حصة
 المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غرض الميت وروى من
 سائر اموال الميت فان بقي شيء من حقوقهم اخذوا لمشتري
 ولو ان المشتري لم يجبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض
 حال حياته او الى وصيه بعد موته بقضا القاضي بطريقه
 ولكن لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كما في المحمد بن حنبل
 اي المريض اي الموارثه بوردية مسترسكة وهي معروفة
 بان او دعها على ركن الاشهاد فانه باير وصورة ان يتصور
 لو لم توجد بينه ولا اقرارا لها في الصحة فانه لا يصح الاقرار بها
 سواء كانت مستهلكة او قايمة قال في المحيط ولو اقرض المريض
 بوردية لو ارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز له
 وصورة ان يقول كل شيء عددي وديعه لهذا الموارث فان
 جوهره يعني فيقبل اقراره لا تنتفاه الرقة الا ترى ان لو كان
 فان وجب الضمان من ماله لانه مات مجهولا وعليه بينه فلا فائدة
 في نكده حتى لو كانت البوردية غير معروفة لا يقبل اقراره

باستهلاكها الا انك ان يصد قربة الورثة لان الحق كان لحقهم
 فاذا صد قربة فقد اقروا بقدمه عليهم فيلزمهم زيلج والحق اصل
 ان الاقرار للوارث موقوف على اجازة الورثة ان صد قوا مودعهم
 جازوا الا فلا لا في ثلاث مسائل مذكورة في الاشياء منها اقراره
 بالامانة كل الحق هي كانت عند وارثه فاقبضها منه لا
 ان يقبل اقراره للوارث في امانة كانت للوارث عند المريض
 الابينة ولا يخفى ان الشك خالف في عبارة ما في الاشياء وقد
 قد صدقها في تحريرها الذي قال انه من خواص هذا
 الكتاب ونوردها هنا بعض الادلج لهذا المستفيد على جامع
 ما فيها ونصه ولما جرد الاقرار للوارث موقوف على الاجازة
 سواء كان بعينه او من اوقبض منه او ابراه الا في ثلاث لو
 اقربا لان في ورثته المروية او اقربض ما كان عنده وديعة
 او قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في
 تلخيص لجامع وشي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانة
 كلها ولو جاز الشك او اقراره في معنى في الكل ان ليس فيه
 اشارة لبعض فغنم هذه التحرير او اقراره بالامانة
 او رده في الاشياء بحيث يمكن قد منعت ان تصريحا ذكر
 في الثانية وخزانة الاكل والمحيط والكا في ومنها ظاهر
 الا صاحب الاشياء عد هذه الاشياء ما المستثنات
 وقد صاعبارة وهي خالية عن ذكرها وانما ساق ذكر التحرير
 الذي امر باعتماده في دليل مسألة النفي كالحق قبل
 او امي وهي محيلة في ابراهيم وارثه وهذه القدر متفق
 عليه بين اصحابنا ولكن لو علم المخبر له حقا عند من نفي عنه
 الحق فلا يحل له اضرار بالوارثه فليتنق له معالي من كانت
 خارجا من الدنيا مقبلا على الاخرة وكذلك لا يحل لمن علم من

عليه الحق بالحق ان لا يصد قربة الورثة فانه لا يحل له ان يصد
 صاحب الاشياء زار على مسألة النفي مسألة ما لو جمع الحق بين
 نفي ملكه لعين معينة واقراره بها لو رثه لقول الشك في الاشياء
 ليس ملكي وانما هو ملكك امي او امي او قالت بذلك ان
 او امي لا حق لي فيه وجعل هذه مسألة موقوفة لنفسه
 السابقة في الحكم بان يصح الاقرار بما جميعا مع ان الحق في
 قد ردها عليه بكني وشي ومنه ان من قبيل النفي لو قال
 المريض هذا الشيء الغلاب مكر امي او امي كان عند عا ربه
 يعني فيصد في اقراره وهذا مردود بما قد ساه من
 تحقيقات العلماء ابراهيم قال الله وهذا يعني تصديقه
 في اقراره بالحق قال هذا مكر امي كان عند عا ربه بما يحكم
 به حيث لا قرينة تقوم على كذب كالموعلة ان ما اقر به
 كان ملكه وهو مريض ثم قال هذا مكر امي او امي فلا يقبل
 منه للقرينة الموقوفة في نفيه بان يبريد حرمان بعض الورثة
 مع ان هذا ليس في الاشياء اصلا وانما زاد في التمسك
 عنده تو في غايين ما حرره ابن عجم في الاشياء وبه
 ما ذكره الجمهور ان الاقرار بالعيب للوارث لا يصح والارواح
 اهل مال اليه في الاشياء واعمال ما فرقه اية المذاهب
 حيث كان جميعا او رده في تحريرها شاهد عليه لانه لا يثبت
 فتنه وتماستها في الاشياء بمرير تحريرها المأمور
 باعتماده كما اشرنا اليه فليحفظ فانهم غير جازين
 امي في مرض موته بعينه لو رثه المريض في حياته
 فورا لئلا يكون معنى اقراره على كذب او المراد ان يصد
 في حال حياته فليس للورثة شئ من المقتل عن اخذ ثمنه
 الجاهل ان لا يحق لصحة هذا الاقرار كصحة من المرفوض اذا مات

الاثر انه لو لم يعقد اثنا بعد ما فسخا كان جائزا فان عقد بعد
 الفسخ فكذا قد قال ابو يوسف لا يجوز الاقرار لان المفسخ منهم
 في الطلقات وفي الحيط ما قال محمد قيا وسما قال ابو يوسف
 ربح استحسان وقال الشيخ رحمه قوله وعقد الموالاة
 اى لو اقر لا جنبيا في مرض مونة وكان المهر مجهول النسبة
 عقد المهر والمهر فلا فاما ما كان وارثا بعقد الموالاة
 فلا يبطل فراه له لانه لا ارث انما كان بسبب حادث بعد الاقرار
 فنيغي ان يكون الاقرار صحيحا ولا تظهر شرته لان مولى الموالاة
 لا يرث مع وارث قريب او بعيد والاقرار انما يتوقف على
 الوارث ولا ارث معه اذ لو كان معه لم يستحق الميراث فلا
 يكون وارثا وربما تظهر شرته مع احد الزوجين فان الاقرار
 ينفذ في حق زوج المهر لما تقرر وكذا ان صح عقد الموالاة مع
 اثنين بعد ان اقر احداهما فلا يرجع هذا الاخير واذا اقر
 الرجل في مرضه لامرأة به ثم ماتت امرأته قبله ولها ان
 احداهما منه والاخر من غيره فانه على قوله ابو يوسف يرجع
 الاول الاقرار باطلا وعلى قوله الاخر يجوز اذا اقر به بصر
 لامرأة به ثم ماتت قبله وله ورثة يجرزون ميراثا
 وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كما في الذخيرة
 ولو اقر في مرضه به من مهر لامرأة يصدق الى تمام مهر
 مثلها وتخاص غرضا الصحة كما في خزانة المفتين رجحنا
 لامرأة بمهر الف درهم في مرض مونة وماتت ثم قامت الورثة
 البنية ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياها
 الزوج لا تقبل والمهر لا يزم باقراره كما في اربعة خلاص
 اقرار اى لم يضر لا جنبيا محجوب سواء كان شقيقا او
 علانيا او اجنبيا بسبب كفا وسبب وجود ابن في جميع

المريض للمقرب والوارث للمتردد كان ثمة وارث اخر لم يعد ثمة او
 غيرهم كذا في بزازية وفي القنية تعرفات المريض فاذ لم تقدم من
 احتمال صحة من مرضه ذلك وانما تنقضي تلك التعريفات المحتملة
 للنقض وفي نسخة وانما تنقضي بعد الموت واماما لا تنقضي
 كما انكاح فالامرية ظاهرة والعبرة فيها لم يصب له الاقرار من الورثة
 لكونه وارثا وقت الموت والاقرار معا فلا شك في بطلان
 الاقرار لان كان وارثا وقت الاقرار ولم يكن وارثا وقت الموت
 فلما قرى يصفى لا خيه مثلا اى اذ اخذت اوعمه عند عدم حاجبه
 له ثم ولد له بن وبقي هذا الابن حيا الى ان مات المريض صح الاقرار
 لعدم ارثه اى المقر له بعد موت المقر له وجود اليت بالعصوبة ويقاس
 ذكر الابن اذ ولدت له بنت لم تحجب عنها حجب حرمان لانه
 يرث الاخ والاخت والعيم مع وجود البنت بالعصوبة ويقاس
 على هذا ما لو اقر لزوجته في مرضه ثم طلقها او خالها ثم مات
 وهي كذلك وقد مضت عدتها اذا كانت مطلقة صح اقراره
 لها حنيفة الا اذا كان وارثا وقت الاقرار ثم زالت عنه
 اهلية لا يستحق للارث ثم صار وارثا وقت الموت
 بسبب جديد كما ان تزويج وعقد الموالاة فيجوز كما ذكره
 ابي بكر الحاملي في تمثيل من صار وارثا بسبب جديد يقول
 فلما اقر بها اى لا جنبية وهي المسألة الاتفاقية ثم تزو
 صح اقراره ولو اقر لزوجته ثم بابنها وانقضت عدتها
 ثم تزوجها ثم ماتت او ولي رجلا فاقوله بعد ما مرض ثم
 فسخ الموالاة ثم عقد ثانيا ثم مات من مرضه في مثل هذا
 الوجه خلاف قال محمد مع الاقرار جائز لان شرط امتناع
 الاقرار ان يسبق وارثا الى الموت بذلك السبب ولم يسبق
 ولانه لا اصابا اجنبيا نفذ الاقرار كما لو انشأه في ذلك الوقت

الاخوة ابو جود بنت في الاخياني اذا راجع به باسلامه اوزار
 جمعه بموت الابن فلا يصح اقراره الواقع له قبل زوال حجبته لان
 ارثه سبب قد اتم ولهي الاخوة وهي لم تنزل باقية لا يقال ان ارثه
 بعد زوال حجبته بسبب جد به وهو موت الى حاجب او اسلامه
 وتخلد في الهبة له يعني لو وهب مريض لا حجبته عينه
 من اعيان ماله في مرضه وقبضته ثم تزوجها في مرضه
 ومات فان الهبة المذكورة تبطل وكذلك الوصية له
 وهي لا حجبته ثم تزوجها ومات في مرضه فادفع ايضا لان
 الوصية تترك يضاف لما بعد الموت وهي اي والى انها خبيد
 في وقت موته وارثه وكذلك الهبة في المرض وصية حتى
 لا تنفذ الا من الثالث فحكمها حكم الوصية وهي لا تصح
 للوارث افر فيه اي في مرض موته انه كان له على
 ابنته ائمة عشرة دراهم قد استوفيتها والى ان
 انه اي للمقر ابن بنكره ذلك الاستيفاء اقراره لان المكت
 الذي اقرب بالاستيفاء منه وهي البنت في حال الاقرار فضلا
 من حال الموت ليس بوارث فكان كاقراءه لا حجبته كما لو
 اقر له في مرض موته ثم مات قبله وتنزل منها وارثا
 صح الاقرار قال السيد احمد الظاهر ان قول المولى منهل
 الاتفاق في وجعل كلام المص على انه ترك وارثا منكرا ما اقره قلند
 وقد مناعني الذخيرة انه لو ترك وارثا لها منه ومن غيره
 فانه يصح الاقرار على قول ابي يوسف الاخر ولا يصح على
 قوله الاول واما لو تركت ورثة ليسوا من ورثة المكت
 فان الاقرار جائز واما المبسوط ما يورد ونصه ولو اقر
 لوارثه ولا حجبته ثم مات المقل ثم مات المريض ووارث
 المقل من ورثة المريض لم يجز ذلك الاقار في قول

اي

اي يوسف وهو جائز في قوله الاخر وهو قول محمد اه وفي الحجة
 المحط واذ اقر المريض لابنه بدنه ثم مات الابن المقل وتنزل
 ابنا وليس للمريض بن فان على قوله اي يوسف لا يجوز
 هذا الاقرار وعلى قوله الاخر يجوز اه وفيه لا قابلية بدنه
 الذي اتفق من صبر فيه ولو اقر فيه اي في مرض موته لوارثه
 ولا حجبته بدنه لم يصح هذا مستند رك بقوله سابقا ومع
 احنى يعني اودين خلاد فالحمد فانه يجزه في حق لا حجبته
 وينبطل منه ما صاب الوارث عادية وفي المبسوط لو اقر
 المريض بعبد في دعائه لا حجبته فقال الاجنبى بل هو فلان
 وارث المريض لم يكن له في حق على قوله اي يوسف الاول
 اقرار المريض باطل وفي قوله الاخر لا اقرار صحيح وقوله الاخر
 اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالاحتياط وان اقر
 المريض لا حجبته مجهول نسبه وهو من لم يعلم اب في البلدة
 التي هو فيها على ما في القنية لا مسقط راسه كما ذكر البعض
 لان الغرض اذا انتقل الى مشرق فوقع عليه حادث يلزمه
 ان يغتصب على نسبه في الحرب وفيه من الحجج ما لا يجزى
 فلحفظ ذكره يعقوب باشا في حاشية صدر الشريعة وقد
 مجهول النسب لان معروفيه تمتنع بثبوت من غيره ثم اقر
 ذلك المريض له كذا لا حجبته المجهول النسب بنو منته
 اي بانه ابنه وكان من يولد مثله لمثل لا يكون مكذبا
 في الظاهر شى وصدقه وقد تصديق المقل بالبنوة
 لان المسألة في غلام يعبر عن نفسه فيكون في يد نفسه
 فلا يقبل اقرار غيره عليه ولذا قال وهو من اهل التصديق
 اما لو لم يكن با كان دون التمييز ولا يعبر عن نفسه
 بحيث الى تصديقه كما سيد لك النتم ثبت نسبه من

المريض لان النسب من الحجج الاصلية ولا رتبة فيه مستند
 العلوق واذ ثبت بوجودها صحة لثبوت بطا قرا
 كما من استناد ثبوت بنوته الى زمان العلوق فكان
 اقرا الوارث عند الموت بسبب قد يم كان عند الاقرار بوم
 يشتهر نسبه وذلك بان كونه المقر له بالبنوة او قد كان عرفت
 نسبه صح الاقرار بوقوعه لاجنبى لعدم ثبوت النسب
 وقال السيد احمد وكان الانسب في التعيين فلو عرف نسبه
 واكد به لا يشتهر نسبه وصح اقراره ويكون ذلك مفهوم ثبوت
 مجهول نسبه وقوله صدق ويكون قوله لعدم ثبوت
 النسب تكرارا لا فائدة فيه اه شر بنسبه مغربا للنسب
 فروع في اقرار المريض اقراره بشي ومات رثته
 اختلف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار
 في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول
 قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقام جميعا البينة
 فبينة المقر له اولى وان لم تكن المقر له بينة وازاد استقلا فلو
 كان له ذلك كما في الخانية قال ابو حنيفة رج لا يجوز
 اقرار المريض لقوله قالوا هذا اذا تخلفته الحرة
 وصار بحال لا يجي ولا يذهب اما اذا تخلفته الحرة
 وكان بحال يجي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر
 خوف الهلاك على سبيل الغلبة اما اذا كانت الحرة
 لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كما في
 المحيط ولو اشتري عبدا في صحته بغن فاحش على انه
 بالحنين رثلا ثم اياهم مرضى في مدق الحنن اقراره لا يورث
 حتى مضى المدة ثم مات المريض كانت المدة من
 الثلثة كما في خزانة المغنين رجلا في صحته انه غضب

رثته

من رجل جارية ثم قال لي ههنا ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا
 جازر وهو مصدق وكذا لو اقر في صحته ان فلان عنده الف
 درهم وديعة ثم قال في مرض موته هي هذه الف يعينها اصد
 واجعل صاحب الوديعة اولى من صاحب الدين كما في الخلاصة
 مريض اقر لوارثه بعبد فقال ليس لي بل فلان وصدقه
 فلان ثم مات سلم العبد لاجنبى وغرم لوارث قيمته ورفع
 حظه وكذا لو اقر الوارث اخ سلم العبد للمثاني ووجع على
 الاول قيمته وصار ميراثا ولا اول والثاني منها نصيب ولو كان
 على الميت دين يحيط بما يعزم كل القيمة ولا تسقط حصته
 احد كما في الكافي مريض وهب عبد لمبعوط ورثته ولا مال
 له سوى هذا العبد وقبضه لموهوب له ثم ان الموهوب له
 اقر ان المريض قد كان اقر قبل ان يهبه مثنى ان العبد لهذا
 الوارث الاخر واقراره كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث
 الاخر وصدقه الاخر في ذلك فالثاني ان ياخذ العبد من
 الاول فلو اخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض
 من مرضه ذلك فان كان قايما يوخذ من الثاني ويصير
 ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرض الله تعالى
 وكذا لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط
 بماله فان للفرمان ان ياخذ والعبد من يده ولو كان العبد قد
 مات في يد الوارث الثاني فان الفرمان بالخيار في هذه الصور
 وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاؤوا ضمنوا الوارث
 الاول قيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع
 على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني
 هكذا ذكر في رواية هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات

انه يرجع وقالوا هذا الخيال بقية الورثة ما يجي اذا لم يجد
منهم تصديق ولا تكذيب واما اذا وجد منهم التصديق
فكون لهم تضيئين الثاني واما اذا وجد منهم التكذيب
فكون لهم تضيئين الاول هذا اذا صدق المقلد الثاني المتكلم الاول
يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم
اقر به للثاني وكذا لو كان الاول لم يقبض العبد من المريض
حتى اقر به المريض قد كان اقر به للثاني قبل هذا فان صدق
الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون
كثيرة والعبد قائم في يد الثاني اخذ العبد منه وقسم بين
الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فالغرماء خياري التضيئين
ان شاءوا ضمنوا الاول وانه شاءوا ضمنوا الثاني وان لم يكن
على المريض دين فللثاني في الورثة حق اخذ العبدان كان
قائما وخياري التضيئين ان كان هاتكا في المحيط قال محمد
في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم في صحته
فلما مرض رب الدين اقر بالالف في يديه ارضا ودفعه عنده
لغيره او لمكانه وهي مثل الف لواجب للمريض ثم مات
المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض تجددت ما قر
المريض فهو مصدق فيما اقر ويكون الالف الوردية قصصا
بالدين ويعتق المكاتب ولو اقر بالف درهم ودية فهو
احد من الالف الواجب للمريض صح الاقرار فان قال المقر
له انا استراد الحيا وادع على مثل حقه لم يكن لذك لعدم
صحة الاقرار بالزيادة ولو اقر بالف زبوف في يده ارضا ودية
عنده له والدين جيا لم يصح اقراره وقسمت ههنا
اله

الذراهم يبي الغرماء ويواخذ الغريم والمكاتب بما علمها في
الهندية اذا دفع المريض الى ورثة درهم ليقيضها غرماء من
غرماء فقال الوارث قد دفعتها اليه وكذا به الغريم فالوارث
مصدق في براءة نفسه صدقة المريض او كذا ولا يصح على
ابطال حق الغريم وان وكله بعض دين له على اجني فقال
قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب برى واذا
ذكره ببيع متاع لولد له عليه فباع بغيره بشهادة
الشهود ثم قال في حياته او بعد موته قد قبضت الثمن
ودفعته اليه او ضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعثت
المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مستهلكا
ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا او
ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا مقلد
بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق ايضا اذا كان
المورث حيا وان كان على الميت دين لم يصدق الوارث
على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين
اقر الوارث بذلك يصح اقراره بذلك في المسبوط رجله
على رجل الف درهم دين واخذ ورثته كفيلا به ان كانت
الدين على الوارث ورجل اجني لفيل به بامر الوارث اقر
بغير امره فمرض رب الدين واقر باستيفاء الدين من احد هما
بطا قراه فاما اذا ابر الا جني من غير قبض فان كان
اصلا لا يصح وان كان كفلا يصح على الثلث فان كان
للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا يسبيل
على التكفل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن للميت
مال غيره يصح من ثلثه والورثة الخيارات في ثلثي الالف

ان شاوا واخذوا من الاصيل وان شاوا واخذوا من الكفيل والثالث
 الباقي من الاصيل لا غير ولوا بالوارث لا يصح كيف ما كانت
 ولوا قرانه قبض من اجني تطوع به من الوارث او تقول له
 اجني منه او كل رجل يبيع عبده فباعه من ابن الامرت
 مرض الامر فاقبض الثمن من ابنه او اقرا وكيل يقبض
 ودفعه الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الموكل والامر
 صحيح فهو مصدق وان جحد الامر فان كان المشتري
 وارثا له او هو مريض لا يصدق الوكيل وان كان وارث
 الوكيل دون الامر فان اقرب قبض ودفعه الى امرأته
 في يد مصدق فان اقرب قبض فقط لا يصدق ولوان الكفيل
 احوال المريض بالدين على غيره وقبل المريض والمحتال عليه
 مات ان كانت الحوالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحوالة
 بشرط بقاء الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث
 لا يصح ايضا وان كان الكفيل اجنبا صح من الثالث فكانت
 للورثة الخياران شاوا واخذوا الحوالة وان شاوا نقضوا
 فان اجازوا ان شاوا واخذوا والدين من المحتال عليه وان
 شاوا واخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجزوا فان كان
 للميت مال يجزى ذلك من الثالث فكذا ان لم يكن للميت مال
 غير الالف فهو صحيح في ثلثة وللورثة الخياران شاوا واخذوا
 المحتال عليه بالثلث والكفيل بالثلثي وان شاوا واخذوا
 كل الدين من الوارث ولوان المريض لم يقربا لا يستغنى
 ولم يبرأ الكفيل ولم يجز ولكن اقرب الف درهم او ما يتيه دينار
 او جارية في يد اياه او ديرة او غصب للكفيل والذي اقر
 به قايما بعينه ولا بد ربي ما فعل فاقرا باطل فان لم تفعل
 بغيرها حتى مات تجهلا ويجب الضمان عليه فيصير
 قضا

قصا صا بالدين فان كان قايما كان للكفيل ان ياخذ ذلك فيبيعها
 فتوكل الى قضا الدين الذي حصل به البراءة للوارث من غير
 الحاجة الى قضا الدين بعين من اعيان ماله وكذا ان اقرب هذا
 كله للاصيل كذا في التحرير شرح الجامع الكبير رجل كاتب عبدك
 في مرضه وليس له مال غيره ثم اقربا يستغنى به لا الكتابة جاز من
 الثلث ويسمى المكاتب في ثلثي قيمته كافي الخالية ولو لم يقرب
 باستغفاله لا الكتابة ولكن اقربا لا يفي في يد او ما يتيه دينار او
 جارية انها وديرة لهذا المكاتب او دعما اياه بعد الكتابة ثم
 مات فانه يجوز اقرا به بقدر الثلث كما في المحسط رجل ودعج
 اياه الف درهم ببيعها بينة الشهره في مرضه موت الاب او في
 صحته فلما حضر لموت اقرا به استهلكها فلما ان يقربها استهلكه
 الوديعه وثبت على ذلك حتى مات في صارت الوديعه دينه لابن
 في ماله ولا يكون هذا اقرا للمريض لو ارثه واما ان يجحد الوديعه
 او يقربها استهلكها ثم قاض ضاعت الوديعه من او رد منها
 عا صا جها في لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف
 واما ان يقول ضاعت الوديعه مني او ردتها فلما طوبى
 باليمين اقربا لا يستهلكها وتخلص اليه في يبطل عنه
 الضمان ولا يؤخذ من تركته كما في التحرير شرح الجامع الكبير
 للمصير قال محمد رجل له ثلثة بنين وبنو به دارهم
 الموت فقال اشتريت هذه الدار مني ابي هذا ومن هذا
 الاجني باف درهم وقبضتها منها ولم ارفع اليها شيئا من
 الثمن وصدقاه على ما قرص الشركة ثم مات وللدرا شفع
 والابنات الاخرات يكن ان جميع ذلك فهذا الاقرا باطل
 واذ اطل الاقرا قسم الدارين لا تنفع ثلثا الاقرا باطل
 ثلثة فان حضر الشفع اخذ العاشر الذي في يد الابن المتخلف

بثلاث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن المقر له وبين الاجنبي
 نصفان فان كان الابن المقر له ورث مالا خريضم ذكرنا ما مضى
 من ثمن الدر وتكون الجملة بين الابن والاجنبي حتى يصل الى كل واحد
 منهما تمام الخمسة فان كان به الاجنبي في الشركة بان قال الاجنبي
 بعقت نصف الدار منه فخمسة ما فاما النصف الاخر فلا دار
 لمذ كان ولم يكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن بانه
 فيما اقر من الشركة فعلى قول وابي يوسف هذا او الاقرار
 سواء اخذ الشفع ثلث الدار بثلاث الثمن ويكون ثلث الثمن
 بين الابن وبين الاجنبي نصفان واما على قول محمد ياخذ
 الشفع ثلثي كل الدار ولو كان بالابن اباه وصدق الغريب فعلى
 قول وابي يوسف اقرار الغريب باطلا يرض غير ان الشفع
 ياخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن اما على
 قول محمد الاقرار حتى لا اجنبي صحى فيقتطع سبع الاجنبي
 نصف الدار من المرضى فياخذ الشفع ذكرنا في نفسه و
 النصف الاخر يقسم بين البنين اثلاثا لكل ابن ثلث النصف
 وهو سدس الكل ولا ياخذ الشفع من الابن المقر له في هذه
 المسألة شيئا كما في المحيط كما تب عليه على الف فافترس
 لمولاه بالف ولا اجنبي بالف في مرضه وفي يد الف فقضاها
 من الكفاية ثم ماتت ولا غير له ما من حرا ويكون ثلثا هذه
 الالف لمولاه وثلثه للاجنبي ولو قضاها المولى من الدين
 اول يقض بها ومات عنها فالاجنبي احق بها لان المكاتب
 عبد لانه مات ولم يترك وقال المكاتبه تقتضي الكفاية بالعجز
 ولا يجب للمولى في عبده دين فسطر كما في محيط السرخسي
 ولو ترك المكاتب ابنا ولده في مكانة فالاجنبي احق به
 الالف من المولى ويتبع المولى بن المكاتب بالمكاتبه والديه
 ولو

حر

ولو كان المكاتب قد قضاها المولى من الدين المقر له قبل الموت ثم
 مات وترك ابنا مولودا في مكانة كان الاجنبي احق بالالف ايضا
 ويتبع المولى بن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا اراد الابن المكاتب
 والدين الذي على الاب لا ينقض القضا الى الاجنبي وان صار
 الدين مستوفى في القرض كما في المحيط رجا كما تب عليه على
 الف درهم في صحة او قرضه رجلا جنبي لاني صحة ثم مرض
 المكاتب فاقرضه المولى لعمالة الشهود فصرف منه وفي يد
 الف درهم فقضاها المولى من القرض ثم مات فالمولى احق
 بها وان لم يزل مالا اخر كما في التحريم شرح الجامع الكبير مكاتب له
 على مولاه دين في حال الصحة فاقرضه مرضه انه قد استوفى ما له
 على مولاه وعليه دين الصحة ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق
 على مولاه وعليه مكاتب مريض اقرا جنبي بالف ثم مات وترك
 على ذكرك في المحيط مكاتب مريض اقرا جنبي بالف ثم مات وترك
 وعليه اكتابة فالاجنبي اولى من الكفاية كما في محيط السرخسي
 ولو اقر مرضه للمولى بالف قرض واقرا جنبي بمثل ذلك او اقر
 بالاجنبي ثم مات وترك الف درهم بيني وبين الاجنبي ثم ياخذ
 المولى الالف الاخرى من المكاتب وعتق المكاتب واخرجها
 من اجزائها وبطل الالف الذي للمولى بجملة الدين وان
 ترك فضلا عن الف درهم اخذ المولى من الالف التي اقر له بها
 ان لم يكن وارثا بان كان المكاتب عصبة وان كان المولى
 وارثا بطل الاقرار له والفضل بين المولى وصاحب القرض ان
 كان له وان لم يكن فهو للمولى بالعصوبة كما في التحريم لو كان في يد
 المكاتب حين مرضه ما يدينه فاقرا بها وديعة عنده للمولى
 ثم اقرا اجنبي بدين الف درهم ثم مات وترك الالف درهم والمكاتب
 الدين اقرها قرضها لمولاه فانه يدين ابدين للاجنبي فيعصر
 الالف اليه والدين اقرها بدينه فينقض من ذلك او لا بد من الكفاية

تب

في حاجته وسلم العبد اليه ثم اودعه اليه ثم مات وصدة لابن
المغزله وكان به الثالث بطر في ثلث المكذب عند ابن ارج وصح
في ثلثه وخير فان اخذ ثلثيه ورجع بثلث الثمن في
نصيب نفسه ونصيب المصدق من التركة وان قسني ملكا
العبد بينهم اثلاثا ورجع المقر بكل الثمن في نصيبه ونصيب
المصدق من العبد ومن مال اخر اذ كان الميت مال اخر وعنده
لا ينقص البيع لثمنه يدفع ثلث الثمن كما في الكافي وار
كان في البيع محاباة ان كان قيمة العبد القين وقد اقر المريض
ابن باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا ابان له درهم وباق
المسألة بما لها فبيع قياس قول ابن ارج هذا اول تسو
فاما على قولها فالجأ بالوصية ولا وصية للمواريث الابا
باني الورثة واذا لم توجد الا جازة من المكذب لا يسلم لابن
المشتري العبد المشتري بالثمن الذي تصادق على الشرا به
فيكون له الخيار ان يشاء فبيع العقد وان شاء مضى فالت
اختيار لا مضى ابلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب
رد اللوصية في حقه فيفهم المشتري ثلث الالفين للمكذب
نصف ذلك حصته من المحاباة ونصف ذلك حصته
من الثمن ثم يرجع المشتري بدصف ما غرمه وذلك ثلث
الالف في نصيبه ونصيب المصدق من الالف المتروكة
وان فسخ العقد ورا العبد صار العبد ميراثا بين البني
الثلاث ثم اثلاثا ورجع الابن المشتري بجميع الثمن في
نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري انا انقض
البيع في حصته المكذب خاصة كان له ذلك واذا فسخ
البيع في نصيب المكذب كرجع بثلث الثمن في نصيبه و
نصيب الابن المصدق كما في المحيط وغيره فارجح

هذا

زفة

فان فضل شي كان الفضل للمولى بحكم الاقرار لا ان يكون المولى من شي
المكاتب في يكون الفضل ميراثا في المحيط ولو كانت عبده على
الف درهم واقرضه المولى الف في صحته ثم مات المكاتب وترك الف
واولادها احرار من امراته حره يقض للمولى بالالف من المكاتب
ويغني بعقده ويحقق ولا اولاد به فان قال المولى اجعل الالف
من القرض او من القرض والمكاتب لم يكتف الى ذلك وان ترك
اكثر من الف اخذ المولى الف بغير بدل الا كتابه وبأخذ الفضل من
الدين الذي اقترضه فان فضل من دينه شي حرى له ولا دة
الا حرام كما في التحرير كما في الف وله ان يحرر او يترك او يترك
بدن الف ومات عن الف واحد للمولى وان ترك اقل من
الالف بدى بدى الابن كما في محيط السرخسي اذا اقر المريض
في مرضه الذي مات فيه بالف درهم بعينها انها لقطعة عندك
ثم مات ولا مال له غيره فكذلك صدقة الورثة فيما قال فانه
لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون بها وان كذب الورثة فانه
على قول ابن يوسف يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به
ولا يصح اقراره في حق الثلثين فيكون ثلث الالف ميراثا
بين الورثة وقال محمد انه لا يصح اقرار المريض اصلا ويكون
الكل ميراثا بينهم كما في المحيط وان مات وترك ثلثا بنين
وله على احدى الف درهم فاقترى مرضه بقبضه وصدقه الابن
الغريم واخر وكذب الثالث بره الابن الغريم من ثلثيه
وثالث المصدق وغرم ثلث المكذب وان ترك الميت الف اخير
واقسموا بينهم اثلاثا الثلث المكذب وبقي ثلثان للمصدق
والغريم فبأخذ لابن الغريم ثلثا حكم دينه وبقي ثلث اخر
فتقسم بينهم نصفين ولواقرى في مرضه ان باع عبده
بعتل القبة في صحته من ابنه فلان وقبض ثمنه وانفق

ع

سالتة الطلاق وقد كان طلقها حيث سالتة ثلاثا يعني بأثن
 اراد به ان الشرط هو البينة ولو كانت بينة صغيرة واما
 المرجعية فهي زوجة شبه اي في مرض موته ثم مات في اثنا
 العدة او قال لها في مرضه كنت طلقتك وانا صحيح فانقضت
 عدتك فصدقته ثم انه اقرا ووصى لها بقدر نفقته قبله
 الاقرار بالارث والدين المقر به لها وكذا الاقرار من الارث
 وما وصى لها به وهذا عند ابي حنيفة وقال زفرها جميع ما
 اقترها به وما وصى وابو يوسف وجهه مع زفرها جميع ما
 ومع زفرها ذكرنا من مسالتة المصادقة لزفرها المسالنتين
 ان الارث بطر بسواها واقرارها فقال المانع من صحة الاقرار
 والوصية ولها ان دليل التهمة وهي العدة قائمة فيمن مات
 عنها في عدتها فبطل الحكم عليه ولا صفة في الثانية فانقضت
 التهمة ولهذا يجوز له ان يتزوج باختها ودفن الزكاة اليها وان شها
 لها وهذا لان التهمة امر باطن لا يوقف عليها فبطل الحكم على
 دليلها وهي في العدة كما ابر على النكاح والقرابة حتى استنفذ
 بها هذه الاحكام ولا يبرح ان لما مرضى والنكاح قائم حتى
 وضاها رصا رصتها بالاقراء والوصية لها لان الزوج جازم
 يتفقان على الاقرار بالطلاق وانقضا العدة وعلى سواها
 الطلاق لينفتح باب الاقرار والوصية فحصل لها به اكثر من
 الارث فترد هذه التهمة الزيادة ولا تهم في قدر الميراث فيصح
 وكذا الاتهمة في حق الزكاة والتزوج والشهادة لانها حكم
 بتواضعان عادة لهذه الاحكام ونقول ان التهمة ان
 ثبتت في حق العورثة فلا تدل على هذه الاحكام حتى
 لشرع فلا تهم في حقها ويدفع لها ذلك ما قل من ارثها او
 فزفرها بحكم الاقرار بحكم الارث لا تنقضية بالتفافية الزوجية

حكم

حكم الطلاق باليمين حتى لا تصير المطلقة المقر لها شريكه في ثمن
 تركته شربلا يعني ولو كانت اثارا لشاركته فيها وفي الزيلعي
 باب طلاق المريض ثم مات اخذ له حكم الميراث حتى اذا تم
 بعض التركة يتوزع على الكل وله حكم الميراث حتى اذا تم
 يعطوها من غير التركة اعتبارا لرغمها وهذا اذا مات عنها
 زوجها وقد كانت في العدة وطلقها سوس فان مات عنها
 زوجها بعد ما مضت العدة جاز الاقرار لها فيعطى لها ما اختر
 لها به كاملا ولا اعتبار الارث لعدم التهمة فيها اقترها حيث
 تحقق كونها جنبية محضنة وانقضت الزوجية وشبهتها بالكلية
 عزيمية وان طلقها المريض في مرض موته بد سوس الطلاق
 من زوجها اقترها يعطى او بد ثم مات وهي في العدة فله
 الميراث انما ما بلغ يعني كانت الميراث اكثر مما اقترها به او
 مساويا او اقل ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة اذ هو فار
 وزوجة الفاتر من زوجها ان مات من مرضه ذلك او من
 السبب الذي اوجبه للفرار كما يزعم من هو اقوي منه واما
 لو انفك عنه ذلك المرض ثم مات من مرض اخر فانه لا يرث
 واهله حكم هذه المسئلة الاخيرة ان الميراث لغيره
 الهداية واكثر نظيره من كتاب الطلاق انما ما بلغ
 طلاق المريض ولو اقتر مريض بما به درهم لا مرة طلقها بسوا
 سوى مهرها وقد استوفت مهرها بعد العدة وترث
 اخا وضررتها واربعين درهما لهما كله وان مات قبل مضى العدة
 لها خمسة دراهم ثم الاربعين كما في الكافي ولو كان الزوج
 ترك مكان اربعين درهما ثوبا قيمته اربعون درهما ولم
 يترك مالا اخر فان مات الزوج قبل انقضض العدة فله غير
 المطلقة من هذا الثوب واما المطلقة لا تستحق عين الثوب

فيباع من الثوب خمسة درهم فيعطي لها ذلك الا ان ترضى ان
 ياخذ من الثوب بجعلها وان مات بعد انقضاء العدة يبيع الثوب
 ويصرف النصف كله اليها كافي المحسط رجل حضرم الموت ورجل الخراب
 وام وامرأة فساتين ان يطأها ثلثا ففعل ثم اقر لها بمائة
 درهم وقد كانت استوفت مهرها وارضى رجل بثلث مائة ثم
 فتركت ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة اخذت جميع
 الستين بينهما وان مات قبل انقضاء عدتها للموصى له المرأة
 عشرون درهما وان كان له ما مقدما على الوصية شي للمرأة
 ربع ما بقي وهو عشرة بقي للاخ ولومات بعد انقضاء عدتها ببيع
 الستين ثوبيا يساوي الستين درهما وقد مات قبل انقضاء
 عدتها للموصى له ثلث الثوب ويباع ربع ما بقي للمرأة الا ان
 تاخذ من ثوبها وما بقي للاخ ولومات بعد انقضاء عدتها ببيع
 الثوب للمرأة الا ان تاخذ من ثوبها ولا شي للموصى له ويكون
 اقرب ذلك لاجنبي به بن والمساكنة لها فان مات بعد انقضاء
 عدتها للمرأة خاصة الاجنبي فيها ترك الميت حتى يستوفيا
 بينهما فان بقي شي اخذ للموصى له بثلث ذلك وما بقي للاخ وان
 مات قبل انقضاء عدتها لم يدين بين الاجنبي فان قضى شي
 اخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطي للمرأة الا قبل من ربع ما
 بقي وما اقر لها به وما بقي فهو للاخ كافي الخ بر شرع الى مع
 الكبر وان اقر رجل صحيحا كان او مريضا كافي سياتي للثمن
 فقام مجهول النسب اذا لو كان معروف النسب لم يسجد
 لاستغفاره به في مولد او في بلد هوفها يعني اذا كان
 مجهول النسب في احد المكاني يعطي بصفة الدعوة
 قال المجهول والنظم ان المراد بلد هوفه كافي القنية لا مستوف
 راسه كما ذكره البعض لان فيه حرجا وقد مر كذا من قبل

عن

عن يعقوب بن شاذان في ذكر مجهول النسب في موضع الدعوى
 دفع بشون نسب من المدعي ثم جات بيته من بلد مدين
 بالان معلوم النسب من غير مدعي بجعلها بها ثلثا الدعوى
 لو كان مجهول النسب في مولد فلا ينقض الدعوى رجوعا
 والى الاله اي المدعي بالبنوة والمدعي عليه السن حجة
 ببوله مثله مثله اي المقر كذا يكد الظاهر ان الغلام
 ابنه وصدقة الغلام لم يعبر عن نفسه ولذا قال لو كان الغلام
 مجهول النسب الحق له فلا يثبت بدون تصديقه والا به كان
 بحيث لا يعبر عن نفسه لم يجز تصديقه لانه في يد غيره
 فنزل منزلة الهبة كما مر في باب دعوي النسب ان قاي به
 يعيد منه ومنه ومنه لثمن قريب في هذا الباب قوله
 وصدقة وهو من اهل التصديق وحسينه ان جاتا جتماع
 هذا الحروط وهي تكون الغلام مجهول النسب ان يولد
 مثله مثله وصدقة الغلام بنته نسب من معزوقا
 المحلى وكان الاول حذو وحسينه قاي به ذكرها في الشرط
 بلا جواب ولو وصلية كان المقر صحتها قبل حجة المدعي
 بعدكون الباب باب اقرار المريض وذكر لانه نسب من
 كجواب الاصلية وهو يقر اقراره نفسه على ما سبق
 وليس فيه ضرر على غيره قصد افعح وادانت نسبا لغلام
 من المدعي شارك الغلام لزوم في اميراث وان جحد
 سائر الورثة نسبة ويرث افعح من اب المقر وهو حذو قوله
 وان جحد الجد نسبة كافي المندية ومعهما في الميراث
 وارث اخر فتنه والله تعالى علم لان المشاركة في الميراث
 من ضرورية شقوق النسب فان انقضت احدي هذين الشرور
 الثلاثة لا يثبت النسب لانه اذا كان معروف النسب كانت

غنيا عن الثبوت من المقررات كان لا يولد مثله كماله
 مكذبا ظاهر في النسب وان لم يصدق لا يشترط لان الحق له في
 ثبته دون تصديقه وقوله يوافق المقر من حيث استحقاق
 المال لا يظهر هذا هنا لان هذا في مجرد الاقرار بالنسب لا الاقرار
 بالمال ايضا وانما يظهر ذلك في المسئلة السابقة وهي ما اذا اقر
 لا حنبلي شهادتي بنوته فانه اذا لم توجد هذه الشروط من
 المال وان كان النسب لا يشترط ولا يبراهن المال بل يبراهن من
 النفقة والحضانة والارث كما ياتي فيها فيه تخيل النسب على
 الغير فانه اذا انتفى هذا التصديق يفي بركته او يجب عليه نفقة
 وكذا اذا كان لا يولد مثله كماله وكان معلوم النسب وما
 ياتي بحمله اذا وجدت الشروط السابقة ولم يصدق المقر عليه
 وقوله كماله اقر باخوة غيره يعني وقدا قرله مع ذلك بما لا
 فان النسب لا يشترط لان فيه تخيلا على الغير ولكنه يصح قراره
 بالمال كما مر عندنا سابقا في الشرع بلالية الذي قد مر
 الشرع بلالية عنها في المسئلة السابقة نصه ولو كذبه او كانت
 معروف النسب من غيره لزم ما اقر به ولا يشترط النسب كما في
 الينا يبيع وعبارة الشك ركبة فلو قال فلو انتفى احد هذه
 الشروط وقد اقر له بما لا يوافق المقر لكان اياوض لان المانع
 من صحة الاقرار بثبوت النسب فثبت لم يشترط لزم المقر
 وهذا هو تحرير المقر من حيث استحقاق المال اي بصورته
 قوله يوافق المقر من حيث استحقاق المال اي بصورته
 كالة المثال الذي ذكره الشافعي فانه قد انتفى به بعض الشروط
 المتقدمة لان هناك ادعى انه ابنه وهذا قد ادعى انه اخوة
 فلا يشترط نسب كما فيه من تخيل النسب على الغير ولكنه يولد
 المقر من حيث استحقاق المال فاني يوافق ما لا كان للتقصير
 واما

وطا هو انه يقدم كما دنا صحة فيكون على ما لم يوافق
 في المرض موزع فلذا قال الشافعي فيمر عند التفتك والرجل
 فدينه كما سابق من اقرارا كمالا اقرارا اي المريض قديمه لان
 الكلام في اقرار المريض وكل ما صح من المريض صح من الصحيح
 بالاولى بالولد بان قال هذا ابني وهذا بنتي مع مراعاة الشروط
 المتقدمة من كونه مجهولا النسب ويولد مثله كماله وصديقه
 الولد والولد بان قال هذا ابني او هذا ابني بالشرائط المذكور
 واذا صح اقراره بمن ذكر لانه اقرار على نفسه وليس فيه حمل
 النسب على غيره وفي منية المفتي صبي في يد رجل قيل له هذا
 ابنك فاما براسه اي نعم شئت نسبة منه يعني مع وجود
 الشروط المذكورة قال في البرهان وان عليا يعني يصح اقراره
 بالجدا بالاب او بالام وما فوضها وبالحدود الاب اولم
 الام وما فوضها قال المقدسي وفيه نظر فلو لم يولد له
 او اقر بابن الابن لا يصح اقراره لانه فيه حمل النسب على الغير
 ويولد ما في جامع الفصولين اقر بنت فلها النصف والباقي
 للعصبة اذا اقراره بنت جاز لا يشترط الابن او ما ذكره الا
 لان فيه تخيل النسب على الابن فتدبر في الحمل تخيل النسب
 على ابية بالشرائط الثلاثة المتقدمة في الابن الابن لا يولد مثل
 هذا اي يشترط ان يكون المقر مجهول النسب وان يولد مثل
 المقر مثل المقر وصح اقراره بالوجبة بشرط خلوها من
 الحق اقرارها بالوجبة عن زوج اي عن كاح غيره في خلوها
 عن عدته وينبغي ان يولد وان لا تكون محكومة وكلاهما
 ولم اصرح به جموي وفي حاشية سري الدين على الزايفي
 قوله والزوجية اي بشرط ان تكون صالحة لذلك كافي واذا دخل
 في ذلك ما كانت حرمها بالرضاع بشرط خلوها اي المقر عن

اخبرنا من لا ي وكنه ذكر كل امرأة حرم جمعها معها بات يكون ابنتها
 فوضت ذكرا ولا خرى ابنتي لا اجل النكاح بينهما وكذلك لو كان مع
 اربع سواها ووقع حرف واخر نكاح الامة وصح قراره بالموت
 سواء كانا عا او اسفل من جهة الاعتاق انه لم يكن ولادة
 ثابته من جهة غيره اى غير المقر هذا فيما لو قال هذا عبدك
 اعتقته واما لو قال هذا مولاي الذي اعتقني فمشتطاه لان لا
 يكون ولا ي ثابتا من جهة غير المقر وانما صح ذلك لان موجب
 الاقرار ثبت نصا فهما من غير تجميل نسب على الغير ولا قرار
 لاحد فينفذ وقال الشيخ الرضوي وكذا صح اقراره بالمو
 من جهة المولاة ان كان الاول قد عفا عنه اه رجلا
 اشترى عبدا فادعاه احداهن شهد على صاحبه ان كان
 اعتقه قبل ان يدعيه وصدقه صاحب سقط الضمان عنه
 المقر يتصدق صاحبه كما في شريح الزيارات للعتابي جاز
 بين رجلين ادعى احدها انها ام ولده وقال شريكه كنت
 اعتقتها قبل ان تقر بهذا ولان المقر بالجارية ام ولده فالحال
 ام ولد للمقر وضمن المقر لشريكه نصف فتهما كما في المحض
 جاز بين رجلين ولد في ملكهما فادعى احدها الولد والاخر
 الام معا واقراته اعتق ثبت نسب الولد لمن مدعى الولد واه
 ام ولده لان دعوة الولد دعوة استيلاء فيسترد الى وقت
 العلوق ودعوة الام دعوة خيرة فيقتصر على وقت الدعوة
 فكان السابق اولى ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم
 الشريك انه لا فاضل عليه حيث زعم انها بنته او معتقته
 ويضمن نصف عقرها لا قراره بالوطى ولا يضمن من قيمه
 الولد شيئا بعلوقه حرام الاصل كما في شرح الزيارات للعتابي
 استولد هاشم اقرارها للفلاذروجهامنه وصدوقته فهي والغلام

مملو

مملوكا للمقر له ولا يلتفت الى تكذيب الغلام ان بلغ وكذلك
 اذا لم تغل شيئا حتى ماتت فان كذبت الجارية لم يصدق ويقطع
 عليه قيمتها المقر له ولا يقضى بالعقر وان ماتت قبل التصديق
 والتكذيب صدق ويكون لابن عبد المقر ولولا تكثير
 وماتت قبل الحكم بشئ لا يقضى بشئ حتى يبرأ الغلام فاد
 كبر في لقوله ولو كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه
 قصده فنه وكذلك الغلام او عاكسه عتق الغلام والام
 ولده للمقر ويضمن قيمتها كما في محيط الخرس حبه بين
 رجلين قال احدها لصاحبه اعتقناه او قال اعتقته
 انا وانت او قال اعتقنا انت وانا وصدقه صاحب في كل
 ذكر عتق العبد عليها وصار مولى لها وان كذبه صاحب
 عتق على المقر باقراره وصار لعبد مشترك بين اثنين اعتقه
 احدهما فيكون للشريك خيار ثلثة عند ما يح
 وعندهما يتعين الضمان ان كان المقر موسرا والسعاية ان
 كان معسرا ولا نصيب المقر له ولا نصيب شريكه
 موقوف فان عاد الى التصديق رد ما اخذ من الضمان
 او السعاية وشتت المولا منه كما في المحيط على المرأة صح
 اقرارها بالمولى من الزوج والمولى فيصح اقرارها
 باربعة والاصل ان اقرار الانكاح على نفسه حجة كدعوة
 الشخص انه هذا ولدي لا على غيره كدعوة ان هذا
 اخي فادعى احدهما المقر له ورثته اب المقر محمد وروى الاله
 يراحم المقر سببا في الشارح ايضا قلت وما ذكره الماشي
 من صحة الاقرار بالام في حائس الرجل والمرأة كالان حيث
 يصح الاقرار به بلا تراخ هو المشهور الذي عليه جمهور
 وقد ذكر الامام العتابي في فوايده ان الاقرار بالام لا يصح

هذا في ضوء السراج لعلمه اذ به شرح السراجية المسمى بالضوابط
 لكتبه الا بالاعتماد على الامهات قال الله تعالى ادعوه لآبائهم ولا
 لعظام والاعصاب والعروق تتحقق من ما لا رب والحم والدم والشعر
 والجلد والحسن والجمال والسنن والهزال يخلف من ما الام فاصل
 لحد من الاب الاتري ان اللحم والدم والشعر والجلد وغيرها تحت
 ذهب الجلد فلذا نسب الولد الى ابيه وتكون العصبية له في المرات
 ولولاية وسائر الاحكام لاذ في توارد الاصول للحكم التزمى قال الشافعي
 ان امهات الناس اوعية كاستودعات ولا بابا ابنا . . .
 قال عند قصد التعريف فلان بن فلان بن فلان ولا يقال
 لان بن فلان بنت فلان غاليا ولان التعريف يقع للشهرة والتميز
 فذكر لان الغالب فيهم البروز والظهور فيعرفون ويعرف بهم
 ولا دم والغالب في الاناث الحفا والسرفلا يشتهرون ولا
 يعرف فلا يعرف بهن ولا دهن الا نادرا فتنبه فالحاصل
 انه ينظر في النسب والدعوة للاب والافلا ينكر انساب
 لولد الى امه ان وقع نادرا وقد وقع ذلك لبعض المعاني لعبد
 الله بن جينة فانما هو عبد الله بن مالك وجينة اسم امه
 وغيرهم كما سما عبد بن علي شيخ الشافعي فانه اسما عبد بن
 برهم وعليه اسم امه ومثل هذا كما سبيل النذرة وفي الجوهر
 في الحاصل انه يجوز قرار المرأة بثلاثة الزوج والمولى والاب
 لا غير ثم قال فظهر بهذا ان قول القدروري بالمولى بن وقع
 سهوا لاستلزامه التناقض لانه لو صح اقرارها بالام لتوقف
 على تصديقها وتصديقها اقرار بالمولى وقد ذكر القدروري بعد
 ان اقرار المرأة بالمولى لا يقبل واجيب بانه يصح على رواية لها
 تصديق في حق نفسها كما اذا لم يكن لها زوج ويكون كذا لانا
 فينسب نسبها من احدا بوجه قال كجوى ما اورد على جانب
 اقرارها

اقرارها بالام يرد على جانب اقرار الرجل بالام ايضا وفي جملته
 شيخ الاسلام الحنفى على صدر الشريعة ما نصه هذا ما ذكر
 من صحة اقرار الرجل بالمولى والوالدين والزوجة والمولى
 وما ذكر من صحة اقرارها بالوالدين والزوجة والمولى
 موافق لتقرير الهداية والكا في وتحفة الفقهاء لكنه على الف
 لعامة الروايات على ما في الزينة وتقرير الخلاصة والمجسط و
 فاصحنا حيث صرحوا بانه لا يجوز اقرار الرجل بوارث معزى
 قرابة معروفة الا بالربعة الاب والابن والزوجة والمولى
 ففجرا ورا الاربعة كالام مثله لا تترث مع الوارث المعروف
 اما الاقرار فصحيح في نفسه حتى يقدم المقرب على بيت المال
 اذا لم يبق وارث معروف تاملها وقار قاضي زادة في تحفة
 الفصحان من شرائط صحة اقرار الرجل بالام تصديق الام
 اياه وفيه تخيل النسب على الغير وهو الزوج وكذلك لا يجوز
 وهذه الاقرار اقرار بالام بالمولى بانفاق الروايات كما سياتي
 فاذا لم يجز تصديقها بالام يجز اقرارها بها لاستلزام اتفاق
 الشرط انتفا المشروط وتوضح عامة الروايات بان اقرار
 الرجل يصح بالربعة نفرا بالاب والابن والحرة ومولى الفتاة
 وذكر الربعة بنبغ الزيادة والنقصان على ما عرف في الاصول
 فلما لم يجز اقراره بالام على منقضى ما ذكره عامة الروايات
 جاز ان يكون دليل ذلك اقرار من الدليل المذكور في كتاب
 الجواز فان الدليل المذكور هو القياس الجلي وجاز ان
 يكون دليل عدم الجواز هو النقص او الاجماع او القياس
 الحنفى الذي هو الاستحسان وبكل واحد منهما تترك القياس
 الجلي وان كان دليل ذلك هو القياس الجلي ايضا فلا يقل
 من المسماة وعدم اطلاعا على دليل ذلك لا يقتض عدم

والام اصل في حق المقر فليقول يجوز الاقرار بالاب وعدم جواز
 بالام لا معنى له فكانت كالأب فليحفظ وقال السيد محمد قوله
 جامع الاصل انه هو في الاب معلول معلول بان الانتساب اليه
 كما قدمه من التحويل عما فيه ولا يظهر ذلك في حق الام وليت
 العلة الاصل والاشتباق في الانتساب في الابا لا علي وقد تقدم
 عن الزبيدي خلافه وكذا يصح اقرار المرأة بالولد مطلقا
 بان قالت هذا ابنا وهذا بنتي ان شهدت امرأة ولو كانت
 تلك الشاهدة قاتلة قال المحمدي ولو غير قاتلة وذكرها
 للعادة لان قولها حجة قال في ايضاح الاصلح هذه اذا كانت
 ذات زوج وادعت ان منة على ما اشار اليه وان كانت معتقة
 فلا بد من حجة تامة عند ابي وان لم تكن ذات زوج ولا
 معتقة او كان لها زوج وادعت ان الولد من غيره فلا حاجة
 الى امرها بما اقرارها او فقد علم ان قوله ان شهدت الخ
 محمله عند النجاشي واحد واذا كدامه انما اذا لم يوجد بشرط حجة
 الاقرار لا يعمل به في حقها ايضا وفي الشبلي عن الاتقي
 ولا يجوز اقرار المرأة بالولد وان صدقها ولكنهما يتوارثان
 ان لم يكن لها وارث معروف لانه اعتبر قترها في حقتها
 ولا يقضي بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة
 القابلة فان شهدت له امرأة عاذة وقد صدقها بالولد
 ثبتت منه منها وكذلك ان لم تشهد لها امرأة وقد صدقها زوجها
 ثبتت النسب منها لان النسب يثبت بنصها قترها لان
 لا يتردد الى غيرها كما في شرح الكافي فليتامر وهذا يقيد
 ان شهدا قترها قربة مثلا لثبوت النسب اذا انكر ولا يتردد
 فقوله بتعريف الولد انما يكون هذا اذا اتضاد قائل على
 الولاية واختلاف في التعيين اما النسب فبالعلم والشر

تبوته عند المجتهد من فالداري صحا حد الجاني صحة النقل
 عنهم لا غير تامر وامامنا قال بان الاقرار بموسم الحسرة
 فيه تخميل النسب على الغير ان كانت متزوجة وان قد عدم
 الزوج لم يبق فرق بينه وبين اقرارها بالولد فان اقرارها بالولد
 يصح بضمها فهدنا بعدم الزوج فلا يظهر وجه لاثبات هذا
 ونسج ذلك فالجواب عندنا اننا لنسلم ان الاقرار بموسم الحسرة
 فيه تخميل النسب على الغير وان كانت متزوجة بل فيه عمل ابوة
 الزوج اضم بنا على كونه الاصل في النسب فكانت على نفسه
 اقرارا لانتساب اليه ايضا وعن هذا نقول في الاقرار بالاب
 صراحة ان المقر بالاب الزم نفسه بالانتساب اليه ولم يقل
 فيه احد ان فيه تخميل نسب نفسه على الغير بخلاف اقرار المرأة
 بالولد فان فيه تخميل نسب الغير على الغير وهو نسب الولد على
 الزوج والاقرار الذي فيه حمل نسب الغير على الغير اقرار على
 غيره لا على نفسه فكان دعوى او شهادة والد دعوى المفرد
 ليس بحجة وشهادة المفرد فيها يطلع عليها الرجال وهو من
 حقوق العباد غير مقبولة كما في البدايع وغيره اه يا ايضاح
 فالما صلا ان صاحب الهداية والكافي ومن تبعهما صححا
 اقرار الرجل والمرأة بالام كالأب واخرون كقاضي خا وصفا
 المحيط بحيزوا اقرارها بالام وذكر لا فنية اي في الاقرار بالام
 حمل الزوجية على الغير فلا يصح اه قال السيد احمد
 المصنف تخميل النسب على الغير لا الزوجية على ان المقر يعامل
 باقراره من جهة الارث وان كان اقراره لا يسري على الزوج
 اه ولكن الحق يعني ينبغي ان يفكر بالرواية التي مال
 الربا صاحب الهداية ومن تتبعه فهو صحيح اي صحة اقرار
 بالام للرجل والمرأة معا مع الاصلية يعني ان كلا من الاب

يستمكن بعد اذ بالولادة اى العدة فيها ولدت يثبت
 انه من القيام ورائته وقد قال صاحب العدة عليه السلام ولدت
 للفراش والزوج هو صاحب الحق فاذا صدقها فقد ايسر
 فلهما الاقرار له فان صلاهما ما لم يجد الولد او تعذر
 الولد فانه يثبت بشهادتها امرأة في حال بطلانها
 عادة حتى لو شهد برجل صحيح كما يفهم هذه الآية
 النسب ولا بد فيه من العدة كما هو في سائر احوال الشرع
 شحني ولو كانت معتدة وقالت لطفل هذا بنى وقد حملت
 اى محمد الزوج ولو وثقت ولادتها فيجوز ثبوتها
 رجل ولو رجل وامرأتين يشهدون على ابنا ولدته لهما فيه غير
 النسب عليه فلا يلزمه بقولها فلا بد من الحجية كما منه وجب
 ظاهرا واقرارا او تصديقا للزوجة وقال ابو يوسف ومحمد
 يثبت نسبه من العدة بشهادتها امرأة واحدة قابلة لثبوت
 الفراش قائم لقيام العدة اذ معنى الفراش ان تعين المرأة
 للولادة لتخص واحد والعدة بهذه الصفة والفراش
 يلزم النسب والحاجة بعد ذلك الى اشياء اخرى وتعيين
 الولد وذلك يثبت بانك لا في حال قيام النكاح او عجز
 الظاهر او اقرار الزوج بالحب ولا يبرح ان العدة تنقضي
 باقرارها بوضع الحمل فزال الفراش والمتنفي لا يكون محبة
 ثبوت الحاجة الى اشياء النسب اذ في شرط فيه كمال المحبة
 بخلاف ما اذا كان الحبل ظاهرا لان النسب يثبت فيه ولو
 بالفراش والحاجة الى تعيين الولد وهو يشهد بشهادة ائمة
 ثم ان قوله ولو معتدة ظاهرا يقتضي ان لا فرق في معتدة
 المعتدة من طلاق رجعي او باين او وفاة الا ان في معتدة
 الرجعي اذا خارت بالولد الاكثر من ستم اشكال دون رخص
 ليس بمقتضى حيوانها لا يكون من اربعة يكونه بغير

في العدة ولا يحل على الزنا الا مكان الحار ولا تنق الزنا من المسلم
 ظاهرا ولا يقال انتفا الزنا يمكن بغير هذه الجهة وهوان تزويج
 بزواج اخر بعد انقضاء عدتها فيكون الولد منه لا ناقول اليقين
 اسهل من الايمان فكان اولى ما لم تقربا تنقضي العدة فينبغي ان
 يثبت نسب ولدها بشهادتها امرأة القابلة من غير زيادة شئ
 كما في النكاح وقد اختاره في البحر والقرعة عليه الشافعي باب
 ثبوت النسب ويؤيد ذلك ان صاحب الميسوط فيه يبين
 لعدم ثبوت بدو شهادتها رجلين ان يكون الطلاق باينا
 وان يكون المزوج منكرا للولادة وذكر في الغاية انه لا يحتاج
 لثبوت النسب كاشهادتها القابلة عندا بل عترة بالجل وعند
 ظهور الحمل وعند قيام الفراش وانكر صاحب ملتقى
 البحار في اشتراط شهادة القابلة لتعيني الولد عند ابي ج
 وهو ميسوفان شهادة القابلة لا بد منها لتعيني اجماعا
 في هذه الصور كلها وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة
 بقولها فعند ابي ج نثبت الشهادة في الصور الثلاثة
 وعندنا لا يثبت الا بشهادتها القابلة وما نسب الولد
 فلا يثبت بالاجماع الا بشهادتها القابلة لا احتمال ان يكون
 هو غير هذا المعنى وثمة الخلاف لا تظهر الا في حق حكم
 اخا لطلاق والعقاق بان علقها بولدها حتى يقع عند
 ابي ج بقولها ولدت لانها امينه لا عترة بالجل او ظهوره
 فيقبل قولها وعندنا لا يقع شئ حتى تشهد قابلة نص
 عليه في الاضاح والزنا وبغيرها في اصله ان شهادة النسب
 لا تكون حجة في تعيين الولد الا عند قيام الفراش واعتراض
 بجل او ظهوره نص عليه في ملتقى ابي ج وغيره ثم قيل نقيل
 شهادة الرجلين ولا يفتقان بان يخطرا الى العورة اما لو

قد يتفق ذلك من غير قصد نظروا تنهوا والضرة كما في
 شهود الزنا كما في باب ثبوت النسب من كتاب الطلاق
 اوضح فيها الزوج ان كان لها زوج يعني فيجوز اقرارها
 او كانت المقررة بالولد معتد وادعت ان الولد منه من
 زوجها الذي اعتدت منه ووجه اقرارها مطلقا وان لم توجد
 شهادة ولا تصديق من الزوج ولا ورثة ان لم تكن الحق بالولد
 كذلك ان تزوجه ولا معتقة وانما صح فيها كذلك لان
 اقرارها الزمانا نفسها دون غيرها فبينة عليها زيل او كانت
 المقررة بالولد من زوجة وادعت ان الولد المقررة بين غير
 اعم من غير زوجها لذات بالولد في عصمة فصا امرا لم ينف
 بالولد اذا كانت ذات بطل او معتد منه كما لو ادعاه اي اذني
 الزوج الولد منها قيد لانه لو ادعى الولد مطلقا لا يتوقف
 على تصديق المرأة لانه تزوج غيرها ويتسرى بذلك الجنين بخلاف
 ما لو ادعى الولد منها لم يصدق في حقها الا تصديقها قلت يعني
 الكلام فيما لو كانت في عصمة زيد مثلاً واقرت بولد وادعت
 انه ابنها من غير زيد وكان زوجها سابقا والحال انه لم يعرف
 لها زوج غيره اي غير زيد الذي في عصمته حال الاقرار به فليجوز
 قال السيد احمد والظاهر ثبوتها منها لعدم تخيل نسبة على
 معلوم فيرثها قال وبعد هذه ارايت بالسعودي قال بعد نقل
 توقف المؤلف اقول غايته بالمرء على عدم معرفته زوج اخرها
 كونها من الزمانا انه ليس بلازم وعلى انه من الزنا بلزمتها
 ايضا لان المولود الزنا واللحان يرث من جهة الام فقط فلا
 وجه للتوقف في ذلك ولا يرد في صحة الاقرار وتنفوذه
 من تصديق وهو لا المذكور من المقر لم لان اقرار غيرهم لا يلزمهم
 لان كلامهم في يد نفسه الا في الولد الصغير اذا كان لا يعبر

عن

لولد

عن نفسه وكان في يد المراء عبد له فبنت نسبه عجزوا الاقرار بان
 انه اي الذي لا يعرف عن نفسه حسن ذلك كما فيكون لمن في يد
 جيشا ادعاه قال السيد احمد وانظر لو كان في يد غيره وادعاه هو
 فقط والظاهر ان الحكم كذلك في من المصلحة له ولو كان المبر
 له بالولد عمد ام لو كان المغر غير من ادعاه اشتراط تصد
 مولاه وكذلك لو ادعى انه ابوه او انه زوجها او كانتا فاقترنا
 زوجته لان الحق في جميع ذلك اي للمولى وصح التصديق من
 المقر بعد موت المقر يعني اذا قرئ نسب او نكاح ثم مات
 المقر قصد المقر بعد موته صح تصديقه لنسب النسب يعني
 الموت في الصورة الاولى وكذا حكم النكاح وهو العنع فان
 من اثار النكاح فوجب عليها العدة بعد الموت وهذا افعالها قرأ الزوج
 بالزوجة فصدقته بعد موته وما يدل على بقاء حكم النكاح بعد
 الموت انه يجوز لها غسل ميتة كافي حالة الحياة وادام اقرار
 كان لها المهر والميراث ابوا السعود الا تصديق الزوج يعني
 لو اقرت الزوجة بالزوجة لرجل فصدقها الزوج بعد موته
 حال كونها عند الموت مخوف بكونها زوجة فلدت فلا يجوز هذا
 التصديق عند اي حنفية لانقطاع النكاح بخلقه بموته
 حتى جاز ان تزوج اخوها واربعها سواها ولهذا ليس له غسلها
 اذا ماتت بخلاف عكسه اي فالنكاح بعد موته لا ينقطع بخلقه
 حتى كان لها ان تغسله كما قد مناه وعندنا يجوز تصديقه
 بعد موتها لان النكاح ينتهي بالموت ولا يبطل كالنسب والمنتهى
 منفر فصح تصديقه بها وهذا لان النكاح يبقى بعد موتها في
 حق الارث والاقرار قائم لان التكذيب من الزوج لم يبرح
 التصديق في هذه الحالة فثبت النكاح بتصديقها وثبت
 منها ان الثابت بقصا دفها كالتأنيب عيانا ولهذا الواقع امر

في كل واحد منها من تحمیل النسب على الغير وقوله هنا بنسب
فيه تحمیل الى شامل لذلك ايضاً فكان اولى كما قال الامام في التمثيل
كالابن بان قال هذا اخي او شقيقني فغيره تحمیل بنسب المقرب
على والديه والعلم بان قال هذا عمي لا يصح ايضاً لان فيه تحمیل
بنسب المقرب على ابيه وامه وابن الابن بان قال هذا ابن
ابني لا يصح الاقاربي حق غيره وهو ابن المقرب المسالمة
الاخيرة فلا ثبتت النسب من ذلك الغير لعدم ولاية عليه
وفي الهندية عن المحسطة كائن اقرباً لابن وله ورثة سواء
يحمدهم اخوته فبات المقرب لا يرثه الا في حق ورثته
ولذلك لا يرث من اب المقرب الا كان الاب يحمدهم بنسبه
الا بهان يفهم المقرب والمقرب على المقرب عليه وهو من حمل
عليه النسب ومنه اي من جملة البرهات اقاربا ثبتت من
الرجال العدول او رجل وامرأتين من ورثة المقرب عليه فيتعلم
الحكم الى غيرها كما مر في باب شؤن النسب وانما قيد بالثنتين
لان المقرب لو كان واحداً اقتصر حكم اقاربه عليه اما اقاربه
المقرب لا يثبت النسب فانه كتصديق فليحفظ وكذلك
صدق المقرب عليه وهو من حمل عليه النسب او صدقة الورثة
اي ورثة المقرب عليه من اهل التصديق بان يكونوا بالغير
عاقبت وتم نصاب الشهاده كاي ياتي قريباً ما يفهم لكن
هذا بالنظر لثبوت النسب اما بالنظر لاستحقاق الارث
فستحکم ولو المصدق امرأة واحدة حتى كانت هي
الموارة فقط مع المقرب لكن قول الشاهد او الورثة يعني عنه قوله
ومن اقاربا ثبتت ويمكن التفريق بينهما بان صورة الاولى
اقاربان من ورثة المقرب عليه وصورة الثانية صدق
ورثة المقرب عليه المقرب لا في وقال المحكي في حاشية الاشباة

البينة بعد موتها على النكاح تقبل ولو لا ان النكاح قائم في حق
الارث لما قبلت فكذلك تصادقها بما يعلم فيه ايضاً كالبنينة والاب
حان النكاح قد تقطع بالموت ولم يبق له اثار الا ارثه فيم
يثبت بعد الموت والنكاح اما ينشئ في حق صح كان قبل
الموت واما المستقبول فالنكاح معدوم فيه فلم يصحنا الاقار
والنكاح معدوم كحجته لاثبات الارث ابتداء فيكون النكاح
واقفاً في شيء هو معدوم في المال من كل وجه فلا يجوز خلاف
جانها لا يماكن جعل النكاح باقياً بقا الشر وهو العدم على
ما مر فان قلت اذا اقر رجل لرجل بعد ثبات العدم وترك نسب
اكتسبه بعد الاقرار ثم قصد في المقرب استحقاق اكتسب والارث
في مسالتنا بمنزلة اكتسب فوجب ان يصح تصديق في حقه
قلت اكتسب يقع ملكاً في ذلك الرقة من الابد الا انه في حكم
المستقيم ومنه رقة منك منافعتها حكماً تبعاً لها فيصير
الاقرار بالعبد اقرباً له بان اكتسب للمقرب فصار قيامه بمنزلة
قيام العبد واما الارث فانما ثبت بعد موتها في نسب الخلفاء
عن سبب الزوجية لا يحكم الاقار لان المستحق على
بالنكاح يفوت بموتها فينقض تصديق بعد ذلك دعوى ارث
ابتداء لا يصح وهذا لان ما اقرت به من نكاح وما ادعاه هو
بعد موتها ارث فلا يكون تصديقاً فيما اقرت به بل هو
دعوى مبتدأ فلا يقبل دعواه بلا حجة بخلاف ما اذا قام البينة
فانها حجة ملزمة فيثبت بها مدعاه زيلق وان اقر رجل
او امرأة فيه اي كانت في ذلك الاقرار به كذا النسب تحمیل على
غيره لم يقل الامام اقر بنسب من غير ادعاء وقع في الدرك
لنفسه وبالحمد وابن الابن يعني ان قوله من غير اولاد لا ينحل
ما اذا ادعى انه جده او ابن ابنه مع انه لا يصح الاقرار بها ايضاً
في

وقعت حادثته بالتأخرة وهما شخصان اقربى منى موتته بان فلانا
 اخى شقيقى ولهذا المقتضى تنقيته والمقتضى ان يكون غير المقتضى كل
 شهما الاصل من الاب والام وصدقته كما ان ارجحى حتى لا يشار لها
 بيتا كما هو في شافعية المذهب وثبت الاقرار بين يديه فاضحى
 وحكم بصدقة قاض شافعية فزارع صاحب بيت المال المقتضى ودار
 سواهم بين العلى منهم من اجاب بصحة الاقرار وهو الاقرار منهم
 من اجاب بطلانه ومنهم علا من الورى بعض المقتضى من
 الكيفية ومقتضى مذهبى بطلان الاقرار قول بعض في خصوص
 هذه المسألة والافلا يستحيل شرعا ان يكون للواحد بوارث
 او ثلاثة الى خمسة كانه المارية المشتركة لم قد ثبتت النسب
 الواحد الاصل من الطرفين كما في المقتضى اذا ادعاه رجلا
 حران كل واحد منها منارة حتى كما في الترتيب اذ ادعاه
 اقرار المقتضى جوازا جلا في حق نفسه حتى يلزمه برفع
 يلزم لان حتى التفرغ للمقتضى اي يلزم المقتضى الاجكام الثانية
 شرعا للمقتضى بالاخوة ونحوها من التفرغ اذ كان ذراحمهم
 من المقتضى والخصانة فيه ان يغترط في ارضهم هذه الاصل
 تصديق المقتضى وهو لا يتكون محضون فيراد بالخصانة المقتضى
 اليه فيما اذا كان المقتضى نكاحا بالغة محضين ولا يقال لا يظهر
 في فرع المقتضى لانما تتحول النظرة ان المقتضى في الارث لا يظهر
 في غير المقتضى افاده السيد محمد والارث في حقها فقط بحيث
 لا يمنع ان اقرارها وارثا كما يمكن اذا انصا دقا عليه
 او كما ذكر الاقرار ان اقرارها حتى عدهم في اقرارها كصاحب
 المقتضى وارث غيره اي في المقتضى مطلقا لا قريبا كصاحب
 المقتضى او عصبه او تزويج الارحام ولا وارثا بعد الموت الميراثات
 عيني وغيره وعند القسنا في نحو نكاح المقتضى في ذوى

الارحام من الميراثات البعيدة فنسب ورثة المقتضى لان اقراره حجة
 في حق نفسه فيقبل عند عدم الارض لغيره وهذا الاصل لا ينبغي
 بالنسب وبالصحة في ماله بعده وهو في النسب مرقعا غير في
 ولا يستحق في ماله مرقعا نفسه فيقبل عند عدم الميراث لان
 له ولاية التصرف في ماله عند عدم الميراث يصنع حيث يشاء
 حتى كان له ان يوصي بجميع ماله فذلك ان يجعله له المقتضى
 ارثا للمقتضى عند عدم ارضه يكون مقصرا عليه ولا يتقبل
 الميراث للمقتضى ولا الى اصد له من ثلث الوصية كما في جامع الفصول
 والابا نكاح الميراثات اخر ميراث المقتضى لان نسبهم ثبت
 عجزوا اقراره له فلا يلزم الميراث الوارث الموقوف للمقتضى فلو اقر
 وله عجزا ومولا مولا لم يولد له الميراث ولو لم يولد له ولا يكون
 له الثلث بالوصية لان ما لوجه وصية وما اوجبه ارثا
 والارث لا ينفرد الا بعد ثبوت النسب وهو لم يثبت بعد كما
 اشار السجوي والظاهر ان الميراثات المقتضى لان صدقة وهو
 اقرار وكنته من الميراثات المعلقة فافاده السيد محمد والارث
 بالوارث الذي منع المقتضى من الارث غير ان وجب لان تزويجها
 غير مانع لارث المقتضى بالاخوة ونحوه في اخذ المقتضى عند عدم
 وجود غيرها ما بقي بعد فرضها في الحال ثم انما يجوز
 المقتضى بخلاف ان يرجع عن اقراره لانه لا يقر بحول الخ وصية
 من وجه لا في نسبة المالم يثبت بعد ثبت حق الرجوع وارث
 من وجه اخر حتى لو اوصى لغيره باكثر من الثلث لا يتقبل
 الابا حازة المقتضى ما دام الميراث على اقراره كانه وارث
 حقيقة فيبقى اي وان وصية صدقة المقتضى يعني وتصديق
 المقتضى للمقتضى بخلاف لا يمنع حق الرجوع عن اقراره كما في ابدان
 لكن نقل المقتضى في المقتضى عن شروحه السراجية للموتى في اقراره

أما ان تصديق من المقرئ ثبت النسب المقرئ فلا ينفع الرجوع
وعبارة المصحح وقوله حتى كان للمقرئ يرجع عن الاقرار بمحل اذا لم
يصدق المقرئ على اقراره قبل رجوعه او لم يقتضئ اقراره
اذا صدق اقراره قبل رجوعه او اقراره فلا ينفع المقرئ
رجوعه عن اقراره كما في بعض شروح السراجية فليعبر عند
الفتوى والذي يخرج من كلام الشيخ الرحمتي والسيد احمد ان
الزبط وحاصل الباع اولى بالاعتقاد من شروح السراجية
مع ان الوجه ظم معها لانه جعل وصية من وجه فاعتبار
بمع الرجوع والوصية بمع الرجوع عنها سواء قبل الموصي
له ام لا وملة الزبطي والبدعي موافق لما في الكتب وعبارة
الهداية حتى لو اقر في مرضه باخ وصدقه المقرئ ثم انكر المقرئ
ثم اوصى بماله كله لانه كان ماله للموصي له وان لم يوص
لاحد كان لبيت المال لان رجوعه صحيح لان النسب لم يثبت
فيطلا الاقرارا هو واقره الشيوخ وقال الاتقاني الاقرار بالنسب
الاخ والعلم بمنزلة الايضاح لما لا ثم ذكر الفروع الذم في الهداية
ثم قال وينبغي للتم ان يعرف ان الرجوع عن الاقرار بالنسب
انما يصح اذا كان الرجوع قبل ثبوت النسب كما نحن فيه
لان النسب لم يثبت لكونه تخيلا على الغير وليس له ذلك
اما اذا ثبت النسب اه بان كان على نفسه كالولد لا يصح
الرجوع بعد ذلك لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوت
ويثبت النسب اي تصديق المقرئ عليه وهو الاب فيها اذا اقر بان
تصدق على الاخ المقرئ كما سابقا في وفي الشربلانية
الاختيار واذا صح الاقرار له ولا يمتنع الولد والوالدين لا يملك
المقرئ الرجوع فيه لان النسب اذا ثبت لا يبطل بالرجوع وله
الرجوع اذا اقر من لا يثبت نسبه كقرابة غير الولد لانه وصيه
معنى

معنى فمن قل ان بالتصديق ثبت النسب منا قضي ما قلناه وانهم
صرحوا بان بعد تصديق المقرئ فيجعل ما نقله المصحح عن شروح
السراجية على تصديق المقرئ عليه وهو الاب مثلا فيها اذا اقر بان
وقال في الدر المنثور وعندي في ثبوت بحجر تصديقها شرده
ولعلمنا ببعض شراحها بالتصديق تصديق اخي كما مر فندبر
ومن مات ابوه فافترس الميت ابوه وهو ابن الميت المبرور بان
المقرئ يفيق فاد هذا اخي بن ابي شاربك في الارث فيسحق
نصف نصيب الميت لما في البداية فلو كان لمن مات ابوه اخ فافر
بان فكذلك اخوه اعطى المقرئ نصف ما في ملكه لزمه مساواة
في الاستحقاق والمنكر ظالم فيجعل ما في يده كالمالك له وعنده
ما ذكره ابن ابي ليلى يجعل اقراره شاربك في الارث فيعطى
المقرئ نصيب ما يخص من ذلك حتى ياخذ المقرئ من المقرئ
ثلث ما في يده في المسألة المذكورة لان المقرئ قد اقره بثلث
شاربك في النصفين فينفذ اقراره في حصته وبطل ما كان
في حصته اخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو كس جميع المال
والسكس الاخر نصيب اخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا فلو اقر
باخت تاخذ ثلث ما في يده عندها وعندها تاخذ خمس
ولو اقر ابن وبنيت باخ وكذا ابن وبنيت بعينه عندها
نصيب المقرئ اباها وعندها اباها والتخرج ظاهرا ولو
اقر بجدته هي ام الميت اخذت كس ما في يده فيعادل فيما في
يدك كما يعلم لو ثبتت واشت ما قر به نبي لان اقرارا خيه
لا يتعدى اليه بل يقتصر عليه وذلك لا يثبت
لما اقر ان اقراره مقبول في حق نفسه فقطع عنه لا يصح
الاقرار في حق غيره قال في البداية اذا اقر وارث واحد بوارث
كمن ترك ابنا فاقرباؤه لا يثبت نسبه عندها وقال ابو يوسف

والكنية والتدبير رجل ملك عبد في صحة وقرعة مرضنا نأمنه
ومثله يولد لثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق
ويرثه ولا يسمى في شيء وإن لم يكن له مال غيره وكان عليه دين
محيط بقيمة وكذا إذا ملك ماله وقد ملكها في حال الصحة
لا سعاية على الام ههنا إذا ملك العبد وحده أو مع ماله في حاله
الصحة فإذا ملك العبد في مرضه أو قرب نسبه يثبت نسبه
أيضاً واعتق عليه كافي الذخيرة فإن لم يكن للمريض ماله أو خرج
العبد من ثلثه نجب عليه السهوية ثم في أي قدر يسمى ذكره
على قول أبي جعفر يثني ثلثي قيمته وعند أبي جعفر يجمع قيمته
الأقدار بما يخصه من الميراث فإن ذكر يطرح عنه وإن كان
للمريض ماله يخرج العبد من ثلث ماله فله قولهما يرث العبد
منه وليس في قيمته الأقدار ما يصيب من الميراث وعلى قول
أبي جعفر يرث ولا يسمى في شيء من قيمته وما إلى رية فإنما
تعتق بموته ولا سعاية عليها وإن ملكها في حال المرض
عندهم كافي المحيط عبد صغير لا يعرف عن نفسه بني ثلثين
أشترىه فقَالَ أَحَدُهَا هُوَ ابني وأبني وأبني وأبني وأبني
قَالَ ابْنَانِ فَإِنْ ذَكَرَ مَوْصُولًا لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْمُتْرَاصِدَةِ
شَرِيكِهِ أَوْ كَذَبَ وَإِنْ فَصَّلَ بَانَ قَالَ ابني وسكت ثم قال وأبني
فَعَلَى الْمُتَرَاوِلِ ابْنُكَ وَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ وَأَبْنِي فَإِنْ
صَدَقَ شَرِيكُهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنَ الشَّرِيكِ وَإِنْ كَذَبَ شَرِيكُهُ لَمْ يَثْبُتْ
نَسَبُهُ مِنَ الشَّرِيكِ وَلَا يَثْبُتُ مِنَ الْمُتَرَاوِلِ وَعِنْدَهُمْ
يُثْبِتُ وَإِنْ قَالَ الْمُتَرَاوِلُ بَعْدَ مَقَالَةِ الْمُتَرَفِي إِذَا فَصَّلَ هُوَ ابْنِي
وَأَبْنِي أَوْ قَالَ ابْنِي وَأَبْنِي وَأَبْنِي وَأَبْنِي وَأَبْنِي وَأَبْنِي
مِنْ بَعْدِهِ يَثْبُتُ وَاقْرَأُوا قَالَ الْمُتَرَاوِلُ هُوَ ابْنِي وَأَبْنِي
أَبْنِي وَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ ابْنِي لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ مِنْهُ فَلَا يَثْبُتُ مِنْ

يُثْبِتُ وَيُثْبِتُ أَخَذَ الْكُفَى لِأَنَّهُ قَبِلَ فِي الْمِيرَاثِ قَبْلَ فِي النِّسْبِ وَإِنْ
كَانَ الْكُفَى مِنْ وَاحِدٍ بَانَ كَانَا رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ فَصَاحِدَا
يُثْبِتُ النِّسْبَ بِالْقَارِئِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا لَمْ يَنْصَبْ بِهِ وَبِالنِّسْبِ
حُطَّ مِنْ نَصَبِ الْمُتَرَجِمِ وَلَوْ اقْرَأَ أَحَدُ ابْنَيْهِ الْمَرْفُوفِ
لَامْرَأَةٍ أَوْ زَوْجَةٍ أَيْبَانًا فَكَانَ صَدَقَةُ الْإِخْوَانِ لَهَا وَالْبَاءُ فِي
بَيْنِهِمَا وَيُجْعَلُ بِضَرْبِ اثْنَيْنِ فِي ثَمَانٍ وَإِنْ كَذَبَ فَلَا نَسَبَ مَا فِي
يَدِهِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ بِدَوَائِعِ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا الْمَالُ لِمَنْ تَخَالَفَ
فَهِيَ مَا تَقْدُمُ فَتَقَعُ فِي هَذِهِ مَكْرَةً قُلْتَ لَيْسَ كَذِبًا لَأَنَّ الْمُتَرَفِي
الْمَسَالَةَ يَثْبُتُ حَتَّى تَوَرَّثَ وَهِيَ وَارِثَةٌ وَإِنْ كَانَتْ سَوَاءً فِي عِدَمِ
ثَبُوتِ النِّسْبِ جُمُوعِي قُلْتَ بَقِيَ الْكَلَامُ فِيمَا اقْرَأَ الْإِخْوَانُ كَمَا عُرِفَ
بَلَمَتِ الدَّيْلُ لِأَوَارِثَةِ غَيْرِهِ سِوَى الزَّوْجِيِّ بَابِ يَعْنِي قَالَ إِنْ الْمُنْتَفِ
هَذَا زَيْدٌ بَانَ لَيْسَ هَلْ يَجْعَلُ هَذَا الْإِقْرَاءُ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجْعَلُ
لَأَنَّ مَا نَمَى كُلُّ قَرَارٍ دَهْ صَحَّةً وَجُودُهُ إِلَى تَعْدَايِ عَدَمِ صَحَّةٍ
أَنْتَقِي إِلَى صَحَّةٍ وَجُودِهِ مِنْ أَصْلِهِ فَعِنْدَهُمْ كَمَا كَانَ شَرْطُ صَحَّةِ
الْإِقْرَاءِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَرَفِي وَارِثًا وَهَذَا لَوْ صَحَّ اقْرَأَ بِابْنِ الْإِخْوَانِ تَبَيَّنَ
أَنَّهُ لَيْسَ بِوَارِثَةٍ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ وَارِثًا لَمْ يَصِحَّ اقْرَأَ بِقَادِي وَجُودِ
هَذَا الْإِقْرَاءِ إِلَى غَيْرِهِ فَيَنْتَقِي مِنْ أَصْلِهِ يَعْنِي لَا يَجْعَلُ وَلِأَنَّ الْإِخْوَانِ
الْمُخْتَفِيَةَ مَرْجِيًا وَطَمَّ كَلَامُهُمْ يَصِحُّ الْإِقْرَاءُ الْمَكْشُورُ مِنَ الْإِخْوَانِ
لَأَنَّهُ لَوْ اقْرَأَ نَسَبًا عَلَى الْغَيْرِ فَلَا يَقْبَلُ كَذِبًا فِي الْحَقِيقَةِ فَإِنَّمَا اقْرَأَ
عَمَلًا يَسْتَحَقُّ ظَاهِرًا ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقُولَ يَكُونُ اقْرَأَ بِهِ
عَلَى نَفْسِهِ فَيَقْبَلُ وَيَجْعَلُ فِي الْقَرَارَةِ كَوْنَهُ وَارِثًا ظَاهِرًا وَإِنْ تَبَيَّنَ
بِقَرَارِهِ لَيْسَ بِوَارِثَةٍ عَلَى أَنَّ صَحَابَنَا ذَكَرَ لَهَا ثَلَاثَ الْمَقَالِ
كَانَ نَصَابُهَا يَثْبُتُ النِّسْبَ وَإِنْ كَانَ النِّسَابُ مِنْ
الْوَرِثَةِ وَالْإِفْعَالُ بِالْإِقْرَاءِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُ
بِهِ فَيَلْجَأُ فَرُوعِي الْإِقْرَاءُ بِالنِّسْبِ وَامْتِنَانُ الْوَلَدِ وَالْعَتَقُ

يسعى في ثلاثة اربع قيمته وابنه في ثلاثي قيمته وكل واحد من
 الاصغر في ربيع قيمته كما في التحرير شرح الجامع الكبير رجله عبد
 ولعبه ابنا ولد في بطنى مختلفين ولما ابن ابن خمس
 وكل واحد يولد مثله للمولى فقال المولى في صحة احدهما
 ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق سن الاول خمسة
 ويسعى في اربعة اخماسه واما الاوسطان يعتق من كل واحد
 منهما ربعه ويسعى في ثلاثة اربعة واما الاصغران فيعتق
 من كل واحد منهما ثلثاه كما في المحيط ولو كان العبد سبعة
 بان كان لكل واحد من الاصغر بن فقال احدهم ولدك
 فعندها وهو الاصح على قول ابى حنيفة يعتق من الاول
 سبعة ويسعى في ستة اسباع قيمته ويعتق من كل واحد من
 ابنيه كرهه ويسعى في خمسة اسداس قيمته ويعتق من كل
 واحد من ابني الابني خمسة ويسعى في اربعة اخماسه ويعتق
 من كل واحد من الاصغر بن خمسة اثمانية ويسعى في ثلاثة اثمان
 قيمته كما في التحرير شرح الجامع الكبير اذا قرأ رجل ان يعتق
 عمله هذه المس وهو كاذب عتق في الفضا ولم يعتق
 فيما بينه وبين الله تعالى كما في الميسر ولو قال اعتقتك
 امس وقت ان شاء الله لم يعتق وكذا لو قال اعتقتك
 امس وانما اشتراه اليوم وكذا لو قال اعتقتك قبل ان
 اشتريتك كما في المحامي ولو قال اعتقتك ان دخلت الاربع
 يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك في يدك في العتق
 امس فلم يعتق نفسك وقال العبد بل اعتقت نفسي لم
 يعتق كما في محط السر خسي لو قال اعتقتك على مال
 وقال العبد اعتقتني بخير مال فالتقول قول العبد ولو قال
 اعتقتك على مال امس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت وقال

لا احد منها عندها عى كما في شرح الزيارات للغباب وان كان كبير
 او صغير يهرعن نفسه فان كان مقربا بارق لها فهو الذي
 لا يهرعن نفسه سواء لم يقربا بارق لها يرجع في ذلك الى قوله
 فان اقرا ابن المقر فهو ابن المقر وان اقرا ابن المقر فهو ابن المقر
 له ان صدقة المقر وان انكر نفسه منها لم يثبت نفسه من واحد
 منها كما في المحيط جارية بن رجلين جازت بولد فقال احدهما
 هو ابني وابنها وابني او ابنتا فان صدق شريكه يثبت
 نفسه من المقر وصارت الجارية ام ولد لا تبعا للنسب ويضمن
 نصف قيمتها لشريكه موسرا كان او معسرا ولا يضمن قيمة الولد
 ونصف العقر ونصف العقر قصاص وان كان شريكه فالكواب
 كذلك الا ان ههنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر
 ولم يجب للمستولد على شريكه نصف العقر كما في شرح الزيارات
 للغباب رجلان اشتريا غلاما من اسوق وكان عند رجل
 ولد غيره فقال احدهما لصاحبه هذا ابني وابني او قال هو
 ابني وابني او قال هو ابنا جميعا فقال صاحبه صدق فزار
 قال كذبت فزارب المقر ولا يرجع فيه الى قول الفلام وان
 كان يهرعن نفسه فبعد كذا ان صدق شريكه فلا ضمان
 عليه في الولد اصلا وان كذبه كان حكم الولد حكم عبد يهرعن
 اثني اعتقما احدهما وان قلدا الشريك هو ابنيك وروى ففعل
 قول ابى ج لا يضمن المقر لشريكه شيئا ولكن يسع المعنى له في
 قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسرا كما في المحيط قال
 محمد رج رجل له عبد ولعبه ابن لابن عبده ابنا ولدان
 بطنين وكلهم يولد بطنهم لثلاثي لثلاثي المولى في صحة
 احدهم ولدي يومر بالبيان مادام حي فغني بهم بن ثبت
 نفسه منه وعتق ما بعده وان مات قبل البيان فالعبد

اعتقني فغيرني قال القول قول المولى كما في المبسوط اقرانه اعتق
عبدك هذا الابل هذا اعتقا كما في محيط السرخس لو قال كانتك
ولم يسم الا وقال العبد على خمسين فانه ينبغي في قول ابن ابي
ان يصدق العبد ولا يصدق عندهما كما في ابي وسمه ولو قال
كانتكد مسددا الف درهم فلم تقبل الكفاية وقال العبد بل قبلتها
فالقول قول العبد ولو اقرانه كانت عبدك هذا على الف درهم لابل
هذا او ادعى كل واحد منهما الكفاية جاز ذلك في المبسوط ولو اقر
انه كاتب عبد اقبل ان يملكه او انه كاتب الله قال القول قوله
لم يصح ولو اقرانه كانتا مسددا وقال المكاتب لم يكن فيه خيا
ولو قال استتيت الخيا لنفسي وقال المكاتب لم يكن فيه خيا
فالكتابة جازية ولم يصدق المولى على شرط الخيا وكذلك البيوع في
جميع هذه الوجوه كما في ابي ودي وبرجارية ثم اقرانه كانت مدبر
لاخر غصبتها لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها واستخدا
مها ووطيها قضا وذا الدابة لا نفعل ان كان كقول وان قبلها
اجبي فعليه التود للمدبر ولو قبلها المحقر فعليه التود قياسا
ولا تود عليه استحسانا كما في محيط السرخس جازية بين
رجلين قال احداهما لصاحب برتها انا وانتا دبستها انتا
وانا وقال دبستها فان صدقة صاحبها في ذلك فهي مدبرة لها
وان كذب صاحبها في ذلك صارت مخزلة جازية بين رجلين
دبرها احداهما او الحكم ثمة ان عندنا في بيع للشرع خيرات
خصة ان شاء دبسها وان شئت ترك نصيبه على حاله
وان شئت اقبل المدبر ان كان موصرا وان شاء استسحق الجارية
ان كان المدبر موصرا ان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المدبر
كانت الجارية نصفها مدبرة للمدبر والنصف لآخر موقوف
فتخدم المدبر يوما وتوقف يوما فان عاد الشريك الى تصديق
المدبر

المقر صارت مدبرة بينهم ما ورد على المقر ما اخذ من الضمان وان لم يرجع
الى تصديقه حتى مات احداهما ولم يكن له مال سوى الجارية فان مات
المقر وصدقته الجارية فيما قال سقط في ثلثي نصف قيمتها ولو رثت
المقر واحدا اذ كذبت الجارية المقر فيما قال سقط في ثلثي قيمتها
في ظاهر الرواية وان مات المقر فان صدقت الجارية المقر فيما اقر
اقرانها تسبى للمدبر جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما اقر
فان تسبى للمدبر نصف قيمتها وذلك قيمة حصته ولم تسبى
في غير ذلك وما اذا مات جميعا احدى قبل الاخر فان مات
المقر ولا ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما اقر حكم المسلمة
قبل موت المقر ان يعتق النصف الذي هو حصته المقر
وتضمنها السعائية في ثلثي ذلك النصف واذا مات المقر بعد
ذلك وجب عليها السعائية في نصيب المقر المقر صار ذاك
نصف المقر وازداد ثلث المقر اذا اذاد ثلث المقر اذا اذاد الثلث
فصلها ثلث جميع الرقبة وتسبى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت
الجارية كذبت المقر فيما اقر هكذا كما لا يوجب تسبى في ثلثي قيمتها
وان مات المقر ولا ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما اقر
مشايخنا ذكروا انه يلزمها السعائية في كل قيمتها وان كانت
الجارية كذبت المقر فيما اقر فنقول ذكر محمد بن هذه المسئلة
فلو مات المقر بلا ثمنها السعائية في نصيب المقر لا غير
يذكر حكمها بعد موت المقر ومشايخنا ذكروا انه يلزمها
السعائية في كل قيمتها لانها السعائية في كل القيمة قبل
موت المقر فلا تغرب موت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهبه
ابن ابي واما بيان مذهبه ابو يوسف ومحمد بن نصر كلهم
مدبرة باقرا المقر بعد ذلك ان صدق الشريك المقر فيما
مدبرة بينهم ولا ضمان على المقر وان كذب ضمن المقر نصف

قَالَ الْأَكْلُ وَلَوْ تَكَلَّمَ سَارِكُ الْمَوْتِ فِي نَصْفِ الْمَالِ قُلْتُ وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَبَهُ
 الدِّينِي أَنَّ أَبَاهُ قَبَضَ كُلَّ الدِّينِ وَالْمَسَالَةَ بِجَاهِهَا كُنْتُ هُنَا فِي فِيمَا لَوْ
 أَقْرَبْتُهَا بِسَبِيلِ كُلِّ الدِّينِ يَكُنُّ الْمُسْكِنُ لِلْعَزِيمِ بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ
 قَبَضَ الدِّينَ وَقَبِدَ يَقُولُهُ هُنَا لَانِ التَّخْلِيفُ فِي الْمَسَالَةِ الْأُولَى أَنَّ
 هُوَ حَقُّ الْأَخِ الْمَقْرَأِ قَدْ مَنَاهُ فَلَا يَتَوَهَّمُ التَّنَافُ بَيْنَ مَا تَقْدِرُ
 وَبَيْنَ مَا ذَكَرْهُنَا ثُمَّ إِنَّ تَكَلُّمَهُنَا بِرَبِّتِ ذِمَّتِهِ وَإِنْ حَلَفَ دَفْعَ
 إِلَيْهِ نَصْبِهِ بِخِلَافِ الْمَسَالَةِ حَيْثُ لَا يَجْلِفُ تَمَهُ لِحَقِّ الْعَزِيمِ وَأَنَّ
 حَلْفَ لِحَقِّ الْأَخِ الْمَقْرَأِ حَقُّ الْعَزِيمِ كُلِّ حَصْلَةٍ مِنْ جِهَةِ الْكَمَرِ
 فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَخْلِيفِهِ وَهَذَا يَجْصَلُ لَنَا النِّصْفَ فَيَجْلِفُ وَلَوْ
 تَرَكَ الْمَيِّتُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَا تَأْخُذُ غَيْرَ الدِّينِ وَالْمَسَالَةِ بِجَاهِهَا
 فَأَقْتَضِيهَا رَجْعَ الْمَكْذِبِ عَلَى الْعَزِيمِ بِنَصْبِهِ مِنَ الْمَالِ الدِّينِ
 لَمَّا قُلْنَا وَالْعَزِيمُ أَنْ يَجْلِفَ لَهَا بَيْنًا فَإِنْ تَكَلَّمَ بِرَبِّتِ ذِمَّتِهِ وَإِنْ حَلَفَ
 أَخَذَ بِنَصْبِهِ وَهُوَ خُشُونٌ دَرَاهِمًا مِنَ الْعَزِيمِ ثُمَّ رَجَعَ الْعَزِيمُ
 بِذَلِكَ عَلَى الْمُقْرِئِ أَخَذَهُ مِنْهُ مِنْ نَصْبِهِ مِنَ التَّرَكَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ
 أَبِيبَهُ الْمَالِيَةَ فَقَدْ أَقْرَعَهُ بِالْتَرَكَةِ وَالَّذِي يَمُوقُ عَلَى الْإِيرَاقِ عَلَى
 الْوَجْهِ الذِّكْرِي بَيْنًا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِذَلِكَ تَنْبِيْهِ قَدْ قَدْ مَنَاهُ فِي
 كُنْزِ الدَّعْوِيِّ مَا مَنَاهُ لِلْمَخْصَا أَنَّهُ لَوْ قَدِمَ رَجُلٌ رَجُلًا إِلَى
 التَّقَاضِي وَقَالَ أَنَا بَ هَذَا تَوَفَّى وَلِي عَلَيْهِ الْغَدْرُ رَهْمٌ فَلَيْسَ
 الْقَاضِي أَوْلَاهُ مَا تَأْتِي بَوَكُ فَإِنَّ قَالَتْ فَقَدْ صَادَ خُطْبَاهُ وَإِنْ تَكْرَرِ
 مَوْتِ أَبِيبٍ فَلَا يَتَوَهَّمُ جَوَابُ وَلَا خُصُومَةُ عَلَى الْأَمْرِ ثُمَّ لَوْ أَقْرَبَهُ
 أَبِيبَهُ فَلَا يَجْلُوا مَا يَنْفَرُ بِالَّذِي عَلَى أَبِيبِهِ أَوْلَاهُ فَإِنَّ قَرَأَ تَوَفَّى
 الدِّينَ مِنْ نَصْبِهِ لِأَقْرَأَ بِذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ وَأَنَّ التَّرَكَةَ لَامِ
 الْمَدْعِي بَيْنَهُ قُلْتُ وَطَقَعُ بِالْأَمْرِ وَيَسْتَوْفِي مِنَ التَّرَكَةِ لَامِ
 نَصْبِهِ هَذَا الْوَارِثُ لَانِ أَخَذَ الْوَارِثُ يَنْتَضِبُ خُصْمًا فِيمَا يَدْعِي
 عَلَى الْمَيِّتِ وَالْبَيْنَةُ الَّتِي أَقْبَتَ عَلَيْهِ كَأَنَّهَا أَقْبَتَ عَلَى جَمِيعِ الْوَارِثَةِ وَأَنَّ

فِيهَا لِالشَّرِيكِ مَوْسِرًا كَانَ أَوْ مَعْسِرًا وَيَكُونُ نَصْفُهَا مَدْرًا لِلْمَقْرَأِ
 وَالنِّصْفُ الْآخَرُ مَوْقُوفًا إِلَى أَنْ يَمُوتَ الشَّرِيكِ إِلَى تَصَدُّقِ الْكَمَرِ
 فَإِنْ عَادَ صَارَتْ مَدْرَةً بِسَبِيلِهَا وَرَدَّ الشَّرِيكِ مَا أَخَذَ مِنَ الْمَقْرَأِ
 لَمْ يَعْلَمْ حَقِّ مَا تَقَرَّبَتْ فِي ثَلَاثِ نَصْفِ قِيَمَتِهَا لَوْ رَتَبْنَا الْكَمَرِ
 وَلَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُهُ كَذَلِكَ لَمْ يَصْدَقَتْ الْحَاجَةُ الْمَقْرَأُ كَذَلِكَ وَبِأَنَّ
 الْمَسَالَةَ بَعْدَ هَذَا عَاجِدٌ هَبْهَا عَلَى حَسَبِ بَابِهَا لَا يَنْحِفُ كَانِي
 الْحَطُّ وَأَنْ تَرَكَ تَخْصِيصَ أَمْرٍ وَلَوْ عَلَى تَخْصِيصِ خِيَامَةٍ مِنْ رَهْمٍ
 فَأَقْرَأَ أَحَدُهَا أَوْ أَحَدًا لَانِ تَقْبِيضَ بَيْتِ خَمْسِي دَرَاهِمٍ مِنْهَا
 أَوْ مِنْهَا لَانِ وَكَذَلِكَ لَانِ الْمَالِيَةَ صَارَتْ مِيرَاثًا بَيْنَهُمَا فَلَمَّا أَقْبَرِ
 يَنْحَرِفُ إِلَى تَخْصِيصِهِ وَكَذَلِكَ فِي نَصْبِهِ خِاصَّةً لَا فِي نَصْبِهِ خَبَرِ
 أَحَدُهَا بِأَقْتَضَائِهِ وَكَذَلِكَ فِي نَصْبِهِ خِاصَّةً لَا فِي نَصْبِهِ خَبَرِ
 فَبَقِيَتْ حَصَّةُ الْأَخِ كَمَا تَقَعُ فَجَعَلَ كَانِ الْمَقْرَأُ تَقْبِيضَ نَصْبِهِ
 وَلَانِ الْأَقْرَأُ بِاسْتِغْنَاءِ الدِّينِ أَقْرَبُ مِنْ لَانِ الدِّينَ يَقْبِضُ بِجَلْبِهِ
 ثُمَّ يَلْتَقِيَانِ قَصَاصًا قَدْ أَقْرَبُ مِنْ عَلَى الْمَيِّتِ وَهُوَ لَا يَنْغْذِي
 حَقُّ الْوَارِثِ الْآخَرِ وَيَنْغْذِي حَقَّهُ خَاصَّةً وَالَّذِي مَقْدَمٌ عَلَى الْكَمَرِ
 فَأَسْتَقْرِ نَصْبِهِ كُلَّهُ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْءٌ كَمَا أَقْرَعَهُ بَيْنَ
 آخِرُ وَكَذَلِكَ أَخُوهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشَارَكَ أَخَاهُ فِي الْخَمْسِي وَإِنْ
 تَصَادَ قَاعًا لَمْ يَشْتَرِكْ بَيْنَهُمَا لَو رَجَعَ الْمَقْرَأُ خِيَامَةً رَجَعَ
 أَخُوهُ عَلَى الْعَزِيمِ بِمَا يَتَقَرَّبُ الدِّينَ عَاجِدٌ ثُمَّ رَجَعَ الْعَزِيمُ عَلَى الْمَقْرَأِ
 زَادَ عَلَى الْخَمْسِي مَا أَخَذَ مِنْ أَخِيهِ الْمَكْذِبِ لَانِ الْوَارِثُ لَا يَأْخُذُ
 شَيْءًا إِلَّا بَعْدَ قَضَا الدِّينِ فَيُودِي إِلَى الدَّوْرِ وَعَاجِدٌ هَبْ مِنْ
 أَبِيبِ لَيْسَ أَنْ لَمْ يَكُنْ يَصْلُحُ لَهُ نَصْفُ الْخَمْسِي لِأَنَّهُ يَصْرِفُ
 الْأَقْرَأُ إِلَى الْكُلِّ شَيْءًا لَانِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَعَاجِدٌ فَأَقْرَأَهُ فِي حَقِّهِ
 مَقْبُولٌ فَصَحَّ وَفِي حَقِّ أَخِيهِ لَا يَقْبَلُ وَلَا يَعْجِ وَلَا يَخْجِسُ
 بَعْدَ حَلْفِهِ أَوْ بَعْدَ تَخْلِيفِ الْأَخِ الْمَقْرَأُ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ لَمْ يَعْلَمْ
 أَنْ أَبَاهُ قَبَضَ مِنْ دِينِهِ الذَّعْلَى هَذَا الْعَزِيمُ بِشَطْرِ الْمَالِيَةِ أَوْ نَصْفِهَا
 قَالَهُ

المشاخ فيقال بعضهم يستخلف فيما واحد بالده ما وصل اليه
درهم او شئ من تركه يصح ولا تعلم ان لهذا الرجل على ابكر دين
من هذا الوجه الذي يدعي ويجوز ان يجمع بين الميراث على اثبات
واليمين على العلم كل في حديث القسامة وقال عايتهم جملته
ميراث لا يتاخر يجمع بين اليمينين اذا كان من جنس واحد
وتمتلكها ما حدها فلهما تخلف الجنب وان اليمين على
الدين لم يمس من حصص اليمين على العلم وسببها فتختلف
فلا يجمع بينهما بخلاف القسامة لان سببها واحد وهو القتل
اكن سرق على الوصول له على اليتام وتختلف مرة على الدين لا
على العلم هذه الاخر وقال نعم اما اذا انكر ان اياه مات واراد
الميراث لم يتخلفا في ذلك بخلاف على الموت والوصول يمين
واحد الاكن على الموت لا على العلم والوصول لا على اليتام
بالله ما تعلم ان ايكسامة ولا وصل اليك من ميراثه شئ هكذا
ذكر في بعض النسخ وبها اخذوا مثل المشايخ وعامة مشايخنا
على انه بخلاف من ترك على الموت مرة وعلى العلم والوصول مرة
على اليتام فان تكل حتى ثبت الموت جملته على الدين
على علمه والى خلفه ليس عليه شئ ولا يمس حياءه وتعالى اعلم
فخصت في كل شيئا على شئني تتعلق بكتاب الاقرار فرت الحجة
المكلفة اى بالقيمة الباقية وهي حرقا وما ذونة بدية
على نفسها لا اخر جلا كان او اسيرة من اقرارها او مالا باعد
فكذبها زوجها فدية لا نه لوصولها زوجها صح في حقه بالاولى
اتفاقا وعلم من تكذيب زوجها تركها يمينها فها اقرت به
من الدين على نفسها للدين حتى لا يكون لها حق الامتناع
من السفر معه صح اقرارها في حقه اى فيما يتعلق بحق
زوجها ايضا كما صح في حقه عند ابي مخنف الحق بالدين

على مورثهم لو كان حيا تخلفا لا قرار من احد الورثة بالدين فيستوفى
من نصيبه فقط وان لم تكن للمدعي بيعة على فالحك و اراد
استخلاف هذا الابن يستخلف على العلم عند ابراهيم النخعي
والحسن وهو قول غياث خلافا لابن ابي عمير وشريح يتخلف
عند ابا الله ما تعلم ان لغلقت بن فلان هذا على ابكر هبة
الحال الذي ادعاه وهو الف درهم ولا شئ منه فان خلفه يركب
وان تكلر استوفى الدين من نصيبه فان قال لم يصل الى من
ميراث ابي شئ ينظر ان صدقة اكد شئ فلا شئ له وان كذب
وقال بل قد وصل اليه الف درهم واكثر يتخلف على اليتام تيا حيل
اكنه من مال ابيه هذه الالف ولا شئ منها لا يتخلفه على
فعل نفسه وان تكلر لزم القضا وان خلفه فلا شئ عليه هذا
اذا خلفه على الدين ولا تخلف على الوصول وان خلفه على الوصول
ولم يخلفه على الدين او لا اراد ان يخلفه على الدين يعلم ما خلفه
على الوصوله فقال الابن ليس على من لانه لم يصل الى من
ميراث ابي حتى فان القاض لا يقبل قوله ويخلف على العلم
لان الحاجة الى اثبات الدين وفي اثبات الدين لا تقع الحاجة
الى وصول شئ من الميراث الى من وفي اثبات الدين لا يقع فائدة
فانه متخلف واقر ان تكلر ثبت الدين بعده ذكر اذا ظهر
للأب ودبقة او بضاعة عند انسا ان لا تقع الحاجة
الى الاشاات فتكون فيه فائدة منتظرة هذا اذا خلفه
على الوصول ولا تخلف على الدين اذا اراد ان يخلفه على الدين
او لا وقال الابن لم يصل الى من ميراث ابي شئ فليس على
يبي منتظر ان صدقة المدعي ومع هذا اراد استخلافه
على الدين له ذلك لما قلنا ولو كذبته واراد استخلافه على
الدين هو الوصول جميعا لم يذكر هذا في الكتاب واختلف

على نفسها وقلازم وان تضر الزوجه وذكر ابو حنيفة سمع للمقرئ
 الحنفى في مولد المس بقللا يدعون المذبح فلهي طليها من ابي
 القاضى ابو عبد الله عن زعفران الوليد قال كان ذلك جوارا يبيع
 فني يفتنى نحس الحوج ويكثر الجلو عن عنده فقلله ليو لا ي
 ح انما روي الخرج الى الغلات من اهل الكوفة وقد طليت ل
 وقد طلبوا من الكهنة فاسعوا بها ففهمه فله به طيقت
 نفس يا تزوج فقال ابو حنيفة فاستجاب له واعطىهم ما يطلبون
 منك ففعلوا فوجدوا انهم اذا دخلت بها لم يمسها شي
 الصدق عليك فاجلهم الى ما يطلبون منه فله به طيقت
 وبينهم جالى بن ففعل ما في سائرهم ياخذون ما يبيعون
 وليس في دسنى الكمل وقد يطلون على الجوارح لا يظهروا فاعصر
 كاه فاذ اتى قال احمل واقتصر حتى تهبط اهاك فاب
 الامر يكون اسهل عليك من ان تهبط به ولا تقوى ففعلوا
 واقتصر ابو حنيفة في وقت غلا ففعل ما به طيقت
 قال ابو حنيفة ما عليك ان تظهر انك تريد الخمر ففعل هذا
 البكر الى موضع بعيد ولا تتركه ان تسافر ففعلوا فاكثرت
 الرجا جليلي وجابها واظهره يبيع الخمر الى خايسات
 في طلب الحاشي وان يربدها ففعل ما به طيقت ففعلوا
 الكثرة وجا الى ابي حنيفة ففعل ما به طيقت ففعلوا
 لهم ابو حنيفة انه ان يخرج بها الى حيث يشاء ففعلوا
 ان ندعها ان يخرج فقال لهم ابو حنيفة ففعلوا ففعلوا
 علمه اخذته منه فاجابوا الى ذلك فقال ابو حنيفة ففعلوا
 ان القوم قد سمعوا وجابوا بن يبيع الخمر ففعلوا
 من المهر ويرونك منه فقال له الفتي فافيا رتبها ففعلوا
 احرقون ذلك فقال ابو حنيفة يا احب اليك ان تنصني
 هذا

هذه الذي به لوهك ولا اقرت المرأة لاجل دين ولا عليك ان تخلفها
 ولا تسافر بها حتى تقضي ما عليها من الدين قال الرجل الله الله
 لا يسمعوا بها ولا اخذ منهم شيئا واجاب الى الجوى واخذ ما يذو
 له من المهر وهما احدهما المس الى الست الحارة من
 قال عن الاورحة فافق على المقر ولا يتعدى الى غيرها لا
 كونه حجة انما هو في زعم المقر نعم ليس حجة في غيره وهذا
 لا يظهره حتى الوالد الثمرة بخلاف البينة فان حجة في حق
 الكل لا حجة بالقضا وهو عام حموي وقال البيرى لقابل
 ان يقول هذا الاستثنا غير صحيح لان المراد من قولهم الاقرار
 حجة قاض لا يتعدى الى غيرناي وقصد الاضمار لا السر حتى
 في شرع الزيادة او فافها مهرها واراد ان يتقها الى بل
 اخر فان لا نسيان بين فكذا في اقرارها وقالوا في رتبته
 بالدين كاذبة لجسها المقر له بالدين صدقت المرأة في اقرارها
 لارها بالاقراء تصرف في ذمة نفسها بالانتماء للمهر ففعلوا
 الى حق الحبس والملازمة للقر له بالاقراء كما لو كان نسب
 شوت الدين ثابتا بالعبادة والسنه وهما اي المساي
 الستة المذكورة في الاشارة الى ان فيه لوافر
 المخرج بالدين الدعوى وفاه له الامن ضمن العهد المخرج بالدين
 يسرها لقضاء دينه وان تضرر المستاجر قال الشيخ صاحب
 في هذا الشارة الى ان رب الدين اذا را د حصل المدينون وهو
 في اشارة الغرض حبس وهي التي اشار اليها الشافعي وينبغي
 يخرج من قولهم الاورحة فافق على المقر ولا يتعدى الى غيرها لا
 في هذا الشارة الى ان رب الدين اذا را د حصل المدينون وهو
 في اشارة الغرض حبس وهي التي اشار اليها الشافعي وينبغي
 يخرج من قولهم الاورحة فافق على المقر ولا يتعدى الى غيرها لا

فيما اذا كان الاقرار اجنبى وقوليتو صوابا كمالى منها بالمحسنة
عنده لا يظهر ايضا اذا الحبس عند القاضى لا عند الارب فان
المحول عليه قول الامام اذ لم يستثنى في هذا التصحيح لاحد من
اعماله جميع مجهولة النسب اقرب بالرق لانسان وصدقتها
المقررة في كونها امته وكونها باقية على الرق والحال ان له
الى المقررة تزوج قديرا لا نكاحا فكل من تزوج وارق برقبته لانس
صح اقارها وتصيرت المقررة يصنع بها ما يصنع بامته
يستترتها ويستخذمها ويستغنى بها ان علم انها صادقة وان
علم انها كاذبة لا يجعل له التعرق وتذكر كمال رجل اذا كان الحال
في الرق والحرة اذا اقر بالرق لانسان وصدقه المقررة في اقرارها
يصح اقرارها وتذكر صحيا وصبيته يعقل ويتكلم اذ اقر بالرق
للمهر صحا اقرارها وصار عبدا او امته للمقررة اذا صدقة في اقراره
والجواب في المقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرة
وهذا اذا لم تعرف حريته بنوع دليل فاما اذا عرف حريته بدليل
بان عرف ان اباه حرا الاصل او شئت حريته بالمشهورة فالقاضى
لا يصدقه في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقررة وتذكر اذا كان
القاضى قضى عليه جميع من احكام الاقرار بان حى او جنى
عليه وقضى القاضى بارش الاحرار لا يصدقه في اقراره بالرق
وتذكر اذا عرف كونه معتق رجل فالرق لانسان لا يصح اقراره
فان اقرار المعتق يدك وصدقه اجزأت اقراره كافي الحبس
واولاد واستغنى من الزوج وتذكر ما زوجه بها فيما قررت به
صحيحا او كاذبا فكل ما يخصه من خصصها امته ولا يملكه كافي
الزوج ولا يملكه كافي في حريته ولا يملكه كافي في بعض
الامور ولا يملكه كافي في بعض الامور ولا يملكه كافي في بعض

العمارة التي ساقها الشهي جبارة المص في المص ونجها بنها الترخ
صالح الغزى والله اعلم الثالث عشر لو تزوج مجهولة النسب ان
يستأجر اى زوجه وصدقتها الاب انفسه النكاح بين مملوكين الا ان
يجلدها ما اذا اقرت بالرق وطلقها اثنى عشر بعد الاقرار بالرق
بمكة الرجعة الرابعة اذا اقر ولد امته المبيعة والمديع ان
نسبه وتعدى الى حواشي الاغ من الميراث الا انها الخ
المكتبة اذا ادعى نسب ولا حرق في حياة اخيه وصحت وميراث
ولده دون اخيه السابعة باع المبيع ثم اقر ان النسب كان ثلثه
وصدقه المشرى فلما رد على بايعه بالعتب اه وعقدها ان
ثبت له ان لا احد عليها كفاية او بالنسبة حبسه بمه ولو
زمت كما قال ابو حنيفة ايضا نظر الزوجه حبسها ولو لم
يثبت عليها الا اقرارها في نفسها لا تصدق المرق في حق
الزوج لان اقرارها لا يصح حجة لا يطل حق الزوج كالموكل
بالا فلا يصح مدعيته لها زوج يبري فلا حبس ولا تلازم لانه
منع الزوج عن غشيانها واقرارها فيها يرجع الى بطلان حق
الزوج لا يصح دبر فللزوج ان يبري فيها ويرى وقال السيد محمد
والظاهر في قوله يا برها القاضى بالدفوع ويستجى عليها ما يباح
في الدين وقتل وينبغي ان يقول على قولها في عدم اعتنا عرف
ما سرفها مع زوجها اقرارها وقضالات ان العال ان الاب يملكها
اى يعلم بنسبة المروجة التي اراد زوجها استغنى عنها الا وشر
يدى عليها كالفان اى الاب او بن كان له بعض اقرارها
لستوصل الاب تذكر الاقرارها الى اصل لها تعليم اياها الى
منعها بالحس عند عن السفه وزوجهها وكذا وقتت عليه
مرا حين استلست بالقضا اذا ذكرها المص في المص وقال
السيد محمد وفيه نظرا اذا العلة خاصة والمديع عام لا لا يظهر
فيها

وفي الكافي الى واقرت فهو شهرين فها مدته وان اقرت بعد معنى
شهرين فاربعم والاصل انه متى ما كن تدرك ما خاف في ثوبه
بأقر الزرع لم يبدرك بطل حقلا ن فوات حقه مضافا فلو
قال لها اذا دحكت الدار واذا اكلت فلا تا واذا اصلت الظهر
او اذا جارس الشهر فانت طالق فتبين ثم اقرت بالرق ثم وجد
الشرط طلاقه تثبت ويكفي الزوج رجعت لان الرجوع عن
النفقة لا يقع فلا يمكن التدارك وانما علق بشرط الرجوع
فلو حرمت حرمه غايظه بضره فهو لها وكذا لو جعل امرها
بدها في تطلقتي او ببدانجي ثم اقرت بالرق لان التوق
لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكن التدارك كما في التخرج خارج الكافي
الكثير ولو علق طلاقها بشئ يعقلها فاقرت بالرق ثم فعلت
ذلك طلقت شئني ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه
ففعلا بعد ما اقرت بالرق حرمت عليه قال في الكتاب بسوا
كان فعلا منه بد او لا بد له من غير مثل كلام الاب وصلاة الظهر
وما اشبه ذلك كما في المحيط وزرع المات على قوله لا حقه بقوله
ولا يبطل النكاح وحق الاولاد بناء على انها تزوجت بغير
اذن من مولاه او بناء على انه تزوج بها على حرة فلا تصدق
بأقرارها فيه يتعلق بحقه اطلاقا وليس للمفكر ان يمنها من
تزوج بها ان يمنع المفكر عن استعمالها كما في التخيرو فان
اعطاها الزوج المهر قبل اقرارها برب ومسا بعد اقرارها لا يبر
فان اعتقها المفكر فلا خيار لها وان جنى عليها فافش الامر
للمفكر وانسخت خير المفكر بنى الدف والهدا كما في الكافي
وساق مساق يتعلق بالافتر بالرق في فروج ذريرتها تحت
قول الماتن اقرت له خولا انه طلقها قبل له خولا انه فتنه
وفرع الماتن على قوله وحق الاولاد بقوله فاولاد حصلت

له
الزواج

ملوك القلعة بالرقبة عند ايميو سف اذا حكم القاص برقبته لا يبر
الولد يتبع الام في الرقبة والحرة خلافا لمحمد فانه عنده مجموع ولا
قولا اقرا ويعد حرا لا تزوجا بشرط حرة اولادها منها فلا
يصدر على ابطاله فلهذا الحق في الماتن لا تنصق في حقه يرد
عليه انتقاص طلاقها كما عرفت في اكثر من جلة قال في
ورد على كون اقرارها غير صحيح في حقه انتقاص طلاقها لا
تقل في المحيط عن المجسوط ان طلاقها ثنتان وعدتها
حيصتان بالاجماع لانها صار ثمة وهذا حكم يخصها
وذلك لان العدة في الطلاق للنساء عندنا وكذلك في العدة
ثم نقل عن الزيادة ولو طلقها الزوج بتطليقتين وهو لا يعلم
بأقرارها عليها الرجعة ولو علم لا يعمل وذكر في الجايع لا يملك
علم او لم يعلم قبل ما ذكر فينا سوما في كونه في الحكمها بخصصان
وهو الصحيح اه وتذكر الوكيل رجلا بان طلقها ثنتين ثم اقرت
بالرق فعلق الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها ثنية فانت
منه وان لم يعلم او علم ولم يعزل عما عزال الوكيل عليك مراجهتها
كما في محيط السر خسة ولو طلقها الزوج واحد ونطقت عندها
حيضة ثم اقرت بالرق كانت عدتها حيضتين ولو تزوجت بالرق
بعدها حاضت حيضتين كانت عدتها ثلثا حيضتين ولو تزوجت
الزوج الى منها فحق شهر ثم الى منها فحق شهر ثم اقرت بالرق فحق
الايد الاول اربعة اشهر وحق الايد الثاني شهرين فافش
شهرين وقت الاقرار تطلق بالايد الثاني ويسبق مدق الايد
الثاني مدق الايد الاول وتذكر لوالي مفكرت لنا ذامض شهر
فولده لا اقرتك قبل ما مضى شهران اقرت بالرق كانت مدق الايد
الاول اربعة اشهر وحق الايد الثاني شهرين فافش
شهران بعد الاقرار بان تطليقتين يحكم بالايدين كما في المحيط
وفي

وارث لا يرث الكل كما حل الزوجي فبرث الكل عند عدم الوارث
اصالة ويرث المال في عدم وارث لا يستغرق الزكاة في ورثته
نقلها عن الخط وان كان الميت بنت كان النصف لها
والنصف للمقرلة اهـ فعلم ان الميراث بالوارث ذوات الفروض و
العصبة وان المقرلة مقدم على الذوات يقدم على ذوات الارحام
يرجع رحمتي نقول المقرلة فاعل يرث فان مات المقر او لا
تم مات الفتيق فارثه لعصبة المقر لعدم ظهور اقرارهم في
حفظ المال لا اقرارهم قاصدا فادام حيا يكون ارث الفتيق
للمقرلة عند عدم الوارث وبعد موت المقر ينتقل الوارث
لعصبة فيكون الارث لهم فلا ينفذ اقراره عليهم ويستحقون
الميراث دون المقرلة رحمتي وقال السيد احمد فلو كان
عصبة اولاد من قبل الآقرار حرار يرثونه ومن بعدهم
من امة اقرار يرثون فتدبراه ولوان المقر له بالرق
احقق المقر ثم مات المعتق الاول فله المقر وكذا لو كان
للمقرين حران الاب اذا كان حيا لاحق لابن في تركته
مستحقه فلو مات المقر ولا وترك ابنا حرا ثم مات المعتق
الاول ولم يترك عصبة فترثه لابن المقر للمقرلة وكذا لو كان
له عصبة سوى الابن كانت امانه له كما في التخيرو ولو جنى
هذا المعتق سقى في جنايته لانه لا عاقلة له اذا ذكر
اعتقه صار رقيقا والمقر له لم يظهر حكمه في حق ذلك المعتق
واختلف المشايخ انه يسقى في قيمته او في دينه المعتق
قال بعضهم قيمته وفيما يسقى في الدية قال الصمد الشهد
وهو الاصح واليه مالا يخفى حكوا عنه الحصاص كما في
التخيرو والجامع الكبير ووجهي على ما انفصل اي حيا كان
عليه اي على المعتق يجيب على الجاني ارثا لعبد لا ارثا لحر

قبل الاقرار ومما في بطنها وقته اي وقت الاقرار حرار حصولهم
جميعا قبل اقرارها بالرق فلم يعمل باقرارها في حق الاولاد الذين
سبقوا ولا رثهم او تقدم علوتهم على الاقرار فيقبل ما ولدته بعد
الاقرار لا قبل من ستة اشهر فان ولدت بعد اكثر من ستة
اشهر فعد لها يوسف هو عبد خلافا لجمهور النسب
قد به احترازا عن من علم نسبه وحرية فلا يصح اقراره بالرق
لكن ذيب العيان له كما لا يخفى وكذا من علم انه عتيق الغير
ويصح هذا الاقرار من المجهول ولو كان صبيما ميراثا في تنوير
الادهان ويستثنى منه القبط حيث لا يصح اقراره بالرق
عبد لفلان الا اذا كان بالفا بوا السعور وفي الاشياء
مجهول النسب لوان بالرق بالنسب لوان كان له ميراث وصار
عبد له كان قبلها كحرية بالعتق اما بعد فضا القاصي
عليه حد كما لو ابا القضا في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد
ذلك واذا صح اقراره بالرق فاحكامه بعده بالجنسية
ولقد وداد احكام العبيد وفي النصف يصدق الازني خمسة
زوجته ومكاتبه ومدبره وام ولد عتقه اهـ وفي التخيرو
شرح الجامع الكبير ولوان رجلا مجهول الاصل له ولا وادبهات
اولاد مجهولون ومكاتبون فاقرب بالرق لحر جازا كذلك
نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وامهاتهم ومدبرهم
ومكاتبهم اهـ حرر عبد الله بن ابي نينا وصدق له المقلد
صح الاقرار في حقه فقط حتى صار رقيقا له دون ابطال
العتق اي دون ما يتعلق بعصبة المقر من ارث المعتق
بعد موت المقر وذو لا نال الاقرار حتم حتى حرق فان ما رثت
العتيق يترثه وارثه ان كان له وارث لم يترث ما رثت التخيرو
فانه مقدم على المعتق والابان لم يكن له وارث اصلا او كان له
وارث

العلم لانه فعل الغير من اهلها وقد مناه ايضا في اول كتابه
الافلاحة ولو قال في جواب من قال لي عليك الف حق حجة
او قال الصدق صدق اوقال البقيتي يقين لا
يكون اقرا لانه كلام تام بخلاف ما من حقوق الحق حقا و
حقا حقا لانه ما لم يصلح للابتداء جمع جوابا فإمكانه
قال الجيبا ادعت الحق الى آخره حكى الصدق اوقات
البقيتي ونحو ذلك وافاد في الكافي انه لو ذكر لفظ الرضا
باقا قال البراءة وقال سكر غير منضم الى الحق او البقيتي
او الصدق بان قال البراءة او سكر لا يكون اقرا ولا كذلك لفظ
الصلح مفردا ومفردا بالحق او الصدق لا يكون اقرا لانه
قال رجل لا تسمع يا سارفة يا زانية يا مخونة يا ابغية
ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فالراد ان يرد بالعيب
فقال اليك حد عندك فالقول قوله وان قام المشتري
بشئ على ما كان من قول السارفة لا يقبل ذلك وليس له ان
يردها وقال رجل هذه السارفة وهذه المجنونة
فقلت كذا وبايها فوجدتها واحدها اي من هذه العيوب
لا ترد اي بقوله ذلك يعني فلا يعاد كذا اقرا من البيع
يكون مبيعتة فاذ فرعها اذا كثر البيع اتصافها فتلك
العيوب لما بيعت ما لم يبرهن على سرقها او بايها او جنونها
او زناها عند ما يعها وقوله لانه قد قيل لمسالمة بالسارفة
ونحوها يعني وقصد الكلام المنادي والحاضرة
ان تحقيق الوصف الذي ناداه به ولقد الوفا لادراة كما في
الفرق بينهما ادراجا اخبار وقوله او تستهتة كذا في نسخ
وفي بعضها او شتمه تعليل لمسالمة هذه السارفة فقلت
لذا فليس يذكر التحقيق الوصف ويجعل انا وعمي الواف

بانه

وهو الحق كالمكرر في الشهادة ويقاس عليها القضاء والنزاع
لما في الصفات والله تعالى علم لان حريته انما تشتت بالظاهر
وهو يراي الظاهر يصح للدفع لالا مستحقا لاننا نلزمها
الى ظاهر حريته الحق حال غنته قال رجل لا زلي عليك
الف فقال الحق في حطية الصدق اوقال الحق اوقال
البقيتي وظاهره بغير ادعت الصدق او ادعت الحق
فيتراى النص لكن لا يقين بل يصح الرفع على انه خبره محذور
تقدم مدعاك ومطلوبك الصدق او كثر في جوابه كقول
حقا وخبره يعني قال صدقا وقيينا او كثر في جوابه لفظ الحق
لفظ الصدق كقول الحق الحق او الصدق الصدق او البقيتي
البقيتي اوقال حقا وصدق صدقا وقيينا يقينا ونحو
او زلت كذا في نسخ الدرر في نسخة المخ ونحوها اذا قرئت
بها البرقم يجعل من الحق عمدة الا قوله وخبره وما بعده جعله
في حاشية الكلام الحق بها اي بكلمة الصدق او الحق او
البقيتي البر كقول البر الحق او الحق بر الى اخره يعني قال البر
صدق او الصدق بر او قال البقيتي حق او قال الحق يقين كذا
قال السيد احمد هذا ما يصح لفظ خبره لا يقين جوابا والدر
في نسخ الدرر كالحق وهو في بعض النسخ لزال قلت ولا
وقوع المخ والحمدية عن الكافي قال وهو ظاهر فانه جعل
على الابدال فالاولان هما توصف به الدعوي فصيح الكلام
ويستعمل في التصديق عرفا فانه قال ادعت الحق مني
وفي البرزخية قال لي عليك كذا فقال صدقت فليزمت اذا لم
نظر له على وجه الاستهزاء ويعرف ذلك بالنسخة المحذورة
الحق الرميل اقول لو اختلفا في كونه صدقا وجه الاستهزاء
ام لا فالقول كذا كذا استهزاء به والظاهر ان على نفي
العلم

وكذلك الشيايب والعروض وكهوان يقر البائع بعيب ينقص
التمن لو قرأه بانه قطع اليد في البيع المشتري ولو قطع
اليد لم يخرجه ان يرد ولكن يرجع بنقصان العيب في يد
واحد وان كان للعدا صبيغ زائدة فلمشتري ان يرد
ان اقرب البائع او ان لا ان يشتت البائع ما تمنع من الرد ولو
في هذه المواضع في الخصومة في العيب حصر العيب وعينه
اذا كان البائع مقرر بوجود العيب في الحال كما في الحسوط
اذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب
وادي ان المشتري ابراه منه ففعل العبد فانه لم تكن له بينة
استخلف المشتري ما ابراه وما عرض على عيب بيع من راء
ولا رضى به وخرج من ملكه فان حلف رده عليه وان ادعى
المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب جدره مثله
وبعد البائع يد وقرانه بانه وبه عيب لم يسمع لم يلزمه
بهذا الاقرار شي كما في الخوي وان اقر البائع ان المشتري
عيبا يتوهم زواله حيث لا ينبغي له اثرا بان قرانه بانه باع هذا
العبد وبه قرحة ولم يسمعها ولم يسمعها ثم جالمشتري بالعبد
وبه قرحة واراد ان يرد وقال هو تلك القرحة التي قررت بها
وقال البائع التي اقررت بها قد زلت وهذه قرحة اخرى حدث
فيها فالتقول قول البائع مع يمينه وعما المشتري البينة
وكذلك كما سمي البائع نوعا من العيوب صدق انه ذهب وهذا
غيره اذا كان ما يبرو به في المخطوط فلا يكون له بينة
حقا الراد لعيب الابينة يقيمها ان هذا العيب عيب
ذلك العيب او يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدية كما
يتوهم زوال القرحة تاثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجملة
الا ههنا كان القول قول المشتري وله ان يرد بالعيب على

فان كان المدة انقضت للشيعة في الاخبار فاذا في محيط الك
انه لو قال ههنا سارية وسكت كان اقرارا في التخرش
الجامع الكبير ولو شهد لانه قال ههنا سارية وههنا زانية
وههنا لانة وههنا المجنونة ولم يقر بالتمط فلهذا في ان
يرد بهذه الشهادة اه وهذا قيد الى من وقال اوفال ههنا
السارية فعلت كذا ولم يكف في قوله ههنا سارية بخلاف
ما لو قال ههنا سارية او قال ههنا لانة او قال ههنا زانية
او مجنونة حيث يرد با حد ها اي بواحد من هذه العبارات
لان اي القول انما كذا راخا وهو اي الاخبار وضع الجميع
الوصف ههنا اذا اشتراها المشتري ولم يعلم بههنا الاخبار
اصلا قبل الشراء ولم يعلم به الا بعد وما لم يعلم بقوله سارية
لههنا سارية او نحوها قبل الشراء فلا بد ان قد علم بكونه
معينة وتخلد في با طالق او قال ههنا المطلقة فعلت كذا
كذا حيث تطلق لحرية وكذا لو قال لامة ههنا الحرة فعلت كذا
تعتق بذلك كذا اي الزوج اقرار بذلك من قبله
شرعا وهو قد رت على ايقاع الطلاق عليها ولا تخطو في
ذلك شرعا وكذا السيد له قد رت في اعتقها لم يرغب في بيعها
فجعل ذلك القول من الزوج في زوجته ومن السيد في ايمته
اي بما يبايها ايقاع الطلاق والعق يكون صادقا في
مقاته بخلاف الاول فان السيد لا يتمكن من اثبات هذه
الاوصاف فيها درر فخص الاول في اللدا والشنم والله
تعالى اعلم وتزوج في الاقرار بالعيب والاقرار بالبيع والدار
اذا باع دارا شيئا قرانه بها وههنا هذا العيب لصدع في حيطان
يجاني منه او كسرة طمع او زبانية ترد عليه بذلك وكذا كبر
لرباع ارضا بخلافه فربيع ينقص الثمن في نخلة او نخلة

وكذا

البائع كما في المحيط الاذالبائع يبيع فيه حرق في المشتري فحرق
فقال البائع ليس هذا اذ لا يصديق ولو قال لا رد كما ان
صغير اصدق ولو كان فيه حرق غير ذكر فقال البائع بعته وهد
به ولم يكن الاخرى فانقول قول البائع مع يمينه كما في محيط البحر
ولو كان البائع اشني واقر احداهما بعيب وسماه وحمله لآخر
كان للمشتري ان يرد على المقر دون الاخر فان كان البائع
واحد وله شريك معاوض فحرق البائع العيب واقر به شريكه
كان للمشتري ان يرد في المسوط وله الخيار ان يشار
على الشريك المقر بالعيب وان يشارده على البائع كما في المحيط
وان كان شريكه عنان لم يكن للمشتري ان يرد به باقراره فذكر
المضارب اذا باع خادما من المضاربة فاقر به المال فحرق
بوع لم يكن للمشتري ان يرد على المضارب بذلك وكذا في
لعقائه رب المال هو الذي باع فاقر المضارب بالعيب وكذا في
الوكيل اذا باع واقر الموكل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا الامر من
ذلك شي ولو اقر الوكيل بالعيب وحده الامران للمشتري ان
يرده على الوكيل ولكن في حقه رد الامران ان يكون عيب
لا حد له مثله في يرد على الامر لا يقر الوكيل ولكن يتقن
ان العيب كان موجودا عند الامر وان كانت العيب يحدث
مثله فان اقام الوكيل بيته على انه كان عند الامر رد عليه
وان لم تكن له بيته استخلف الامر على دعواه فان تكرر رد عليه
وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكه العنان ولو اقر البائع
منها بالعيب وحده شريكه رد عليه ومنها جميعا
وكذا في المضارب اذا اقر بالعيب لزوم وازم رب المال كما في
المسوط ولو ان رجلا اشتري من رجل سلعة وباعها من
غيره فطعن بها المشتري الاخر بعيب وردها على المشتري

الا

صحة

الاول ان ردوها بغير رضا لا يكون للمشتري الاول ان يخاص
ببيع في ذلك العيب وان ردوها بقضا قاض فهذا وجوه
لثلاثة الاول اذا ردوها باقراره بالعيب بان هذا اقر بالعيب
ثاني القبول وقضى القضا عليه بالرد وان كان وجهه
ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا قبل الاقرار بالعيب
بان لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعينه وما بها هذا العيب
كان له ان يخاصم ببيع ويرد عليه اذا اقام البيعة ان هذا
العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه جحود هذا
العيب نصا قبل الاقرار بهذا العيب لا يكون له ان يخاصم
ببيع الوجه الثاني اذا رد عليه بنكوله وفي هذا الوجه
ان لم يسبق منه جحود هذا العيب نصا بان سكت خاله
الدعوى ولم يقل شيافرض عليه البيعة فاني فردد عليه
بالبيعة كان له ان يخاصم ببيع وان سبق منه الجحود لا يكون
له ان يخاصم ببيع الوجه الثالث اذا رد عليه بالبيعة
وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحود هذا العيب
نصا بان سكت حتى قامت عليه البيعة كان له ان يخاصم
ببيع وان سبق منه جحود هذا العيب نصا فهذا على
وجهين ان اقام المشتري الاخر بيته ان البائع الثاني
باعتها وهذا العيب لم يكن له حتى صمد ببيع وان يقر
ان هذه البيعة كان بها يوم باعها البائع الاول كان له حتى
ببيع هكذا في بعض الروايات قبل هو قولنا
يوسف في رد في بعض الروايات ليس له حتى صمد وقيل
هو قول محمد كما في المحيط في الفصل الثامن والعشرين
في اقرار الوكيل والوصي بالقض ولو قال ارجل بعته
هذا امس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فانقول له

فلان فهو باطل ويجلفه كل واحد منها ان ارعاه بشئ مسمى
 كما في محيط السرخس ولو قرأ هذا العدد الذي في يده عبد
 فلان اشتريته منه بالف درهم ونقدته الشئ ثم قال بعد ذلك
 اشتريته من فلان الاخر بخمسة درهم ونقدته الشئ فان
 اقام البينة على ذلك كله فهو جاز وعليه الشئ الاول والثمن
 للاخر هذا اذا اقام البينة على البيوع فقط دون نقد
 الشئين فاما اذا اقام البينة على نقد الشئين فلا شئ عليه
 لواحد منهما واذا لم يقع بينة على ذلك فالعدد الاول وان حجب
 البيع وان صدق الشئ في ذلك فله خمسة وهو الشئ
 وان حجب البيع ضمن له المخرقة العدد كما في المحسوط في
 باب اقترار الرجل في نصيبه ولو اقام البينة على الاول وسهم
 يقع على الاخر بالبيع كما في الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت
 البيعان جميعا بالبينة كما في المحسوط ولو قرأ باع منه بالف
 درهم وقال المشتري اشتريته بخمسة وقد خرج نصف
 العدد من ملكه المشتري فعلق قوله اي ح القول قول المشتري
 سوارضى البائع باسناد او ما بقي ولم يرضى وعما قول اي
 يوكف القول في الشئ قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى
 البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بخصه ما خرج
 من ملكه عا قول المشتري في يجري الشئ او ما عا قول محمد
 مع مخالفه وان يتراد ان قيمة العدد الا ان يشا البائع
 ان يأخذ ما بقي من العدد وقيمة ما استهلكه المشتري كما
 في المحسوط وفي المشتري رجل اشترى جارية وقضها
 ثم اقتر المشتري انهما لهذا المدي وصدقه البائع فاراد المشتري
 ان يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت ثلثه ثم
 لا يرد وحينئذ ما كان القول قوله كما في محيط السرخس

وكذا لو قال المشتري اشتريته منك هذا فلم تقبل فقال البائع
 لم قد قبلت فالتقوله لان البيع يتبطل بغيره جمعا كما في
 محيط السرخس اذا اقر الرجل باع عبد هذا من فلان وثمن
 الشئ منه ولم يسم فهو جاز ولو لم يسم واقر باع قبضه كان هذا
 اجوز ولو لم يسم ثمنه او قال لم اخبضه وقال المشتري قد قبضته
 فالقول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري كما في المحسوط
 اقر باع دارا منه ولم يسمها ثم حجبها فلا قرأ باطل وكذا ان
 مع المبيع ولم يسم ثمنه فان حجبها فلا قرأ باطل وكذا ان
 وان حجب ذلك البائع ولا يعرف الشئ ودعا في محيط السرخس لو اقر
 فتقوم البينة عا معرفة الحد وكذا في محيط السرخس لو اقر
 انه باع عبده من فلان ولم يسم العبد ثم حجب فهذا الاقرار
 باطل وكذلك ان اقر باع عبده من فلان غير ان الشهود
 لم يعرفوه بعينه كما في المحسوط ولو اقر باع عبده منه ولم يسم
 الشئ فقال المشتري اشتريته منك بخمسة ثم حجب البائع ان
 يكون باع بشئ خلف البائع عا دعوى المشتري ولا يلزمه
 البيع بالاقترار الاول وكذا لو كان المشتري يدعى بالاقترار
 عا هذا الوجه كما في المحسوط اذا قرأ باع هذه العبد من
 فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشئ ثم قال
 لم قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما يعتك
 فالقول قول المشتري وله ان يأخذ بالثمن ولو كان
 حينئذ حجب المشتري الشئ قال البائع صدقة لم تشتريه
 قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل
 منه بينة عا ان لا يصدق البائع على ما دل على من
 الشرا بعد ذلك في تصديقها على الشئ منزلة البيع المستعبر
 كما في المحسوط اقر باع هذه العبد من فلان لا يتر من
 فلا



صدقة العايب المشتري في البيع والهبة وينفذها إذا كان
كافي التبرير شرح الحاج الكبر الوكيل بالبيع إذا أقر بالبيع
أقره في حق الموكل سواء كان الثمن قايما أوها الكا ولو أقر
الموكل أن الوكيل يأمره من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك
والوكيل محمد فالعبد لفلان بالف والعهد به على الموكل دون
الوكيل كما في المحيط إذا رفع رجل إلى رجل عبدا وأمر أن
يبعث ثم مات الأمر فالوكيل أنه يأمره بالف درهم
وقبضه فإن كان العبد قايما لم يصدق الوكيل وإن كان
مستهلكا صدق كما في المسحوط العبد لرجل أجبي فاستهلكه
المشتري العبد فقال رب العبد للبايع أنا امرتك بالبيع فلو
الثن وقال الوكيل لم تأمرني ولي الثمن ولك القبة فالقول
لرب العبد وكذا إذا كان العبد قايما كافي صبيبا لغيره
ولو لم يأمره بذلك ولكن أجاز البيع فإن كان العبد قايما
معيته جاز وإن كان مستهلكا لم يجز وإن قطع يدك ثم جاز
البيع فالأرض للمشتري وإن لم يجز البيع فالأرض للرب
العبد كما في المسحوط وإن أمر رب العبد أن أجاز البيع
بعد ما وقع بيعه وإنكر المشتري فالقول لرب العبد
ولا عني عليه وإن كان العبد ميتا فالقول للمشتري
عنيته كما في محمل السرخس رجل وكل رجلا ببيع جارية
لها فسلها ثم جاء الموكل يريد استردادها فعلى
الوكيل قد بعثها من فلان بالف درهم وقبضها وقبضت
الثن وهو هذا إن أودعها وكذا الموكل لم يقبل قوله
وردت على الموكل ولا تقبل بيعة الوكيل على ما ادعى فإن
حضر الموكل وإنكر بيعته الجارية للموكل وإن ادعى ما مر به
الوكيل أخذ الجارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من

قال محمد رجل اشترى من رجل جارية ببيعنا فاسدا وقبضها
المشتري فخط البايع يريد استردادها فقال المشتري
وهبتها من فلان وفيها ثم أودعها عندي وإنكر البايع
يقبل قوله وللبايع أن يأخذها فإن أقام المشتري بيعة على
ما ادعى لا تقبل ولو علم القاطع ما ادعاه لم يقبل وصدقه
البايع وأقام بيعة على أن البايع أوجده لم يقبل فخط
أنه قبضت الخصومة عنه ويفهم قيمتها للبايع ولو لم يقبل
البيعة على ما ذكرنا واستردّها البايع ثم حضر الغائب وإنكر
ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبايع وإن أقر على قاطع
المشتري أخذ الجارية من البايع ويفهم المشتري قيمتها ولو قال
المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم أودعها عندي أعترف
أودعها واستولها فخط البايع فلا يسبيل له عليها وبأخذ
قيمتها وإنكر من موقوفته الولاء وتصير مدبرة موقوفة أو لا
وله موقوفته تعتق بموت الموهوب له فإن حضر وصدقه
المشتري في ذلك كله أخذ الجارية وإنكته مدبرها ولم يصدقه
كما قال المشتري وإن حضر وأدعى الهبة واستلها لا اعتناق
وغيره فإن أمته ولم يأن يأخذها من المشتري ولو قال
المشتري أن الموهوب له كانت لها البايع كانت له إن يأخذها
وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فإن حضر وكذب
المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبايع إلا إذا قامت الجارية
السنة إن كان باعها وإنه المشتري كما تبين في قبضها
بكتابتها وإن صدقه في الهبة وكذب في الكتابة أخذها
وكانت أمته وإن صدقه في ذلك كله أخذها من البايع
وكانت كالمشتري ويفهم قيمتها فإن كان البايع حيا
ردت عليه باعها أو دبرها أو اعتقرها كان ذلك باطلا إلا إذا
صدق

الموكل ان كان في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم
 يقر الموكل بتحقق الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وانما
 الجارية وكذلك الجارية الماسوقة اذا اشتراها مسلما بالف واخر
 المادد الاسلام فيما المالك القديم لياخذها من المشتري بالثمن
 فقال وهبتها من فلان وفيضا مني ثم اودعني وعاني
 لم يقبل قوله ويقض بها المالك القديم ولا تقبل بينة المشتري
 عما ادعى فان حضر المقر وتكون له سلطة الجارية للموكل
 القديم بالثمن وان ادعى ما اقر به المشتري اخذ الجارية من
 الموكل القديم واخذ الموكل منه بالقيمة وردد المشتري الثمن على
 المالك القديم وعطى هذا الوهب من رجل ثوبا وسلعة اليه
 اراد الرجوع فقال الموكل له وهبت من فلان وسلعتني
 الشيخ اودعني يوم بالنسليم اليه فان كذب فيه اودعني فالرجوع
 ماض فان صدقة يصر الوهاب بالتسليم اليه وكذلك الوارث
 انه اخوه او عوضه او غيره مما يمنع الرجوع كان له ان
 يرجع كما في التجوز شرح الجامع الكبير لو امر رجلا بشرا عبدا
 بعينه فاقتر الموكل انه اشتراه بالف درهم وارعى ذلكا لبايع
 رجده الامر فالقول قول الموكل ولو امره بشرا عبدا بغير
 عينه وسعى جنسه وقضته وثمنه فالقول الموكل انه قد
 اشتري هذا العبد بالثمن الذي سطر له وجدده الامر وان
 با حنيفة رج قال ان كان دفع الامر الثمن الى الموكل فهو
 مصدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان
 العبد قايما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول
 قول الموكل ولو كان الامر قد مات ثم اقر الموكل بشرا عبدا
 العبد فان كان الثمن في يده بعينه اوفى يد البايع وكان
 الامر لم يدفع الثمن اليه لم يصدق الموكل في قول ابي ح
 رج على الامر ويلزم المبيع الموكل ويجلف الورثة على علمهم

وان كان قد استهلك البايع الثمن فالقول قول الموكل ويلزم المبيع
 المبت كما في الحي قال محمد رجلا امر رجلا ان يشتري له جارية
 فلان بالف درهم فقال نعم فاشترها قبضها او لم يقبضها حتى
 قال اشتريتها بالف وجهماية وصرت مخالفا للجارية في وقال
 الامر اشتريتها بالف والجارية ملكي وصدق البايع الامر فالقول
 قول البايع والامر ان لم يقبض الثمن فيعطى الامر بالف درهم
 الى البايع وياخذ الجارية فان اراد المشتري ان يحلف البايع على
 ما ادعى ليس له ذلك وان اراد ان يحلف الامر له ذلك فان حلف
 اخذ الجارية واعطى البايع الثمن والعهد به بينه وبين البايع ولا يرجع
 بشي من العهد عما الامر وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد
 المشتري الى البايع بالف درهم وياخذ الجارية فان رجع البايع
 الى تصديقه اخذ وجهماية ولم يذكر في الكتاب ان البايع لو اراد
 ان يطالب الامر بالف درهم هل له ذلك ام لا حتى الحلف صحت
 الكرخي والفاض الامام ابو الهيثم عن القضاة رجهم اللعان
 له ذلك وهو بالخيار ان شأ طالب المشتري بذلك وان شأ طالب
 الامر فلك عامة المشايخ ليس له ذلك وكذا لو قال المشتري
 اشتريتها بجارية دينار والمسالة يحالها كان الجواب في هذه
 المسألة والمسالة الاولى سوالا في فصل واحد وهو ان
 في الاولى اذا اخذ الامر الجارية وادى الفا الى البايع شتم
 استخلفه المشتري ونكل ياخذ المشتري الجارية من الامر
 بغير شي في القياس وفي الاستحسان ياخذها بجارية من
 الفا وكان لا مرحق جبرها من المشتري الى ان يورث
 اليه الفا وفي هذه المسألة ياخذها جميعا بغير شي قيا
 واستحسان هذا اذا اقربا لشر الما اذا نكل الشر اصلا فقال
 الامر اشتريتها بالف وصدقة البايع كان القول قول

البائع والعهد في الأمر فلو قال البائع أنا استخلف المشتري
 بالله ما اشتريت للأمر له ذكر فان حلف فلا شيء عليه وان نكل
 لرسمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الأمر ويرجع عليه قبل
 الأوان كان قد أقر أنه لا حق له قبل الأمر حتى ينكر الشراء ذكره
 هذه المسئلة استخلف البائع للمشتري ولم يذكر مسألتها بخلاف
 بالكثرة والخلاف يتقارب الجنس من مشابهة رهنهم الله
 تعالى من قال لا يتخلف ثمة ومنهم من قال هنا لا شيء يتخلف
 اذا حلف الأمر له ما علم أنه اشتري بالف وجمالية اوبائية
 وشاركون البائع في هذه الوجوه قبض الثمن ثم قال
 كان الشئ ائتمانية ديناً لا يلتفت الى قوله وبطل قوله
 في الخلاف بين الأمر لما مورى لما مورى انه اشتري
 لنفسه والأمر يدعي انه اشتري له فكان القول قول الأمر
 يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء للامر
 هذا اذا صدق الأمر وان صدق المأمور وقد يسمى الأمر الشئ
 اوله يسم فاشترى فقال اشتريت بالفوق كل الأمر اشتريت
 بجمالية وصدق البائع الأمر فالتقول قول الأمر ما مورى به
 كما في الخبر شرح الجاه الكبير اقرا السكران وهو من لا
 يعرف الأرض من السماء ولا الأرض من الكرة وبه قال الأمام الأعظم
 وقيل من في كلامه اختلاف وهذا هو وهو قولها وبه أخذ
 أكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في النية وفي العامة رجل
 تشاجر عيره فقال له ذكر الغير تقول هذا من السكر فقال
 لست أنا السكران ولا أقول هذا من السكر فحلف على ذلك
 بطلت امراته فقال أبو القاسم اذا تغير كلامه ومعاينة
 فبهما يسمى الناس سكراناً فتطلق امراته بطريق آخر
 حصل له السكر باستعمال حتى يظن اني ممنوع محرم من

ال

الاشرية والاطمعة صحيح فكل حق لتكليف شرعاً لقوله تعالى لا
 تقربوا الصلاة وانتم سكارى كما طهيم الله تعالى وهذا حال سكرهم
 انشأه وفي اشرية الظهيرة السكران من الخمر والاشربة المتخذة
 مع التمر والزبيب نحو النينة والثلاث وغيرها عند تنفسها
 تصرفات كالطلاق والعناق والاقارب بالدين والعين ونزوح الصغير
 والصغيرة والا فراض والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبض
 الموهوب له والمتصدق عليه وبها حذر عامة المشايخ وعين
 اني بكر بن اسد انه قال ينفذ من السكران كل ما ينفذ بالهزل
 ولا يبطله الشرألف اسد ولا ينفذ معه البيع والشراء ولو قرأ
 السجدة عليه ان يبيد هائله في حق ما ينفذ من العبادات
 والمخوف ملحق بالصالح حتى يجب عليه قضا الصلوات
 والسكران اذا تاق يجب عليه الوضوء اذا كان حال لا يعرف
 الرجس من المراء كذا قالوا لانه كما لغني عليه ولوزج السكران
 بنسبة الصغيرة ونقص من مهرها هل يجوز اختلاف
 المشايخ على قولهم قيل لا يجوز لانه انما يجوز في حالة الصحو
 لفوط شفقته ولا يهتدي به الى وجوه المصالح وقد عدم هذا
 والسكران لا يقدر على الاهتداء الى ما فيه المصلحة قبل الشئ
 الاسلام عظم حجة السكران اشد شفقة على اولاده
 قال انه ذو شفقة ولكن لا يقف على المصالح والمنافع ولا يربطها
 كما في العادة فلو اقرا السكران من شئ مخطور يقوداً ويصح
 عليه المحدث في حال سكره لانه لا فائدة في انتظاره فاقته لانه
 ليس المقصود في القصص ما يبرأ في حد القذف والشئ
 لا انما المقصود منه التاديب بما يعال الالم حتى لا يعصروا
 الى فعلهم ثم اخرى وذكر لا يحصل في حال السكر فلا يثق
 عليه في الكلام لا يقص به وما في القلمة القصص ما فانما يبرأ

مل

به تاديب غيره لئلا يفعل احد كفعله فلا يتم ذكر الا بالارهاق
 الروح فلا فرق فيه بين ان يكون في حال الصحو وفي حال السكر
 وكذا فيها دون النفس يحصل المقصود به في حال السكر واحدا
 قطع اليد في السرقة وان يلبس ثوبا بعد الصحو لكن معنى الحد
 على درئها بالشبهات وفي السرقة يعني لو ان السكران يسرق
 ما يستوجب به القطع في حال سكره يضمن المال المسروق
 الذي اقرب به كما يستعمل سعد بن الخدي في باب حد الشرب يعنف
 ولا يقطع يده لحد واحد بالشبهة وقيد بالسرقة لانه لو قذف
 او قرب به الحد في العامة ان اقرار السكران في حال
 سكره بانه ما ان كان حق شرعى يشترى الرجوع كالحد فان
 انشا زنادا لا يبيع وكذلك الاقرار ولا يضمن اطلاق حد
 بارتداده ويجوز على العود الى الاسلام كما في النكاح على حد
 لان الرد فمبني على الاعتقاد وهو يبيد وجود العقل لا العقل
 له مع السكر واما من ثبتت بالبيضة في حال صحوه وانكر فانه
 انكاره توبة فلهما احكام المرتد كما سري به في حق الكافر
 ان ردته قياسا واستحسانا وفي الاستحسان لا يفي
 لان الكفر واجب النفي وفي القياس قد يقع وعنه اي لا يفي
 انه كان يأخذ بالقياس في تحقيق القاطع بقوله نفذ قضاؤه
 وعن دارم الظاهر ان لا ينفذ منه تعرف ما جوبه قال الحسن
 ابن زياد وابو الحسن الكرخ وابو القاسم الطستار وهو صاحب
 قول الشافعي فلو قضي القاض يقولهم نفذ قضاؤه كما قال
 المحمدي عن الحنفية واما دارم الشيخ رحمه الله ان الرد فمبني
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويخبره حيث كان لا يقبل
 الرجوع كما قد مر في باب فبعض لو اقر بسكره فانه يضمن
 والا في حد الزنا فلا يعتبر باقرارها في حال سكره لانه يضمن

٣١٤
 انه تعالى عليه وسلم لا اقره ما زان سال صاع الله عليه وسلم قوله
 انه جنون وامر الصلابة ان يشتموه حتى لا يكون اقراره في حال
 سكره واذا زان السكران في سكره بان شهد به الناس واستقر
 شرائط الشهادة المستوجبة للحد اذا صاح في الحواريه
 والاق شرب الخمر اذا اقر وهو سكران بانه يشرب الخمر الذي
 سكر بسببه او غيره لا يبيع اقراره فلا يقيم عليه الحد وفي
 العامية واذا اقر بسكره من الخمر طابح لم يجد حتى يصحو فيقار
 تقوم عليها البيضة فلا تترتب الاحكام الاعلى البيضة والاقرار
 في الصحو وان سكر بطريق مباح ونقل في العامة ان ما يجز
 من الحنطة والشعير والذرة حلال في قول ابي حنيفة ولا يجب
 الحد وان سكر منه واذا اطلق امراته لا يبيع وروي عن محمد بن
 انه شرب ذكرا حرام ويحد شاربه اذا سكر منه ويبيع طلاقه
 كما في سائر الشرب الخمر وما الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه
 ثم رقق بالمشغل واشتد فهو حلال شربه في قول ابي حنيفة
 يوسف وقال محمد والشافعي انه مكروه واجمعوا له لو سكر
 منه عهد وان طلق السكران منه واقع ويبيعه وقرره جابر
 فهذا خلال عنده بشرط ان لا يسكر والسكر من البج ولب
 الرماك يبيع وقوع الطلاق والعناق والاقرار بالاجماع لا
 مكها لا يعتبر الا ببيع اقراره فلا يبرأ منه بل هو اكبر
 السكر من استعمال شئ مباح او طريق مباح كالاغما الا
 في سقوط القضاة قضا صلوات فائنة اكثر من سب
 فتسقط بالاغما الا بالسكر وتام في احكامات الانساب
 لم يذكر في ما يتعلق باقرار السكران اكثر مما ذكرناه وانما ذكر
 اثباتا حكاما السكران من اذانه وصومعه وصلواته ونزوحه
 للصغير ويبعه وهي مستوفاه في الفصول الحادية

يؤول العتاف بان قال رجل لا خزانة عبدك الذي اعتقتني كذب
في كونه عبدا وعتيق له ثم عاين تصديقه اعتبر تصديقه ولا
يخص الكذب السابق عليه ورأيها الاقرب الى الوقف
قال في المنع ويتراد الوقف فان المقر له اذا رده ثم صدقه صح
في الاستحقاق وهو عبارة الاشياء ايضا وهذا موافق لما
حكى في مناهي الاقرار لا يرتد بالرد قبل الشهود او بعد وما قاله
الشخ في الاستحقاق لو وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان
رده قبله القبول رده فهو ضلوق ما نحن فيه ونقل المحوك
في حاشية الاشياء عبارة الاستحقاق قال وعبارة رده ولو اقر
لرجلين بارص في بيعها وقف عليها وعلى اولادها ونسبها
ابدا ثم بعد ذلك على المساكين فصدقه احدى وكذا في الاخر
ولا اولادها يكون نصيبها وقفا على المصدق ولا رجع على
المساكين ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه
وهذا بخلاف ما لو اقر رجل كذبا المقر ثم صدقه فانه لا نصيب
لهما لم يقر له ثانيا والفرق ان الارض المقر بوقفيها لا تصير
ملكاً لاحد تمكن المقر فاذا رجع ترجع اليه والارض المقر
كونه ملكا ترجع الى منكر المقر بالتكذيب اه وهذا ايضا موافق
لما نحن فيه وخامسها الاقرار بالطلاق بان قالت له زوجتي
انا سطلتكم فقال لا ثم قال نعم فان الطلاق والعتاق
لا يبطلان بالرد لان استحقاقهم بالمسقط وحده وعلى
هذا فلو قال لها انت طلقته فقلت لا ثم صدقته فيما لا روي
ان لا يصح تكذيبها السابق على تصديقها وسببها الاقرار
بالرق قال في خزانة الاكل لو قال انا عبدك فقال لا خزانة
قال نعم انت عبدي فهو عبده سواء كان في يدك او لا عبدك
يعرج فقال لا فهو عبدك يا فقلت فقال لا ثم قال هو عبدك

نق

الفصل الثالث والثلاثين ايضا المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره
قال لعلنا نعلم على النفي فقال فلان مالي عليك شيء يرتد اقراره الا اذا
اعاد الاقرار فاذا اعاد فقال المقر له اجل يلزمه كما في محسب
السرخص لما تقررا انه لا اقرار يرتد بالرد قال في الذخيرة من
اقرار انسان بشي وكذا المقر له فقال المقر ان اقيم السنة على ذلك
لا تقبل بينة ولو عاين المقر في الاقرار ثانيا فصدقه المقر صح ولو
قد توافقا على الثاني فكان المقر له ان يوافق باقراره وهذا
استحسنه القاضي سنان لا يكون له ذلك لان الاقرار انما يثبت
عيني المقر ولا فالكذب في الاول تكذيب في الثاني ورجوع
الاستحسان انه يحتمل ان كذبه بغير حق لغرض من الاغراض القولية
فانقطع عنه ذلك الفرض فرجع الى تصديقه في الحق وزهق
الباطل ولو اقر رجل بالبيع وجد المشتري ووافقه المقر في المحكروا ايضا
شأن المقر ادعى الشرا لا يثبت الشرا وان قام المشتري بينة على
ذلك ولو صدق البائع على الشرا ثبت الشرا كما حققه المحوي ولو اقر
هذه الحاية لخلاد غصبتها اياها فقال فلان ليست هذه
بطلا اقراره فان اعاد الاقرار فاوفاها المقر دفعته اليه كما في
المبسوط قال في اصل المقر له اذا كذب المقر ثم صدقه وتكرار
يقول المقر ثانيا لا يعمل بتصديقه الا في كسب مواضع فانه يعمل
بتصديقه بعد التكذيب على ما هو متبع في ما ذكره المصنف
للاشياء واشياء يهمل ما يستحق من الزيادة اخذها الاقرار
بالحرية فاذا اقر ان العبد الذي في يده حر شئت حرته وان
كذب العبد وثانها الاقرار بالنسب كما لو قال رجل لئن بولده
مثل لطف انا لئن كذب المقر ثم عاين تصديقه وقال رجل
انت ابي فكذب المقر ثم عاين تصديقه فهو ابنه في
المسألة ولا يبطل اقراره بالسبوة بتكذيبه وثالثها الاقرار

يو

ثان

فتعال الذي في يده هو عبدي فانه عبد صاحب اليد وافر
في المحيط بان كل المالك لا حيث قال العبد له اولا انا عبدك
لا يكون مستورا العتق فان انك لا المالك لا يكون اعتراف
من المالك فتنبيه ولو قال ذواليد لا هو عبدك فذلك لا بل هو
عبدك ثم قال لا هو عبدك وبره لا يقبل العتق فتنبيه
باع المتبرق ثم ادعى العتق لا تسبح ولو بره لا يقبل لان العتق
لا يحمل الرد والحرية لا تحمل النقص فقبل ملا دعوي وان كان
الدعوي شرطا في حرية العبد عند الامام واما من قال بان
التناقص هنا عضو لخص العتق وتنفرد المولى بالاعتناق
يقضي ان يقبل الدعوي ايضا كما في كتاب الدعوي رجل
واصلته جهوه لانه اقر بالرق ولها اولاد يهربون عن انفسهم
فتنا وراهم على اولادها ايضا وان عبروا ودعوا الحرية جاز ولو
كانت اهلها اولاد ومديون فافترقا بالرق لا يعمل في حقها هكذا
قاله المحبوب في حاشية الاشياء فكلها بما المواضع الستة لا يرد
الاقرار بما بالرد ويزاد على الستة مسانيد منها الميراث بزارية
فلا يعمل رد العتق اريد من ثلثه قوله الستة جهة فليس
الكتاب كما في متفرقات قصص الجبريعة لورد الكتاب جلاله ودين
ثم عاد الى التصديق صريح اذ في بفرهم من عبارة متفرقات
قصص الجبريعة توقفت فيه في ثمة تحت قوله صاحب الجبريعة
ومن قال لا خر على الف ردة ثم صده فلا شيء علمه فتشبه
واستثنى صاحب العتق اذ في متفرقات القصص مسانيد
من الاقرار بها ابراهيم فكلها لا يكتفون به او غير
النفس لا يرتد فانه من قبلي الاستفاد بغيره لا يكتفون به
للطالب بموجب الكفالة بعد ذلك الا ابراهيم كما يكون بعد
قوله لداينه ابراهيم فابرايم لا يرتد وكن لا قوله ابراهيم

قائم منها قبول قال الشيخ الرحمن الكلام في ان الاقرار يرتد
بالرد الا في مسائل وهاتان المسائلان في ان الاقرار يرتد
بالرد فلهذا المسائلان المستثنى عنهما ان اذهاتان المسائلان
ليست منها وقال السيد احمد قوله واستثنى مسائلتين
احدهما قولهم الا برائته بل رد كما انه يستثنى من قوله الا برائته
فانما المقبول للجلد بغير فاذا كان الاقرار في حقها المسائلان
لا يرتد بالرد وانما يقبل به فتنبيه بان اولي اذ ارد به ثم قبله
فانه لا سطل ويهدى الاختيار عددها مسائلتين مما نحن فيه
فانما استثنى من قول المولى الحق له اذا كذب المقر بطل اقراره
عشرة فالحفظ و كان له لو هبانية وصحي صدقها في الاقرار
بعدمها وبنده وولدها والوكالة والوقف هذا ما تقيد به عبدا
العلامة عبد البر شاربها ثم رده لا يرتد بالرد قال السيد
احمد قد علمنا من جملة مرجع الضمير الوكالة وهي عقد
غير لازم فكيف لا يرتد بالرد ويكن تصويها فيها اذا وكل
بشيء معين وقبل الوكالة فاشترائه بمثل ما عين له من قدر
الجن فلهذا على انه رد الوكالة فلا يقبل وهل يسترد لصحة
الرد في مجلس الاقرار خلاف ابي ابراهيم مديونة من
الدين ولو قال ابراهيم ما كذب فقال ابراهيم فقال لا قبل فتر
ببره وفي بعض النسخ هبة الدين من عليه لائمه الا لا قبول
والا برائته لكن للمديون حق الرد قبل موته ان شاء الله في
شعر الشيخ عبد الرضا بطيفه يقبل الرد وما لا يقبله
من الاقرار قال الشيخ الرحمن وهذا خارج عما نحن
فيه من كون الاقرار يرتد بالرد اولا اذا لا قرار لا يملك فيه
انما فيه تملك مال من وجه يسير وحارة وقرض وهدية
يقبل الرد والا بان لم يكن فيه تملك مال من وجه اصلا فلا

كابطال شفعة وقوة وطلاق عطف على ابطال وكذلك قوله وعطف
 لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فيلحفظ قال الشيخ عبد البر
 عن تعويم البركي الصديقة بالواجب اي الشايت في الامنة
 اسقاط كصدقة الدين على الغنم وهبة الدين له ثم يغير قبل
 وكذا سائر الاسقاطات تمت من غير قبول الارث ما فيه تملك
 مال من وجه قبل الارث بالرد وما ليس فيه تملك مال ثم يقبل
 كابطال حق الشفعة والطلاق وهذا ضابط جيد فتنبه
 له انه صالح احد يحتل ان يكون مرفوعا على الفاعل عليه ويجعل
 ان يكون منصوبا على المفعول كمن يبرم فيه الاضطرار قبل
 المذكور انه لا يستقيم قوله الورثة وبراءة لانه لا يتبقى الا براء
 من الوارث لا من نحو الوصي ابراء عاما فان قال لم يبق لي عند
 هذا الوصي شيء وقال ابراءه عن كل دعوي وطلسته اوقال لم
 يبق لي حق من تركته ابيع عند الوصي اشارة الى ما في الخبر ان
 قال وصي الميت اذا وقع ما كان في يده من تركته الميت الى وليه
 الميت واشهد الولد على نفسه انه قبض تركته والده ولم يبق
 له حق من تركته والده قيل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى
 يد الوصي شيئا وقال هذا من تركته والدي واقام البينة فقلت
 ببينة اوقال قبضت الجميع لفظ الخائنة وكذا الوارث لو ارش
 انه قبض جميع ما على الناس من تركته والده ثم ادعى على رجل
 دينه لو اله تسع دعواه او نحو ذلك مما مثل ما ذكره من
 الانفاط وهذا اندفع مانعقب به على عبارة المتنبه بان هذا
 اقرار مجرد لم يستلزم الا براءه ليس فيه ابراء المعلوم عن معلوم
 ولا مجهول وصحة دعواه به لعدم مانعها الا ان اشهادها
 انه قبض جميع تركته والده الخ ليس فيه ابراء المعلوم عن
 معلوم ولا مجهول فلا يمنع التناقض به الدعوي والبراء
 العا

العام ان يقول لا حق لي قبل فلانا او فلان يرى من حنفي او لا
 دعوى على فلان ولا خصوصية في عليه ولا خصوصية في قبله
 او لا تعلق في عليه ولا دعوى له قبله وليس له معه مترجي
 او لا سخط عليه شيئا وبراءتك من حنفي او براءتك مالي عليك
 اه قال الحنفي مجيبا على هذا المتعقب اقول فيه انه وان لم يكن
 ما ذكره المص ابراءا عاما فواقر عام يمنع صحة الدعوى بعد
 ذلك للمناقضة وعبارته ان الاقرار بما ذكر المجهول حيث لم
 يخاطب معينا بالاقترار ولا قرأ المجهول باطلا والتناقض
 انما يحتمل ان تصح ابطال حق على احدها وادعوى فيه نظرا
 ليس ما ذكره المص ابراء المجهول اذ التقدير صالح احد الورثة
 الاخر وبراءة ابراءا عاما في الباب ان المص واجز في العمارة
 كما هو دأبه فتأمل اه ثم ظهر في يد وصيه هذا الخبر
 يظهر منسالة الوصي لا في غيرها ولو قال الشارح ثم ظهر في
 يد من ابراء ليشمل الوصي ومديون والده ومودعه ومضار
 وشريكه لكان اولي من الشركة شي لم يكن ذلك الشريك
 لم يذكر وقت الصلح وتحقيقه المراد ان الشئ والافتقار
 منه غير اشياء لا يعتبر وقت كلام الشئ والمص اشارة الى
 قيل ان هذا خاص فيما ادعى عسا وما اذا ادعى دين
 كما اذا ادعى رجعا متلفا لظاهرا لم يقبل وما ابدل على
 ذلك ما في البرازية في الرابع عشر في دعوى ابراء والصلح
 ابراءه عن الدعوى ثم ادعى عليه ارثا عن ابيه ان كان مات
 ابو قتل ابراهيم الدعوي وان كان لا يعلم موته وقت
 الا براءه لان يقال هذا الكون انه ابراءه عن الدعوى لا عن
 الموقوف كقولهم في شئ الاشياء يسمى دعوى
 حصته من على الاصح صلح البرازية ونقله عن تاج

الاسلام انه وجد بخط صدره لا سلام انه قال لا رواه في حواشي
المدعي ولما قيل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الصريح
ولما قيل ان يقول لا وفي المحيط ولو ابرأ أحد الورثة السابق
ثم ادعى التركة وانكره لا تسمع دعواه وان اقر بالتركة ابرأ
بالدعوى عليه قال بعض المتأخرين ان قولهم التركة في سياق
التعديتم انقص لان قوله ولم يبق لي حق تركة في سياق التعدي
فعل مقتضى القاعده لا تصح دعواه بعد ذلك لثبوت انقص
ولا يثبت فاجاب عنه المتأخرون ولا تناقض لحد قوله لم يبق
لي حق ايما قبضته فيكون هذا ابرأ استغناء قبضته
لمطلق ما ورثه من مورثه على ان ابرأ الصادر من المورث
للمدعي عن الاعيان وهذا يشمل الدرهم والدنانير التي في يده
الوصي اوباقى الورثة اذ هي اعيان والدين ما يكون ثابتا في
الذمة وحقني باطل يعني لو ابقينا عموم التركة لا يصح لما ذكر
وظاهر هذا ولو ذكرت وفن الصلح حيث كان الصلح غنيا
نفسها لا عن يدها مستهلكة قاله السيد احمده وحسن ذلك
حيث تحقق البراءة من الاعيان قالوا عدم صحة الحجة
فعل هذا كان التناقض كالتناقض كما اذا كان الشحنة
قال السيد احمد لعله في غير هذا المحل فانه لم يذكر هنا عند
ذكر هذه المسئلة واعتمدها الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية
وسمى حقيقة عدم جواز ابرأ عن الاعيان في الصلح فروع
فيما يكون اقرارا ابرأ وما لا يكون وفي ابرأ مدعي اذ كان
الرجل انه لا حق له قبل فلا بد من تحت البراءة كحق هو مال
وما ليس بمال كالنكاح بالنفس والنفصا وحده اذ قد وفيما هو
دين واجب بدلا عما هو مال كالنكاح والاحقر او واجب بدلا عما
ليس بمال كالنكاح والارش الحسية وما هو عين مضمونة

كالغصب او امانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لا حق
له في فلاذ فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة ولو قال
لا حق لي عنده فلاذ فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون
كما في المحيط قال هو بربري عالي عليه يتناول الديون واذا قال
مالي عنده يتناول ما اصله امانة ولا يتناول ما اصله غصب
او مضمون واذا قال بربري عالي قبله بربري من الضمان والامانة
فان ادعى الطالب بعد ذلك عليه حق لم يقبل بينته عليه حتى
يشهدوا به بعد البراءة وبه فتعاق وقتا بعد ها كما في محيط
الشرخسي وان لم يورخ بل ابرأهم المدعي بها ما في القياس
تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل بينته كما في المحيط
ولو قال لا بد لي على احد ثم ادعى على رجل دينا في وفي نوادر
ابن رستم عن محمد لو قال كذا من لي عليه دين فهو بربري منه لا
يبرأ غزما ومن دينونه الا ان يقصد احد بعينه فيقول
هذا بربري مالي عليه او قبيلة فلاذ ولم يحصون وتذكر
لو قال استوفيت جميع ما لي على الناس من الدين لا يصح
كما في محيط الشرخسي ولو اقر فلاذ فانا قد بربري من حقه
قبله ثم قال اعاد بربري بعض حقه لا يصدق كما ذكره وتذكر
لو قال هو بربري من الذي قبله او مالي قبله او من ديني عليه
او من حقني عليه ولكن بدخل في البراءة من الحقوق
الكنانة والجنسية التي يكون فيها قودا وارشا لان ذلك من
حقوقه كما في السبوط ولو قال الطالب قد بربري من ديني
في فلاذ فهو في حل مالي عليه كانت هذه براءة المطلق
وان ذكره لو قال وهبت الذي لي عليه منه فهو بربري من ذلك
فان كان حاضرا فلاذ لا يثبت الهبة او عابسا وتبلغ فقال
لا قبل فاما لي عليه وان مات قبل ان يرد فهو بربري كما في

في شئ لم تقبل دعواه كما في محيط السرخسي وبنوقا انا بري من
هذه الدار ثم ادعاه واقام البينة لم تقبل بينة الا ان يدعي
حقا حاداً بعد البراءة فتقبل بينة عليه كما في محيط ولوقا
خرجت من هذه الدار لم يكن اقرا بشئ وان قال خرجت
منها على ما به درهم او بائة درهم وقبضتها كان اقرا بانه
لاحق له فيها وعلى هذا الكيوان والعروض والدين فان
انكره والبد ذلك وقال لي وقد اخذت مني ما به درهم غصباً
حلف على ذلك وريسته دالمية اذا حلف ويكون المقتضى
خصوصية كما في المسبوط ولوقا انا بري من هذا العبد
ثم ادعاه واقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من
هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي او قال عن يد
ثم ادعاه واقام البينة لم تقبل كما في المحيط ولوقا اهذا
العبد لك فقد هوي ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذا
لوقا االمسبة عليه لم تقبل بينة كما في المسبوط ذكره
ابن الوليد عن ابي يوسف رجل قال لرجل ابراً ثم مالي
عليك فقال الرجل محبباً له ان تدفع علي الف درهم فقال
الاول صدقت يلزم من الف قيام وبرائها استحساناً
كما في محيط السرخسي رجل جابها هدين على رجل بالف
درهم وجا كطلوب بشا هدين بالبراءة عن الف درهم
فان كان المال مورخاً وبراءة كذا فكان تاريخ البراءة
بعد تاريخ المال يقضي بالبراءة وان كان تاريخ المال
بعد تاريخ البراءة يقضي بالمال وان لم يكن احداهما مورخاً
المال مورخاً والبراءة غير مورخة او على العكس يجوز
بالبراءة ولو كان لرجل عا رجل صكاً كان صكك بالبراءة وتاريخ

الحاوي واذا اقر الطالب ان فلاناً قد بري الى محالي عليه فهذا اقرار بالذنب
كما في المسبوط ولوقا ان ليس لي مع فلان شئ كان هذا براءة عن
الامانات لا عن الدين كما في المحيط وانا اقرا ان لا حق له قبل فلان
فله ان يدعي سرقة فيها قطع فان قال لا ارضى لي قبل فلان فليس
له ان يدعي دية خطا ولا صلح ولا كفالة بدية ولوقا لا جراحة
لي قبل فلان يتناول جراحة الخطا والعهد جميعاً ولا يتناول
القتل كما في المحيط ولوقا ان لا قصاص له قبل فلان فله
ان يدعي الخط والمجد ولوقا ان لا جراحة لي خطا قبل فلان
فله ان يدعي المجد كان فيه قصاصاً او لم يكن كما في المسبوط
وان اقرا له لا دم له قبل فلان فليس له ان يدعي دم بعد ولا خطا
وله ان يدعي ما دون الدم كما في الحاوي ولوقا ان لا حق له قبل
فلان ثم ادعي قبله حد فاف وسرقة لم تقبل بينة على ذلك
الا ان يشهد وانما قبل ذلك بعد البراءة كما في المسبوط ولو
قال ان بري من قد فداياني ثم طلب بعد فله ذلك ولوقا
له بري من السرقة اتجا دعيت قبله ضمان عليه ولا قطع
كأنه محيط السرخسي واذا قال لا حق لي قبل فلان فليس
اعلم ثم برهن ان له عليه حقاً مسمى قبلت بينة و ليست
هذه البراءة بشئ وكذلك لوقا في علي او في يقيها او في ظني
او في راي او في اظن او في احسب او في حسبان او في
كناهي ولوقا قد علمت ان لا حق لي قبل فلان واستيقنت
لم قبل منه بينة كما في الحاوي ولوقا لست من فلان
في شئ ثم برهن على ماله قبل هذا القول قبلت بينة وهذا
القول باطل وكذا لوقا بريت من فلان او قال بري فلان
من لم تكن هذه براءة من حق لواحد منها قتل صاحب
كما في المسبوط ولوقا انا بري من هذه الدار التي في بن

هنا من قوله اربعه الدخول الى كتاب الصلح ثابت في نسخ
 المتن اي المتون المحرره من التنوير سابقا من نسخ الشرح
 يعني لم يذكر الصلح في المتن اصلا انه طاعها قبل الدخول
 ثم مهر بالدخول ونص لا اقرار قال في المحيط لو اقر بعد
 الدخول انه كان طلعتها قبل ان يدخل بها وقد سمي الصلح
 مهرا فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقرارها بالطلاق
 قبل الدخول ومهر مثل بالدخول بعد الطلاق او طاهر
 بسقوط الحد الشهري ولعدم الاقرار بانها اربعه صريح في وقوع
 في الاقرار بالطلاق والنكاح والرق رجل اقراره تزوج
 فلا تبالغ درهم في صحة او مرض ثم حجب وصدفته في
 حياته او بعده موته فهو جائز ولها الميراث والمهر لا
 ان يكون فيه فصل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان
 في المرض ولو اقرت المرأة في صحة او مرض بانها تزوجت
 فلا تبالغ ثم حجبته فان صدقتها الزوج في حيايتها
 ثبت النكاح وان صدقتها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول
 ابي حنيفة ولا ميراث للزوج منها وقال ابو يوسف
 ومحمد يثبت النكاح كما في المسطور ولو قال تزوجت فلانة
 وقالت ان شاء الله فهذا ليس باقرار بالنكاح بل انكار له
 حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج
 وكذا ان قالت هي ذلك وكذا ان الطلاق والعناق باث
 قال طلعتك وقلة ان شاء الله او اعتقتك وقلة ان شاء
 الله ولو قال لها لم تزوجك امس وليس تزوجتك امس
 او ما تزوجتك امس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح
 بناء على ان كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت نافية
 بمعنى الاشياء فصارت كما قالها لم تزوجتك فتثبتت بلى

الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة عن دفع درهم في صدق وبراءة
 عن خمسة في صدق فقال له المطلوب كانك على دفع درهم وقد
 اخذت من الف وخمسة فقال الطالب كان لي عليك الفان
 ولم اقبض منك شيئا فان المطلوب يبرأ عن الف وخمسة
 ويرجع الطالب بخمسة تمام الا لغيره فانني اذنت ولو قال
 المخرجه مالي على فلان شي برمي منه كما في محيط السرخسي اشر
 رجل مال كان مكتوبا في صدق واستشهد بذلك الرجل عليه
 اي على نفسه به اي بذلك المال ثم ادعى انه بعض هذا المال
 المقره فرض وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك اي على
 ما ادعى من القدر لم يوفى كونه ربا بيته تقبل وان كان
 الاشهاد على ما كتبه متنا قضا بالنظر الى ما ارعاه في الزمان
 الا ان من يكون بعضه ربا واغنا غفر له هذا التناقص
 لا تعلم انه مضطرب يعني انه كان في وقت كتابة الصك عليه
 مضطربا الى هذا الاقرار شرح وهايته ونظيره بالثبوت في
 شرح عليها فقال شمر اقر وبعض المال قرض وبعضه ربا
 قال بالتسليم يقبل حررا قات وحرر شارحها اي الوهابية
 الشربلا في انه لا يعني بهذا الصريح لانه لا عذر لمن اقر بغير
 على نفسه غناية ان يقال بالانحطاف المقر له بان جميع ما في
 هذا الصك من الدين الواجب على غريمه في ذمته لم يكن
 شي منه من قبيل الربا على قول ابي يوسف المختار للفتوى
 في هذه وخبرها هو قلت وبه جزم المصنف ما علم ان
 الما في قد ذكر هذه المسئلة في شي قضا وجهه انه بان
 ان برهن قبل برهانها ولم يتعرض في شرحه في شيء
 وهما كذلك قد برأ فرجل يعني ان تحقق الدخول
 اما اقراره انه وطئها بعد الطلاق او قامت البينة من
 هنا

كاف المحط ولوقالها لسي قد طلقك امس فقالت بلى فهو قرر
 بالطلاق كما في محبط السرخسي ولوقالها تزوجتك امس فقال
 لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا لزمه النكاح ولوقالها الم اطلقك
 امس ا ما طلقك امس فهذا اقرار منه بالطلاق والنكاح جميعا
 ولو قال هل طلقك امس فهذا اقرار بالنكاح وليس اقرار بالطلاق
 كما في المحط امرأة قالت رجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح
 وكذا لو قالت طلقني امس بالف درهم او قالت خالعتني
 امس بالف او انت مني مظاهرا ومول كما في المسبوط ولوقال
 لها ا منذ مول او مظاهرا كان اقرار بالنكاح ولوقال انت
 عا كظهر امي لم يكن اقرارا كما في الحاوي ولوقال الرجل اختلف
 مني مال كان هذا اقرارا منه ان تزوجها كما في المسبوط
 لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اخطوب او قال لها امرك
 بغيري في الطلاق ولم يقل في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح
 واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح كما في المحط
 ولو قال الرجل لا مراتنا انت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو
 قال والله لا افرق لا يكون اقرارا بالنكاح وكذا لو قال
 انت عا حرام او يا بن او بنت الا ان يكون قاله في جواب سئل
 اطلاق كما في محبط السرخسي ولوقال لامرأة حرة هذا
 ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذا اذا قال لها
 هذا نسنا فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قالها هذه
 المقالة امه لا يكون هذا اقرارا بالنكاح كما في المحط اذا اقر
 انه طلعت منذ ثلاثة اشهر فان كان تزوجها منذ شهر
 لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ اربعة اشهر وقع
 الطلاق عليها الا انها اصدقت في الاثنا فبعد تنس
 من حين وقع الطلاق وان كذبته في الاثنا فبعد تنس

من

من وقف اقرار الزوج به كما في المسبوط امرأة اقرت ان ولانا وطيبها
 بنكاح او ملك وهو محمد ثم تزوجت ابن الرجل واباء لا يفرق
 بينهما ولذا لو ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا وهو يقول
 طلقك واحدة ثم تزوجها قبل التزوج بغيره جاز وكذا لو اقر
 انها ارضعت صبيا ثم كبر فتزوجها وتزوج ابنها لم افرق
 بينهما ولا يقررب واحدة منها وكلما اقرار يكون من المرأة في
 مثل هذا لم ينتقض به النكاح وان كان قبل الشروع فادعى
 ان هذا اخته لا بيه وامر ثبت على ذلك ثم تزوجها ففرقت
 بينهما والتمت نصف المهر كما في محبط السرخسي ولو اقرت
 كان طلعتا ثلاثا ثم تزوجها قبل ان تنكح زوجها غيره بانه
 له ما طلقته او تزوجت غيره و دخل بي فانه يفرق بينهما
 وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكذا ونفقة العرق بعد
 الدخول كما في المسبوط لو ان المجهول اقرت انها ابنة اب
 زوجها وصداقها اب الزوج وكذا الزوج فالتعاقب يفرق بينهما
 ولو ان اختي معروفتين انهما اختان وهما تزوجت
 دخل احدهما فاقرت الاخرى انها ابنة اب زوجها وصداقها
 المقتولة كذلك وكذا بنتها اختها وزوج اختها فالتعاقب
 يفرق بين اختها وبين الزوج كما في المحط رجل له امه اقرت
 انه وطبها فاشترها بواها وبه لم يحل له ان يقربها وكذلك
 اقرت برك بعدها وطبها الاب والابن يصدق ان كانت
 ما مونا عليها استحسانا ولو اقرت به وطبها في ملكه شجر
 اعتقها فزوجه ابنة لا يصدق الاب ويجوز النكاح
 قاسا وبغير بينهما استحسانا كما في محبط السرخسي
 اذا اقرت المرأة انها امه فلا ولا يعرف حالها في
 النكاح والحرة فانه يصح اقرارها وتصرامة القربة يصنع

فد

والعبيد والرهن من التصق ودفعه بالخانية فاسكوت عن الرد
عنده يكون اقرار بالرق وسكوت العبد على سبوهما ليس لا يكون
اقرار بالرق واما اذا بدعه ولم يسلمه وهو سكت هل يكون اقرارا
بالرق اختلاف فيه قيل يكون اقرارا وقال المتأخرون من
اصحابنا لا يكون اقرار بالرق كما في محيط السرخس ولوان
رجلا ادكلا على امة انها امته وادعت الامة انه عبد لها ولا
يعرف اصلها وليس واحد منهما في يد صاحبه وصدد
كل واحد منهما صاحب في دعواه معا فذلك باطل وان
كان احدهما ارقب الاخر الذي اقر خيرا مملوك لا ور
اذا صدقه لم يتنافى به صدقه الغزلي في ذلك كان عبد له
وان لم يصدقه ولم يكن به لم يكن واحد منهما مملوكا للاخر كما
في الخبر شارح الجامع الكبير اذا قال اعتقتي فهو اقرار
بالرق وكذلك اذا قال اعتقتي امس وكذلك قوله هلا غفقت
اقرار بالرق كما في المحيط اثر المشر وطه الدريج كله
او بعبارة انه اعرب الوقف بعبارة الغلة المستفادة
يستحقه فلان دون صح اقراره في حق نفسه فاذا
حضرت الغلة فسميت على الخروج وله ولده الموردين
اذا كان وقفا غير مرتبط فاصاب المتراعى للقرية والباقي
لاولاده ثم متى مات المتراعى اقراره ولم يبق للقرية
حق في الغلة كما قد حساه في الوقف موصى وقال المحوك
قوله على الاقرار على الرابع اخبار بنو عليا انه اذا قر
بشيء لم يكن مطابقا لنفس الامر لا لجل المتقر له اذ هو
ما حصل بالاقرار اذ اخذت به ظاهره والسؤال انما هو
عنى سقوط الحق حقيقة فاين هذا من ذلك لكن قال
بعض الفاضل الاقرار باستحقاق فلا ريب لا يستلزم

١٥٢

بها ما يصح بامته ظاهر يدل على ان المفزله وان علم انها كانت به
في اقرارها انها تصير امته لم يسترقها ويستخدمها ويستقر بثبوتها
ومشايها قالوا الاصح ان يقسم فيقال انما يملك التصرف
فيها اذا علم انها صالحة فيما تقول ولو علم كذبها لا يحل له التصرف
وفي المستحق عبد قال لرجل انا ابن امك وهذا عي امته كذا
ولدت في ملكك ولكني حرما ولد في الحر فالتقول قوله ولا
يكون عبد له كما في المحيط ولوان امرأة مجهولة الى الابد
بدها ابن صغير من مجور فاقرت انها امته لفلان وان ابنتها
عبد له فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه
فقال انا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأة مجهولان
لها ولد صغير اقرار بالرق لرجل على انفسها وانها جازوان
قال اخي مملوكان لفلان وابنتا هذا مملوك لفلان اخو لذيها
مولاهما في الابن فالابن عبد له معها كما في التبرير جازا اعتق
عبد له ثم اقر انه عبد لفلان وصدد فلان يصير رقيق
اذا لم يحكم القاضي بعقبة بخلاف ما اذا اقر بهد ما قضى
بعقبة لا يصح ولو قال لا اخرا تا عبد كذا فقال لا ثم قال بل يكون
عبد له كما في محيط السرخس ولو قال ذواليد لرجل هو
عبد لي يا فلان فقال لا ثم قال هو عبدك فقال ذواليد هو
عبدك فهو عبد له يد اليد ولو قال الذي في يد عبد هو عبد
يا فلان فقال فلان بل هو عبدك ثم قال بل هو عبدك
وجا بالسبينة انه لم تقبل ببينة وكذا لو اقر ان هذا العبد
لفلان ثم برهن انه لم تقبل كما في المسبوط وسكوت
العبد عند تصرف المولى فيه يشتر ان كان تصرفا يشتر
فيه الحر والمملوك عالا جارية والنكاح والخدعة لا يكون اقرارا
بالرق وان كان تصرفا يخص به المملوك كالبيع والتسليم

و

سقط

الاقراء يكون هو الموقوف عليه كما قد يتوهم ويصح الاقرار
 كون المنزه هو الموقوف عليه فانه يحتمل ان ياعه بتمرة كالبند
 البستان الموقوف الذي اشترطه ببيع في قول المشهور وسقط
 حقه تحت كما ترك وقد صرح في الاشياء في كتاب الاقرار
 بسقوط حقه وقال في التبرع ما نقله كلامنا في رهبان
 ونظر فيه فالحق ان من اسقط حقه من وظيفة فغير له ان ياتي
 بسقط حقه سواء كان الموقوف على جنس القضا او عياد
 معين منه كما هو في اوقاف القاهرة وان اسقط حقه من
 وقف على القضا والفقر بالتعيين ولم يصره في وقفهم لم يصح
 لعدم تعيينه فللقاضي ان يقرر بعدة ويعطيه ما خصه
 الا انه يطلب ويأخذ بلا تشريفه لكن قال في بعض
 رسائله بطلان نقل مسالة عن قاضيه ان يلحق بمسالة
 وقف المدرسة المذكورة في قاضيه كل شيء يعلق بالوقف
 منها ان بعض ذرية الواقف المشروط له الاستحقاق
 اذا سقط حقه لغيره لا يسقط ولما ان يأخذه ومنها
 المشروط له النظر اذا سقط حقه منه لا يسقط ومنها
 من له وظيفة في وقف كالامام اذا سقط حقه في معلوم
 سنة لا يسقط وله الاخذ الا ان يكون الناظر قد استهلكه
 فيكون ابرأ ومنها ان سقط حقه من وظيفة لا يسقط
 حقه وكذا من فرغ من وظيفة لغيره ولم يكن بعد يدي القاض
 الا ان الشيخ قاسم في فتاواه اثنى لسقوط حقه بالفرع
 لغيره ولم يستدل في نقل وحول في ذلك وقال العلامة
 الحبر الرمي تحت قول صاحب الايمان وينبغي ان يقال
 بالسقوط في الكل اقول كذا وكذا والمصريح بان يشترط
 الواقف كصل الشارح وقد علم من الارشاد ان لا يسقط بال

نصف

فيجب ان يكون الاستحقاق المشروط كذا لا يسقط به وهذا
 مما يجب القطع به ويشهد له قلنا ما قد مر عن قاضيه ان
 من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف
 استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطال حتى كان له
 ان يبطل وبأخذ بعد ذلك قال بعض الفضلاء ومعنى
 الاستحقاق الذي لا يبطل بالابطال في كلام قاضيه ان جواز
 ان يتقرر بعد ابطاله ويعطى بعد من وقف على الفقر او
 قول الطرسوسي ان يبطل بعزل نفسه اذا كان بعد تقرر
 وليس هذا كالموقوف على الابن كما فهمنا من رهبان لان استحقاق
 الابن لا يتوقف على تقرر خلاف استحقاق الفقيه لا ينبغي
 ومن اراد زيادة كذا فارجع حاشية الجوي على الاشياء
 والحر من كتاب الاقرار والوقف وفيها لا يقل الاستحقاق
 اضطررت اقولهم في المسالة وما ذكره المالك عليه عمل واق
 الشئ نعلم في الاشياء ولو كانت الوقف بخلافه ويعني
 ولو اقر المشروط له الربيع لانه اذا نه يستحق الربيع و
 فان عمل باقراره ولا تنتفع الى مالي كتاب الوقف جلا على
 ان الواقف رجع على شرطه فان الواقف يجوز له ان يريد
 وينقص وان يخرج ويدخل مكانه من رايه فيصدق المقر
 حقه هكذا قاله الخصافي فيما نقله صاحب الاشياء عنه
 قال السيري يرخض من هذا انه لو علم القاض ان المظن ان
 بذلك اجل اخذ شيء من المال من المقل عوضا عن ذلك لحي
 يستبد بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار
 خال عن ما يوجب تصحيحه كاتاه الاقرار غير معمول به وهو
 الاقرار المرفوع في زمانه لا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم ولو جعله لغيره بان قاله المشروط له الرجوع

جلت الربيع المشروط على اطلاقه واستقطبه لا لاحد بان قلنا
 لا حاجة لطرح هذا الربيع واستقطبت حتى لم يصب ذلك الجمل
 ولا الاستقطاط لما قد مناه عن الخير الربيع بما قاله السيد احمد
 بانه فيه بقول لا لا حد لا نه لولا سقطه لم يدرى مع ما هو مناه
 لقوله ولو جعله لغيره وظاهر كون الغرض معناه خدمه
 مطلقا ليس الا لان شرط الواقف ان يخدمه الشايع
 وبيان فيه قد مناه عن الخير الربيع ولو لا انشاها لم يثبت
 عن واقع شرط سربنا الرجل معنى ثممت بعده القول فخرج عنه
 لغيره ثم مات فهل ينتقل للقرابة جيت بالانتقال اه وهذا
 نعم منه الصحة لكنه ينتقل كسقطه وفي مساله ما لو قر
 المشروط الربيع لرجل معينا انه يستقطبه وانه انما يصب
 اقراره على نفسه دون ولده ومن سفل كما قد مناه وكذا
 المشروط له النظر على هذا الاولي لا تقتصر على قوله وكذا
 او قوله على هذا معنى اذا سقط النظر لغيره بان فرغ له
 عنه ص الا ان في التثنية وغيرها ان المشروط له النظر اذا
 قوضه لغيره فان كان التقوية على وجه التعمد على غير
 بینه والايمان كان في صحة لم يجوز ان كان عند موته جاز
 بنا على ان المشروط ان يوصى الى غيره اه وفي فتاوى ابن الجهم
 انه لا يصح السقوط ونصه سبل عند رجل ال السيد المشروط على
 وقف جده وقد ضعف قوته عن التعمد على وقفه فربما
 له ان ياذن لاحد ان يخدمه عنده على الوقف المذكور بغيره
 حياته ام لا وهل له ان ينزل لاحد عن الظلام الاحاب نعم
 له ان يستقطب من قسم العدل التواكفانية ولا يصح زوجه عن
 النظار المشروط له ولو خزنه لنفسه لم ينظر له على من جرت
 ما ذكرناه موصى بسقوطه بزيادة فلو يدى الوقف فلو كان

في الانشاء كانه في كتاب الوقف وهما في كتاب الاقرار
 وفي قاعدة الساقط لا يعود لاجمعها نقصان المرفوع الى
 القاضي في عرض حال ونحوه من الكتب لا يوافقها
 بما فيها من اقرار وتناقض كما قد مناه في القضا انه ايك
 القاضي لا يوافق المردعي او المردعي عليه بما قرأ في القصص
 المذكورة الا لا اقرار الرفع لقصة بلفظه صحيحا فلا يخوم خط
 مقام لفظه قاله على الف في على او قاله على الف فيما اعلم او
 فيما علمت قال ابو حنيفة ومحمد بن هذا باطل كذا وقال ابو
 يوسف هو اقرار صحيح وهذا معني قول الشافعي في مساله
 خلافا للثاني في الاول وهو ما ذكرناه من الا لفظ لا في مجز
 قوله في على حتى لا يكون الخلا في قوله فيما اعلم كما توجه
 السيد احمد بل الخلا في فيها ذكر من الالفاظ كما صح به في الاخير
 قال والجمع على انه لو قال علمت ان فلانا على الف درهم او قال
 لفلان على الف درهم وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح او قال
 لفلان على الف فيما احسب او فيما احسبت او على الف فيما احسب
 او فيما ظننت او فيما اري او فيما رايته فهو باطل بالاتفاق ولا يثبت عليه
 كما في المبسوط خلافا للثاني وهو بوبوسف في الاول
 في على وفي اعلم ونحوه مما قد مناه فانه يقول بغيره فان العلم
 بمعنى اليقين والمركب اخذ بما يتيقنه قلنا في الحوب عليه
 انه كونه فيما اعلم ارفى على موضوعه للشك عرفا في القيني مشف
 عرفا نعم لو قال قد علمت ان فلانا على الف درهم لزمه اتفق
 بين اصحابنا ولو قال لعل الله درهم في شهادة فلان او في علم
 فلان لا يثبت شي ولو قال شهدا فلان او بعلم فلان كانا اقرارا
 ولو قال في قول فلان او بعلمه لا يثبت شي كما في النية ولو قال
 لعل الله درهم في حساب او حساب فلان او بحسابه او في كتابي

فيكون اقرا انفسه فيكون اي فمصر بعد ثوبن الاقرا قول له كما عثره
 رجوعا عن بعض ما اقر به فلا يصح رجوعه نحو لوقال عينا فلانا
 اي اكد الضمير ما يصح الاشتراك وهو كلفظ الكل صح قوله ذلك ولا
 يلزم مع الاقرا الا ان اتفاقا بيننا وبين زفر لانه انما يستعمل
 صيغة المنك مع الغير الموكدة بخوك لا يستعمل في الواحدة وفي
 المسبوط لوقال اقرا فلانا فلانا الف درهم ولا يستودعنا او اعان
 او غصنا منه لزمه جميع المال ولا يصدر انما اراد به غيرة
 منه ولوقال غصبت ومع فلان من فلان حاية درهم درهم النصف
 بخلاف ما لوقال ومع فلان جالسا ه ورثة المحض ولو
 قال فلان عليا الف درهم ولم يسم معها احدا ثم قال غصبت
 معي فلانا وفلانا وادعي الطالب ان المال كله عليه فالمار
 كله عليه وكذلك لوقال فلان عليا وانشا الى نفسه واخرين
 معه يلزمه المال كله ولوقال فلان عليا جميعا الف درهم
 او قال عليا كلنا وانشا ربي ه الى نفسه والى قوم معه
 لزمه حصته من الف يقسم الف عا عدة دروسهم هو ولو
 اقرا به فطيد فلان هو وفلان عمدا وحمد ذلك فلان وادعي
 الطالب ان المقر وحده لم يلزمه شي في القياس ولكن قال رجل
 القياس وخطب عليه نصف ارش البديل كما في الحايوي قال رجل
 اوصى ابي بثلث ماله زيد بل عمر وبل لبيك فالثلث يصرف
 للاول وهو زيد فقط وليس لغيره شي من الثلث ولا من
 سائر المال وقال رجل لثمة واحد من زيد وعمر وبل بكي بثلث مستقر
 فباخذ زيد ثلث جميع الثمة وعمر وبل ثلثها وبكي ذلك وليس
 للابن المقيم الميراث شي لاننا اقرنا الاول بالثلث صح واحدة
 ورجوعه عنه بجملة الاضباب ليصح واقرا له لثامان وثلثا
 صح فاستحقا الثلثي كما لو اقرا رجل به بين ثم قال بل لهذا

او في كتاب فلانا او كتاب فلان كان باطلا ولوقال في صكه او
 بصكه فلان او في صكه او بصكه كان اقرا ولوقال فلان رجل
 القادر درهم في ثلثه او كتاب او قال فلان علي الف درهم في
 حساب او من حساب او حساب كتاب او اقرا كما في المحيط
 ولوقال بسجل او في سجل او بكتاب او في كتاب يعني وبينه
 او من حساب يعني وبينه كذلك اقرار كتابي الخانية ولوقال
 له عاصد بالف درهم من المال وقد تقدمت هذه المسألة
 كلها قبيل قول الماتن في كتاب الاقرا عثره اوصى ابي يعني
 الخ فاق رجل غصبا الف من فلان ثم قال انا شارب لم يمان
 وقع القول الاخر مفصلا لا فائدة ثم انظر احي وعبارة الجمع
 والرهان وكذا عثره في ذلك لا يفيد انه لا يشترط الفصل بل
 الموصول والمفصول سطر وهو الظاهر ككتاب عشرة انفس
 بكذا وادعي الطالب كذا في معنى الحق وقد عثرنا كما ذكرنا
 في قول الماتن اقرا فلان خول يستقوط ذلك مع ما تقدم
 من المسألة بل من معنى القاي معنى الفخار وصوابه وادعاء
 الطلبة كما عثره في الجمع والخطوط والكتاب بعينه وقال شارح
 ملك انه والى ان المقصود منه يدعي ان غاصب الف هو
 وحق وعبارة البرهان والماتن خصه به انه اي المقر بالفص
 مع الجملة ليس الا انه وحده فخصه به انه اي المقر بالفص
 اي حنيقة وصاحبها والروم في معتبرها لانه اسند فعل
 الفص الى الضمير المخصوص بالانك مع غيره وغيره من فاذ
 فسر بعد خاص بصدق قلنا جوابا عليه هذا الضمير يعني
 ضمير المستكم مع الغير يستعمل في الواحد قال الدمشقي ان
 خلقنا الانسان وانا ارسلنا فيهم عليون كذلك ان الظاهر
 انه اي انكم يجبر تعلم اي بفعل نفسه فظنوا ون غيره

فيكون

هذه العبارة والله هنا تبع في التعقيد ما في الاشياء والنظائر فان
هذه الفروع مستقلة سنة فكن في بصيرة وقد سئل عن رجل
سكن في حوزة قايلا بكثرة الدعاء والاداسة فقال لها على سبيل
الانكار عليها انا قتلته اياها فادعيا عليه بذلك انه اقتراف قتل
هل هو كذا كذا ام لا فاجبت انه ليس باقرار بل هو عليها محض
الشك وليس من دعوي الغلط بشي بل هو من قسم الاستنهام
الانكار اري ما علم انه في جامع الفصولين اذ يدعي دينا فاقترع
قالا اوفيت لو كان كلا القوتين في مجلس واحد لا يقبل التناقض
ولو تعرقا عن هذا ثم قال اوفيت وبرهن على الاين بعد ما
اخر قتل لعدم التناقض ولو ادعى الدينا قبل الاقرار لا يقبل
وفي البحر عن خزانة المفتي لوقا بالدين ثم ادعى الاين لا يقبل
الا اذا تعرقا عن كماله ام الا اذا قرأ بالطلاق بناء على اثنان
فيجوز رجوع قال زوجة كذا لخوا انت في ذمتي فمسال
عائنا فافتاه بانها طلقت بتلك الكلمة بناء على انها من الكنايات
فصار خبر الناس بناء على تلك الفتوى بانها طلق زوجته ثم مسال
صا لا محققا فقال له ليست هذه الكلمة من الكنايات اصلا
وان المرأة لا تكون في الذمة لان الاعيان لا تصلح لان تكون
في الذمة وانما يكون في الذمة مخلو الدين وهذا معني قوله ثم
تبين عدم الوقوع لم يتبع الطلاق على زوجة بالقرار يعني
دبارة اما اذا كانت كذلك الاقرار يعني يدعي الفاضل فله يصدر
في السنة المذكور كما يؤخذ من مفهومه وبه صرح في حواشي
الاشياء وقال المحكي في حاشيته فان قيل كيف يتبين
خلقه اجيب بان محتمل ان يكون المفتي غير ما هرب
المذهب فاقني من هو علم منه بعدم الوقوع ويجتمل
انما المفتي في اول الوقوع من غير سبب ثم اقبى بعد

قلنا جوابا على زفر نقاذ الوصية لا يكون الا في الثالثة والحال انه
قد اقر الاين الوارث به انه بالثلث الاول فاستجده اى الاول
ما قرأ الاين له فلم يرجع رجوعه بعد ذلك الثاني بما بالوصية
بخله فمسالة الدين الذي اقرب اوله رجوعه قال له لفلان اخ
فانه يجبر على قضاء دين كل واحد منها بموجب ما اقر وقد قدنا
في باب الاستئذان عن ابي ويدا انه لو قال لفلان على الف درهم
ثم جارية باعها لفلان باعها فلان بالف درهم فعليه لكل
واحد منهما الف الا ان يقر الثاني انه الاول فيكون عليه الف
واحد استئذان الاول وهذا بخلاف ما لو كان في يدهما الف
فقال لفلان لفلان لفلان فله الاول كما في محبة الشري
لتفاذه ابي الدين من الكلام بمثل المال ولذا تقدم على
الوصية الكل من الجميع فروع اقرب حتى تم ارجع الخطا في اقرار
لم يقبل دعواه الخطا لم يقبل باقراره عما عساه في المسح
الى انية قال محبة الخبر على قوله وذكر في البرزخية
كتاب القسمة في الثاني في دعوي الغلط فيها ولين اذ
انه اخذ من حصته شيئا بعد القسمة به هذه عليه والا حلف
عليه وهذا اذا لم يتبع بالاستئذان اقر برهنه على ذلك لا يصح
الدعوى الا على الرواية التي اختارها لما خرون انه دعوى
الهرج في الاقرار تصح ويختلف المذهب على ما كان كان
في اقراره اه وهذا يدل على انه يقبل ويختلف المذهب
كلاما لانيه على انه لا يقبل في حق السنة وان على قول
حقيقة ومحمد لا على قول ابي يوسف الذي اختاره المتأخر
للقبول وهو الظاهر فانه هو هذا وقد ذكر في انية
باب اليمين الى ادق المذكور ثم قال ينعوض ذلك الى راي
الفاضل والمفتي فراجع ان نسبت ثم انما لم ترق اقراره الى نية
هذه

التثبت بعلومه ومن فروع هذه المسألة ما في جامع الفصولين
 بتكليف فقال هذا الكفر وحرمته على به فتبين أن ذلك اللفظ ليس بكفر
 فعن النسخ أنها لا تحرم ومثل له البيري بما لو قرآن هذه المرأة
 أمه مثلاً ثم أراد أن تزوجه وقال وهنت وعوه وصدقته المرأة
 فله أن تزوجه لأن هذا ما يجري فيه القلط وكذا لو طلقها مرة
 ثم تزوجها وقال لم أكن تزوجتها حين الطلاق صدق
 وجاز النكاح أه وبيّن أن يستثنى مسألة أخرك أيضاً وهي
 مجمع الفتاوى وما يجرى على انسان ما لا وحقق في شيء نصاً
 على ما لا يتم بتبين أنه لم يكن عليه ذلك المال أو ذلك الحق ليست
 عليه كأن المهر على حقه استرداد ذلك المال له فتنسب
أقرار المكذوب باطلاً إلا إذا أقر السارق مكرهاً فاقى بعضهم
 وهم المتأخرون كما في مجمع الفتاوى ونقل عن سرقته المحيطة
 بصحة طهرية قال المصنف في المبلغ ولا يفتى بمقتوبة السارق
 لأنه جواز ولا يفتى بالحبس وفي مجمع الفتاوى ومسال الحسن
 ابن زياد أجل ضرب السارق حتى يقر فقال مالك يقطع المهر
 ولا يظهر العظم وقد مر ذلك في حد السرقه موضوعي الأقرار
 بشئ محال بالكلية قولهم أن فلاناً أقرتني كذا في شهر كذا وقد
 مات قبله ولا لو أقامه بأرض به التي قطعها ختم به درهم
 وبيده صححتها فلم يلزمه شيء كما في حيل النسخانية وعلى
 هذه الفتية بطلان أقرار انسان بحد من الأسهم لو ارث
 وهو أريد من الغرض صفة الشرعية لكونه محالاً لشرعاً مثلاً
 لو مات عن ابن وبننت فاقرا بنان التركة بينهما نصفان
 بالسوية قالوا قرا باطلاً ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالاً من كل
 وجه ولا يصح حيل النسخانية لو أقر لهذا الصغير على ألف
 درهم قرض أقرضناه ومن ثم يسبح باعتباره صح الأقرار مع

ان

أنا الصبي ليس من أهل البيع والغرض ولا يتصور أن يكون قد
 كثرنا ما يصح باعتبار أن هذا المقتطع لشئ الدين الصغير
 عليه في الجملة أشباه قال الحنوي هل منه ما إذا قرأت عقبة
 العقدان جهراً لا يزيد مثلاً قال في شيء المخطوبة والعقبة
 إذا أقرت وقالت المهر الذي لم يزوجي فلان أولو الذي
 فإنه لا يصح أه ويؤخذ من هذا الواقعة التوقيفية أن الرجل لو
 أقرت وجته بصفة مدة ما ضمت هي بها نكحة ومن غير
 سبق قضاء أو رضا وهي معتدة بذلك فاقرا به باطلاً يكون
 محالاً لشرعاً قال بعض الفضلاء وقد افتتأ خدامه ذلك
 بأن أقرار المولود لمولاه لا يكون باطلاً بطريق شرعي باطل
 شرعاً وإن كتب به وشقة لعدم تصوريه للمولى عام ولده
 إذا المكذوب فيها كماله والمملوك لا يكون عليه دين لما كذاه ومنه
 إذا أقرانه باع عبده من فلان ولم يذكر الشئ ثم جحد جحد
 لأن الأقرار بغير ثمن باطل كما في قاضيان وهو واحد
 روايتي كما في التولاهية ومنه إذا زوج بنته ثم طلسوا منه
 أن يقر بغيره شيء من أصله قال قرا باطلاً أن أهل
 المجلس يقرقون أنه كذب ولو لاحتج قال السري يوجب منه
 حكم لشر من مسأله الأقرار الواقعي في زماننا والأقرار بال
 بعد الأراخنة باطل في جامع الفصولي برهن أنه أبرأ
 عن هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانياً أنه اقرا بالمال بعد
 أبرأه فلو قال المدعي عليه أبرأني وقبلت الأبرأ قال صدقته
 فيه لا يصح الدفع يعني دعوى الأقرار ولو لم يقبله يصح الدفع
 لا حثمال الرد والد أبرأه بالبر بغير ثمن عليه بخلاف
 قوله أن لا يرتد بالرد بعد أه قال بعض الفضلاء فهذا أول
 الاستئذان ما ذكره ويبحث فيه بعض الفضلاء بأنه لا ولو

لا يصح ذكره لمصاحب المصحح في فتاواه قلت وميثاقه اي
 ميثاق التعهد بالسبب الحادث انه اي المزمع لو اقربنا الدين
 الذي ابراه منه ايضا فليس ديننا حاد والفرق بين هذه العبارات
 والعبارات السابقة ان قال في الاولى لغلان على كذا او في كذا
 قال دين فلان ياتي على حكمه كالاول اي يشتر كان في البطلان
 وهي واقعة الفتوى فتأمل الفعل الواقع من المكلف في الموضع
 اي موضع موته وبما لو وقع في موضع ثم صرح منه ثم مرض مرضا و
 مات به فانه واقع في الصحة ايضا حكى وكذلك لا قرأ فيه بدني
 والتزويج والهبة والعنق والمباينة فكذلك ان كان في مرض
 موته كان احط اي انقصا اعتبارا من فعل وقع منه في
 الصحة فان الاقرار في بدني موخر عن دين الصحة والتزويج
 ينفذ فيه بمثل المثل وتبطل الزيادة بخلاف الصحة والعنق
 وبما بعده في المرض ينفذ من الثالث ولما الصحة من الكل
 في مسألة استنادك ظرك تقويض اننا طرعا وقف معني
 فانه اذا قوض النظر على ذلك الوقف اغيره بلا شرط من
 الواقف اي بلا جارية منه بل كان الوقف النظري هذا
 الوقف لربه ولم ينفذ وليفوض نظره الى من شاء فانه لو وقع
 ذلك منه في حال صحته كان غير جائز وهذا معني قوله
 صحيح في المرض اي مرض الموت لا في الصحة وقيد بقوله
 بلا شرط لاننا ظننا لو شرط له الواقف التقويض الى من
 شاء كان تقويضه للاخر صحيحا مطلقا سواء كان في صحته
 او في مرضه تنبه بعضنا لذكره في تنبيه الفتاوى وتيامم
 في الاشياء قال فيها بعد عبارة التهمة وفي كذا اي كذا
 باب الاقرار في المصاير بقر المصار بترجى الف دفعها
 في المال ثم قال غلطت انها حكمية لم يصدق وهو غش

ولا مصاير واقعة التام لان هذا انما يحتمل دعواه لا حقال الرد
 كما عترف به وما قوله ولو غير بدني هبته على الاشبه فصورته
 وهبة لزوجها ثم اقرب بعد الهبة لا يصح اقراؤه والمراد من
 الهبة الهبة المكتوبة شرعا المشتقة على الايجاب والقبول في شرط
 الصحة والذم ومن هذا الاينافي ما ذكره العلامة عبد البر نقلا
 عن الخلاء والصوفى رجل اقر لامرأته بالف درهم في مرضه
 ومات ثم برهنت الورثة ان الف امرأة وهبته مهرها منه وماتت
 حياة الزوج لا تقبل لا حتى لا الابنة والا عا دة على المهر
 المذكور لكن في قصود العاربي ما يقتضيان الاقرار بما يصح تقدير
 مهر المثل وقا المحوي وعندي في كون هذه الف درهم باخلاص
 الاصل المذكور في الترخا نية نظري في بانها على كذا درهم
 لانها جائزة كذلك يجعل زيادة في المهر والزيادة في المهر
 جائز عندنا وقد ذكر صاحب الاشياء ان الهبة في المهر
 تخالف الاقرار فلو ابرأته منه ثم اقر لا يصح اقراره لانه يوقع
 الاقرار سقط والساقط لا يعود قاله وعجابه الزاوية تفيد
 ما قلته بعينه قال وفي المحيط وهبت المهر منه ثم قال
 الشرح وان له على مهر كذا فالتخي ر عند الفقيه ان اقراره
 جائز وعليه المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بلا قبولها
 والاشياء انه لا يصح ولا تجعل زيادة بغير قصد الزيادة فاستغنا
 في غير محله عما لا يخفى في نعم لو ادعى المهر الذي ابرأه منه من
 دين اخر بسبب حاد بعد الاقرار ثم نشر الكتاب منه او
 بدل ما استاجر منه او استقرض او مهر له به بسبب ثم وجه
 به بعد الاقرار العام ولا دين انه اي المديعي عليه بالسبب الذي
 قد قرب بذكره كذا بعد الاقرار العام ان برهنت على اقراره
 لكن تقدم في اول الاقرار بانه شهوده المال على مجرد الاقرار

لما تروها اختلنا في كون الاقرار للوارث في الصحة او في المرض
 فالقول لمن ادعى انه في المرض وفي كونه في الصغير والبلوغ فالقول
 لمن ادعى الصغير كما في اقرار البرازية ولو طلق او اعتق ثم قال
 كنت صغيرا لقوله وان اسند الى حال الجفان فان كان مبرورا
 قبل والاغلام مات المقر فهذا وارث على الاقرار ولم يشهد ولم ان
 المقر له صدق المقر وكذا به تقبل كما في القصة اقرية مرضه بشي
 وقاد كنت فعلت في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض الذي مات
 انما والى زمن الصحة قال في الخلاصة لقوله المرض الذي مات
 فيه انا يا هذا العبد من فلان في صحة وقبض الثمن وارث
 ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن
 الا بقدر الثلث وفي النجاشية لا يصدق في استيفاء الثمن
 الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه او في الوهابية يسر
 اقراره المترو في ضعف موته فبنية الاية به من قبل تهره را
 هذا البيت لشارع الوهابية العلامة عبد البرطاميا بيتا الاصل
 اقراره مهرها مع مشرفا ولو وهب من قبل ليس يغير
 وقد من كلام الشارح الوهابية في تصوير مسألة البتة المذكور
 نقلا عن الخلاصة والصغير ودينا ذلك بكلام من القادسية
 وكذا في تحت قول الشارح في دفع الغرض ولو مبرور بعد هتته
 اعطى الاشبه فشفه وادنا بيع قبضه في مرض الموت للصحة
 اقله فاسناد منصور على المفعولية اي اقبلن اننا دامن
 المريض وقوله ذلك لا يسناد في مرض الموت للصحة يبيع وفي
 القبض من ثلث الترات يقدروا وصورفا لمسألة كما في الشترقي
 لو اقر في المرض الذي مات فيه انا يا هذا العبد من فلان
 في صحة وقبض الثمن وارثي ذلك المشتري فانه يصدق
 في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث وان

صح اقراره بالبيع لانه غير محصور عليه فيه الا ان يكون فيه محايمة
 لا يخرج من الثلث اما لو كان القبض بمعاينة شهود الاقرار
 صح ولو كان في الدين ويكون ما قر به يضمنه من الثمن معتبرا
 من كلامه في الالباب البيت ايهي فيما اذا لم يقع قبض الثمن
 بمعاينة الشهود فيصدق من الثلث لا غير فادفع بهذا
 قوله الشيخ الرضوي رح وليس بقول من اقر بشي بعد قوله لا
 تشهد يعني لو قال لا تشهد والى ان لقولان على الف درهم
 لا يكون ذلك اقرارا لا اتفاق وهذا معني قوله وليس بلا
 تشهد مع ان يندفع بفتح النون وتشديد الهمزة لا
 فعد ذلك في حكم الاقرار انه من عن اثبات سبب الوجوب
 بالضرورة اذ اذ وهبات او انه ليس نهيا عن اقامة الشهادة
 لان النهي عنها لا يبيع ولا يحل فلا يحل كلامه عليه فيحمل
 على ارادة النهي اي لا شهادة لكم على كذا ولو قال هكذا
 لا يكون اقرارا قال حميد البر ولوقال لا تحب فلا تان اعلى
 الغدر من حقه او الحقة في كل بسط لعني اختلف فيه
 العلماء اذ اكره وعامة مشايخنا ان ليس باقرار وفي
 القنية وهو الصحيح واعنده في المسنية وقال مشايخ بخار
 الصواب انه اقرار وزعمه حسن لانه في روايتي ووجه
 كونه اقرارا ان الربح من الاخبار يبيع مع وجود المحرعة
 في الاثبات فكذلك في النفي فكلما ثبتت المحرعة وثبتت
 قال لقولان على درهم فلا تحب به بان له على ذلك ولو قال
 ذلك كان اقرارا لما مر في قوله لا تشهد والبيت المذكور
 ليس له اقرار الوهابية وانما هو صلاح شارب حقه
 ومن قال بمحيته فاذا خاض في ذلك الشيء الى حليته وانبت له
 ملكا فيه لداي لقولان كز به مثله كما في هذه القائلين

لا تملك فتعتبر فيه شرائط الهبة من الإيجاب والقبول والقبول
 في المجلس فانه وجدة كصحته وان اختل شيء من ذلك فلا يكون
 كأن القابل في صحة صحته هبته للمقرب البوارث ولو أجاز
 فان كان المقر له ابنه أو ابنته صغيرا صحته هبته بقوله فقط لان
 قبض الابن ينوب عن الصغير وان قال في مرضه موصي لا ياتي
 من الثلث ولا يصح للوارث ان يخلو من هذا الشيء ملكه ولا
 أي هك هذه الرجل ولم يصف ملكة ذلك الشيء في نفسه ولا
 اشت له اسحقا في فيه هو أي ذلك القابل المقتصر على ما
 مقرر صغير فلا تشترط شروط الهبة وقدمت هذه المسئلة
 مستوفاة تحت قول المتن جميع مالي اوصا ملكه له فتنبه
 ومن قال لا دعوى في اليوم عند ذاك أي عند زيد مثلا يعني
 لو قال عمرو زيد مثلا لا دعوى في عليك اليوم فأيدي عمرو من
 بعد يوم قوله منها فتكر يعني فلا تسع دعوى بعد ذلك اليوم
 فتقول شكر تخفيف الكاف مع انشباع الزايم ينكره الشارع
 ولا يقبله لانه ابراعا حتى يتخذ له غيره عليه بعد تسع
 بالسبب الحاد كذا مروكدة الوقال تركته أصلا فهو ابرأ وكذا
 لو قال تركت دعوى في فلان وفوضت أمري إلى الله أو إلى
 الآخر لا تسع دعواه بالتمتع بعد الإبراء والله تعالى علم
 فروع ابن سماعه عن أبي يوسف إذا قال الرجل لورثة
 فلان على الف درهم فهو بينهم على الميراث ويدخل فيه الميراث ولو
 قال لولد فلان على الف فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه
 الميراث في المحيط رجل قال لأمراة ثمانية تروحتك وأنا صبي
 لم يفرق بينهما بل سأل هلا جازوا لك فان قال لا قيل هلا
 اجزئت بعد بلوغك فان قال لا قيل له هلا تجزئ الان فان
 قال لا الان يفرق بينهما كافي الواقعة لكسامة وفي نوادر

هفام

هشام عن محمد بن اذ قال الرجل لفلان على الف درهم من ميراث
 فلان فان أقر المثل به قال المقر أخذها ورثة فلان من المقر وان
 أنكر المقر ذكروا سبيل لورثة فلان على واحد كافي المحيط وفي
 نوادر برسمه عن محمد إذا قال لفلان الف درهم مثل مالها
 على دينار فلان ولعليه الف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال
 لفلان على الف درهم وسكت ثم قال ولهذا على مالها فان لكل
 واحد منهما عليه الف درهم إذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام
 واحد كافي المحيطين سماعه عن محمد قال لفلان على مثل مالها
 على واحد كافي المحيطين في مجلسه ذلك ولا تقدم لهذا الكلام
 يدل على ما لا خر عليه فانه يقر لكل واحد منهما بما شأ ولو قيل
 عليه جاز ولا خطأ ولم يعلم مولاة حتى أقر أنه باعه من فلان
 وسلمه إليه ثم أودعه وكذا به ولو كان لا يقبل قوله ولا بينته
 وهو من يتسلم العبد في الولي الخيانة أو الفداء فان دفع ثم حض
 الغاية فانه كذا به قال دفع ماض وان صدق له ان يأخذ العبد
 ويغرم صاحب العبد القيمة كوفي إلى نانية وان قال بعته وأنا أعلم
 بالكنية فلا يسأل لولي الخيانة على العبد وعليه الذية كذا به
 المقر وصدقه كافي الخبر شرح المحامع الكبير ولو أقر أن
 لفلان عليه ثوبان فإجابته من ثوب هروم يصدق فيه
 بعد ان يخلف قبل هذا على قوله محمد وأما عند أبي يوسف
 ينبغي ان يصدق أقراره إلى الوسط والأصل انه يقر جميعا
 وكذا الوقال له على ثوب ولم يسم جنسه فأي ثوب جابه قدره
 اللبس واحد فيه سواء لا يترك حتى يعطى ثوبا كافي
 المستوسط وإذا أقر رجل بأن لفلان عليه دارا وارضاءا
 مغللا وبستانا كان هذا أقرارا بالغصب فيومر من العبد
 ان كان في يده وان عجز عن رده فعلى قوله ما يحوي أبو يوسف

الاخر ايضا من القصة واما قول ابي يوسف وهو قول محمد بن يحيى
كما في المحيط ولوقال لفلان عليه عبدا وادعى ذلك فلان قال
ابو يوسف انه يلزمه عبدا وسط اوقية عبدا وسط وقال محمد
رجح القول قوله في العبد رقي فيه وكذا في هذه الاختلاف
اذا قال ان لفلان على شاة او بقرة او جيرة كما في الاخيرة ولو
اوتجأ نفسه بداية كان عليه قبة امة او امة شاة فان جاز
وقال هو هي كان القول قوله ان جاز ان جاز او برودون او جاز او
يعبر ولا يعبر قوله في غيره كذا خاتمة ولو قال لفلان على درهم
فلوس فان عليه فلوسا يساوي درهمه وكذا لو قال لفلان على
دينار درهم فعليه درهم ثمانية ودينارا ولو قال لفلان على
درهم فلوس فان هذا يسع وكانه قال بعت منه فلوسا درهم
ويكون بيان الفلوس اليه انكم وفي المتن كما اذا قال لفلان على
درهم قتي فعليه قتي يساوي درهمه كما في المحيط اقر له
حتى في دارا وارض او ملك او شرايين وخلف على فضيل
بد عليه الخصم وان ابي ان يسمى بقوله الف في النصف
او ثلث او ربع حتى يصل الى مقدار يعلم في الف ان لا يمكن
اقر منه ويلزمه ثم يختلف على الزيادة فان قال حقه ربع
هذا الخدم واليابات المكوب او البنا بغرض او حتى الزرعة
او السكنى بالاجارة لا يصدق الا ان وصل بكلاهما في المحيط
الشرخس ولو قال لفلان على دين ودين ان يعني فالق في
يسمى له الدين ودرجة فدرجه حتى ينتهي الى اقل ما ينطلق عليه
اسم الدين على العرف فان اقره كذا ولازمه ذكر المقدار
ويختلف على زيادة كذا في المحيط ولو قال هذا العبد لفلان
اشترينه منه فوفصل باقراره واقام البينة على الشراء قلت
بينة استحسانا ولو قال بعد ما سكت اشتريته منه قبل الاقرار



او وهبه لم او تصدق به على لم تقبل بيته على ذلك كما في
المبسوط ولو قال استودعني عشرة ثياب هروية ومروية
كان من كل واحد النصف كما في محيط الشرخس كما لو قال ان
لفلان على ما يجي مشتال ذهب وفضة كان عليه من كل واحد
النصف وليس للقران يجعل الفضة اكثر والقول قول المغيرة
المجيد من ذك والردى كما في المحيط ولو قال لفلان عندك
الف درهم قرض او دية فهو ضامن لنصفها فرضا والنصف
الاخر دية ولو قال قبلي الف درهم مضاربة وقرض فان
وصل الكلام فقال ثلث اية منها قرض وسبع اية مضاربة
كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد
النصف كما في الخوي قال عندك الف درهم هبة ودية فكلها
وردية كما في محيط الشرخس ولو قال او دعني ثلثة اشواب
زطي ويزودي يلزمه زطي ويهودى وابيان في الثالثة البان
ثلاثة اية زطي وان ثمانية اية يهودى يمينه كما في الخاتمة ولو
قال عليه قتي من حنطة وشعير الاربع فعليه ثلاثة اباراخ
قتي من كل واحد النصف كما في محيط الشرخس وله قال
على اربعة حنطة وشعير وسهم كما في ثلثة اباراخ من كل واحد
ثلث كما في الخاتمة ولو قال لفلان على نصف درهم ودينار
وشوب فعليه نصف كل واحد منهم وكذا لو قال على نصف
كر حنطة وشعير وكذا لو قال على نصف هذا العبد
وهذه الامة ولو قال له على نصف هذا الكر حنطة وكذا شعير
فعليه من الشعير كما لو قال وكذا لو قال غصبت فلانا نصف
عنده وهذه الامة وكذا لو قال نصف درهم وهذا الدينار
كما في محيط الشرخس وفي الجامع الصغير رجل مات وترك
عبدا قال العبد للوارث اعتقني ابووك وقال رجل اخر على

ايك الف درهم دين فقال الموارث صدقتي فمع قول اي ح ر
 الدين اولى وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية عليه كما في المحرر
 والله سبحانه وتعالى اعلم كتاب في بيان احكام الصلح
 مناسسته اي وجه وقوع الصلح عقيب الاقرار بالانكار المفسر
 بسبب الخصومة المستدعية للصلح يعني ان الصلح يتسبب عن
 الخصومة المترتبة على انكار المقتري فتناوب الصلح والاقرار
 بمراسمتي احداها الانكار من الخصومة قوله السيد احمد وكما
 خاصية خفية تتبع فيها المص وقال الحموي وجه مناسسته
 بالاقرار ان الصلح قد يكون عن اقرار وان الاقرار يحصل به
 قطع المازعة كما يحصل بالصلح وقال في البرهان وقوع الصلح
 بعد الاقرار من المتفق على حسنه وصحته قلت له لم يشتر
 انه لما كان من عادة الناس اشتغالهم بدعا وبرهم الفاسد
 الغير الموبقة بالبرهان وينشأ منها العداوة والبغضاء والتنا
 والتقاط قاذر رجع المدعي عن دعواه واقر بالحق على نفسه
 فلا شك ان ذلك يوجب الصلح بين المتخاصمين المتباغضين
 وفي الحديث ان العبد اذا اعترف بذنبه وتاب تاب الله عليه
 وتوبته لله تعالى على عبده عبارة عن اجمع مولانا جل جلاله
 على عبده بالمغفر والرحمة والرضوان والفوز بانواع الاحسان
 وصنوف الامتنان وهذا هو عين الصلح حقيقة لا يعالج
 لما ذكره بفضله وكرمه حيث لا نزال نفرد بعبودنا وفسادنا
 وتقصيرنا في طاعة ربنا كما فيها تركنا عن اعتراق محقق
 نفعنا بعبودنا بكماله الذي يحول به بيننا وبين المعاصي
 ونزولنا به للطاعات ويصلح ما فسد من اعمالنا ونياتنا ويستر
 عيوبنا ويجعلنا من سعد الدارين كما كبد الكونيني صلى الله
 تعالى عليه وسلم انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير بصالح

فر

لغة اسم من المصالحه قال السيد احمد لو قال ما قال الحموي اسم
 للمصالحه لكان اظهر قلت تتبع الشئ في عبارة المص حيث قال
 وهو اسم من المصالحه خلاف الحاجة وقال في الكفاية
 الصلح اسم بمعنى المصلحة والتصلح خلاف الحاجة والتخا
 واصله من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدعو اليه
 العقل والصلاح المستقيم الحال في نفسه وتعريفه شرعا اي
 في اصطلاح الفقهاء عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة لا
 اصله كما تقر من الصلاح وهو ضد الفساد ومعناه دال
 على حسنة الذاتي وترى من فساد القلب به الى الصلاح
 بحسنة ولهذا امر الله تعالى به عند حصول الغشاد والفتن
 نفعه تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا
 بينهم وقال تعالى وان امراة خافت من بعلهم نشوزا
 او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح
 خير قالوا معنا حسن الصلح خير لا يخصر على الصلح
 المذكور لانه خير من حرج التعليق والعله لا تنقيد بحال
 فعمل بهذا ان جميع انواعه حسن لانه فيه اظف انشائره
 بين الناس ورفع المنازعات الموقفات عنهم وهي ضد
 المصالحه وهي منزه عنها بقوله عزها ولا تنازعوا في شئ
 الصلح ذكر لان طلب جميع ما يستحقه ربنا بذكره
 الانكار لا سيما عند الاعسار وفقد قساد عظيم بعد
 الانكار فان المدعي اذا اقام البينة تكثر العداوة ويهيج
 الفتنة بين المدعي عليه والمدعي والشهود والقاض
 والى هذا اشار النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله ردوا
 الخصوم كي يصلحوا وقال ابو منصور الما تربيك
 لا يعمل بالشرطان في ايقاع العداوة والبغضاء في بني ادم

مثل ما يؤول من ابطال الصلح على الانكار وهذا الصحيح لان في منع
هذا الصلح فتح باب المنازعات واثارة الشائعات بين الناس
واقامة الفتنة والمكابدات التي لا تؤول الى ما يحكى الا فتنة وقعت
في قبيلة بسبب تهمه غلام فاحت بهمزته حتى قتل منهم اربعة
الفا تامة الحرب بينهم الى ان وقع الصلح فما نظفت الثائرة
ولان العقود انما شرعت للحاجة والحاجة اليه اس له دفع
الشر فكان اولي بقالة الزيلعي لكنه لا يحاسب مطلقا اي فيما
يتبعين وما لا يتبعين والقبول فيما يتبعين بالتعيني وانما اشترط
القبول لانه ليس من الاستقظارت حتى يتم بالمسقط وخذ
لعدم جريان الاستقاط في الاعيان فاذا وقع لا يحسب
فيما يتبعين بالتعيني فقال المدعي عليه المدعي صلح كذا بين
مدعي ما من يداهم كذا بتوسطهم يعنى صانعيه عن هذا
المدعي هذه الدراهم التي ادفعها اليك فقال المدعي فقلت لا
يتصلح ما لم يقل الطالب قبلت وكذا كذا اذا وقع الدعوى
فيما لا يتبعين بالتعيني نحو الدراهم والدينار وطلب الصلح على
حسن اخرا ما وقع الدعوى فيما لا يتبعين بالتعيني كالدرهم
والدينار يا انا دعي شخصك شخصك درهم او نحوها فطلب
المدعي عليه الصلح عن نصفها فقال المدعي صانعيه كذا على ذلك
فتم الصلح ثم لا يقول يعنى ولا يشترط قبول المدعي عليه
لان ذلك استقاط من المدعي وهو يتم من المسقط وحده
فاذا قال قد فعلت تم الصلح كذا هذا مقده بتسليمه ان
يستدعي المدعي عليه بطلب الصلح وان يكون على جنب المدعي
عناية لكن هذه النسخ تظهر في صورة الاقرار وسجى والايجاب
والقبول هو ان يقول المدعي عليه صانعيه كذا اعلمني

ومن دعواك كذا اذا كان يقول الا خرفلت اورضت او ما
يدل على قبوله ورضاه كما في البداية مع رجوعه على اخر شيئا فقال
المدعي عليه برخيد بر فضلك رجوعه بر يعني فصلت الدعوى
على هذا القدر من المصالح عليه فقال كذا راي فقلت يكون
صلحا على ذلك المبلغ كما في جواهر الفتاوى بشرط ان
شرط جواره ونفاذه الفصل في السبب احدا لا حاجة اليه
لان شرط في جميع العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح
من غير نية وصبي لا يعقل وصلح السكران جائز كما في الترحيم
لا يشترط في نفوذ البلوغ والحرة فصحة ذلك من صبي
ما دون ان عري او خلا صلحه عن ضرر يبي لحق الصغير
حتى ان مدعي على صبي دينا فصالح ابو الصبي من دعواه
على مال الصبي الصغير فان كان المدعي بنية وما اعطى
من المال مثل الحق المدعي او رباية يتغيب في مشله
فالصلح جائز وان لم تكن له بنية لا يجوز ولو صالح من مال
نفسه جاز ولكن المصالح على الصغير ممن يملك التصرف
في ما له كالأب والجد والوصي فقوله ان عري عن ضرر
يعنى يشمل ما لو كان الصلح نفعا محضا او لا نفعا فيه ولا
ضررا فيه ضرر غير يبي فاذا دعي الصبي المأذون
على ابيات دينا وصالحه على بعضه حقه فان لم تكن له
عليه بنية جاز الصلح اذا عند انفاذها لا حق له الا لخصومة
والحلف والمال اتفق منه وان كان له بنية لم يجز لان الخط
يبرع وهو لا يملكه ومثال ما لا ضرر فيه ولا نفعا صلحه عن
عيني بقدر قيمتها ومثال ما لا ضرر فيه يبي ما اذا اضر الدين
على ملى فانه يجوز لانه من اعمال الخار وصرح من عند ما دون
ومكانت لو كانت قبة ابي في صلح احدها يقع كالوكانت

مدعيه ولا يثبت له اداي عليه وكان المدعي يثبت فلاحه صلح
 عن عيني بقدر قيمتها لانه خال عن النسخ ولا يجوز تاخير
 الدين عن المدعيون فلهذا يصح عن المنفعة وبالأول ان
 لا يجوز ما تمخض فيه الضرر وهذا ظاهر في الصبي والمكاتب
 والمأذون المديون واما المأذون غير المديون فينبغي
 صحة صلحه كصلح ما كان باذنه لانه وما في يده لمؤلفه فيكون
 صلحه كصلح مولاه ولا حق في ماله لغريم وذكر في الهندية
 انه في جملة شروط المصالح ان لا يكون مرتدا عند ابراهيم
 وعنده صلحه فاذا كان تصرفات المرتد موقوفه عنده
 وعند صلحه فاذا كان تصرفات المرتد موقوفه عنده
 وشروطه ان يكون المصالح عليه معلوما سواء كانت
 مالا او منفعة بان صالح على خدمته عبده بعينه سنة او لزوم
 دابة بعينها او زراعتها ارضا وسكنى دار وقت معلوما
 فانه يجوز ويكون في معنى الاجارة وخرج ما لم يكن كذلك
 فلا يصح الصلح عن الخمر والميتة والدم وصيد الحرم والاخر
 ويجوز كذلك في الصلح معني المفاوضة فكذلك لا يصح للعووض
 في البيع لا يصح عوضا في الصلح ولا يصح الصلح على دابة مع خل
 فانه هو خمر وعلى الخنزير الاولى كما في البدائع فاذا اداي
 عن مال في يد رجل كالرجل له اراو الارض والعبد وغيره
 وادعي كله او بعضه والمدعي عليه مقرب او جاحد او سائل
 فان كان الذي وقع عليه الصلح راهم بغيره فان شرط
 فيه بيان مقدارها ويقع على الجاهل من نقد البلد فان كان
 في البلد نقد مختلف يقع على الغالب منها وان لم تكن
 لبعضها غلبة على البعض لا يجوز الصلح ما لم يبين نقدا منها
 مع

بيان القدر ويجوز الصلح عليها حالة وموجله وقبض ما
 وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان
 كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والقبض
 ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعي عليه لو اراد ان
 يجبرها ويعطي المدعي مثله كان له ذلك ولو هلك
 في يده قبل التسليم الى المدعي او استحققت لا يبطل العقد
 وعليه تسليم مثله وان اختلفا في قدرها ووضعها
 بعد الهلاك فانما يتخالفان ويتراوان الصلح وكذلك
 اذا وقع الصلح على الدابة جميع ما ذكرنا وتوصل الى
 دعواه على ثبوت كالحقبة والتعريف او زبني كالحقبة والصغر
 ان كان معينا واضاف العقد اليه وهو جاحد او غائب
 بعد ان كان ذلك في ملك المدعي عليه في الصلح ويقع ذلك
 على ما سمي من الكيل والوزن وان اشار اليه ولم يسمع الكيل
 والوزن جاز يزوي بغيره من ذلك في العقد فان ضار
 الاجل في الخطأ اذا كان بعينها كان ذلك باطلا وهذا
 لا يصح ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في الباب
 الثاني وان كان موصوفا في الذمة فالشروط فيه بيان
 القدر والوصف وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذلك
 شيخ الاسلام خواهرزاده ولوبيت الاجل جاز
 يثبت الاجل ولو صلح على ثياب فان كانت معينة
 جاز الصلح والشروط فيه الاشارة لا غير وان كانت
 غير معينة لا يجوز الصلح حتى ياتي بجميع شرائطه
 ولو ما لم يدعواه على كسوة او على ما لا يجوز فيه
 السبل لجهالة فلا يصح فيه الصلح الا ان يكون معين
 كذلك في شرح الطحاوي ثم معلوماته المصالح عليه ان

تشرط ان كان المصالح عليه يحتاج الى قبضة فان كان لا يحتاج
الى قبضة فلا تشرط معلومية وانما يشترط ان يكون
المصالح عليه ~~مستقرا~~ مالا سوا كان معلوما ومجهولا كما في
الحق والحقوق في حق دار وادعي المدعي عليه قبله حتى
في جانت فتصالحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل
صاحبها لم يبيح كل منهما مقدرا حقه لان جهالة
الساوق لا تفضي الى المنازعة كما في الدرر قال في الفانية
ويفسده جهالة المصالح عليه لانها تفضي الى المنازعة دون
جهالة المصالح عنه لانه يسقط وهذه البس على اطلاقه
بل فيه تفصيل وهو ان الصلح باعتبار ربه على اربعة اوجه ما
ان يكون عن معلوم على معلوم وهو جائز كما في الامانة وامانة
ان يكون عن مجهول على مجهول فان لم يبيح فيه الى التسليم
مثلا ان يدعي حق في دار رجل وادعي المدعي عليه جدي في
ارض يدها المدعي فاصطحا على تركه الدعوي جائز وان
احتج وقد اصطحا على ان يدها احداهما ولا يلزم عليه ان
ترك الاخر دعواه وعلى ان يسلم اليه ما دعه لم يجز وانما
ان يترك يكون مجهولا على معلوم وقد احتج فيه الى التسليم
كما لو ادعي حق في دار رجل ولم يسلمه فاصطحا على ان يعطيه
المدعي مالا معلوما ليسلم المدعي عليه للمدعي ما ادعاه
وهو لا يجوز وان لم يحتج فيه الى التسليم كما اذا اصطحا
في هذه الصورة على ان يترك المدعي دعواه جائزا ما ان
يكون عن معلوم على مجهول وقد احتج فيه الى التسليم لا يجوز
وان لم يحتج اليه جائزا ولا يصل في ذلك ان الجهالة المفضية
الى المنازعة كما نفع عن التسليم والتسليم هي المفصلة
فلا يجب فيه التسليم جائزا وجب فيه لم يجز مع الجهالة

لان القدرة على تسليم البدل شرط لكونه في معنى البيع اه
وهو كلام نفيسي ويشترط ايضا في صحة الصلح كون المصالح
عنه حق المصالح ثابتا في الحمل لا حقا لله تعالى فيجب بقوله
المصالح ما اذا ادعت مطلقة عاجز وجها ان صبيها في يد
احد هما انها منه فصالحها على شئ لتترك الدعوى
فان يبطل لان النسب حق الصبي لا حقا فلا تخلف
الاعتراض عن حق غيرها وخرج بقولنا ثابتا في الحمل
مصالحة الكفيل بالنفس على ما عدا ان يبريه من
الكفالة لان الثابت للطالب حق المطالبة بتسليم نفسه
الاصيل وهو عبارة عن ولاية المطالبة وانها صفة
الوالي فلا يجوز الصلح عنه كما ياتي في حوز الا اعتراض عنه
ولو كان ذلك الحق الذي يجوز الاعتراض عنه غير
مال كما لقضاه انما جاز الصلح عنه لان الحمل فيه يصير
مملوكا في حق الاستغنا وكما ان الحق ثابتا في الحمل فملكه
الا اعتراض عنه بالصلح والتعريض فيما فيه حق العبد
كان صالحه عن نفسه ما دون قد في حوز اما المستتر
ففيه حق الله تعالى متحوضا كقوله في اجنبية فلا
يجوز الصلح عنه لان الصلح لا يكون الا من صاحب الحق
يرتضى معلوما كان المصالح عنه كما لو ادعي عدليه
القصاص في النفس والتعزير يكونه ينشئ بقوله يا نفس
مثلا او مجهولا كما لو ادعي عليه القصاص ولم يبيح
انه في نفس اولى طرف او شتمه ولم يبيح ما دأبهم او ادعي
عليه قد راجعوا لامن المال فصور وان يصالح الصلح اذا كان
المصالح عليه معلوما لا يصح الصلح لو كان المصالح
عنه مالا يجوز الاعتراض عنه وبينة الماتن بقوله

كحق تشفعه يعني اذا صالح المشتري الشفع عن التشفع
التي وحيته لم يتي على ان يسلم الدار للمشتري فالصالح باطل اذ
لا حق للتشفع في الحل بل هو عبارة عن ولاية الطلب و
تسليم التشفع لقيمة له فلا يجوز اخذ المال في مقابلته وبطلان
التشفع وان كان اخذ المال وجب رده على المشتري وحده
قد بان قد في رجلا فصالحه على مال على ان يعفو عنه لانه
وان كان للعبد فيه حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمغلول
ملحوق بالمعدوم وكذا لا يجوز الصلح عن حق الله تعالى ولو
ما لم يكن له كارة والربط اذا قد في امراته المحصنة حتى وجب
اللعان ثم صالحها على مال على ان لا تطالب العاقلان كان باطلا و
عفوها بعد الرق باطلا وقبل الرق جائز هو ولم يتعرض الش
لحد السرقه قال في جمع الفتاوى وحده السرقه لا يثبت من
غير خصوصية ويصح عنه الصلح اهوى الثانية ولو اخذ
سارقا في دارة فعد ما اخذ السرقه من الدار فصالحه السارق
على مال معلوم حتى كف عنه لا يجس المال على السارق
ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقه الى صاحبها ولو كان هذا
الصلح بعد ما رجع الى القاضى ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح
العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والا برأ عنه تا يستقط
القطع اه وكفالة بنفسه بالصلح الكفيل بالنفس على مال
على ان يبرأ منه الكفالة بطل لان الثالث للطلب قبل الكفيل
بالنفس حق المطالبة بتسليم نفس المكفول بنفسه وذلك
عبارة عن ولاية المطالبة وانما صفة الوالى فلا يجوز الصلح
عنها كما في الدرر وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صالحه
عن كفالة المال يكون استقاطا لبعض الدين عنه وهو صحيح
ويطهر به اى بالصلح لو وقع ولو على عوض معلوم الاول وهى

التشفع فلا يثبت للتشفع مع المشتري ما راعه رضا الشفع
بسقوط حقه وذكر البدل كذا ذكر ويطل بالصلح الثالث وهى
كفالة النفس فلا يثبت للمكفول له المصالح المطالبة الكفيل
بنفسه المكفول عنه لا سقطا المكفول له حقه ولا يطل
الثاني وهو حد القذف بالصلح لو كان قبل الرق لله لا يسمع
ما في الخلية قال رجل قد في محصنا او محصنة فاراد بفقد
حد القذف فصالحه القاذف على درهم مسواة او على شيء
اخر على ان يعفو عنه ففعل لم يجز الصلح حتى لا يجيب المال
وهل يسقط الحد ان كان ذلك قبل المرافعة الى القاضى
بطلا ذلك وان كان بعد هاهم يطل ونحوه ما في السراج
الوهاج وهذا يثبت ما ذكره في الايضاح من ان له ان يطالب
بعد العفو والصلح عن ذلك فراجع في الاقرار وعبارته
الاشباه في الاقرار ولا يمكن المقذوف العفو عن القاذف
ولو قال القاذف كنت مبطلا في دعوى يسقط الحد في
حيلا الترتيبية من حيلا المداينات قال السري قال في
الايضاح واذا ثبت الحد لم يجز الاستقاط وراى نفق و لو عفا
قبل لمزفقة او برأ او صالح على مال قد باطل ويبرأ مال
الصلح ولو ان يطالب الحد بعد ذلك هو وقدم الله في باب حمد
القذف عند قول المتق ولا اعتياض اى اخذ عوض ولا صلح
ولا عفو فيه وعنه نعم لو عفا القذف فلا حد لاصحة العفو
بل انكر الطلب حتى لو عفا وطلب حد شتمى ولذا لا يتم الا
بحضنة فان اذاته لا يسقط قبل المرافعة ولا بعد هاهل
ان يحكم ما في الخلية والسراج على بطلان الجرد لعدم الطلب
لا حد نأى لا يصح الصلح عنه قال قاضى القضاة في رجل
بامارة فعلم الزوج واراها احد هما الصلح فصالحا معا واحدا هما

على ما لم يعلم على ان يعفوا كان باطلا وعفوه باطل سحر
كان قبل الرفع او بعده ولو كانت المرأة المزني بها هي التي صالت
على درهم اخذ منها او دفعها اليه فهو باطل ولو لم يجر ولا حذر
منها ان يرجع عما الذي دفع فجاءه المسبوط ولا يصح الصلح
في حد شرب الخمر الى نية الامام او القاضي اذا صالح ثانيا
الخمر على ان يأخذ منه ما لا ويعفوه عنه لا يصح الصلح وبسبب
المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع او بعده وهذه
معنى قوله مطلقا اي في كل من حد الزنا والشرب لانه جنح
اليه تعالى ولا يجوز الصلح عنه لان الصلح بالصلح يتصرف
اما باستيفاء كل حقه او باستيفاء بعضه واستقاط الباقي
او بالما وضنه وكل ذلك لا يجوز في غير حقه ولو صالح شاهده
ببريد ان يشهد عليه على مال على ان لا يشهد عليه فهو باطل
لان الصلح عن حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما
اخذ كما في البدائع وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعي
عليه هذا الجار والمجرور متعلق بالقبول وحذف نظيره
من الاول فان المدعي وطلب المدعي عليه الصلح من المدعي
في الاول واجب عليه كاف عن القبول ان كان المدعي به
على لا ينبغي بالنفعيين كالدراهم والدينير وطلب الصلح فورا
بغيره بغيره يعني فيتم الصلح بقول المدعي فقلت ولا
يجتنب فيه الى قول المدعي عليه لانه استقطا لبعضه
لبعض الحق وهو ابي الاستقطا لبعض الحق كسائر
الاستقطاات يتم بالاستقطا وحذف لكن هذه التامية تنحصر على
ما هو المحدث من كون الصلح على اقل مما ادعى والا فافرادا
ورفع الدعوى في الدراهم والدينير وطلب الصلح على ذلك
الحسن بغيره هنالك صور ثلاثة مختلفة الاحكام

صريح بجهالة البداية احداهان يكون الصلح على شئ حقه
فيما يجوز الصلح بلا شئ ويصير ذلك استيفا لحقه بتمامه وثانها
ان يكون على اقل من حقه وفيها ايضا يجوز الصلح ويحل ذلك
على استيفاء بعض حقه والا برأى عن الباقي وثالثها ان يكون
على اكثر من حقه وفيها لا يجوز الصلح لانه رافقوا لانه
استقطا ما يتجنى في الصورة الثانية فتمنه وقد
عنه قاض زاده في فتاويه هنا بعدم احتياج القبول
لما سياتي ان الصلح اذا وقع عن اقرار فان كان على مال
على ما اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات وان كان على مال
عنه فاع اعتبر بالاجازات وان وقع على سكوت او انكار
كان في حق المدعي عليه لا فائدة اليه وقطع الخصومة
وفي حق المدعي بمعنى كما وضنه فاذا تقر ر هذا الضابط
فلموقع الدعوى في الدراهم والدينير وطلب الصلح على
ذلك الجنس وكان وقوع الصلح على سكوت او انكار واجب
ان لا يتم الصلح بقول المدعي فعلمت لان كونه استقطا
لبعض الحق واستيفا لبعضه الاخرهما اذا وقع عن
سكوت او انكار ما هو في حق المدعي وانما في حق المدعي
عليه فانما هو افتداه اليه وقطع الخصومة فلا بد من قبول
ايضا حتى يتحقق الافتداه وتنقطع الخصومة اهل قلت
ويجاب عن هذا بان اصحابنا لم يمنفوا اشتراط القبول
وحكموا بنجام الصلح بقول المدعي فعلمت فقط بل ذكر وان
طلب الصلح من المدعي عليه على بعض ذلك الجنس المدعي
به فنوب من باب القبول فلا يتوهم ان القبول لا يحتاج
الى شرط في القبول بل كونه على اشتراط الصلح والى
الصلح على ما في ذلك

مما يقتضي بالنعيب فلا بد من قبول المدعى عليه لانه كان لبيع
 اى ولا بد فيه من الاعجاب والقبول ولو قال المشتري والابن
 فقال بعثك فانه لا يمكن عن القبول بغير لكن افاد قاضي
 زاده بان طلب البيع من غيره لا يمتنع في كل صورة عند
 الصور الثلاثة بل انما يمتنع في واحدة منها وهى ما اذا كان
 الصلح عن اقرار او كان عن مال بملك على ان لو وقع الدعوى
 فيها ينعقد بالتعريف كان له امتلاك فصول عن قطعة منها
 والحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي كان الصلح صحيحا على
 ما سياتي فينبغي ان يتم هناك ايضا بقول المدعى فقلت
 بدون قبول المدعى عليه بكونه اسقطا لدعوى بعض
 الحق مثل ما قال فيها اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير
 وطلب الصلح على ذلك الجنس فلا يتم اطلاق قوله فلا بد
 من قبول المدعى عليه اه بالخصا وحكمه اى اثره الثالث
 له وقوع البراءة عن الدعوى لما مر من عقد بيع النزاع
 وحكمه ايضا كما نقله في العنابة عن النابية ووقع المالك للمدعى
 في مصالح عليه متكررا كان الخصم ومعا لما في الاقرار ونظم
 لانه بيع وما في الاقرار والسكوت فلا تقطع دعوى
 الغير عنه ووقع المالك للمدعى عليه في مصالح عنه ان
 كان المصالح عنه مما يحتمل التملك والبراءة له بغير غيره
 لو كان مقرا وما اذا كان متكررا فحكمه وقوع البراءة عن دعوى
 المدعى احتمل المصالح عنه التملك لولا كما في المذبح وغيره
 وظاهره انه لا يمكن المصالح عنه مع الاقرار مع انه متاوضعة
 في حق المدعى ولذا يؤخذ منه بالتسليم ان كان عنق را
 وهذا يقتضي انه يمكن فليجوز حتى وقيد نايما يحتمل التملك
 فيما لو كان مقرا لانه لو لم يحتمل الحكم براءة المدعى عليه

عن

عن ذكر وقال قاضي زاده وفي كلام رهوان المصالح عليه
 ايضا قد يكون مما لا يحتمل التملك كترك الدعوى فاهم حرجا
 بانه ادعى حقا في دار رجلا وادعى المدعى عليه حقا في
 ارض بيده المدعى فاصطلى على ترك الدعوى فانه جائز
 فعمل حكم الصلح في جانب المصالح عنه فتسهي تملك المدعى
 عليه اياه وبراه عن دعوى المدعى وفي جانب المصالح
 عليه تسهي واحد هو تملك المدعى اياه مع جريانه احتمال
 التملك وعدم احتمال في الجانبين معا مما لا يخلو عن
 حكم فان يوقش في المسائل المذكورة بان يكون المصالح عليه
 ترك الدعوى في ذلك امر ظاهر هري مبي على المسامحة وانما
 المصالح عليه حقيقة في ذلك ما ادعى كل واحد منهما
 كلام الحق فيما بيده الاخر فانه يقع مصالحا عنه بالنظر
 الى ذي اليد ومصالحي عليه بالنظر الى الاخر وهو مما يحتمل
 التملك قطعا قلنا فاذ يقال فيما ادعى كل واحد
 منهما على الاخر مصالحا فاصطلى على ترك الدعوى والعفو
 من الجانبين لا يشك ان كان ترك الدعوى والعفو
 مما لا يحتمل التملك كذلك نفس القصاص مما لا يحتمله فلا
 يتصور في هذه الصورة تملك المدعى المصالح عليه
 بل انما يتيسر فيها براءة تد واحد منهما عن دعوى الاخر
 ثم قال بغير هنا كلام اخر وهو انه اذا ادعى رجل دارا
 فانه المدعى عليه ودفع المدعى الى ذي اليد شيئا بطر
 البصر واخذ الدار فانه جائز كما سياتي واصل المسألة
 في العمل السابق من فصول الاستدلال وتشتي موا
 يمكن على ان المدعى المصالح عنه والمدعى عليه المصالح
 عليه يستتضي بان يكون حكمه في الاستدلال طرفا

يق

وعكسهما هما وهو اي الصلح صحيح لقوله تعالى والصلح
خير قد قد مناه مع فوائده كثيرة ومقصوده هنا بيان
انواع الصلح وهي ثلاثة لقوله مع اقرارا وسكوت او انكار
قال في القناية حصص الصلح في هذه الانواع ضروري
لان الخصم وقت الدعوى اما ان سكنت او تنكح مجيبا
وهو لا يخلو عن النفي والاثبات لا يقال قد تنكح بآلة تتعلق
بمحل التزوي لان سقط بقولنا محسنا والمهر المهر من قوله اما
ان يسكن اي عن الجواب المخير فلم تنكح بالآلة فيعيد ينزل
منزلة الساكن وجاز الصلح عندنا في هذه الاقسام الثلاثة
لاطلاق قوله تعالى والصلح خير وما مر من الاحاديث والمما
المستدعية لا حسنة الصلح مطلقا ولقوله صلى الله
عليه وسلم كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلح
احل حراما او حرم حلالا وقال الشافعي لا يجوز مع الانكار
والسكوت لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا صلح
الخير وهذا من الصفة لان البذل كان حلالا للبذل جازما
على الاخذ فبالصلح يتعكس الامر فيكون حراما على الدافع
حلالا على الاخذ او نقول ان المدعى ان كان محققا كان
اخذ المدعى حلالا له قبل الصلح وحرم عليه بالصلح وان
كان مبطلا ففقد كانا اخذ المال على الدعوى الباطلة
حراما عليه قبل الصلح وحل له بالصلح فصار صلح اخل حراما
ولان المدعى عليه يدفع المال لقطع الخصومة عن نفسه
وهذا رشوة فاذ كان التملك رشوة كانت التملك قربة
الرشوة اذ لا يملك الامن للجهة التي ماله فيكون المدعى
عليه واقعا لدفع الظلم والمدي اخذ التزوير الظلم قلنا ليس
هذه امراء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان ذلك
موجود في الصلح مع الاقرار ايضا لان الصلح عادة يتبع على

ما

ما دون حقه فاذا دعا الما خذ الى تمام حقه كانت حلالا
المدعى اخذ قبل الصلح وحرم عليه بالصلح وكان حراما على
المدعى عليه منعه قبل الصلح وحل له بعده ولو كان المرام
هذا المعنى لاصح مطلقا بل البيع ايضا يجوز حراما
بهذا الاعتبار لان كل واحد من المتبايعين ماله كان حلالا
له قبل البيع وحرم عليه بالبيع وكذا سائر العقود المشروعة
فيؤدي هذه الى تحريم اسباب المكس بأسرها وانما مراره
صلح الله تعالى عليه وسلم ان يستباح بالصلح ما ليس
بمعاج شرعا او يحرم ما ليس بمحرم وذلك مثل استباح
يصلح على الخمر والخنزير او تحريم احدى الضرعتين او حرم
على ان لا يطأ الاخرى او امته فيحرم عليه على غير ذلك
بالصلح وهذا ظاهر لا يسلط الله تعالى عليه ولم يذكر
الحرام والحلال مطلقا والمطلق منها ينصرف الى الحلال
وذلك بان يكون حراما او حلالا لعينه وقوله رشوة
وتملكه قبول الرشوة الى اخره لا يستلزم بل هو في
المدعى عيني حقه او بدله فهو حلال له اخذها واكده وفي
حق المدعى عليه لا فتد الامني ودفع الشرع نفسه
وهو ايضا حلال له لان المال لم يخلق الا لذلك ولهذا قال
ابو حنيفة ان اجرو بما يكون من الصلح الصلح على
الانكار لان معنى الصلح فيه يتحقق على التبرع وهو
قطع المنازعة والخصومة والفساد الذي يتولد
منها وما مع الاقرار فلا يوجد فيه معنى الصلح على التمام
ادليس فيه منازعة حتى يحتاج فيه الى الصلح بل هو
استيفاء لبعض حقه واستقاط للباقي ان اخذ بعض
حقه من جنسه وان اخذ من خلافه فهو بيع عيني طوع

منه واختيار ولو قلنا انه رشوة فهي جائزة للدفع لدفع الظلم
عن نفسه وما جاز فيه من الذم من قوله صلح الله تعالى عليه
ولم لعن الله الراشي والمرشى المراد به اذا كان هو الظالم
فدفعوا الى بعض الظلمة من ولاية الامور يستعين به على
الظلم بالرشوة واما دفع الضرر عن نفسه فلا شبهة فيه فحق
روى عن ابي يوسف انه اجاز ذلك للوصي من مال اليتيم
ايضا لدفع الضرر عن اليتيم الا ترى ان الخضر عليه السلام
خرق السفينة كيلا يأخذها الظالم وما كان من مراره بذلك
الا اصلاح واقله يعلم المفسد من المصلح فليس من
دفع الرشوة لدفع ضرر عن نفسه وصالح لكل حراما ولا
يكون سجن الا عما من اكراه قال محمد في السير الكبير يلقا
عن ابي الشعثان جابر بن زيد انه قال ما وجدنا في زمن
الحجاج اوربا بن زيار خيرا ثانيا من الرشا واما قول الشافعي
اذ لا يملك الامم الجهة التي ملكه فتقول انما لا نسلم اتجار
جهة التهلكة والتهلكة بل قد تختلف الجهة بينهما لكن اقر
بعتق عبد غيره ثم اشتراه فانه بيع في حق البايع حتى
يبيع المشتري على الثمن فداني في حق المشتري اذ لا بيع بينهما
عازعه وقبله كل واحد من الجاهل في التحرر ما ادى اليه
اجتهاده والخالف عيني في حقه معا وضعت في حقه وكذا النفس
بالاقالة فانها بيع في حق ثالث تصح في حق المتعاقدين
فالاول وهو الصلح مع اقرار المالك عليه كبيع اذ وقع
عن مالك بجماله لان معنى البيع قد وجد فيه وهو ما دللنا
بالمال على تراض فيجوز فيه احكام البيوع وهذا لان الاصل
في الصلح ان يحمل على شبه العقود له فتجوز عليه احكامه لان
العبرة للمعاني دون الصور ولهذا جعلت الجهة بشرط العوض
بيعا والكفالة بشرط براه الاصيل حواله والعمالة بشرط ان لا

يهر

ببر الاصيل كانه فلو وقع الصلح عن دين فحكم حكم الثمن في
البيع وان وقع عن عيني فحكم حكم المبيع فاصح انما في البيع
او مبيعا صلح ان يكون بدلا في الصلح ويجوز الصلح عليه وما لا فلا
كما في شرح الجميع لا بين ملكه فان وقع على خلافه جنس المدي
هو بيع وشرا كما ذكرها وان وقع على جنسه فان كان اقرب
المدي فهو حط والبر او ان كان يمتد فهو قبض واستيفاء
وان كان باكثر منه فهو فضل ورأى مقتضى ما ذكره
المصنف انه يجري التوافق فيه وقد صرح في الترخا نية بالخ
في بعض مسائل الصلح فانه خير المولى وفي المحيط لوصالحه
على الف بعيد ثم تصادق ان لا شيء عليه فهو مخير ان يشار
العبد وان نشأ عطاه الف وامسك العبد لانه صالح بخلاف
جنسه فان تعذر جعله اسقاطا مكنته تصحيحه من حيث
انه محكمه مال عال فكله باع العبد منه بالف الا انه لما رض
لشرايه بالف دين فاذا رزقه الف عني يجزى ادى الف
فصلحه بان باعها عبدا صلح وهو اقرار بالدين ولو صلح
منها على عبد لا يكون اقرار لان البيع معا وضعت فوجب
ملكه بها واصلح يكون باسقاط ويجوز ان يبيع ففقط كافه
وصلح الزوجين اه قال المقدسي وفي النزاهة ما يجزى الف
وحسنه اذ فاذا كان الصلح مال عن مال مع اقرار من لا
منزلة البيع فيجوز فيه اي في المصالح كما في شرح مسكن
اوى هذه الصلح كما في العيني فيعمل المصالح عنه والمصالح
عليه وهو بدو الصلح احكام البيوع فلا يجوز التصرف في بدل
الصلح قبل القبض في نوي الصلح اذ كان منقولا فلا يجوز
للراعي بيعه وهبته وغنوه لان كان عقارا يجوز عند ربي
حسينه وراي يوسف كما في البدائع ونوادعي دار في بيد

لف

رجل فصل الى المدعي عليه على ثياب او حيوان بعينه واراد المدعي
 ان يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز ان كان المكمل والموزون
 في الذمة جاز الاستبداد به قبل القبض الا ان وقع الاستبداد
 عن المكمل والموزون في الذمة على نفي بعينه وتفرق من
 غير قبض لا يبطل الصلح ذكر محمد بن ابي الاصل في المحيط وهذا
 كله فيما لو وقع عن مال على مال والا فلو صلح عن دم عمد
 على عبد جاز بيعه قبل القبض كما في محيط السرخسي
 ولو ادعى في عبد دعوى فصاليه مع ذلك على ضمانه دقيق
 معلومة من دقيق هذه الحنطة او على ابطال من ضمانه
 حية لم يجز ذلك الوصلح على عبد ابق كالشفعة بار
 كانت لا دعوى في دار في يد رجل وقد اقر بها فصاليه المدعي
 على مال معي دفعه اليه فهذا في المعنى بيع والجار ان يطلب
 الشفعة فيه وكذا الوصلح عن دار بدار وجبت فيها الشفعة
 وكذا الوصلح عن عوض بدار وجبت الشفعة في الدار وثبتت
 فيه الرد بعيب فان كانت بدو الصلح عبدا مثلاً فوجد المكمل
 به عبداً لم يرد به وظاهر الاصل انه لا فرق بين ان يرد
 بغير العيب او باحشبه وقال الطحاوي في الاقرار ببيع
 وفا حش وفي الاقرار بالحق حش فكل ومهر وبدل صلح
 عن عمد ولو كان لرجل على رجل كحظ فرفض فصاليه من
 ذلك على كشره ورد دفعه فوجد المدعي بالشعير عبداً فرده
 بعد ما تفرقا لم يستبدل في مجلس الرد يبطل الصلح عندنا
 جميعاً وان استبدل اخر محسناً لم يرد فذلك عندنا
 ح وعنده الصلح على حاله رجع هذا الاختلاف كذا عقد
 يبطل بالافتراق من غير قية اذا تفرقا ثم وجد بالقبض
 عبداً ورده كالمروق والصلح في الحيط ويثبت فيه خيار

روية



لروية غير العوض اذا اراد وكان لم يبر وقت العقد وكذا يرد المصلح
 عنه اذا كان لم يبر ويثبت فيه ايضاً خيار شرط بان تصالح
 على شيء بشرط احدها الخيار لنفسه مثلاً ويفسد ان كان
 جهالة البدل المصلح عليه لا فضاها الى الخيار اذ كان
 يتنازع لقبضه وهذا قد استغند سابقاً من اشتراط مطلق
 المصلح عليه وانما ذكر يصد بالتفريع على انه لا يبيع لا
 يفسد جهالة المصلح عنه لا في اي المصلح عنه يفسد
 وجهه المصلح لا في المنازعة وتشرط القدرة على
 تسليم البدل هذا استئناف واقع موقع التعايل لقوله
 وتفسد جهالة البدل ولا يصح عطفه على يفسد حالي
 فاذا لم يبيع الصلح على العبد الا بقر والطيرة الهوا وسك
 في الخارج جزم في السقف وذراع من ثوب تغرق القسمة وجل
 الحارية والرهيم لا لا يقدر على تسليمه ومنه جهالة البدل
 فان لا يقدر على تسليم المجهول فبذلك يصير الكلام تعليل
 لقوله ويفسد جهالة البدل كما قدمناه في تعليل
 والمكمل لف ونشر شئته الاول والثاني والثاني الاول
 فتنه وكذا يفسد جهالة الاجل اذا كان البدل موبلاً
 في التبيين ولو كانا نقد بينهما حكم الصلح حتى لو لم يقبض
 المصلح عليه في المجلس يبطل الصلح كما في الهندي عن
 التذريب وما استحق من المدعي بفتح العتي اي المصلح عنه
 يرد المدعي حصته من العوض اي البدل على المصلح عليه
 وهو المصلح عن اقراران كلا فكلا او بعضاً فبعضاً ولا يخفى
 ان لفظ الكا في صحيح البعض لقوله حصته فلو كان
 الشئ عدل المتق وان استحق الكل كان اوج وصورة
 المسألة ادعي زيد داراً في يد عمرو فافترق ووصلح زيداً على

مئة

ماية درهم فصارت الماية في يد زيد والداني يد عمرو ثم استحق
نصف الدار مثلاً يرجع عمرو على زيد بخمسين درهما ولو
استحق الدار كلها يرجع عمرو على زيد بالمائة كلها وذلك
لأن المدعي عليه ما بذل العوض الا دفع الخصومة عن
نفسه فاذا ظهر الاستحقاق ظهرا لا خصوصية له
فيستحق في يد غيره مشتمل على غرض المدعي عليه فيسترد
كالكفول عنه اذا دفع المال الى الكفيل على غرض دفعه
الى رب الدين ثم ادعى بنفسه قبل ادا الكفيل فانه يسترد
لعدم اشتغاله على غرضه فان قلت ينتقض هذا بما اذا
ادعى دارا وانكار المدعي عليه ودفع المدعي الى ذمها اليد شيئا
بطريق الصلح واخذ الدار ثم استحققت فانه لا يرجع على
المدعي عليه بما دفع مع انه بظهور الاستحقاق تبين ان
المال في يده غير مشتمل على غرض الدافع وهو قطع الخصومة
قلت اخطب عنه بان المدعي عليه مضطرب في دفع ما دفع
لفقط الخصومة فاذا استحققت زالت الضرورة الموجبة
لذلك لا تنفع الخصومة فيرجع ولما المدعي فهو في خيرة
في دعواه وكان الدفع باختياره ولم يظهر عدم الاختيار
بظهور الاستحقاق فلا يسترد في دفعه في غاية البين ان
لو استحق كل المصالح عنه عن اقرار يرجع المدعي عليه على
المدعي بكل العوض ثم يرجع بالخصومة على المستحق ان
شاوان استحق بعض المصالح عنه يرجع بالخصومة في
ذلك القدر على المستحق ولو صول عن انكار واستحوذت
فاستحق المنازع فيبر المدعي بدل الصلح على المدعي عليه
وخاص المدعي مع المستحق وان استحق بعضه برخصته
ورجع المدعي بالخصومة في ذلك القدر كما في الكافي وابن

عمر

غرق الارض التي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح على عمار اقرار
وقد احدث الغرق نقصا في الارض فان حصل الفرق بعد
ما ذهب المصالح الى الارض المصالح عليها وتكن من قبضته
فانه لا خيار له وان حدث قبل ايد هب الى الارض التي وقع
الصلح عليها ولم يتمكن من قبضته تخيرا وان وقع الصلح على
انكار لا اختيار له سواء تمكن من قبضته او لم يتمكن وهذا
عند جميعا كما في المحيط وروي ابن سبيعة عن محمد بن رجل
ادعى دارا في يد رجل فصالحه على الف وخدمة عبد سنة
فقبض العبد والالف ثم مات العبد قبل ان يخدمه قال
يعود على دعواه فان برهن على حقه قسم حقه على الالف
وقيمة الخدمة فما اصاب الالف جاز لصاحب اليد وما اصاب
الخدمة فهو للمدعي وان لم يبرهن سلم له الالف وبطلت
حصة الخدمة وصح الصلح كما في محيط السرخس رجلا ربح
نصف دار في يد انسان فصالحه الذي في يده على درهم سما
ودفع الدرهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصف
نشايعا فان قال المدعي النصف لي والنصف الذي خذ للمدعي
عليه يرجع المدعي عليه على المدعي بنصف البدل ولو قال
النصف لي ولا ادري النصف الا خذ لمن هو اقول ان النصف
لي وسكت ثم استحق نصف الدار ثابعا لا يرجع المدعي
عليه على المدعي بشي من البدل فان قال المدعي النصف لي
والنصف الا خذ فلان اخذ غير المدعي عليه ثم صالحه المدعي
عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعي عليه على المدعي
شئ من البدل وان كان المدعي ادعى نصفا معينا فصالحه
المدعي عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدعي
رجع المدعي عليه بجميع البدل على المدعي وان استحق النصف

الاخر لا يرجع بشئ وان استحق نصف شايع من الدار يرجع
 المدعي عليه بنصف البدل على المدعي كما في اية وان ادعى
 حقاً في دار لم يبين فصالحه على درهم ودفها اليه ثم استحق
 بعض الدار لم يرد شي من العوض ولعل دعواه فيها بشئ
 دون ما استحق ولو استحق كما الدار من يد المدعي عليه
 له ان يرجع بدراهمه كما في الكافي رجل ادعى نصف دار
 في يد رجل ولم يقل في النصف الاخر شيافاً فزا المدعي عليه
 فزا الذي الدار في يده له وصالحه منها على ما به درهم ثم ادعى
 رجل اخر نصفها ولم يقل في النصف الاخر شيافاً فزا المدعي
 عليه بذلك ايضاً ثم صالح المدعي عليه مع الثاني ايضاً على
 درهم سبعة ودفها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع
 المتخ عليه عليهما بشئ وان استحق ثلاثة ارباع الدار يرجع
 عليهما بنصف ما اخذ وكذلك لو لم يفر المدعي عليه للمدعي
 الثاني بشئ حتى قام المدعي الثاني بينه على ما ادعى ونفي
 الفاضل له بنصف الدار ثم صالحه المتخ له من ذلك على
 درهم سبعة وكان ذلك قبل ان يقبض المتخ له ما قبض
 له ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي المستحق فالمدعي
 عليه لا يرجع على المدعي الاول ولا على الثاني بشئ منها ما صالح
 عليه ولو ان المتخ له بالنصف الثاني قبض ما قبض له به
 ثم اشترى المتخ عليه من المتخ له ما قبض له به استحق نصف
 الدار يرجع المتخ عليه على المصالح الاول وعلى المستحق
 الاول بنصف ما اعطاه كما في المحيط رجل ادعى على رجل
 الف درهم ودارا وصالحه المدعي عليه على ما به دينار ثم الدار
 من يد المدعي عليه لم يرجع على المدعي بشئ وفي المحيط عن
 المتخ صالح الاجنبى عن دار مستطوعا بالف ودفها بغيره فركب
 عليه

الحا

في

عليه ثم اقر المدعي عليه ان الدار للمدعي ياخذ المصالح الدار لان هذا
 الصلح معاً وضمنه في حق المدعي عليه لقيام به عليها فاذا زال
 حقه عنها اخذ المنتطوع بجميع البيع السابق وتام فيه ومن
 استحق من البدن اى المصالح عليه والمراد منه ما يتعين
 بالتعيين لا الذي يمكن استحقاقه واما ما لا يتعين فلا
 يمكن استحقاقه يرجع المدعي بحسنه من المدعي بغير
 العيب وهو المصالح عنه كما ذكرنا اى ان كلا فكل وان بعض
 لبعض لانه معاً وضمنه يعني لان كلا منهما عوض عن الآخر
 فابهما استحق عليه ما اخذ يرجع بكل ما دفعه ان كلا وان
 بعضاً فحجسته وهذا حكمها اى المأوضه لكن مقتضى
 المأوضه انه اذا استحق الثمن فان كان مثلياً يرجع بثله
 وان كان قيمياً يرجع بقيمته ولا يفسخ العقد في صلح بجزء
 على هذا قال في البحر واذا استحق المصالح عليه كله او بعضه
 رجع الى الدعوى في كله او بعضه الا اذا كان مما لا يتعين
 بالتعيين وهو من جنس المدعي به فيرجع بجزءه ما استحق
 ولا يبطل الصلح وعلله في المتخ بان الدار له والدين لا يتعين
 في العقود والفسوخ فلا يتعلق العقد بهما عند الاشارة
 اليهما وانما يتعلق بمثلها في الذمة فلا تصوره الهلاك
 اهو ثم قال في البحر كما اذا ادعى الفاضل على ما به وقبضها
 فانه يرجع عليه بما به عده استحقاقها سواء كان الصلح
 بعد الاقرار او قبله كالوجدها ستوفه او بغيره بخلاف
 ما اذا كان من غير الجنس كالدينار فهذا اذا استحققت
 بعد الاقرار فان الصلح يبطل وان كان قبلاً يرجع بمثلها
 ولا يبطل الصلح كالفلوس وهلاك بدل الصلح قبل التسليم
 كما استحقاقه في فصل الاقرار والاكوار والساكنات اه وفي

ن

ادعى دارا في يد رجل فصالحه من ذلك على عبد بن فدفع اليه
 احدى ومات الاخرى يده فالمدعى بالخيار ان يشار العبد
 الذي قبضه وعاد في دعواه وان شأنا مسكه ورجع في
 حصته العبد المبيت في دعواه كما في المسووط ولوا دعى
 رجل حقا في ارض في يد رجل فصالحه من ذلك على ارض اخر
 فغرت الارض التي وقع الصلح عليها قبل القبض كان المدعى
 بالخيار ان يشار العبد الذي قبضه ورجع في ارضه ان كان الصلح
 عن اقرار ورجع في دعواه في الارض ان كان عن انكار
 وان شأنا يرضى الى ان ينصب الما عنه فان اختار النضر
 فان احدث الفرق نقصان في الارض يغير وقع الصلح على انكار
 او اقرار وان لم يحدث الفرق نقصان لا خيار له كما في المحيط
 ولوا دعى رجل دارا في يد اخر فصالحه منها على عبد واستحق
 العبد رجوع المدعى على دعواه ان لم يجر المسحق الصلح اما
 اذا جاز به جاز ويسلم العبد للمدعى ويرجع المستحق بقيمة
 العبد على المدعى عليه وان لم يجر واخذ بطل الصلح ورجع
 المدعى على دعواه فان كان الصلح عن اقرار رجع المدعى
 بما ادعاه وان كان عن انكار واستحق رجوع على دعواه ولو
 استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان يشار في النصف
 الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شأنا العبد وعاد
 على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي واذا استحق
 بدل الصلح في المجلس او بعد الاقرار عن المجلس او عن
 ستوتة او رصا صا او ربوفا ونهر جة فان وقع الصلح
 عن جنس حقه بان ادعى الف درهم ووقع الصلح على مائة
 درهم فالمدعى يرجع بمثل بدل الصلح وذلك ما به من الجباد
 ولا يرجع باصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس
 حقه

على

حقة بان ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح
 معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق
 في المجلس وان وقع الصلح بعد الاقرار عن المجلس يرجع
 باصل الدعوى كما في الذخيرة لو كان عليه كره خطئة فصالحه
 من ذلك على كره شعير ودفع اليه وتفراقا ثم استحق كره الشعير
 انتقض الصلح واذا بطل الصلح رجع باصل حقه وهو كخطئة
 فان ورد الاستحقاق وهما في المجلس بعد فانه يرجع عليه
 بشعير مثله ويكون الصلح ماضيا كما في المحيط ولو صالحه
 من الدرهم على فلو وس قبضها ثم استحق رجوع بالدرهم
 كما في الحايوي ولوان رجلا ادعى في دار في يد رجل حقا
 فصالحه من ذلك على عبده وعلى مائة درهم كانت ذلك جازيا
 فان استحق العبد يتم رجوع المدعى في دعواه فانه ينظر
 في قيمة العبد فان كانت قيمته مائة درهم انتقض الصلح
 في الثلثين ويبقى في الثلث ويرجع بثلاثي دعواه وان
 كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ورجع في نصف
 الدرعى ولوان المدعى اعطى ثوبا للذي في يد الدار والمسا
 بحاله ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع
 المدعى على المدعى عليه بنصف الثوب وبنصف الدرعى وان
 استحق الثوب من يد المدعى عليه فانه يرجع المدعى عليه على
 المدعى بنصف العبد وبنصف المائة ان كانت قيمة العبد
 مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعى والمدعى عليه
 في قدر الحق الذي ادعاه المدعى في الدار فقال المدعى كان
 حقي في الدار نصفها وقيمة الدار مثلا ما بقي درهم فحق من
 ذلك مائة والثوب مائة فتقسم حقي في الدار والثوب
 على العبد والمائة نصفان فانه اذا استحق الثوب كانت

كذا رجوع على نصف ما عطيتني من العبد والمالية وقال المذكي
 لا بل حنك في الدار عشرها وقيمتها عشرون درهما وقيمتها ثوب
 مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمالية اسداسا فصار بارز
 الثوب خمسة اسداس العبد والمالية فاذا استحق الثوب
 كان في الرجوع خمسة اسداس ما عطيتك من العبد
 والمالية فان اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المذكي
 عليه مع يمينه ويرجع على المذكي خمسة اسداس العبد
 والمالية كما في المحيط ولو لم يسم مهر في اصل العقد لكنه
 صالحهما من مهرها على ان يجعل العبد مهرها او فرضه
 لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف من
 اذا تزوجت على الف ثم صالحها من الالف على عبده فاستحق
 العبد فان رجع عليه بالالف كما في المبسوط ولو كان المذكي
 دارا فصالح على دار وبني كل واحد منهما بنين فالدار كالأمة
 والبن كالتولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد
 منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في ام الولد
 اختلفا في ساحة يدعى كل واحد انهما وفي يد لم يقض لا
 مملوك ولا يد لا يبيته فان سلمها احدها لصاحبه بعبد وقبض
 وبني الاخر وسكن فاستحق العبد او وجد حر بطل الصلح
 ويعود كل واحد منهما الى دعواه وليس له ان ينقض بنائه
 ساحة ولا ان ينفقه من السكنى حيث ثبت بالبينة ولو
 اشترى منه بعبد فبني وسكن ثم استحق العبد اجبر على
 نقض البنائه كما في الكافي من عليه الدين الموجب اذا قضى
 المال قبل الاجل ثم استحق المقصود او وجد زيوفا او
 نهرجه او استوفى فزده عادا المال موقلا وكذا لو باعه
 بعبد او صالحه على عبده وقبض العبد فاستحق او ظهر

حاشي

مما اورد به يعيب بعضا فاضعا والمال موقلا وان طلب ان
 يقبل الصلح على مكان قبل الصلح اورد به يعيب بغير قضا خان
 المال موقلا وان لم يسم الاجل في الاقالة اورد بالعيب
 بغير قضا فمال حال كما في الخانيه وحكم اي حكم الصلح
 كالأجارة ان وقع الصلح عن مال بمنفعه كخادمة عبدا
 وسكنى دارا كذا ذكره بحمل على ان يشبه عبده به اذا لزم
 للمعاني فوجب حمله على الوجود معني الاجارة في مثل
 هذه الصلح وهو تملك المانع بعوض اذا وقع على خلاف
 المذكي به فان ادعى دارا فصالحه على سكنها شهرا فهو
 استيفاء لبعض حقه لا اجارة فتصاها رته للمذكي عليه
 وما نحن فيه صورة ما لو ادعى على رجل بيتا في عنبر
 به ثم صالحه على سكنى داره سنة مثلا او ادعى عليه دين
 فصالحه على خدمة عبده له سنة او سكنى داره مدة
 معلومة فشرط عند ذلك التوقيت فيه ان احتج
 اليه قال العلامة مسكنى وانما اشترط التوقيت في الاجير
 الى من كما لو صالح على خدمة عبده او سكنى داره او على
 ركوب دابة معلومة او على لبس ثوب او على زراعة ارض
 مدة معلومة فهذا الصلح جائز فيكون في معنى الاجارة
 فتحري فيه احكام الاجارة فلا بد من توقيت استيفاء
 تلك المنفعة فلو صالح على سكنى بيت ابد او حتى يموت
 المذكي عليه او على منفعه مجهولة فيحتاج الى التوقيت
 لا يجوز الصلح والا بائنا كانت تلك المنفعة تعلم فيه التسمية
 او تعلم فيه بالاشارة كمنفل هذا الطعام الى كذا الاشترط
 فيه التوقيت لصحة توقيت به يعلم بالتسمية والاشارة
 يحتاج فيه الى بيان اللون والمدار في ذلك على العاقل

بالمنفعة قال المولى في حاشية الاشباه وكذلك ان وقع الصلح على
منفعة بمال اعتبر بالاجارة لان العبرة في العقود للمعايير
فشرط فيه العلم بالمدى كخدمة العبد وسكنى الدار والمسكن
كركوب الدابة بخلاف صبيغ التوب وحمل الطعام فالشرط
بيان تلك المدى وسياتي للشئ الاشارة اليه ويبطل
الصلح عن مال بمنفعة بموت احداهما في المدى ان عقدت
لنفسه قال في الرهنيب وله حكم الاجارة حتى يبطل بموت
احدهما وباخذ المدعى او ورثته المدار ان كان عن اقتدار
وفي الانكار يرجع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة
ثم مات احداهما اخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي
الانكار يرجع بقدره في الخصومة اهـ ويبطل الصلح المذكور
ايضاً بهلاك المحل كالعبد فيما لو صوح على اخذ منه فمات
او خربت الدار وقد صوح على سكنها في المدى وانما يبطل
بذلك لانه اجارة وهي تبطل بذلك ان كانت في كل المدى
وان كان في بعضها فتقدر من حين الموت والهلاك
رحمته فيرجع بالمدى بقدره وفي محيط السرخسي لو
مات العبد والدابة قبل استيفائهما من المنفعة بطل
الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء
النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد
المدعى الى نصف الدعوى بالاجماع ولصاحب الخدمة
ان يوافقها وهذا كله قول محمد وهو القياس لانه اجارة
وهي تبطل بذلك وقال ابو يوسف لا يبطل الصلح بموت
المدعى عليه بل المدعى يستوفى المنافع على حاله وان مات
المدعى فذلك في خدمة العبد وسكنى الدار والوارث
يقوم مقامه فيها ويبطل في ركوب الدابة وليس التوب

لان

لان الصلح لعطوف المنازعة وفي بطله بموت احداهما عادة
المنازعة بينهما فيبيع فيما لا يتفاوت الناس فيه بطلان
يمكن الاستيفاء فيما باستمرار العاقد او باقاة وارثه
مقامه وفي يتفاوتون فيه كلبس الشاب وركوب الدابة
ان مات المدعى عليه يبقى لا مكان الاستيفاء بالاستمرار
وان مات المدعى يبطل لتعدد اقامة الوارث مقامه فيه
لان يتضرر المالك بذلك وان قتل العبد يبطل الصلح
عند محمد مطلقا كالاجارة لانه اجارة على ما بينا وعند
ابن يوسف ينظر فان قتله المدعى او الاجنبى يضمن
قيمه ويشتري بغيره عبد افخذه كما اذا قتل العبد
الموصى بخدمته ولكن يشترط ان لا يكون رضا الثاني
بينهما في الخدمة فالرضا بالاول لا يكون رضا الثاني
وان قتله المدعى عليه يبطل بالاجماع لان المولى لا يضمن
عند نفسه قصارى اذ اقامات حثفت انما اعنفه
المولى بخلاف المهرهون حيث يجب على المولى الضمان
بالاكتلاف والعنف لانه قوت الاستيفاء الى اصل العقد
الرهني والقبض زليعي وفي محيط السرخسي لو صلح في
دعواه في دار على خدمة عبد سنة فان اعنفه
المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شا
لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه
بطل ويرجع الى دعواه فيما يبيع ولا يضمن العتق
شياً لصاحب الخدمة وان اعنفه صاحب الخدمة لا
يعتق واذا قتله صاحب العبد لا يضمن كما لو لعنه
وبطل الصلح فيما لو لم يستوف من المنفعة وان قتله
صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينتقض الصلح عند محمد

وكذلك لو قيل اجبى خطأ واخذت قيمته لا ينتقض عند ابن
يوسف وله الخياران ثانياً يشترى بالقيمة عبد الخريد منه
وان شئنا عادى دعواه وعنده محمد ينتقض الصلح وعادى
مولاه هو ولو كان رب العبد باع العبد المصالح على خدمته
من رجل لم يجز بيعه ولو باع المدعى العبد لا يجوز بيعه كما لا
يجوز اعتنا في كفا المحيط ولو استاجر المالك لم يجز عند
محمد كالمستاجر وعند بي يوسف يجوز وظاهر المتن
اعتماد قول محمد في جميع المسائل المذكورة قال في شرح
المختلف وهو الاظهر واعتمدناه المحبوبي والسني ولا يخفى
عليك انما يعتد اجارة عند محمد اذا وقع على خلاف جنسه
المدعى به فان ادعى داراً فصالحه على سكنها شهر فهو
استيفاء بعض حقه لا اجارة كما قد مناه وكذا يكون كالا
ويبطل بطلان احدها وبهذا كالمحلى في المدعى لو وقع الصلح
عن منفعة بمالك كالمالك سكنى دار سنة وصية من
مالكها فاقرب به وارثه فصالحه على مال فيبطل بغوات محل المنفعة
وهي الدار فيه صوراً لا قبل الاستيفاء لو كان ذلك بعد
استيفاء بعض المنفعة بطل فيها بقى ويرجع بالمدعى بقدر
وهذا كله على قول محمد ومحمد بن ابراهيم من التصويبات
ما توهم السيد احمد وقال وفيه ان المنفعة منفعة مائة
المدعى عليه ولا يصح استيفاء مائة لانه مع اقرار الوارث
لم يمكن منفعة ما يملك رقبته وانه تعالى اعلم ولو وقع
الصلح بمنفعة عن جنس آخر فبطل لانه لا يجوز بيع المنفعة
بالمنفعة مع اتحاد الجنس فلا يصح الصلح عن سكنى دار
بسكنى دار او عن رتب المائة برتوب الدار او عن الفدية
بالخدمة وانما يصح بخلاف جنسها كما لو صالح عن خدمته
عبد

عبد بسكنى دار سنة ابن كمال لا حكم الاجارة فصرح قال
في القنينة باب ما يبطل دعوى المدعى اذا اقر المدعى في
ضمن الصلح انه لا جنى له في هذا الشيء ثم بطل الصلح يبطل
اقراره الذي كان في ضمنه وله ان يدعيه عليه بعد ذلك
والمدعى عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا الشيء للمدعى ثم
بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى او الصلح الواقع
من مسابيل الصلح مع الاقرار شرع في مسابيل الصلح مع
سكوت او انكار فقال والاخر ان الصلح الواقع عن
سكوت من المدعى عليه في الجواب على المدعى او الصلح الواقع
عن انكار من المدعى عليه في استحقاق المدعى والمدعى
به وفي نسخة اي الصلح بسكوت فالبا للسببية ان
الصلح الحاصل بسبب سكوت وفي نسخة ثالثة في سكوت
قال السيد احمد والظرفية مجازية ولا يصح جعلها
سببية لان سبب الصلح الدعوى او كانت ولو قيل بان
السكوت او الانكار سببان اضافيات لما بعد والله تعالى
اعلم والواو في قوله وانكار عني لومعاً وضماً اي ببيع
في حق المدعى لانه يأخذ عوضاً عن حقه في زعمه
فما ملناه على معتقده وقد ابيح اي عوض وبدل
عنه وقطع نزاع في حق الاخرى المدعى عليه لزعمه انه
بانكاره محقق ومالك لما في يد المدعى في حق الساكن لانه
يملك الاقرار والانكار وجهه الانكار لا وجهه
اذا اصل فبلغ المدعى فلا يجب عليه بالشك ولا يشك
به كون ما في يد عوضاً عادى بالشك ومن هنا قيل
انه قطع نزاع اذا اقر الصلح لبقى النزاع وزعم المدعى ويجوز
ان يكون الشيء واحد حكماً من مختلفات باعتبار تخصيص

كالنكاح موجب الحمل في المتناكحين والحكمة في اصولها فيبوخذ
 كلا واحد منهما بما يريه عموما ينبغي على انه معاوضة في حق
 المدعي بطلان الصلح على ارض بعد دعوى دراهم اذا تفرق
 قبل القبض بقي هنا كلام وهو ان كون الصلح عن السكوت او
 الانكار في حق المدعي مطلقا بمعنى المعاوضة ممنوع فانه
 اذا ادعى عيبا وانكر المدعي عليه او سكوت ودفع المدعي
 الى المدعي عليه شيئا بطريق الصلح واخذ العيب كان ذلك
 الصلح جائزا على ما صرحوا به مع انه في حق المدعي ليس بجني
 المعاوضة لانه في زعم المدعي ان العيب الذي ادعى بمحقه
 ولا يتصور ان يعاوض انسان ملكه نفسه بل في حق
 المدعي في تلك الصورة لقطع الخصومة كما صرحوا به الصلح
 قاطع زاره في تكملة العتق قال المحقق وهذا فرياد
 فلا يرد نقضا فثابت لا يرد اذا كانت معاوضة في
 حق المدعي وقطوع نزاع وقد اعيى في حق المدعي عليه
صلح فلا شفعة في صلح على دار مع احد هي او مع سكوت
او انكار يعني لو ادعى رجل على اخذ داره فسكت المدعي
عليه او انكر فصالح عنها بدفع شيء لم تجب الشفعة لانه
ينتمى له يستتبع الدار المملوكة على نفسه بهذا الصلح
 ويدفع خصومة المدعي على نفسه لانه يشترطها وان
 المدعي نوع الى المدعي ليس بعوض عنها وانما هو لا فتد
 البهي وقطع الخصومة وزعم المدعي لا يملكه لكن للشفعة
 ان يقوم مقام المدعي فيدلي بضم التحية وسكون الدار
بمجة او فينصقل الشفيع بمجة المدعي الى اثبات
الدعوى على المدعي عليه المنذر والسكوت فان كان للمدعي
بينة على ما ادعاه من كون الدار له استولى عليه المدعي
عليه

على

عليه عدد وابل وظل ثم صالحه بعد انكاره اقامها اى
 البينة المذكورة الشفيع عليه اى على المدعي عليه واخذ
 الشفيع الدار من المدعي عليه بالشفعة لان فيه حذف
 اسم ان اى لانه باقاة البينة تبين ان الصلح الى اصل
 المدعي مع المدعي عليه بعد انكاره او سكوت على اخذ شي
 من المدعي عليه كان في معنى البيع لانه عوض عن
 الدار بالمصالح عليه وكذا لو لم تكن له بينة فحلف بشي
 اللام اى حلف الشفيع المدعي عليه ان الدار لم تكن
 للمدعي عليه عن البيعت يعني فله اخذ الدار بالشفعة لان
 السكوت نزل منزلة الاقرار وقد روي وجوب الشفعة في
 الصلح عن اقراره شرعا لا شرعا لانه بغير الشفعة
 في صلح وقبض عليها اى الدار باحداها اى بسكوت اخر
 انكار بان ادعى رجل داره فسكت المدعي او انكر فصالح
 عن الدار على داره تجب شفعة هذه الدار لجارها على
 المدعي او وقع الصلح على الدار باقراره من المدعي عليه بان
 الدار للمدعي بها ملك المدعي فصالحه كما داره فوجب الشفعة
 للجار للمدعي بها الصلح مع الاقرار ومن هنا يظهر انه
 لا حاجة الى زيادة التمس قوله او باقرارا كفايا مروا
 وجبت الشفعة في الدار المصالح عليها موجودا
 من المدعي عليه والسكوت لان المدعي باخذها في الصلح
 تبوضا عن المال وهي الدار المدعي بها كما قد مناه في
 المثال يعني ان المدعي يزعم انه لم ياخذ الدار الا بعوض
 عن المدعي فكانت معاوضة على زعمه فيؤخذ كل انسان
 بزعمه حتى لو ادعى عليه دارا فانكر فصالحه عنها على
 دار اخرى وجبت الشفعة في التي صالح عليها داروت

نكار

الاخرى لما ذكرنا وانكار الاخر المأوضنة لا يمنع وجوب الشفعة
 فيها الا ترى ان رجلا لو قال انا اشتريت هذه الدار من فلان
 و فلان يتكر ياخذها الشفعة بالشفعة ولذا لو ادعى انه
 باع داره من فلان و فلان يتكر ياخذها الشفعة منه بالشفعة
 لان زعمه حجة في حق نفسه وما استحق من المدعى
 يفتح العين الى المتنازع فيه رد المدعى حصته من العوض
 ورجع بالخصوصية فيه يعني لو ادعى رجل على شخص
 ثوبا معيناً فأنكر ثم صالحه على دابة ثم استحق الثوب كله او
 بعضه رد المدعى الدابة التي اخذها كلها او بعضها وقد
 ما استحق من الثوب على المدعى عليه فبما خص المدعى
 المستحق لخلوا العوض عن الغرض اي لانه اخذ على زعمه
 عوضا على ادعى فاذا استحق ذلك يرجع عليه المدعى
 عليه بناء على زعمه كانه اشتراه منه ولان المدعى عليه لم يدع
 العوض الا ليدفع خصوصية عن نفسه ليعتق المدعى في
 يد من غير خصوصية احد فاذا استحق لم يحصل له مقصود
 وتبقى ايضا ان المدعى لم تكن له خصوصية فيرجع فصار
 نظرا ما اذا ادعى المكفول عنه المال الى الكفيل ليعضى الدين
 من عنده ويكون له ذلك ثم قضى المكفول عنه الدين
 رجع على الكفيل بما اعطاه لان غرضه لم يحصل له وانما
 رجع المدعى بالخصوصية لانه المستحق قام مقام المدعى
 عليه حتى اخذ المدعى منه فكون له ان يخصه وهو
 استحق من البدل اي المصالح عليه الكاين في يد المدعى
 رجع المدعى الى الدعوى في كله او بعضه اي في كله ان
 استحق كل العوض اوفى بعضه ان استحق البعض
 لان المدعى ما ترك الدعوى الا ليلسلم له البدل فاذا سلم

وسلم له رجع بالمبدل وهو الدعوى هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ
 البيع فان وقع الصلح به اي بلفظ البيع بان قال احد هما
 بعتك هذا الشيء بهذا او قال الاخر اشتريت بعت رجعا المدعى
 عند الاستحقاق على المدعى عليه بالمدعى بعت العيب
 نفسه لا يرجع بالدعوى لان اقطاها اي اقدم المدعى
 عليه على المبيعة اقراره بالملكية اي بان المدعى ملك
 المدعى فلا يعتبر انكاره بخلاف الصلح لانه لم يوجد منه ما
 يدل على انه اقر بالملك لانه اذا صلح قد يقع له في خصوصية
 عيني وغيره واصله في الهداية وشروطها موضعان هذا
 ايضا اذا كان الصلح عنه بما يقبل النقص ولو كان مما لا
 يقبل فانه يرجع بقيمة البدل كالقصاص فاذا كانت الدعوى
 فيه فانكر المدعى عليه او سكوت وصالح المدعى على جارية
 واستولى عليها المدعى ثم اخذها مستحق وضمنه فبعضه
 الولد والعقر فان المدعى يرجع الى الدعوى لكي لو اقام
 بينة عليها ونكل المدعى عليه عن البينة رجع بقيمة الجارية
 والولد ولا يرجع بالقصاص لان الصلح فيه عفوه وهو لا
 ينقص ومثله في عدم النقص العتق والنكاح والخلع
 بخلاف ما تقدم يعني لو ادعى على رجل الف تحدها الف
 سكت فصالحه على جارية فقبضها واستولى عليها
 استحقها مستحق فاخذها فانه لا يرجع بقيمة الجارية
 يرجع بدعواه وهو الالف والعرق ان الصلح وقع
 عنه دعوى المال وانه يحمل الفسخ بالاقاكية والرد
 العيب وكذا ركن ان يفسخ بالاستحقاق واذا استحق
 انفسخ عادت الدعوى كما كانت فيرجع بمال عاه وهو
 الالف اما الصلح عن القصاص فلا يحمل الفسخ لانه يولد

من الغفارا التي كانت عند الشيخ صالح التميمي وما السخ
المرجود من المنع عند وقوعها على وهكذا قال السيد
بهمز ايم وصوابه على بعض ما يلاقيه اي عن يد غيرها
وهذا تفسيره وتخصيصه لعدمها فانها تشمل الدين
لجوازها في الدين لجوازها سقطه وهو علة للتخصيص
المذكور اياها فانها بهذه الحكم خاصا بالعقب لجوازها في
الدين كما سيجيء في سوادهم المسألة بقوله وامر
الصالح في بغض الدين الخ فلو ادعى عليه دارا فصاله على
بيت معلوم منها او على قطعة منها لم يصح فلو برهن
بعدم الصلح على كل الدار قبل برهانه لانه امر عن العقب
وهو بطل وقال السيد احمد والظم انه اذا كان على
بعض شاي منها كذلك للعلة المذكورة فيها سياق
فلو ادعى عليه دارا وصالحه على بيت معلوم من غيرها
صح الصلح فثبت في لانه يجوز ان يتعوض به عنها لانه
من حق حقه وكان الاولى تاخير هذا التعويض عن
قوله لم يصح وعلة لكونه مضمونا للتعويض بقوله
منها ونسبها للتعويض بينه وبين وجوبها وهو قوله لم
يصح با جيبه وهو قوله فلو برهن غيرها صح فثبت في
قوله لم يصح في مسألة الميت لان ما تضمنه من عتق
حصة اي بعض عتق حقه فيكون اخذ للبهض حقه ابرأ
من باقية واستقامت البعض لا يرد على العقب بل هو
في خصوص الدين حتى اذا ماتته واحد وترك ميراثا
فانما هو بعض الميراث عن نصيبه لم يصح لكونه ميراثا
عن الاب والجد في قوله لا يرد بقوله لا يرد
على ميراث الجد والجد في قوله لا يرد بقوله لا يرد

سقوطه لا يجمل العود لما قدمنا ان الصلح عفو فلا يجمل
الانقضاء كالعتق والنيكاح فاذا لم ينفسخ باستحقاق
الجارية بقي الصلح على حاله وهو السبب الموجب لتسليمها
الجارية وقد عجز عن تسليمها فبقيها كذا في شرح
تخصيص الجارية للمغفل ما ينبغي قال وفيه اشكال وهو
ان يقال اذا قررت ان الصلح عفو لا ينقض باستحقاق
الجارية وجب ان لا يرجع الى دعواه يعني سواء كان الصلح
عن النكاح او بينة او نكاح لان الرجوع الى الدعوى نتيجة
انتقاض الصلح كما تقدم ولم ينقض جوى على الاشياء
وهلاك البدن وهو المصالح عليه كلاً او بعضاً قبل التسليم
له اي للمدعي كما يستحق كذا في الفصلين آت في فصل
الصلح مع اقرار او في فصل الصلح مع سلوت وانكار فاذا كان
كما يستحق ان يبطل به الصلح لان هلاك البدن في البيع
يبطل البيع فكذا هذا وهذا في فصل الاقرار طرأ لانه
بيع حقيقة على ما مر وكذا في فصل النكاح والسكوت لانه
بيع في حق المدعي يبطل بهلاكه فان كان عن اقراره بعد
الهلاك الى المدعي وان كان عن انكاره رجوع الى الدعوى
ولو هلك بعضه يكون كما يستحق بعضه حتى يبطل الصلح
في قدره ويبقى في الباقي كما في الاستحقاق وهذا هو
كان البدل مما يتعمد بالتعويض والا بان كان لا يتعمد
بالتعويض كالميراث والدنانير يبطل الصلح بهلاكه لانها
لا يتعمد في العقود والفسوخ فلا تتعلق العقد
بهما عند الاشارة اليهما وانما يتعلق بمشاهدا في الذمة
ولا يتصور فيه الهلاك ولذا قال بل يرجع بمثل عيني
صالح عن كذا في نسخ المتي والشرح الادب نسخة
سخ

والتي في البدء كان يقول ما كنت عن هذه الدار على
 بيت منها وهذا الثوب ا و وهذا اللبس في حيز كذا
 الميز من الثوب او الدار عوضا عن حقه فيما بقي يعني
 فيكون مستوفيا لبعضه فحينئذ الموضع عن البعض
 او يعلق حصصه بان مغلق فيكون موقولا بمصدره
 معطوف على جوارها وهو بالحق الا برأى بالحق بشي
 الي من الافعال فيكون بالصلح على بعضها منها
 المعنى الا برأى عن دعوى الباطل في النزول عن مجاز
 عن هذه الدار او عن خصوصية في هذه المواقف دعوى
 او برأى من هذه الدار جاز ولا حق له فيها في المواقف
 ان قوله ابرأى عن خصوصية في هذه المواقف لا
 للواحد ولذا ان خاص غيره في ذلك بخلافه برأى
 اضاف ابرأى الى نفسه مطلقا فيكون هو برأى وقال
 في الزاوية تحت قوله صاحب الهادى انما هو كذا
 عن دعوى الباطل وهو ان يقول قد برأى من هذه
 الدار ويقول قد برأى عن دعوى هذه الدار لانه
 جاز لولا دعوى بعد ذلك وجا ببينة لا تقبل لانه
 ابرأى عن هذه الدار او قل قد برأى عن خصوصية
 في هذه الدار او مثله في باطله انما هو كذا
 ذلك ورفقه قوله برأى وبيد قوله انما هو كذا
 قوله ابرأى انما ابرأى من ضيانه لا من دعوى وعن
 هذه الدار انما هو كذا في برجله لولا انه لم يدع
 منه كان برأى منه ولولا ان ابرأى منه كان له ان يدع
 وانما ابرأى من ضيانه كذا في الذخيرة اه قال في
 العناية وقوله صاحب الذخيرة انما هو كذا بعد ذلك
 معناه

معناه غير الخاطيء وهو ظاهر ما قلت وارا بذلك
 توفيق ما في الذخيرة وما قد مناه عن الوقفات وذكر
 الناطق ان قوله ابرأى عن هذه الدار او عن خصوصية
 في هذه الدار او عن دعوى الباطل ان هذه الاطراف باطله حتى
 لو ادعى بعد ذلك دعوى ويقبل لولا ان قوله برأى
 من هذه الدار او عن دعوى او خصوصية فيها كان
 جاز على نسخ الدعوى ولا يراهان بعد ذلك لان قوله
 ابرأى عن مخاطب الواحد فيه فله ان يخاصم غيره بخلاف
 برأى لا سيما انه لنفسه فعليه الامتناع المطلق
 وقوله لا يراه من العبد على هذا وعلى هذا ينبغي ان
 يكون ابرأى عن دعوى واجب بان مخاطب معين بالخطا
 وان لم يستند اليه باعتباره الحق او على ما ذكر في العلة
 يقتضي ان يكون برأى كذا برأى الا انه يقال برأى
 برأى عنه فيكون مضى الى نفسه والتعليق المذكور
 في الكفاية ان ابرأى لم يستند الى الخصم بل الى الخطاب
 لا يكون الا بالاستيفاء والايضا والابرأى كاستدراك
 الطالب لا يكون الا بالاستيفاء طولا يتصور الا في
 الاعبات والاستيفاء بتصور جميع الاقارب بالاستيفاء
 لا بالاستيفاء على عدم الفرق بين برأى وابرأى
 كذا في رمز القدسي لكن ظاهر الرواية الصحة مطلقا
 سائر ادق الله تعالى ثوب او لا والحق الصلح ابرأى
 عن دعوى الباطل في اوله فلا ينص الى دعوى بعد وان
 هو كذا في الجوارح وعسى عليه في الاختيار وعناه
 في الحرمة في استيفاء البرأى وعناه في الخلال
 لتخرج الاسلام وجعل شيخ الاسلام ما في المتن

رواية بن سماعه قال الشيخ ارحمى الابرار عن الاعيان لا
يصح اتفاقا لما في خصوص المسألة وهو ما اذا ادعى
دعواه وصالحه على بيت منها يصح في ظاهر الرواية ويجعل
كانه ترك منه بمعنى حقه وابرار عن الدعوى فيه والابرار عن
لان الابرار عن العيان ابرار عن الدعوى فيه والابرار عن
الدعوى في الاعيان صحيح وعلمنا في المنزله وهو رواية
ابن سماعه لم يجعله ابرار عن الدعوى وقال بعضهم
صحة قال في الاختيار ولو ادعى دارا فصاله على
قد رملوا منها جاز وبصير كانا خذ بعض حقه
وابرار عن دعوى الباقي والابرار عن العيان وان لم
تصح لكن البرارة عن الدعوى تصح فصحناه على هذا
الوجه قطعا لثبوت زعمه او في الذخيرة البرهانية
ادعى دارا في يد رجل وصالحه على بيت معلوم من دار علي
الدار فهو على وجهين ان وقع الصلح بين معلوم من دار علي
احرقه للمدعى عليه فهو جاز وان وقع الصلح على بيت
معلوم من دار التي وقعت فيها الدعوى قد كلف الصلح
جائز لان في زعم المدعى انما خذ بعض حقه وتركت
البعض ونزاع المدعى عليه انه قدى عن عيونه وان
جاز هذه الصلح هل تسع دعوى المدعى بعد ذلك وهل
تقبل انما كان البيت من دار اخرى لا تسع دعواه بان
الروايات لان هذا مضافا حقا رجايب المدعى
فكانه باع ما ادعى بما اخذ وفيما اذا وقع الصلح على بيت
من هذه الدار كدريخ الاسلام جميع الدين النسخ في
شرح الكافي انه تسع وهكذا يفتى الامام الاجل طهر
الدين

الدين المرغيباني وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا تسع
دعواه وروي ابن سماعه عن محمد انه سماعه قالوا وهذا
ذكر بعض روايات الصلح وانفتحت الروايات ان
المدعى عليه لو اقر بالدار للمدعى فانه يورس بتسليم الدار
البيه ونزاع رواية ابن سماعه ان المدعى بهذا الصلح استمر
بعض حقه وابرار عن الباقي لان الابرار عن عيان و
الابرار عن الاعيان باطل فصار وجوده وعدوه
نسوي وجه ظاهر الرواية ان الابرار عن عيان ودعوى
فان المدعى كان يدعى جميع الدار لنفسه والابرار عن
الدعوى صحيح وان كان عن العيان لم يصح فلو قال
لغيره ابرار عن دعوى هذا العيان صح الابرار حتى
لو ادعى بعد ذلك لا يسع او نقول الابرار به لان الدعوى
فان قوله ابرار عن هذا العيان معناه ابرار عن
عن دعوى هذه العيان الاتري ان قول المفسر
منه للفاسد ابرار عن عن العبد المفسر وبهذه المسألة
ابرار عن عن عن العبد المفسر وبهذه المسألة
تثبت ان معنى قولنا البرارة عن الاعيان لا تصح
ان العيان لا تصح منك المدعى عليه بالابرار لان
يبقى المدعى على دعواه ولهذا قال الشافعي وهو المبرر
عن الاعيان باطل واورده جوابا عن سؤال وار
على ظاهر الرواية فقد صح كيف صح الصلح على بعض
الهيئة المدعى مطلقا انه يلزم منه البرارة عن
باينها وقد قالوا الابرار عن الاعيان باطل ومقتضاها
ان لا يصح وكذلك يروى عن ابن سماعه اذا حصل
الابرار باطل باطل الابرار عن دعوى

الاعيان الاولى حذف دعوى لان البراءة عن دعواها
 صحيحة كما مر وهو الخاضع لسياق كلامه وما ياتي
 من الاستدراك في قوله لكن لا تتسمع الخ اذا لم يطلالا
 عن الدعوى لم تحمت دعواه ولان الفقه على البراءة
 عن دعوى الاعيان فلا خلاف في ذلك يعزى كذا العيون
 بآراء المدعى عنه ملكا للمدعى عليه هذا هو المقصود
 من المقام يعني ان معنى بطلان البراءة عن الاعيان
 انها لا تضيير ملكا للبرامتها ولذلك لو طعن المدعى بذلك
 الاعيان التي ابرامتها بمجرد لفظ البراءة لا مضمونها
 مقوله ما يحتك واختلفت فانه يصير ملكا للبرامتها
 بلا نزاع حل له او للمدعى الذي ابرامه ولفظ الا برام
 اخذها لانها لم تخبر من ملكه لكن لا تتسمع دعواه في
 الحكم يعني فلا يتصور من البطالة المذكورة في قولهم
 الا برام عن الاعيان باطلا ان يبرمغ له الدعوى به
 بهد الا برامتها وفي المتن ابراهيم ابن رستم عن محمد
 رجل ادعى دارا في رجل فصار المدعى عليه على
 نصفها وقال برئت من دعواه في النصف الباقي
 او قال برئت من النصف الباقي ابرقا لا الحق في
 النصف الباقي ثم اقام البينة على جميع الدار لا تقبل
 بنية ولو قال صاحبك على نصفها على ابي ابراهيم
 المدعى في النصف الاخر ثم اقام بينة كما ان
 ياخذ الدار كلها قال وقال اصحابنا اذا قال انت مني
 برى وابا منك برى والمصير في يد الخي طبيب كان لبران
 يدعى في الصمد كما قال ابراهيم منه خلا فلو قال
 برئت منه والله تعالى اعلم انه مخلصا واما الصلح عن
 بعض

بعض الذين هذا معنوم قوله سابقا اي عن عيني
 يدعيها فيصيح ويراعى عن دعوى الباقي قضا لا يداينة
 فلو الموطن به اخذه هستا في هذا المداينة
 الفزيم من الباقي وان ابراه من الباقي برى دياينة
 لا تخفى ولا يقال ان الصلح عن الدين على بعضه اخذ
 لبعضه حقه واستقاط للباقي واستقاط الدين به
 فيسقط قضا وديانة ولو تم ما ذكره الشافعي
 يتفق في دين الدين والعين لا تان تقول كلامنا
 في مجرد الصلح الخالي عن الا برام في الاعيان اذا وقع
 على بعضها فلا يصح قضا وديانة على روية من
 سماعه حتى كان ان يدعى بالباقي من العرف
 بعد الصلح متى شاء ولو قبل برهانه وما مجرد الصلح
 في الدين على بعضه فانما يبرافضا لا ديانة ومن هذا
 الحسية ظهر فرق عظيم بين العيني والدين وتكاد
 ذلك انما هو بالنظر الى رواية ابن سماعة واما
 على ظاهر الرواية فلا فرق والله تعالى اعلم وتما
 احكام الدين من الاشياء قال وفي كافي الحاكم
 لا حق له قبله يبرأ من الدين والعين والكفالة
 والاجارة والخدود والقصاص او به علم انه
 يبرأ من الاعيان في الا برام العام لكن في مديانات
 القنية او فرق الزوجان وبرا كل واحد منهما
 صاحبه عن جميع المداوى وكانت للزوج بزررى
 ارضها واعيان قائمة فالحصار والاعيان القائمة
 لا تخط في الا برامه جميع الدعوى وفيه خلا في
 الا برام العام النصفية وهو يسقط لها قضا لا يداينة

ان لم يقصد هذا في الولو الحية وفي الخائبة الابرا عن
 الحق المقصود ابرا عن ضمائها وتفسير امانة في يدي
 الخاص وقال في لا يصح الابرا وتبقى مضمونة ولو كان
 العين مستهلكة صح الابرا ويرى من قيمتها فقط ٢٢
 ح الابرا عن الاعيان باطلا معناه انها لا تكون ملكا
 بالابرا والا فلابرا عنها لسقوط الضمان صحى او يحمل على
 على الامانة انما يعنى ان البطولات عن الاعيان محمله
 اذا كانت الاعيان امانة لانها اذا كانت امانة لانها
 عهدتها ولو وجه للابرا عنها تأمل وحاصله ان الابرا
 المتعلق بالاعيان امانة يكون عن دعواها وهو صحى
 لا خلاف مطلقا وان تعلق بنفسها فان كانت مقصودة
 كما ذكر صح ايضا كالذي وان كنت فائمة قطع البراءة عنها
 البراءة عن ضمائها لو هلك وتضرر بعد البراءة عن ضمائها
 كالامانة لا تضمن الابرا لتعدى عليها وان كانت العين
 امانة فالبراءة لا تصح ديانة بمعنى انه اذا ظفرا لك
 اخذها وتضع قضا ولا يصح القاطن دعواه بعد البراءة
 هذا المخصص ما يستفيد من القاطن فاده السد احمد
 روح وقد حفظه في نسخة حقه في شرح الملتقى و
 قلت وقولهم الابرا عن الاعيان لا يصح معناه ان العين
 لا تضمن ملكا للمولى عليه لانه يبنى على بصوارة لا تستقطب
 في الحكم كالمصلحة عن بعض الذين فانه انما يبرأ عن ائمة في
 الحكم لا في الديانة اوضح الصلح معنى دعوى المالك
 مطلقا ولو باقرار هذه ابيان لوجه الاطلاق اوضح
 كانت اقرارا وسكوت وانكارا وسوا كان بالمال والحق فهو
 كان اقرارا وتوبيع في حقها ولو كان بانكارا وسكوت فهو

صح

بيع في حق المذموم كما سبق وان وقع الصلح عن المال بالمغفر
 كان في معنى الاجارة اذا كان عن اقرار فسرور في الصلح
 في الوديعة والهبة والعارية والكفارة والرهن ان صاحب
 صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الايد
 وقال المستودع ما اودعني شيء صاحب على شيء معلوم جائز
 الصلح في قتلهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد
 فاقرا المستودع بالوديعة او سكت ولم يقل شيئا وجاب المالك
 يدعى عليه الاستهلاك ثم صاحب على شيء معلوم جائز الصلح في
 قتلهم وان ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعى المالك او الهلاك
 ثم صاحب على شيء فاختلوا في قول ابي حنيفة والصلح جائز
 لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف الاول وعليه
 الغنوي خائبة ثم ان عامة المشايخ لم يفرقوا بين ما اذا
 قال المالك ولا استهلكتها وقال المودع بعد ذلك ضاعفت
 او ردوت وبين ما اذا قال المودع ولا ضاعفت او ردوت
 وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كما في الهبط واجمعوا
 على انه لو صلح بعد ما حلف المستودع انه رد اء هلك لا يجوز
 الصلح وانما الخلاف فيما اذا كانت الصلح قبل بين المودع واذا
 ادعى المودع الرد او الهلاك وصاحب المال لا يصد في
 ذلك ولا يكد به بل سكت ذكر اخرج في لا يجوز هذا الصلح
 في قول ابي يوسف الاول ويجوز في قوله محمد ولو ادعى صاحب
 المال الاستهلاك والمودع لم يصد في ذلك ولم يكد به
 فصالحه على شيء ذكر انه يجوز هذا الصلح في قتلهم فان
 اختلفا بعد ذلك فقد اختلف المودع انت قلت قبل الصلح ان
 قد هلك او ردتها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة فان قال
 صلحها لمال مال قلت ذلك ان القول قوله صاحب المال

قيمة المتاع او اقل وامان كان فهو ان يضمنها المالك قيمة
المتاع ففي هذه الوجوه ان يصلح بهدانا قلنا من مثل قيمة المتاع
او اقل بقدر ما يتغلبنا الناس فيه فالصلح جائز بربنا عن
ضمان المتاع حتى لو اقام صاحب المتاع بيعة بعد ذلك على
ما ادعى من المتاع لم يكن له على المودعين سبيل وان صلحت
ببدل هولا قل من قيمة المتاع قد رما يتغلب الناس فيه
لا يصلح الصلح ولما كان الخيار ان يضمن المرأة قيمة المتاع
وان يضمن المودعين ان قامت له بيعة على المتاع فان
ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها لها وان ضمن
المرأة نفقة الصلح عليها كما في الذخيرة لورادعي عنها في بدائنا
فقالة واليد هذه اوديعت فلان اودعني فضلكم بعد
اقامة البيعة او قبل صلح الصلح ولا يرجع على المصالح عنه كما في
الفصول الطولية ثم ان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير
ثم اكرب الدابة الاعارة وصلح المستعير على مال جاز
فان اقام المستعير بعد ذلك بيعة على العارية وقالها نفقت
بطل الصلح وان اراد استخلا ف على ذلك فله ذلك كما في
المحيط ومن استعار دابة الى وقت فعطيت فقال المستعير
نفقت تحتي وكذب به رب الدابة وهو مقر بالعارية فانقدت
المستعير ثمه فصالحه صلى لم يجز ولذا لو قال المستعير
دفعها اليك كما في خزائن المفتي ولوان المضارب تجدد
المضاربة ثم اتربها او اقربها ثم تجدد هاتين الصلح من ذلك على
مال جاز واذا كان المضارب دين على رجل ادانه من
المضاربة فصالحه على ما اخذ عنه جاز وان حط عنه بعضه
جاز ضمن ما حط لمرب المالك ولو كانت الحط يعيب في بيع
او صلح منه العيب على اربابها جاز على ذلك رب المالك
وهو صال على ان يأخذ بالدين فيفك ويغني عن سائر الذي عليه

ولا يسطر الصلح كذا في الخاتمة وان انكر المستعير العلة فثبنا صلا
تتم صلح صلي الصلح وان اقر بالعارية ولم يدع الرد ولا الهلاك و
لما كان يدعي الاستهلاك صلح الصلح لا ادعى الهلاك والمالك
يدعي الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الهلاك في
المضاربة وكذا ما لا اصل له كذا في المحيط وان كانت الودعة
قائمة بعينها وهي ما يتداوله فصالحه منها على ما تدبرهم
بعد اقرار وان كان لم يجز اذا قامت البيعة على الودعة
وان لم يتم بيعة وكان المودع سكر فالصلح جائز كما في الظهير
ولا يجز للمودع الفضل في بيعة وبين الله تعالى كما في المحطة
ولو صلح على عرض جاز الصلح مطلقا ولو صلح على عشرة
دنانير فان صلح وهو جاز الودعة فالصلح صحيح اذا
تفرق بعد قبض الدنانير سوا كانت الدراهم حاضرة في مجلس
مجلس الصلح او غائبة عنه اذا كان المودع مفرقا بالودعة
ان حضرت الودعة في مجلس الصلح جاز اذا وجد المودع
القبض وقبض المالك كذا في دنانير في ذلك المجلس وان لم يجد
المودع القبض فالصلح باطل وان كانت الودعة غائبة
عن مجلس الصلح فالصلح باطل كما في الخلاصة امارة استودع
رجلا وديعة كانت عند هالف هاتم قبضتها منه
استودعها اخر وقبضها منه ايضا ففقدت من عامتها
فقال ذ همت بينكما ولا ادري من اضاعه وقال لا ندرك
ما كان في وعائكم غير انكم دفعت النافل فنفست وردناه
عليكم فضايتها من ذلك على مال فوضا منته لصاحب
المتاع والصلح بينهما وبينها جائز ثم صلحها على قيمة المتاع
لا تجلوس وجهها اما ان كان قد ما ضمنها المالك في ثمة المتاع
وفي هذه الوجه يجوز الصلح على ان بدله كان سوا كان مثل
قيمة

الاصل الواحدا له فهو جائز كما في المبسوط اذا اراد رجل على
 رجلا نه وحب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب
 والواهب يحبس ذلك فاصطلى على ان يكون نصف العبد المذكور
 عليه جاز هذا الصلح فان برهن المدعي بعد هذا على الهب
 والقبض لا يقبل حتى لا يأخذ من المدعي عليه النصف الذي
 يقع في يده فان شرط مع ذلك احدها على الآخر ثم فهو جائز
 وان اصطلى ان يكون جميع العبد لاحدها ويعتبر
 صاحبه درهم كانت جائزا ايضا واذا اراد على الموهوب له الهبة
 واقرانه لم يقبضه وجوز الواهب فاصطلى على ان يكون
 العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا
 لاحدها درهم ان شرط الآخر على الواهب لا يجوز وان
 شرطها على الموهوب لم يجوز وان اصطلى ان اصطلى
 ان يكون العبد سائلا واحدها ويد في هوالى صاحبه كذا
 درهم ان شرط ان يكون الدرهم على الواهب كان باطلا وان
 شرطها على الموهوب لم جاز كما في المحط امرأة وهبت ارض
 لها اخوين احدها لاب وام والاخر لاب ثم ماتت فورث
 اخوها لانيها وامها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة لكون
 الموهوب منشأها يقبل القسمة واذا اراد اخ جوازها في
 قول بعض الفقهاء اصطلى بينهما على صلح ثم مات الاخ من
 الاب والام فاراد ورثته باطلا ذلك الصلح عند قضي
 اصل الهبة باطله فانه يطل في قول من يرى تلك الهبة
 باطله ويجعلها ميراثا وفي قول من يجير الهبة يطل الصلح
 ولا يجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وهبتها كلها للاخ
 لثابت غير انه لم يقبض في حياة الاخ ثم خاصها اخوة
 فما فقال انهم تجوز ذلك لا تكمل تقبضها وقال الاخ صدقته
 لم اقبضها ولكن اردتها حتى يقضي القاض على بذلك فاصطلى

منها

منها على صلح فهو باطل سواء اصطلى على المناصفة او على اقل
 من ذلك واكثر كما في المبسوط ولو ادعى انه وهبه له نصف
 هذه الارض ثم اعاد ولم يقبض منه ومحمد الواهب ثم
 اصطلى على ان يسلم له ربع الارض بالدرهم جاز كما في الكاوي
 اذا كانت الارض في يد رجل فادعى ان فلانا تصدق بها
 عليه وانه قبضها وقال فلان بل وهبتها لك وانما اراد
 الرجوع فيها فاصطلى على ما يات درهم على ان يسلم له الارض
 بصدقه فهو جائز ولا رجوع فيها بعد ذلك فان اقر الذي
 في يده انها هبة بعد الصلح او جحد ربا الدار الهبة والصدقة
 جميعا قبل الصلح فهو على ذكرنا وكذا لو اصطلى على
 ان تكون الدار بينهما بالسوية على ان يورث الذي في يده
 الدار بانه درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشيوع
 كما في المبسوط ولو ادعى رجل عبدا في يد رجل اخر رهينة
 اياه بانه درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد
 العبد عبدي والمائة لي عليك فاصطلى على ان يترك
 المرتضى من المائة التي اراد على عليه ويريد له خمسين ويترك
 المدعى الخمسين في العبد فهذا الصلح جائز وان اقر المرتضى
 بوجه هذا الصلح ان العبد كان رهينة بده لا ينتقص
 الصلح ولو كانت الهبة في يد المرتضى فقال رهنته مني
 بما لي عليك وقال الراهن لك على ما يات الا انهما رهنت
 العبد منك فاصطلى على ان زاده المرتضى خمسين
 درهم فرضا على ان يكون العبد رهنا بالمائة وخمسين
 فهذا الصلح بطئ ويصير العبد رهنا بالمائة والمائة وخمسين
 وان اصطلى على ان يرب منه المرتضى خمسين درهم على
 ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فان هذا الصلح باطل
 والممرتضى ان يرجع في هبته والمراهن ان يرجع في رهنته

ولو اصطلي على ابيه من المرتز عن خمسين من المائة على ان
 يجعل الرهن الصدي رهن بالخسب الباقية فهذا جائز
 ولو ادعى المرتز ثوبا في يد الراهن انه رهنه اياه بعشرة دراهم
 اقرضه اياه واقرانه لم يقسط الرهن وقال الراهن ذلك على
 عشرة دراهم الا ان لم ارضه فاصطلي على ان يخط المرتز
 عنه درهمي لرهنه الرهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطلي
 على ان يقرضه المرتز درهمي يجعل الثوب رهنا عنه فهو
 جائز وكذلك لو اصطلي على ان يقرضه اياه ليعطى عنه
 درهمي ويقرضه درهمي حجابي الخط والرياءه فانه جائز
 ايضا فان لم يدفع اليه الثوب وبداله في امس كره فله ذلك
 الا ان الخط لا يثبت كما في المحظ ولورهن متاعا عليه
 درهم وقته الرهنه ما درهم ثم قال المرتز هكذا الرهن
 وقال الراهن ما هلكه فاصطلي على ان يرد المرتز عليه
 خمسين درهمي وابراه عن الباقي كان الطلاق قول بموت
 وكذلك الجواب اذا ادعى المرتز رد الرهن على الراهن ولو
 الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقسم
 المرتز ولم ينكر فاصطلي على شيء جاز الصلح في قولهم
 في الخائنه اذا كانت قيمه الرهن ما يفي درهم والدين ما
 فقال الراهن بعت متاعا فلم يقرب ولم ينكر ثم اصطلي
 جاز الصلح ولو اقر المرتز انه باع المتاع بما فيه درهم
 بوكاله الراهن وقال الراهن متاعا وكلتكم بالبيع ثم اصطلي
 على ان يبرئ من الخائنه وزاد له المرتز خمسين درهمي جاز
 فان ظهر المتاع عند المرتز فالصلح باض ولو كان المرتز
 باع المتاع ثم مات الراهن فصالح المرتز على ان يبرئ
 وعلى ان يرد عليهم خمسين درهمي فهو جائز فان خالفه
 الرهن له فصالحه المرتز على عشرة فهو جائز ايضا كما في
 المسو

المسو ولو ان الرهن مات فادعى رجل ان المتاع له وان
 كان اعاره لرهنه فاصطلي على ان يقر المرتز بذلك فانه
 المرتز لا يصدق على ورثته الراهن كما في المحظ فسرور
 في الصلح في البيع والصلح لوباع منه عبد ابا الف درهم سود شره
 صلحه على الف او ما يترتف او نهجه عنها على شيء مما كان له او يورث
 ذلك باطلا وكذلك لو صلحه عنها على شيء مما كان له او يورث
 بغير عينية لم يجز كما في المسو ولو اشترى من رجل شيئا
 فادعى ذلك الشيء او شقصا منه رجل فصالحه المشتري
 مع ولو اراد ان يرجع بذلك على بايعه لا يقدر كما في العاديه
 وكيل الحسن من على عن من ادعى على اخر فسادا في البيع بعد
 قبضه المسو ولم يثبت له اقامه البينة فصوله ببيعها عن
 دعوى القساده على تانيه هل يصح الصلح فقال لا قيل
 ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسع البينة فقال نعم كما في
 الترخاينه نا قلا عن التمه اذا ادعى على رجل الف درهم
 ثم خادهم باعه اياه ببيعا فاستهلك الخادم فصالحه عليه
 خمسينه وقد ادعى الطالب ان قيمتها كانت الف درهم
 وادعى المطالب ان قيمتها كانت اربعينه فالصلح جائز
 كما في المسو ولو كان رب السلم واحدا وصالح مع المسلم
 اليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز كما في السراج ولا يجوز
 الصلح من السلم على جنس اخر سوى رأس المال كما في المسو
 ولو كان عليه الف درهم وكسب فصالحه على ما به جاز كما في
 البدائع قال ابو حنيفه لا بأس بان يصلح الرجل في السلم
 على ان يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه فاذا
 كان لرجل على رجل ثوب هروي سلم فصالحه على نصف رأس
 المال على ان يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح في السلم
 اليه بنصف ثوب مقطوع لم يجز على اخذ فان شا قبل

ذلك منه وان غلام يقبل حتى ياتيه بثوب صحيح كما في
 المحيط ولو كان المسلم الى اجل فصالحه على ان يأخذ نصف
 رأس المال ويناقضه نصف السلم ويحمل له نصف السلم
 قبل الاجل جازا لنفسه في نقص رأس المال ولم يجز النجيل
 كما في الكسوط اذا سلم الى رجل في صكر خنطه وجعل
 اجله الى شهر واسلم الى ذلك الرجل ايضا في صكر خنطه وجعل
 اجله شهرين ففسخ شهر من وقت العقد وحل الخنطه فصالحه
 على ان يأخذ الخنطه ويترك الشكر لا يجوز كما في المحيط ولو حل
 على ان يؤخر الخنطه ويجعل الشكر لا يجوز كما في المحيط ولو حل
 اجل السلم فوعليه من رأس المال شيئا على ان يؤخر شهر
 جاز قبل يجوز الزل فاما شرط التاجيل فلا وعده في رواية
 الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم موجبا
 في شرط السلم اليه شيئا يزيد في الاجل شهر لا يجوز ان يجز
 قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لا يؤخره بغير ان يجز
 واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبداد
 بهما فيه من تفويت القبض ثم لو قبض بعض بعض المسلم
 فيه والسلم حاله لم يجز في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض
 رأس المال لم يجز فيما عليه من السلم فيه يجوز اعتبار
 لاحدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم موعدا
 لم يرد في اجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعض رأس
 المال لم يرد في الاجل كما في مخط السرخس ان كان السلم
 كخنطه فصالحه على نصف خنطه على ان يترك عما يترك
 هو جاز ولو كان السلم كخنطه جيدة فصالحه على ك
 خنطه ردية فهو جاز ولو كان السلم كخنطه ردية فصالحه

على نصف خنطه جيدة لا يجوز قول ابي يوسف الاخر
 وهو قول محمد كما في المحيط اذا كان السلم خنطه ورأس المال مائة
 درهم فصالح من السلم على ان يرد عليه مائة درهم ومات في درهم
 او خمسة درهما كان باطلا واحدا اذا قال صالحتك من
 السلم على خمسة درهما من رأس مائة او على مائة من رأس
 مائة جاز كما في الذخيرة وان قال صالحتك من السلم على
 مائة درهم من رأس المال لا يجوز الزيادة وتنع الا قال بعد
 رأس المال كذا اذا شيخ الاسلام وشارحهم لا يمتنع الا
 الى ان تبطل الاقالة في هذا الوجه اصلاحا في المحيط لا
 تقابل السلم ورأس المال عرض فتلك او باعه قبل ان
 يقبضه ضمن المسلم اليه قيمته ولو وهبه من رب المال بغير
 عوض لا يضمن استحسانا كما في محيط السرخسي اذا سلم
 درهم معدود في خنطه الى اجل ثم اصطلح بعد مائة
 على ان يزيد له المسلم اليه نصف خنطه الى ذلك الاجل
 لم يجز بالا جماع ثم اذا لم يجرط المسلم اليه ان يرد ثلث المال
 الى رب السلم وعليه كتابه عنده وقال لا يرد شيئا وعليه
 كتابه كذا في المحرر شرح المنظومة سلم ثوبا في خنطه
 ثم سلم اليه بعد ما قبض الثوب سلم ذلك الثوب الى خ
 ثم ان السلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس
 المال ان كان هذا الصلح موعدا والثوب من المسلم اليه
 الثاني الى المسلم اليه الاول فان طرد اليه بسبب هو وشرح
 من كل وجه فهو له دعيار ردية او عيب نقضا او قتران
 عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني فان كان على
 المسلم اليه الاول قبض الثوب اليه من السلم الاول وليس
 له ردية فهو له كذا في المحرر شرح المنظومة سلم ثوبا في خنطه

البه بطريق الهمة فعاد اليه الرجوع في الهمة سواء كان الرجوع
 بقضا او بغير قضا وان عاد اليه بسبب هو منك مبتدأ من
 كل وجه نحو الشر والجهالة والجهالة فحق رب السلم الاول في
 قيمة الثوب لا في عينه فان اصطلاحا على اخذ عين الثوب ان
 كان هذا الاصطلاح فبأن يقضى القاضى عليه بقيمة الثوب
 لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى
 القاضى عليه بالقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسان
 فيه اختلاف المشايخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ
 والتعليك نحو الاقالة الرد بالعيب بغير رضا فحق رب السلم
 الاول في قيمة الثوب لا في عينه فان اصطلاحا على اخذ عين
 الثوب ان كان الاصطلاح قبل فضا القاضى عليه بقيمة
 الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك
 لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه
 الاول قبل ان يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد
 اليه الثوب فان عاد بعد ما قضى القاضى على المسلم اليه الاول
 بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحا على اخذ العين بالقيمة
 عما داليا الثوب الا انه ان رد عليه بالعيب بقضا القاضى
 فانه يرد الثوب على رب السلم الاول ياخذ منه قيمته وان
 عاد اليه الثوب قبل قضا القاضى عليه بقيمة الثوب ان
 عاد اليه بسبب هو من كل وجه يرد الثوب على رب السلم
 الاول وان عاد بسبب يشبه التعليك والفسخ فان عليه
 قيمة الثوب لرب السلم الاول وان اصطلاحا على اخذ العين
 ففيه اختلاف المشايخ كما في المحيط ولا يجوز صلح احدها
 في السلم على اخذ نصيبه من راس المال عند ابي حنيفة

و

ومحمد ويتوقف على اجازة شريكه فان رد بطل اصلا وبقي
 المسلم فيه بينهما على حاله وانه اجازة فبها فيكون نصف
 راس المال بينهما وباقى الطعام بينهما وقال ابو يوسف
 جاز الصلح وله نصف راس المال وصاحبان شاكرا
 فيما قبضه وان شاكرا تبع المطلوب بنصيبه الا اذا تولى
 فيرجع على شريكه كافي الاختيار هذا اذا كان راس المال
 مخلوطا وان لم يخلط ونقد كل واحد منهما على حدة فختلف
 فيه فقال بعضهم يجوز عدها ايضا وقال بعضهم هذه
 الصورة ايضا على الخلاف وهو الصحيح كافي كافي اذا كان
 للتخاف وضفي سلم على رجل فصالحه احدها على راس
 المال جاز وكذا شريك العنان كافي المبسوط قال اذا كان
 لرجل على رجل كخمس سلم وبه كفيل فصالح الكفيل رب
 السلم على راس المال فصالح قول ابي محمد الصلح يكون
 موقفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز جاز وصار حق
 رب السلم في راس المال وان ابطط وبقى حق رب السلم
 في الطعام وكذا ان كان الكفيل بغير راس السلم فصالح
 رب السلم فهو على هذا الخلاف وكذا في الاجنبى اذا صلح
 على راس المال وضفي المال كافي الكافي ولو صلح الكفيل
 الطالب على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في
 الكودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجيد كافي الثانية
 ولو وهما الطالب الكفيل كل كان للكفيل ان يرجع
 بذاته على جميع الكفول عند لو صلح الكفيل الطالب من السلم
 على ثوب او على ثمن الزنقي لا يجوز بخلاف ما لو صلح
 الكفيل المسلم اليه على ثمن اخر سوى السلم كافي جاز ان
 الكفيل بالسلم انما يباح مع المطلوب على غير جنس السلم

بري المطلوب عن دين الكفيل ولا يراد من دين الطالب وبعد ذلك
 يستأن أن أدى الكفيل الطعام إلى الطالب برباً جميعاً وأن رجع
 الطالب على المطلوب وأخذ منها الطعام كان له أن يرجع على
 الكفيل وكان للكفيل الخيار أن شاء أوفاه الطعام المسلم وأن
 شاء رده عليه عين ما أخذ كما في المحط ولو صالح الكفيل ربه
 المسلم على أن يزيد درهماً في رأس المال وقبضه لا يجوز في
 في محط السرخسي أن صالح الكفيل على أن زاد المسلم البس
 محتوم حنطة في السلم لم يجز كما في المحيط ولو زاد ربه السلم
 درهماً على أن زاد الكفيل محتوم حنطة لم يجز كذلك كما في
 المبسوط إذا جاز الكفيل بانقص مما أخذ في الكميلات والأثر
 الورب السلم فقال خذ هذا واراد عليك درهماً لا يجوز من
 المسلم البس عند أبي حنيفة فكذا من الكفيل وإن أتى بأجره
 مما أخذ به فقال خذ هذا وزدني درهماً فإنه لا يجوز لأن في
 أنه رعيات ولا في الكميلات وإن كان هذا في الذرعات
 يجوز من المسلم إليه كما في المحيط ولو أوفاه الكفيل السلم في
 غير الموضوع الذي شرط فقبله كان له أن يرجع على الأصل
 في موضع الشرط كما في المبسوط ولو كان الكفيل صالح الطالب
 على أن يعطيه الطعام في غير موضع الشرط ويعطيه أجر الحمل
 إلى موضع الشرط لم يجز ويراد الطالب الطعام والأجر حتى يوجب
 الطعام في موضع الشرط ولو كان المشروط أياً الطعام
 في السواد فصالح الطالب الكفيل على أن يوفيه بابه بالكوفة
 على أن يعطيه الطالب بذلك كذا وكذا درهماً لم يجز وإن كانت
 الكفيل أوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الأصل
 بالطعام في السواد لا بالكوفة كما في المحيط ولو أوجر جليل
 فاسلم له في كرخ حنطة ثم صالح الذي ولي السلم على رأس المال

جاز عليه ويضمن كرا مثله للأمر في قول أبي حنيفة ومحمد
 إذا أبراه بطريق الصلح على رأس المال ولو كانت الأمه
 الذي صالح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز عن التماسه
 أبراه لا بطريق الصلح كما في المبسوط وإذا دعى رجل قبل
 رجوعه ما به درهم وكر حنطة مسلم فصاله من ذلك على عشرين
 ديناراً كان رأس مال السلم دراهم بطل الصلح فيما يخص
 المالية والسلم جميعاً سوا تفرق قبل نقد الدين أو بعد
 وإن كانت رأس مال السلم دينارين كانت رأس مال خمسة
 دينارين وقد شرط في الصلح بأن يكون رأس السلم خمسة
 دينارين وقد شرط في ديناراً ونقد خمسة ديناراً
 الصلح جائز في الكلا وما إذا لم يجعل خمسة ديناراً
 السلم هل يجوز الصلح في الكلا إذا نقد العشر من لم يذكر محمد
 هذا في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كانت الفقيه جعفر
 الهندوي يقول بأنه لا يجوز والفقهاء أبو بكر البجلي استأذ
 الفقهاء جعفر يقول بأنه يجوز ويجعل ما يخص السلم
 من الصلح آتية السلم استحساناً بقدر رأس المال هكذا في
 المحيط وإذا سلم الدين إلى دمي في خمسة ثم أسلم أحدها
 بطلت حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله فإن صالح
 من رأس ماله على طعام بعينه أو إلى أجل لم يجز ولو ترك
 ماله النصارى من هذا السلم كانت يشاركون المسلم فيما قبض
 من رأس المال ولو أسلم نضاري حنطاً إلى نضاري في حنطة
 وقبض النضاري أسلم أحدها لم ينتقض السلم ولو صالح
 منها على رأس مال لم يجز وإذا أسلم نضاري حنطاً إلى حنط
 وقبض الحنط لم ينتقض السلم أحدها انتقض السلم
 وعليه فيه الخبر كما في المبسوط فزوج في الصلح الجبر

اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا يقصم ثمره القصار يدق قصا
 رب الثوب على درهم سماه ليكون الثوب للقصار او لياخذ
 رب الثوب ثوبا فالصلح جائز الا كانت الدراهم او موزونة وكذلك
 اذا صلح على دينارين وان وقع الصلح على مكيل او موزون فان
 كان الكيل والموزون بعينه حاز الصلح سواء وقع الصلح على
 ان يكون الثوب لرب الثوب او للقصار وان كان المكيل او الموزون
 في الذمة ان وقع الصلح على ان يكون الثوب للقصار فالصلح
 جائز وفيما يخص الثوب باطل فيه يخصه في زمان وقوع
 الصلح على ان يكون الثوب لرب الثوب لا يجوز كما في الذخيرة
 ولو قال القصار قد دفعت اليك الثوب ووجد رب الثوب ذلك
 فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول ابن حنيفة ولا يجب
 للقصار الاجر وعلى قول محمد يجوز الصلح وكذلك على قول ابن
 يوسف الاخر كما في المحيط ولما دعي للقصار ان دفع الثوب
 الى رب الثوب وطلب الاجر وكذا رب الثوب فصالحه من
 الاجر على نصفه جاز وكذا لو اقر بقبض الثوب فادعى انه وفا
 الاخر وانكر القصار فاضطج على نصفه الاخر جاز كذلك
 الخلاصة ادعى الاجير المشترك ان العين قد هلكت عنده
 ثم صالحه على درهم فعلى قول ابن حنيفة لا جبر المشترك امين فلا
 يصح الصلح بعد قوله قد هلك العين كما في المودع وعندهما
 يصح الصلح كما في الغائب والراعي ان كان الاجير
 ضام فيصح الصلح وان كان اجيرا خاصا فهو اجير وحده
 مشتركا فهو كلقصار وان كان اجيرا خاصا فهو اجير وحده
 وهو امين بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب في المودع كما
 في الذخيرة دفع غزلا الى حاكم في الغنم الى حاكم شرط بان
 امره ان ينسجه ثوبا يسفاني اربع فقص ونسج خسفاني

اربع

٤

اربع اوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الى ارباب ثناء
 اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شئت اترك الثوب عليه
 وضمنه غزلا غزل وهي معروفه فان صلح على ان يترك
 الثوب على الحاكم على ان يعطيه الحاكم درهم سماه الى جيل
 ذكر في الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك
 صاحب الغزل الثوب على الحاكم وضمنه غزلا مثل غزله
 ثم صلح بعد ذلك على درهم الى جلات الغزل دين في ذمة
 الحاكم فاذا صلح من ذلك على درهم الى جلات ذلك دين
 يدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب الغزل اخذ الثوب
 ثم صالح الحاكم على ان يكون الثوب للحاكم بدرهم معلومة
 الى جلات كان جائزا كما في الخانية وان صلح على ان يأخذ
 الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحيط عنه بعضه جاز كما في
 المسبوط اذا دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه بغير عصف
 بدرهم فصبغه بغيره يثبت لرب الثوب الخيار بين ان
 يأخذ ثوبه واعطاه درهمين او يترك الثوب لرب الثوب
 ان يترك ثوبه على الصباغ وضمنه قيمه ثوبه ايضا فصالحه
 رب الثوب على ان يأخذ الثوب على ثوبه خبطة بعينها
 جاز سواء صلح على الاجر وعلى مال او القفيز الثاني في ثوبه وان
 في ثوبه او صلح على مال او القفيز الثاني في ثوبه وان
 صلح على ثوبه خبطة الى جلات يتركه هذا في الكتاب
 وقد اختلف المتأخر فيه قال مشايخ بل لا يجوز ولو
 صلح على ثوبه عصفرا كان بعينه يجوز وان كان
 بغير بعينه لا يجوز كما في المحيط ولو صلح الصباغ على درهم
 الى جلات يتركه لو صلح على ثوبه ذهب حازا اذ قبض
 الذهب في المجلس وان لم يخلصه اولى به فان كان في يده

٤٣١

٤٤١

٤٤١

ثلاثة أشهر طارئة زاده الاجر دهني كان هذا جائزا يخلو ولو
اصطلي على سكني ههنا الثلاثة على انه زاده قفيل بيعينه اش
بغير عنه بقلان يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو
اصطلي على سكني ههنا الارش هو من جائز زاده الاجر سكني
بنت اخر من دار اخرى ههنا الشهرين كان جائزا بالضر والاصل
في جنسي ههنا المسائل ان ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة
لا يجوز سوا كانت الزيادة من جانب المور او من جانب
المستاجر حتى لو اصطلي على سكني الثلاثة أشهر على انه زاده
المستاجر كروب ههنا مجهول او اصطلي على سكني شهرين
على انه زاده الاجر سكني بيت مجهول لا يجوز وان كانت سكني
الزيادة معلومة فان كانت من جانب الاجر جائز سوا كانت
الزيادة من جنسي ما جاز ومن خلاف جنس ما جروا كانت
من جانب المستاجر ان كانت من جنس ما استاجر لا يجوز
وان كانت من خلاف جنس جاز ولو اصطلي على سكني
الاشهر الثلاثة بعشرة على ان اعطاه المستاجر ارضا بعينه
جاز استحسانا كما في التنزيل لو اصطلي الاجر والمستاجر
على مدة من السكني على ان يعطيه هذا القيل به ورضي
بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود
وان اشترط على ان يزيد مع السكني كروب دابة الى موضع
كذا جاز وكذا لو زاد ههنا مدة عبده ههنا شهر ولو زاد ههنا
المستاجر سكني دار وهو فخر شهر لم يجز كما في المبسوط ولو
استاجر دابة الى مكان معلوم باجر رسمي فادعى رهن
الدابة اجرا اكثر من ذلك ودعى المستاجر موصفا بعد من
ذلك فاصطلي على الموضع الذي عقر به الدابة بالاجر
الذي ادعاه المستاجر فهذا الصلح جائز ولو محمد المستاجر

ما زاد القفيل الاخر في الثوب قيراط ذهب او كثر يجوز هذا
الصلح بطريق حط الاجر والتاجيل فيما زاد القفيل فيه وان كان
في حط دون قيراط ذهب لم يجز الصلح كما في المبسوط ووضح
الصلح عن دعوى الكفيلة بان ادعى في دار سكني سنة وفي
عقد حدة شهر محمد ههنا المال او قربة ثمر مات في حط النور
فصلحه صا حاد او الوارث في حدة العبد على شي
من عن او مستقمة جاز ويكون بمعنى الاجارة لا ان
الشافح يجوز ان اخذ العوض عنها بعقد الاجارة فكذا بقصد
الصلح ولو منع من جنس اخر ان يرب الى ان الصلح ان
يجوز عن المنافع على المنفعة اذ كانا مختلفي الجنس بان
يصلح يجر السكني على حدة العبد وازاعة الارض وليس
الشاب اذا عينته المدة واما اذا اتحد جنسهما كما اذا
صلح عن السكني على السكني او عن الزراعة على الزراعة
فلا يجوز لانه لا يجوز استيجارا لمنفعة بجنسها من المنافع
فكذا الصلح لان الجنس احد على الربا واحد العتق
يجزم النكاح وتلك المنافع لا يكون الا ان الحد منه ان
بعد ان يمتنع مع اتحاد الجنس وعند اختلاف الجنس
يجوز استيجارها بالمنفعة فكذا الصلح فروع في الصلح
في الاجارة استاجر جلا على حدة بعينها صا على
درهم لم يجز لان المنفعة اذا كانت معينة فزمن معينة وتنع
المسبح المنقول قبل القبض لا يجوز كما في حط الاخرى
اذ استاجر من اخر دارا واختلف في المدة فقال المور
اجر كذا شهرين بعشرة درهم وقال المستاجر لارجل اخر
ثلاثة اشهر بعشرة درهم فاصطلي على ان يسكنه في شهر
ونصف بعشرة درهم فهذا جائز ولو اطلب على سكني

ثلا

الاجازة صلا وادعاهارب الدابة فاصطلى عليها من صبر
 المستحرام ذلك على امره فهو جازحطوا على انما يكثر
 هذه العادة بالكلية يحمل عليها تقطعها بقضاء وجبة تحب
 ذكر رب الدابة فاصطلى عليها بغيرها هو خيف الى الخط
 فيموج حان كان في التذات فاصطلى صاعدا عن ذنوب
 المرق بعض لوداعى رجل على رجل يجره في النار انما عليل
 فاذكر المدعى عليه ثم صاعدا المدعى عليه في ذلك على ما
 درهم قد فعها اليه حتى كيف عن هذا الدعوى فاصطلى حابر
 وكان ذلك الصلح في صور قبالا وكلا والمقوض في حق المدعى
 فقط وفي صور قبالا في حقها معا عتقت على ما لا يكره
 في صورة الانكار والى الكويت في حق الاجرة وما يغيره
 للمقصود في حق المدعى عليه لانه اسكن تخصصه به
 الاعتبار فواز لهذ يصح على حيوان في القصة التي اجبر
 كانكتا باعتبار الزعم المدعى فالتحيوان رشتة في القصة
 في معاوضة المال بغير كماله كالنكاح وطهح وشيتا نور
 للمدعى لو كان باقرا من المدعى عليه بالرقبة فله عمو
 اي بان لم يصد قد انه معتقه وانكر كونه عبدا قبل الصلح
 او سكت لا يثبت له دعوى بذكر الصلح ولا على المدعى عليه
 بذكر الحق ويبرى انه حر الاصل وسداد عمو ولا يصح
 لا يثبت الاستصديق المدعى عليه كانه قد مضى الاقرار الاربعة
 بينهم المدعى عليه بذكر الصلح فقتل بيبته في حق مو
 الولا عليه ورر قلة ولا يجوز البينة في حقها المدعى
 بعد الصلح ان المدعى عليه سائر له عدم رقبته بيبته
 فبعد بيبته بعد الصلح لم يثبت الرق وانما عبده في حق مو
 الولا وبذات البينة لا يستحق الولا ولو حد للمدعى منه
 حد

كفيلة صحت الكفالة كافي المحيط وفي المسوط ولوقال لاري
 انت امتي وقالت لابل ان اخرج فصالها من ذلك على ماية درهم
 فهو جاز فان برهنت انها كانت امته اعتقها عام اول او انما
 حرق الاصل من الكوالي او من العرب حرق الابوين رجعت
 بالمالية على يد برهنت انها كانت امته لعلنا فاعتقها عام
 اول لم اقبل ذلك منها ولم ترجع بالمالية اه وان كان مكانا
 الامت عبده فبرهن العبد بعد الصلح على حرية الاصل وعلى
 ان المدعى اعتقه وهو يملك عام اول ان كان الصلح مع العبد
 عن انكار قبلة بينة العبد ورجع بالمال على الكوالي عند هضم
 جميعا وان كان مع اقرار العبد بالرق المدعى ثم برهن على ما فالت
 وارادات يرجع على الكوالي بما اخذ منه من المال فذلك الجواب
 على قول طليح يوسف ومحمد لان البينة على عتق العبد
 تقبل من غير دعوى عندها فالما قضية في الدعوى لا
 تمنع قبول البينة كما في الامت وعند ابن اريج يجب ان لا
 تقبل لانه مناقض في الدعوى والمناقضة تمنع صحة الدعوى
 فتقبل البينة من غير دعوى والبينة على عتق العبد
 لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط ولوقال
 المدعى عليه البينة انه كان عبدا فلان اعتقه عام الاول
 والمسالة بحالهم تقبل كما في محيط السرخسي ولذا في كل
 موضع اقام المدعى بينة بعد الصلح لا يستحق المدعى بفتح
 العيني لانه اي المدعى باخذ البينة باختباره نزل على من
 المفعول اي قدر في الشرح بآيها فيصيح ان يكون بايعاف
 ومنه جاز وموجرا ومعتقا على ما لا يؤمنه فيما يصح
 له فليحفظ وكل موضع وقع فيه الصلح والمدعى كاذب قبله لا يحمل
 له فيج بينة وبين الله تعالى اخذ العوض عنه ونظيره

المتقره اذا كان يعرف ان المتكاذب لا يحل له الا اذا سلم اليه
 بطيئة نفسه فتكون هبة مبتدأة فيطيب له زبدي فيسرع
 في الصلح عن دعوى العتق واذا ادعى العبد ان مولاه اغتشف
 فصاحه مولاه على ما به يدفعها للعبد على ان يبرئ منه هذه
 الدعوى فالصلح باطل ومتى اقام العبد البينة على عتقه عتق والا
 كما لعبد في هذا كما في المبسوط وام الولد والمهر دارعيا العتق
 على مولاه وصالحهما المولى على مال يعطيه اياهه ليكف عنه
 الدعوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعيا مومنة الولد والنه
 وصالحهما المولى على مال يعطيه ليكفها عن الدعوى كما في المحيط
 ولو ادعى العبد على مولاه عتقا صحيحا فمجردة فصاح العبد
 على ما يتي درم على ان امض العتق فهو جائز فان وحده العبد
 بينة ان اعتقه قبل ذلك رجع على مولاه بما اعطاهه كما في المبسوط
 اذا ادعى المكاتب على مولاه انه اعتقه وكان ذلك قبل ان يوتي
 شيئا فصاحه مولاه على ان حط عنه النصف من المكاتب
 وادى النصف فهذا الصلح جائز كما في المحيط ثم ان اقام البينة
 انه كان اعتقه قبل ذلك فالصلح باطل كما في المبسوط وصح القول
 عن دعوى الزوج النكاح على غير زوجة ما لو كان لها زوج فابتنح
 لم يشته نكاح المدي فلا يصح الخلع شر بلاية وقال الشيخ
 الرحي قوله على غير زوجة يشتمل ما اذا ادعى انها زوجته قبل
 ان تزوجها هذا الزوج الموجد في حال انه دعوى لانه حين
 ادعى النكاح ادعاه على غير زوجة ما لو ادعى انه تزوجها
 في حال قيام الزوجية لم يصح دعواه فلا يصح صلحه لعدهم
 تاتي كونه خلعا ولذا لو لم يحل له نكاح المدي عليها كنز ورجح
 او ابرعوا عما دفعوا له لا يصح ولا وجه لصحة صلحه لعدهم
 امكان كونه خلعا لان الخلع لا يكون الا بعد النكاح الصحيح
 والماصل انه لو ادعى على امرأة يحل له التزوج بها انها زوجته
 فان

فان اقرت ثم صالحت فعتق ذلك كان الصلح خلعا لان اخذ المال
 على ترك البضع خلع فيتصرف عدد الطلاق فتحكم عليها طلقين لو
 تزوجها وتلك في صورها لانها والسكوت معاملة له بزمعه
 وقد اصل خلعا في الانكار والسكوت لان الصلح يجب حمله
 على اقرب العقود اليه على ما مر ذكره في حقها فيما لو اقرت او
 سلكت لا فتد البين وقطع الخصومة فكان صحيحا ولكن
 لا يطيب للزوج ذلك المال لو كان مبطلا في دعواه وهذا
 لا يخص هذه المسألة بل يجري في كل مسأله الصلح فانه ما باخذ
 بدلا عن الصلح في دعوى المال يطيب له ان كان محققا لانه بدل
 ماله وفي دعوى المال لانه اجبر ماله وفي دعوى الرق لانه بدل
 العتق وفي دعوى النكاح لانه بدل الخلع ولو كان مبطلا في
 دعواه لا يطيب في جميع ذلك ما اخذ لانه اكل ما لا يخلو
 ويحل لها التزوج عقيب الصلح من غير لزوم عتق او عدم تحقق
 الدخول حقيقة او حكما لو كان كذلك في نفس الامر وما لو
 علمت صحة دعواه وانه دخل بها او اختل بها فلا يحل لها
 التزوج الا بعد انقضاء العدة ولو ادعى المرأة بعتي ادعت
 امرأة على رجل انها تزوجها فانكر الرجل او سلكت فصلتها
 الرجل يصح ذلك الصلح وقاية وتقاية ودرر وميتي وقد
 وقع كذلك في بعض نسخ مختصر القديري وحكمه في الجيني
 والاحتياط لانه ان جعل ترك الدعوى منها زوجة فلا يصح
 على الزوج في الفرية منها كما اذا مكنت ابن زوجها لم يسلم
 له شي في هذه الفرية وهي لو ادعى عليها وصالحها بسلم لها
 المال والنفس وان لم يجعل قرينة فالتحليل ما كان عليه
 قبل الدعوى لان الفرية لم توجده كانت الدعوى على
 حالها بقا النكاح في زعمها فلم يكن شي غيبا بقا له العوض

فكان رشوة عنه به والظاهر انه لا يجوز لها التزوج بغيره
 ان ادعت النكاح والد خول او الخلوقة معا ملته لها بزعمها وصح
 الصبي حتى صلبه معها في درر الجار لا يجعله كالزواج زاد
 في مهرها ثم خالوها على اصل المهر لا زيادة فسقط الاصل
 لا الزيادة درر فروع في الصلح عن النكاح والمهر والخلع و
 الطلاق والنفقة والسكنى في الملتقى بشر عن ابي يوسف
 امرأة ادعت عا جلا انها امرأة وان لها عليه الف درهم من مهرها
 وان هذه الصبيات منها ومحمد الرجل ذكره كله ثم صالحها
 على ما به درهم يدفعها اليها على ان تبره عن جميع هذه الدعاوى
 لم يبرها الزوج عن شيء ثم اقامت البينة لها على جميع ما ادعته
 فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح عن المهر جائز والمائة
 الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعته وههنا
 استحسن ولو ادعت نكاحا بغير ولد ولم تدع ولدا فصالحها
 على ما به درهم لم يجز الصلح ولو صالحها على ما به درهم على ان تبره
 مع دعوى النكاح وعلى ان يبرها الزوج من ذلك وليس
 هي مدعية قبله مهر ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المايه
 التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرافعة النكاح من قبله
 قد بارها وكان هذا بمنزلة صلح ولو ادعت عليه نفقة ونكاحا
 فصالحها على ما به درهم على ان يبرها فالصلح جائز والمايه
 الدراهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشيء ولا نكاح بينهما
 كما في المحسوط حل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على ثمانية
 بعينها جائز وان كان نسبة لا يجوز وان صالحها على شيء
 المكنى او الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغيره
 ان كان موجلا لا يجوز وان كان حالات فقد في المحسوط
 جائز ان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها من الخادم على

در

درهم نسبة جاز ولو صالحها على خادم بعينه ولا رها مع
 ذلك درهم سماء كان جائزا فان صالح على عرض بعينه
 ودفعها ثم طلقها قبل ذلك خوله بها كانت المرأة بالخيار
 ان ثبات ردت اليه نصف قيمة الخادم وان ثبات ردت
 اليه نصف العرض الذي اخذت ولو اشترت به
 العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار
 صالحته على درهم فانها ترده عليه نصف ما قبضت
 ولذا ولو اعطاها خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل
 بها ردت عليه نصفها من غير خيار كما في المحسوط اذا تزوج
 امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثمان
 هروية الى اجل لم يجز وان صالحها من البيت والخدم
 على درهم او دائره الى اجل فهو جائز كما في المسبوط ولا
 يجوز اكثر من قيمة البيت كما في الترخاينة فخلا عن
 العتابة اذا تزوج امرأة على ما به درهم ثم صالحها
 من ذلك طعام بعينه فهو جائز وان كان حالات فقد
 عنه ان كان موجلا لا يجوز وان كره خطبة ثم صالحها
 لا يجوز ايضا فان تزوجها على كره خطبة ثم صالحها
 من ذلك على كسر شعير بعينه فهو جائز وان كان حالات فقد
 ان كان الشعير موجلا لا يجوز وان كان حالات فقد
 في المجلس في صلح صحيح على جواب الاستحسان وعلى
 احدي الروايتين وان تفرق قبل القبض بطل الصلح ولو
 ادعى على امرأة ان تزوجها وهي تنكر فصالحة على ما به
 درهم على ان يبره من تزويجها الذي ادعى حازا اذ قبل
 ذلك فان اقام المدعي بينة بعد ذلك على النكاح لا تقبل
 بينته ولذا ولو قلت اعطيتك ما به درهم على المباشرة

كان جائزا وكذلك لوقالت اعطيك مائة درهم على انك برى من
 دعواك ولو قالت اعطيك مائة درهم على ان لا تلاحق بيني
 وبينك ذكر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة الصليح صحيح وعلى
 قولها لا يصح ولو قالت اعطيك مائة درهم على ان تقول لم تزوج
 فهذا باطل كما في المحيط ادعت المرأة ان زوجها طلقها
 ثلاثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرى من
 الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من
 البذل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة
 او تطليقتين او خلعا كما في خزانة المفتين اذ اطلق
 الرجل امرأة قبل ان يدخل بها ثم اختلف في المهر فقال
 الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة مهرى الف درهم فاصلى
 على ثلاثا من نصف المهر فزوجا ولو قال الزوج لم
 افرض لك المهر وانما لك المتعة فاصلى على ان يسلم لها
 المتعة على ان ابراته من دعواها فهو جائز فان اقامت بعد
 ذلك بينة ان مهرها كان الف لا تقبل بينها ولو كانت
 الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطلعت
 الزوج نصف عابه واختلف في النصف فقال الزوج
 برد النصف ثلاثا به وقالت المرأة ما بيني فاصلى على
 النصف ثلاثا به وهو جائز كما في المحيط ولو ادعت امرأة
 ما بيني وخمسين فهو جائز كما في المحيط ولو ادعت امرأة
 على زوجها طلاقا ما بينا فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها
 ما بينا فهو جائز وكذلك لو كانت على ان تقر بهذا الطلاق
 الذي ادعيت وهو متحد ذلك فهو جائز فان برهنت على
 ذلك فشهدوا انه طلقها ثلاثا او واحدا ما بينة رجعت
 عليه بالجعل الذي اعطته كما في المبسوط الصليح من
 النفقة ان كان على شي يجوز للقاتل تقدير النفقة به
 كما انفرد

كما انفرد والظاهر ان تقدير النفقة ولا يقدر معاوضة وان
 وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والابن
 يعتبر معاوضة ونصير ميراث زوجها عن النفقة بما اخذت
 من البذل كما في محيط السرخسي اذا صالح الرجل امراته
 ولم يدخل بها على ان يطلقها على ان ترضع ولده يستقيم
 حتى تغطيه وعلى ان يعطيها هو ثوبا بعينه فقتضت
 المرأة الثوب فاستهلكته وارضعت الصبي سنة ثم مات
 الصبي وقبض الثوب والمهر سوافان الزوج يرجع عليها
 بنصف قيمة الثوب ويرجع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة
 زادت مع ذلك شاة قهتها مثل قيمة الرضاع رجعت عليها
 برجع قيمة الثوب ويرجع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة
 ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاث ارباع
 قيمة الثوب ويرجع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة
 الشاة وان استحق الثوب ولم يستحق الشاة والمسألة
 بجاهل فان المرأة ترجع على الرجل بنصفه الشاة وارجع
 مثلها في نصف السنة التي ارضعت ويرجع عليها
 الرجل برجع قيمة الرضاع كما في المبسوط لو صالحته امرأة
 زوجها على ثلاثه درهم من نفقتها كل شهر ففرض شهر
 اخذته للشهر الماضي ولو صالحها مرة ثالثة بعد
 صالحها على ثلاثه درهم من نفقتها كل شهر قبل مضى
 الشهر عليه على ثلاثه درهم من نفقتها كل شهر ففرض شهر
 كما في خزانة المفتين وان صالحته من الدار لم على
 ما بينهم دقيق غير عينه قبل مضى الشهر يجوز وبعد
 مضى لا يجوز كما في محيط السرخسي اذا صالحته امرأة
 زوجها من نفقتها على ثلاثه درهم في كل شهر ثم قال الزوج

لا يطبق ذلك فذلك لازم له الا ان يترتب له المراجعة والنفقة في اشر
 يرخص السعر فيكفيها دون ذلك وان قالت المرأة لا يكفيني
 هذا كان لها ان تخصمه حتى يزيد بها اذا كان مؤسرا ولو قد
 التقاض نفقتها في كل شهر شي وقضى به كان لها ان تخصمه
 اذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بتام كفارتها وكذلك هذا
 الحكم في نفقة الاقارب ولو اعطاها كفيل بنفقة كاشهر
 فعلا كفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت
 او ما دمت امراته فهو كما قال وان مات الزوج وقد بقى لها
 على الزوج نفقة من هذا الصلح فانها بطرا كذا في المسبوط
 ولو صلح امراته من نفقتها سنة على حيوان او ثوب
 جسمه جاز وجلا وحالا بخلاف ما لو صلح لها بعد الغرض
 او بعد نراضها عن النفقة لا يجوز كما في عبط الخسري
 ولو صلح له على ان تصالح عما ثبت لها من دراهم الاجر
 جاز نعم ليس لها ان تصالح عما ثبت لها من دراهم الاجر
 على طعام بغير عينة كما في المسبوط رجال صلح امرأته
 المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيد لها
 عليها حتى تنقضي عذرتها وعذرتها بالا شهر جاز ذلك
 وان كانت عذرتها بالكيف لا يجوز لان الكيف غير معلوم
 قد تخفى ثلاث حيف في شهرين وقد لا تخفى عشرة
 اشهر كما في النامية ولو صلح له مع الزوج من نفقتها ما
 دامت زوجة له على مال لا يجوز كما في محبط الخسري ولو
 كانت امراته مكاتبة او امة قد بواها المولى بيتا فالحال
 على دراهم مسماة من الكسوق والنفقة لكلا سنة جاز
 ذلك وكذلك لو صلح مولى الامة فلولم يكن بواها المولى
 بيتا لم يجز هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة
 لا

لا يستطيع الزوج ان يقربها فصالح اباهما على نفقتها لم يجز
 وان كانت كبيرة والزوج صغير فصالح ابوه على النفقة ومن
 جاز واذا صلح المكاتب امراته على نفقة كل شهر جاز كما
 يجوز صلح في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد
 المحجور والتا جري صلح امراته على نفقتها كما في المسبوط
 رجال صلح امراته من نفقتها سنة على ثوب وقبضته منه
 فاستحق الثوب رجعت بالنفقة ان فرض وان لم يفرض
 رجعت بقيمة الثوب كما في محبط الخسري اذا كان رجل
 امراته ان احداها امة قد بواها بيتا فصالح الحق على نفقة
 مسماة كل شهر وصالح الامة على نفقة اكثر من شهر
 وكذلك لو كانت احداها ذمية فصالحها على اكثر من نفقة
 المسماة واذا صلح الفقير امراته على نفقة كثيرة في الشهر
 لم تلزمه الا نفقة مثلها كما في المسبوط ولو صلح عند نفقة
 المجازم ثم ادعى الاعسار صدق وبطل الصلح كما في الترخا
 تا فلاح عن العنابية اذا صلح الرجل بعض محاربه عن
 النفقة وهو فقير لم يجز على عطا به ان اقربا منه يحظر
 فان لم يعرف حاله وادعى انه فقير فانقول قوله وبطل
 عنه ما صلح عليه الا ان تقوم بينة على انه مؤسر فيقضي
 بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير نفقة الزوجة منه
 حيث انه ليس بشرط وجوبها فالصلح فيه يكون ما خيا
 ان كان الولد محتاجا فان كان صلح على اكثر من نفقات
 بما تتفا بن الناس فيه ابطلت الفضل عنه فذلك
 الصلح في الكسوة للامانة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة
 ولو صلح امراته من كسوتها على درع يهودي ولم يتسجد
 طوله وعرضه ودفعته جاز ذلك وكذلك كسوة النفسانية

ولو صالح رجل أخاه وهو صحيح بالغ على درهم مسماة لتفقت
 ولو سوت كل شهر لم يجز ذلك ولم يجز عليه كافي الميسوط الرضا
 المأنة تزوجها عن سكنها هاهنا درهم لا يجوز كافي في نية إذا
 صالح امرأة من نفقتها وكسوتها العشر سنين على وصيف
 وسط إلى شهر ولم يجعل له خلافة جارية كافي الميسوط
 وإن قتل العبد المأذون له في التجارة رجلا عدا قتل
 لأنه لو كان القتل خطأ فالظاهر الجواز لأنه يسلك به مسلك
 الأسوال لم يجز صلح العبد عن نفسه أي صلح عن ذاته
 للملا يقتل قصاصا على ما لا يجر ذلك لأنه لا يجوز له أن ينصرف
 ليس من التجارة يعني أن المأذون له لا يجوز له أن ينصرف
 لأنها هو من باب التجارة ولا ينفذ نفسه في غيره ونصرف
 في نفسه ليس من التجارة فلم يلزم ذلك المأذون الذي صالح
 به نفسه المولى لأنه تصرف في مال الغير غير أنه وهو المولى
 ولهذا لا يجوز له أن يبيع نفسه ويبيع بينه وبين المولى ولذا
 قال لكن يستقطب ما يبيع المأذون عن نفسه بما راعى
 المأذون القود فلا يجوز لمولى المقتول قتله بعد العفو لأنه
 مكلف فيص تصرفه في نفسه ويؤخذ العبد المأذون
 بالبدل الذي صالح عليه عن نفسه بعد عتقه يعني لا يجب
 عليه البدل للمأذون لأنه وما في يد المولى ويتأخر ما بعد
 العتق كما لا مئة إذا أطلقها زوجها على مال فقيلت وقع عليها
 الإطلاق بإبائه لا يعموض ويجب عليها المال بعد العتق
 كما أنه أطلق أو صالح على دين مخرج وذلك لأنه قد انتمز المال
 وهو معسر في حال رقة فنسقط إلى الميسرة ولو تكونت بعد
 عتقه وإن قتل عبد له أي للعبد المأذون له في التجارة
 رجلا عدا أو تقيد به هنا ليغرم حكم الصلح عن قتل
 عبده

عبد المأذون له خطأ بالاولى وصالحه بريدة المأذون أي
 صالح العبد المأذون أو لبا المقتول عنه أي عن عبده
 القاتل جاز الصلح المذكور لأنه أي عبده القاتل المصلح
 من تجارته وتصرفه في عبده من باب التجارة لأن استخلاصه
 كثيرا به لأنه يستحق قتل القاتل صار كالزنايل عن ملكه وهو
 لو خرج من ملكه كان له أن يشتريه فكذا إن يستخلصه
 سواء كان المأذون له مديونا أو لا كما في شرح الشهاب
 الحلبي والمكان تب كالحري عني يجوز له أن يصلح عن نفسه
 لأنه كالحري وجه من يد المولى وهذا الواجب أحد رتبته
 كان هو المحرم فيه وإذا جني عليه كان الأرش له وكذا إذا
 قتل لا تكون قهنة المولى بل لو رثته حتى تود كبره كاتبة
 ويجزم حرية في أخرجية ويكون الفضل له وهو
 صار كالحري فيجوز صلح عن نفسه وإن كان عبدا المأذون
 له فلا يجوز صلح عن نفسه ولو قتل أمكا تب رجلا عدا
 فصالح المكاتب من ذلك على ما في درهم الصلح جاز فإن
 عتق بعد اداد الدار الصلح فأنصلح ما ضل ولا إذا ما ضل
 وإن عتق قبل اداد الدار الصلح فعتق بطلان الصلح ما ضل
 من ساعته وإن عجز بعد اداد الدار الصلح فعتق ما ضل
 والاداماض وإن عجز قبل اداد الدار الصلح فعتق ما ضل
 بعتق عند أبي ج و لو كان به أميس أخذ به المأذون كافي
 التحريم يأتى عن كفاية وقال يطالب المولى في الحال
 فتقال له ما إن تدفع العبد وتغديه وإن وقع الصلح
 على رده أو طلع بعينه أو يغير عينه أو فرق من غير
 قبض فأنصلح على حاله فإن دخل عن المالك تبكيل بدل
 الصلح وبدل الحلين في الكفالة جائزة وكذا لو كان بدل

الصلح عينا بان كان عبد الوثيا بعينه هكذا في المحيط فان
 كان الذي صلح به عليه عبد وكفل بكفيل فبات العبد قبل
 ان يدفعه كان لولي الدم ان يضمن الكفيل قيمته فان شا
 رجع هذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قايما فلان
 يبيعه قبل قبضته كما في المبسوط ولو ان مكاتبنا قرا رجلا
 عدا فقامت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال الح
 اجل كان جائزا كما في المحيط ولو ان المكاتب صلح عن الدم
 على مال موجر في الذمة واقتل ثابت باقراره او بالبينة
 وكفل انسان بالبدل ثم عجز المكاتب ورد في الرق لم يكن
 للمصالح ان ياخذ المالك حتى يعق وللمصالح ان ياخذ
 الكفيل قبل عتق المكاتب كما في الخانية واذا قتل المكاتب
 رجلا عدا وله وليان فصالح احدهما على ما يدرهم واداهما
 اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جال لولي الاخر فالمولى بالي ان شا
 دفع نصفه الى لولي وان شافده اه بنصف الدية وان لم
 يعجز لكنه عتق ثم جال لولي الاخر فانه يقض له على المكاتب
 ان يسعي في نصف قيمته للاخر فان صلح الاخر من ذلك
 على شي بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان
 صلح على شي بغير عينه وتفرقا قبل ان يقبض بطل الصلح
 ولو صلح على طعام بعينه اكثر من نصف قيمته جاز وكذلك
 القرض ولو صلح على درهم او دراهم او دينار اكثر من نصف
 قيمته لم يجز عجز له ما لو صلح مع الدين على اكثر من قدر
 من جنسه ولو قل له رجلا بنصف القيمة جاز فان صلح
 الكفيل على طعام او ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب
 بنصف القيمة ولو اعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة
 فله الرهن وفيه وفي بنصف القيمة فهو ربا فيه وان كان

فيه

فيه ففضل بطل الفضل كما في المبسوط وسد كرات في الله
 تعالى مسايا صلح المكد عن نفسه في جنائنه عدا او خطا
 وصلح المولى عنه وعن نفسه الما دون الجنائي صلح بمن دم
 ان شا الله تعالى قبل قول الماثن وكل بالصلح بمن دم
 عدا الخ في فروع مذكرتها في كتابنا ان الله تعالى
 تتعلق بالصلح عن الدماء والجرحات ولندكر ههنا فروع
 تتعلق بصلح الما دون والمكاتب مطلقا لو كانت المكاتب
 مملوكة لله تعالى كما كانت ان قد اداهها وحج المولى
 لغيره فصالحه على ان يودي خمسين ويبريه عن الفضل
 كان جائزا كما في المحيط ان صلح المولى مكاتبته على
 ان يعمل بعض المكاتب قبل حلها خط عنه ما يغنيه
 جاز ولو قطعت المكاتب الف درهم فصالحه بزيادة علم
 ان يوخر سنة بعد الحل فهو جائز كما في المبسوط
 صالحه بعد ما حلت المكاتبته على ان يوخر بغير ضمان
 له بعضا كان جائزا ولو صلح من المكاتبته وبيع بزيادة
 على ذنابه عجز له كان جائزا ولو صلح على ان يبرأ
 اجل لم يجز كما في المحيط ولو اداه عليه انا بطلان البراءة
 وجعل الكفيل كذا او آذانا فهو جائز وان كان
 لو جعلها على وصف موجبا كما في المبسوط كما في
 وصف الى اجل ثم صلح على الف سنة جاز كما في
 محيط العبر حتى اذا دعي المكاتب على رجل دينار
 فحيا الرجل فصالحه المكاتب على ان حط عنه البعض
 واخذ البعض فان كان للمكاتب ثمة كدبنة فان المحيط
 لا يجوز ان يخلد منه الباقي وان لم تكن على ذنابه بينة جاز

هذه اذا حط المكاتب فاما اذا اخرجوا ليجوز تاخيرها اذا كانت
 الذين من غير قرض كان المحيط لواء رجل على مكانه دينا
 فحجده المكاتب ثم صالحة على ان ادعى اليه بعضه وحط بعضه
 جازوا بن المكاتب مثلا به وصلح المكاتب في وديعة
 تدعى ما قبله فحجدها مثل صلح المحط في المبسوط ولو
 صالحة بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يد شي من اكسابه
 لا يجوز في حق المولى ويجوز في حق العبد حتى يراخه
 بعد العتق الا ان تقوم عليه بينة بذلك قبل العجز فيجوز
 صلحه وان كانت في يد شي من اكسابه جاز صلحه عنده
 اى ح خلافا لها كما في محط السرخس ان ادعى مولى
 المكاتب عليه دينا وصالحه المكاتب على ان حط عنه
 بعضه واخذ بعضا فهو جاز وان ادعى المكاتب على
 مولاها لا ويحده المولى فصالحه على ان حط عنه
 بعضه واخذ بعضه ان كانت له بينة على ذلك لم يجز
 وان لم تكن له بينة جاز صلحه كما في المحط والعبد لما ذوه
 كما لمكاتب في المحط والتاخير والصلح كان محط الخرس
 اذا صلح العبد التاجر من دين له على بعضه جاز ان لم
 تكن له بينة وان كان له بينة لم يجز كما في الحاوي و
 ادعى رجل على العبد التاجر دينا فصالحه العبد عن
 محط او عن اقرا على ان حط عنه الثالث واخذ الثالث
 وادعى العبد الثالث فهو جاز ولو حجر المولى عليه ثم
 ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للمدعى بينة فصالحه
 العبد معه فان لم يكن فيه مال من كسب التجاره
 لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى اما في حق العبد
 فهو جاز حتى ينسحب به العبد بعد العتق وان كان

في يده مال من كسب التجارة عند اى ح جاز الصلح و
 عند اى ح لا يجوز كما في المحط لو ان عبد التجور اعلبه
 ادعى رجل عليه دينا فصالحه منه على ان حط بعضه
 عنه واجله البعض لم يجز ولو استهلك الحر متاعا
 في يد عبد تجور عليه لمولا فصالحه العبد من ذلك على
 دراهم مسماة دون قيمة المتاع لم يجز ولو صالحه على
 طعام لم يجز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على
 دنانير كما في المبسوط ولو ان عبد التجور اعلبه
 ادعى على عبد تاجر دينا وصالحه على بعض ما ادعاه
 فان كان للمدعى على ذلك بينة لا يجوز الصلح وان
 لم تكن له بينة جاز الصلح ولو كان المدعى عبد تاجر
 والمدعى عليه عبد التجور لا يجوز لهذا الصلح سواء
 كان للمدعى بينة او لم يكن ان لم تكن له بينة لا يجوز
 له الصلح كحق مولى المدعى عليه لانه التزام ما لا يبنى
 به وهو تجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان
 كان للمدعى بينة لا يجوز الصلح كحق مولى المدعى
 كما في المحط والصلح الواقع بين الشي صواب
 الها لك فبده به لا لا خلاف في الصلح بالآثر عند قيام
 اذ لا نظير للقيمة اصلا فاما في الاثر عند قيام
 على اكثر من قيمة من النقود بما لا يتغلب فيه واما
 لو زاد بها يتغلب الناس فيها جاز الصلح على اكثر
 من قيمة اجماعا قبل القضاة بالقيمة فبده لانه بعد
 القضا لا يجوز لان الحق انتقل بالقضا الى القيمة
 مع غير الرابطة على القيمة ابو السعود جاز عند
 الامام اى ح صيغة وقالا لا يجوز الصلح في المفوض

على أكثر من قيمته بما لا يتقارب الناس في مثله لأن القيمة هي الواجبة في ضمان العدوان لأنها التي يمكن وجوبها في الذمة دون العتق لأن العتق ليست من أدوات الامتثال في الذمة ما وقع عليه الصلح بمقتابلة ما وجب في الذمة فيكون ما وقع عليه الصلح بمقتابلة ما وجب في الذمة وهي القيمة لا بمقتابلة العتق فيصير ما زاد عليها ربا وهذا لأن العتق قد هلك ولم يبق لها أثر فلا يمكن أن يبق شي ولو أمكن لجاز بيعها وصار بمقتابلة القيمة ضرورة في مقتدرة فلا تجوز الزيادة عليها كما قلنا في الصلح عن قتل الخطأ وضمان العتق لا تجوز الزيادة على مقتدرة المدينة وعلى نصف القيمة وصار كما إذا حكم الحاكم بالقيمة ولهذا الوصل على شي موصوف في الذمة غير الدار في الدنانير إلى أجل لا يجوز ولو كان بدلا عن العتق لجاز ولا يحل أن الضمان بدلا عن العتق المستهلكة فيجب أن بالغ ما بلغ كما إذا كانت قايمة حقيقة وهذا لأن الواجب في ذمته المثل من كل وجه وذلك هو المثل بصورة ومعنى ولهذا يجب عليه ذلك في المقدرات فكذلك في العتق لا وجوبها في الذمة يمكن الاترك أن الحيوان والثياب وغيرها من غير المقدرات تجب في الذمة في الدكاح والكتائب في الخلع والدية وفي كل ما هو معاوضة مال بغيره كما ذكرنا في المفصوب إذا استغنى في نفس لو وجب إلا أنه عند الواحد صار إلى القيمة ضرورة أن أخذ المثل صورة ومعنى يمكن لأن الأخذ والدائع لا يعرفان حقيقة ذلك كما فيه من التفاوت هو الله تعالى وهو عالم به فكان الواجب لأن الواجب هو الله تعالى ولا ضرورة في حق الواجب مثله فإذا أخذ عوضه أكثر من قيمته لا يكون ربا لأن

ليس

ليس من أموال الربا كما في حال قيام العتق ونقول إن العتق بعد الهلاك باقية على ملك المفصوب منه ما لم يضمنه أو يتقرر حقه في القيمة حكم الحاكم الاترك أنه لو اختار ترك التضرع بتج العتق في ملكه حتى يجب الكف عليه ولو كان اتقا فعاد من أقره كان مملوكا له فإذا كان كذلك فالضمان يكون عوضا عن العتق ولا يربا فيها كما في حال قيام العتق ونقول إن الواجب في الأصل رد العتق لقوله صل الله تعالى عليه ولم على اليد ما أخذت حتى ترتد وإنما يصار إلى القيمة عند الضرورة وهي في حق الأخذ ولا ضرورة في جعله الماخوذ بدلا عن القيمة لا مكان جعله بدلا عن العتق والدية مقدرة شرعا على ما بينا وكذلك ضمان العتق منصوص عليه فيكون مقدرا فلا يجوز الزيادة عليه لأن تقدير الشريعة فوق تقدير القاضيه ويتغير فكذا ما هو موقوف وأعمال يجوز الصلح عتق موصوف في الذمة غير التقدير إلى أجل لأن المستهلك لا يوقف على أثره لا يوقف على أثره لا يجوز إذا كانت الدين والافتراق عن دين بدلين لا يجوز فكذا كانت موحلا حتى لو لم يكن موجلا ونقصه في المجلس جاز ولو كان في ذلك بدلا عن القيمة لما جاز إلا إذا كان مفعلا لأنه يكون معيبا وبيع ما ليس عندك لا يجوز في غير السلم ومن أصحها ثمانية قال ابن الخلاف فيما إذا عتق القعد المفصوب وأما إذا كان مستهلكا فصالح على أكثر من قيمته لا يجوز عتقه والاصح أن الخلاف على أنها جميعا كما ذكره فاضيلان في شرح المحامد الصغيرة محل الخلاف فيها إذا لم يكن شيئا صاعدا عنه على

مثله ففي شره الجميع لا ين ملك لو كان المفضوب مثليا فملك
 فالمصالح عليه ان كان من جنس المفضوب لا يجوز الزيادة
 وان كان من خلاف جنسه جازا فاقا كصله بعرض
 يساوي اكثر من قيمة المفضوب سوا كان قبل القضا بقيمة
 المفضوب او بعد لعدم ظهور الربا بين العرض وقيمة
 المفضوب لفقد العلتين فيه بخلاف ما لو دفعها من
 جنس لقيمة بعد القضا بها لان تقدير القاض كتحديد
 الشارح فادارفع لزبد منه يتحقق الربا ان كان من
 جنس ما قدره القاض اما لو دفع بالدرهم دفعه للثاني
 او بالعكس يجوز ايضا لفقد العلة وهو ما جاز الجنس
 لكن يشترط القبض في مجلس الصلح لئلا يفرق عن دين
 بدعي رخصي وافاد السيد محمد فان قول الله كصله بعرض
 مستغنى عنه بقول الخاتمي فان وكذا الوصلح بعرض
 فلا تقبل بينة الغائب بعده اي بعد الصلح بعرض
 لو غضب عند ذلك في دفع فصاله على ما لا يتم اقله
 الغاصب البينة على ان قيمته اقل مما صلح عليه فسلم
 تقبل بينة على قول ابي حنيفة ولا يجوز عند الغائب
 على المفضوب بشي منه لو صلح دقا بعده اي بعد تمام
 الصلح انها اي قيمة المفضوب اقل من بدل الصلح لانه
 دفعه برضاه وقال ابو يوسف ومحمد تقبل بينة ولو زيادة
 القيمة على الغاصب وهذا الخلاف فيما اذا كان الصلح
 قبل القضا بالقيمة ان كان بالعرض اما لو كان بعد القضا
 بالقيمة وقد قضاه من جنس ما قدره الغائب فانه لا
 يجوز اتفاقا على ما تقدم يرجع به عند جميع جبر
 ولو اعتنى موسراي على عبد امته كما بينه وبين
 امر

اخر فصالح الملتحق المورس التبريد على اكثر من نصف
 قيمته اي قيمة العبد الملتحق لا يجوز الصلح في حقه
 الزيادة من نصف قيمته بالاتفاق اما عند ظاهر
 واما عنده فلا نية القيمة في الملتحق مقدراي منصو
 عليها شرعا وتقدير الشرع لا يكون دون تقدير القاض
 فبطلا لفضل اتفاقا وقد اوضحنا ذلك في مسألة الغصب
 كالصلح في المسئلة الاولى وهو الصلح من المفضوب
 الهاك على اكثر من قيمة المفضوب بعد القبض بالقيمة
 فانه لا يجوز كما قد ساذك لان تقدير القاض كتحديد
 الشارح وكذا الوصلح بعرض جاز وان كانت القيمة
 اي قيمة العرض اكثر من قيمة مفضوب تلف لعدم الربا
 عند اختلاف الجنس وانما قيد بقوله موسراي لان اذا كان
 موسراي سعاية النصف على العبد جموي فروع
 في الصلح في الغصب والسرقة والاكراه والتهديد والتجدي
 جاز اذ البق المفضوب فصاله مولاة على دراهم مسجلة
 كانت والى جل جاز ولو صلح على العبد لا يبق على وكيل
 او موسرون ان كان بعينه او بغيره ولم يقضه في
 المجلس لا يجوز لو كان مستهلكا حقيقة ولو كان
 العبد قايما بعينه في دفع فصاله على ما ذكرنا بعينه
 او بغيره حاله ان كان او موسر جاز وان كان كالبع ولو
 اختلف الغاصب والمفضوب منه فقال احداهما
 ابقه وقال الاخرى حافض كان القول قول الغاصب
 وان قال هي في يدى جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان
 او موسر جاز وان قال هي بقة جاز الصلح على الدرام حاله
 كانت او موسر جاز وعلى الكيل والموزون جاز الصلح على لا

ولا يجوز موجدلا في الخط واذا غصب ثوبا من رجل
فاستهلكه اخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول
على اقل من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك ببقية
ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولا يتصدق الثاني
على اقل من قيمته جائز ويكون بركة الاول ولا يتصدق الاخر
بشي وان نوى ما على الاخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشي
كفي الا وث ولو غصب كحنطة ثم صالحه على رطل مسماة
حالة او موجدلة واكثر قاييم بعينه جائز الصالح وكذا لو صالحه
على ذهب مسمي حال او موجدلا وكذا الصالح على سائر
الوزنيات ولو صالحه على كلبى موجدل لا يجوز سواء صالحه على
حنطة او غيرها وان كان المستهلك قد صالحه على رطلهم
او دينارين كان الى اجل لا يجوز وان كان حاله ودينه
فالصالح جائز وان افرق قبل القبض بطال الصالح وان صالحه
على مكيل وموزوز ان كان حاله ودينه جائز وان كان
الى اجل ان كان المصالح عليه سوى الحنطة لا يجوز وان كان
المصالح عليه الحنطة جائز وان صالحه على روزصف كان
بالا لا سواء كان الكرقايما ومستهلكا لمكان الربا كما في الخط و
لو غصب كحنطة وكثر شغرها استهلكها ثم صالحه على كبر
شغرها الى اجل على ان ابراه من الحنطة فهو جائز وكذا اذا كان
احدهما قايما فصالحه عليه على ان ابراه من المستهلك كما في
المسوط وفي المنتقى رجال غصب عروضا وحنطة وشعير
وصالحه المكفصوب منه على الف درهم الى سنة قال حصص
الحنطة من الشعير من الالف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز
الصالح في حصص العروضا وان كان قال الغاصب لم تكن
الحنطة مستهلكة وقال المكفصوب منه كانت مستهلكة فالنقو

فو

قول الى ص كافي الخط ولو غصب مائة درهم وعشرة
دينارين فاستهلكها ثم صالحه منها على كحنطة بعينه ثم استحق
الكر او وجد به عيبا فرده رجوع بالدرهم والدينارين وان
صالحه على خمسين درهما حاله او موجدلة فهو جائز وان
استحققت بعد ما قبضها او وجدها يورق ستوفر رجوع
بعملها ولم ينتقض الصالح وكذا لو صالحه على وزن خمسين
درهما فضة تبر وكذا لو غصب مائة مثقال فضة تبر
وعشرة دينارين فصالحه على خمسين درهما حاله او موجدلة
فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة وان
كانت حير منها لم يجز كما في المسوط واذا غصب
حنطة ثم صالحه على نصف كحنطة فان كان الكرم المكفصوب
معيبا فصالحه على نصف ذلك الا يجوز الصالح سواء كان
الغاصب مقرا بالصالح او كان جاحدا وان صالحه على نصف
كر اخر جائز الصالح مقرا كان او جاحدا الا انه لا يصيب للفضل
فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرقايما بسبب
حقيقة ويلزم الرد على المكفصوب منه وان كان الكرم
المكفصوب حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للفضب
فصالحه على نصف الكرم المكفصوب او على نصف كراخ يجوز
الصالح في الحكم ولكن يورق بينه وبين الله تعالى ان
يرد الزصف الباقي على المكفصوب منه وان كان مقرا بالانق
لا يجوز الصالح على نصف الكرم المكفصوب او على نصف كراخ
استحقاقا ولو كان صالحه على ثوب ودفعه اليه جائز
كان الكرم المكفصوب او غايبا مقرا كان الغاصب او جاحدا
والذي ذكرنا من كجوب في الحنطة وهو كجوب في
سائر الكمالات وكما يجزى لقسمه نحو الموزوزات

ضرا
حدا

والعدد بات المتقاربة وان كان المقصوب شيئا لا يحتل
القسمة بان كان عبد اوداة او امة فصالح المقصوب منه
الفاصل على نصفه ان كان غايبا لا شك انه لا يجوز الصلح
وان كان حاضرا فان كان الفاضل مقرا بالفصل لا يجوز
الصلح ايضا وان كان جاحدا ذكره لا يجوز الصلح كما في المحقق
رجل غضب من رجل الفاضل واخفاها وصالحه المالك على خمسين
فاعطاه الفاضل من ثلثه الفاضل او من غيرها جاز الصلح قضا
وكان على الفاضل فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي
وان كانت الدرهم في يد الفاضل بحيث يراها المالك فان
كان الفاضل جاحدا فقد رد الجواب فان وجد المقصوب
منه بينة بعد ذلك يقضى له بتفينة ماله وان كان مقرا بالفصل
والدرهم ظاهرة في يد تقدر المقصوب منه على اخذها منه
فصالحه على نصفها على ان ابراه من الباقي فهو في القياس مثل
الاول يجوز الصلح قضا وفي الاستحسان لا يجوز وعليه ان
يردها على المقصوب منه كما في الثانية اذا غضب الرجل عبد
او ثوبا او ما اشبه ذلك من رجلين واستهلكه ثم صالحه احدهما
من نصيبه على درهم او دنانير وقبضها فهو جائز ويشترك الاخر
فيما قبض ولا يكون الصلح الخياريين ان يعطيه ما قبض
وبني ان يعطيه غيره واذا وقع الصلح على عرض واختار
الاخر قضيه للمصلح كان للمصلح الخيار ان تنال عطاه نصف
ما قبض وان تنال عطاه ربع الدين وان كان العرض قايما
فصلح احدهما الفاضل على نصيبه فان كان العرض في يده
الفاضل طاهرا بحيث يراه المالك والفاضل مقرا بالفصل
لا يكون للسالك حق المشاركة مع المصلح في المقبوض وان
كان العرض غايبا لا يعرف المالك مكانه والفاضل والباقى

جا

بحاله فالسالك ان يشارك المصلح في المقبوض وان كان العرض
قايما في يد الفاضل يراه المالك الا ان الفاضل جاحدا
للفصل ذكره الاصل انه ليس للسالك حق المشاركة مع المصلح
في المقبوض قالوا ما ذكره الاصل قول محمد فقد ورد بن سباعه
عن ابن يوسف رج ان للسالك حق المشاركة مع المصلح في المقبوض
قال شيخ الاسلام وعبيد بن يكون على هذا الخلاف ما اذا كانت
غايبا بحيث لا يعرف المالك مكانه الا ان الفاضل يعرف مكانه كما
في المحقق رجل استهلك على رجل الفاضل وقضى القاض عليه
بالقيمة فاقبل قبض القاض لا سطر القضا عندنا وكذا
لو اصابه على القيمة من غير قضا واقترا القضا عندنا وكذا
لو استهلكه من فضة او درهم وصالحه على قل منها الى جاز
عندنا كما في النية ولو استهلكه من فضة الدرهم ودرهم وصالحه
على عشرة دراهم مثله الى جاز كما في خزانة المفتين وفي
نواديس سماه عن محمد رجل غضبنا ما مصوغا من فضة
فوضعه في بيت ثم لقيته المالك فصالح منه على مثل وزنه من
الفضة وعلم انه هب ثم فارقته قبل ان يعطيه لم يطل الصلح
وهو فيه بطر رجل غضب طوق قيمته مائة دينار وضاع
القضية الفاضل وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينار
فهو جائز وان جده الفاضل كان رب الطوق علم ما ذكرنا
فيه له نصفه ولو كان الفاضل صاحب رب الطوق علم ما ذكرنا
والطوق عندك لم يجز الصلح وفيه ايضا عن ابن يوسف رجل
غضب من اخر قلب فضة وصالحه بعد ما غنمه على اكثر من
قيمتها لا يجوز وان استهلك الفاضل ورقني المقصوب
منه ان اخذ مثله وزن القلب فضة تبرأ به عن العيب
جائز كما في المحيط اسكاف سرق من حانوته خفافا لا قوام صالح

له

الاسكا في مع السارق فان كان المسروق قاعا بجيبه لم يختر الصلح
 الا باجازة اربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة اربابها
 بعد ان يكون الصلح على دارم وان لا يكون فيه طرح كثير من القيمة
 سخا في خزانة المنتفي رجالهم بركة وجس قاضي عليه قوم
 فضا لهم ثم اخرج وانكر فقال انما صا لحنكم خوفا على نفس قالوا
 ان كان في حبس القاضي فالصلح جائز وان كان في حبس
 الولي لا يصلح كما في التطهيرية دفع الى خير بضاعة فقطع عليه
 الطريق فاخذ عليه ماله وبضاعة الدافع فضا له المستبضع
 الاصل ويقول انما صا لحت عن مالي والمبضع يقول انما صا لحت
 عن بضاعتي فان كان وقت القبض سعي لدافع انه من جملة
 ما وجب عليه فهو من الجميع على قدر املاكهم وان كان سعي
 شيئا فهو عن ذلك الشيء ولا بد خلو فيه غيره وان اربابهم
 يفسر فان كان الاصل حاضرا قال قول قوله عن اى ماله اذ
 اذ لم يكن في ذلك دار الصلح وان كان غايبا لا نقدر عليه وانفق
 المبضع والمستبضع ان لم يسمع عما دفع فهو عن الجميع كما في
 خزانة المفتي صلح المكره لا يجوز كما في السراجية اذا كان
 المدعى رجلا فان لم يسمع عليه صلح اذ هو فضلها
 جميعا لم يجز صلحه مع من اراد على الصلح معه وجاز مع الاخر
 كما في المبسوط قوم دخلوا على رجل يتأبلا او نهارا او
 شهرا واعليه سلاحا وهدهود حتى صلح رجلا عن دعواه
 على شئ واكرم هو على اقرا وارباف فعل قالوا في قيامه قوله ان
 مع رجح حوز الصلح والاقرار والبرالان عند الاقرار لا
 كنه في الامن السلطان وعدلها يتحقق الاقراره من كل
 متغلب بقدره على تحقيق ما وعدده والفتوى على قولهم
 وان لم يشهر واعليه السلاح وضربوه فان كان ذلك نهارا

١٢ المصطفى صلح جائز وان هدد به بجيب كبير لا يثبت
 فهو بمنزلة السلاح في هذه الحكم وان كان ذلك في الطريق ليلا
 او نهارا وكان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح والاقرار
 باطلا وان لم يشهر واعليه السلاح والزواج اذا هدد امراة
 لتصلح عن صداق على شئ او تبر به فهو بمنزلة الاجنب
 وان هدد بها بالطلاق او بالزواج عليها او بالتسوي لم يثبت
 ذلك اكرها كما في الحامية وضع الصلح في الحامية المحرم
 مطلقا وقوله ولو في نفس مع اقتار بيات لا طلاق اكر
 سوا كان العهد في النفس والاطراف سوا كان الصلح عن اقرار
 او انكار او سكوت وسوا كان بالزمن الدنية والارثية
 او باقل وان كان اقل من عشرة دراهم لا نه لا موجب له في
 المال وانما يجب بالعقد فيتعذر بتقديرها بخلاف
 النكاح حيث لا يجوز تسيمته ما دون العشرة فيه لا نه فله
 به شرعا زبني وعمل الشئ لجواز الصلح بالكثر من الدنية بقوله
 لعدم الربا لعدم الجائسة بين موجب العهد وهو القصاص
 وهو ليس بمال وبين المدفوع من المال فلا يتحقق فيه
 الربا فلا يبطل الفضل درر ومما يد لعل صحة الصلح في العقد
 قوله تعالى فمن عني واصلح فاجرم على الله وقال تعالى
 فمن عني من اخيه شئ فاتباع بالمعروف قال ابن عباس
 والصحاح والحسن تزلت الالية في الصلح عن دم العهد ومعناها
 من بذله من بذله اخيه المقبول ماله وذلك لا يكون الا
 بالصلح ولا نه حلق ثابت في الحمل في حق الفعل فجازا حلت
 العوض عنه ككذلك النكاح وما جاز ان يكون مهر جازا
 يكون بدل الصلح وذلك مثل الاموال المعلومه والمناقص
 المعلومه وما لا يصلح مهر الا يصلح به لا عن القود مثل النحر

ولكن في النكاح يجب مهر المثل لان النكاح لم يشرع بلا
 مال والعقد مشروع بدون مندوب اليه ولهذا لو لم يسم شيئا
 فيها يجب في النكاح مهر المثل لان البضع متقوم حالته الذو
 ومهر المثل قيمة له لانه هو الموجب الاصلي وفي العفو عن
 العتور لا يجب شيء لانه لا يقوم الا بالعفو عن القصاص وهذا
 لان التعفو عنكم يكون بقيام غيره مقامه والقصاص لا يقوم
 غيره مقامه ان لا يماثل غيره الا ان الشرع اجاز اخذ عوض
 عند اتفاتها فجازا خذها فلا يقدح لان العفو عن القصاص
 عفو عن الدية ايضاً مطلقاً لاننا نقول ذلك حيث لم يتفقا على
 البذل والدية وما جيت لم يف بالبعد ما طلب طالب في الدية
 وانفق عليه فيسقط القصاص لانه لا بد من البذل فتنبه
 بخلاف الصلح عن حق الشفعة على ما لا يجوز اخذها
 لانه لا حق له في المملوك هو ملك المشتري وانما لم يملكه لان
 شأوه ملك جبر خيار فلا يجوز اخذ العوض عنه فيها بالخبرة
 وخيار الشرط والروية والعيب وكالكفا لانه بالنفس سمح
 اذا فسدت التسمية في الصلح كما اذا صلح على دابة او ثوب
 غير معني يجب الدية لانه المولى لم يرض بسقوط حقه مما
 فضا الى موجب الاصلي بخلاف ما اذا سمح شيئا وسمى له
 الثمن ونحوه حيث لا يجب شيء كما ذكرنا ويسقط القصاص
 لانه اقدامه على الصلح يتضمن الابرار وكذا الخيارات التي
 ذكرناها والشفعة تنسقط لما ذكرنا واختلفوا في سقوط
 الكفا لانه قيل تسقط لما ذكرنا وقيل لا تسقط لانه الكفا لانه
 بالنفس وسيلة الى المال غالبا فخذت حكمه فلا تسقط
 بالمحصل غرضه بخلاف ما ذكرنا من الخيار والقصاص
 ثم القول بصلح الصلح في الجنابة لم يهد بشيء ما لو تعدد اداق

تد

او انفراد حتى لو كانتا جماعة فصالح احدهم على اكثر من قدر
 الدية جاز ولو قتل ببقية والصلح معهم لان حق القصاص
 ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد اما وقد قيل ايضاً
 في ثلاثة اهل مسلم والاخران نصرانيان اجمعوا على
 قتل مسلم بعد اتعايد اهل يقتلون ام لا وهو لولي الصلح
 مع احدهم كما ينبت كان منهم وقتل من شيئا والعفو عن
 شام لا اجاب نعم لولي الصلح مع احدهم وقتل احدهم والعفو
 عن احدهم وقتل جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان
 الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما يراه الهدية
 الملاك قاله خير الزماني وصح الصلح في الجنابة في الخطا لانه
 انما مطلق سواء كان في النفس او الاضرار مع الاقرار او
 السكوت او الانكار لان موجب المال والصلح عن دعواه جاز
 تحت الدية او انقص منها ويجعل سقاً لان الاله لا تصح
 الزيادة على قدر الدية او دفع الصلح على احد مقدار الدية
 بل بان لا يجوز الصلح على اكثر من الدين يحسب من جنسه
 في دعوى الدية بخلاف الصلح عن القود فانه يجوز الصلح
 على الزيادة ثم تقدم لان الدية في الخطا مقدار شرعي
 لانه في الخطا ما يمايه من الابل فما سائر زيادة عشر
 منها بن مخاض وهي خمسة او الف دينار وعشرون
 الاف درهم من الورق فلا يجوز الزيادة عليه حتى لو صلح
 في الخطا بغير مقدار يبرها اي الدية تعرض او حيوانا او
 غيرها كرضي الصلح كفا كان لعدم الربا لانه بشرط
 القبض في الحالك اذا كان ما وقع عليه الصلح دينا في الدية
 لئلا يكون ديناً بدين اي اقرا قاع دين وهو الدين
 بدين وهو ما وقع عليه الصلح وتعيي القاع احد

المعنى لان الاربعة في من المكمل والموزون للكل جلي فقد عاوضت دينها بدين فلا يجوز
وان صالح عن الابل على مثلي قيمة الابل واكثرهما يتغلب فيه
جاذلان الزيادة غير متيقنة وان كانت لا يتغلبت فيها للزيادة اكثر عا
صالح اعلى اكثر من المستحق وفي السراج وان قضى القاض
عليه بالدراهم والدينار ففصلح القاض على طعام او شعير
ابل او بقرهما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل ان ينفق
لاز بيع ما ليس عنده الانسان لا يجوز لافي السلم واذا قضى
القاض ابل او بقر ففصلح عن ذلك على بشي من الطعام او غيره
وليس عنده ثم دفعه اليه قبل ان ينفق فهو جاز فان لم يدفع
اليه الطعام او الشعير حتى فارقه لم يجز ولو فصلح غير الجاني على
اكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو فصلح على جنس حر
ولو قضى عليه بالدراهم فصلح على الف دينار وقضى في الخيل
جاء ووصال قبل ان يقضى بشي على ما يتايل غير عا
فالواجب ماية على الانسان الواجبة في الدية وان كانت

يصير غيره جنس اخر يعني لو قضى القاض باحد مقدار الدية
فصالح على جنسها خرمها بالزيادة جاذلان الحق وقضى فيه با
فكان غيره من مقدار الدية جنس اخر فمكن الجواز على المعاو
خلاف الصلح عليه ابتداء لا تراضيها على بعض المقادير بمنزلة
فصلح القاض في كل لا يجوز للقاض ان يقضى بالزيادة على الدية
من جنس لا يجوز لها ايضا ان يصطلي عليها لم يلزم من الر
على ما ذكرنا زيلعي وفي الجوهرة النيرة قال الكرخي اذا قضى القا
بالدية ماية بغير فصلح القاض للولي عن الماية بغير عا اكثر من
مايتي بقض وهي عنده ودفع ذلك جاذلان قضا القاض عني
الوجوب في الابل فاذا صالح على البقر فالبيع لان ليست
بمستحقة وبيع الابل بالبيع جاز فاذا صالح عن الابل بشي
بمستحقة وبيع الابل بالبيع جاز فاذا صالح عن الابل بشي
جاذلان الزيادة غير متيقنة وان كانت لا يتغلبت فيها للزيادة اكثر عا
صالح اعلى اكثر من المستحق وفي السراج وان قضى القاض
عليه بالدراهم والدينار ففصلح القاض على طعام او شعير
ابل او بقرهما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل ان ينفق
لاز بيع ما ليس عنده الانسان لا يجوز لافي السلم واذا قضى
القاض ابل او بقر ففصلح عن ذلك على بشي من الطعام او غيره
وليس عنده ثم دفعه اليه قبل ان ينفق فهو جاز فان لم يدفع
اليه الطعام او الشعير حتى فارقه لم يجز ولو فصلح غير الجاني على
اكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو فصلح على جنس حر
ولو قضى عليه بالدراهم فصلح على الف دينار وقضى في الخيل
جاء ووصال قبل ان يقضى بشي على ما يتايل غير عا
فالواجب ماية على الانسان الواجبة في الدية وان كانت

لقضا

ف

با عيانها فالواجب ماية منها والحقار الى اللطال فان كان في دين
تقصان من الاسنان الواجبة في الدية كان للطلال ان يراد الصلح
كما في الحاي رجل قتل رجلا عدا وقتل اخر خطأ ثم فصلح اولياهما
على اكثر من دية يتبين فالصلح جائز ولو صاحب الخطا الدية وما يتبع
فلصاحب العهد ولو فصلح اولياهما على ديني او اقل منها كان
بينهما نصفان كما في محط السرخسي وبدل الصلح في دم الودجار
مجرى المهر فكل جهالة تجلت في المهر تحمله هو وما يتبع صحته
التمية يمنع وجوبه في الصلح وعندنا وفي التسمية يسقط
القدور ويجب بدل النفس وهو الدية بخوان لصلح على ثوب كما يجب
مهر المثل في النكاح الا انهما ينفقان من وجه وهو انه اذا تزوجا
على خمر يجب مهر المثل ولو فصلح في الخطا والعهد على خمر فسد لان
هذا صلح عن ما لا فيكون نظر الصلح عن سائر الديون فتلتزم
الدية في الخطا ويسقط القدور اي في العهد ما ناسى خمر
لعدم ما يرجع اليه اي لان القصاص انما يتقوم بالانقضاء
ولم يوجد اختيار وكذا في النكاح وغيرها ولو فصلح عن قصع
البدع على خمر او خنزير لا تجوز التسمية ولكن يصح العفو
ولا يرجع المقطوعة يد على القاض بشي ولو كانت انقص
خطا وبقي المسبلة عا لها للمقطوعة يد ان يرجع على
القاض بالدية ولو وقع الصلح على حرقه او ما وقع على خمر
او خنزير سبوا كما في المحيط ولو فصلح بعفو عن دم على عفو عن
دم اخر جاز كالخلع كما في الاختيار جرح رجل رجلا عدا فصالح
منه لا يخالو اما ان يرك او مات منها فان صلح من الجرح
او من الضربة او من الشجة او من القطع او من الابدان او من
الجناية لا غير جاز الصلح ان يرك بحيث يترك له اثروات يرك حيث
لم يبق له اثر بطلا صلح فالما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند

أى ح و وجبت الدية خلافا لها وإن صا له عما لا يشاء الخمسة وما
يحدث منها فالصحيح جاز أن مات منها وما إذا برى منها ذكرها إن
الصحيح جاز ذكره الوكا إن رجلا سجد رجلا موصحة فوكل الناس
ليصالح عن الشجرة وما يحدث منها إلى النفس فإن مات كان
الصحيح عن النفس وإن برى يجب تسعة اعشار المال ونصف
عشره وبسليم للشجرين نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا
اختلاف اختلاف الوضوع فإن الوضوع ثمة إن صا له عن
المجرا حة وما يحدث منها إلى النفس وهو معلوم فامكن قسمة
البدل على الثايم والمحدث جميعا وهرنا صا له عنها المجرا حة وما
يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث وإذا حدث لا يدرك
أى قدر يحدث فتقدر قسمة البدل على الثايم والمحدث فصا ر
البدل كله لأن القام وما إذا صا له عن كناية يجوز الصالح
الفصول كلها إلا إذا برى بحيث لم يبق له أثر كما في محيط السرخسي
إذا كانت الجناية عهدا فصا له المجرا حة الجراح على بدل يسره وهو
مريض مرض الموت وقت الصالح فالصحيح جاز وإن كانت الجناية
خطا فصا له وهو مريض وقت الصالح مرض الموت وحط عن
البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تجمع للقائلة لا
للقائل وإن كانت الدية تجب على القائل أولا والقائلة تحمى عنه
كما في المحيط إذا صا له المريض من دم عهد له على الف حالة ثم خزاها
بعد الصلح سنة جاز أن لا خير من الناشئ كما في المبسوط إذا قطع
الرجل صلب رجلا عهد أو خطا فصا له منها على مال ثم غفلت أخرى
مجنبا لقطع القاطع ارشها في قياس قول أبى ح ولا تنى عليه
عندها كما في الحاوي رجلا قتل عهدا وله ابنان فصا له أحدهما عن
حصته في مائة درهم فهو جاز لا شركة لا خير فيها ولو كان
القتل خطا فصا له أحدهما على مال كان لشريكه أن يشتر له

في ذلك إلا أن يشاء المصالح إن عطيه ربع الارش كما في المبسوط
إذا صا له على وصيف من دم العهد فهو جاز وينصرف إلى الوسيط
ولو صا له على عبد بعينه فوجد العبد حرا كان على القاتل
الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل لا بدل على هذا
التي تلى صا له كذا على هذا العبد وقاله ولي القاتل لا بدل على هذا
العبد فإن الصلح جاز والقول قول القاتل مع يمينه كما في المحيط
صا له عن دم عهد على عبد بن قطهر إن أحدهما حرا لعبد كذا الحق
عند أبى ح وعند أبى يوسف رج له العبد وقيمة الوتر كان
عبد أو عند محمد رج له العبد ونظام ارشه من الدراهم كما في
الكا في ولو صا له من دم عله على سكي دارا وخدمة عبد سنة
جاز وإن كان صا له عليه ابدا وعلى ما في بعض النسخ وعلى
علة نخبة سنن معلومة ابدا لم يجز كما في الزاينة ووصا له عن
دم عهد على ما في بطون غنمه أو على ما في صر وعربا أو على ما في
تخيله عشر سنين لم يجز وتجب الدية على القاتل كما في المحض
ولو صا له على ما في نخبة من عمره جاز وفي المبسوط ولو صا له
وولي القاتل تلى على إن عفاه عن هذا الدم عن أن يعفو
القائل عن دم وجب له على رجلا آخر فهو جاز وهذا الصلح في
الحقيقة عفو بغير بدل ثم إن عفا القاتل عن الدم الذي
وجب له فلا رجوع لولي القاتل عليه بشي وإن لم يعف فهو على
وجهين إن كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب ابنه
أو ابنا ومن أشهر ما رجع الها في على القاتل بالدية وإن
كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبى لا يكون للقاتل
أن يرجع على القاتل بشي كما في المحيط وفي المنتقى ابن سباعه
عن أبى يوسف قال في رجوع قطع يمين رجل فصا له القاطع
يد على أن يقطع يسارا القاطع فقطع هذا فهو على الأول

ولا شيء على قاطع السار ولا شيء له على قاطع البين وان اختصا
 قبل ان يقطع سارية وقد صالحه على ذلك فليس له ان يقطع سارية
 ولكن يرجع بدنه يمينه وان صالحه على ان يقطع بد القاطع ورجله
 او على ان يقتل عبد القاطع ان قطع يد ورجله يرجع عليه
 بدنه ورجله وان قتل عبد له فله عليه قيمة عبد مقاصفة منسأ
 بدنه بدنه لا ويراد ان الفضل ولو صالح على ان يقطع بدنه هذا الحاد
 على ان يقتل عبد فلان ففضل يفرم بدنه الحاد الاخر وقيمة عبد
 ويرجع المكطوعة يد على القاطع بدنه كافي محسط الحشري
 ولو صالحه على ان يقطع رجله فهو عفو مجانا ولو كان القتل
 خطا كان عليه الدية كما في المبسوط ولو صالح مس قطع اليد
 عهدا على ان يقطع رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشي
 وقد وقع العفو مجانا هكذا في عامة روايات هذا الكتاب
 وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه يرجع بالارش ولو كان
 القطة خمار جمع بدنه التولية على الروايات كلها وكذا لو صالحه
 من دم العهد على كذا اذا اشتقال ذهب وقضه فهو جائز وعليه
 من كد واحد منه النصف كافي المحسط ولو كان قتل عهد فصالح
 عنه رجل على الف درهم لم يضمنها لم يكن عليه شيء فان كان
 القاتل هو الذي امر بذلك كان البدر على القاتل ولو صالحه عنه
 على عبد له ولم يضمن له خلاصة جاز ان استحق العبد لم يرجع
 عليه بشي ولكن يرجع على القاتل بقيمة ان كان امرة بذلك
 وان كان المصالح تبرج بالصلح عليه وضمن خلاصه له شتم
 استحق رجوع عليه بقيمة كما في المبسوط ولو صالح الفضولي
 عن دم العهد على الف درهم وضمنها له فاستحق الالف رجوع
 ولي التوفيق بمثلها على المصالح ثم الفضولي اذا ضمن بدل
 الصلح وادى لا يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل امرة

يا

بالصلح ولم يأمره بالضمان وضمن وادى كان له ان يرجع
 ضمن على القاتل كما في المحسط قتل العبد والحرجل عهدا وامره
 العبد والحرجل ان يصلح عنهما فصالح عنهما بالف يكون
 عليها نصفان وذكر في بعض الروايات ونذكر لو كان القتل
 خطا كافي محسط السرخسي اذا قتل العبد رجلا عهدا او
 وليان فصالح مولاة احدهما من نصيبه من الدم على العبد
 القاتل فالصلح جائز وقال للذي صار له العبد ادفع نصفه
 الى شريكك وافداه بنصف الدية على ان يسلم لك العبد ولو
 صالحه على عبد اخر مع ذلك لم يكن في العبد الاخر حق ولو صالح
 على نصف العبد القاتل جاز وصار له العبد بين الكوي والمصالح
 نصفين ثم انقلب نصيب الاخر لاولا واستحق له نصف
 شتايعا من العبد في النصفين جميعا قيد فعان نصفه ان
 المولى الاخر لا يفداه بنصف الدية ولو صالحه على داراهم او على
 شيء من المكمل او الموزون حال او موهول فهو جائز ولا حق
 لاخر في ذلك ولكن يتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة
 نصفه او يفداه بنصف الدية والامة والمكدر وام المولى
 في الصلح عن قتل العهد سواهما في المبسوط اذا قتل العبد رجلا
 خطا فصالح المولى بعض ونسأ الدم من ذلك على اقل من الدية
 او على عروض او على شيء من الحيوان بعينه فهو جائز ولشريك
 ان شاركوه في ذلك المال كافي المبسوط عده قطع بدرجين
 عهدا فدفعه المولى بقضا او بغير قضا فعتقه المكطوعة
 بدنه ثم مات من القطة فالعبد صلح بالخباية وان كان لم يقتله
 رد على المولى ثم يقاتل الاوليا او قتله او اعفوا عنه كما في شرح
 الجامع الصغير للصدر الشهيد في باب جنابة العبد اذا
 قتلت الامة رجلا خطا وله وليان ثم وليات الامة بين

فصالح المولى احد المولى علي ان دفع اليه بن الامة بمقتضى هذه الدية
فهو جاز ولا خلاف للمولى خمسة الاف درهم ولو صالحه على ان
دفع اليه ثلثة الامة بمقتضى الدية كان جائزا ويدفع المولى
شريكه نصف الامة او يعده بنصف الدية فلم يجعل اختياره
في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذه لكن اب
وفي رواية في الجامع في العتق في المرض قال اختياره الدفع
في نصيب احدى يكون اختيارا في نصيبهما كما في الفدا
وتلك الرواية اصح وتاويل ما ذكره ههنا ان احدى صاحب الحقة على
ثلثة الامة وذلك دون حقه فمن حقة المولى ان يقول للاخر
انما اخترت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدونه حقه فانت
لانتهى به ذلك فلا يلزمه بذلك تسليم جميع حقه لكن
من الامة ولكن في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح احدى
على نصف الامة كان اختيارا منه للدفع في نصيب الاخر كما
في المبسوط ان قتل المدبر قتلا عدا فصالح عن مولا
بالف درهم وهي قيمته فذكر جائز وان كان الاول خط
قتلا خطأ كزات على مولا فية اخرى وان كان الاول خط
فصالح مولا عنه بالف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر فتبطل
اخفاق المولى لا يضمن قيمة اخرى بل يشترط ان لا يور
في العتق كما في المحسط اذا قتل المدبر رجلا خطأ وفق عتق
اخر خطأ فصالح مولا فية قيمته بينهما اثلا فان صالح المولى
صاحب العتق على ما به درهم وقيمة ستمائة وقبض الماية
ولم يبرهن عن الماية الاخرى بهذا القسمة لا تتغير تلك القيمة
وان صالح على ما به وبراءه عما بقي قبل القبض والقسمة فهذه
الماية تقسم بينهما اخصا خمسة لصاحب العتق واربعة
اخصا لمولى الدم وان قبض الماية ثم ابراءه عن الماية

الا

الاخرى قبل القسمة ففي قول ابي يوسف ربح تقسم هذه الماية
بينهما اثلا ثم رجع فقال لصاحب المولى خمس لمقبوض
وهو قول محمد ربح كما في المبسوط اذا قتل المدبر رجلا خطأ
وفقا عن اخرفصالح المولى على عبده دفعه اليها فهو
جائز فان اختلغا ففكا كلا واحد منهما انا صاحب الدم
ولا بينة لواحد منهما فالعبد بينهما نصفان فان قال مو
المدبر لا حد لها انت ولي العتق وقال للاخر انت صاحب
العتق فالقنود قوله مع عيشه كما في المحيط واذا اقر المدبر
بقتله عدا فقراره جائز كما في القن فان صالح مولا عنه
احد ولي الدم على ثوب فهو جاز ولا خلاف نصف قيمة
المدبر على المولى ان قامت له بينة او قرا المولى بذلك
وان لم تقم له بينة لم يكن له شيء كما في المبسوط اذا جرح
الرجل امراة جراحة فصالحه على ان اختلعت منه
بتلك الجراحة كانت عدا وقد اختلعت على الجراحة لا غير
فان برئت من الجراحة فالخلع جائز والنسبة جائزة ويكون
ارستها بدرا الخلع ويكون الطلاق باينا سوا وقع الطلاق
بلفظ الخلع او بفتح اللفظ وهذا كله اذا برئت من
الجراحة وبقي لها اثر واما اذا برئت ولم يبق لها اثر فيقع
الطلاق محضا حتى لا يجب عليها رد المهر الى الزوج وان
سعت في الخلع الجراحة هذه اذا برئت فاما اذا ماتت من
تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطله عند ابي ربح
واذا بطلت التسمية عند ابي ربح فالقياس ان يجب القصد
وفي الاستحسان يجب الدية في صالح الزوج يتم بنظر
ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون باينا وان وقع بلفظ
الرضح يكون رجعيا فانما على قول ابي يوسف ومحمد

فان الخلع يقع مجانا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون
 عفواً ثم ينظر الطلاق ان وقع بلفظ الخلع يكون باين
 وان وقع بالصرح ذكرى رواية ابي سليمان ان يكون
 رجعياً وذكرى رواية ابي حفص انه يكون بايناً ههنا
 الذي ذكرنا اذا خالعهما على الحراة لا غير فاما اذا خا
 لعهما على الجراة وما جدها منها فالحجاب فيه عند الكل
 كالحجاب في اذ خالعهما على الحراة لا غير عندها هذا
 الذي ذكرنا اذا كانت الحراة عدا وان كانت حرة
 خلات خالعهما على الجراة لا غير وقد برئت عن ذلك
 وبقى لها اثر الخلع جائزاً النسيئة جائزة ويكون الواقع
 بايناً وان برئت ولم يبق لها اثر وقع الطلاق مجانا ولا
 يلزمها رد المهر وان ماتت عن ذلك فالحجاب فيه عند
 ابي كحجوب فيما اذا برئت من الحراة ولم يبق لها اثر
 فاما على قول ابي يوسف ومحمد فالخلع جائز والنسيئة جائز
 ولو خالعهما على الحراة وما جدها منها والحراة خطا
 اذا ماتت من ذلك كانت النسيئة صحيحة ويكون الطلاق
 بايناً وقع بلفظ الخلع او بلفظ الصريح ويرفع عن
 العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان اختلفت بعد
 ماصارت صالحة فرائس عند بعض المشايخ واختلفت
 والغالب من تلك الحراة الموت فان خرج جميع بدل
 الخلع من ثلث مالها كان وصية للعاقلة في زنت وان
 كانت من ثلث جميع بدل الخلع من ثلث مالها فتقديري
 ما يخرج من الثلث يدفع عن العاقلة ويورث الباقي
 الى ورثتها ويعتبر من جميع المال ان اختلفت
 قبل ان تصير صالحة فرائس عند بعض المشايخ او لم

سمى

سمى الغالب من تلك الحراة الموت عند بعض المشايخ وكذا
 جواب عرفته فيما اذا خالعهما على الحراة فهو كحجاب فيما اذا
 خالعهما على الصبية والشح او على القطع او على اليد وان
 خالعهما على الحراة فالحجاب فيه كالحجاب فيما اذا خالعهما
 على الحراة وما جدها منها واذا جنى الرجل امراته جرمه
 فصالها على ان طلقها واحدة على ان عفت له عن ذلك
 كله فالحجاب فيه كالحجاب فيما اذا خالعهما على الجراة وما
 جدها منها كما في المحيط اذا جنى الرجل امرأة رجله خطا
 فصالها زوجها على ان طلقها واحدة على ان عفت له عن
 ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من الثلث والطلاق
 باين وان كان عند افهوا جزاؤه والطلاق رجعي ولو جنى
 رجلا من امراته فصالها من الحراة على ان طلقها واحدة
 فهو جائز والطلاق باين وانما اسودت السن او سقط
 او سقط من ذلك سن اخرى فالشيء عليه كما في المسنون
 وريداً الجاني ولا يتأتى جملة على المحنى عليه او ليه
 لانه اذا فلا تصور الزوم في جانيهما عتراً بالصريح
 دم عند او وكذا يرد على الصلح من عترة على رجعي
 وبين يد عترة على اربعين عترة عليه على اذ لا
 في شره والصواب ان يقال يد عترة عليه على اذ لا
 يظهر ذلك في جانب الدان لان الموكل مدع فليس
 يتصور الزوم عليه فليس التوكيل الا من طرف المدعي
 عليه ويد له عليه ايضاً ما ذكر في النقاية حيث قال
 كالصلح عن دم عند او على بعض دين يد عترة على الموكل
 من مكيل وموزون ههنا مثله المكدود المتقارب
 والمذروح اذ ابي طوله وعرضه وصفته فانه

قالوا يجوز فيه السلم ويبيع بثبوته في الذمة بما جوعت
 لزمنه له الموكل هذه اذا صالح عنه عن نكاح وسكوت
 او عن اقراره دم عدا وفيما لا يحل على المعاوضة كالصالح على
 بعض الدين لانه اي هذا الصالح سقاط محض حيث كان
 صالحا عن قود باسقاطه عن القاتل وكان صالحا على النكاح
 فانه معاوضة باسقاط الحق وهو بعض الدين عن المدعي
 عليه فكان الوكيل سفيرا حيث كانت هذه الاشياء بمنزلة
 الطلاق على مال ولهذا جاز هذا الصالح من الاجنبى كما يجوز
 الخلع منه فلا يلزم الوكيل شي الا بالانكاح كالوكيل في النكاح
 الا ان يضمنه الوكيل هنا فيؤخذ بضمها نه غير انه اذا
 ضمن هنا وادى عنه يرجع على الموكل وفي النكاح لا يرجع
 لان الامر بالصالح عنه امر بالاداء عنه ليفيد الامر بالاداء
 اذا الصالح عنه جائز بغير امر فكان فائدة امرة الرجوع عليه
 اذا ضمن عنه بخلاف النكاح لانه لا ينفذ عليه من الاجنبى
 فكان فائدة الامر فيه الجواز ثم ان ضمن بعد ذلك وادى
 يكون متبرعا ولا مر بالخلو مثل الامر بالصالح حتى يرجع على
 الامر ان ضمن وادى عنه على لوقوع الصالح من الوكيل
 فيما عمل على المعاوضة بان كان ضمن مال عن اقرار
 فيلزم الوكيل ما صالح عليه ثم يرجع به على الموكل لا يبيع
 حسيده اى حين يكون الصالح فيما يحل على المعاوضة يبيع
 والوكيل اصيل في المعاوضة المالية فترجع الحقوق اليه
 دون الموكل فيطالب هو بالعوض دون الموكل ثم يرجع
 به على الموكل ما اذا كانت التوكيل بالصالح فيما يحل على
 المعاوضة فيما اذا كانت عدا ولا يلزم الوكيل مطلقا
 اى سوا كان في دم عدا ودين او غيرها وهذا انما يظهر

في جانب المدعى عليه اذ هو في جانبه فدايمين وقطع نزاع وهذا
 اتما يعود الى الموكل لا الى الوكيل اذ اده السيد احمد بن در
 وفي الخاتمة رجلا دعى على رجل حقا فصالح رجل اجنبى فان
 ادعى دينافا لكر المدعى عليه فصالح الاجنبى فان قال الاجنبى
 للمدعى صالح فلا تاعى دعواك على الف فقال المدعى صالحا
 توقف الصالح على اجازة المدعى عليه ان اجاز يوزن
 المال وان رد بطل ويخرج الاجنبى من الابن وان قال صالحا
 من دعواك على فلان على الف درهم اختلف المشايخ فيه قال
 بعضهم هذا اول سوا وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صلى
 من دعواك على فلان على الف درهم ولو قال صالحا على
 الف على اني ضامن فني هذه الوجوه الثلاثة تنفذ الصلح
 على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع به على كدعى عليه
 هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى عليه متبرا وصالح الفصول
 بغير امره فان صالح بامر وهو متبر فان قال المامور للمدعى
 صالح فلا تاعى دعواك على الف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه
 ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المامور من الدين وان
 قال المامور للمدعى صالحا على الف درهم اختلف المشايخ فيه
 على نحو ما قلناه وان قال صالحا على الف درهم نفذ الصلح على المدعى
 عليه الا ان البدل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح
 فلا تاعى الف درهم من مالي كما في الحسب وان قال صالحا فلا تاعى
 على الف درهم على اني ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه
 المدعى بالخيار ان يشا طالب المدعى عليه بالبدل يحكم التقدر
 وان شا طالب المصالح على الكفاية هذا كله اذا كان المدعى
 عليه متبرا فان كان متبرا بالدين وصالح الاجنبى بغير امره
 فان قال الاجنبى صالحا فلا تاعى الف درهم يتوقف الصلح

عاجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المتأخير على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحتك على الف درهم ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحتك ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقربا له من والاجنبي غير ما مور بالصالح فان كان ما مور فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحتك ينفذ الصلح على المدعى عليه ايضا ويطلب المأمور بالمال ثم هو يرجع به كد على المرحا نية صاحب عنه انى على المدعى عليه فصولى بلا مرقيد به لانه لو كان بامره نفذ الصلح على المدعى عليه وعليه اليه كما قد مناه الا ان صورة الضمان فالبدل على المصلح عند الامام الخواص وذكر شيخ الاسلام ان عليه وعلى المدعى عليه ايضا فيطالب المدعى به اياهما تشاهستانى على المحيط صح الصلح ان ضمن الفضولى المال اى بدل الصلح واضاف الصلح الى ماله كما لو قال صالحتك عنه بالف من درهمى والغى او الق من ماله على عبدى او قال صالحتك عنه على هذه او اشار الى مملوكه رضى او قال صالحتك عنه على كذا فاشا ريقوله هذا الذى قد عني ويقولون او كذا الى اشار به الى الصورة الرابعة وهى صورة الاطلاق بان قال على الف ولم الفضولى المال فى الصورة الرابعة صم الصلح قال الزمى هذه المسألة على اربعة اوجه لانه لا يخلو ما ان ضمن المال او لافان لم يضمن فلا يخلو ما ان اضاف الذى وقع عليه الصلح الى نفسه او لافان وان لم يصف فلا يخلو ما ان يسم العوض او لافا لصلح جابر

في الوجوه كلها الا الوجه الاخير وهو ما اذا لم يضمن البدل ولم يضمنه الى نفسه ولم يسلمه الى المدعى وسيأتى فى كلام الماتين والشا ما الوجه الاول فهو ما اذا صالح عنه بغير مبره وصح المال فالصلح فيه جائز لانه الى اصل المدعى عليه حتى لا يسلم الاجنبي ومع ذلك جاز اشتراط بدل الصلح على نفسه فكذلك الاجنبي والمقصود من هذا الصلح رضى صاحب الحق لارضى المدعى عليه اذا لا حظ له فيه لانه ان الوضع مفروض فيها لم يحمل على المعوضة كدعوى الفضا ص واخواته بانه ما يساه في مسالة التوكيل والمدعى ينفرد بالصلح فيما لا معوضة فيه غير انه لم يرض بسقوط حقه مما اذا سلم له العوض من جهة المتبرع صح وزم لتام رضاه والاتوقف على اجازة المدعى عليه وسلامته تكون بالضمان لانه ان لم يلزمه بالعقد يكون سغيرا به يلزمه بالضمان لولا ايمته على نفسه فتم رضاه به وكذا بالاضافة الى نفسه بان يقول صالحتك على الف درهم هذه لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المادى وهو قد رد على ذلك فيجب عليه تسليمه فصار كما لو ضمن فصح لتام رضاه به وبالمعروف المشارة بان قال صالحتك على هذه العبد او على هذا الف كضام الى نفسه لانه تعين التسليم اليه بشرط يتم به الصلح وكذا يتسلم العوض اليه بان عقد المتبرع عقد الصلح بان قال صالحتك على الف ولم يضمن ولم يضمنه الى نفسه ولكنه سلم اليه العوض بشرط لانه بالتسليم اليه حقيقة تبرضا به فصار فوق الضمان والاضافة الى نفسه فاذا حصل له العوض في هذه الموضع الثلاثة تبرضا به وبمضى المصلح عنه وصار المصلح الفضولى متبرعا الى الكل من هذه الصور الثلاثة الا اذا

بلى الا لغيره وفيه غير ما يرضى المدعى عليه والاجنبي لانه لا يسلم للمدعى عليه

ضمن بامره فانه يرجع حينئذ على المصالح عنه بما دفع في بدل
 الصلح عزمي زادة ولو صلح على عيني في يد المدعي عليه وهو
 مقرب به انه للمدعي فيحكم المتبرع العيني لانه معاوضة من كل
 وجه فيكون مشترى لنفسه من ماله فيملكه اذا نشر الانتف
 اذ اوجد نفاذ بل ينفذ عليه ولو استحق العوض في الوجوه
 التي تقدمت او وجده زيوفا او استوقا لم يرجع على المصالح
 لانه متبرع التزم تسليم شي معين ولم يلتزم الايفاء من غير
 فلا يلزمه شي اخر لم يلزمه اذ ليس على المحسنين من سبيل
 ولكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض بترك حقه مجانا الا في
 صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه التزمه بالضمان
 فصا رينافي ذمته ولهذا لو امتنع من التسليم يجبر عليه
 بخلاف غيرهما من الصور والاى وان صالحه على الف
 ولم يضمن الموضع على نفسه ولم يصفه الى ماله ولم يسلم الى
 المدعي في الصورة الرابعة وهل لتي مرت متنا بقوله او قال
 على اذ هي صورة الاطلاق فهو اى الصلح في الصورة
 الرابعة موقوف لانه لم يسلم للمدعي عوض فلم يسقط حقه
 مما انال عدم رضاه به فان اجاز المدعي عليه جاز ولا يرد
 المدعي المشر وط لا التزامه باختاره والا بان ردها للمدعي
 عليه بطل الصلح لان المصالح لا ولاية له على المطلوب فلا
 ينفذ عليه تصرفه وفي الهندية لو قال صلح فلانا على الف
 مالى او قال على الف على ارضاء من ينفذ الصلح على المدعي
 عليه ويجب الماله على الاجنبى بحكم الكفالة لا حكم العقد
 حتى لا يرجع هو على الامر قبل الادا هكذا في النى منه وان
 قال صلحتك فلان لم ينفذ كما في قوله صالحك وقيل
 لا يلزمه كما في قوله صلح فلانا كما في العارية هذا اذا كان
 المد

المدعي به دين او كان عسافا فان كان المدعي عليه منكرا
 فصالح الاجنبى با مرادى او بغير امره فان قال صلح
 فلانا يتوقف على اجازة المدعي عليه ولا ينفذ على الاجنبى
 وان قال صلحتك فيه اختلاف المشايخ على نحو ما سبق
 وان قال صلحتى او صلح فلانا على الف من مالى او على
 الفى فهو فانه ينفذ عليه ويصير لعيني له ولو قال صلح
 فلانا على الف على ارضاء من يتوقف ان اجاز صار كغيره
 خا نيه وان كان الصلح بامره فنى قوله صلح فلانا على
 المدعي عليه وخبر المصالح عن الوسيط وفي قوله صلح فلانا على
 اختلاف المشايخ وفي قوله صالحكى او صلح فلانا على
 الف من مالى ينفذ على المدعي عليه حتى كان هو المظالم
 بالبذل وان قال صلح فلانا على ارضاء من ينفذ الصلح
 على المدعي عليه ويصير كان العقد جري بين المدعي
 وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا حكم
 العقد كما في العارية وان كان المصالح صالحه المدعي على
 دراهم غم قال لا يرد بها ان كان اضاف العقد الى نفسه
 او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شي من
 ذلك لا يجبر عليه كما في الذخيرة رجلا دعى قبل رجلا دعوا
 فصالحه رجلا بغير امر المدعي عليه على ما به درهم فوجد
 المدعي الدرهم زيوفا او الصلح كان على عرض فوجد
 المدعي به عيبا فرده لم يكن على المصالح شي وكان المدعي
 على دعواه كما في المخطط لو صلح على عبد بعينه فاستحق
 افوجه حرا ومكاتبه عادى دعواه ولم يكن
 له على المصالح شي ولو صلح على دراهم مساة وضمنها له
 ودفعها اليه فاستحققت او وجد منها زيوفا او استوق

فله ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يده الدار كما لو كان
هذا الصلح مع المدعي عليه كما في المبسوط ولو استحق المدعي به
فلمصلحة ان يرجع ببدل الصلح سواء كان فصوليا او مبيعيا عليه
كما في الحاي وليو وقع الصلح من المدعي مع الغضولي على معلوم
على ان يكون العيّن المدعي به للغضولي لا للمدعي عليه والمدعي
عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الغضولي الصلح
الى ماله او لم يضيف وسواء ضمن ذلك او لم يضمن واذا جاز ذلك
فلمصلحة ان يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان امكنه التسليم
بان اقام بينة او اقر المدعي عليه للمدعي تسليم الماله وان لم يمكنه
كان للصالح ان يفسخ الصلح ويرجع ببدل الصلح عليه فان اراد
المصلح ان يخاصم مع المدعي عليه ويقيم البينة على ان المدعي
به مكّد المصلح المكتسب منه او اراد ان يجلفه لينكّل ويمدّ يد
عليه جاحد صحت خصومته معه فان اقر المدعي عليه انه
للمدعي يأخذ به من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصه المتبرع
فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان اقر
للمدعي لا تسع خصومته كما في الذخيرة وان وقع الصلح
من المدعي مع الغضولي على ان يكون المدعي به للمدعي عليه
على ان يبره المدعي عن العيّن المدعي به وادّعى الغضولي الصلح
الى ماله وضمن بدل الصلح جاز لو كان المدعي به للمدعي عليه
سواء كان المدعي عليه على ان يسلم الدار الى المدعي بكذا جاز
الاجبي المدعي عليه على ان يسلم الدار الى المدعي بكذا جاز
وكذا على ان يكون الدار شرّ له ولو كان مأمورا بالصلح ضمن
وادي فالصحيح انه يرجع كما في الترخاينة عن العتائيه
ادعى على رجل كرجلة قوضا فجدده وصالحه فغضولي على
ان انه تراه منه بعشرة دراهم وتقدّها اياه كان الصلح بالطلا
ولو لم يشتره لكن صالح منه على عشرة دراهم ودفقها اليه فهو جائز

كما

كما في المبسوط الوكيل بالخصوص منه اذا صالح لا يصح خلاف ما
اذا امر كما في ستغرات الذخيرة اذا وكل الرجل وكيل بالصلح
فيما ادى في هذه الدار وفي هذه قايما صالح الوكيل عنه ثم
جائز وكذا لو كان وكلا بالصلح في دينه على فلدنا وعلا فلا
ولو قال قد وكلته بالخصوص فيما ادعت في هذه الدار والصلح
فيما صح التوكيل حتى اذا صالح قبل ان يخاصم جاز وان خاصم
فيها ثم اراد ان يصالح لم يجز صلحه وان كان لو قال وكلتك ببيع
عبدك فهذا وبالصلح من دعوى قبل فلا تقيما ما صنع ولو
جائز وليس له ان يحدث في الشاغل شيئا بعد الاول كما في
المبسوط وكذا بالصلح عن الدعوى في دار فصال الوكيل من
انه يبيع الدار ما يبيع ولم يضمنه الى موكله ولم يسمه جاز استئنا
كما في محيط السرر خيس والى في جميع ما ذكرنا من فصول
الاحكام الخمسة كالصحة اي اذا صدر الخلع من فصول
عن المرأة ببدل فان ضمنه او اضافه الى مال نفسه او اشار
صح وزمه وكان متبرعا وان اطلق بان قال خالوها على الف
وسلم صح والاتوقف على اجازتها قال في التبيين وجعل في
بعض شروح الجامع في باب الخلع الالف اكثارا لم يثبت
الالف المتفرج حتى جعل القبول الى المرأة اداوى وقفية
ارض اطلق فموقعه عن نفسه او عن غيره والحال
ان المدعي لا يثبت مهنه منه ان اوجد البينة لا يجوز
الصلح لانه لا مصلحة فيه ولا نظر كونه قد ترد والقاضي
لا يبعد فصاله من المذكر لقطع الخصومة جاز الصلح
وطاب له اي المدعي البديل كما في المحلى للوقفية لو صادف
في دعواه قال السيد احمد فيه انه ان كان صادف في
دعواه كيف يطيب له وفي زعمه انها وقف وبدل الوقف حرام

تملكه من غير مسوغ فاحذره مجرر شرة ليكيف دعواه ان كان الم
يكن صادقا وقد يقال انها اخذت ليكيف دعواه لا يبطل وقفيه
وعسى ان يوجد مدعى اخر ولم يذكر الشاهد بطيب المدعى عليه
الارض اذا كان المدعى صادقا والظاهر ان لا تطيب اه وقبل
قائله صاحب الاجناس لا يطيب للمدعى البطل لانه لاى الصلح
الواقع ما بين مدعى الوقفية وبين من في يده الارض بيع مدعى
وبيع الوقف لا يصح الظاهر من قال يطيب له يعني به انه يطيب
له الاخذ ويجعله مكانا موقوفاً للجزءه عن تخصيص الوقف
بفقدائته ومن قال لا يطيب له اراد به انه لا يجزى له التصرف
فيه لانه بدل الوقف في زعمه فيكون له حكم الوقف تامل رحمته
قلت وبويد القول بعدم الطيب ما في خزائنه الفتاوى ولو ادعى
انسان على انسان مالا او حقاً في شيء صلحه على مال فتبين
انه لم يكن عليه ذلك المالك ذلك الحق لم يكن ثابتاً كان للمدعى
عليه حق استرداد ذلك المالك كذا صلح وقع مكرراً بعد صلح
سبق فارتأى من الصلحين باطل اذا كان الصلح على سبيل
الاستقاطا في الخلاصة قبيل الثالث من البيوع ان المالك
الصلح الذي هو استقاطا اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلح
على عوض اخر فالثاني هو الجائز ولا يفسخ الاول كالبيع هو
وفي الذخيرة ذكره بعض الآتب اذا صلح ثم اعاد الصلح على
مالا اخر ان كان البطل الثاني مثل الاول فالصلح هو الاول
وان كان الثاني اكثر من الاول او دون الاول فالصلح هو
الثاني وهو نظير ما لو باع ثياباً ولا يبطل النكاح بعد
النكاح وفي الجوهري جاز تزويج امرأة بآية ديناً ثم تزويجها
ثانياً بعد يوم بآية وخمسة لا يلزمه لا المهر الاول بحسب
ولا يفسخ العقد الاول اذا النكاح لا يجتمع الفسخ وفي البيوع يلزمه
العقد

العقد الثاني وينفسخ الاول ويثبت الانقضاء في ضمن ضرورة
تصحح الثاني ولا يكون هذا زيادة الا اذا قال هذا بلفظ يدل
على الزيادة اهـ قال بعض الفضلاء ينبغي ان يستثنى من
ما سبق من ان الفصول لو زعم امرأه برضاها فوكلت بزوجها
منه ثانياً انقضاء الاول اهـ وفيه تأمل حموي وقال ويسبغني
ان يستثنى ما في جامع الفتاوى ولو تزوج امرأه بآية
تزوجها بالغير فالمرئى ان وقيل الغ كافي العقبة ثم ذكر
خلدافيا العمدة ثم قال وفي كنية تزوج على مهر معلوم ثم تزوج
على الفخر ثبتت التسميات في الاصح اهـ ولذا الحواشي بعد
الحواشي اى اذا صدرت حوالة على شخص فقبلها ثم اذا صدرت
على شخص اخر فالثانية باطلة لان الدين ثبت في ذمة الاول
بالمحوالة عليه فلا ينتقل بالمحوالة الثانية على غيره وكذا يبطل
الصلح بعد الشراء يعني اذا اشترى شخص داراً مثلاً
من اخر ثم ادعى المشتري على البائع ان الدار ملكه فصالح البائع
فهذا الصلح باطل لتناقضه فان اقدمه على الشراء منه دليل
على انها ملكه البائع ثم ادعى والصلح بعدها باطل لقضه قال
في جامع الفصولي ولو كانت الشراء بعد الصلح فالشراء صحيح
والصلح باطلاً اهـ ولا يصح الاضابط الكليات ان كل عقد من
بيع او اجارة او نكاح او غيره كذا عبيد الثاني باطل الا في
ثلاث مذكورة في بيوع الاشياء احداهما الكفالة فلو اخذ
منه كفلاً ثم اخذ منه كفلاً اخر صح ولا يبرأ الاول بكفالة
الثاني لان المراد من الكفالة للمكره بزيادة التوثيق والشراء
بعد الشراء اذا كان يغير الثمن الاول بان كان بائناً منه ان
انقضى فانه يفسخ الاول والعبرة للثاني قال في البحر واذا
تعدوا الرجاء والقبول انعقد الثاني وانفسخ الاول

ان كان الشاقي بائنا من الاول او انقص وان كان مثله لم ينفع
 الاول والود كره في البيع والجاره مثل البيع لا يباع
 المنافع فان كانت الجارة الثانية من المستاجر الاول
 فالثانية فبيع للاولى كما في البرازية فلتراجع وقد قدم الشاهد
 المسائل في اول كتاب البيع فتنبه اقام المدعي عليه بنية
 بعد الصلح عن انكار قديمه لان لما ذكره لا يتأتى عن الاقرار
 بالسكوت لانكار ان المدعي قال قبله اي قبل الصلح او قبل
 فنص بدله كما في الهندية ليس قبل فلان حق فالحصلي جعل
 على الصلح ولا تقبل البينة لاحتمال انه ثبت له حق بعد
 هذا الاقرار وذكر الشرنبلالي في رساله البراءة عن هشام
 عن محمد في توجيه المسئلة انما صالحه على اعتبار اقراره فذكر
 بعينه بالصلح واقتد اليه بالمال جائز فكان اقراره على
 الصلح اعتراف منه بصلحه فبدعواه بعد ذلك انه لم يبع
 الصلح صا رمتنا قضا والمناقضة تمنع صحة الدعوى
 ولو قال المدعي بوجه اي بعد تمام الصلح اي قام المدعي عليه
 البينة ان المدعي اقر بعد الصلح بقوله ما كان في قلبه اي قبل
 المدعي عليه حق بطل الصلح لوجود الاقرار من المدعي
 انه مبطل في دعواه بمرؤان كان القاض علم بان الرجل
 كان اقر عنده قبل الصلح بانه ليس له عليه شيء بطل الصلح وعلم
 القاض ههنا بالاقرار عنزة الاقرار بوجه الصلح كما في محط
 السرخسي قال المص في المدعي وهوان ما تقدم متنا من التفصيل
 بين مالو برهنه المدعي عليه على قرار المدعي قبل الصلح
 وبين مالو برهنه على اقراره بعد الصلح فبعد الاطلاق
 التي رية ونقضها كما نقله في المدعي ادعي فانكر فصالحه ثم ظهر
 بعد ان لا شيء عليه بطل الصلح انتهى ثم نقل المص في

منحه عن دعوى البرازية انه لو ادعى الملك جهة اخرى لم يبطل
 ونقض ما في البرازية كما نقله المص وفي المنتقى ادعي ثوبا ووصل
 ثم برهنه المدعي عليه على اقرار المدعي انه لا حق له فيه ان
 على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح
 وان علم الحكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح
 وعليه بالاقرار السابق كما اقراره بعد الصلح هذا اذا اتحد
 الاقرار بالملك بان قال لا حق لي بجهة الميراث ثم قال انه
 ميراث لي عن ابي واما غيره اذا ادعى ملكا لا يجهله
 الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال
 حق بالشر او بالهبة لا يبطلها فظهر ان مراده انه لو قال
 بعد الصلح لا حق لي قبل المدعي انما يبطل الصلح اذا اطلق
 اما اذا عني بان قال لا حق لي من جهة الارث مثلا
 فقبل منه قد بطل الصلح فقل ان لا حق لي بجهة الشر مثلا
 بقى الصلح صحيحا على حاله رحمتي فحرق الدال السدا حده لا
 يحتاج الى تحرير لان ما ذكره البرازي من قوله هذا اذا اتخذ
 الاقرار تقييد لعدم صحة الصلح اذا قرأ المدعي ولا شك ان
 فيه فسروا لواقام المدعي البينة بعد الصلح لا تسحق
 بسنة الا اذا ظهر ببطل الصلح عيب وانكر المدعي عليه
 فاقام البينة ليرده بالعيب فتتبع بنية كما في البداية
 ادعي عليه اتفاقا لفرصه على شيء ثم برهن المدعي عليه
 على الايفاء والا يبرأ لا يقبل وان ادعي عليه الفاف ادعي
 القضا او لا يبرأ فصوص على شيء ثم برهن المدعي عليه على
 احداه يقبل ويرد البطل كما في الوجيز ولو ادعي داراني
 يد رجل فصاله على ألف درهم على ان يسلم بالذبيد
 اقام ذوقا لبينة انه لم يات اطلاقا لشرها منه او

كانت لاسية فلان مات وتركها ميراثا له فليس له ان يرجع في الالف
ولو برهن انه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل
الصلح ولو لم يتم البينة على الشراؤ لكن برهن على صلح صالحه على دار قبل
هذا مضيت الصلح الاول وابطلت ان في كافي محيط السرخسي
ادعي داراني يد رجل فاردي المدعي عليه الصلح قبل ذلك ولم يبرهن
عليه وقض القاض عليه بالدار للمدعي وباعها المدعي من رجل
ثم ان المدعي عليه الدار اراد ان يجلها للمدعي بانه ما صالحتني
عني دعواك في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك اذا عا
جلفه وتكلم عن البني كان للمدعي عليه الخيار ان شاء جاز البع
واخذ الثمن وان شاء ضمنه كافي الذخيرة اذا ادعي داراني يد
رجل ارشاه عن بيه ثم اصطلح على شي ثم ان المدعي عليه برهن
انه كان اشتري هذه الدار من اب هذا المدعي حال حيا ثم
او برهن انه كان اشتراها من فلان وفلان كان اشتراها
من اب هذا المدعي لا تقبل بينته كافي المصط لواردي عليه
الفا وارا فصا لحه من دعواه على مائة درهم ثم اقر المدعي بان
احدهم كانت للمدعي عليه فالصلح جائز عن الباقي ولا يرجع المد
عليه بشي وكذا لو برهن المدعي بعد الصلح على الالف والدار
جميعا فالالف باطلة وكان على حقه في الدار بخلاف ما لو ادعي
عبدا او امة فصالح منها على مال ثم اقام البينة عليها صحح
هما للمدعي ولو ادعي عليه الف درهم ودارا فصا لحه من ذلك
على الف درهم ثم برهن على نصف الالف ونصف الدار لم يبرهن
له منها شي ولو برهن على الف درهم ونصف الدار ولو استحققت الدار من
الالف قضيا بالالف واخذ نصف الدار ولو استحققت الدار من
يد المدعي بيه لم يرجع عن الالف بشي كافي محيط الحسري
اذا ادعي رجل داراني يد رجل فصا لحه المدعي عليه على عبده وقبضه

وبرهن العبد انه حر وقض القاض بحريته بطل الصلح وكذلك
برهن انه مدبر ومكاتب او كانت امة فبرهنت انها م ولد او انها
مكاتب او مدبر وقض القاض بينهما بطل الصلح كافي محيط
قال ابو يوسف رجل له دار الف درهم وبرهن الطالب انه
صالحه منها على مائة درهم وهذا الشوب خبر من المطلوب
انه ابراهنهما فالبينة بينة الصلح ولو برهن الطالب انه ماله
منها على مائة فقط كانت بينة البراءة اولى كافي محيط الحسري
المدعيون بالالف برهن على ان الطالب صالحنه على اربع مائة
على ان او برهن اليه وابراخي الباقي وقال الطالب ابراهنك
عن خمسين وصا لحت على خمسين وبرهننا وقتنا وقت
واحد او وقتين ولم يوقت فالبينة لمطوب في جميع ذلك
كما في الوجيز تذكر لو كان المدعي فيها هو من ذوات
الامثال غوكر حنطة او كر شعير فصالح على نصفه ثم برهن
المدعي على ان جميع ذلك لا يصح دعواه ولا تسع بينته
كما في المحيط ولو ادعي قبل رجل دارا والف درهم فصا لحه
على خمسين ونصف الدار ثم برهن على خمسين ودارا
لا يقض له بشي من الالف ويقضي ببقية الدار وان برهن
على جميع الدار وثالثا خمسين لا يقضي له بشي كافي محيط
الحسري الصلح اذا وقع عن قيمة المستهلك على درهم واحد
ثم برهن المستهلك ان القيمة كانت اقرب من اندي وقع عليه
الصلح يغني فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعند
مقبولة كافي الترخا نية اذا ادعي رجل دارا
دعوى فبرهن ذواله على انه صالحه على شي فوضي به منه
ودفعه اليه وهو جائز وان لم يسهما مقدار ما وقع عليه
الصلح وكذلك لو ادعي دارا ولم يسهم الا خريشا وشهدا

جميعا انه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو لم يحضر
 الدار وادعى الطالب الصلح وحاشا هذين وشهدا احدهما على
 درهم مسماة وشهد الاخر على شيء غير مسمى وتركا جميعا تسوية
 البدل لم تقبل الشهادتين فاشهد شاهد صلح بينهما
 على درهم مسماة وشهد الاخر على الاقرار بذلك فهو جائز كما في
 المسبوط واذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشا-
 هدان في مقدار المسمى شهد احدهما انه صالحه على ما به
 وشهد الاخر على ما به وحسبي فان كان المدعى للصلح هو
 المدعى للدار قبلت هذه الشهادة اذ كان المدعى يدعى
 اكثر المالين وان كان المدعى هو المدعى عليه الدار لا تقبل
 اكثر الشهادتين سواء شهدا بالقبض على المدعى او لم يشهدا
 هذه الشهادة والصحيح انه يحوز الفاسدة كالتحريك
 كما في المحيط والصحيح ان المدعى لا يملك ان يطلعه كدعوى ونحو
 وضع يدها في التناقض ويصح بالصلح عن الدعوى لما طلعه كدعوى ونحو
 لا يبيع والفاسدة ما يمكن تصحيحها بغير علم من هذا ان
 الباطلة هي التي لا يمكن تصحيحها ومثالها ما لو ادعى ارب
 امته فقالت انا عرق الاصل فصالحا منه فهو جائز وان
 برهنت على انها عرق الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح
 هذه الدعوى بعد ظهور حريته الاصل ومثال التي يمكن
 تصحيحها لو برهنت انها كانت امته فلا تاعتقها عام ولا
 وهو ممكن بعد ما ادعى شخص لها امته لا يبطل الصلح
 لانه يمكن تصحيح دعوى المدعى وقت الصلح بان يقولات
 فلان الذي اعتقدت كان غاصبا غصبك مني حتى لو بر
 على هذا لا دعوى تسع ومن الباطلة الصلح عن دعوى
 خمر او خنزير من مسلم وعن دعوى حد وعن دعوى
 ارض بجهة ومغنية او مصادرة وفي البرزخية من

في دعوى الصلح ان الاقرار والاقرار في ضمن عقد فاسد لا
 يمنع صحة الدعوى وذكر في التمسك البراءة بعد الصلح
 الفاسد فقال جرى الصلح بينا المتداعيين وبت الفصل
 فيه ابرأ كل منهما الاخر عن دعواه واكتب واقر المدعى ان
 العون للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح فقتوى لا يجرى
 وادار المدعى انقود الى دعواه قيل لا يصح الاقرار بالسلب
 والمختار ان يصح المدعى والاقرار به نقله كجوى وحرف
 الاشياء ان الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد
 ونقله عن القصة ان انه نقل عن الهادي انه ذكر في مسائل
 شتى من القضايا ان الصلح عن انكار في دعوى كجوى كجوى
 في ابرأ فليحفظ ويجزى على قسادهما بسبب مناقضة المدعى
 لا لترك شرط المدعى كما في القصة وهو توفيق واجب في
 الاقرار بالله اعلم هو ما في الاشياء وقيل من شرط
 صحة الدعوى لصحة الدعوى غير المدعى فاسد
 كانت الدعوى وباطلة وبطلان فاسد الصلح مع بطلان
 الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة خراب باب وقيل ان انكار
 وغيره في باب الاستحقاق كما جرى في باب الاستحقاق فاسد
 وشراحيته قال ولا رجوع في دعوى حتى مجهول
 مراد ارضوخ على شيء معين واستحق بعض ما يجوز دعوى
 حتى يقر واستحق كراهة كل انعوض له خنزير مدعى
 في المستحق واستفد منه اى من جواب المسألة
 احدها صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة
 الساقط لا تمنع الى المنازعة والثاني عدم اشتراط
 صحة الدعوى لصحة الصلح كما في المدعى حتى لو برهنت
 يقطع بالمدعى اقراره في الدعوى

ما في شرح الوقاية لصدور الشريعة ومن المسائل المهمة انه هــ لا يشترط
 لصحة الصلح الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون لا
 يشترط لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حق مجهول لاني راووه
 على شيء صلح على ما مر في باب حقوق والاستحقاق
 ولا يشترط ان دعوى المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذ خيرة
 مساليل توريد ما قلناه هـ قال في معين المفتي بعد نقل
 كلام صدر الشريعة اذا علمت هذا علمت ان الصلح عدم
 اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح وعليه فلا يحتاج الى
 التوفيق هـ قال بعض الفضلاء قول انما صلح الصلح في المسألة
 التي سندها لصدور الشريعة لان الدعوى فيها يمكن نفيها
 التي سندها لجهول وقت الصلح ان دعوى ان الصلح
 بتعيين الحق المجهول وقت الصلح ان دعوى ان الصلح
 عدم اشتراط صحة الدعوى مطلقا سواء يمكن تصحيح الد
 او الامتنوع لما في الفتاوى النزائية في الفصل الثاني من
 كتاب كلام والذي استقر عليه فتوى اية خوارزم اس
 الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والذى
 يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر الحد او غلط في اخراجه وورد
 اهـ وفي مجموع الفتاوى سبيل شيخ الاسلام ابو الحسن عن
 الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح ام لا
 قال لا ولا بد ان تكون صحيحة لان المدعى ياخذ ما اخذ في
 حق نفسه بدلا عما ادعاه فلا بد من صحتها ليكون ثابت
 في حقه اهـ قال اليربي هذا التعليق صحيح وفي سبيل
 الطحاوي للاستيعاب الصلح الذي هو فاسد من قبله جميعا
 كما اذا رعى خيرا وخيرا فصالح من الدعوى على شيء
 فالصلح فاسد وله الواجب المراجعة على زوجه الحصة بتطبيق
 ثلاثة فصالح منها على ما لا على ان تترك الخصومة فالصلح فاسد
 غير

عوى

غير جائز من قبله جميعا في حال الفساد والاصل ان الصلح
 على معلوم عن معلوم او عن مجهول جائز والصلح على المجهول
 عن معلوم او عن مجهول لا يجوز الا اذا كان ما وقع عليه
 الصلح هو مستغن عن القبض فجهلته لا توجب
 فساد الصلح لان الجهالة ليست تفسد الصلح لغيرها وذلك
 وانما تفسد لمعنى تحتها وهو وقوع المنازعة عند القبض
 والقاضي لا يدري باى القولين يغض فيحتاج الى فسخ
 العقد والعقد منى عقده على خطر الفسخ بظلال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن الفرور والخطر وما اذا كانت
 مستغنا عن القبض والتسليم فهذا من عن وقوع المنا
 في ثانيا الحال فلذلك لا توجب جهالة فساد الصلح
 ولهذا نقول بان جهالة ما يدعى لا توجب فساد الصلح
 لانه مستغن عن القبض والتسليم وجهالة ما وقع عليه
 الصلح توجب فساد عقدا الصلح لانه يحتاج الى القبض
 والتسليم ولذلك لا يجوز الا اذا كان مستغنا عن القبض
 في يجوز الصلح كما اذا ادعى كذا وحدها عن صاحب حقا
 مجهولا فاصطلى على التسليم جاز الصلح ويرى كذا واحد
 منها عن دعوى صاحبه وبيان هذا الاصل ان من
 ادعى على خريعتين من الاعيان في بيع او بيع بعض ذلك العيان
 وبيع ذلك البعض او لم يبيعه فصالح من دعواه على معلوم
 جاز سواء كان ما ادعاه معلوما او مجهولا هـ فقد رادنا
 الاستدراك الواقع من المؤلف يعني صاحب الاشياء
 ليس في محله ما علمته هـ ما قال اليربي وضع الصلح عن
 دعوى حق الشرب هو نصب الماء وكذا مرور الماء في
 ارض على ما يظهر في السيادة حمد وضع الصلح ايضا عن

زعة

دعوى حتى الشفعة هي عن دعوى حق وضع الجذوع على
 الاصح وكل ذكرنا هو في حق المدعى عليه لدفع الخصومة ولكن
 عنه لا في حق المدعى حيث كان حقا لا يجوز الاغتياض عنه
 لان ما اخذته عوضا عن حقه في زعمه فلا بد من امكان الاعتيا
 عن حقه ومن هنا تعلم الفرق بين الصلح عن الشفعة وبين
 الصلح عن دعوى الشفعة فيصح في الاول كما طبقوا عليه
 لكن لا يلزم البدل بل يجب رده بعد اخذه ويصح في الثاني
 ويلزم البدل ولا يجب رده والصلح عن دعوى حق الشرب وعن
 دعوى حق وضع الجذوع كذلك والاصل انه متى برهنت اليه
عن الشخص في اى حق كان ولو لم يكن له جاز في السراج واذا اراد
فاقتدى المدعى عليه اليه بدراهم جاز في السراج واذا اراد
رجل على رجل ما لا وما سواه فانكر ولم تكن عليه بينة فطلب
عينه فوجب القاضى ذلك عليه فصالحه على درهم مسحا
على ان لا يستخلف على ذلك فالصلح جائز وحيث ذكر اوقال
 اليه وكذا لو قال صالحتك عن اليه التي وحيث ذكر اوقال
 افتديت منك بمسك بكذا فزني الاخر بكذا جاز الصلح ولو
 اشترى يمينه بكذا او باعها منه المدعى لم يجز وهذا كله فيما لو
 اصطلح على بدله يؤخذ عوضا عن حلف المدعى عليه حيث
 وجبت اليه عليه بشرع او ما لو اصطلح على ان يحلف المدعى
 فستوجب به حقه فلا يصح ذلك فالصلح قال في المبسوط ان
 على اخرا لا فانكر فالصلح على ان يحلف المدعى على دعواه
 على انه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له في حلف المدعى على
 ذلك فابي المدعى عليه ان يضمن له شيئا ويعطيه لم يلزمه
 والصلح باطل وكذلك لو اصطلح على ان يحلف الطالب والمطلوب
 ثم يكتوب عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان اصطلح على ان

ان

ان يحلف الطالب اليوم على ما يدعى فان مضى ولم يحلف فلا
 حقه له في اليوم قبل ان يحلف فهو على دعواه والصلح باطل
 وكذلك لو اصطلح على ان يحلف المطلوب وان لم يحلف لا يطلو
 فهو ضامن للمال او قال فالمال عليه او فقد اقر بالمال
 اه وفي الوجيز ولو اصطلح على ان يحلف الطالب بعق
 وطلاق او حج او باحان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمال
 على فانه لا يلزم المطلوب بذلك شي ولا يلزم الطالب الطلاق
 والعقاق الا ان يبرهن المطلوب انه اوفاه لهذا المال او
 ابراه عنه في يعتق عبده وتطلق امراته لانه تثبت حصه
 المدعى بالبنينة العادلة ولو اصطلح على ان يحلف الطالب
 او المطلوب ونصف المال على المدعى عليه او على ان يحلف
 الطالب اليوم او المطلوب اليوم على ان لم يحلف اليوم
 فالمال عليه او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما ياخذ
 حقه فالصلح في انكلا باطل لانه على خلاف الشرع وهو يترك
 ان اصطلح على ان يحلف المطلوب بها على ان يبرهن عن
 هذه الدعوى اذا حلف فيلف فانه لا يبرأ ولا يقع طلاق
 ولا عقاق الا ان يبرهن المدعى على ما ادعى من الحق يقع
 الطلاق والعقاق لان حنث المطلوب ثبت بالشهادته
 العادة كما في المحيط وفي الهادية ادعى على اخرا لا فانكر
 فالصلح على ان يحلف المدعى عليه وهو يبرهن المال فيحلف
 المدعى عليه فالصلح باطل والمدعى على دعواه ان يبرهن
 اخذه بالبنينة وان لم يبرهن واراد ان يستخلف ان لم يكن
 الاستخلاف الاول عند القاضى يستخلفه القاضى
 ثانيا وان كان الاستخلاف الاول عند القاضى لا يحلف
 ثانيا وفي الذخيرة ان اصطلح على ان يحلف فهو يبرهن

عنى الخصومة الى ان يجد البينة فى لف هل يبرأ من الخصومة
الى ان يجد البينة اختلف المشايخ منهم من قال لا يبرأ عن
الخصومة وهو الاصح حتى كان له استجدافه مرة اخرى عند
القاضي **ف** روع متعلق بالصالح فى الشفعة لو
صالح المشتري مع الشفعين على ان اعطاه الدار وراد الشفعين
على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كما فى المبسوط وان
صالح على ان ياخذ نصف المشتري او ثلثه او ربعه على ان
يسلم الشفعة فى الباقي كان جائزا فان وجد هذا الاصطلاح
منه بعد تكرر الشفعين بطلب المواساة وطلب الاشتهاد
فانه يصير اخذ النصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيها اخذ
الشفعة مرة اخرى ويصير مسلما للشفعة فى النصف حتى
لو كان هذا الشفعين شريكا فى المبيع او فى الطريق كانت
للجار ان ياخذ النصف الذى لم ياخذ هذا الشفعين بالشفعة
وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفعين
فانه يصير اخذ النصف بشرأ مبتدا ويتجدد فيها اخذ
الشفعة كما فى المحيط ولو صالح المشتري الشفعين على ان
يسلم الشفعة على بيت من الدار حصته من الثمن فالصالح
بالحق والشفعة باق وهذا اذا كان الصالح يعود تأديته
بالطلب فاما قبل الطلب بطلت الشفعة كما فى حيط الحسى
اذا ادعى الرجل شفعه فى دار فصاله المشتري على ان
يسلم له دارا اخرى بدرأ لم يسلم له الشفعة فهذا
فاسد لا يجوز كما فى المبسوط اشتري دارا فى صدد
رجل في تنقص منها وطلب الشفعة فيها يعنى فصاله على
نصف الدار بنصف الثمن على ان يبرئ من الدار عو ك
جاء ولو صالحه على نصف دار اخرى على هذه الوجه لا يجوز

كما فى محيط الحسى اشتري ارضا فسلم الشفعين الشفعة
ثم ان الشفعين جحد التسليم فصاله المشتري على ان اعطاه
نصف الارض بنصف الثمن جائز ويكون بيعا مبتدا ولذا لو
مات الشفعين بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفعين
على نصف الدار بنصف الثمن جائز ويكون بيعا مبتدا
ولو مات المشتري فصالح ورثة الشفعين على ان يعطوا
له نصف الدار بنصف الثمن جائز ويكون اخذ الشفعة
لا يباع مبتدا كما فى النية اذا اختصم فى الشفعة
شركة وجاز فاصطلى على ان ياخذها بينهما بنصف
وسلمها لهما المشتري جائز كما فى الحى حتى فى دعوى
التعزير بان ادعى انه نفق او ضلله او رماه بسوء وخو حقه
توجهت عليه الجبى فنداهها بدرأه فانه يجوز على الاصح
كما فى المذبح مجتنب بخلاف دعوى حد يعنى اذا صالحه عن
دعوى بان رفع الزنا وشارب الخمر او القاذف فصالح
هو كرفع حتى تترك الدعوى لا يجوز الصلح فلها ان يرجع
بحادف لان الحد وحق الله تعالى لا حق المرافع والا عينا
عما حتى الغير لا يجوز بخلاف دعوى نسب كما اذا ادعت
امراة ان هذا اولد لها من زوجها المطلق فان كرسا كبرها
على شئ لتترك دعواها كان الصلح باطلا لان النسب حق
الولد وكذا لو كانت لرجل طلبة او كنف على طريق العاقبة
فى صهر رجل على نقضه فصالحه على شئ كان الصلح باطلا
لان الحق فى الطريق النافذ لجماعة المسلمين فلا يجوز
ان يصالح واحدا على الانفاد بخلاف ما اذا صالح الامام
عنه على مال حيث يجوز لان الامام ولاية عامة وله
ان يتصرف فى مصالحهم فاذا اراد فى ذلك مصلحة يتفق

لان الاغتياض من المشترك العام جائز من الاسام ولهذا الوجه
 شيئا من بيت المالك يبيعه ويخلاف ما اذا كان ذلك في طريق
 غير فاذ فصاله رجز من اهل الطريق حيث يجوز في
 حقه لان الطريق مملوكة لاهلها فيظهر في حق الافراد
 والصلح معه مفيد لانه يسقط به حقه ثم يتوصل الى
 تحصيل رضى الباقي فانه في الزمعي وفي المنع وصلى بعد
 دعواها ان هذه اولده ليتها باطل كصلح رجز مع من تولا
 على طريق العامة كئنا ظله الا اذا كان اما ما بخلاف
 الطريق الى خاص فانه يصح ولا يسقط به حق الباقي
 الا برضاهم ولو صرح صاحب الظلة على مال معلوم لغيره
 ان كانت المصالحه من اهل السكة والظلة حديدية
 اختلف فيها المشايخ والبعض اجازة كالمركبات قد جمة
 لان فيه تغريغ الهوا وقيل لا يجوز والصلح الاول
 لان فيه منفعة لاهل الطريق ولو فعل ذلك اجنبى صح
 الصلح فهذا اولى والله تعالى اعلم اهـ والصلح ان كان
 بمعنى المعاوضة بان كان ديناً بدسى من غير جنسه
 كالدرهم عن الدينار وعكسه وفي نسخة بان كان دين
 يعني يعني كان بدل الصلح ديناً والمصالح عنه عينا او
 عكسه والبالا المتعاقبة والعوض قال السداجوري ومثله
 فيما يظهر العبد بالعبي واحد النقيض بالآخر يعني
 فيكون جميع ذلك معاوضة ان كان باقرار وتكازا بانكار
 وتكون في حق المالك والمعاوضة تصح الا لانه فيها
 وتكون في حق المالك والمعاوضة تصح الا لانه فيها
 فلا ينتقض ذلك الصلح بتفضله اى بسفاهه
 المتصالي يعني لو فنى انفسه لم يوزل الا لانه فيه فان كان
 الصلح

دارج

الصلح الاعوانها اى بمعنى المعاوضة بل كان الصلح بمعنى
 استحقاق البعض واستحقاق البعض قد يقع اقله ولا
 نقضه فانه اخذ لبعض حقه واستحقاق للبائع فلا ينتقض
 بتفضله لانه قد سقط ولان الساقط لا يعود فنسب
 وصيرفة فلتحفظ ولو صالح عن دعوى دارج سكنى
 بيت منها ابد المبيع الصلح وكذلك لو قال حتى يموت
 المدعى لانه صلح عن مال بمنفعة وقد مر مستان في فيما بحثنا
 الى التوقيت يشترط فيه بيان المدعى كونه في معنى
 الاجارة فنفسه ما يفسدها بخلاف ما لو صالح عن
 دعوى دارج سكنى بيت منها شهراً والتقييد بقوله منها
 اتعاقب اذ لو صالح عن دعوى دارج سكنى دارج اخرى
 حتى يموت المدعى او على خدمة عليه فلا له ابدافانه
 لا يصح ايضاً فليست العلة الاجارة المدعى فتنسب وقد
 تقدم لنا الكلام موضحاً تحت قول الماتن كالاجارة ان
 وقع الصلح عن مال بمنفعة ونه الحيط ولو ادعى دارج في
 يد رجز فصاله كمدعى عليه على سكنى بيت معنى مذهب
 الدارج معاوضة حتى جائه هذا الصلح ثم ان المدعى
 صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع فيه
 على دراهم مائة يجوز وفي الذخيرة ولو ادعى دارج في
 يد رجز واصطلى على ان يسكنها صاحب البيت ثم
 يدفعها الى المدعى يجوز وكذلك لو اصطلى على ان يسكنها
 المدعى سنة ثم يدفعها الى صاحب الدارج او صالح
 على دراهم الى المحضاد المبيع الصلح ايضاً لفساد الاجل
 وعم كلامه ما لو صالح عن مال او عن منفعة وكان عن
 اقرار وانكار وسلوك او صالح مع المودع بغير دعوى

الهلاك لم يصح الصلح في الصور الثلاث سراجية وهذه المسئلة
 الاخيرة قد قدمت الكلام عليها بتفصيلها واحكامها في
 فروع ذكرتها تحت قول الماتن وصح عن دعوي الماطن
 قد بعوم دعوي الهلاك لا يخفى المودع لو اعد عدا
 اى الهلاك والرد مثله وصالحه قبل البينة صح وبه يقتضى خاتمة
 وعبارتها على ما نقل في الملح الوجه الثالث اذ ادعى صاحب
 المال عليه الاستهلاك والمدعي عليه يدعى الرد او الهلاك
 ثم صالحه على شى جاز الصلح في قول محمد وابي يوسف الاول
 وعليه الفتوى واجمعوا على انه لو صالح بعد حلف المستدعي
 انه ردا وهلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح
 قبل دعوى المودع هالات قول الماتن يهتف بغير دعوى
 الهلاك يشتمل ما لو سكت او ادعى الرد وقد جزم في
 الخاتمة انه يصح الصلح فيها وكذلك يشتمل ما لو قال المستدعي
 ما اودعنى شيئا ثم صالحه على شى معلوم جاز الصلح
 في قوله جميعا لان الصلح ينبنى جوازه على زعم المدعي
 وفي زعم المدعي انه صار خاصا بالحدود فتجوز الصلح معه
 وكذلك يشتمل ما لو ادعى صاحب المال الاستهلاك ولو
 لم يصدقه في ذلك ولم يكذب به فصالحه يجوز هذه الصلح
 في قولهم فنى عبارة الماتن قصور وكذلك يشتمل قول
 الماتن ما لو صالحه بعد حلف المستدعي انه هلك او ردا
 فانه لا يجوز الصلح جماعا ان قول الماتن يقتضى
 هو اذ لا يشتمل ويصح الصلح بعد حلف المدعي عليه
 وقوله دفعنا للزراع علة لقوله يصح وقوله باقية
 البينة متعلق بالزراع يعني ان الصلح عن الانكار يكون
 او قد البينة وقطعا للزراع وبعد الحلف يصح الاحتجاج

الى

التي قطع النزاع فان المدعي يمكنه بعد البينة ان ياتي بالبينة
 فلم يكن البينة قاطعة للنزاع بل القاطعة للصالح ولذا قال ولو
 برهن المدعي بعد اى بعد الصلح تقدمه بمبنى او لا على اصلا لدعوى
 لم تقبل بينة لانه بالصلح قد ابراه عن الدعوى فسقطت
 دعواه والساقط لا يعود قال في الملح وبه جزم في الفتاوى
 الزينية ولم يعز الى كتاب معروف وسند كثر في عبارته
 فيما سباني الا في الوصي وكذلك الاب لو ادعى احدها على
 رجلا الف للتييم والصغير واخر المدعي عليه ولا بينة له
 وهذا معنى قوله عن مال التيم على انكار اذا صالح الوصي
 عند فقدا البينة واستمرار الانكار من المدعي عليه
 على بعضه اى المدعي خمسة بينة في دعوى الف ثم وحده
 الوصي البينة العادة بعد ما حلف له المدعي عليه ولا لكن
 وحدها بعد الصلح على بعض المدعي فانها اى البينة على
 تمام المدعي تفعل لانه انما يتصرف له بحسب المصلحة
 فتجوز صلحه عند عدم البينة فاذا وجدت البينة تنبى
 ان لا مصلحة في هذه الصلح وانه باطل فتقبل البينة ولو
 بلغ الصلح فاقطعها اى البينة يعني بعد ما صالح وصيه على
 بعض المدعي تقبل بينة ولو طلب على بناء كقول
 اى لو طلب الوصي بعد الصلح او طلب التيم بعد بلوغه
 عمته اى عن المدعي عليه لا تحلف لان الصلح السابق
 قد اسقط حق البينة باعتبار الافتداء منه شبهة وفيه
 لا يصح الصلح بعد حلف المدعي عليه جزم بالقول الاول
 وهو في الصلح بعد حلف المدعي عليه قطعاً للنزاع في
 الاشياء وجزم بالقول الثاني في السراجية وهو قول
 وهو الصلح كما في معنى الفتوى الاول رواية محمد عن

الامام وحكام القنية مقد ما الاول من القولين قال في
 الجمع بين وفي القنية بعد ان رقم لبعض المشايخ ادعى عليه
 ما لا فائدة فيه وحلف ثم ادعاه المدعى عند قاض اخر
 فانكر فصوله يصح في الصلح بعد الحلف لا يصح وفي الاسرار
 انه لا يصح وهكذا في نكحت الشيرازي وقيل يصح روى محمد
 عن ابي جعفر انه يصح ووجه عدم الصحة ان البيهقي يدل
 عن المدعى فاذا حلف فقد استوفى البذل فلا يصح
 اه طلب الصلح والابرار الواهنا وفي ما ياتي ببعض
 او ومثلها طلب تاخير الدعوى كما في الخلاصة عن
 الدعوى قيديه لما سياتي من ان طلب الصلح عن المال
 او الا برأ عنه اقرار لا يكون اقرارا بالدعوى اية
 بالمدي عند المتقدمين وفالفهم المتأخرون والاول
 اى قوله المتقدمين اصح بزيادة تحت الاستيناف من
 كتاب الاقرار بخلاف طلب الصلح عن المال بخلاف
 طلب الابراء ودعوى الابراء في المال فانه اقرار بطلب
 وفي الميسوط ولوقال ابراهيمي منها او قد حلفني
 منها او قد وهبتها لي او تصدقت بها على فهو اقرار
 الدين وفي الخلاصة ولوقال اخرها عني او صاحب
 فاقترار ولوقال ابراهيمي عن هذه الدعوى او عني
 قد ابرأني عن هذه الدعوى او صاحبك عنى عن هذه
 الدعوى او صاحبك عنى عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا
 وكذا في دعوى الدار وفي محيط السرخسي لوقال
 صاحبك من حلفك يكون اقرارا والبيان الى كفى
 ولوقال من دعواك لا يكون اقرارا ووجهه انه
 الصلح عن الدعوى والابرار منها المقصود منه
 قطع

قطع النزاع فلا يفيد ثبوت الحق بخلاف طلب الحق
 او الابراء عن الحق فانه يقتضي ثبوت الحق يلزمه المدعى
 به وفي الشيرازي اذا صاحك من حقه فقد اقرارا بحق
 والقول في بيان الحق كذا في الجمل وان صاحك عن دعوى
 الحق لم يكن اقرارا صلح البائع مع المشتري عن عيب
 في المبيع ادعاه المشتري مما يوجب استرداد الثمن
 او نقصان العيب او صلح المدعى عليه عن رين
 ادعاه المدعى والعين كالدن وفي المحيط ولوقال
 المدعى بعد ما صلح مع الكدعي عليه واخذ منه بدل
 الصلح اني كنت مبتلا في الدعوى كان للمدعى عليه
 ان يرجع عليه بما اخذ منه بدل الصلح وفي الوجيز
 اذا ادعى على انسان ما لا وصاحك على مال ثم بان الحق
 على انسان اخر فردد البهله وظاهر بعد تمام الصلح في
 الدين عدمه اى انه لم يكن ثبات في الذمة اصلا
 اقرار ذلك العيب الذي نصالح المشتري من اجله مع
 البائع بصل الصلح ويرد ما اخذه انشأه ودرره
 بويده ما في العارية ادعى عيبا في جارية اشتراها
 وانكر البائع فاصطلحا على مال فانه ان يبرك
 المشتري البائع عن ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن
 بها عيب او كانت ولكنه قد زال فللبائع ان يسترد
 بدل الصلح اه وما في الذخيرة اشترى امه فوجدها
 منكوسة فاراد ان يرد هاهنا على البائع فصاحك
 البائع على درهم ثم طلقتها الزوج طلاقا بائنا كان على
 المشتري رد الدرهم والمشتري اذا طعن بعيب عني
 الدابة فصاحك على ان تعط عنه درهم ثم ذهب انبيا

بعد ذلك رد البدل وطلب الصلح ولا الصلح في دعوى حبس
 المبيع اذا بان بعد الصلح عدم الحمل برد البدل وكذلك اذا
 ادعى على انسان في جارية اشتراها منه وقبضها اذ لا
 تخيير ولا رد لها لكونها منقطعة الخيض فصالح مبيع
 البايع بشي ثم خاضت يستند ما دفعه كافي التترخا فيه
 ولذا ذكره هنا فروعا على الصلح عن العيب خيار العيب
 ينت في الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى دينه واصلح
 بخلافه واداد المصلح ان يرد به بالعيب فله ذلك والحكم
 بخلافه عند واراد المصلح ان يقضاه فان في الصلح وكذا
 فانه كالمبيع المبيع اذا اراد به بالقضاء فان في الصلح وكذا
 الذي رد عيابه ان يرد على بايعه ولو رد عليه بغير قضا
 كان عتله ببيع منته او لم يقض له ان يرد به على بايعه
 الاول كافي القاذية وفي حكم الرد بالعيب المصلح عليه
 كالمبيع برد بالعيب اليسير وانما حشش وترجع في الدعوى
 ان كان رده بحكم او غير حكم كافي المبيع ولو رد به على
 وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لا جل الهلاك
 او لا جل الزيادة ولا جل نقصان في يد المديعي عن
 يرجع الى المديعي عليه بحصة العيب فان كان المديعي وان
 اقرار رجح حصته العيب على المديعي عليه في دعواه
 كان عن انكار رجح حصته العيب على المديعي عليه العيب منه
 فان اقام البينة او حلفه فكلما استحق حصته العيب منه
 فان حلفه في قلف فلا شيء له كافي السراج ولو ادعى رجل
 دارا في رجل فصاله منها على عبد فاستحق العبد رجح
 المديعي على دعواه هذا اذا لم يجز استحق الصلح المديعي
 اذا جازة جاز وسلم العبد للمديعي يرجع المستحق بغيره
 العبد على المديعي عليه ولو استحق نصف العبد فالمديعي
 بالخيار ان شارضي بالنصف الباقي وعاد بنصف الدعوى
 وان

وان شاراد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما
 قو عليه الصلح عيبا واما اذا كان دينه كالدراهم والدينار
 والكيل والوزن بغير عيبها او ثياب موصوفة موصوفة
 لا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثل كافي خزانة
 المغني رجل اشترى من اخر عبد ابله درهم وثقيا بضام
 وجد به عيبا فاشترى كونه العيب عنده او اقرضه
 على درهم حاله او موصوفة جاز فان ضامه على دائره حار
 بشرط التقاضى كافي الخلاصة وان ضامه من العيب
 كما ثوب بعينه فهو جائز وان ضامه على حنطة بعينها
 جاز وان تغرق قبل القبض وان كان بغير عينه فان
 كان موصولا فانه لا يجوز وان كان حلالا لا يملكه
 فبطل الحنطة قبل ان تغرق جاز وان لم يقبض حتى
 تغرق بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب
 لا استطع ان يرداه اومات عند المشتري ثم اطلع على عيب
 به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والاصل في
 جنس هذه المسائل ان متى تغرق بالرد على المشتري ولكن
 له الرجوع بنقصات العيب اذا وقع الصلح عن العيب
 يجوز ومتى تغرق بالرد عن المشتري ولكن ليس له الرجوع
 بنقصات العيب اذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لان
 في الوجه الاول وقع الصلح على هو حق المشتري ولو اعتقه بعد
 الثاني وقع الصلح على هو ليس بحق المشتري ولو اعتقه بعد
 ما علم بالعيب ثم صلح عن العيب لا يجوز لا يجوز
 على البيع بعد ما علم بالبيع ثم صلح عن العيب لا يجوز
 اذا اشترى رجل عبد ابله درهم وقبضه ثم اعد من غيره
 ثم اطلع على عيب المشتري الاول فصالح البايع الاول على
 درهم فانه لا يجوز كافي الحيط ولو مات العبد في يد المشتري

ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بايعه وهو المشتري الاول بلا
 بقضاء العيب وليس له ان يرجع على بايعه الاول بذلك انقصا
 عند ابي ح ولو صلح له لا يجوز صلحه وعندها له ان يرجع به عليه
 ولو صلح له يجوز صلحه كما في العمادية ولوان رجلا اشترى ثوبا
 فقصه قميصا في طه ثم باعه بعد ذلك ولم يبعه حتى
 اطلع على عيب وكان البيع بعد ظهور العيب ثم صلح من العيب
 على درهم كان جائزا وكذا اذا صبغ بصمغ احمر ثم باعه ولم يبعه
 حتى يصلح من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه شئ
 صلح من العيب لم يبعه والسواد بمنزلة القطع المفرد عليه عند
 ابي ح وعندها بمنزلة القطع مع الخياطه كما في المحيط لو صلح
 من العيب على ركوب دابة في حواجبه شهر جازا قالوا تاويله
 اذا اشترط ركوبه في المصر ما اذا اشترط ركوبه خارج المصر
 او اطلق لا يجوز كما في الذخيرة ولو اشترى ثوبا من امرأة
 فظهر له عيب فصالحه على عتق ذك على ان تزوجها
 النكاح جائز او كان هذا اقرا منها بالعيب فان كان يبلغ
 ارشها العيب عشرة دراهم فهو مهرها وان كان اقل من
 ذلك يكره لها عشرة دراهم كما في السراج اذا اشترى دابة
 فلم يقبضها حتى صلح البائع على ان يرد هابه في قول
 عيب ثم جدها بها عيب لم يكن للمشتري ان يرد هابه في قول
 ابي يوسف رج وقال محمد له ان يرد هابه في الحاي ولو صلح
 على ضرب من العيوب فقالا صلحك من الشجاج او الفروج
 او الشمط فهو جائز وهو برى من ذلك الصنف خاصه
 فان ظهر عيب غيره كان ان يجامع فيه ولو لم يظفر المشتري
 بعيب وبني البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل
 عيب على شئ ودفع اليه فالصلح جائز كما في السراج ولو صلح

من

من خمسة والعشرين والخمسة والستون على ارام سحاة كانت
 جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلح عليها اهل
 الكوفة في الدواب في زمن ابي ح فان ابن ابي ليلى كان يقول لا
 يجوز الا برأيه ون تسمية العيب وتظهر فنظر النخاسون وجمو
 العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين شيئا
 ظهورهم بعد ذلك خمسة اذرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا
 يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحمزا عن قول ابي ليلى
 فانه كان قاضيا كما في الظهيرية طعن المشتري بعيب في عيني
 دابة اشترها ففصلح من عيبها على مسمى ولم يسم العيب جاز
 كما في محيط السرخسي رجلا اشترى امة بختين دينارا وثمن
 فطعن المشتري بها بعيب ثم اصطلح على ان يقبلها البائع
 ورد عليه تسعة واربعين دينارا فان اقر البائع ان العيب
 كان عنده فعليه رد الدينار الباقى وكذا ان كان عيبا يعلم
 انه لا يجد مثله في يد المشتري وان قال لم يكن عنده
 ولم يقر ولم ينكر وجحد مثله في يد المشتري جاز له الدينار
 الباقي وهذا عندها وعنده ابي يوسف رج جاز في
 التوجيهين كما في الخلاصة ولو كان البائع اخذ من المشتري
 ثوبا وقبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كان الراد جائزا
 وهل يطيب للبائع الثوب الذي اخذ من المشتري ان كان
 البائع مقر بالعيب فالثوب لا يطيب للبائع عند ابي ح
 ومحمد رج ويلزمه الرد على المشتري وان كان جازا للعيب
 والعيب عيب لا يجد مثله فكذلك الحلوب وان كان جازا
 مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كما في المحيط ولو اشترى
 دابة وتقا بضا ثم طعن بها بعيب وجحد البائع شئ
 صلح على ان قبل الدابة وثوبا منها على ان يرد عليه الثمن

بضا

فهو جائز فان استحق الثوب رجح حصته من الثمن وهو قد
 العيب فان استحققت الالة كان للمشتري ان يأخذ الثوب
 من البائع الالة الصلح والبائع كانا باطلين كما في الحيا واداو جلد
 بالمبيع عيبا وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجده عيبا
 اخذه ان يرد به مع ما قبض من بدل الصلح كما في الحيا واداو جلد
 من آخر ثوبا فقطعه فقيمه ولم يخطه ثم وجده عيبا اقر البائع
 انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب وجده
 المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل ما
 احتسب عند البائع من الثمن بقايه ما انتقص بفعل المشتري
 كما في المحط رجل اشترى امة بالف وتقابضا وطعن المشتري
 بعيب فاصطلى على ان يحط واحد منهما عشرة دراهم وبأخذها
 رجلا جنى رضى بذلك واخذ بما ورأى المحطوط والبائع من الا
 جائز وحط المشتري ايضا جائز وحط البائع لا يجوز والا جنى
 ان شأنا اخذ الجارية بتسليمه وتسعيني وان شأنا ترك كما في
 المحلاصة اذا شتمته امة بالف درهم وتقابضا ثم باعها
 من آخر بالثمن درهم وتقابضا ثم طعن المشتري الا جنى
 بعيب فاصطلى على ان رد لها المشتري الا جنى البائع
 الاول بالف وخمسانية فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على
 البائع الثاني من ذلك شي كما في المبسوط لو ان رجلا اشترى
 من رجل ثوبا بعشرة وتقابضا وطعن المشتري بعيب ورجل
 البائع قد خذ رجلا قيمتها عاياتا واخذ الثوب بثمن
 وعلم ان حط البائع الاول عن البائع الثاني درهم من
 الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري ببيعنا ثمنه
 وان وجد رجلا بالثوب عيبا خرده على المشتري الاول
 وهل للمشتري الاول ان يرد به على بائعه فهذا على وجهين

جنى

ان قبله بغير قضا لا يكون له الرضا على بائعه وان قبله بغير قضا كان
 له ان يخاصم كما في المحيط لو اشترى رجل ثوبا بعشرة درهم
 وتقابضا فسلمه المشتري الى قصار فقصر وجاه به متعقبا
 فقفا للمشتري ما ادركه ان ذلك عند البائع او عند القصار
 فاصطلى على ان يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع
 درهم ويرد عليه القصار درهمه وبأخذ منه القصار حبرة
 وكذلك لو كان هذا الصلح على ان يقبله البائع فهو جائز وهو
 لم يصطلحوا واذا راد الخصومة في ذلك قبل للمشتري ادعى
 على ايهما شئت فان ادعى على البائع برى القصار باقرار
 المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه الى القصار
 وان ادعى على القصار برى البائع باقراره ان العيب حدث
 عند القصار وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعصر
 فاصطلى على ان يأخذ الثوب اجنبى بنسخته دراهمه
 على ان يحط البائع عن المشتري الدواب درهم والصباغ
 عليه درهم ايضا فهو جائز كما في المبسوط ولو ان رجلا
 امر رجلا فاستأجر له الامة وتقابضا فطعن المشتري
 بعيب فصالح البائع الامر من العيب على شي من غير حصر
 المشتري كان الصلح باطلا في القياس ولكن استحسن
 فاجيزه كما في الحيا وكذا امره ببيع عبده فطعن المشتري
 بعيب فصالحه الامر على ان يقبل السلعة على ان حط عنه
 من الثمن شيئا او على ان اخر عنه الثمن وابراءه البائع فهو جائز
 وكذلك لو التقي الامر بالبائع والامر بالشرا فاصطلى من العيب
 على ان قبل منه المتاع على ان حط عنه من الثمن طائفة واخر
 عنه ما بقي الى اخره سمي فهو جائز كما في المبسوط اذا اشترى
 الرجل عبدا بثلثمائة سمي تقابضا ثم طعن بعيب ولا علم ان

البائع قد راس له فصا له البائع على ان حط عنه من الثمن
 لا بقدره على ان يراه من كل عيب وبرهن رجلا ان كان احد
 ان تشتري هذا العبد له وقل لا ارضى بصلحه فان الصلح
 يلزم المشتري ولا يلزم الامر كما في المحط ولو اشترى
 جارية فولدت عند المشتري ثم وجدها عور او اقر البائع
 انه دلسها له فصا له على ان يرد لها وولدها وزيادته ثوب
 على ان يرد عليه الاخر الثمن فهو جاز وكذا هذه التي
 نقصني بنها الدار وزيادته بنها كما في المبسوط ولو
 اشترى كرسنة بكر حنطة وثق بضا ثم وجد احداهما
 بطعا به عيبا فصا له الاخر على ارامه وعلى فقير
 حنطة او قفيز شعير بجزا ما اذا اختلف النوعان
 بان اشترى كرسنة بكر شعير فهذا الصلح جائز في هذا
 الفصل لو صلح على الدار الى جبل فان كان صاحب الحنطة
 هو الذي طعن بعيب والشعير قايما بعينه فهو جاز وان
 كان مستهنا كما لم يجر كما في المبسوط اشترى رجلا ثوبا
 شيا فوجد به عيبا فصا له احدهما في حصته كما في زوليس
 للاخر ان يخاصم عند يوحى وعندهما الاخر على خصومه
 لان عند يوحى لو ابراه احدهما عن حصته بطل حق الآخر
 خلافا لما كان في محط السر خسي اذا اشترى ثوبين
 كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد به عيبا
 فصا له على ان يرد به باللعيب على ان يزيد في ثمن الآخر
 درهما فالرد جائز وزيادته الدارم باطل في قولنا
 ح ومحمد كما في الحوى لو اشترى جارية بالف درهم وثق
 فوجدها عور او اقر البائع بذلك فصا له منه ثمان عشرين
 وقبضه فوجد بالعيب عيبا فصا له منه على عشرة

دراهم

بضا

دراهم جاز فان استوفت الجارية رجع بحصتها من الثمن وهو
 النصف ولو برهنت انها قد راد العبد واخذ الالف والحد
 الالف كما في المبسوط اذا باع المكاتب جارية وطعن
 المشتري فيها بعيب فصا له على ان حط عنه ثوبا من ثمن
 فان يجوز استحقاقا ثم اذا حط من الثمن للعيب ان كان
 ما حط مثل نقصان العيب او اثر جيت يتبعها من الثمن
 في مثله او اقل فان يجوز عند جميعها ما اذا كان البكر
 من نقصان العيب جيت لا يتقانون ان سرق في مثله
 تكون المسألة على الاختلاف يجوز عند يوحى والآخر
 عندهما كما في المحيط فسر دوع في الخيار في الرهن اذا
 ادعى رجل على رجل مائة درهم فصا له منها على عيب
 فشرط الخيار للمدعى ونفسه ثلاثة ايام فانه صلح جائز
 وانما جاز بزيادته ان يكون له مدعى عليه صفر
 او منخرات في المحيط ولو كان رهن على رهن فله رهن
 منها على عيب على ان يرد المدعى عشرة دراهم فشرط
 الخيار وهذا صلح فان استوجب العقد بركه بطلان
 من الالف وصارت المدة ثوبين على ثوبين ثم رهن
 استوجب العقد كما في المبسوط ولو كان رهن على رهن
 عشرة دراهم فصا له على ثوبين واشترى المظلوب بنفسه
 الخيار ثلاثة ايام ووقع الى رهن ثوبين فله رهن
 وهكذا في مدعى الخيار في هذه محضها عليه
 بالثمن ولو لم يهلك الثوب وان هلك الذي له الخيار رهن
 الصلح كما في المحيط ولو كان رهن على رهن فصا له على
 عيبه واشترى الخيار ثلاثة ايام فصا له على رهن
 الخيار اقل في الثلاثين فصا له في الالف فان رهن

على الصنع ويروى عن الآخر انه قد مضى الصنع في الثلاث اخذ بيته
 الصنع وان اختلف في الثلاث فالقول قول الذي له الخيار
 انه قد فسخ والبينة بيته الاخر كما في المسسوط اذا كان الدين
 لرجلين على رجل فصالحا والمطلوب على عبد وشروط الخيار لها
 ثم ان احدهما رضى بالعقد واراد الاخر فسخ العقد عند ابي
 ح ليس له الصنع وعند هـ له ذلك وان كان الدين الواحد على
 رجلين فصالحا هـ عبد وشروط الخيار فيه مشروط للطلب
 واجاز الصنع في حق احدها وفسخ في حق الاخر لا شك ان
 عما قولهم يجوز وعن ابي ح روايتان في رواية يجوز
 في حق الاخر ورواية لا يجوز وان كان الخيار للمطلوبين
 فاجاز احدهما الصنع ولم يجز الاخر كما في المسألة على الاختلاف
 عند ابي ح يجوز الصنع في الكل وعند هـ يجوز في حصته الجز
 ولا يجوز في حصته الاخر كما في المحيط وفي الصنع على الانكار
 اذا اشترط المدمي عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالدمي
 يعود عما دعواه ولا يكون ما صنع المدمي عليه اقرارا منه
 كما في المسسوط صالحه على شي لم يبره فله الخيار اذا رآه
 في السراجية لو ادعى رجلا قبل رجل دعوى فصاله المدمي
 عليه منها على عدل زحلي مقبوض لم يبره ثم ان المدمي صالح
 على هذا العدد رجلا اخر ادعى قبله دعوى فقبضه الاخر
 ولم يبره فلا خرا يرده على الثاني ولم يكن للثاني ان يبره
 على الاول سواء قبل الثاني بقضا او غير قضا ولو كان
 خيارا روية خيارا لعب ورد الاخر العدد على الثاني
 بالعب بقضا كان للثاني ان يبره على الاول كما في المحيط
 فسرع في الصنع في العقار وما يتعلق به اذا ادعى داريا
 يد رجل فاصطحا على بيت معلوم من الدار فان وقع

الصنع

الصنع على بيت معلوم من دار خري المدمي عليه فهو جائز
 وكذلك ان وقع الصنع على بيت معلوم من الدار التي تملكه
 وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بيته على باقي
 الدار فبها اذا وقع الصنع على بيت من دار خري لا تسمع
 دعواه بائناق الروايات وفيها اذا وقع الصنع على بيت
 معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا تسمع
 دعواه وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد
 انه تسمع وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين
 وانفتحت الروايات على ان المدمي عليه لو اقر بالدار المدمي
 انه يؤمر بتسليم باقي الدار له رجل ادعى حقه داريا يد
 رجل ولم يسمه وصاحبه على بيت معلوم من هذه الدار ومن
 داره اخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي
 ادعى فيها الحق ثم يروى عن ابي ح جميع الدار بما عدا البيت
 في ظاهر الرواية لا تقبل بيته وروى ابن سماعة عن محمد بن
 تقبل ويقضي به جميع الدار وروى مدي لم يبره عن
 المدمي عليه اقراره المدمي صحا قراره ويؤمر بتسليم
 الدار الى المدمي كما في الظهيرية ولو ادعى دارعا منسوبة من
 دار رجل فصالحه المدمي عليه على داره مسماة جاز عند
 ولوصالحه على نصيب المدمي عليه من دارتي يد رجل
 اقر بذلك كان المدمي يعلم نصيب المدمي عليه من
 جاز عند هـ جميعا لانه لو استلزم نصيبا من داره المستر
 يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار
 نصيب البايع والبايع يعلم او البايع والمشتري لا يعلم ان
 لا يجوز في قول ابي ح فكذا الصنع وعند ابي يوسف
 يجوز البيع فكذا الصنع كما في الثانية ادعى داريا يد رجل

وانكر المدعى عليه فصله المدعى على دارهم ثم اقر المدعى عليه فاراد
 المدعى ان ينقض صلحه وقال انما صاخذت لاجل انكارك ليس له
 ان ينقض الصلح كما في المحط ولوادى في دار رجل حقا فصالحه
 من ذلك سبيل ما اوعى ان يضع على ما طم منها كذا اولدا
 كان ذلك باطلا ان لم يوفت لذلك وقتا وان وقت ذلك وقتا
 معلوما سنة او اكثر اختلف فيه المشايخ قال الكرخي سيج
 هذا الصلح وقال الفقيه ابو جعفر لا يجوز ولو ادعى في ارض
 رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهر لا يجوز ولو اوصا له على
 عشر نهر بارضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كما في النائية واذا
 صالح على طريق في الدار المدعى ان اراد بالطريق رقبه الطريق
 لا شك انه يجوز الصلح وان اراد به الحر فيه روايتان قياسا
 على بيع الحر فان في بيع الحر روايتان وعلى الرواية التي جوزه
 ينصرف الى مقدار مرور رجل واحد كما في المحط ولو ادعى في
 بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت
 على سطحه سنة ذكرا الكتاب انه يجوز وقال بعض المشايخ
 هذا اذا كان الصلح محجوزا لم يكن محجوزا لا يجوز الصلح الا بتجوز
 اجارة الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كما في
 الظهيرية ولو كان بيت في يد رجل فادعى رجل فيه دعوى فاصطلى
 على ان يكون البيت لاحدها وسطه لاخره يجوز اذا لم يكن
 عليه بنا فان كان عليه بنا فاصطلى على ان يكون لاحده
 العلوي ولاخر السفلي جاز كما في الرواية ادعى دارا فصالحه
 المدعى عليه على خدعة عنده سنة جاز له ان يخرج بالعبد
 الى اهله قال الامام الحلواني لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى
 اهله ان يسافر به ان اراد به ان يخرج اهله الى اهله القوي
 وافنية البلدة وكان الامام السرخسي يقول لصاحب
 الخدم

الخدم ههنا ان يسافر باعبده ولصاحب الخدمه ان يوافق هذا
 العبد للخدمة كما في المحط ولو ادعى رجل ارضا في يد رجل فصالحه
 على ان يزرعها الذي في يد خمس سنين على ان تكون رقبه الارض
 للمدعى جاز ذلك خا فيه ولو ادعى على رجل دين واصطلى
 على دار على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلم الى المدعى
 لا يجوز كما في الخيره ولو ادعى رجل محققا في دار فصالحه ذو
 اليد على عبدا الى جلا وعلى شي من الحيوان الى جلا فان الصلح
 فاسد سواء كان الصلح على اقرار او انكار وبعد هذا ان قال
 المدعى عليه وقت الصلح صالحتك عن حقك او عن نصيبك
 كان هذا اقرارا منه فاذا فسد الصلح يقال له بيتي على اقرارك
 للمدعى وان قال صالحتك عن دعواك لا يكون اقرارا كما في المحط
 ولو اشترى دارا فاختدها مسجد اشترى رجل منها دعوى فصالح
 الذي حطها مسجد او الذين المسجد بينا اظهرهم جاز الصلح
 كما في خزانة المفتين اذا كان دارا في ايدي ثلاثة نفر يار
 كل واحد منهم منزل منها وساحتها على جالها واختصوا فيها
 فلكل واحد منهم ما في يد والساحة بينهم ثلاثا فاذا اصطلى
 قبل ان يقضى بينهم على ان لفلان نصف الساحة ولكل
 واحد من الاخرين ربعها فهو جائز وكذلك اذا اشترى احد
 لنفسه نصف المنزل الذي في يد صاحب جاز كما في المبسوط
 اذا كانت الدار في يد رجلين واختصوا فيها وكان احد منهما
 يدعيها فانه يقضى بينهما نصفا نه قضائا ترك فان اصطلى فيها
 قبل القضاء على ان لاحدها الثلثين ولاخر الثلث كان ذلك
 جائزا كما في المحط لو كانت الدار في يد رجل منها منزل ورجل
 يد ارض منزل وقال احدها الدار بيني وبينك نصفك
 وقال الاخر جلي كلتي فالمدعى ادعى جميعها ما في يده ونصف

ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفان اصطالحوا قبل القضا
 على ان تكون الدارين نصفان او على الثلث والثلثين
 فهو جائز وكذلك لو اصطالحوا بعد القضا فهو جائز ولو كان
 احدهما نازلا في منزل من الدار والاخر في علو ذلك المنزل وادعى
 كل واحد منهما جميعها فذلك واحد منهما ما في يده والسااحة
 بينهما نصفان فان اصطالحا قبل القضا او بعد على ان لصاحب
 السفار العلو ونصف السااحة ولصاحب العلو السفار ونصف
 السااحة جائز كما في المبسوط اختصم رجلان في حايطة
 فاصطالحا ان يكون اصله لاحدهما ولاخر موضع جذوعه وانه
 يبنى على الجذوع حايطة معلوما ويجعل جذوعا معلومة لا يجزى
 كما في محيط السرخس اذا اختصم رجلان في حايطة فاصطالحا
 على ان يهد ما لا وكان مخوقا وان يسه على ذلك حدها ثلثة
 ولا خرثلية ولا نفقة عليهم على قدر ذلك وعلى ان يجعلا
 عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كما في الواوي ولو ادعى
 على رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العلو او على بيت
 معين من علو اخر فهو جائز لانه صالح من المجرول على معلوم
 كما في الكنى نية اذا ادعى رجل بناء داري يد رجل فصالحه من بناءها
 على درهم مسافة فان الصالح جائز وكذا لو ادعى نصف البناء و
 النصف لغيره بان كانا خصيين فنبيا بخلاف ما لو ادعى يد
 شاة او عينا في عبد فصالح عنه فان لا يجوز كما في المحيط
 ولو ان رجلا ادعى دارا في يد رجل وقلها ورثتها عن عرس
 وتجدد الرجل ثم صالح احداهما من حصته من هذه الدعوى
 على ما به درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه الماينة لم يكن له
 ذلك وليس للاخر ان يأخذ من الدار شيئا الا ان يقسم البينة
 ولو صالح احداهما عن جميع دعواه على ما به درهم وصنف له

سليم

تسليم خيه فان سلم الاخر ذلك له جاز واخذ نصف الماينة وان لم يجز
 فهو كاد دعواه ورد المصالح على الذي في يده الدار نصف الماينة كما في
 المبسوط ولو ان رجلا ادعى يد كذا واحد منهما دارا فادعى كل واحد
 منهما في دار صا حبه حقا فاصطالحا من ذلك على ان يسكن
 كل واحد منهما في دار صا حبه جاز كما في المحيط ولو ادعى كل واحد
 منهما في دار يد صاحب حقا فاصطالحا على ان يسكن كل واحد
 منها لصاحبه ما في يده بغير تسمية ولا اقرار فهو جائز كما في المبسوط
 ولو ادعى رجل دارا في يد رجل فصالحه منها على درهم مسافة على
 ان يزده الاخر حنطة فان وقع الصالح على ان يترك المدعى الدار
 على المدعى عليه وكانت الدار له والكر من عند المدعى عليه ان
 كان الكري عينه لا تشك ان الصالح جائز وان لم يكن بعينه وكان في
 الدار من كان الكري موصوفا بان جده او وسط او ردي كان الصالح
 جائزا ايضا سواء كان الكري حلالا وموحلا وان لم يكن الكري الذمة
 موصوفا كان الصالح في جميع الدار باطلا ولو كان الكري من عند
 المدعى والدرهم من عند المدعى عليه ان كان الكري عينه كان
 الصالح جائزا في الكل وان كان بغير عينه في الذمة ان كان موصوفا
 ووحد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكري
 موحلا وبين مكان الايفاء وبين حصته الكري من الدرهم كانت
 الصلح في الكل جائزا اذا عجل الدرهم كلها في مجلس الصلح
 او تأخر حص الكري وان تفرقا قبل قبض الدرهم كلها بطل الصلح
 في حصته الكري وان لم يوجد في الكري جميع شرائط السلم بالاتفاق
 بان لم يبي مكان الايفاء او لم يبي حصته الكري من الدرهم
 فله قول اي يفسد الصلح في الكل عجل الدرهم ولم يعجل
 وعند ذلك ان عجل راس المال جاز الفقد في الكل وان لم يعجل
 الدرهم فسد الصلح بفساد الكري لا غير وان لم يضرب الاجل في

الكرم انه يفسد حصه الكرم من الدرهم عندهم جميعا وهل يفسد
 حصه العقد فيها يخص الدار فالمسلم على الاختلاف على اقوالها
 يجوز اذا كان الكرم موصوفا وعلى قول ابي حنيفة لا يجوز وان كان
 الكرم عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى ان كان الكرم
 بعينه جاز الصلح في الكل وان كان موصوفا في الذمة فالمدعى
 فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكرم عند المدعى
 والدرهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع
 الصلح على ان يترك المدعى دعواه فماذا وقع الصلح على ان
 ياخذ المدعى الدرهم من المدعى عليه والمساكنة كما كان
 الكرم والدرهم من عند المدعى او الكرم من عند المدعى والدرهم
 من عند المدعى عليه او كان الكرم عند المدعى عليه والدرهم
 من عند المدعى فالكتاب في الوجوه كلها في هذا الفصل كما كان
 في الفصول الاول ثم هذا الذي ذكرنا اذا كان الاجل مضرو
 في جميع الكرم فماذا كان مضروبا في البعض ان كان
 الموطوع من الكرم قد راى كثر لسله جاز الصلح في الكل ويصرف الموطوع
 من الكرم الى الدرهم والى ال ما يحصى الدار احتيا لا يجوز ان
 العقد اذا صالحه المدعى عليه من الدرهم حيوان بعينه
 على ان يزيد المدعى كخطة حياه في الذمة ولم يكن موطوعا
 قال لا يجوز ويجب ان يجوز فان لم يكن الكرم بعينه بعد ان
 يكون موصوفا لان المكمل في الذمة متى قبل بغير الدار
 والد نائير من الاعيان بصيرتها والشرائخ لسي عنده جاز
 بعد ان يكون موصوفا لا كان او موطوعا كما في المحيط
 ولو صلح من دعواه في دار على كخطة وسط ثم صالحه من
 ذلك الكرم على كشرع بغير بعينه جاز كما في المبسوط من باب
 الخيار في الصلح واذا وقع الصلح من دعوى الدرهم على درهم فافترقا

جا

قبل قبض يظل بدل الصلح لا ينتقض الصلح كما في المحيط واذا صالح
 الرجل من دعواه في دار لم يغيثها الشهود ولا عرفوا المدعي واداء
 صالحه من دعواه في دار بغير عينها ثم خاصه في دار وزعم
 انها غير التي صالحه منها وقال المدعى عليه هي تلك التي تالف وتراد
 الصلح وعاد في الدعوى كما في المبسوط رجال دعوى في جابط
 رجل موصوع جزع او ادعى في داره طريقا ومسير ما يجتاز
 المدعى عليه ثم صالحه على درهم سمي فهو جاز لا نه صالحه
 المجهول على معلوم كما في النية رجاله باب الكوة في صحبه
 جاره فصالحه جاره على درهم معلومة يدفعها الى الجار ليزرك
 الكوة ولا يسهدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان بينهما على
 ان ياخذ صاحب الكوة درهم معلومة ليهلك الكوة والباب
 كان باطلا كما في الظهير رجال شترى من اخضعة ثم ان
 البائع باعها من رجل اخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الضعفة
 فاراد الاول ان يجامع فقال الثاني صالحني على مال معلوم
 واترك الضعفة في يدي ففعل بهذا صلح جاز وتصير الضعفة
 ملكا الثاني من جهة الاول ليس له ان يسترد ما اعطاه
 على هذا الشرط كما في خذته المغني لو ان رجلا ادعى برك
 في ارض رجل فصالحه صاحب الارض من ذلك على درهم مستما
 فالصلح جاز ولو كانت ارض رجلين فزارعه لهما فادعاه
 رجل فخذاه فصالح احداهما ان اعطاه ما يدره على
 ان يسلم نصف الزرع للادعي فلو كان الزرع مدركا كانت
 الصلح جاز وان كان نصف مدركا فانه لا يجوز الصلح الا برضا
 صاحبه وهذا بخلاف ما لو صلح على ان يسلم نصف الارض
 مع الزرع على ما يدره كما جاز ولو كانت الزرع كله لواحده
 في انسان وادعى فاعطاه المدعي درهم على ان يسلم له نصف

الزرع من غير رخص ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه
 لا يجوز كما في المحيط لوان يزرع في قوم فاصطفا على كبرياء
 تخصه بمسألة او قدطرة عليه على ان تكون المتفقة عليهم
 بحصصهم فهذا جائز كما في المبسوط جرده ظلة او كنف
 شارع في الطريق الا عظم في خاصه انسان في رفعها فانه لا
 صاحب الظلة على دراهم معلومة لترك الظلة في موضعها لا
 يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصلح ولغيره من عرض الناس
 الا تجاميه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة ولا يرفع
 حالها فان خاصه الامام فصالحه على ان يعطيه صاحب الظلة
 مالا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت
 حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في ان ياخذها
 مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت
 الظلة لا تضر بالعامه كما في الظهيرية وان كان المخاصم
 دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة
 لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فاعطاه المخاصم
 دراهم ليطرحها لا يجوز ولو صالح رب الظلة على ان يعطى
 دراهم الى المخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت كما في محيط
 السرحسي وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير
 نافذة فان وقع الصلح على ان ياخذ المخاصم دراهم مسماة
 من صاحب الظلة وتترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة
 قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن المخاصم من اهله تترك السكة
 وليس له حق المرور تحت الظلة يتوقف الصلح على اجازة من
 حق المرور اما اذا كانا المصلح من اهله السكة تترك اي
 اضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويؤ
 في حصته شرعا كما في فانا جاز شرعا جاز الصلح في الكوار

لم يجز واصلى ورفعو الظلة لا شك ان الصلح يبطل في حصه شركا
 حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على المخاصم حصته شرعا ان
 كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهو يرجع حصته المضاف
 فيه الا اصره لا يرجع عليه واما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه
 خاصة فانه يجوز الصلح بعد ذلك ينظر في ترجع الشرع
 يترك الظلة سلمه لجمع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع
 صاحب الظلة على المخاصم بجميع البدل فالمسألة على الاختلاف
 وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح واما اذا وقع
 الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على ان ياخذ المخاصم
 دراهم ويرفع الظلة فهو جائز كما في حاله وان وقع الصلح على ان
 ياخذ صاحب الظلة من المخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز
 ان كانت الظلة قديمة وكذا اذا كانت حديثة او لا يدري
 حالها كما في المحيط وهو الصحيح كما في النونية اذا كانت
 لانسان تخلة في ملكه فخرج سقها الى دار جاره فاراد الجار
 قطع السقف فصالحه صاحب التخله على دراهم ليقطع
 ان يترك التخله فان ذلك لا يجوز وان قطع الصلح عنه
 القطة فان اعطى صاحب التخله جاره دراهم ليقطع
 كان جائزا وان اعطى الجار دراهم لصاحب التخله ليقطع
 كان الصلح باطلا كما في المحيط رجلا ادعى تخله في ارضه فاصلاها
 وحده لمدعى عليه ثم صا على ما يخرج من عمرها العام
 يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدوم
 مجهول يحتاج فيه الى التسليم كما في الظهيرية ادعى في اجمة
 لم يدر رجل حقها فصاله منها على ان يسلم صيدها للمدعى
 سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجمة مملوكا للمدعى عليه
 لا يجوز الصلح على ذلك حاله وان كان مملوكا بان كان اخذه

وارسله في الاجتهاد ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير اصطلاح
يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بالاصطلاح
يجوز الصلح كما في المحط **ف** روع في الصلح في العطاء اذا كان
في الديوان عطا مكتوب باسم رجل فنارعه فيه اخراجه
انه له وصالحه المدعي عليه على رايهم او دائره خاله او ابنته
فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كما في
المسبوط له عطا في الديوان مات عن ابنته فالصلح على
ان يكتب في الدين باسم احداهما واياخذ العطا والاخر له
شيء لمن العطا ويبدله من كان له العطا ما لمعلومنا فالصلح
باطل ويرد بدل الصلح والعطا للذي جعل الامام العطا له
كما في الوجيزا امانت المرأة فتنازع رجلان في عطاها
وادعى كل منهما انها مائة او اخته فالصلح على ان يكتب
العطا لاحدهما باسم الاخر على ان اعطاه للاخر على ذلك جعل
فالصلح باطل حب الاسم ويرجع فيها اعطى صاحبه ولذلك
لو اصاب على ان يكتب العطا باسم احداهما على ان ما خرج
منه فهو بينهما نصفان فهذا باطل وهو لصاحب الاسم
ولو كانت للمرأة ابن فاكنت اخوها على عطاها في حصه
ابنها فصالح الاخر على درهم مساهلة او عرض بعينه على ان يسلم
العطا للاخر لم يجز ما اخذ من الدرهم وما خرج من العطا
والرقيق فهو لذلك اسم في الديوان وكذلك لو كانت
الذي كتب اسمها جنب ليس بينه وبين المرأة قرابة واذا
ماتت المرأة ولها ولد فورث الامام عطاها ولدها على
ان يكون بينهما على الموارث فهو مستقيم وان قال نفر
عليها فافهم حرج اسمها ثبت عليه فاذا اخذ وامر الذي
تفرع في ذلك جعلنا فالجمل مردود فان اصاب رجلا زيادة
في

عور

في عطا به فالحق عليه وله على الديوان على ان ما خرج منها من
شيء فهو بين ولده هذا وبين اخيه نصفان فالعطا لصاحب
الاسم المثلث في الديوان والشرط باطل ولو بيعت رجل رجلا بدلا
مكافاة في الاسم فجعله جعله فخرج المبدل في ذلك فاصابوا
تخاييم فالسهم يكون للبديل وردد على المتخلف ما اخذ من
الجعل وكذلك لو كان استاجر اشهر مطومة بدراهم مساهلة
فيخرج عنه في بعث لم يجز كما في المسبوط **فصل**
في دعوى الدين الاولى في الصلح عن دعوى الدين ولما
ذكر الصلح مطلقا في عموم الدعوى ذكر الصلح في الدين لانه
مقعد والمقيد بعد المطلق والاصل في هذا الباب انه متى
كان المصالح عليه ادوات من حقه قدرا ووصفا او في احداهما
فهو اسقاط للبعض واخذ للباقي وان كانت ازيد منه
بان دخل فيه ما لم يستحق من وصف او معنى كالتجمل
موجرا ولا خلتا في جنس فغاوصة ولما كانت الغالب
ان المصالح عليه دين اقل من المصالح عنه قال الصلح ان
على بعض جنس ماله عليه من دين يشمل بدل القصور
وثن المبيع وضمن المتلف وبدل المفقود وكذا ما لم
في الذمة كالاقرار كما صرح به كجوى او غصب قضي ومثلي
ومن مالمو غصب منها احد النقدين وهو باق في يده
ومعترقا ببقايه فصالحه على بعض مقداره من جنس
اخذ بعض حقه اى حق المدعي وحده لما فيه صورة
ارجله على الخلف درهم جيا دفصالحه عنها على خمسة اشتر
جيا درجا ويجعل مستوفيا لنصف حقه ومبرأه عن
النصف الاخر ومن هنا يظهر مفاد قوله سابقا على بعض
جنس ماله فانه لو كان له عليه الف درهم جيا دفصالحه عن ذلك

على الف درهم جيا دجمل على استيفاء حق حقه صرح به في كثير من
 المعترات كالبدايع والخفة وغيرها وليس فيه استقاط من
 قط وفي القنية صالح عن العشرة بالخمسة ثم نقض الصلح
 لا ينقض الصلح وفي الوجيز له على خلاف فدفع المديون
 اليه نصفها من جهة الصلح بلا تلفظ بالصلح ثم الالاسترداد
 له ذلك فان كان اعطاه عرضا لا يمكن الاسترداد اياه
 كلا انه يقال في مثله معاوضة لا يابى اي لا ينفك في حقه عياله
 فساد العقد للربا وفي حمله على انه استيفاء بعض حقه و
 اسقاط الباقي حوازه فكان اولى جملا لا مورا للمسلمين
 على الصلح ما امكن وظاهره جازم يدل على ذلك لا يظلم
 الفساد وعقله ودينه يمنعانه من ارتكاب المحظور وحيد
 اي وحين اذا كان ما ذكر اخذ البعض الحق واستقاط الباقي
 لا معاوضة فصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله اكد
 الصوري وهو ما وقع عليه الصلح والافليس هناك يدل
 بل هو اخذ لبعض الحق وانما صح بلا اشتراط قبض بدله
 في المجلس لان الاشتراط هو في المعاوضة وهذا يظهر في غير
 قبض لبعض حقه قال الشيخ الرضوي وهذا يظهر في غير
 المفصوب اما هو مع الاعتراف بنقايه فليس ما دفعه
 عني حقه الا ان يجعل عينه حكما وذلك انما هو في العقود
 والنسوخ لا في الفصب فلجروا له ولعله اراد بالقصب بدله
 بعد هلاكه اه عن الف حالة على ما تراه فانه يجعل
 مستوفيا لبعض حقه ومستقطا لبعضه ولو صالح من
 الف على ما تراه ان يبيع به ثوبا لا يبيع كما في الوجيز وان
 قال صالحا لم تكن من الالف على ما تراه ولم يقل وبارك عن
 الباقي بري المطلوب عن الباقي فضا لا يابى كما في الظهيرية

ولو ان المطلوب وضع الالف فانكر الطالب فضا فصالحه
 المطلوب على ما تراه درهم جاز فضا ولا يجزى الطالب ان يأخذ
 منه ما تراه اذا كان يعلم بالقضا كما في الخاتمة ولو ادعى على
 رجلا الف فانكر المدي عليه فاداد بصلحك على ما تراه فقال
 المدي صالحا لم تكن من الالف التي لي عليك وبارك
 عن البقية جاز وبرا المدي عليه عن الباقي فضا وديانة
 ظهيرية او صالح عن الف حال على ف موجب و يكون
 قد اسقط حقه في الحلول ولو حمل على المعاوضة فلسد
 لان يبيع الدرهم بالدرهم لا يجوز الا مثلا جمل بد ابيد
 فلا يصار اليه وكذا الوصلح عن الالف الى التبع جسمانية
 موجلة جاز كما ان ابر عن النصف واخذ النصف وبيع الصلح
 ايض عن الف درهم جيا دجمل على ما تراه في وجوب يكون
 استقط حقه في الكم والكيف فاسقط من الكم تسوية
 ومن الكيف صفة الكودة واستوفى بعض حقه وكذا
 لو كانت امانة الزبوف موجلة فيبيع ايض فيجعل حصيد
 مستقطا للقدور والصفة وموخر لبعض حقه لا من
 استحق الجيا يستحق الزبوف وهذا الوعوز به في
 الصرف والسلم جاز ولو لم يستحقه بالقدور لا جاز لان المبادنة
 براس مال السلم وبدل الصرف لا يجوز جلا وعكسه وهو
 ما اذا كان له الف زبوف وصالح على جسمانية جيا دجمل
 لا يجوز لان لا يمكن جمل على انه استوفى بعض حقه واشتق
 للباقي لانه لا يستحق الجيا فيكون معاوضة ضرورة
 فلا يجوز التفاضل بها لان جيلها وردتها سواء على
 ما عرفت في موضعه ولا يبيع الصلح عن دراهم حال
 على ما تراه موجلة الى شهر مثلا وانما لم يجمع موجب للعدو

الحسن فلم يكن اخذ البعض حقه بل بدلا عنه فكان صرفا لان
 الاستبدال بالاثبات بعضها عن بعض صرف فستر ط فيه
 التقبض فلم يجز يستثنى او ولا حلا بدون القبض لاشتمال
 في الصرف كما علم في بابه وفي المحيط ادعى رجلا رجلا
 الف درهم فصالحا على مائة دينار الى اجل لا يجوز سوا وقع
 الصلح عن اقرارا وانكارا وكذا الوصالحا على طعام في الذمة
 الى اجل او الى غير اجل فانه لا يجوز له وقيد بكون احد الب
 درهم فلو كانت له على اخ مائة دينار بيهوريه فصالحه على
 مائة بخاريه وتفرقا قبل القبض فالصلح انه لا يشترط القبض
 ولا يبطل الصلح ولو كانت على القلب يشترط قبض بد
 الصلح بلا خلاف كما في الذخيرة وقد الماتن يكون
 البطل من النكود لانه لو كانت رجلا على رجل درهم
 فصالحه منه على عبد يعينه فهو جائز والعبد للطالب
 ويجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب واث
 مات في يد المطلوب قبل ان يقبضه الطالب مات من
 مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين وكذلك كل شيء يعينه
 لا يبطله اقرارهما قبل القبض كما في المبسوط وان صالحه عن
 الف على عبد ثم تصادقا ان لا شيء عليه فالمد فروع البه
 بالخيار ان شايرد العبد وان شاعطا الف وامسك
 العبد كما في محيط السر خسي او صالح عن الف موجه
 على نصفه واقرار منه واكثر من النصف حلالا للمجل
 غير مستحق بعقد المدينه المستحق به هو الموجد
 والمجل خير منه ولهذا ينقص شئ لا جله والتاثير اثنى
 المدينون وقد تركه بازا حطش من الدين فكان اعتياضا
 عن

عن الاجل وهو حرام الا ترى ان ربنا النسبة انما حرم لشبهته
 بمبادلات المال بالاجل فلا تحرم حقيقة اوى الا ترى
 صلح المولى مكانه عن الف موجه على جسمانية حاله فيجوز
 زيلو قال لان معنى الارفاق فيها بينهما اظهر من معنى
 المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاجل ببعض المال
 ولكنه اراق من المولى يحط بعض البطل وهو مندوب
 اليه في الشرع ومسا له من المكاتب فيها بنى قبل حلول
 الاجل ليتوصل به الى شرف الكربة وهو ايضا مندوب اليه
 في الشرع او صالح عن الف سود على نصفه يعينه
 قال الشئ لان البيض غير مستحقه هنا بعقد المدينه
 وهي زائدة وصفا فيكون هذا الصلح معاوضة الف
 بجسمانية وزيادة وصف بجودة وهو رب بخلاف مالو
 صالح على الف بيض عن الف سود فانه يجوز بشرط
 قبضه في المجلس لانه معاوضة المثل بالمثل ولا معتبر
 بالمجودة لانها ساقطة الاعتبار في الاموال الربوية
 والاصول الاحسان ان وجب من الدين بان صالح على
 شئ هو ادون من حقه قدر او وصفا وقتا فاسقا
 اى فهو اسقاط للبعض واستيفاء للباقي لانه استوفى
 دون حقه وان وجد الاحسان منها اى من الدين
 والمدينون بان دخلة الصلح ما لا يستحقه الدين من
 وصف الجوده كما لا يبيض بطل السود او ما هو في معنى
 الوصف كتعديل الموجد او عن جنس بخلاف جنس
 كذا قاله السلاحد وات خير بان اعطاء البيض عوضا
 عن السود وتعديل الموجد احسان من جانب المدينين

فقط والكلام في احسان حاصلتهما جميعا وذلك فيما لو صالح
عن الف سود على نصفه ايضا فالاحسان من الدين يحط
خمسائة من الالف والاحسان من المديون يجعلها بغنا
فما وضعت يعني فيجري فيه حكمها فان تحقق الربا ونسبته
فسدت ولا صحت **ف**سود لو كان له ايضا فصاكه
على ما دون ذلك من السود جاز كما في غايه البيان لو كانت
مائة درهم سود فصاكه على خمسائة نجية ونقد هاية
في المجلس لا يجوز في قوله اي وعهد وابي يوسف الاخر
كما في الخاتمة لو كان عليه الف درهم غلة فصاكه منها على
الف درهم نجية حاله فان قبض قبل ان يتفرقا جاز وان
تفرقا قبل القبض بطل وان جعلها اجلا بطل كما في
المسبوط ان وقع الصلح عن درهم في الذمة على رنانا في
عكسه يشترط قبض البذل وان وقع عن النان في
الذمة على رنانا فلا يلزمها لا يشترط قبضه وان وقع عن
مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كما في
الوجيز اذ اكان عليه الف درهم سود حاله فصاكه على
الف درهم نجية الى اجل فان لا يجوز اذ اكان عليه الف
درهم سود جاز فصاكه على الف درهم نجية حاله جاز
اذا نقد الختة في المجلس كما في الذخيرة ولو كانت الجهاد
الفا حلة فصاكه على الف بنهر حية موجهة جاز الا ان
اصل المال اذ اكان قرضا فصاكه الى اجل لا يصح التنازل
كما في الخاتمة واذا كان عليه الف درهم نجية موجهة فصا
على الف سود حاله فان لا يجوز كما في الذخيرة ولو كان
رجل على رجل الف درهم ففصة ايضا فصاكه على خمسائة
درهم

درهم مضروبة وزن سبعة الى اجل لا يجوز والحقا صر
انه اذا صالح على اجود من حقه جاز كما في الخاتمة لو كانت
رجل على رجل مائة درهم مائة دينار فصاكه من ذلك على
خمس مائة درهم وعشرة دينار الى شهر فهو جاز وكذلك
لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حاله الى اجل فهو
جاز وكذلك لو صالحه على خمسين درهما ففصة ايضا
تبرأ الى الا الى اجل كما في المسبوط قال شيخ الاسلام
وتابيل المسألة اذ اكان التبر مثل ما عليه في كجوده
او دونه اما اذا كانت التبر اجود مما عليه لم يجز كما في الذخيرة
لو كانت له مائة درهم نجية وعشرة دينار فصاكه منها
على خمسين درهما سود حاله الى اجل جاز كما في
المسبوط لو كانت عليه مائة درهم وعشرة دينار فصا
منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لا يجوز وان
صاكه عليها ودفعها اليه جاز وان قبض عشرة دراهم
قبل ان يتفرقا وقيمت المائة فهو جاز كما في المحيط ورجل
له على رجل الف درهم لا يعلم وزنه فصاكه منها على ثوب
او عرض بعينه جاز وان صالحه على درهم معلومته يجوز
استخسانا وكذلك اذ جعلها اجلا جاز ويجعل ابراهيم
البعض وتاجيلا للباقى كما في الخاتمة رجلا على رجل
الف درهم معلومة الوزن ففصاه درهم مجهولة الوزن
لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح جاز ويجعل على اقل
كما في الخلاصة له عليه الف فصاكه على مائة الى شهر
ما ينبغي ان لا يعطى الى شهر لا يصح كما في الوجيز ادعي
على آخر كذا وكذا في ذكر ففصة الى على درهم معلومة

بعضه مجمل وبعضه مجمل فانه بيع كما في جوابها الفتاوى
 اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصالحه منها على الطعام في
 الذمة موجد او غير موجد وتفرق قبل القبض فهو باطل
 واذا وقع الصلح عن الدراهم التي في الذمة على كره حنظلة
 بعينها وتفرق قبل ان يقبض الكره جاز ولو وقع الصلح
 كره حنظلة في ذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة
 قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة
 بطل كما في الذخيرة ولو صالحه من كره حنظلة فرضه على
 عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افترقا بطل الصلح في
 نصف الكره حساب ما قبض ويبطل في النصف
 حساب ما بقي وان صالحه على كره شعير بعينه ثم تفرقا
 قبل القبض فهو جاز ولو كان الشعير بغير عينه
 فان تقابضا قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان
 يقبض فسد كما في المبسوط اذا كان عليه كره حنظلة
 فصالحه على نصف كره حنظلة ونصف كره شعير بغير عينه
 الى اجل يجز وكهنة عليه حالة ولو لم يقرب لذلك
 احلا او كانت الشعير قايما بعينه والحنظلة بغير عينه
 كان جائزا وكذلك اذا كانت الشعير بغير عينه وقد
 قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت كره حنظلة
 الى اجل ونصف كره شعير حالة بغير عينها فان تفرقا
 ودفع اليه الحنظلة ولم يدفع اليه الشعير فالصلح باطل
 على حصة الشعير كما في المحيط اذا كان له على اخر عشرة
 دراهم وعشرة افقرض حنظلة فصالحه على احد عشر
 درهما وبارقه قبل القبض ينتقض الصلح بقدر درهم
 واحد كما في السراجية ولو ادعى ديناً على رجل واصطفا

على

على دار على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها
 الى المدعى لا يجوز وكذلك اذا ادعى ديناً على رجل ثم
 صالحه عنه على عبد على ان يخدم العبد المدعى عليه سنة
 كان فاسداً كما في المحيط وسيل نجم الدين النسبي عن
 من ادعى على رجل الف درهم من الدراهم التي لا اوصنة
 فيها وصالحه على ما ياتيه درهم غطريغية فتفرقا قبل
 القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما
 اذا وقع الدعوى في الدراهم في الذمة فما اذا وقع في
 دراهم معينة يجوز كما في المحيط اذا كان رجلاً على
 رجل الف درهم دين من ثمن مبيع الى اجل فصالحه
 الطال على ان اعطاه كفلاً واخر عشرة سنة بطل
 الاجل فهو جاز وهذا جواب الاستحسان وكذلك
 لو كان معه كفيل فصالحه على ان يري هذا الكفيل او على
 ان يدخل معه رجلاً اخر في الكفالة وعلى ان اخر عشرة بعد
 الاجل شهر افهوا جاز ولو صالحه على ان يعجل له نصف
 المال على ان يورثه ما بقي سنة بعد الاجل كان فاسداً
 ولو اخبر عنه الطال سنة بعد الاجل من غير صلح
 كان ذلك جائزاً كما في المحيط قال رجل لفرعه الذي له
 عليه الف درهم حالية ادا من الاداء وهو لا يعطاه
 الى وكذا لو قال الى وكيلي او رسولى خمساً في اوقاف
 منها او التبر بان قال ثلاثاً في اوسمى في غدا او في
 اول يوم من شهر كذا امين الف الى عليك على انك
 برك من التصفى الباقي فقبل الغريم ذلك وادى فيه
 شبه النسيئة ان يحدد القبول لا يقيد بل لا بد من
 ادا النسيئة في الوقت المذكور بركي المدعى

من الباقى بالاتفاق لوجود ما علق به البراءة وان لم يود الفري
 ذكر اى الخمسة في الغد عا ددينه وهو الالف كما كان
 عند ابي محمد وقال ابو يوسف يبر وان لم يود ولا يبر
 اليه خمس المائة الساقة ابر الان اشتراط الادا فليام
 لان النقد واجب عليه في كل زمان بطله هو فيه
 اذا المال عليه حال فخلل التعليق وكان ابر مطلقا
 وهذا لان جعل اد التمساة عوضا والاد الا يعطى عوض
 لانه واجب عليه قبل الصلح وهو لم يذكر للاد ابر عوض
 سواء والعوض هو المستغاد بالعقد ولم يستغد
 شيئا فصار وجوده كعدمه فحصل الا بر مطلقا كما اذا
 بدا بالابري كما في ابي جبر الرابع والها ما اشار اليه السهم
 بقوله لقوات التقييد بالشرط توضيح ان كلمة على
 للشرط تكون كما تكون للملحوظية فتم عليه عند
 تقدر حياها على المعاوضة كما ذكر تصحي لتصرفه فاذا
 كانت للشرط جاز تقييد الابري به لانه يحتل التقييد
 به وان لم يحتل التعليق به كما في الكوالة فان الاصيل
 يبر يقيد على صفة وهو سلامة العوض لم يبر على
 عليه فصار كما اذا ابر اعنى البعض بشرط ان يعطيه
 كفيلا بالباقي او رهنا فاذا احتمل ذلك وجب حمله
 عليه لان الناس عرضا فيه حذر من افلاسه او
 توسلا الى تجارة يربح بسببها بخلاف ما اذا قدم الابري
 لانه يربى بالبدئية به فلا يعوز الدين بالشك وهذا
 لان ثمة على محتملة فعلى تقدير ان تكون للشرط كما
 يبر مطلقا وانما يبر بالاد او على تقدير ان تكون للعوض
 يبر

يبر مطلقا فلا يبر بالشك والاحتلال وهذه المسألة
 وجوبها خمسة احدها هذا وهو ما ذكره الماتس من قوله
 اد الى خمسة من الالف غدا على انك بروض الباقى
 والثاني من وجوبها ما اشار اليه بقوله ان ليس
 يوقت بالقد يعني لم تذكر كذا الغد بل قال ادغ الى خمسة
 من الالف الذي لي عليك على انك يبر من الباقى ولم
 يوقت للاد وقتا فلم يدفع الباقي لم يعد الدين لانه
 ابر مطلق اد الى خمسة من الالف ولم يود اذا لم يبر
 له وقت وليس فيه غرض صحيح لان الادا واجب
 على الفري من كل زمان فلا يحمل على التقييد وانما
 يحمل على المعاوضة وهو لا يصلح عوضا لان العوض
 اسم لما استغيد بالعقد والاد واجب على قبله
 قطعا قال السيد احمد والظن ان الامر مقتيد بارا به
 ولو في اخرج من حياته واذا مات ولم يود اخذ كل
 الدين من تركته لان التعليق بالاد موجود معنى
 بخلاف الوجه الرابع فانه يبر مطلقا ليد ان بالاد
 والثالث من وجوبها ما اشار اليه بقوله وكذا هو
 صاكي من دينه على نصف يدفع اليه عدا او يبر
 مما فضل على ان لم يدفع عدا قاعدا عليه كانت
 الامر كما لو جبر الاول وهذا خبر اول وقوله كما قال خبر
 اخر لانه صرح بالتقييد الذي يحتمل اللفظ فلا يبر
 غيره فان دفع في الغد يبر وان مضى الغد لم يدفع
 النصف او دفع اقل من النصف عا ددينه كما كان
 والرابع من وجوبها ما ان ابر اعنى خصم على ان
 يعطيه ما يبر عدا يعني قاله انك من خمسة من

، الالف على ان تقضي الخمسة عند اخره اي في كنه ان يترك
 ، اي يبر مطلقا سواء ادى الماني وهي الخمسة في الف
 ، او الابدانية بالابرا لا ادا قال في الدرر لانه اطلق
 ، الابر او ادا خمسة لا يصح عوضا ويصح شرط مع
 ، الشك في تنقيده بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف
 ، ما اذا ادا ادا خمسة لان الادا حصل مقرونا به فن
 ، حيث انه لا يصح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه
 ، يصح شرطا لا يقع مطلقا فلا شئ الاطلاق بالشك
 ، فان قالوا في الثانية ولو قال حططت عنك
 ، خمسة على ان تنقذ في خمسة ولم يوقت لذلك
 ، وقتا اذا قبل الفترم ذلك يبر عن خمسة اعطاه السا
 ، اولم يعطه قلت وهو الوجه الثاني ولو قال حططت
 ، عنك خمسة على ان تنقذ في اليوم خمسة فان لم
 ، تنقذ فالامام عليك على حاله فقبل الفترم ان تنقذ
 ، الخمسة اليوم يبر من الباقي وان لم تنقذ في اليوم لا يبر
 ، في قولهم ولو قال حططت عنك خمسة على ان تنقذ
 ، في الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الفترم قال ابو
 ، محمد ان نقذ في اليوم يبر عن الباقي وان لم ينفذ
 ، لا يبراه وفي شرح الطي ولو قال صالحك من
 ، الالف على خمسة على ان تعطيني اليوم ولم يقل فان
 ، لم تعطيني اليوم فالالف عليك فان اعطاه خمسة
 ، اليوم يبر عن الخمسة الباقية بالاجماع وان لم يعطه
 ، حتى مضى اليوم عاد جميع الالف في قول ابي محمد
 ، راجع الى ما مس من وجوبها بالوعلق بتضييع
 ، الشرط كما ان ادبته الى كذا اي خمسة مثلا فان

بر

يبر من الباقي وكذلك لو قال حططت عنك خمسة ان
 ، نقذت في خمسة لا يصح الحط في قولهم جميعا نقذ ولم
 ، ينقذ ظهيرة او قال للفترم او للكفيل ادبته الى
 ، من الالف الذي على خمسة او قال ان رفعت
 ، الى خمسة فان برب من الالف او قال له متى رفعت
 ، الى خمسة فان برب من الباقي فحق هذا كله لا يصح
 ، الابر ولا يبر عن الباقي وان ادبته خمسة في ذلك
 ، لفظ الصلح اولم يذكرك ظهرية كما تقر ان تعلف
 ، اي الابر بالشرط مريحا باطلا بانه لا تملك من وجه
 ، يعني ان الابر فيه معنى التملك ومعنى الاستفاضة
 ، فالاستفاضة لا ينافي تعلقي الشرط في الطلاق والعنا
 ، فانه استفاضة فيجوز تعلقه بالشرط والتملك ينافي
 ، فراعين المعنيين وقتنا ان كان التعليق هو كما
 ، لا يصح وان لم يكن حرجا يصح وانما كان في الابر
 ، معنى التملك لانه يملك بملكه وملكه يبريد بالز
 ، وان قال المديون اخر له عليه دين سر سياتي
 ، محتره متالا كذا لهما لك على حتى توجبه
 ، عني وحي خط عن بعضه ففعل الدين التاجر
 ، او الخط صح حتى ان بعد التاجر لا يمكن من مطالبة
 ، في الحال وفي الخط لا يمكن من مطالبة ما حط اربدا
 ، مع لانه ليس بمكره عليه او على التاجر والخط يمكن
 ، من اقامة النسبة والتخفيف فيك وهو بقر الصلح
 ، مع الانكار لانك واحد منهما لا ينافي الطلوع والاختار
 ، في تصرفه اقصى على ما لم يخطرك الاخطار
 ، لا يمنع من تصرفه تصرفه على الخط لا يمنع

ق

المختصة زبلي ولوا علن ما قاله سري يعني قال رجل اخر
 يعني الناس لا اقرئك بما لك حتى تؤخره عنى او تخط
 عنى ولم يتفق على حط او تاخير وسكت الدارين اخذ منه
 الكل لئلا اى اخذ المال كله من المغزى الحال بلا تاخير
 ولا حط مخ لا نه قوله لا اقرئك بما لك تنصن الاقرار
 به حيث اضافة اليه بقوله ما لك او كان تعليق الاقرار
 بالشرط فيلزم في الحال لكن معنى الاخذ باقراره وهو
 قوله بما لك والمال مجهول انه يؤمر بهيا نه ولا يلزمه
 ملاذ عاه المدعى لعدم اقراره به تأمل رحمتي قلت
 فله قال علانية لا اقرئك بالالف الذي تدعيه على
 الا اذا خرت عنى او حطت عنى منه كذا ولم يجز
 المتخاطب ولم يؤخر له الالف والله تعالى علم ثم انه لو
 اتفق على الحط او التاخير ثم اعلى فانه لا يتنصن
 الصلح وكذا لو اعلى ابتدا ثم حط له الطالب واخر
 صلح هو اولي من حالة السر ولا اكره في شيء من ذلك
 كما افاده السيد احمد ولو ادعى رجل على اخيه ان يعطيه
 قدرا معينا ومحمد المدعى عليه بانه لا يستحق قبله
 شيئا فقال المدعى للمدعى عليه الجاحد اقر بى بهاى
 بالالف الذي ادعيت عليك وفي نسخة اخره خرت
 فطع مفتوحة وكسر القاف وشهد به الراى ان
 احط منها اى من الالف المدعى ما ية يعنى فتسلم
 الى تسع مائة وفي معناه ما لو قال اقر بى بهاى ان
 اوخر عنك في مطالبتها سنة والله تعالى اعلم جاز
 الخط او التاخير لا نه ليس من تعليق الا بر صرح بابل
 معنى وقد سبق خبره بخلافه ما لو ادعى عليه الف

محمد

محمد فقال اقر بى بهاى ان اعطيك مائة درهم فاذا اقر
 صح الاقرار ولا يلزم الدائم شي لان اى القول المذكور
 رسوة فتخرج على الاخذ وما على المعطى حيث لم يتوصل
 الى حقه الا بدك رهبا يباح له الدفع لكن لا يجزى عليه بل لو
 دفع ثم وجد قاضيا فاصبر في ردّها واجبه القاضى على
 الرد ولو ادعى على اخيه ان محمد وقال المدعى ان اقر بى
 بالالف الذي ادعيت عليك حطت لك منها مائة فافرح
 الاقرار لا الحط لانه وعد معلق بالشرط لا يجب الوفاء به
 وما قاله الحلي بان الحط ابراه وهو معلق بصريح الشرط
 وهو لا يصح فهو غير صحيح كما بنى عليه الشيخ اجماعى مجيبى
 ولو ادعى على امرأة نكاحا فمحمدت فضاهاى على مائة درهم
 على ان تقر بذكر فاقرت صح ويلزمه المال لان الاقرار متى
 قرن بالعوض يجعل ابتداء تملك فان الرجل اذا قال لغيره
 اقر بى بهذا العدد على ان اعطيك مائة درهم فاقر بصبر يعنى
 ظهر بية الدين المشتري بسبب محمد كمن يبيع ببيع صفقة
 واحدة وهذا يشتمل ما اذا اشتراك في البيع بان كان
 جمعا واحدة ولم يشتركا بان كانا عيني لكل عيني بيعت
 صفقة واحدة لا تفصيل ثم شربلا به وقيد بالصفقة
 الواحدة لا احتراز عما اذا كان عبد بى رجلى بى
 احدها نصيب من رجل بجمعيته ولا خرباع نصيب بجمعيته
 وكذا عليه صكوا واحدا بالالف درهم فان احدها لا يشار
 الاخر فيها فتضمن لانه لا يشترط له في الدين لان كل دين
 وجب بسبب على حدة ولا به في المشاركة ان يتساوى
 في قدر الشئ وصفقته لانها لو باعاه صفقة واحدة على
 ان نصيب فلان منه مائة ونصيب فلان خمسين

ثم قبضوا أحدها منه شيئا لم يكن للاخر فيه مشاركة لان تقرب
 التسمية في حق البايعين كتقرب الصفقة بدليل ان المشتري
 له ان يقبل في نصيب أحدها دون الاخر وكذا لو اشترط أحدها
 ان يكون نصيبه حتما بزيادة نصيب الاخر خمسين
 سودا لم يكن للاخر ان يشاركه فيها قبضه لان التسمية تفوت
 وتغير نصيب أحدها عن الاخر وصفا او دين موروثة ورثة
 اثنان من ميت كايها اوقية في ستمائة استهلكه رجل
 ثالث عاوجه فوجب الضمان مشترك بينهما اذا قبض أحدها
 اي احد الشريكتين شيئا منه اي من الدين المشترك شاركه
 الشريك الاخر في المكتبوض ان شاركه في عين حقه من
 وجه حتى كان للطالب ان يأخذ منه اذا ظفريه بغير اذن
 الغنم ويجبر الغنم على القفا ولا يجاز على المبادلة فحقت
 كان عين حقه من وجه كان له ان يشاركه فيه ورجع بالان
 على الغنم وهو المديون للشركة في الكل والبعض الباقي
 آوان في الشريك الذي لم يقبض ابيع الغنم فيما بقي من
 الديار ويترك شريكه كما ياتي لكن لو سلم له المكتبوض واختار
 متابعة الغنم ثم تولى نصيبه بان مات الغنم مفلسا رجح
 على القابض بنصف ما قبض لان التسليم مقيد بشرط
 سلامة الباقي له فاذا لم يسلم له رجح عليه كما في الموكلين
 ليس له ان يرجع في عين تلك الدارهم المكتبوض لان حقه
 فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود
 الى ذمته في مثلها زيلو وحسينه ولو صالح قال السند
 احمد في التفريع نظرا لان هذا صحيح عن نصيبه لا قبض
 احداهما اي احد الشريكتين في الدين المشترك المديون
 باقرار او سكوت او انكار عن نصيبه على ثوب اربع خلافه =

حسن

عيسى الدين لانه لو صالح على خمسة فانه اخذ لبعض حقه
 واستطاع الباقي كما تقدم فيشاركه في نصف ما اخذ ان يشا
 او يرجع على المديون بنصيبه وليس للقابض فيه خيار احد
 الشريكتين الاخر بنصفه لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو
 متناع وقسمه الدين حال كونه في الذمة لا تصح وحقت
 الشريكتين متعلق بكل جزء من الدين فيستوفى على اجزاءه
 واخذ النصف دال على اجازة العقد صحح فيصنع ذلك وفي
 الميسر لو كان لرجل على رجل رهنه فرض وصالح
 أحدها على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع اليه
 ان يشا ربع الكروان شامخه دراهم الا ان يصح
 الشريك المصالح له اي لشريكه الاخر ربع اصل الدين يعني
 حيث اختار الشريك الاخر الرجوع على المصالح واجاز صلحه
 اثنان للمصالح المتجارين ان يدفع نصف ما وقع عليه
 الصلح او ربع الدين فاذا ضمن له بربع اصل الدين فلا حق له
 اي للشريك الاخر في الثوب بل يصغف للمصالح وحق الدين
 المصالح في الدين وقد ضمن له وقد علم ان الخيار للمصالح
 وقد بالمصالحه عن نصيب أحدها لانه لو لم يصالح بثلث
 اشترى احد الشريكتين من المديون بنصفه شيئا ضمنه
 بنصفه يديم الشريك الغير المصالح الربع ان شاركه في
 النصف من الدين بالمقاصة ولا يخبره دفع نصف الثوب
 لانه بالشرار صار كانه قبض بنصف الدين ولا ضرب في ضمانه
 اربع الدين ههنا لان مبيي البيع على المالكه بخلاف الصلح
 فان مبياه على الخط والاعراض فكان المصالح بالصلح ابراه
 عن بعض نصيبه وقبض بعضه ولو الزمناه بدفع ربع الدين
 لتفرقه الشريك المصالح لانه لم يستوفى عن نصف

الدين الا اذا رضى بضمها ن ربح الدين لانه قد التزم الضم على تحقق وجوده فان قلت قسمة الدين قبل القبض لا يتصور فكيف تتصور المقاصة فيه قلت قسمة الدين قبل القبض تجوز ضمتا وانما لا تجوز قصد او ههنا وقعت القسمة في ضمن صحة الشرا وصحة المعاملة وكمن شئ يصح ضمها ولا يصح قصد الاوان ش الشريك الغير المصالح اتبع غزبه في جميع ما ذكر في مسالك الصلح والبيع بقا حقه اي الشريك الغير المصالح في ذمته اي في ذمة الغريم فلا ينبغي القياض في الفر المعامل في ذمته اي في ذمة الغريم الا ان له حق المشاركة في الجميع لان القايض قبض حقه الا ان له حق المشاركة فكان له ان يشاركه واذا ابرأ احد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجعه الشريك بنصف المبرأ على الذي ابرأه لانه اي الا برأ التلاق لحقة لا قبض يعني لان الا برأ فوف الصلح في التبع لانه لم يقبض شيئا فاذا لم يقبض في الصلح في هذا او لم يان لا يقبض وكذا الحكم ان كان للمديون على احد من دين قبل وجوب دينها عليه حتي وقعت المقاصة بدنية السابق صورته زيد اشترك اولاً من عمرو وشريكه بدينه وبعث ديناً في ذمة زيد ثم باع زيد وبر على عمه وعمه مشتركا بينهما بالسوية بما تتيقن فالتقاضي عمر وعبد مشتركا بينهما بالسوية بما تتيقن فالتقاضي ذمة عمرو ومن نصف من العبد المشتركة وما في ذمة زيد من قيمة الثوب واقتصا فلا يرجع بكره كما زيد بالتميز لانه قاصد اي لانه قضى ديناً كان عليه كما عرف ان اخر الدين في قضاء اوله وبه لا يجب الضمان وانما يجب الاقتضا ولا المشارة لا يجب الاقتضا وانما يجب بالاختصاص لا بالقبض يعني والمشاركة انما تجب في المقبوض ولو ابرأ الشريك المديون احد الشريكين عن البعض قسم الباقي بغيرها على

على سهم لان الحق عادي هذا القدر حتى لو كان لها كما المديون عشرون درهما فابرا احد الشريكين عن نصف نصيبه كانت المطالبة له بالتميز وللشريك بالقبض ومثله المقاصة بان كان عليه دين خمسة قبل هذه الدين فان القسمة على ما ياتي بعد المقاصة ولو ابرأ احداهما بنصيبه من الدين المشترك عن غريمهما لم يجز عند ابرأ وجه عند الثاني ومعه معرف رواية ومع اي في اخرى لا يبرأ يوف انه ابرأ موقت فيقبر بالابرأ المودد ولا نه تصرف في خالص حقه فلا يمنع منه ولا يكون ذلك قسمة الدين قبل القبض بل ينبغي كل واحد من التصيين على الشركة وذلك بان يكون الموددين اذ ا حل الا اجر ويرجع المودع على القايض عند حلوله الا اجر ولا يجر ح انه يورث الى قسمة الدين قبل القبض ولهي لا تجوز فيه لان القسمة فيها معني تميز الحقوق والافراز وفيها معني التملك والمبادلة والدين لا يتصور فيه التميز لان الدين وصف شرعي ثابت في الذمة وذلك لا يميز بعضه عن بعض ولذا لا يجوز تملكه من غير من عليه الدين فان قلت بنسخ البعض هل يميز احد النصيبين عن الاخر ولا يميز تميز بظن فلو لم ذلك لا يميز بعضه عن بعض وان لم يميز بظن فلو لم ذلك لا يميز احد النصيبين على الاخر كذلك بطرق لكم لا امتياز احد النصيبين على الاخر كذلك قلت اجيب عنه ان تاخير البعض فيه يستلزم التميز بذلك كما يوجب فيه يستحيل ذلك فيه فمعني قوله لا امتياز احد النصيبين استلزام تاخير والا امتياز فان قلت قد يجوز ابرأ احداهما عن نصيبه وذكر الا برأ يوجب التميز يكون بعضه مطلوباً وبوضه لا في يستحيل فيه ذلك قلت اجيب عنه بان القسمة تقضي وجود النصيبين وليس

ذلك في صورة الابرا موجود فلا قسمة فان قلت لو كان شرا
القسمة امر وجوديا لازم ما ذكرتم وانما هي رفع الاشياء اكرالا اتحاد
او ما شئت فسمه وذلك عدمي فلا نسلم انها تقتضي وجود
النصيب قلنا القسمة انما اذا كان احد النصيبين لتكبر المنفعة
لما شارك فيه الاخر وذلك يقتضي وجودها لا محالة وارتفاع
الشركة من لوازمه والاعتبار للموضوعات الاصلية كما في
المخ وقال الزبيلي وانما قلنا بان يورى الى قسمة الدين لان
الحال والموجود مختلفان وصدا وحكا حتى لا يطالب السائل
بنصيب في الحال فكيف يتصور هذا الاختلاف بينهما من
غير قسمة وهذا عوى عدم القسمة فيه بعد ذلك الادعوى
الحال ولان فيه ضررا على شركته بان تجعل مونة الطالب
عليه فقط بانه ان السائل يطالب بنصيب في الحال في اذ
خلص منه رجع عليه هو بنصيب عند حلول الاجر ثم
يرجعان على الفريم فيوز هو نصيب ايضا مشاما اخرى
الاول فيطالب السائل بنصيب فاذا خلع منه رجع عليه
به عند حلول الاجر ولم يزل يعمل هكذا وان يستوفي الكل
وفيه يفيوت غرضه منه من وصول حقه له في الحال وهذا
ظريضا هرا يخفى على احد فلا يمكن منه كما لا يمكن احدا
الشريك ان يكتب نصيبه بغير رضی الاخر بخلاف الابرا لانه
لا ضرر عليه فيه وهو ايضا لا يورى الى قسمة الدين لان
القسمة انما تكون مع بقا النصيبين ملكا للشريكين
ولم يبق للشريك فيه ملك فلا تكون قسمة وانما هو
اتلاف نصيب فقط وذلك جائز قبل القسمة لا الزم انه
لواقر بنصيبه من الدين لانه ان صح اقراره وصار ملكا
للقوله لكونه اتلاف لنصيب ولو كانت قسمة لما جاز ذلك

اه قال في المخ وتخبروا له انما جيل كما في الجمل انه اجله
احدها فان لم يكن واجبا بعقد كما منها بان ورثا موجبا
فانما جيل باطل وان كان واجبا بانه احداهما فان كانا شرين
شركة عنان فان اخرا الذي ولي الادانة صح تاجيله في جميع
الدين وان اخرا الذي لم يباشرها لم يصح حصته ايضا
وان كان متنفذا وضيق واجل احدهما اجلا جيله
كنا جيل الوكيل بالبيع بالثمن وان حط احدهما ان كان
عاقدا جاز حط بعضا وكلا ويضمن نصيب شريكه ان
حط الكل وان صالح احدهما عن عني اختص به وان لم
يكن عاقدا يجوز نصيبه لانه نصيب شريكه كما في الحق
اه والغصب قبض يعني لو غصب احدهما من المديون
عينا وهلك عنده فانه يزل فابضا نصيبه فشاركه
فيه الاخر لانه بالهلاك وجب للفريم عليه دين فالتقيا قضا
وقد بان بالهلاك لانه لو كان المقتسوب من غير جنس الدين
وكان موجودا وجب رد عنه رحمتي ومثله ما لو استر
احدهما منه شيئا شرا فاسدا فهلك ذكر الشئ وحدث دين
للمطلوب على احدهما حتى التقيا قضا فدين الفريم واقضاء
اخرا فيماله مؤاخذة فليكون قضا من الفريم واقضاء
من الطالب فيضمن لشريكه والاستحجار بنصيبه يعني
لو كان زيدا استدانت من عمر و بكر اربعين درهما شرا
استاجر عمر ومن زيدا درهم بعشرين درهما فلهذا
الاستحجار فقبض من عمر ونصيبه من الدين الذي على زيدا
فهو كما ان نصيبه لان للمنافع حكم المال وعن محمد انه اذا
اضاف العقد الى دين لا يرجع عليه بشي لانها اتلاف ولو
احرق احدهما ساع المطلوب بان لا يكون قضا عند

اي يوسف حتى لا يرجع عليه شريكه لانه لم يحصل في ذلك شي بخلاف
 القصب ثم الاحراق بالنار حيث يرجع عليه وان ا تلف بال
 لان الضمان حصل بالتقصيص يستند اليه فيهلك من ذلك
 الوقت بخلاف ما اذا ا حرقه في يد مالكه من غير قبضه وعن
 محمد هو قبضه فيرجع عليه لانه بالاحراق وجب عليه
 الضمان فصار دينا منه فالتفصيص فصار دينا وقد ذكرنا
 ان اخا الديني فصار للاول فصار مقتضيا فيرجع عليه
 زيلعي لا التزوج يعني لتزويج احدها بتقصيص بان كان
 لهما دين على امرأة فزوجت نفسها من احدها بتقصيص
 من دينه عليها او كانت لهما دين على مولد لامة فزوجها
 المولى من احدها على نصيبه من الدين او كان لهما عكر
 المكاتبه دين او على الامه المازونه فتزوجت باذن المولى
 باحدها على نصيبه من الدين فهذا التلاف وليس بقبض في ظم
 الرواية حتى لا يرجع عليه شريكه لانه لم يسلم به شي يمكنه
 المشاركة فيه فصار كالمشاركة على نفس المديون وكلاهما و
 اي يوسف انه يرجع عليه لوجود القبض بطريق المقتضى
 على ما بينا والصحيح الاول لانه التلاف ولان النكاح يتعلق
 بعين الدين عند الاضافة اليه فيملكه بعينه ثم يسقط
 عن ذمتها كالمهبة بخلاف ما اذا لم يغف العقد اليه بان
 سعى درهم مطلقه فوقع التقاضي بنصيبه حيث يرجع
 عليه شريكه بالايجاب لان ملكه وانما ملكت غيره فالتقاضي
 فصاها والصحيح عليه عن جنانية عمد ليس بقبض لانه لم
 يملك شيئا بل بالمشركة بمقتضى زيلعي وقيد بالعمد لانه
 الخط يسلك فيه مسلك الاموال فكانه قايض فيرجع اذ
 في الزانية وسعراج الدراية وفي الايضاح لا يلزمه شي لشدة

حراق

ان

لانه كان النكاح وقال الاكمل في العناية بعد نقله ما تقدم واراد
 انه قبيح كدلان الارش قد يلزم العاقلة فلم يكن مقتضيا
 لشيء اورد عليه بعض الغضاد حيث قال فيه ان العاقلة
 لا تتعلق صلي على كذا قال فاطم زاده في تحفة الغية هذا
 ساقط حد الان العاقلة لا تتعلق الارش الذي يجب الصلح
 وهو الذي يجي في كتاب الديارات ولا يكون ذلك في الصلح
 عن جنانية العهد وانما مراد صاحب العناية عاقلان الارش
 قد يلزم العاقلة بجنانية الخطا يصالح عنه على ما
 اعطاه المجازي في مثله اذا وقع الصلح على نصيب المجازي
 من الدين المشترك لم يكن المجازي المصالح مقتضيا لشي
 اذا ارش لم يلزمه حتى يكون مقتضيا له بل قد يلزم العاقلة
 فان دفع ايراد الراد ثم اقول بنفي كلامه فيما قاله صاحب
 العناية او فلا تعلق بينه خلع مع العاقلة عند ان
 فيكون التعلق كاحد على ما يجي في كتاب العاقلة فلا يلزم
 قوله فلم يكن مقتضيا لشيء اذ قد كان مقتضيا لغيره
 ما لم يرد به مع العاقلة واما ثانيا فلا مانع من ان
 يقتضى اطلاق الجنانية لا تقتضيها بالعمد فلم يظهر للتعقيد
 وجه فليتام اهر وحيلة اختصاصه اي اذا اراد احد
 الشر من ان يقبض من الدين المشترك شيئا يختص
 بما قبضه حتى لا يكون لشريكه رجوع عليه ان شبه الغريم
 اي المديون قد رد به فيكون المقبوض هبة لاديه ثم
 يبرئ الموهوب له من الدين الذي يستحقه من نصيبه
 عند اولا هبه و ابرأ حلا الشريك مديونه يمنع رجوع
 الشريك الساكن عليه بشي او يبيعه الشريك لطلاب
 به اي بقدر نصيبه من الدين لقا من غير حيلاد يعجز

ناسبي

يُجْعَلُ شَرْهُ الشَّرِيكَ نَصِيبَهُ فَلَمْ يَكُنْ مَقْضِيًّا لِلدِّينِ بَلْ أَخَذَ ثَمَنَ
الْمَبِيعِ ثُمَّ بَيَّرَهُ بِابْعِ الثَّمَنِ وَهُوَ الطَّالِبُ مِنْ دِينِهِ وَلَا رَجُوعَ لِلشَّرِيكَ
عَلَيْهِ إِلَّا بِإِثْمِهَا وَضَمَّةً وَقَدْ عَنَّ أَنَّ كَانَ مِنْ شَرِّهَا أَنَّ لَنَا كَلَامًا
مِنْهَا وَكَيْلًا عَنْ الْأَخْرِجِ التَّصَرُّفِ مُلْتَفِظٌ وَغَيْرُهُ مَرَّتْ فِي الشَّرْكَ
وَمَرَّتْ لَنَا فِيهَا فِرْعَوْنَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الدِّينِ الْمَشْرُوكِ لَا يَسْتَفِيدُ
الْفَقْدُ إِلَّا مِنْ هَرَجٍ عَنْ مَرَا جَعَتِهَا وَلَوْ كَانَ رَجُلَانِ كُنَا عَلَى رَجُلٍ
الْفَقْدُ لَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ الدِّينُ وَاجِبًا لِعَقْدِ أَحَدِهِمَا بَلْ وَرَثَاتُ دِينِ
الْفَقْدُ مِنْ رَجُلٍ فَصَالِحُهُ أَحَدُهُمَا عَلَى مَا يَمُوتُ مَحَلَّةً عَلَى أَنَّ
مَوْجِلًا مِنْ بَاقِي حَصَّةٍ وَهُوَ رَجُلِيَّةٌ فِي دَرَاهِمِ الْيَسْتَفَادَةِ
أَخْرَجَتْ مَا بَقِيَ مِنْ حَصَّةٍ وَهُوَ رَجُلِيَّةٌ فِي دَرَاهِمِ الْيَسْتَفَادَةِ
الْمَقْبُوضَةِ تَكُونُ بَيْنَهُمَا وَتَأْخِيرُ حَصَّةٍ وَذَلِكَ أَرْبَعِيَّةٌ
بَاطِلٌ فِي قَوْلِهِمْ حَتَّى لَوْ قَبِضَ الشَّرِيكَ الْأَخْرَاشِيَّ كَأَنَّ
لِلْمُخْرَاجِ يَشَارِكُ فِي الْمَقْبُوضِ وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمَحَلَّةً
تَأْخِيرُهُ فِي حَصَّةٍ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ دِينُهُمَا وَاجِبًا بِأَدَائِهِمَا
بِأَنَّ كَانَ شَرِيكِي عَنَّ أَنَّ أَخْرَاجِي وَلِي الْأَدَاءِ صَحِيحٌ
تَأْخِيرُهُ فِي جَمِيعِ الدِّينِ وَإِنْ أَخْرَاجِي لَمْ يَشَارِكْ الْأَدَاءِ
لَا يَصِحُّ تَأْخِيرُهُ فِي حَصَّةٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَفِي قَوْلِهِمَا يَصِحُّ
وَنَاجِلٌ أَحَدُ الْمُتَقَرِّفِ وَضَمَّةً إِيَّاكَ صَحِيحٌ عِنْدَ الْكَلِّ كَأَنَّ
الْخَانِيَّةَ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلَيْنِ عَلَى رَجُلٍ الْفَقْدُ فِي حَصَّةٍ فَصَالِحُ أَحَدِهِمَا
مِنْ رَضِيَّةٍ عَلَى خَصْمَانِيَّةٍ زَبُوفٍ أَوْ عَلَى خَصْمَانِيَّةٍ سُودِيَّةٍ
لشَّرِيكِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ نَصْفُهَا كَأَنَّ الْمَيْسُوطَ وَلَوْ كَانَ الْكَلِّ
لِرَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا أَحَدُهُمَا دَرَاهِمُ وَلَا خَرْدًا نَزِيرًا فَصَالِحُ أَحَدِهِمَا
مَا يَمُوتُ دَرَاهِمُ فَهُوَ جَائِزٌ وَتَقْسِمُ الْمَايَةَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ نَصِيبِهِ
الدَّرَاهِمُ وَالْأَنْزِيرُ فَإِنْ أَصَابَ الْأَنْزِيرُ فَهُوَ صَرَفٌ وَتَشِيرُطُ
الْقَبْضِ فِي الْجَمْعِ وَمَا أَصَابَ الدَّرَاهِمُ فَهُوَ اسْتِيفَا الْبَعْضِ
وَأَسْقَاطُ الْبَاقِي كَأَنَّ الْوَصِيَّ صَالِحُ أَحَدِهِمَا يَنْتَهِزُ الْمَالَ

الصلح

الصلح ههنا مجاز عن الفسخ عن نصيبه من المسلم فيه وصورة
زيد وعمر واسلماً ما يترددهم في خمسين كرا من برأى رمفان
في سنة كذا أو قد كان كذا واحد منها خمسون درهماً وأما
تتعلق قد اعتداً واحداً ثم بد الزيد ففسخ عقد السلم في نصيبه
وهو خمس وعشرون كرا وصالح المسلم فيه على أن يرده خمسين
درهماً ويفسخ العقد في نصيبه على ما دفعه من رأس المال
قديماً لأنه لو كان على غيره لا يجوز بالاجتماع ما فيه من
الاستبعاد بالمسلم فيه قبل قبضه وقديماً في البحر يكون
الشركة بينهما خاصة حيث قال وإذا صالح أحد رتبتي السلم
في نصيبه المشترك بينهما شركة خاصة على ما دفع من رأس
توقف على إجازة شريكه فإن إجازة الشريك الآخر
نفذ الصلح المعبر عنه الفسخ عليها فيكون نصيب رأس المال
بينهما وبأية الطعام بينهما سواء كان رأس المال مخلوطاً ولا يجرى
وإن رده الشريك الآخر فالصلح وبقي المسلم فيه على حاله
عند أبي محمد وقال أبو يوسف يجوز هذا الصلح إجازة الشريك
أولاً لأنه تصرف في خالص حقه فجوز كما في سابق الديون
وهذا لأن الصلح فيه على رأس المال كالصلح في غيره على ما
أراد من المال لا يتردده أنه يجوز إذا إجازة شريكه ويشترط
في المقبوض ويرجع على الغريم فإذا كان كذلك وجب
أن ينفذ في حقه ثم يكون لشريكه الخيار أن يشاركه في
ما قبض ويكون الدين بينهما وإن شارح على المسلم فيه
كسائر الديون وكأنت نصيبه في المبيع المعين ولهذا إن
هذا العقد حقه فلا ينفذ أحدهما بفسخه وهذا لأن
المسلم فيه لم يكن موجوداً قبل العقد وجوز التصرف فيه
باعتبار وجوبه بالعقد والعقد تم بينهما فصالح واحد منهما

بالتصرف لسطر العلة وشرط العلة لا يشترط شي من الحكم ما لم يتم
 ذلك بإجازة الآخر كالزواج أحد المتقين المقتضية بخلاف
 شرائع المنافاة العينية أصلاً لوجود العقد حتى لا يجوز العقد
 إلا بوجودها فكذلك تكون أصلاً لصحة الرضا لأن العبد
 موجود حساً ومعانية قبل العقد وكان لكل واحد منهما
 ولاية التصرف بها ولا يستفيد به بالعقد فكذلك الرضا
 العلة فيها وكذا المصلحة لا يشترط الملك إلا بالعقد ولا ولاية الضر
 فيه إلا أن فكان فعلها علة لثبوت الشركة والولاية علة
 لوجاز الصلح فإما أن يجوز في نصيبه خاصة أو في النصف
 من النصيب ولا يميل إلى الأول لأن فيه قسمة الدين قبل
 قبضه وإنه باطل لأن خصوصية نصيبه لا تظهر إلا بالتميز
 التميز ولا يتميز إلا بالقسمة وهي باطلة ولو جاز في نصيبه من
 غير أنه فلا بد من إجازة دفعه للضرورة لأنه فسخ ملك
 شريكه عمده فيقتضي إرضاه عنه أنه يلزم من رجوع شريكه
 عليه عود الدين وهو المصلحة فيه ذمته والمصلحة فيه لا يعود
 بعد سقوطه ولهذا توقع إيلائه فسخ الإقالة لا تنفي بخلاف
 بيع العتيق وبإذن منه أيضاً يجوز صلحه ثانياً حتى ينفذ
 عنه ما عاد إلى ذمته وكذا ثالثاً ورابعاً إلى أن لا ينبغي
 منعه لأن غرضه براءة ذمته ولا يحصل ذلك إلا بسقوط
 الكا هذا إذا كان رأس المال مخلوطاً فلا شك فيه وإن
 لم يخلطه ونقد كل واحد منهما على حدة اختلعا فيه فقال
 بعضهم يجوز عنده أيضاً لأن المانع كونه يودي إلى العود
 بعد سقوطه ولم يوجب هذا المعنى هنا لأن الواقع يأخذ
 منه ما دفعه إليه وليس للأخر أن يشترط فيه لأنه لم يدفع
 إليه شيئاً آخر فلا يودي إلى عود به بعد السقوط وقال
 بعضهم

بعضهم هذه الصورة أيضاً على الخلاف لأن عدم الجواز
 عندها كونه يودي إلى قسمة الدين قبل القبض وأول العقد
 حقهما إلى آخره ذكرنا فقد وجد هذا المعنى هنا فلا يجوز
 وهو الصحيح لأن العلة التي ذكرناها قد كانت واحدة وعند وجود
 مسئلة كتن عند عدم الخلط يبطل بعله واحدة وعند وجود
 الخلط بعلل ولا من إجازة لم يجزه إلا لعدم العلة المصية
 وذلك لا ينهض حجة لعدم الحكم لجواز ترداد العلة على حكم
 واحد لعدم بعضها لا يدل على عدم الحكم لجواز أن يخلطه غير
 عما لا نسلم أن صاحبه لا يشاركه في المقصود إذا لم يخلط
 المال بل إنه إن يشاركه فيه لأن الشركة فيه إنما تثبت كونهما
 اشتركا في دين السلم والشركة في دين السلم ثابت بسبب
 اتحادهما للعقد ولهذا لا يقبض أحدهما شيئاً من السلم فيه
 إلا شاركة فيه صاحبه ولا تأثير لخلط المال فيه ولا لعدم
 فكذلك رأس المال عند الفسخ فكان الاحتياج به باطلاً
 ربيعي نصيبه لو كان شريكاً معاً ورضة منصوب على التميز
 جاز صلح أحدهما السلم من نصيبه على ما دفعه من رأس ثمانية
 مطلقاً جازاً لا خيراً وروايد في البحر ولو في الجميع أي جميع
 المسلم فيه يعني أن الجواز لا يجتص نصيبه لا يوفى
 في الجميع لأن كل واحد منهما وكيل عن الآخر في النصيب
 وأما إذا كان عنهما توقفاً أيضاً لم يكن من تخارجهما
 كما في المذبح فصل في التخيير هو توقفاً على
 الخروج وهو شرعاً أن يصطلي الورثة على إخراج بعضهم
 الميراث بمال معلوم ووجه تأخير قلة وقوعه فإنه
 قليل ما يرضى أحد بأن يخرج من الدين بقدر استيفاء حقه أو
 لوقوعه بعد الحياة وتربية طلب الخلف من الورثة ذلك

عند رضى غيره به وله شروط تذكر في اثنا الكلام قال في الكفاية
 ووصورة رجل مات وترك زوجا وبنتا واختا وابو وام فمضى
 المسلمة الربع والنصف والباقي وفي التركة دنانير وثياب
 فصوص الزوج على ثوب ثم كيف يقسم المال بين البنت
 والاخت والصحيح انه يقسم على ثلاثة اسهم سهمها البنت
 وسهم للاخت لأن حق البنت فيما اخذ الزوج بدل الصلح
 الثلثان وفي حق الاخت الثلث فمن المأل ان يكون للأخت
 منها اثلاثا وما اخذت انصافا كرجلين اشترى بثانها على
 ان يكون الثمن بينهما نصفين فيكون المبيع بينهما كذلك
 اخذت الثوب عند رضى عن التركة عند قسمتها لها
 وهي اى والمأل ان التركة عرضا وكانت هي اى التركة
 عقارا مال اعطوه له يعني نفقده عوضا عما يستحقه
 من الارث في التركة ورضي بذلك او اخذت من تركته
 ذهب خالص بفضة كان لم يخلع الميت الا دنانير
 فصالحه على درهم ونفقوها له نقد او على القدر باليمن
 يخلع الا درهم فاخرجوه بالدينار المدفوعه اليه او على
 نقد بين بان يخلع الميت الف درهم والف دينار فصالحه
 بها وهو كان يستحق منها الربع فصالحه على ما يريه
 درهم وما يريه دينار صح الصلح في الصور الخمسة
 التي مررت وقوله صرف الجنس يخلع جنسه راجع الى
 المسألة الاخرى وهو ما اذا كانت التركة نقد بين
 ودفع البديل كذلك كما قد مناه من التصوير فنقول
 كأنه قول ما خصه من الدنانير بالمائة الدرهم
 المدفوعة وقول ما خصه من الدرهم بالدينار
 المدفوعه وعند صرف الجنس يخلع جنسه جاز
 التف

التفاضل قال ما اعطوه اول ذكر لكن بشرط التفاضل
 فيما هو صرف فالباقي قوله الثمن سابقا بخلاف جنسه المتبادل
 ويكون المراد بالصرف في كلامه الصرف المصطلح عليه في الفقه
 وهو بيع الثمن بالثمن ولو كان المراد بالصرف اللغو
 الاختصاص بمسألة واحدة وهي ما اذا اشتملت التركة على
 ذهب وفضة ودفع البديل كذلك ولعدة بالي او بالدرهم
 ولقوله اولا لكن بشرط التفاضل فيما هو صرف فالباقي
 متعين للصرف الاصطلاحي فالخلاص لا يجوز الصلح في
 جميع المسائل المذكورة لانه مجموع المبادلة لا يخلو
 عن دين ولا يمكن حمله على الا برأى لا دين عليهم ولا
 يتصور الا برأى العبد وبيع العفار والعروض بالقليل
 والكثير جائز وكذلك بيع الذهب بالفضة لعدم البر بالاختلاف
 الجنس والاصل جواز مكر هذا الصلح فصفة متماثل
 زوجة عبد الرحمن بن عوف وقد شرطت له مرضه ثم مات
 عنها وعن ثلاث زوجات غيرها واولادها فختلف
 الصلح رضى له ثمنها في ميراثها منه وكان حضر
 ربع الثمن على القول بارتها فصالحوها نصف دين وهو
 حزين اربعة وكنتي جزا واخذت بهذا الحسبة ثلاثة
 ونجاشي الف من الدينار وكان ذلك بمحض الصلح
 وروى عن ابن عباس رضى الله عنه قال تخارج اهل الميراث
 ايمخرج بعضهم بعضا يطربق الصلح ولا يشترط ان يكون
 اعيان التركة معلومة لانه لا يحتاج فيه الى التسليم ويصح
 ما لم يعلم قدره في جائز في اوقافهم في اعيان الميراث
 من المعراج زوان لم يعرف قدره لما ذكرنا ذلك في الثمانية مغيرا
 الى الاخيرة والى التهمة وقال لا يشترط معرفة الميراث

وانما اشترط التقا بغيره في المجلس لانه صرف غير ان الذي في
يده بقية التركة ان كان جاحدا يكتبني بذلك القبض لانه
قبض ضامن فينوب عن قبض الصلح وان كان مغترا غير مانع
لنصيبه فلا بد من عقد يد القبض لانه قبضا لانه فلا
ينوب عن قبض الصلح فاذا رجع الى موضع فيه العيب
وعني وقت يتمكن فيه من القبض قلم مقام القبض
كما في الكافي قال الزبلي وهذا يشير الى انه العلم بشرط
لان قبض المجرى لا يمكن وانما لا ينوب هذا القبض عن
قبض الصلح لانه قبض الامانة لا ينوب عن المصنوع فلا بد
من عقد يدك بان ينتهي الى مكان يتمكن من قبضه بالخلية
والمصنوع ينوب عن الامانة وعندنا في القيد من قبض
ينوب احدها عن الاخرى لمصنوع عن المصنوع والاول
عن الامانة وفي اخراجه عن قديم وغيرها يعني لو
كانت التركة ذهبا وفضة وغيرها من العروضة والعقار
وهما محو عن جميع ذلك باحد النقد بن اما بالدرهم
فقط او بالدينار فصلا يصح الصلح الا ان يكون
ما اعطى اكثر من حصته وفي نسخة من قبضه
من ذلك الجنس الذي دفعوه حتى يقبل قدر نصيبه
بنصيبه والزائد يحقه من بقية التركة لانه لا حمل
على الماوضة لتعذر حملها على الابرار عن الاعيان ونحو
اعتبار شرط الماوضة فيه تحراز عن الربا لانه لو اعطوا
قد حقه او اقرتكون العروضة والعروض ويكون ربا وتلا
الذهب او الفضة حاصل لهم لا عوض فيكون ربا وتلا
اذا لم يعلم قدر نصيبه لا احتمال الربا لان العيب لا
على نقد بانه يكون مساويا له او اقل فكان ربا

ان ع

واولى بالاعتبار ولا بد من التقا بغيره فيما يتا بالذهب
والفضة فيه لكونه صرفا في قدره ولقد اقال الله ولا بد
من حضور النقدين عند الصلح ولو حكى بان يحضر
قبل الافتراق حتى يتم اشتراط التقا بغيره في المجلس
يكون ما يرا ديعطى للمد فروع له تحت يدك لا بطريق الامانة
رحمتي ولا بد من علمه بقدر نصيبه ليعلم ان ما حله
ازيد من نصيبه من ذلك الجنس تحراز عن الربا بشرط
وخلاصه قال السيد احمد لم يذكر هذا في الشربك لانه
ولا وجه لاشتراطه وان اراد به حضور البديل اذا كان
منهما فقد افاده بقوله سابقا لكن بشرط التقا بغيره
فما هو صرف وقيد المانن باحد النقد بن احتراز عما
اذا كان يد الصلح مجموعا يدك والدينارين فان يصح
كيف كانت لانا نصرف الجنس الواحد في خلاف الجنس
تصحى للعقد كما في البيع بل ولى لان المقصود من
الصلح قطع المنازعة ولكن بشرط فيه التقا بغيره
الا فتراق لانه صرف ولو عرض اى لو صا محو بعرض
في الصور كلها جاز مطلقا قبل ان كان اكثر قبض في
المجلس او لم يقبض لعدم الربا قال السيد احمد وظاهره
يتم ما لو كانت العرض من التركة اذ حقه لم يكن جميع
فيكون مساويا عن نصيبه في بقية التركة بما راعى
حقه فيه او لا ولو اكر وارت لانه حصته ليس ببدل
اشارته الى ما قاله المحكم الشهيد قال وانما يبطل الصلح
على اقل من نصيبه في تمام الربا في حالة التصادق
واما في حالة التنازع بربا اكروا واربائه فيجوز وجوب

نبلانية

ذلك ان في حالة التكاثر ما لا يكون بدلا في حق الاخذ
 ولا في حق الابعاد هكذا ذكره المرغباني بل لقطع المنازعة لهذا
 في حق المدعي عليه واما في حق المدعي فاخذ بعض حقه
 واستقطا للباقى لا ينهم حقه صارا غاصبين
 وصار المال مضمونا عليهم في مذهبهم من قسار الدين وفي
 علم الحكم الصلح عن الدين بحسبه بخلاف ما اذا اقروا بذلك
 فان المال عمن وان كان من النقدين ولا يصح الاستقطاع
 في الاعيان فلذلك تعني ان يكون صرفا رحمي وقال الشيخ
 الاسلام بطل الصلح في حال التصادف والتكاذب معا على
 اقليم نصيبه في مال الربا ووجهه انه يكون معا وضمة
 في حق المدعي فيدخل فيه الربا من هذه الوجهة نقله السيد
 احمد ولو تركه دراهم وعروض و صلح على دراهم المثل
 كان ما اخذ من الدراهم اكثر من نصيبه جاز ويجعل المثل
 من الدراهم بالمثل والباقى بالاعراض ويشترط قبض الباقى
 في المجلس وان كان ما اخذ مثل نصيبه من الدراهم لا يجوز
 وكذا لو كان اقليم نصيبه ولو كانت الشركة عروض ودراهم
 فصوح على الدائر فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم
 وان صلح على دراهم جاز على كل حال كما في المحيط وبطل الصلح
 في الكلان اخبر على بناء المفعول احد الورثة اى خرج الورثة
 احدهم وصالحوه على مال والحال ان في التركة اى المال المتروك
 ديون على الثاثير بشرط ان تكون الديون لبقية من
 وهم من عدد المخرج كما لو صلحت مراة عن ثمنها وصدقتها
 والورثة يقررون بنكاحها فان كان في التركة دين على اب
 فصولت عن الكل على ان يكون نصيبها من الدين للورثة

اوصو

اوصوحت عن التركة ولم ينطغوا بشي اخر كان الصلح
 باطلا كما في الظهيرية لان تملك الدين وهو نصيب
 من غير من عليه الدين وهم الورثة باطل وان كان بعض
 واذا بطل في حصته الدين تعدى البطالات الى الكلالا
 الصنفه واحده تساوي حصته الدين اول يمين
 وهذا عند ابي ج ويني ان يجوز عند ما في غير الدين
 اذا بين حصته واصل الخلاف فيما لو جمع بين حروعه
 او ثابة ذكية وميتة وباعها صنفه واحده وبين حصته
 كما راحه منها من الثمن بطل في الكل عنده وعند
 صح في العبد والذكية وفي النهاية ترد مسألة الصلح على
 قول ابي يوسف ومحمد فيما اذا كانت اسلم خطبة في
 شعير وزيت فانها لا يبيع في حصته الت وفسد
 في حصته الشعير وهما قالا فسد في الكل قال هذا
 مما حفظتم قال كذا في مبسوط شيخ الاسلام وعكران
 يقال مرادهم في مسألة الصلح فيما اذا لم يبين ما يقابل
 كل واحد منها وفي مسألة التمسك ابي يني توفيقا بينهما
 ونعمي لقا عدتهما وافاد السيد احمد بان يبطل الصلح
 في التمسك عند الكل على الاصح ثم ذكر الما لنصحة اى
 لتصحح المصلح الواقع من الورثة اذا صاحوا كل واحد
 وفي التركة ديون ولا يجوز للمخرج منها حق في الديون
 حبلا فقال وصح الصلح لو شتر طورا الى الورثة على المصلح
 المخرج ابراهيم عنه اى من حصته من الدين يعني
 تقول الورثة لصلح المخرج نصالحك ما نتحقق في
 التركة على ان لا تبيع غير ما مورثك عما نتحقق من
 نصيبك في الديون عليهم فان ابراهيم وصالحوه على اعيان



التركة بما لم يعلم صح الصلح لانه غلبك الدين من من عليه
 الدين فيستقط من الدين التي على الغرما قد رخصت على
 الغرما فاستغفرت ببقية الورثة من هذا الابراء فائدة من
 حيث ان المصالح لم يبق لعل الغرما حتى لا ان حصته
 المصالح تصير ملكا لبقية الورثة ولذا قال ابن الكاكي في هذا
 الوجه نوع ضرر لسائر الورثة حيث لا يمكن الرجوع على
 الغرما فقد رخصت المصالح ونوع نفع لهم حيث لم يبق
 للمصالح على الغرما حق وان لم ينعج الصلح المذكور جلية
 اخرى وهي ما اشار اليه بقوله فخصوا اي يجعلوا فخصا
 نصيب المصالح منه اكد من الدين تبرعا منهم يعني يقولوا
 للمصالح تحقق انت عندك الغرما من نصيبك من الدين
 مثلا ما به وهذا ما به ما عندنا نقصها عن الغرما
 تبرعنا ما به في هذا ايضا ضرر على الورثة لانهم لم يستفيدوا
 من نصيبهم في الدين شيئا بل وضاع عليهم ما فوضوه
 من الدين عن الغرما وعلى هذا يكون قوله واحالوا
 كخصته سبق فكم اذا لم تنق له حصته بعد ما فوضوه الا ان
 الا ان يكون المراد ان بقية الورثة تتبرع عن الغرما
 بتحويل فخصا ما يستحقه المصالح من الدين ببقية الورثة
 يجعل المصالح على الغرما بخصته من الدين ببقية الورثة
 ويقبل الغرما ذلك وفي هذا ضرر على بقية الورثة وهو
 لزوم النقذ عليهم بمقابلة الدين الذي هو نسبة والنقد
 خير من النسبة وقد وقع في بعض النسخ او احوال حصته
 فتكون عملية ثالثة لصحة الصلح يعني بصلحهم على ان
 التركة ما لم يعلم المصالح بخصته ثم لا يكون لبقية
 الورثة على الغرما او ان لم حيلة رابعة في تصحيح الصلح

بلا ضرر المصالح ولا على بقية الورثة وهو ما اشار اليه بقوله
 اقترضهم اي اقترض بقية الورثة المصالح فخر حصته
 منه اي الدين وصالحه عن غيره بما يصلح به لاعا وراء
 الدين واحالهم المصالح بالقرض الذي ثبت في ذمتهم
 لبقية الورثة على الغرما ويقبلوا اي ويقبل الغرما الحق
 وهذه اي الحيلة الرابعة احسن الحيل لانهم اذا اعطوا
 للمصالح شيئا بمقابلة الدين او قدرا له بقرض لم ينفذ
 لهم حق لانه يحصل لهم الدين بمقابله فانتفى الصبر
 عنهم الا ضررا لتقدمهم فان العيني خير من الدين ان كان
 والا ووجه اي الا بضر والا خفف ان يبيوه كفا من
 تضر او نحوه بقدر الدين الذي له على الغرما ثم يجعلهم على
 الغرما ابن ما كد وزل يلبى ايضا ولو صالحوا الزوجة على ان
 تاذن لعمى من الغريم الدين وتترك حصتها في سائر
 الاموال كان باطلا وان لم يدخلوا الدين في الصلح صالح
 عن باقي التركة ويبيى الدين على الغريم على فرائض الله
 سبحانه بينهم كما في المحيط وفي صحة صلحهم عن ترك
 مجبرين اعيانها والحال انه لا دين فيها اي في التركة
 على ما قيل او موزون متعلق بصلح يعني صالحوا وارثا
 على اربعين اردوا من مراكبتين فخطارا من سمن عن
 تركته مجهولة اعيانها خالية عن الدين اختلاف قال
 ظهير الدين المرغيناني لا يجوز هذا الصلح لما فيه من احتمال
 الربا بان يكون في التركة ملكا او موزون من جنسه فيكون
 في خقه بيع المهر عيسه جزافا فلا الفقهاء بوجوه
 لانه يجتمعا ان يكون في التركة من جنسه ويجتمعا ان يكون
 فيها واذا كان فيها جتمعا ان يكون الذي وقع عليه الصلح اكثر

وانه احتمال ان يكون مثله او دونه هو احتمال الاحتمال فنزل الى
شبهة الشبهة فالشبهة هي المعبرة ولذا قال والصحيح الصحيح
اي صحة الصلح وتليق لعدم اعتبار شبهة الشبهة وبه فتاوى
فاضحان والصحيح كما قال ابو جعفر لان الثابت هرب
شبهة الشبهة وذلك لا يقتضيه اوراق ابن الكمال ان كان في
التركة المصالح عنها جنس يدل الصلح لم يجز الا ان يرد البدل
على ان نصيب فيكون الزيادة في مقابل ما يخصه من غير الجنس
ويشترط القبض لانه بمنزلة البيع وبيع ما جمعا قد روي
جنس او احدها لا يجوز نسبة كما تقتضيه القواعد والمرا
انه لا يجوز اتقا قوا الا بان لم يبرح في التركة من جنس يدل
بدله الصلح جاز الصلح وان لم يبرح في التركة مجزولة وهي
الصلح ام لا فاعل الاختلاف ولو كانت التركة مجزولة وهي
غير مكمل او موزون وكانت في يد النقية من الورثة
وصوح وارث عنها صح الصلح في الاصح قال في الهداية
ولو كانت التركة غير المكمل والموزون لكنها اعيان غير
معلومة قيل لا يجوز لكونه بيعا يعني ببيع المجهول
لا يصح اذا لمصالح عليه عني يعني يمكن تجوز الصلح
بطريق الابرا اذا ابرأ عن الاعيان باطلا وكذا بطريق
البيع لان المبيع مجهول ثم قال والاصح انه يجوز لانها
اي جهات التركة المصالح عنها لا تقضي الى المنازعة
ههنا لقباها اي لوجود التركة المصالح عنها في يدهم
اي يد النقية من الورثة فلا يحتاج فيها الى التسليم فليكن
انفرد حاكمها لا غير ما نفعه لكونه لا يبيع بل الحكماء لا تقضي
الى المنازعة ما نفعه الا ترى انه لو باع فقيرا من صبرة يجوز
البيع مع الحكمة وكذا لو باع المفضوب منه المفضوب

من الغاصب والقاصب لا يعلم مقدار مجوز البيع حتى لو
كانت اي التركة كلها في يد المصالح او كان بعضها في يد المصالح
وبعضها في يد النقية لم يجز الصلح ما لم يعلم جميع ما في يده
لأنه لا التسليم فليكن في مثل هذا الحال مفضون
المنازعة بين ملك وتقليد الشئ يكون التركة غير مكمل او موزون
تتبع صاحب الهداية للاحتراز عا لكانت التركة من
المكمل او الموزون وصوح منها على مكمل او موزون كما تقدم
في المسألة الاولى والله تعالى اعلم وبطلان جميع اي مع
احد الورثة لا يجوز عنها وبطلت القسمة اي قسمة
التركة من الورثة مع احاطة الدين بالتركة لان الورثة
لا يملكون التركة في هذه الحالة لان الدين المستغرق يمنع
دخول التركة في ملك الوارث لان حاجته مقدمة على
الارث فلهذا لم يبرأ لها ولو اجاز قبل ان يصل اليه حقه
سواء علوا بالدين قبل القسمة او لا فان لم يطلعوا الا بعد
القسمة قيل للورثة اقصوه فان قصوه صححت القسمة
والافضحت وقيد باحاطة الدين لانه لو بقي في التركة ما ياتي
بالدين لم لا تنسخ لعدم الاحتياج كما في قسمة الدرر
وفي الظهيرية ولو لم يضمن الوارث ولكن عزلوا عينا بالدين
الميت فيه وفا بالدين ثم صالحوا في الباقي على ما قلنا جازاهم
قلا المقدس فلهذا هلك المذلول فلا بد من نقض القسمة
الا ان يضمن الورثة الدين الذي على مورثهم بل لا يجوز
منهم على التركة او يضمن اجنبى بشرط براءة الميت وبشرط
ان لا يرجع في التركة فعند ذلك يصح الصلح والقسمة
لان هذا الفالة بشرط براءة الاصيل وهو الميت فتضمن
حواله فيجوز مال الميت عن الدين فيجوز تصرفهم فيه وانما

لو كان الضامن للدين من الوارث او الاجنبى تقطعت طاعة ابو
علي التركى كانت التركة مشغولة ابو بى الدين من مال الآخر
 قال السيد احمد وكان الاولى تقديمه على قوله او بعض جني
 فان الضمير فيه يرجع الى الوارث سواء و فى الوارث ذلك
الدين من مال الخاص به او من عين اخرى ظهرت للميت
وفى الغاية عن كفاية اليه تقى فى كتاب القصة صفحة
الورثة التركة وعلى الميت دين فطلبه الغريم بنقص القصة
وان قل الا اذا كان للميت مال سواء جعلنا الدين فيه
وسبق القصة اذا ادى الورثة الدين لان الدين ينبع نصف
الوارث كالرهن قل الدين اكثر ولا ينبغي ان يصاح احد
من الورثة ويخرج ولا ينبغي الا يقسم المخلف بين الورثة
وفى منحة ولا يقاسم قبل التقسا للمدين فى غير دبر محب
ولو فعل الصم والقسمة صح استحسانا مع كراهة قالت
السيد احمد وهل هى تجزئية او تجزئية والقياس ان لا يجوز
لان كل جزء من اجزاء التركة مشغول بالدين لعدم الاولوية
بالصرف الى جزء دون جزء فصار كالمتفرق فمنع من
دخوله فى ملك الورثة ووجه الاستحسان ما اشار الى
الشئ بقوله لان التركة يعنى ان الانسان اذا مات وتتر
مالا فانه لا تخلو عن قليل دين فلو وقع المخلف كله عن
القسمة وكان ما يفضل بعده لدين تضرر لورثة يعنى
يفضونهم الى الحج او الى ان لا يمكنوا اصلا فقلنا بانهم
يملكونه دفعنا للضير عنهم فلذلك قلنا انه يقف من
المخلف عن القسمة قد رد الدين استحسانا قال السيد احمد
وكان الاولى تقديم قوله استحسانا بعده قوله صح وترتبه
يعلم خلاف المراد وقاية لبىلا يخلصنا جوا الى نقص
 القسمة

القصة بحمد الله وقد افادته الربيعي وشرع الهدية وفي الظاهرية ان
كان عليه دين فصولت المائة عن ثمنها عاشره لاجوز هذا
الصالح لان الدين في الزكاة وان قل ربيع جواز التصرف فان
طلبوا الجواز فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط
ان لا يرجع في الزكاة او يضمن اجبي بشرط براءة الميت او يورث
دين الميت من ماله اخر ثمنها كحوها عن ثمنها وصداقتها على نحو
ما قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن عزول عينا فيه ليدل الميت
وفاته كحوها في الباقي على ما قلنا فان اجاز غريم الميت
فتمت وصحهم قبل ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع
عن ذلك وفي الباقي ولو صولت عن ثمنها على ماله معلوم
ثم ظهر على الميت دين يلزمها بحصتها من الزكاة ويؤخذ من
بدل الصالح ولو اخر جوا واحدا من الزكاة فحصة اكل
المصالح يقتسم بين الباقي وفي نسخة الباقي من الزكاة
على السؤال فان ما اعطوه من ماله وفي نسخة من ثمنهم
غير الميراث وان كان المعطي اى ما اعطوه له مما ورثوا
من مورثهم فجع قدر ميراثهم يقتسم بينهم قال في السراجية
وشرحتها ومن صالح على شي من الزكاة فاصح سهامه من
التصحيح يعني صح المسألة مع وجود المصالح ثم طرح سهام
من التصحيح ثم قسم ما بقي من الزكاة بعد طرح السهام
المصالح على سهام بقية الزكاة كزوج وام وعم فصالح الزوج
على ماله ذمته من المهر وخم من البني فالمسألة مع وجود
الزوج من ستة للزوج نصفها ثلاثة وللأم ثلثها ثلثان
وللعلم الباقي وهو واحد فلما طرحت سهام الزوج من التصحيح
بعد الصلح بقيت ثلاثة اقسام باقى الزكاة من بدل الصلح على
سهام بقية الزكاة وهي ثلاثة فلما اصاب سهمي الأم فهو لها

وما اصاب سهم العلم فهو له فان قلت هلا جعلت الزوج بعد الصلح
وخروجه من النبي بمنزلة المعدوم وراى فائدة في جعله داخل
في تصحيح المسألة مع انه لا يأخذ بشي غير بدل الصلح قلت لو
جعلناه كما انه لم يكن وجعلنا التركة ما عدا الكهر لا نقبل وير
الام من ثلث اصلا الحال الى ثلث ما سبقت اذ حينئذ يقسم الباقي
بينهما اثلاثا فيكون للام سهم وللنساء سهمان وهو خلاف
الاجماع اذ حقها ثلث الاصل ولا ان الزوج لما استوفى نصيبه
مع انه ليس من اهل الدار والام اقوى منه فلا ينصير الام
مستوفية بجميع حقها كما ان اولى واستيفاء حقها بخلافه
قلنا ولا نه لولم يجعل كذلك كان للعلم مثلا نصيب الام وكان
نصيبها من الزوج مثلي نصيب العلم والعراوى بالنقص
منها لقوله صل الله تعالى عليه ولم الحق العراوى باهلها في
بق فلاولى رجل ذكر وستياتي هذه المسألة في خلافها تحتنا عند
ضمة موضحة مع فوايد وراى بان شاء الله تعالى وقسنا
الخصا يكون عن انكار يعني قيد جريان هذه التفسير بما اذا كان
العورة منكرا لا يستحق ذلك الوارث المصالح فلو صرح عن
اقرار بان اقروا باستحقاقه قطع السؤل يقسم بينهم مطلق
منع سؤل كان الدفع من التركة او من غيرها لا نه بمنزلة
النسب فكانهم استروا جميعا ولا يظهر التساوى الا اذا كان
المدعى متعسلا وباب بينهم قلنا مل وصلح احدكم عن بعض
الاعيان فحججنا بشاره الى انه كما يصح الصلح معه عن كل اعيان
ينص عن بعضها اعتبارا للجزء بالكل وفي المجتبى ادى ما لا
مطلوب او غيره في رجل وارثتني ذكرا من المدعى يجوز الشر
في حصة المدعى ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق
شيا كان له ولا فلا فارب حجة المطلوب ولا يثبت فله ان
يرج

ن

يرجع هو ولو لم يذكر صك الترخا ارجح ان في التركة دينا وفي نسخة
ان في التركة دينا ام لا فالصلح صحيح يعني اذا اقر بما فيه علمه وليس
له نقضه الا بمسوغ وكذا لو لم يذكر في الفتوى اي في السؤل
الذكر رفع ليكتب المفتي عليه الجواب فتفتي المفتي بالصحة وكمل
المفتي ما سأل السائل على وجود شر ايها اى شرط الصحة
يعني فلا يجب على المفتي البحث بجميع الفتاوى وليندره
كيفية كتابته صكوك الصلح فاذا اردت كتابته الصلح على انه صالح
وكخصوصا باسرها كتب اقر فلان بن فلان ان فلانا في ان الصلح
فلا نأمن جميع له عاوى ونخصص ما اتى له قبله على كذا
دينا ارجح صحى قاطعا للدمعوى والخصوص ما كملها وانه
قبل منه قبول صحى ونقد له بدل الصلح في مجلس الصلح
هذا فقضى المصالح هذه قبضا صحى ولم يبق له عليه بعد
هذا الصلح ادعوى ولا خصوصية لا قليل ولا كثير لا قد
ولا حديث لا في الصلح ولا في الما طلق لا في الحيوان ولا
في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدار ولا في
الدناير ولا في شي يطلق عليه اسم المال والمالك بوجه من الوجوه
او بسبب من الاسباب اقرب ذلك كذا اقرارا صحى وصدقه قال
الصلح هذه الصورة في جميع المصالحات واذا كان الصلح
عن دعوى كانت للصغير عاوى فان كان المصالح والدمعوى
انصافا يكتب اقر فلان بن فلان ان صلح فلانا عن كذا خصوصية
كانت لولاه الصغير اسم كذا ولا ولد له بهذا الاسم سواء على كذا
درهما بعد ما علم يقينا ان هذا الصلح خير لهذا الصغير من
التناوي في الخصوصية اذ لم تكن للولد الصغير هذينة عادة
يقسمها على اثبات هذا الحق للصغير وكان المدعى عليه منكرا
او كان المدعى عليه دفع صحيح وقيل فلا نه هذا عنه ارجح

فيه الصلح وفضل لمصلح هذا البدل لهذا الصغير قضاي
 في مجلس الصلح وان كان المصلح اجنبيا قد اذله القاض في الصلح
 كنت اقر فلان بن فلان وهو المأذون له في هذه المصلحة للصغير
 للصغير فلا من جهة القاض فلا من فلان في هذه المصلحة
 وفضل بدل الصلح اقر في حال جواز اقراره في الوجوه كالم
 طابعاً له صالح فلا وهو المأذون عليه عن كل خصوصية كانت
 لهذا الصغير عليه باذن القاض المذكور فيه اذ لم يكن لهذا الصغير
 وضع لامن جهة ابيه ولا من جهة اخرى على اذ ارادها صلي
 صهي بعد ما علم يقيناً ان لهذا الصلح خير للصغير المذكور فيه
 على الوجه المبني فيه الكتاب الا في الظهيرية الصلح عن
 الدعوى على الصغير وللدعوى بنية اقر فلا من فلان بن فلان
 ان كان يدعي على الصغير لمصلحة فلا من فلان بن فلان بحصة
 والده او يقول بخفض وصية في وجهه ان جميع كذا ملكة وحصة
 بسبب صحيح وفي يد هذا الاب وهذا الوصي بعير حق وكان
 يطالب لتقصير عنهما وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا ينكر
 دعواه هذه منها قايلاً ان ملك هذا الصغير وحصة في يد ابيه
 هذا او وصية هذا الحق وليس عليه قصير عنهما وتسليمها
 اليها وكان لهذا المدي شهود معروفون بالعدالة وجواز
 الشهادة وكانت المصلحة على المال المذكور في هذا الكتاب
 خير للصغير من التادي في الخصومة في الاصل والصلح وطلبي
 من هذه الدعوى على ان يعطى هذا الاب من مال الصغير
 لهذا المدي كذا درهم فصالحه على ذلك وقيل لك من مال
 مشافهة وقض منه بدل هذا الصلح بايضا كذا من مال
 هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى كشي في ذلك
 كما لا في عينة ولا في ثمنه ولا في قبضة ولا غلته ولا في حق

لا

لا يقدم ولا حديث وصدقة في هذا الاقرار من له حق التصديق
 مشافهة بموافقة ويتم الكتاب بعد ما الحق به حكم الحاكم الامر
 كما في الذخيرة واذا اردت كتاب الصلح جزم بين امرأة وورثة
 زوجها كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون الا ان فلا من
 ابن فلان كان زوج هذه المرأة فلا من بنت فلان بن فلان
 صحيح وانما من وخلف من الورثة زوجة له ومن البني
 كذا ويسمى عدد الورثة وخلف من الورثة في ايدى من
 الرضا كذا وتسمى حدوده ومن الدور والبيوت لاولاد
 ومن الموانيت كذا ويسمى حدودها ومن الغلات كذا
 ويسمى وحكي ويسمى جنسه ومنه ومنها الثياب وعددها
 كذا ويسمى جنسها وصفها وقسمها ومن الدواب
 من كمثل كذا ومن البغال ومن الخيل كذا فافصافها كذا
 بصقة تغلبها وكان لها الثمن من ذلك بقدر بقية المهر
 ولم ينكر واكات الصلح خير لهم ديناً ودنيا وضاً تختمهم
 بعد معرفتها جميع ذلك ثانياً على حقها وصدوقها
 ولم يكن شيء منها ديناً على الناس ولم تكن مستعولة ايضاً
 يدين على هذا الملت ولا وصية غيرها وتقول وقد كان
 تعني ما كان ديناً على الناس ووقع القضا ليس كان له
 على هذه الملت دين برضا جميع الورثة وادبهم عن حبر
 في الثمن والمهر على كذا صلي جاز ان اذ لا شرط فيه ولا مشو
 ولا فساد ولا خيار وقضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح
 بدفعهم ذلك اليها وسلمت لهم جميع ما وقع عليه الصلح
 عما يشغل عن الغنص والتسليم جميع ما سمي ووصف
 في هذا الكتاب حدوده وحقوقه وجميع مناع الغلات
 والجوري ولسانهم وهي جميع كسوة وسروك الخيل وجملها وجميع

رغا

ان يكتب بعد ما ينظرتم حصتها من تلك الديون فان كانت
مثلا ما يدرهم كتبت وقدا قرض هو لا البنون هذه المرة
من اموال انفسهم بينهم بالسوية ما يدرهم غطري عيني
سودا عتيقة بينهم جيا دارة اربعة مائة درهم غطري عيني
درهم غطري عيني فقبضتها منهم والحالهم يقبض ما يدرهم
درهم من هو لا الغرما وهي حصتها من الديون التي
عليهم من هذه الشركة ليقبضوها ثم تكون هي قصاص
لهم ما اقرضوها فقبضوا وكيلها بذلك مشافهة واشهدوا
واذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المات
في صلاتها والتمن من تركته زوجها يكتب الى قولت
وانها كانت تدعى على هو لا الورثة كذا اذ ابقية صلاتها
الذي كان لها على زوجها فلان وان توفى قبل اداها شيئا
منها وصار ذلك دينها في تركته وكان لها شهود يشهدون
على ما ادعت ولم يكن لها في الورثة مدفع لذلك ولا مخلص
عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذه الصغر بالتوسط
والمصلحة فتوسط المتوسطون بينهم فتمت المصلحة
بين هذه المقرق وبين هو لا بالغني وبين من مات
عن هذه الصغر باذن الحاكم عن دعواها صلاتها كذا
هذا وعن دعوى التمن من تركته زوجها هذا على كذا وقبر
هذا الصلح هو لا بالغنون عن انفسهم وقبر عن هذا
الصغير من له ولاية القبول فقولوا صحوا وان كانت
الصلح عند احد من الورثة والورثة بالغون يكتبون فلان
الحال صلاتها فلان وفلان وفلان اخاه واخنة لاب وام ووا
المسكي فلان بنت فلان عن كل خصومة كانت لهم قبلهم

لذلك

متاعها وما يعرف بها من الكف البقال والحجر وغير ذلك ونحوها
الكروم والبساتين والارضين والنجارها وزروعها وغير ذلك
وجمع غدا لهم بهذا الصلح الموصوف فيه لا حق لها في شيئا
ولا في دعوى ولا طلب ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه
وسبب من الاسباب وكل دعوى تدعيها قدام هي مبطله وكل
بينة تعجبها هي زور وبها نكاحا على طلبها قبلهم ظلم
وعدا وان وقوا وهذا الصلح عنهما شفاها وجاها في مجلسها
فا اذ رك هو لا الورثة فيما وقع عنده الصلح اوتى شيئا منه فعلى
فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد
تفرقا طائعين كذا في الظهيرة وان كان من الشركة دينا على احد
قلت بعد ذلك واحدات والاعيان من الشركة وتركت
من الدين الواجب للارزح فلان كذا وعلى فلانة كذا وبقوا
بعد ذلك الصلح والافراق بالاستيفاء لم يبق لها بعد هذا الصلح
والا برحق ولا دعوى بوجه من الوجوه في هذا قد استوفيت
ذلك كله الا الديون المذكورة الموصوفة في ذلك ذلك
لم يدخل في هذا الصلح فان ارادوا ان لا تكون لها خصومة في
الديون ويكون استيفاءها لهم كتبت قبل الاشراف عندها
بعضهم وقد عجل هو لا المسحون فيه لهذا المرة جميع نصيبها
وهو كذا من جميع هذه الديون من موالم من غير شرط
في هذا الصلح تعجيل منهم وتبرعا عن هو لا الغرما المسحون
فيه فقبضتها فكم يبق لها في شيئا من هذه الديون حق ولا
دعوى واشهدوا بالحق وليس هذا اجسني لان الغرما يبرون
بهذا التعجيل ولا يبقى للدين مطالب ولو شرطوا ان
يكون ما على الغرما لهم بهذا التعجيل لم يصح لانه يخلل
الدين ممن ليس عليه كما قدم الشئ والوجه الاحتسن

ان

في تزنيهم فلا تفرح ولا تفرح في حق كان له في هذه التركة على كذا
 صلي واقيم قبلوا منه قبولاً صحيحاً الذي الصلي على دعوى وصية
 الثلث والرابع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه كما في
 الذخيرة وان كان في التركة دراهم او دنانير ينبغي ان يقول
 عند ذكر بدل الصلح انه اكثر من حصتها من الدنانير والدرهم
 كما في الظهيرية قال محمد بن علي في الرجل يدعي في دعوى دار
 فصله صاحب ولا يقرب به هل يجوز قال نعم وهي مسألة
 الصلح عن الانكار وقد مر جواز عندنا خلافاً للشافعي
 وابنا أبي ليلى فان اراد المدعي عليه ان يكتب كتاباً يكون
 له حجة على المدعي يكتب هذا الكتاب لفلان يعني المدعي
 عليه من فلان يعني المدعي اني ادعيت في دارك دعوى
 وهي الدار التي في موضع كذا واحد ودها كذا فصالاً كتحتي
 من دعوي في دارك هذه على كذا دارها وزن كسبعة
 على ان اسلم لك جميع ما ادعيت ورضيت بذلك وصالحاً
 عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك
 جمع كذا دارها ويتم الكتاب هكذا كان يكتب ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد وكان الشافعي يكتب لفلان بن فلان
 ابن فلان اني ادعيت عليك في الدار التي في يدك في موضع
 كذا واحد ودها كذا ولا يكتب اني ادعيت في دارك وكان يقول
 لو كنت اتى في يدك بذلك لا يكون هذا امتا المدعي اقراراً
 من الدار للمدعي عليه فيصير دعواه الملك لنفسه بعد ذلك
 فيصح الصلح والوجه لما ذكره محمد بن علي وضع المسألة فيه
 اذا دعي في داره دعوى ولم يذكر ان المدعي بذلك مسألاً
 ويجوز ان تكون الدعوى في حق من طريق او مسيل
 فبصا

فبصا المدعي عليه على ترك دعواه الطريق او مسيل الما
 واقرا المدعي بملكية الدار للمدعي عليه لا يمنع من هذه
 الدعوى فتقبل ككتابة محمد بن علي هذا الوجه على ان مراده
 من هذه الدعوى دعوى حق لنفسه لا دعوى رقية الدار
 كما في المحيط اذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما
 يدعي على صاحبه شاهد وان فلان ادعي في مجلس الحكم
 على فلان كذا دارها فانكر وادعي هو على هذا المدعي كذا
 ديناراً بسبب صحيح وطال تردده واختلافهما في المجلس
 الحكم كذلك وامدت الخصومة واشتدت المنازعة
 بينهما فتوسط المتوسطون فيما بينهما ونذروها
 الى الصلح اخذوا كتاباً بالله تعالى والصلح خير فامتعدا الى
 ذلك فاجابوا باصطحابي ان اعطى فلان فلاناً كذا
 دارها فتقبل هو ذلك منه مشافهة صلحاً صحيحاً جائزاً
 فاطعاً للخصومة وقبض منه هو ذلك بانفائه اياه برك
 اليه من ذلك كله براه قبض واستيفاء اقرانه كبقية
 له عليه خصومة في شيء وانتهى براه عن دعواه كلها
 وصدق الاخر في ذلك كله وبراءة هو ايضاً عن كل دعوى
 كان يدعي عليه ولم يبق لاحدها على الاخر خصومة ولا
 دعوى مطالبته بشيء وكل دعوى يدعي عليه احدها الذي واصله
 اعلم صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد قسمته كانت
 من الموكلة شهيد وان فلان وكيل فلان فثبت الوكالة
 عنها بالدعوى والقبض والصلح والاقرار والضمان وكان
 مطقة عامة في الوجوه كلها على موكلة هذه في مجلس
 القضاء ففلان القاضي ادعي على فلان وفلان وفلان

ان موكلته هذه كانت زوجة ابيهم ومورثهم فلان وجلاله
 يتكاح صحيحا صادقا معلوما به منتوفي وهي في
 نكاحه وخلف من الزكة كذا وكذا وانهم استولوا على جميع
 هذه الزكة بغير حق طلبت منهم صداقتها وارثها وهو
 تخم جميع ذلك فاجابوا بانهم اقتسموا كل الزكة وارثها
 نصيبها فزعم هذا الوكيل ان تلك القسمة وقعت فاسد
 غير صحيحة لمخالف الخلال وحصول التفات وتظهور الغش
 الفاحش وخروج بعض ما كان معيانا من الزكة وطائفة
 الموصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشايع
 الامة من اهل كورة كذا وعقدوا في موضع كذا مجلس
 للتامر في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الموصومين
 بطريق التوسط بمشهد القاضي فلان وبند يوم الى
 الصلح والتفقوا على ان يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة
 موكلته هذا عن جميع دعاويها وخصوماتها في هذه
 الزكة كذا وكذا فتراضوا به فصالح هذا الوكيل بمكسر هذه
 الوكالات عن جميع دعاويها من المهر والتمن من زكة زوجها
 هؤلاء الاخوة على كذا صلى صحى جايزا قاطعا للخصومة
 رافعا للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل
 على هذا المال واقرها جميعا طاعينين بوجوب هذا المال
 وهو بدل الصلح لفلانة هذه الوكالة في هذه الزكة
 وانهم بدلولها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع الدار المستلمة
 على البيوت التي في موضع كذا ويجدها وجميع الكرم الذي
 في موضع كذا ويجدها وحقوقها كلها كذا وكذا
 قيمة هذه الدار كذا وقيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل
 ذلك

ذلكه وقبضها عنهم تسليم ذلك كله اليه فارغا عن موضع
 التسليم وابراهم عن بدل الصلح المذكور قبضا بداجا يراو
 اقرها جميعا بمكسرة هذا المجدودين بهذه الموكالات لا
 حق لهم ولا لواحد منهم ولا لغيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى
 ولا كذا الى فتمت ادعواي وصنفوها الذكر فيها
 وضمن الوكيل لهم عن موكلته جميع ما يدركهم في سائر
 الزكة التي بقيت في ايديهم وقضت بصحة ذلك كله
 قاض من قضاة المشايخ والشهود والصالحين عن
 الوصية بسكنى دار بعينها على دراهم شهدها المشهود
 الى قوله ادعى فلان ان فلانا والد هذا المدعى عليه
 اوصى لهذا المدعى بسكنى جميع الدار التي هي بموجب
 كذا وجدها اباها عاشا او مدف كذا او مات على ذلك
 يرجع وهي تتخرج من ثلث ماله وقبل هو ومنه هذه
 الوصاية بعد موته ومات وترك وارثا واحدا وهو
 هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم صا كذا من جميع
 دعواه هذه على كذا ادعى صا لاجازا قاطعا للخصومة
 رافعا للمنازعة فقبل هو ومنه على هذا الصلح بهذا
 البدل الى الصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على
 سكنى دار اخرى هو كذا اول في الا ابتدا ويكتب عند
 بدل الصلح ثم صا كذا من جميع دعواه هذه على سكنى دار
 اخرى من هذا الزكة موضعها كذا اعدوها وحقوقها
 وكذا سنة كذا او يقول سنتي كذا ملنتي او يقول
 ثلاث سنتي كذا اولها او لها غنم كذا من كذا وكذا
 سلم شهر كذا من سنة كذا صلى جايزا صحى وكذا وكذا

له امساكها ليكرها بنفسه ويسكن من احب ويعلم بها برب
ثم يذكر القبض والابر والتفرق وضمان الدرك وهذا صحيح
عند اكثر مشايخنا وارجع وعند بعضهم لا يجوز كاجابة سكتة
دار والاحوط ان يلحق به حكم المالك الصلح عن دعوى
عنه او دين على سكنى دار او منفعة اخرى يكتب هذا ما
شهد الى قولنا ادعى على فلان جميع الدار التي في موضع
كذا او ادعى عليه الف درهم غطرية سبوع غنية راجع
جميع معدودة ثم صالحة من دعواه هذه على سكنى جميع
الدار التي في موضع كذا او يجد هاسنة كالملة او كذا على رابعة
ارضه التي في موضع كذا او يجد هاسنة كالملة ما بداه من
غلة الثمن والصفى او على خدعة عبد المسمى كذا سنة
كمالة او على ركوب دابة وبذكريتها وصفتها وبهين
المدة بتأجيرها صليحيا وبذكريتها قبول من اخر والتبفر
وضمان الدرك من كذا بيني والاشهاد الصلح بين الاب
والزوج في تركة الممراة شهيد وان فلان يعني الاب وفلان
يعني الزوج اقرارا يعني ان فلانة توفيت وخلفت من العورية
زوجا وابا وهما هذا ان المسهيات فيه وتركة فورثاها ولم تترك
وارثا غيرها فاصاب هذا الزوج نصف تركتها اذ ماتت عنه
غير ولد واصاب الوالد كسرها بالنفيسة والباقي بالعصف
وقد تركت من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا
وبفصل وان جميع هذه الاموال التي تركتها في بذر وحمل
هذا وادى بها فنظر جميعا في جميع ذلك فوقف على ذلك
تساويا واحاطا به علما وعرفا معروفة صحيحة لا ريب
فيه عندنا ولم يحلف عليها قايلا ولا كثيرا من هذه الزوج

بعد ذلك صالح مع الاب من جميع حق هذا الاب وحصنة
من تركته ابنة هذه بعد تصديق كل واحد منهما الصلح
المسمى فيه وبعد ان كان جميع العيب من هذا الذهيب ومن
الريق ومن الحق المذكور فيه يحضره وجب تنازلها به
عند تعاقبها هذا الصلح على ان كذا درهم من هذه الدار
التي وقع بها هذا الصلح من الواجب للاب من هذه
الدار المذكورة في تركته هذه الملت وهي كذا الا فضل في على
كذا درهم التي صولح منها وعلى ان كذا من هذه الدار التي
وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بكون
ارثة عن ابنته هذه من شأير الاشياء المذكورة فيها على ان
يكون جميع هذا الواجب للاب بخلق ارثة عن ابنته هذه
على زوجها هذا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج
جميع هذا الصلح المبني متافهه ودفع هذا الزوج الى
الاب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل ان يتفرقا منه ابدا
وسلم هذا الاب الى هذا الزوج جميع الواجب له بكون هذا
الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج ذك
كل هذا الصلح في المجلس الذي تعاقد فيه هذا الصلح
قبل الافتراق وذلك بعد اقرار هذا الاب وهذا الزوج
انها قد رايها جميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعا
دا عليها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينها فتعاقد
جميع هذا الصلح بينهما على ذلك وتفقا جميعا بعد تمام
هذا الصلح عن تراص منها به ورايا ذلك بعد ذلك جميع
الدار التي هي من هذه التركة على هبتها التي كانا رايها على
قبل وقوع هذا الصلح بينهما وحصلت هذه التركة
للزوج بالحق الواجب له بسبب الارث بمجردها وجبة

هذه وعن صلح مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها حتى رثه
 عنها على ما ذكر من صلحها فاذا ذكره هذا الزوج فيها ملكه اياه
 وهذا الاب من هذه التركة او شيء منه ومن حقوقه ومن
 الضياع والدار من جهة احد من الناس فلعن هذا الاب
 تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم واقره واحد منها طابعا
 انه لا حق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من
 تركته هذه المتوفاه بعد ان احاط علم كل واحد منها طابعا
 انه لا حق له قبل صاحبه بذلك كله وان كان دعوى يدعي
 كل واحد منها قبل صاحبه من تركته هذه المتوفاه بمن
 الاصناف المذكورة فيه او يدعي ذلك احد نسبة في
 حياته او بعد وفاته وشهود يشهدون لهم بذلك و
 يطلب كتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب
 صلح الفضولي بهذا الشهود الى قوله ان فلانا كانت
 يدعي على فلان كذا ففصلح هذا المعتبر عا وتطوعا بغير
 امر هذا المدعي عليه على ان لا ادركه عا انه ضامن
 ذلك من مال نفسه لهذا المدعي عليه عن هذه الدعوى
 وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى انه ضامن جميع
 ما يدركه هذا المدعي عليه في ذلك كله من درك ما قبله كونه
 ومن قبل احد من الناس صلى جائزا طوعا للخصوصية
 ولذا او قيل منه هذا الصلح بهذا المال وتضمنه بانفايه
 ذلك اياه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المدعي عليه
 فصالح جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعي عليه
 وفي ملكه دون ودون ساير التركة ملكا صحيحا وحقا وان
 لاحق لهذا المدعي ولا دعوى قبل لهذا المدعي عليه ويتم

الكتاب

الكتاب قال ان كان هذا الصلح من هذا الفضولي على
 ان تكون العيني المدعي للفضولي الالهي عليه كسبت
 بعد قولك على كذا او عا ان تكون هذه الدار المدع
 المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعي عليه ودون
 ساير الناس اجمعي ويكتب قبل الاشهاد قد جعل
 هذا المدعي هذا المصالح وكيله في حياته يقضي جميع
 هذه الدار من فلان هذا المدعي عليه بمن وحدها
 في يده من الناس كلهم وبالمخصوصة والمنازعة فيهما
 يتولى ذلك بنفسه ان شاء ويؤكد به من شامرة بعد
 اخرى ويستفيد من الوكلاء من شامرة بعد اخرى
 يعمل في ذلك براه ويقوم مقامه جائزا مره في جميع
 ذلك وجعله وصيا له في جميع الذي وكله به ودون
 غيره من ابناءه بعد وفاته وقبل هذا المصالح ما
 اشهد عليه شفاها فان لم يقدر على اخذها منه
 استر بدل الصلح من المدعي ويتم الكتاب كما في
 الذخيرة وان كان الصلح عن دعوى الامانة له انه
 صلح عن دعواه قبله كذا الذي كان او دعاه عنه
 وانه قبضها وديعة فطلب صاحب الوديعة منه
 رد الامانة فجدد حدودا صليا حتى صارت هذه
 الامانة مضبوطة له عليها بثلمها ان كانت من ذوات
 الامثال او يقتضيات كانت من ذوات القيم فصالحه
 عن هذه الدعوى على كذا ورعا صلحا صحيحا وان
 قبل منه هذا الصلح على هذا البدل مع انكاره قبله
 صحيحا كما في الظهيرية الصلح عن دم العبد على مال



ادعى عليه انه قتل اياه فلا ناجد يدعى عمدا بغير حق ظلم
 وعدوانا ولم يترك هذا المفتول وارثا سواء وانه
 القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الا ثقباه له و
 تسليم نفسه اليه واستيفاء القصاص منه من دعواه
 هذه على كذا فقبل ذلك منه مشافهة صلحا صهييا ق
 للخصوصية وقبض منه بدل هذا الصلح بايضا به ذلك
 اياه و ابراه عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع
 ما يدركه في ذلك من درك من قبل وارث لابنه هذا
 ان ظهر وغريم وموصى له وحاكم وذي سلطان وغيرهم
 من الناس حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما قبض
 منه بهذا الصلح بقدر ذلك الدرر ضما جازا صهييا
 فلم يبق له بهذا الصلح والابرار حق ولا دعوى اخرى
 مروا له اعلم كما في المحيط الصلح عن القصاص في
 ديوت القصاص ادعى عليه انه قطع يدك اليمنى من مفصل
 اللف عمدا اتعديا وظل بغير حق وانها قد برئت
 من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يدك اليمنى تجني
 هذه فساله ان يصالحه ومن دعواه هذا على كذا
 واجابه الى ذلك وصالحه على هذا المال ويتم كذا
 والله اعلم الصلح عن دم الخطا ادعى عليه انه
 قتل اياه فادنا خطا بغير حق وطلب منه دية
 من ان يصالحه منها على كذا ادرها موجلا بثلاث
 سنين من تاريخ هذا الكتاب على ان يبرئ عن
 دعواه هذه على ان يعود اليه كل سنة من هذه السن
 الثلاث هذه الدراهم المماثلة فيه صلى صهييا ويحقق
 باخر حكم الحكم كما في الذخيرة الصلح عن دعوى
 قتل

قتل العبد عمدا تشهد بالنسب وادى قولنا ادعى على فلا
 انه قتل عبده التركي المسمى فلانا او الهندي او امته
 الرومية المسمى فلانة فلا بد من اجد يدعى وظل وعدوانا وادعى
 عليه ان قاضيا عدلا جازا حكم فيما بين المسكين قضى له عليه
 بالقصاص في قتل هذا العبد ببينة قامت له عليه او باقرار
 كما يكون اخذا بقول من راي القصاص على الحر بقتل عبده
 الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فسال الصلح عن
 دعواه هذه على كذا ادرها فاجابه الى ذلك وصالحه على
 حكم كما يصح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قولهم
 جميعا ثم ندرك الحكم بجوارحه لوقوعه على غير قاربه و
 كتاب الشروط عن محمد بن رجب يدعى قتل الرجل انه
 قتل اخاه عمدا ولا وارث له غيره وقصالحه عن القصاص
 على الدية وتجليها في ثلاث سنين فالصلح جازا كذا اذا
 صالحه على اقل من الدية بجوارحه على قول بعض الناس
 وقد برهن هذا قال فان اذ ان يكتب بذلك كتاب
 لفلان يعني ولا يقتل في قتلها خاك فلا بد من فلا
 ويكتسب وارث لا وارث له غيرك وانك صالحا كتن
 عن دم اخيك على كذا او يتم الكتاب واذا كان القصاص
 للصغار والبنار فصلح الكبار جازا في قولهم جميعا
 عنداني فلا كذا الكبير على الاستيفاء فيك الصلح
 واما على قولهم فلا نه يصح صلحه في نفسه وبسقط
 القصاص وانقلب نصيب الصغار الباقي ما لا فرب
 من الصلح في ذلك كتبت الصلح في الكبير عنداني فيما ذكرنا
 وعند ما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير وقد

فيه ان نصيب الصغار صار بالاعفو واذا اقتله الرجل غدا
ولا ولي له فلان الامام ان يصلح عن ربه بالاتفاق اما
عندنا وحده فلا يبعد استغنا القصاص فيه كما لا ينبغي
بالصلح واما عندنا فيوقف بالامام كالوصي والوصي يملك
الصلح ونفذ الامام لان فيه نفعا لامة المسلمين فان اراد ان
يكتب في ذلك كتابا كتب على نحو ما ذكرنا كما في الذخيرة الصلح
عن العيب في المشتري شهيد الشهود ان فلانا اشتري من فلان
الباع والمشتري اقراط بعين ان فلانا اشتري من فلان
هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا وكذا ودرها ووقع
التعاين بينهما وان هذا المشتري بعد ذلك اطلع على عيب
كذا بهذه الغلام ولم يكن رآه هذه العيب ولا يرى الباع
عن عيوبه وخاصة بعد ذلك في يد الغلام عليه بهيمة
العيب واقرله هذا الباع بذلك وصدقه على هذا او وقف
على صحة هذه العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وانها
بعد ذلك اصطلي من هذه العيب على كذا من الثمن المبين
فيه عاينه هذه هذا الباع الى هذا المشتري على ان يبرئ
هذه المشتري عن هذه العيب ففعل ذلك واصطلي صحيا
صحيا وقبض هذه المشتري من هذه الباع هذه البدل واره
وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لها نخبة الرطل عن
مجهول على معلوم شهده وان فلانا ذكر ان كان بينه
وبينه خلعة واخذوا عطاوان له عليه حاصلا من ذلك
كلما يعرف قدر فساله ان يصالحه من ذلك على شيء وانفق
على ان لا يحرم ذلك كله على كذا فقبل ذلك منه موافقه
رسم الكتاب على ما رقي مثله ولم يبق حكم الكمية لان الصلح
عن المجهول لا يجوز عند الشافعي راج وعندها يجوز عن

بدل معلوم الصلح عن دعوى الرق شهده وان فلانا ادعى على فلان
ابن فلان وهو جبر لا يعرف الا باسمه ولا يوقف على نسبه انه
مملوك بملك صحبي وموقوف وانه خرج عن طاعته وطلبه بطاعته
والا لانتفاء له جميع الرق فساله ان يصالحه من هذه الدعوى على
شيء فاجابه اليها وصالحه منها على كذا على صحبي فقبل منه
ذلك موافقه وقبض جميع ذلك بدفعه اليه فلم يبق لهذا
المدعى على هذه المدعى عليه بخر هذه الصلح حق ولا دعوى ولا
خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذئبة
لانه كالعقود على مال ولا فيه لانه لم يبق بالرق ويكتب في
موضع ذل البدل على عبد تركي شارب سليم من العيوب او على
جارية هندية شارب سلمية من العيوب ويجوز على ثياب
موصوفة في الذئبة لكن ينبغي فيها الجنس والصفة والاجل
موضع التسليم الصلح عن دعوى النكاح على مال ادعى على
فلانة انها امراة منكوحته وحلله بنكاح صحبي وانها
امتنعت عن طاعته قبل دخولها بها او خرجت عن طاعته
بعد دخولها وادعى عليها من اشياء من صنوف الاموال
وانها تكرت دعواه قبلها سالت ان يصلحها على شيء فاجا
الى ذلك وصالحها من دعوى النكاح ومن دعوى هذه الاموال
والخصومات على ان ادرها مصالحة صحبة فقبلها منه
قبولا صحبي وقبض منها جميع بدل هذا الصلح فقبض
صحبي ولم يبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شيء من هذه
الاموال هذا الوجه موجود في كتاب المسلمين ومن شائنا
راج من ابطال هذا الوجه فانه اعتياض عن النكاح او اخذ
مال بباطل والختار في مسألة المصالحة عن دعوى النكاح
والا تطبق من غير سوال وجه كتابه ادعى عليها انها قبضت

من ماله كذا هو هي زوجته وهي تنسج من طاعته وانخرت ذلك
كله ثم انه صالحها منه كل دعوى مالية وخصوصة مالية على كذا
اخرش ايها ثم يكتب وكان يدعي عليها النكاح وهي مسكنة دعوى
مفق بنكاح رجلا خروا هذا الرجل مصدق لها فيه وطلقاتها هذا
المدعي طلقة واحدة باينة بغير طلبها وسواها تنزهها احتيا
ويعتد الكتاب نسخا اخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة
دعواها الحرمه فيه ادعى على فلانة انها زوجته وحلاله وله
منها ابن يسمى فلانا وانها انتفعت عن طاعته ووافقت
فلانا بغير حق وسالها طاعته والالتصاف له باحكام النكاح
فاجابت انها كانت زوجته وحلاله وانها حلفت بطلان قهر فلانا
ان لا يسافر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلد كذا الا باذنها
وقد سافر وغاب عنها وخبر بغير اذنها بعد هذا البيه
وحش في عيینه فحلفت عليه بالطلاق الثلاث وانقضت
عديتها بثلاث حيض ثم تزوجت بهذا والثبته هذه
الحرمه ببيته عاده اقامت عند الفاضل فلان ايام قضايه
كبيرة كذا وجري القضاء على الوجه والا شهاد على
القضاة وقع صلح بينهما كذا ويتم الكتاب على ما بين
كافي الذخيرة واذا اردت كتاب الصلح عن دعوى الخطا
في المختار كتبت اقر فلان بن فلان في حال جواز اقراره
في الوجوه كلها انه كان ادعى على فلان بن فلان انه ختن ابنة
الصغير المسمى فلانا وهو من ابنا خمس سنين وكان محض
مجلس لدعوى هذه مشارا اليه بغير اذن والده وقطع
حشقة بالموتى قطعا زالت به منفعة عضوه هذا على
الكامل ولا لا يرعى عودها ظاهرا وهي منفعة الاحبال
والاعلاق واستحسك البول وان يسلس منه بولك وال

دايما لا ينقطع وان تنفق عليه بعض الخداق من الجرجين والخل
المعروف في ذلك العمل وجب الدية الكاملة بهذا الفعل المجرى
منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند الفاضل فلان وكان
هذا المدعي عليه مقرا بالختان مسكرا وال هذا المنفعة الموصو
بفضل زعمار والها بسبب اخرى المستقبل من زمان ففعله
وطالت الخصومة بينهما وتعدر على والد الصغير اثبات ما ادعا
على هذا المدعي عليه وكان الخيرية في الصلح عن هذه الدعوى
دون الاطالة والتأدي في هذه الخصومة فصالحه وال
الصغير هذه ابنة الابوة عن هذه الدعوى على كذا ادعى فلانا
من القرعة الى الصلة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا
الصغير على هذه المدعي عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة
لاقبل ولا كثير وصدق المدعي عليه فيه خطا وهذا القدر
كفاية لمن له سيطرة في هذا العلم ودرية كافي الظهير
والموحيي جميع من التركة تورث فيها قدسنا من مسالة
التحريم بتغا صليها وفي الخيانه رجل مات وادعى لرجل
بنات ماله وترك ورثة صفارا وكبارا فصالح بعض الورثة
الموصى له من الوصية على درهم معلومة على ان يسلم لهذا
الوارث حق الموصى له فهدا او مالوصالح بعض الورثة
البعض سوا وان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود وجو
الصلح وان كان فيها دين على رجل لا يجوز ان كان في التركة
نقد فان كان ثلث النقد مثل بدل الصلح او اكثر لا يجوز
وان كان بدل الصلح اكثر من ثلث النقد جائزا اقبض الموصى
له بدل الصلح قبل الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل في
النقد ولو كان الميراث بغير اربعة نفقة وارثان كبيران
وارثان صغيران وله وصى وموصى له فاجتمعوا او اصطلموا

على ان تقوموا بكتابة عدل فيما بينهم ثم قسموا للاحد الوارثين
 الكبيرين حليا يعينه وشيا بالوارث الكبير الاخر على يعينه
 وتناع ورقيق وللوارثين الصغيرين وللوصى له مثل ذلك
 فهو جائز الا ان ما يحصل لكل من الحلي صرف وما يحصل للمتاع
 والعروض يكون مبايعة فان تفرقوا قبل القبض بطل الصلح
 فيما يحصل لكل ولم يبطل فيما يحصل للمتاع والصلح في حصص
 الكل لا يوجب فساد الصلح في حصص المتاع كما في المحيط صالح
 الورثة من الوصية قبل موت الموصي لم يجز كما في خزائن المفتين
 ولو اوصى رجل بخدمته عبده سنة لرجل وهو يخرج من ثلث
 ماله فصالحه الوارث من الخدمة عما دراهم او على سكنى بيت
 او على خدمة خادم اخر او على ركوب دابة او على لبس ثوب
 شهر فهو جائز استحسانا وان لم يوف هذا لرجل وصلى الوارث
 الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى
 له ما صا كونه عليه فهو جائز وان صا كونه على ثوب فهو جيد
 به عساي كان له ان يزره ويخرج في الخدمة وليس له بيع
 الثوب قبل ان يقبضه ولو صا كونه على دراهم كان له ان
 يشتري بها ثوبا قبل ان يقبضها ولو ان الوارث اشتري منه
 الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز ولو قال اعطيك هذه الدراهم
 مكان خدمتك او عوضا عن خدمتك كان جائزا ولو قال
 خدمتك او على ان تترك خدمتك كان جائزا ولو قال
 اهب لك هذه الدراهم على ان تهب لي خدمتك كان جائزا
 اذا قبض الدراهم ولو كانت الوارث اثنين فصالح احدهما
 كما عترة دراهم على ان جعل له خدمة هذه الدراهم خاصة
 دون شريكه لم يجز وانما استحسانا اذا كان بجميع الورثة

ولو

ولو باع الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة المبيع بطلت
 خدمته ولم يكن له في الثمن حق وكذلك لو دفعه بجنابة برضى
 صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ واخذ واقبته كان
 عليهم ان يشتروا به عبد فيخدم صاحب الخدمة ولو صا له
 على درهم مساهة او طعام اجزت ذلك بطريق استقاط الحق
 يعوض ولو قطعت احد يدي العبد فاخذت والارثها
 فتوقع تزوج العبد ثبت فيه حق الموصي له بالخدمة اعتبارا
 لبدل الطرف بيد النفس فان اصطكلوا منها على عشرة
 دراهم على ان يسلم لهم يعينها والعبد اجزت ذلك بطريق
 استقاط الحق يعوض كما في المسح اذا اوصى لرجل سكنى
 داره ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له على دراهم
 مساهة جاز ولا الوصا له على سكنى دار اخرى او على خدمة
 عبده سكنى معلومة ولو صا له على سكنى دار اخرى او على
 خدمة عبده من حياته لا يجوز ثم في الفصل الاول
 اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدف او انه تمت الدار
 المصالح عليها قبل مضي المدف ينتقض الصلح ويعود حق
 الموصى له في سكنى الدار التواوصى له بسكنائها وكذلك لو
 فيما اذا وصى بخدمته عبدا لرجل وصا له على سكنى
 خدمته عبدا خرسني معلومة او صا له على سكنى
 دارسني معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي
 المدف ثم في مسالة الوصية بسكنى الدار اذا عاد حق
 الموصى له في سكنى الدار ذكرنا ان كان وصية بالسكنى الى
 ان يموت فله ان يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الكوايت
 يجوز على ما اذا مات العبد المصالح عليها وانهدمت الدار المصالح

عادرهم سمة وكان ذلك قبل خروج الشر فهو جاز وان كان قد خرج ثم عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة يخرج في المستقبل من هذه الغلة ابداء فهو جاز واذا جاز هذا الصلح كيف نقسم البدل على الموجود وعلى ما بعد لم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب وفيه اختلاف المتأخرين فيه كان الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم المديني يقول ينقسم بدل الصلح على اثرتي الموجود للمال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان نصفان بازان الثمرة وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان نصفان بازان الثمرة الموجودة للمال ونصف بازان ما يخرج في المستقبل وكانت الفقيه ابو جعفر الحنفية والى يقول ينقسم بدل الصلح على اثرتي الموجود للمال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتها فان كانت قيمة الموجود والذى يخرج على السواء ينقسم البدل عليهم نصفان وان كانت ثلاثا ينقسم عليهم اثلاثا وان كانت هذه الاختلاف انما تظهر في ما اذا صالح على عبد مثلاً ثم استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه محمد بن ابراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة وينصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه ابي جعفر ان كانت قيمتها على السواء فكذلك الجواب وان كانت قيمتها اثلاثا يرجع على ما ذكره روجه ما ذكر الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم ان قيمة ما يخرج في المستقبل ما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يخرج في الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينقص عنه فجعلناه مثل الموجود في الحال لانه هو العبد ووجه ما ذهب اليه الفقيه ابو جعفر ان قيمة ما يخرج

عليها قبل استيفائها من الخدمه او المتعنة فاذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفائها من خدمته فانما يعود حق الموصى له في السكنى بحساب ما بقي وبيان ذلك ان اذا صالح على خدمه عبده سنة فاستخدمه الموصى له سنته اشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى نصف العمر فيسكن الموصى له يوماً والورثة يوماً وان كان وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد سنة اشهر فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى به نصف السنة كما في المحيط رجال وصى لرجل بعبده او دار ورتك ابنه وبنينا فصالح الموصى له من العبد على ما يريه ان كانت المانية من مال الميراث في لوله يبيها اثلاثا وان كان المانية من مالها غير الميراث فالعبد بينهما نصفان لانه معاونة بينهما كما في محيط السخسي ولو اوصى له بما في ضررع غنمه فصالحه الورثة على اقل اقسمة او اكثر لم يجز وان صالحه على دراهم جاز وكذا الصوفى على لهذا كما في الكاوي ولو اوصى الرجل بغلة عبده لرجل ومات الموصى ثم ان الوارث صالح الموصى له على دراهم سمة يجوز ان كانت غلته اكثر من ذلك ولو اوصى له بغلة العبد ابدافصالحه الورثة على مثل غلة شهر واحد وصى ذلك يجوز وان لم يشهد فلا يجوز ولو صالحه احد الورثة على ان تكون الغلة له خاصة لا يجوز كما في المحيط ولو استأجر احد الورثة منه العبد مده معلومة جاز كما لو استأجر غيره الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى كما في المبسوط ولو اوصى بغلة غنمة ابداء ثم ان الموصى له صالح مع الوارث

على

في المستعمل مما يمكن معرفته الى ان ينظر الى ان هذه
النحلة ولها غلة اذ ايج تشتري ولا غلة لها اذ ايج تشتري
فان كان تشتري ولها غلة بالف وحسبانية وتشتري ولا غلة
لها بالف علم ان قيمة الغلة التي تتخرج حسبانية ينظر الى
قيمة الغلة الموجودة فان كانت حسبانية علم ان قيمتها
على السوا وان كانت قيمة الموجودة ما يتنى وحسبانية علم
ان قيمتها اقل من اقل من حساب ذلك كما في المحيط قال
القيمي ابو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح على
الماء وعن مواضع الحدوع ينظر الى الدار ايج تشتري وليس
لها مسيل ويشتري ولها مسيل فالفضل بينهما
يكون قيمة المسيل كما في محيط الرخسي ولو كانت الوصية
بغلة نخلة بعينها ابدأ فضاكم الورثة بعد ما خرج عمرها
وبلغت منها ابدأ فضاكم الورثة ومن كل غلة تتخرج ابدأ
على حنظ وقبضها كما في الوصل على حنظ نسبة لم يجز
كما في المحيط ولو صلح على شيء من الموزون نسبة جاز ولو
صلح على قنبر حتى يعلم ان القنبر كما في روك النخل
وان صلح على غلة من غلة هذه النخل على غلة نخلا ابدأ
او نبي معلومة لم يجز كما في المبسوط رجلا وصى بغلة
نخل رجلا ثلاث سنين والنخل يخرج من ثلثة وليس فيها
ثمر فصالح الوصية الوصية الوصية من وصية على
دراهم سماه وقبضها منهم على ان يسلم لهم وصية عن
هذه الغلة و ابراهيم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين
الثلاث او اخرجت من الغلة اكثر مما اعطوه فالصلح
بأقل قياسا ولان استحسن ان اخير الصلح كما في الوصية
اذا وصى الرجل لغيره بما في بطن امته وهي حاملة ومات

الموصى فصالح الوارث الموصى له على درهم سماه ودفعا
اليه فهو جائز بطريق سقوط الحق الموصى به لا بطريق
التقليد ولو صلح احد الورثة على ان تكون له خاصة لم يجز
بخلاف ما اذا صلح على ان يكون ذلك جميع الورثة واصلح
مطلقا ولو صلح على الورثة غيرهم بامره او بغير امرهم
يجوز كما في المحيط ولو وصى الرجل بما في بطن امته فصالح
الورثة على ما في بطن جارية خذ لم يجز كما في المبسوط
ولو وصى له بما في بطن امته فوق الصلح على درهم سماه
ثم ولدت لم يجز اية غلاما مستأجرا فالصلح باطل ولو ضرب
انسان بطنها فالقتل جنسا مستأجرا لان الارش للورثة
والصلح جائز كما في الواوي ولو مضت سنان قبل ان
تلد شيئا كان الصلح باطلا كما في المبسوط ولو وصى
رجلا في بطن فلائنة بالف درهم فصالح ابو الجبل من
الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صلح كذا الجبل عن
الوصية على صلح لا يجوز كما في المحيط ولو وصى لصبي
في بطن امته او لمعتوه فصلح ابوه او وصى الورثة على
دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكانت قصود وان
اوصى بشي لمافي بطن فلائنة فكان الجبل عبد افصلح
فلولا عنه لا يجوز فان صلح موت اكمل بعد موت
المريض على صلح ثم اعتق المولى لامة الى امر وعق
ما في بطنها ثم ولدت غلاما فالغلام حر ولا وصية له
والوصية لولاه ولا يجوز ايضا الصلح وكذلك لو باع الامة
وكان له ولد برسا في بطنها ولو كان الموصى حيا يوم اعتق
المولى لامة والولد او اعتق الامة دون الولد ثم مات
الموصى كان الوصية للغلام دون المولى كما في المبسوط

فرجع في صلح الارب والوصى عن الصغير في دعوى له وعليه
 الارب ان كان عبدا ومكاتب والصبي حرا يجوز صلحه
 عليه وكذا لك الارب الكا ف اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه
 عليه والركبير المعتوه والمجنون بمنزلة الصغير يسوا ببلغ
 مفتاحه من اوبلغ مجنوننا كان في المحيط وهذا يشتمل ما لو
 صالح الارب الموصل له او مديون المورث او وارثا اخر فتسب
 وان كانت الورثة كلهم صفار فصلح الوصى كصلح الارب
 وقع الدعوى عليهم لم او عليهم كانت الدعوى في العقار
 او المنقول اما اذا كانت الورثة كبارا كلهم وهم حضور
 فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سوا وقع الصلح في دعوى
 عليهم او في دعوى لهم وقع الدعوى في العقار او في
 المنقول كان عا ذلك بينة جاذلة ولا كما في المحيط وان كانوا
 غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز
 سوا كان للدعي بينة ولا كانت الدعوى في العقار
 او في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم وقع الصلح
 في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غير اجازة القاضي
 كل حال وان وقع الدعوى في المنقول ان كان لهم عا ذلك
 بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كانت اخذ من يد الاصل
 مثلية ما ادعى لهم او اقل بحيث يتفان الناس
 في مثله والى كان بحيث لا يتفان الناس في مثله
 فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيف ما كان
 كما في الترخا نية واما اذا كانت الورثة صفارا
 وكبارا كانت الكبار حضورا وقد وقع الصلح في
 الدعوى عليهم فانه لا يجوز حصه الكبار عندهم
 جميعا وقع الدعوى في العقار او في المنقول كانت

للمد

للمدعي بينة عا ذلك ولم تكن ويجوز في حصه الصغار اذا لم
 يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان
 الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الكبار والصغار
 اذا لم يكن في ذلك ضرر عليهم ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم
 ضرر يسوا كانت لهم بينة جاذلة عا ذلك او لم تكن عندهم
 اي ج وعندها يجوز حصه الصغار اذا لم يكن عليهم
 في ذلك ضرر ولما في حصه الكبار فانه لا يجوز سوا
 كان عليهم في ذلك ضرر ولا وان كان الكبار غيبا ان وقع
 الصلح في الدعوى عليهم فله في دعوى حصه الكبار كما عليهم
 لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز حصه الكبار كما عليهم
 في ذلك ضرر ولا يسوا كان للمدعي بينة او لا وقع الدعوى
 في العقار او في المنقول عندهم جميعا وان وقع الصلح في
 الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على
 الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن في ذلك ضرر عليهم كانت
 لهم بينة او لا وان وقع الدعوى في العقار فانه يجوز
 على الصغار والكبار في قول ابي ابيح اذا لم يكن في ذلك ضرر
 وان كان عليهم ضرر فانه لا يجوز سوا كانت لهم بينة او
 لا وعلى قولهم يجوز حصه الصغار اذا لم يكن عليهم
 في ذلك ضرر ولا يجوز حصه الكبار كان عليهم في ذلك
 ضرر او لا والى حال عدم الارب ووصيه غير له الارب على
 في المحيط وكذلك وصي الجدة ولا يجوز صلح الام والابن
 الصبي ولا عنه كما في المبسوط صلح وصي الام ووصي
 ووصي الابن مثل صلح وصي الارب في حكمة الوالام والابن
 وقع الدعوى للصغير خالا العقار فلها ما كان مورثا
 للصغير من حصة غير هؤلاء لا يجوز صلح وصيه في الذخيرة

بعض شاشا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول
 ابي جابر على جواز الحكم بطلان العقد له وقال بعضهم اذا كان
 شهود المدعى مستورين ينبغي للاب ان يصلح المدعى على
 الشروط وان كان الاب صالحا من مال نفسه جاز الصلح على
 كل حال كما في الذخيرة ص ١٢٠ اي صلح الورثة احدى
 عائش وخبر المصالح من بينهم ثم ظهر الميت دين او عين
 لم يعلموها هل يكون ذلك المذخور من الدين والعين
 داخلا في الصلح المذكور الواقع بينهم قولان يعني قال
 بعضهم يدخل في الصلح فلا تكون للمصالح دعوى في ذلك
 الظاهر ثم ان كان الظاهر دين فسد الصلح كما انه وجد في
 الاستاوانات كان عينا لا مبيع وقال بعضهم لا يدخل
 اشتهرها لا يدخل فيكون ذلك العين والدين الذي
 ظهر بعد الصلح مشترك بين الكلا من الورثة لارجح ان
 للمصالحين على المصالح والقولان حكاهما في النية ان
 في فتاوى قاضيان حال كونه مقدما للقول بعدم الدخول
 لذلك الدين والعين الذي ظهر بعد الصلح بعدم الدخول
 فيكون ذلك بينهم جميعا مشتركا وقد ذكرنا ضحيان في
 اول فتاوانا انه بعدم ما هو لا شهركا نه هو المصالح
 كذا في الحرقلة وفي البرازية انه الاصح ولا يطل الصلح
 وظاهره الاطلاق فيما اذا كان عينا او دين وفي الوجها
 شعر او الصلح في مال طفل ثبت ما عليه على مدونة مورث
 او مورد مورث بالشهود فلم يجز ذلك الصلح الى صلح من
 الحي او الولي مع ذلك المدبونا والمودع وخبره كما خلف
 والشريك باسقاط شي وانما بعضه او صلح على شي معي
 كعبد وانما لم يجز لان المصلحة وتنصرف الوصي منوط

ان

نية

رب

اذا ادرك جبر على الميت وبنافصا له الوصي من مال التيمم
 على شي فانه لا يجوز ان لم تكن للمدعى بينة وكذا ان قضاه
 بغير صلح عن ماله الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار ان
 تراضوا الوصي وان شاءوا ضمنوا المقتضى فان ضمنوا
 المقتضى لا يرجع اليه ضمن على احد وان ضمنوا الوصي فالوصي
 يرجع على المقتضى سواء كان ما قبض المقتضى قايما في يد او
 هالك كما في المحيط لوصال الوصي عن حق بدعي انسان
 على الميت او على الصغير ان كان للمدعى بينة على دعواه
 او علم القاضيه بذلك او كان قضي بذلك جاز الصلح وان
 يكن كذلك لا يجوز صلح كما في العاديه لوصال الاب او الوصي
 عن ممد وجب للوصي على مال جازا لا اذا كان على اقل
 من الدية كما في الهندية ولو كان للوصي دين على اخر
 فضال له الاب على مال قليل ولا بينة له والاخر مستكر الدين
 جاز وان كان الدين ظاهرا بينة او اقرار وصالحه على
 يتفانى ان اس في مثله جاز وان حط مفدا رارا لا يتفانى
 الناس في مثله فان كان الدين وجب بمائة الاب جاز
 على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمائة
 الاب لم يجز كما في السراجيه وصل دعي على رجل الف للمدعى
 ولا بينة له فضال مجسمه عن الف وكذا اذا وجد الصبي
 عا دة فله ان يحكم بحلفه على الالف وكذا اذا وجد الصبي
 بينة بعد البلوغ وليس له ان يحلفه كما في القنية اذا كان
 للصبي دارا وعبد دعي رجليه دعوى فصالحه ابو الصبي
 على مال الصبي ان كان للمدعى بينة عا دة جاز الصلح بعد
 ان يكون عثم القنية او اكثر مقدارا يتفانى الناس
 فيه وان لم تكن للمدعى بينة اصلا او كانت له بينة غير
 عا دة لا يجوز الصلح ان كان شهودا مستورين قال
 بعض

ولو وصليته مدعي يعني لو اصاب على ان المدعي لو حلف
 على دعواه يكون المدعي عليه ضامنا لمدعي فهذا الصلح
 باطل فلو حلف المدعي لا يجبه المال على المدعي عاينه
 كالاجنبي بصورة هذا خير لمستد محذون يعني وما ذكر
 من المدعي عليه كالاجنبي حال كونه بصوره وصوريته قال
 المدعي عليه لني حلف فلان الاجنبي غير الطالب فالمدعي
 لازم على وقال المدعي لني حلف فلان الاجنبي فانبه برك
 مما دعي عليك فحلف الاجنبي لا يبرأ والصلح باطل في
 الاخيرة وفي الاولى لا يلزمه المال حلف الاجنبي في وقوع
 في التخياع وصلاح الورثة مع الوصي اذا ماتت المرأة وتزوجت
 زوجها واخاها فصلاح الاغ الزوج من ميراثها اجمع على
 دراهم سماعه ومتاع من متاع المرأة وسمى ذلك
 كله تخا اختلاف في ذلك ان اختلاف في اصل الصلح انه كان
 اولم يملك حلف منكر الصلح وان اتفق على الصلح والمقود
 عليه وادعى المصلح انه غضب منه ما وقع عليه
 الصلح بعد ما قبضه وانكر صاحبه فالقول قول صاحبه
 مع عيینه ولا يتخالفان فان اختلفا في جنس العقود
 عليه او في مقدارها يتخالفان ويترادان وان
 اختلفا في صفة ان اختلفا في صفة العيني فالقول
 قول المنكر ولا يتخالفان وان كان في الذمة يتخالفان
 ويترادان الصلح وان قامت لاحدها بينة قلت بينة
 ولو برهنا فبينة من بينة الزيادة اوي ولو قال الزوج
 لا يخ حلفتك على هذا المتاع الا انك غيرته وقطعته وقال
 الزوج لم اقبل ذلك فالقول قول الزوج مع عيینه كافي الحظ
 يعني ان ورثة غايب سب حاضرات زينة لا يتخارج

بالمصلحة ونهوهما نه يجوز الصلح حيث لا بينة للطفل ولم يجز
 الصلح من الوصي او الولي يضم في ما يدعي حصص من دين او عيني
 على الطفل او على مورثه والحال ان ذلك المدعي لا يتصور دعواه
 بهر ان لان المدعي لم يستحق سوى الاستحلاف ولا يستحلف
 الوصي ولا الطفل حال صفه ولا الاب وان تبرع الاب بالمصلحة
 كاجنبي وان كانت للمدعي بينة صح الصلح من مال الصغير
 بمثل القيمة وزيادة يتغابى فيها وقد تقدمت هاتان
 المسائلتان مع زيادة فوائد في هذا الاول فروع في
 صلح الاب والوصي فتأملها وضح الصلح على الابرا من
 كل عاين يعني لو صلحه على انه يري من كل عيب في المبيع
 او المصلح عنه صح لان الابرا عن العيوب بلا بدل جائز
 فكيف لو كان مع البذل ولو زال عيب عنه صالح بهد
 اذ لو اشترى عبدا مثلا وكان بيعه بياض فصول عن
 بياض العيني ودفع له بدلا عن الصلح ثم زال بياض العيني
 بطل الصلح وبستر البذل له رد السكامة ويستقط عنه ان
 لم يكن دفعه وكذا اكل عيب زال كطلاق المسترأة ولم يجز
 كما لو توهم ان ايجار يتركه بنية حبلى فصالح البائع عليه
 شي ثم ظهر ان لاجل وكالو ظهر الدين على غير المصالح
 بريد بدله شربيلانية ومن قال مدعي للمدعي عليه ان
 تخلف فغيره لم يجز يعني لو ادعى عليه شيا فانكر فقال له
 ان تخلف على عدم ثبوت هذا الحق عليك فانت ترك
 منه في خلف فالصلح باطل لانه لا يصح تعليقي الا سبرا
 بالشرط الذي خرج في سبقي وان اقام بينة قبلت بينة وان
 عجز اعادة الحق عليه لان المدين الاول حيث لم تقع عند
 قاض لا تقطع الخصومة فله ان يجلفه عند علقاضه

كرهه اندان كان التنازع على ما لهم على ان نصيبها للمخاضين
 جاز ولو كان على بعض التركة على ان يبقى الكل على الشريكين
 موقوف على اعادة الفايص وقضا القاتن كافي العاديه
 رجل مات وترك ابنين وعليه دين وللميتا راضيه وله دين
 درهم معلومه على جبر فصالح احد الابن الا على درهم
 معلومه على ان يكون الضياع له وعلى ان الدرهم التهم
 دين لا يبيهم على حاله بينهما وعلى ان الدين الذي على ابهما
 هو ضامن لذلك وهو كذا درهم ذكر عن ابي يوسف في الاصل
 ان الصالح جابر وان لم يسمع ما على الميت من الدين بطل الصلح
 كما في الخي نية ادعى لدين في التركة على واحد من الورثه وتر
 ان الوارث فصالح على مال من التركة وصنن بانها اذا لم ير
 باقي الورثه بما صاكت واستر واما لك المال الذي دفعته
 الي فانما ضامن هذه الضمان كما في التهم ربه رجلا مات
 وترك ابنين فادعى رجل على ابهما مائيه درهم واقربله احد
 الابن وقال انا دفع اليك حصتي من ذلك وهي خمسون
 على ان ياخذ ببقية الدين قال ابو حنيفة هذا باطل وله ان
 ياخذ ببقية الدين وقال ابو يوسف لا ياخذ بشي وبأخذ
 الاخر ببقية الدين فان توى ما على الاخر وجد الدين
 رج على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الاخر غائب
 فله ان ياخذ في خرج جميع الدين فالصلح باطل كما في محيط
 الحرسي اذا كان الدارين ورثه وهي في ايدى جميع حاضر
 ادعى رجل فيها حقا وبعضهم غائب وبعضهم حاضر
 فصالح على ضياع هذا المدعى فان وقع الصلح عن جميع
 ما ادعى ما في يد هذا المصالح وما في يدا صحابه فهذا الصلح
 جائز وبرى هو واصلى به عن دعوى المدعى ولا يرجع المصلح

على

ح

على اصحابه بشي وان صالحه على ما في يدك لا يخرج الصلح ايضا
 وكان المدعى على دعواه فيما في يدا صحابه وان وقع الصلح عن
 اقارب ان صدق الما خضه جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع
 الصلح على يده ويذا صحابه يجوز الصلح ويصير المصالح مشترا
 من المدعى ما في يده ويذا صحابه يزعمها فان امكنه اخذ
 ما اشترى مما في يدا صحابه بان صدق اصحابه فيما زاره للمدعى
 لا خيار للمصالح وان انا صحابه حق المدعى فالمشترى بالخيار
 ان توافي الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان نشأ ترخص
 الى ان يتمكن منه الاخذ بنوع حجة كهذا ذكر شيخ الاسلام
 خواهر زاد هرة كتر خمس الائمة السرخسي في هذا
 الصورة ان المصالح يرجع على المدعى حصته شرعا في التملك
 تسلم له ولا يرجع حصته نفسه وكذلك لو صالح الى اخ المالك
 على ان يصير حقه وان صالحه الماخض على يدك لا يغرسلم
 له ما في يدك لا غير ولا خيار له كما في المحيط ادعى على بعض
 الورثه دينه على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثه
 غائب فمخر الغائب ولم يجز الصلح فان اثبت المدعى بالنسبة
 وادى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بما راقض في جميع
 الصلح وان ادعى من مال نفسه بما راقض له ان يرجع
 عليهم ولو رفع من الزكة بغير قضا القاض كان للغائب
 ان لا يجز ويسترد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه
 لا يرجع على الغائب كما في العاديه ولو ان رجلا ادعى
 ذرا في يد رجل ما راضا وقال اياه ميراث ورثاها من ميراث
 وتحدثها الرجل ثم صالح احداهما من حصته من هذه
 الدعوى على ما يدعى درهم فاراد شريكه ان يغتركه في هذه
 الما لم يكن له ذلك ولو كان صالح احداهما من جميع دعواها

على مائة درهم وضمن الدعي عليه تسليم نصيب اخيه فان حلت
 بالخيار ان يشاء له ذلك واخذ نصف المائة وان شأله
 يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح
 بينهما وان لم يسلم بطل الصلح نصيب الذي لم يسلم وكان
 المدعي على دعواه في نصيب وسلم للمصالح نصف المائة وهل
 للمدعي عليه الخيار بين ان يعفى الصلح في نصيب المصالح
 وبين ان يعفى ذكر الزبائن مسالة تشبه هذه المسألة
 فقال لوان عبد ابن رجلين باع احدى جمع العبد
 من رجل وضمن المشتري تسليم نصيب صاحبه فلم يسلم
 صاحبه السبع في نصيب قال المشتري يتغير نصيب
 البايع على قول ابن موفى ان شأله جاز له وان شأله
 على قول محمد لا خيار ولا فرق بين العبد والاركان كانت
 مسالة العبد على الخلاف فكذلك مسالة الاركان تكون
 على الخلاف كما في المحيط اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي
 ميراثا من ماصات وريق وامتنع فحججه في صالحه من
 جمع ذلك على عبيدا وثوب معلوم جاز وكذا القول اذ لم
 تمك يميني بذلك كما في المبسوط اذا ادعى الوارثان قبل
 وصيتهما عينا او دينا فصالح الوصي احدى من غير قرار
 فاذا اذخران يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان
 اراد الاخر الذي لم يصلح معه الوصي ان يشاركه لا يكون له
 بما اخذ من الوصي فان كان قايما في يد الوصي لا يكون له
 ان يشاركه اخاه فيها قبض من الوصي وان كان مستهلكا
 حتى وجب ذلك دينا على الوصي وصار مشتركا بينهما فافار
 الاخر ان يشاركه كان له ذلك الا اذا كان بدل الصلح عرضا
 فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين
 مثلاما به درهم وقد صالحه على خمسين درهم لا يتخير
 المصالح

المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمس وعشرون درهما
 فان كانت الورثة صفارا واربعا فصالح الوصي الكبار من
 دعواهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم سماء وقبضها
 الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز
 على الصغار ثم قال وللصغار ان يرجعوا حصتهم على الوصي
 ولم يقبل رجوعون عليه حصتهم في دعواهم ارجعوا
 حصتهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان يلفوا
 فجازوا هذا الصلح رجوعا على الوصي حصتهم من بدل
 الصلح ان شأوا وكان للوصي ان يرجع بذلك على الكبار ولم
 يكن لهم ان يرجعوا على الصغار بشئ وان انفقوا ذلك عليهم
 وان ردوا الصلح رجوعا في الدعوى وكان للوصي ان يرجع
 على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على
 الصغار بشئ وان انفقوا ذلك عليهم كما في المحيط رجلا من
 وترك الف درهم ورجلين لكل واحد منهما على الميت الف
 درهم حضرا حدهما وصلح الوارث على خمسة وواخذها
 ثم حضر الاخر فانه ياخذ الخمسة الباقية التي في يد الوارث
 ونصف الخمسة التي اخذها المصالح فيكون للثلاثين
 ثلاثة ارباع الف وللاول الربع ولو ان الاول حين
 حضر قضى الف لخمسة ثم حضر الاخر فانه لا يكون
 للاخر الا الخمسة الباقية في يد الوارث كما في الذخيرة واذا
 اقروا الوصي ان عنده للميت الف درهم وللميت ابنا ثم
 صالح احدى من حصته على ربعية درهم من مال الوصي
 لم يجز ذلك لو كان مع الف متاع ولو كان الوصي استهلك
 جاز الصلح على اربعة كما في المبسوط فسرع في صلح اهل
 الذمة والحري كل صلح جاز بين المسلمين جاز بين اهل
 الذمة ومالا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين اهل الذمة

ما خلا خصلة واحدة وهو الصلح على الخبز والخزير فان يجوز
الصلح عليها فيما بينهم كما في الحط لواء شري ذي من ذي
عشرة درهم وتقابلنا ثم اصاب على ان يرد عليه من
العشرة خمسة فان كانت العشرة قايمة بعينها لم تجز
الربا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاستقسط
ولو غصب نفران خنزيرا ثم صالحه على شيء من المكبل او
الموزون سوى الدرهم والدينار فان كان الخنزير قابلا
بغيره فالصلح جائز سواء كان المصالح عليه معينا او موسوما
صوقا في الذم حلالا والى جمل وان كان الخنزير يسير
مستهلكا لم يجز الصلح اذ الصلح على مكبل او موزون بغير
عينه وان كان بغيره او بغير عينه حلالا وبغيره في
المجلس فهذا يجوز وان صالحه على درهم او دينار الى جمل
فهو جائز ولو كان الخنزير قابلا بغيره فصالحه على خنزير
الى جمل فان كان قابلا بغيره جاز كما في المبسوط
لو ان حربيا غصب من حربى مالا واستهلكه ولم يسهله
ثم صالحه لم يجز عندنا خلافا لابي يوسف وكذا لكان لم
التا جازا لانه اسلم هناك لو اتلف مال حربى او غصب منه
مالا ثم اصاب على والمفصوب قائم او مستهلك لا يجوز عنده
خلافا لابي يوسف كما في محط الحرسى وكذا لو
غصب حربى من مسلم هناك لم يجز الصلح كما في الترخا
نا قلا عن العتابة ولو غصب رجل من تاجر المسلمين
اهل الحرب في دار الحرب شيئا فاضطل من ذلك على صلح
لم يجز قوله جميعا ولو اذن احدها صاحبه ويناظر
صالحه ان خط عنه بعضه واخره فصار استلزام
الحربى فهو جائز كما في المبسوط اذ اسلم الحربى في دار

الحرب ثم غصب احدها من صاحبه شيئا او جرحه جرحا ثم
صالحه من ذلك على صلح لم ينبغي ان يجوز الصلح في قول ابي
ح وهو قول محمد كما في كذا وى اذ اذ ان الحربى في دار الحرب
دينا ثم صالحه على ان حط بعضه واخر بعضه فخل ما اخرج
عنه وخرج الحربى مستامنا الى دار الاسلام فاراد المسلم
ان ياخذ بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤخذ وقال
جماعه عليه الا ان يقطعه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذا لو
لو كان الحربى هو الطالب للمسلم وهذا قول ابي ح ومحمد
ولو كانت هذه الملة بني حريمين ثم خرجا بامان الى
بقيض القاضى لو احدى منهما على صاحبه بشي وما اذ اسلم
او صالحه منه فيقف بذلك وينفذ الحط والتا خير الذي
كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على ادا ما بنى
عليه بعد حل الاجل واذا دخل الحربى دار الاسلام
بامان وادان واستدان او غصبا او غصب منه ثم
على حط او تاخير فهو جائز سواء كانت هذه الملة من
مسلم او مستامن من داره او دار اخرى وكذا لو حلف
بما رآه ثم عاد مستامنا فذلك الصلح نافذ عليها كما في
المبسوط فروع في مسابيل الصلح المتعلقة بالاقرار
اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فانكر ثم صالحه من ذلك على
ان باعه بالالف التى ادعى عليه عبدا او جده بالعبد عيب
مقر بالدين حتى لو استحق العبد او وجد بالعبد عيب
فردته فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحا فذلك عن
الالف التى ادعى على هذا العبد فانه لا يصير مقر بالالف
حتى لو استحق العبد المصالح عليه او جده

فانه يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الالف كما في
 المحيط ولوصالح رجلان على ان يسلم احدهما للاخر او لم
 الاخره عبدالم يكن هذا اقرا وكذا لو اطلق على ان
 يسلم احدهما هذا العبد للاخر على ان ابراه الاخر من الدين
 الذمه له عليه لم يكن هذا اقرا منه بالعبد ولو اطلق
 على ان يرى فلان من هذه الدار ويرى الاخر من العبد
 فهو صالح وليس باقرا وكذلك لو اطلق على ان يخرج احدهما
 من هذه الدار وسلم للاخر وخروج الاخر من هذه الدار ولم
 لكان هذا اقرا ولم يكن اقرا ولا اولا وانما استحق
 فيها على جهة في الباقي كما كان قبل الصلح كما في المسبوط
 صلح عن دعواه حقا في دار على عبد عني الى جارا وصوب
 في الذمة لم يجز ثم ان صلح من حقه فقد اقرا بحق له
 القول في بيانه الحق له لانه الجمل وان صلح عن دعوى
 الحق لم يكن اقرا كما في الوجيز جراد على رجل عينا في
 يد فانه فصله على مال ليعترف له بالعبي فانه يجوز
 يكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كالزيادة في الثمن
 كما في الاختيار شرح المختار ولو ادعى رجل على امرأه انه
 تزوجها فجددت ذلك فصالحا على ما به درهم على ان تقر
 له بذلك فافترت فذلك جائز والمال لازم فان كان محض
 من الشهود يسعها المقام معه وان لم يكن محض من
 الشهود لا يسعها المقام معه فيها وبين ربهها اذا علم
 انه لم يكن بينهما صلح كما في المحسط ولو ادعى رجل الف
 فقال له المدعي قولي بالالف على ان احط عنك ما به فافتر
 جاز الخط كما في الظهيرية رجلا دعي على رجلا وما وجرا ح

ف

فان ادعى عدا وانكر المدعي عليه فصالحه المدعي على ان ياخذ مدعي
 عليه ما به درهم ويقر به كذلك كان الصلح والاقرار باطلان لم يؤخذ
 بهذا الاقرا وان ادعى دم خطأ او جراحة خطأ فكذلك يجوز
 كما في ثمانية ولو ادعى قبل جراحه في فذنه فصالحه على ما به
 درهم على ان يقر به ذلك فالصلح والاقرا باطل ولو صلح المدعي
 عليه على ما به درهم على ان ابراه من ذلك لم يجز وان كان ضرب
 المدعي اقراره في الفصل الاول فثبتها دية جائزة ولو ادعى
 عليه ضرب خرا ومن فصله على ما به درهم على ان يقر به ذلك
 فهو باطل ولو ادعى قبل سرقة متاع ثم صلح على ما به درهم يعطيه
 على ما به درهم على ان ابراه من السرقة جاز كما في المسبوط
 رجلا دعي على رجل سرقة متاع ثم صلح على ما به درهم فان
 المدعي للسارق على ان يقر بالسارق بالسرقة ففعل فان
 كانت السرقة عروضا وهي قايمة بغيرها جاز الصلح وتصير
 السرقة ملكا للمدعي بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت
 مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت درهم ذكر في الكتاب انه
 لا يجوز الصلح سواء كانت قايمة او لم تكن في الوتا ويل ذلك
 ما اذا لم يعلم مقدار الدرهم المسروق ما اذا علم انها كانت
 مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهبا فصالح
 على الدرهم يجوز سواء كانت السرقة قايمة او مستهلكة
 لكن التاويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب
 اذا لم يعلم فاذ يجوز كما في الظهيرية اذا اختصم رجلان في
 دار وهي بدينار احدهما فاصطلى على ان اقر كل واحد
 منهما لصاحبه بالنصف منها فسلما جاز وكذلك ليس
 اصطلى على ان اقرا حدهم للاخر ببيت معلوم واقتر

ح

الآخره ببقية الارض و جازوا ان يستحق البيت الذي وقع
 عليه الصلح كان للمدعي ان يرجع في دعواه ببقية الارض
 وكذلك لو صلح على عبد على ان اقر المدعي ان الدار للمدعي
 في يد كان الصلح جائزا و اذا استحق العبد رجوع المدعي
 في دعواه كما لو وقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كان
 المحط مساي ^{على} شئ في الصلح لا ينبغي للفراض
 ان يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من
 المتوسطين وسيل القضا ان لا يباشر في القضا بل يرد
 الخصوم الى الصلح مرتين او ثلاثا اذا كان يرجو الاصلح
 بينهم بان كانوا يميلون الى الصلح ولا يطلبون القضا
 لامي فاما اذا طلبوا القضا لمحال و ابوا الصلح ان كان
 وجه القضا متبنا غير مستبين للقاضي يردهم الى الصلح
 واما اذا كان وجه القضا مستبنا فان وقعت الخصومة
 بين اخصيين يقف بينهم ولا يردهم الى الصلح حتى ابوا
 وان وقعت الخصومة بين اهل قبايلتي او بين اهل اقليم
 يردهم الى الصلح مرتين او ثلاثا فان ابوا الصلح كان في الذخيرة
 ولو صلح من الدعوي في الغنم على نصف الغنم على ان
 للغنم الاولاد كلها سنة لا يجوز وكذا لو شرط الاولاد
 كلها للطلاب ولو صلح على صفوفها على ان يجز من ساعته
 جاز عند اي يوقف خلافه قبل عند اي يوقف انما
 يجوز اذا صلح على صفوفها وان صلح على صفوف غيرها
 لا يجوز كما في محيط الرخص في باب الصلح الفا سيد
 ولو صلح على اللبن الذي في ضربه او على الولد الذي في
 بطنه لا يجوز بالارتفاق كما في محيط ادعي على اخوان خمسة
 دينار في يد المالك الشركة وعليه خمسة دينار ورفض

والمدعي عليه مفر مال الشركة ثم اصطفى على خمسة دينار لا
 يصح الصلح في الشركة ويصح في حصة القرض وان اذكر
 المدعي عليه مال الشركة ثم اصطفى على الصلح جاز في حصة
 القرض والشركة جميعا كما في الذخيرة المطلوب اذا قضاه
 حقه واكر الطالب ثم اصطفى على مال جاز الصلح في الظاهر
 وفيما بينه وبين الله تعالى لا يحل للطلاب اخذ مال الصلح
 كما في التزنية اذا كانت الدار يد رجل فادعيان فلان
 تصدق بها عليه وقبضها وقال فلاذ وهبتها كذا وان
 اراد الرجوع فيها فاصطفى على ما يدرهم على ان يسلم له
 الدار بصدقة فهو جائز فلا يستطيع الرجوع فيها بعد
 الصلح وكذا لو اقر الذي في يد الدار انها هبة واراد الوهاب
 يرجع فصالحه على ما يدر حتى يسلم له الدار جاز والذي
 رب الدار الهبة والصدقة واراد اخذ داره فصالحه الذي
 في يد على ثوب على ان يسلم له الدار بينهما بالسوية
 جاز ولو اصطفى على ان تكون الدار بينهما بالسوية
 نصفان على ان يرد الذي في يد العبد ذلك وافتدوى
 الذي في يد العبد بثوب فدفع اليه وصالحه على ان يركب
 من دعواه في هذا العبد فهو جائز كما في المحط وفي
 فادريبن سماعة عن ابي يوسف في رجل باع عبدا بالف
 درهم وقبض الثمن ولم يسلم العبد وصحن رجل المشتري
 بتسليمه وطلب المشتري العبد فصالح الاضامن المشتري
 على ان يرد على المشتري الثمن قال هو جائز والبايع الثمن
 الذي قبض والعبد للضامن قال لا تربي ان رجلا يوادى
 على رجلاه باع عبده هذا بالف درهم وانكر ذلك فندك

العبد يد فصالحه عن دعواه على ان رد عليه الثمن وفضض
 ثم اقر المدي عليه بالبيع للعبد والثن للذي قبض
 كما في المحط ولو صالحه من الدين على عبده وهو مقرب
 وقبضه لم يكن له ان يبيعه مرا بجة على الدين كما في المحط
 في باب الخيار في الصلح كتاب المضاربات
 وهي كالمصالح من حيث انها تقتضي وجود البدل من
 جانب واحد في الصلح عن انكاره وسكوت فلذا اعتق
 الصلح بالمضاربة على انه قد سبق وجه من جهة ايراد هذا
 الحكم فلا يحتاج الى الاعادة هي لغة من على من
 الضرب في الارض وهو اي الضرب براد منه هن السير
 اي في الارض للتجارة للزعم والمطاعة هنا على غير بابها
 لان السير لا يوجد الا من العامل ويمكن ان يقال ان
 السير الصادر من المضارب حقيقة الضرب ومن رب
 المال التنسيب كفاية وان اطلق على السير الضرب
 لقوله تعالى واخرون يضربون في الارض يعني يسافرون
 للتجارة وسمى هذا العقد بها لان المضارب يسير في الارض
ينفقون من فضل الله وهو الرابح واهل الحجاز يسمون
 هذا العقد مفارضة وهو مشتق من العرض لان
 صاحب المال يقطع قدرا من ماله ويسله للعامل واهل
 اختاروا لفظ المضاربة لكونها موافقة لما تلوننا من
 نظم الارب وهي مشروعة لشدة الحاجة اليها من
 الجانبين فان من الناس من هو بالعلس فشرعوا لتتخط
 الى التصرف ومنهم من هو بالعلس فشرعوا لتتخط
 مصالحهم فانه صلح الله تعالى عليه ولم يعش والناس
 يتفاهون بها فقررهم عليها وتعاملتها الصلح بالربح

الآن الى ما يروى ان عباس بن عبد المطلب رض كان اذا
 دفع ما لا مضاربة شرط عليه ان لا يسكن به حرا وان لا
 ينزل وادبا وان لا يشتري ذات كبد رطب وان فعل ذلك
 ضمن فبلغ ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فاستحسنه فصارت مشروعة بالسنة والاجماع والمطل
 شرعا عقد شركة في الربح واما لم يشتركا في الربح بل جعل
 الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب
 كان قرضا مخا في الكافي فلو قبض المضارب المال على هذا
 الشرط فزح او وضع او هلك المال بعد ما قبضه المضارب
 فقرار يعمل به كما في الربح للمضارب والوضعية والهلاك
 عليه كما في المحيط بحال من جانب المضارب المال وعمل
 من جانب المضارب وقيل المضاربة عبارة عن دفع
 المال الى غيره ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على شرط
 فيكون الربح لرب المال بسبب ماله لانه ملكه وللمضارب
 باعتبار انه يتسبب لوجود الربح زبني ورزنها الاجاب
 والقسوس وذلك بالفاظ تدل عليها وهو لفظ
 المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يودي معاني هذه
 الالفاظ بان يقول رب المال خذ هذا المال مضاربة
 على اني امارزق الله تعالى واطم الله تعالى من ربح فهو
 بيننا على كذا من نصف اربع او ثلث او غير ذلك من
 الاجزاء المعلومة وكذا اذا قال مقارضة او معلومة
 ويقول المضارب اخذت او رضيت او قبلت ونحو ذلك
 كما في البداية ولو قال خذ هذه الالف فاعمل بها بالنصف
 او بالثلث او بالعشر او قال خذ هذه الالف وانبع بها

باذن مالك لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف المقبوض على
 رسوم الشر اذا سمي له ثمن فانه قبضه به ولا بخلاف الرهن
 فانه مقبوض وضيقه وقوله ابتداء ظاهر انها لا تكون في
 الحقيقة كذلك مع انها تكون امانة فيه ايضا فيكون الابتداء
 والتقاطسا ولا يقال انه اراد الابتداء حقيقة وهي في
 الابتداء كذلك وفي البقا تصير امانة لا نأخذ بقوله هذا غير
 ظاهر فتدبر قال السيد احمد واستشكل الخيال المثل في
 قولهم ان ابتداء ما ياتي ان المضارب يملك الابتداء في
 المطلقة مع ما تغرر ان المودع لا يودع ولعل المراد ان
 ابتداء عدم الضمان بالهلاك وانه احكام مخصوصة
 لا في كل حكم فتأمل ومن حيل وجوب الضمان على المضارب
 اذا هرب هكذا المال بلا تعدد من ان يقضه المالك في مضاربة
 رب المال المضارب المال الذي يريد ان يدفعه مضاربة
 الادبها يعني الاعضاء منه ثم يعقد رب المال مع المستقرض
 شركة عنات بالدرهم المدفوع من جانب المقرض وبالقصة
 من جانب المستقرض ولا يشترط في شركة العنان التساو
 في راس المال ولا اشتراط التساوي في الزرع او ان يكون
 الزرع قدر المال حتى لو دفع ربحها وزلا خسرانها وانفق
 شركة عنات على الزرع بينهما انصافا صححت وانفق
 على ان يبيع لاذلها لشرطها على ان يعملوا حدها
 فسادت شركة العنان وليس لمفسد لها الا اشتراط
 عمل احدها لا الاطلاق كما مر في بابها واشترط ان يكون
 الزرع اى صلا من المال المشترك بينهما ثم اخذ المستقرض
 الدرهم وخطب ما يستقرضه من المستقرض فوطا
 بطيب نفوسه لا بشرط عليه لان شرط الشرط

متاعا في كان كذا من فضل فلك النصف ولم ير دعي هذا
 شيئا وقال خذ هذا المال على النصف او بالنصف ولم ير
 على هذا اجازت استحسانا وما لو قال اعطها على ان
 ما رزق الله تعالى او ما كان من فضل فهو بيننا اجازت
 المضاربة قايما واستحسانا كما في المحيط ووقوله خذ هذا
 الالف تشتري بها هروبا بالنصف او قال تشتري رقيقا
 بالنصف فهذا افاسد وما اشترى بها يكون رب المال
 والمضارب احر مثله فيما اشترى وليس له ان يبيع ما اشترى
 الا بامر رب المال فان باع بغير امره فحكمه حكم بيع الغصن
 لا يجوز الا باجازة كما كذا فان تلف ما باع ولم يدر على
 المشتري منه رده فهو ضامن لقيمته حتى باع والشئ
 الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القسمة
 التي عزم ينبغي له ان يتصدق به واذا اجاز رب المال
 بيع المضارب فان كان البيع قايما بعينه وتذكر
 ان كان لا يدري انه قايما وهما كذا في الثمن لرب المال
 طبيب لا يتصدى منه بشئ كالوكالات امره بالبيع في
 الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة فاجازته باطله
 فاذا بطلت الاجازة كان للمضارب ضامنا للقيمة يوم
 باعه والتمس له يتصدق بالفصل ان كان فيه تخاف
 المبسوط ولو قال خذ هذا الالف مضاربة وانتزعا
 هروبا بالنصف او قال رقيقا بالنصف هل يجوز بيع
 ام لا رواية لها في الكتب وكان الفقيه ابو محمد بن
 عبد الله البخاري يقول بان يجب ان لا تخمر المضاربة
 كما في الذخيرة وحكمها اى المضاربة انواع لكنها بوجود
 مختلفة لانها اى المضاربة ايداع ابتداء فبطلت الماز

ان يكون العمل عليها كما قال على ان يعلم ان شرط صحة شركة
العنان اشتراط العمل عليها وكون الربح بينهما على حسب الشرط
ثم يكون كل منهما وكلاهما على صاحبه فبقوة المشتري لكل بالاصالة
عن نفسه لمباشرة وبالوكالة عن شريكه لان الشركة تتضمن
فان ربح المستقرض في المال المشترك كما لا يبينها على ما نظر
وان هلك المال المشترك فالقرض يجب عليه اي على المستقرض
اداه والدرهم لا يضمه اذ كان هلاك المال بلا تعدد منه
والا فيضمه ايض وقد ذكر الزبلي حيلة اخرى ايض وهي
ان يفرض راس المال كله ويشهد عليه ويسلم اليه شهم
ياخذ منه مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض يستعين
به في العمل فاذا عمل وروبح كان الربح بينهما على الشرط واخذ
راس المال على انه بدل القرض وان لم يربح اخذ راس المال
بالقرض وان هلك هلك على المستقرض وهو العاقل وتكبل
مع العمل لتصرفه اي لا يتصرف به بامر وهذا معني
الوكالة ولهذا يرجع بالحققة من العهدة على رب المال من شركة
ان ربح لانها قد عقدت بمال من جانب رب المال وعمل من
جانب اخر على ان يكون الربح بينهما فلما حصل الربح كان
له نصيب منه فكانت شركة قصار بثبوت الشركة
من ضرورة صحتها وصحة الاشتراط وغصبها جبالف
المضارب امر رب المال لتعديه على مال غيره كالغصب
فيكون ضامنا وهذا لا صاحبه لم يرض ان يكون
في بيع الاعمال الوجه الذي امر به فاذا خالف فقد تعدد
وخرجت عن كونها مضاربة فلذا لا تعدد وان اجاز
رب المال بغضه او بعد وقوع الخلاف من المضاربة
يعني فاجازته لا تعدد مضاربة لصيرورة غاصبا

بالمخالفة وانقضت بالغصب والمفسوخ لا يتحقق الاجازة
فلما اشترى المضارب ما به من غير علمه باع وتصرف في شئ ثم اجاز
رب المال لم يجز فيضمن بالغصب ويكون الربح له بعد ما ضار
معنونا عليه ولكن لا يطيب له عندها وعند الثاني يطيب
له كالفاسد والموذع اذا تصرف ورجا فافهم على الخلاف
المذكور كما في الفايه وفي الكافي انه بعد الاجازة يكون
كالمتبضع وفيه مخالفة لما هنا واستشكل قاض زادة
عد الغصب والاجازة من احكام المضاربة لان معنى
الاجازة انما تظهر عند فساد المضاربة ومعنى الغصب
انما يتحقق عند الخلاف وكونه متعددا وكلا الامر يثبت
من اقرض لعقد المضاربة ومناف لصحتها فكيف يصح
تجمل الاجازة والغصب من احكامها وحكم الشئ ما يثبت
والذي ثبت بما فيه لا يثبت به قطعا فان قلت ان الاجازة
والغصب وان لم يصلح حكما للمضاربة الصحيحة لكنها
يصلح حكما للفساد قلنا الاركان والشروط المذمومة
هنا للمضاربة الصحيحة فكذلك الاحكام على ان الغصب
لا يصح حكما للفساد لان حكمها ان يكون للعامل عمله
ولا الاجازة كونه متعددا به باختصاص الاجازة
فاسد ان فساد المضاربة فالاربح للمضارب حينئذ
اي عند فساد المضاربة لان الربح انما يستحق بعقد
المضاربة فاذا فسد لا يستحق شيئا منه بل يثبت له
حيث عمل في مال غيره باذنه غير متبرع اجازته وعمله
كالاجازة اذ افسدت فهو بدل عمله مطلقا ولا ولا
يستحق المسمى لعدم الصحة وعمله غير داخل تحت المضاربة
ولذا لا يتوقف على الربح بخلاف الشريك حيث لا يستحق

اخرج ادا فدت الشركة لان استحقاقه الزرع بالمال بالمال
 وعن ابي يوسف انه اذا لم يزرع في المضاربة فلا اجر له
 وهو الصحيح حتى لا تزول الفاسد عن الصحيحة نقلا بـ
 السعدي عن شيخه عن ابن العريق الهذلي بلا زياره في
 ارجس على المشروط في عقد المضاربة لو كان في
 صحة خلافا لحد والثلاثة يعني مالكا والشا فحق
 وابن حنبل رحمه الله تعالى فانهم يقولون له اجر المثل
 بالما يبلغ كما تغلب الكرماني عن محمد وقال القريستاني
 وفي كلام الكرماني اشعار بان الخلاف فيما اذا وزع
 اذا لم يزرع فاجر المثل بالما يبلغ لانه لا يمكنه تقديم
 بنصف الزرع المعدوم كما في الفصولي لكن في الواقع
 ما قاله ابو يوسف مخصوص بما اذا وزع وما قاله محمد
 فيما هو عام وقامه فيه فراجع اه قال الطرابلسي في
 شرح منظومة الكنز لكن اغا يظهر الخلاف فيما اذا وزع
 اما اذا لم يزرع فلا يظهر الخلاف بل يجب احرار المثل
 مطلقا فلا وجه للاستدراك كما لا يخفى عما مر عنده اذ لا يلهي
 الا في وصي اخذ مال يبيعه مضاربة فاسد كشرط
 قالو شرط الوصي حين اخذ مال البيع مضاربة لنفسه
 على ان له عشرة دراهم من الزرع فهذا مضاربة فاسد
 فلا يسي من الاجرة في مال البيع لا الاجر المسمى من
 الزرع ولا اجر المثل ولا العشرة التي شرطها لنفسه
 اذا عمل اشياء وافاد بهد انت الوصي له ان يضارب
 في مال البيع يجزى من الزرع ومباي للتمه ببيان في
 الفروع قيل لا يداع وفاقا للزبيدي انه يدفع المال
 الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن البيع

ك

كاسبه وقد تغلب البري عن البرازية ايضا اشتباه فان
 قات المضاربة متى فسدت تنعقد اجارة فاسدة
 ويجب اجر المثل فاما بالوصي يحرم منه قات لا يجوز
 للوصي ان يزرع نفسه للبيوع لان المنافع غير متقومة
 فلو وجب الاجرام ايجاب التقويم في غير المتقوم لانه لا
 يجوز مال البيع والصغير والتقصير بالقدار الصحيح
 بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد في الفاسد وانما
 ورد في الصحيح والوارث في الصحيح لم يكن واردا في الفاسد
 في حق الصغير قال المحمدي في حاشية الاشياء فهو واي
 قول الماتن الا في وصي الخواستنا من قوله بل له اجر
 عمله قال السيد احمد لا حاجة اليه لان المص اي الماتن
 دفع الا يرام الذي وقع له بقوله فلا يري له وقد ذكر لانه
 يجمل ان يكون استثناء من قوله بل له اجر مثل او من قوله
 بلا زيادة والمؤلف قصد التوضيح والحضارية الفاسدة
 لاصح ان فيه ايضا كصحة لانه اي المضارب في كل
 من المضاربين امين حيث قد راس المال باذن
 صاحبه فلا يكون مضونا عليه بل له اجر مثل فيما عمل
 كما في المسوط وورثه مال المار الى خر مع شرط
 الزرع كله للمالك فاشارة لان المضارب لم يطلب لعمله
 بكذا وعمله لا يتقوم الا بالتسمية فيكون عند عدم
 تسمية شيء له وكذا لا يعمل في مال غيره باذنه من غير
 حيث لم يشترط له جزاء من الزرع فهذا هو معنى البنفا
 فكانه نص على ما دفع المال الى خر مع شرط ان
 يكون الزرع كله للمالك دون رب المال وقص لقله ضرورة
 قال الزبيدي وانما صار المضارب مستقضا باشتراط

كل الزوج له لانه لا يستحق الزوج كله الا اذا صار راس المال ملكا
له لان الزوج فرع المال كالثمر للشجرة كالولد للحيوان فاذا شرط
ان يكون جميع الزوج له فقد ملكه جميع راس المال مقتضى
وقضية ان لا يرد راس المال لان التملك لا يقتضي الرد
كالهبة وغيره لكن لفظ المضاربة يقتضي رد راس المال
فيعلنا قرض لا شئ ليح العيني علائها ولا ان الفرض
ادخا التبرعي لانه يقطع الحق عن العبد دون الدار
والهبة تقطع عنها فكان اولى كونه اقل ضرارا وحرية
امور مسوقة وليس من شرطها بلوغ المضارب ولا حرته
حتى لو دفع الرجل الى الصبي او الى العبد المحجور عليه مالا
مضاربة فاشترى به فرج او وضع بغير اذن والد الصبي
ومولى العبد جاز عارب المال والزوج بينهما على ما اشترط
والعهدة في البيع والشرا عارب المال ثم لا تنتقل الهبة
الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا عتق ولو مات
العبد في محل المضاربة او قتل الصبي وهو في محل
المضاربة يعود ما رجا فان مولى العبد يضمن لرب المال
قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة بامره فاذا ضمن قيمته
في ذلك الوقت ملكه بالضمان جميع ما ربح العبد رب المال
دون مولى العبد واما الصبي فعلى عاقلة القاتل الدية
وان نشأ ورثة ضمنوا الصبي ضمنوا عاقلة رب المال
ثم يرجع عاقلة العاقل على عاقلة ثم يسلم لورثة
الصبي حصته من الزوج كما في المسسوط احداه
كون راس المال من الاثر ان كثر في الشر كونه
وافاد بهذا لان المضاربة لا تصح الا بتصح به الشركة وهي

الدرهم والداره عند راس المال والفلوس الراجحة عند محمد فلو كان
راس المال مال المضاربة ما تسوى الدرهم والداره والفلوس
الراجحة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان راس مال المضاربة
فلوسا راجحة لا تجوز على قولهم وعاقول محمد تجوز كما في
المحيط والفتوى على انه تجوز كما في الترخا نية تقلا على
الكبرى ولا تجوز بالذهب والفضة اذا لم يكونا مضروبي
في رواية الاصل كما في نية ونية الكبر كمن المضاربة
بالنهر ورايات فني كل موضع يروج التبر وراج الاثان
تجوز المضاربة كما في الترخا نية والمسسوط والبديع
وتجوز بالدرهم النهر جرة والزيوف ولا تجوز بالسبب
وان كانت المستوفى تروج فهي كالفلوس كما في
الخانية وقال ابن ابي ليلى تصح المضاربة في المكمل
الموزون لانها من ذوات الاستال فيمكن تقدير راس
المال عمل المقبوض وقال مالك تجوز بالعمود والبديع
متقومة يستخرج عليها بالتجارة عادة فكانت كالنقطة
فيما هو المقصود بالمضاربة فامكن تقدير راس
المال بالقيمة اذ هي متقومة ولهذا اتفق المضارب
عليها فكذا تجوز لا بتدبيره وراي انه صلى الله على
عليه وسلم نهى عن ربح مالم يضمن والمضاربة بغير التقور
تورب اليه لانها مائة في يد المضارب ووربما زاد
قيمتها بعد الشرا فاذا باعها شركة في الزوج محصل ربح
مالم يضمن اذ المضارب يستحق نصيبه من غير ان يدخل
في ضمانه بخلاف النقود فانه عند الشرا بها يجب
الثمن في ذمته لانها تنعقد بالتعدين في الحصول له
بذلك فهو ربح ماصن والتكيل والوزون عروض الاثر

انها تتعريف بالتعبيني فاوّل تصرف يكون فيها بيع ورفـ
يحصل بهذا البيع ربح بان يبيع ثم يرخض كعوض بعد
ذلك فيظهر ربحه بدوّن الشرا فيكون هذا الاستحجارا
البيع باخر مجهولة فيكون باطلا كما في العروض وسو
دفع اليه عرضا وعبد افقال بعد واقبض عنه وا عمل
بمنه مضاربة فباعه بدراهما وادناير وتصرف فيها
جازت المضاربة وقال الشافعي لا تجوز لان فيه اضرار
عقدا المضاربة الى ما بعد البيع وقبض الثمن ولنا انه
وكه بيع العرض اول وهو كبيع كبيع بنفسه ثم عقد
المضاربة على الثمن المقبوض وهو كالمقبوض في يده
فوجب القول بجوازها كما اذا قال له بيع هذا العبد واستر
بمنه هذا العبد وهذا لان المضاربة ليس فيها الاضرار
واجارة وكذا ذكره اهل الاضافة على الانفراد فكذلك
عند الاجماع وهذا لما عرف ان الاضافة الى الزمان
المستقبل غير التعلق بالشرط الا ترى ان الاضافة كسبب
للحال دون التعليق ولودفع اليه العرض على ان قيمته
الف درهم مثلا ويكون ذلك راس المال فهو باطل لان
القيمة تختلف باختلاف المقومين فلا يمكن ضبطها
فلا يصح راس المال ولو دفع اليه عبدا وقال بعه وا عمل
بمنه مضاربة فباع العبد بمانه درهم وقيمته بالف درهم
وعملها فهي مضاربة جائزة في المالية عندنا في حلال
المبسوط ولو باعه بمكيل وموزون جاز عندنا في حلال
وتكون المضاربة فاسدة لانها تصح بالمكيل والموزون
كما في الحط وهو اى وثاني شروط صحة المضاربة كون
راس المال معلوما لقا ودين عند الفقد حتى لا يقع في
المنازعة

المنازعة والعلم به اما بالتسمية وهي الاصل واما بالاشارة و
لذا قال وكففت فيه الاشارة لما ذكر محمد ربح اذا دفع الرجل
دراهم مضاربة لا يدرك واحد منها ما وزنها وراعه ربحها
فهو جائز فانه وان لم توجد سمية راس المال وقت العقد
فقد وجدت الاشارة الى راس المال وقت العقد كما في
المحيط ويكون القول في قدره اى الملتصا اليه وصفتها
لواختلف رب المال والمضارب بعد الشرا للمضاربة بذلك
المال بان قال رب المال كان ذلك الفين وقال المضارب لم يكن
الا الف او قال رب المال كانت جيا دا وقال المضارب انما
كانت زينا فالتقوى في جميع ذلك للمضارب بيمينه لانه منكر
وراء القول للتعويض امنا كان او مضينا وان اقامت
كل علم ادا عاه فالبيتة للمالك لانه مدعي واما المضاربة
بدين اشارة اى انه من شرط صحة المضاربة كون راس
المال عناد لا يبدل ولو وقعت بالدين ففيه تفصيل فان
كان ذلك الدين على المضارب يعني كان له دين على عمرو
مائة درهم ففقال زيد لعمرو اعلم بالمائة اى اعطيك مضاربة
والربح بيننا انصافا لم تحتز المضاربة بالايجاع كما في
محيط السرخس لان المضارب امين في الابتداء ولا
يصور لونه امينا فيما عليه من الدين درر لانه لا يجتار
ببراعته الا بتسليمه لداينه فلو اشتري المديون
بعد ذلك وباع وزرع او خسر كان الربح له والخسران
عليه وكان الدين على حاله رب الدين عندنا في حلال
عندنا فبايع واشتري يكون على صاحب الدين والربح
والخسران عليه وكان كد يوثق برباعين الدين وربة
اجر مثل عمله على رب الدين كما في المحيط وان كان الدين

عنا ثالث فقال له اقتض ما لي على فلان فاعلم به مضاربة
 حازلان هذا التوكيل بالعقبض وإضافة المضاربة إلى ما
 بعد قبض الدين وذلك جائز ولأن ما كان على الغير يصير قبضه
 عينا فتقع المضاربة عليه لا على الدين بخلاف ما إذا لم يكن
 على ثالث وتقال العمل بالدين الذي في عليك فلا تجوز المضاربة
 لأن المضاربة توكيل بالشر والتوكيل بالشر بدني في
 ذمة الوكيل لا يصح حتى يعين البائع أو المبيع عند البيع
 فظن التوكيل بالكلية حتى لو اشترى كان للمأمور وعند
 يصح التوكيل بما في ذمة الوكيل من غير تعيين ما ذكرنا حتى
 يكون مشتريا لا مكررا لكن المشتري عروض ولا تصح المضاربة
 بها على ما بينا زيلعي ولو كان لرجل على آخر ألف درهم دين
 فقال لا أخا قبض ديني من فلان وأعلم به مضاربة
 فقبض بعضها وعمل فيه جاز لأن الواو لم يطلق كجمع من
 غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب بخلاف ما لو قال اقتض مني
 من فلان فأعمل به مضاربة أو تم العمل به مضاربة فقبض
 بعضها وعمل فيه لا تجوز فإن تم تقبض الترتيب والرائخي
 والفا تقبض التعقيب والترتيب فلا يكون ما ذكرنا بالمو
 الأبعد قبض الكل وقد نص على ما ذكرناه في تحيط
 فتأيد به ما رجحه في المخرج خلافا لما نقل عن بعض
 المعبرات فلا يعوله عليه ولو قال اقتض ديني على
 فلان لتعمل به مضاربة أو تعمل لا تجوز لو قبض البعض
 كما في تحيط وكذا لا يشرط لنفسه منفعة قبل العقد
 ويظهر هذه البطلان في الوقال رجل لا خا اشتري عند ابنه
 ثم بعده وضارب بجمعه فعمل أي فاشتراه نسيئة

ثم باعه نقد ثم عمل مضاربة جاز وهذا جيلة لجواز
 المضاربة في العروض وحيلنا ذكرها الخصاف وهي
 أن يبيع المتاع من رجل يثق به ويقبض المال فيه فعمل
 المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب ههنا
 المتاع من الرجل الذي انتاعه من صاحبه نقوله أي لو
 قال رب المال لغاصب درهمه مثلا أو قال كمستودع
 له درهم أو دنانير أو قال كمستضع أي لمن دفع إليه
 مائة درهم مثلا تجزئه بالعلم أن يكون الزرع كله له
 الدرهم العمل بما في يديك مضاربة بالنصف جاز عند
 أي يوسف وكحسن كما في محط السرخسي إذا كان ما في
 يده ما تجزئ فيه المضاربة مجتبي وفي فتاوى رشيد
 الدين لوقا لم يدونه أوقع الدين الذي في عليك إلى
 فلان ليشترى فلان كذا أو يبيع على ما يحصل من
 الزرع بيننا نصفان فدفع صح ذلك مضاربة عمادية
 ثالث شرط صحة المضاربة كون رأس المال عينا
 لا دينيا وكان حقه تأخير ما تقدم من قوله وأما المضاربة
 بدني الخ إلى هذا الجمل كما بسط في الدرر وهو كالذي
 قدمه الشم في الدين وبيناه موضحا ورابع شرط صحتها
 كونه أي رأس المال مسلما إلى المضارب لا بدرب المال
 فيه لم يكن أي يتمكن المضارب من التصرف فيه والاستيحاء
 منه ولا بد من الدفع إلى المضارب لأن المضاربة في
 معنى الإجارة لأنه ما يأخذ بمقابل عمله والمال محل
 العمل فيجب تسليمه كالأجارة الحقيقية ولأن المال مائة
 في بده فلا تتم الأمانة إلا بالتسليم كالتوديعة ولو شرط

ان يكون المال كل ليلة عند المالك فسدت المضاربة فبما
يخلو في الشركة فلا يشترط فيها تسليم المال الى الشريك
الاخر لان الشركة انعقدت على العمل فيها من الجاهل
واوشرط خلوص اليد منها لاحدها لم تنعقد الشركة لا تتقنا
شروطها وهو العمل من الجاهل ولا كذا المضاربة لان المال
فيها من احد الجاهلين والعملي من الاخر فلا بد من تسليم المال الى
العامر وتخليصه ليتمكن من العمل والتصرف فيه فان شرط
انه يعمل رب المال مع المضارب فسدت المضاربة سواء كان
المالك عامرا او غير عامر كالاب والوصي اذا فاعا مال الصغير
مضاربة وشرطا عملا للصغير وكذا المعتوه فبدها على مالها
يجهه انك كالكبر العاقل فبقايدها يمنع كونه مسلما الى
المضارب وكذا اذا أخذ الشريكين اذا دفع المال مضاربة فشرط
ان يعمل شريكه مع المضارب لا يصح لان الشريك فيه ملكا فتعنى
يد من تسليمه الى المضارب ولو وكل رجلا ليدفع ما له
مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب او شيئا
معلوما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا كما في الثانية وان
لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد
منه يجوز له اخذ المال مضاربة لنفسه كالاب والوصي اذا
دفع مال الصغير مضاربة وشرطا ان يعمل بانفسه مسلما
المضارب يجوز من الربح فهو جائز لانها لو اخذ مالها مضاربة
ليعمل بانفسه بالنصف صح فكذا اذا شرط عملها مع المضارب
يجوز من الربح لان كل ما يجوز ان يكون المرفق مضاربا ووحده
جائز ان يكون فيه مضاربا مع غيره وهذا لان تصرف الاب
والوصي واقع للصغير على بطريق النيابة فصبار دفعه كبيع
الصغير وشرطه كشرطه فنشرط التخلف من قبل الصغير

لانه له ورب المال وقد تحققت وان كان العاقد ممن لا يجوز له
اخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد
العقد كالمأذون يدفع ماله مضاربة ويشترط عمله مع المضارب
لان التصرف فيه اليه واليد ثابتة له في هذا المال ويده يده
نفسه فصار كما لا كذا فيم يرجع الى التصرف فكان قيامه
مانعا لصحة المضاربة وان شرط المأذون عمل مولا مع
المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة لان المولى مالك
لما في يده فلم يكن من اهل المضاربة فيه وان كان عليه دين
جازت المضاربة عند بيعه لانه لا حق للمولى عنده فصار
كالا جيب والمكاتب اذا وقع ماله مضاربة وشرط عمله ولا دين
معه لا يفسد مطلقا لانه يمكن ما في يده فصار كما لا جيب
سواء كان عليه دين او لا كما في النسيئة فان عجز قبل العمل ولا دين
عليه فسدت المضاربة فان اشترى بابتدائه بالمال
فالربح كل ريب المال ولا اجر للمضارب في عمله ولو اشترى بالمال
جارية ثم عجز المكاتب فباعا الجارية بغير علم ثم باعها لغيره
باربعة الاف درهم فان المولى يستوفي منها راس ماله وما
بقي فهو بينهما على ما اشترط كما في المبسوط ولو دفع الف
مضاربة فقضى العمل فيه بربا كذا كان للمضارب ان يدفعها الى
غيره مضاربة فان دفعها وشرط ان يعمل المضارب
الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة
الثانية فاسدة ويكون الربح بينا للمضارب الاول ورب
المال على ما شرط في المضاربة الاولى ولا اجر لرب المال وان
عجز رب المال الثاني الثانية ولا يخرج المثل كما في محيط
الحربى وخامس شروط صحيتها كون الربح بينهما تشابعا
معلوما على وجه لا ينقطع به الشركة في الربح كالمالك ان انشا

المضاربة كالوشرط لاحدها وراهم مسماة والاعتماد ان يكون
 واحد منهما كاشتراط الخسران على المضارب بطل الشرط فقط
 وصح العقد اي عقد المضاربة باعتبارها بالوكالة يعني ان
 المضاربة لا تبطل بالاشتراط الفاسدة كالوكالة ولا يثبت
 لان صحتها تتوقف على القبض كالصحة وشرط الوضعية
 شرط زايد لا يوجب قطع الشركة في البيع ولا الجزم كذا في
 فلا تكون مفسدة او تكون الوضعية هو الخسران على
 المال لان ما فات هو من المال بالهلاك يلزم صاحب
 المال دون غيره والمضارب امين فيه فلا يلزمه بالشرط زيل
 قال في الترخايم وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب
 فساد المضاربة بخلاف اشتراط ان تكون الوضعية عليها
 وفي الفتاوى العتابية ولو قال ان البيع والوضعية يثبتان
 لم يجز وكذا الوشرط الوضعية وبعضها على المضارب فساد ذكر
 لم يجز ايضا والباطل وتسمى المضاربة اذا اشترط فيه نصف
 الربح وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام في اول المضاربة ان
 المضاربة لا تنفسد بالشرط الفاسدة واذا شرط للمضارب
 ربح عشرة فسد لانه شرط فاسد لانه ينتهي به الشركة
 في الربح اه وقال الزبيدي والذي يودي الى جهالة الربح من
 الشروط ان يشترط رب المال على المضارب ان يدفع اليه ارضه
 ليربها سنة او اذاره ليسكن سنة وذلك فساد لانه جعل بعض
 الربح عوضا عن عمله والبعض جرة داره وارضه ولا يعلم
 حصته العمل حتى تجب حصته ويسقط ما اصاب تنفعة
 الذي لو شرط ذلك على رب المال للمضارب صح العقد وبطل
 الشرط لانه لا يفيح الى جهالة حصته او نصيبه من الربح
 وفقا لما على غير ولا جهالة فيه لهذا الكلام فيها اذا شرط

او ان لا يتحقق المشاركة بينهما في الربح فلا جرح كافى الربها
 فلو عين احدهما لنفسه او لآخر قد را معينا من الربح كما لو قال
 عا ان لك من الربح مائة درهم او شرط مع النصف او الثلث
 عشرة دراهم او شرط لاحدهما نصف الربح الا عشرة دراهم
 او ثلث الربح الا خمسة دراهم فسدت المضاربة يعني
 وكانت اجارة فاسدة كما تقدم وهذا اذا لم يبيد مائة معلومة
 اما لو يبيد ما ينبغي ان يكون اجيرا خاصا فيستحق بتسليم نفسه
 في المدة كما هو حكم الاجير الخاص برأى رجعتي قلت
 وهذه الاية لا تنفذ الا فيما لو شرط رب المال للمضارب من الربح
 مائة درهم على ان فيه اشكالا لا يبيد فربما يتخلف الربح و
 فساد الاجارة متحقق عند جهالة الجرم بلا اتياب
 ولا يرفع ذلك الفساد ببيان المدة وانما يستوجب في
 جميع ذلك اجرا مثل عمله والله تعالى اعلم وفي المحنط ولو
 شرط لاحد هاد ربح مائة درهم لا يبيد منها من رأس المال
 جاز ولو شرط لاحدها ربح هذه المائة ببيعها او ربح هذه
 النصف ببيعها عن المال فساد اه وسادس شروط
 صحتها كون نصيب كل منهما معلوما عند العقد لان
 الربح هو المعقود عليه وجعلته تنجب فساد العقد لان
 قال باع من شروطها كون نصيب المضارب من الربح
 لاسم راس المال حتى لو شرط له ثلث من رأس المال فقط
 او شرط له شيئا من ايمان راس المال وضم الى ذلك اشتراط
 شيء من الربح ايضا فسدت المضاربة وفي الخلاصة بل في
 الهداية ومضى الكثر كل شرط يوجب جهالة في الربح كما
 لو شرط له نصف الربح او ثلثه بركة او الموصية للترديد
 او كل شرط يقطع الشركة فيه اي في الربح يفسدها اه اك
 المضا

المال ارب المال دارا المضارب فهذا لا يجوز كما في المحيط فروع
فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا وما لا يجوز
وما يجوز فيها من الشروط وما لا يجوز لو قال رب المال للمضارب
على ان يزرقه الله تعالى من الربح يكون يميننا جازا ويكون
الربح بينهما على السواء كما في الحائنية ولودفع اليه الف درهم
مضاربة على انها شريكات في الربح ولم يبين مقدار ذلك
فالمضاربة جائزة لان مطلق الشركة تقتضي المساواة
وكذلك ان دفع اليه مالا وقال اعمل بها بشركتي ولم يزد على
هذا فله مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو
قال على ان للمضارب شركا والشرك والشركة عند ابي
يوسف ربح واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد ربح المضاربة
فاسد كما في الذخيرة ومن دفع الى غيره الف درهم
مضاربة على مثل ما شرط فلا نلفلان من الربح فان
علم رب المال والمضارب بما شرط فلا نلفلان من الربح
تجوزا لمضاربة وان لم يعلم لا تجوز وكذا اذا علم احداهما
وجعل الاخر كما في المحيط ولودفع اليه مضاربة على ان يعطي
المضارب لرب المال شيئا من الربح او على ان يعطي رب
المال المضارب ما شاء من الربح فهذا مضاربة فاسدة كما
في المبسوط ولودفع الرجل الى غيره الف درهم مضاربة
على ان للمضارب نصف الربح او ثلثه ولم يتعرض لبيان
رب المال فالمضاربة جائزة والمضارب ما شرط له والباقي
لرب المال ولو قال على ان لرب المال نصفه او ثلثه ولم يبين
للمضارب شيئا ففي الاستحسان تجوز ويكون للمضارب
الباقي بعد نصيب رب المال كما في المحيط ولو قال رب المال للمضارب
على ان نصف الربح ولكن ثلثه كان للمضارب ثلث الربح

له جز معلوم من الربح شيئا بعامته هو شرط لا يقتضي العقد
ففيه بطل هو وهما لان المضاربة لا تبطل بالشرط الفاسد
كما قد مضاهاه وهذا الكنية التي نقلها الشرح عن الجلالية
تعبق فيها الاكل بان شرط العمل على رب المال يفسد ما مع
انه لا يجوز بيع جهلة في الربح ولا يقطع الشركة فيه فلم تطرد
الكنية واجيب بان المال اذا فاسد ما بعد الوجود وهو عند
الشرط لا يفسد فيه ما يبطل المضاربة ومنها ما لا يبطلها
وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضاربة كذا ثلث الربح
وعشرة درهم في كل شهر علت فيها المضاربة فالمضاربة
جائزة والشرط باطل كما في الزانية فان عمل هذا الشرط فربح
فالربح على ما اشترط ولا اجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط
ذلك لاجر لعبد لم يعمل معه في المضاربة او لبيت يشتري ويبيع
فيه فالربح على ما اشترط ولا اجر لعبد المضارب ولا لبيت ولو
كان العبد الذي اشترط له الاجر عليه دين كان مكاتب
المضارب او ولده او واده فهو جائز على ما اشترط ولذلك
عمل المال مع المضارب من هو لاجرة عشرة درهم كذا شرط على ما
اشترط ولو اشترط ان يعمل عبد رب المال مع المضارب على ان
للعبد عشرة درهم كل شهر ما عمل معه فهذا شرط فاسد
والربح بينهما على الشرط ولو كان عبد رب المال عليه دين
فان شرط له اجر عشرة درهم كل شهر واشترط ذلك لكتاتبة
او لاتبنة جاز كما في المبسوط وعند ابي يوسف ربح يمين دفع
مالا مضاربة على ان يبيع المضارب في دار رب المال او داس
المضارب كان ذلك جائزا ولو شرط ان يبيع المضارب دار رب

المال

والباقي رب المال كما في الخانية اذا اشترط في المضاربة بعض الربح
لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبي فالمضاربة
جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافعا للمال مضاربة الى
رجلي وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائز والشرط
غير جائز ويجعل الشرط لاجنبي كالمسكوت عنه فيكون الرب
المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال او العبد كضارب فان
شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال
وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سو
كان عبد المضارب او عبد رب الدين للمال وان كان على العبد
دين فان كان عبدا المضارب فلعق قول ابي حنيفة لا يصح الشرط
ويكون هذه الشروط كالمسكوت عنه ويكون رب المال وعقد
يصح الشرط ويجب الوفاء وان كان عبد رب المال فالشرط
يكون رب المال بلا خلاف وان شرط بعض الربح لبعض
من لا تقبل شهادته المضاربة او شرطه ربه المال له نحو الابن
والمرأة والمكاتب ومما شبههم فليجاب فيه كالجواب فيما اذا
شرط بعض الربح للاجنبي وان شرط بعض الربح لقضادين
المضارب او لقضادين رب المال فهو جائز ويثبت كشرط
له في المحيط ولو شرط ذلك للمال او لغيره او في القاب لم
يصح الشرط لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون رب المال كما في
المبسوط ولو دفع رجل الف مضاربة على ان للمضارب
ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدها والثلث لغيره فعمل المضار
وربح فثلث المضارب وما بقي بينهما نصفان ولو شرط
المضارب ان له الثلث لثلاثه من حصصه احدى والثلث من
حصصه الاخرين وما بقي صا حبي المال على اثني عشر
سهما خمسة سهم كشرط من حصصه الثلثين وسبعة للاخر

ق

كما في محيط السرخس ولو دفع رجلان الف درهم
وقالا لهما نصف الربح بينهما فلان من الثلثان ثلثا ذلك
من نصيب احدهما صا حبي المال وثلث ذلك من نصيب الاخر
والنصف الاخرين صا حبي المال نصفان فعمل او ربحا
فنصف الربح بين المضاربين على ما اشترط والنصف الاخر
بين صا حبي المال على تسعة اسهم للذي شرط للمضارب
ثلثي النصف من نصيبه من ذلك اربعة اسهم وبلا خس
خمس كما في المبسوط دفع الف على ان للمضارب ثلثي الربح
على ان يجاط بالف من ماله فيعمل بها فيخلطها وعقد وزرع هو
على الشرط ربح الف المضارب له خاصة والثلثان له من
النصف الاخرين عمله في مال الدافع ولو كان الدافع شرط
لنفسه ثلثي الربح ولها من ثلثي الربح بينهما على قدر ما لهما
لان الدافع شرط ان يكون ربح ماله كله وهو نصف الربح
فيكون هذا ايضا مبتدأ لا مضاربة كما في محيط السرخس
ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يخلطها بالف من
قوله ويعمل بها جميعا على المضارب ثلثي الربح ونصف ذلك بين
ربح الف صاحبه ونصف من ربح الف خاصة وعلى ان يني
من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثي الربح على ما اشترط
والثلث رب المال ولو دفع اليه الف درهم على ان يخلطها بالف
من قبله على ان الربح بينهما نصفان فهذا جائز فان كان
الدافع شرط لنفسه ثلاثة ارباع الربح وللعامل ربعه
فالربح بينهما ثلاثا على قدر ما لهما كما في المبسوط دفع اليه
الف وقال ان اشترى به براقه النصف وان اشترى دفع
فله الربع وان اشترى شغرا فله الثلث صح وما اشترى
استحق المشروط فان التثني بـ لا يملك بعد شرائه

يقع الشرك والعقد عليه ولو شرط على ان تكون الثقة على
 المضارب اذا خرج الى السفر بطا الشرط وجازت كما في التوبة
 نالاً عن المتني ولو قال له ان عملت في المصرف فلك الثلث
 وان سافرت فلك النصف فاشترى في المصروف باع في السفر
 قال محمد المضاربة على الشرا فان اشترى في المصرف له ما شرط
 في المصروف باعه في السفر وغيره وان عمل ببعض المال في
 السفر وبالبعض في المصروف كل واحد على ما شرط دفع الى
 رجلين مضاربة على ان لا يحد في ثلث الربح والباقي للرب
 المال وعليه اجر مثل الاخر فالمضاربة فاسدة بينه وبين
 الاخر دون الاول لان المفسد وهو عدم الشركة في الربح وبه
 في حكم خاصة ولا ينفرد احد في التصرف لان الاول
 بالتصرف لا قائم كما في محيط السرخسي ولو ادعى المضارب
 فسادها فالقول لرب المال وجب له اى لو ادعى المضارب
 صحتها وادعى رب المال فسادها فالمضارب وذاك لان
 الاصل ان القول لمضى الصحة في العقود وفيد في الذخيرة
 بما اذا اتحد العقد المألو خلت العقد فالقول لرب المال
 الا اذا اتفقا على ان يكون لصحة المضاربة وادعى رب المال ان
 الزيادة لموجب فساد العقد فلا يقبل وبينا له لو ادعى
 المضارب اشتراط ثلث الربح وادعى رب المال اشتراط
 عشرة منه فالقول لرب المال لان المضارب يدعى صحة
 المضاربة ورب المال يدعى الاجارة الفاسدة وهما عقدان
 مختلفان فصار كما لو اقر بالاجارة الفاسدة وادعى
 الاخر الشر الصحيح منه كان القول لرب المال لا اختلاف
 العقد بما مالوا على المضارب ان المشرط ثلث الربح
 وادعى رب المال الثلث وعشرة درهم كان القول للمضارب

ط

لادى رب المال ادعى شرطاً ازيد اوجب فساد العقد فلا
 يقبل قوله كما في البسيع اذا اتفقا عليه وادعى احدهما اجلا
 مجهولاً وخياراً مجهولاً يوجب فساد العقد وانكر الاخر
 بخلاف قوله اشترطت كذا ثلث الربح الا عشرة لان هناك
 لم يتفقا على ان يكون لصحة العقد لان الكلام المقرون
 بالاستثناء يحكم بما ورا المستثنى وذلك مجهول يمنع صحة
 العقد ولهذا قال المشي الا اذا قال رب المال شرطت لك
 ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب شرطت لي الثلث
 من الربح بلا استثناء شئ فالقول لرب المال ولو وصليته
 كان فيه اى فيها ادعى رب المال من استثناء العشرة
 فسادها اى فساد المضاربة لانه يمكن ان لا يظهر ربح ما
 عد العشرة فاستثناءها مودى الى قطع الشركة في
 الربح وانما كان القول لرب المال مع دعواه فساد العقد
 لانه ينكر زيادة ربحه بمجرى المضارب حاشية ولفظها
 نقله في المحكي ولو اختلف رب المال والمضارب فقال رب
 المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة درهم فقال
 المضارب بل ثلث الربح كان القول للمضارب لان رب
 المال متعنت ليس في دعواه الا فساد العقد ثم قال
 ولو قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة
 فقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث الربح كان القول
 قول رب المال وان كان فيه فساد العقد لانه ينكر زيادة
 ربحه بمجرى المضارب اه قال في المحكي وهذا الفروع يستثنى
 منه ما لا يعلق على لا يخفى وما في الاستنباه من قوله فالقول
 لمضى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة
 عشرة درهم وقبل المضارب الثلث فالقول للمضارب كان الذخيرة

لأنه

استحقاق زيادة مال فكان القول قوله كذا في الذخيرة
قال الحوكم وقوله يعني صاحب الاشياء الا اذا قال رب
المال لا يقر عليه لا يظهر استئثار هذا الفرع من القاعد
لاذرب المال يدعى الفساد والمضارب الصحة فالقول
لمدعيها فهو اذا خرجت القاعدة كما لا يخفى قول ليس
التي عدة على اطلاقها بل هي مقيدة بما اذا لم يدفع مد
الفساد بدعواه الفساد استحقاق مال عن نفسه
كما هنا يحكون القول قوله كما قد مضى عن الذخيرة
وح لا صحة لقول المصم يعني صاحب الاشياء فالقول
للمضارب والصواب فالقول رب المال لانه المدعى
للفساد ليدفع بدعواه الفساد استحقاق ما ربح
نفسه وح لا يتم الاستئثار ولا وجه لا قيل ان القول
في هذه الصورة قوله مدعى الصحة حيث كانت
القا عدة مقيدة بما ذكرنا اه كلام المحمدي قال الشيخ
الرحمني فلما كان في كلام الاشياء ما يقتضيه عد
صحة الاستئثار كما ذكر في المنع موافقا لما في الخ
والذخيرة البرهانية في الفصل الرابع عشر منها من
المضاربة وهي لفالصواب حيث قال فالقول للمضارب
والصواب فالقول رب المال على ما ذكر المحمدي مستند
لعامة الذخيرة التي نقلنا عنها قال الشافعي وما في
الاشتباه فيه اشتباه فليجرب ما يكشف ذلك
الاستئثار والذي نقله المحمدي عن الذخيرة هو في
ما ذكر في البيوع في الفصل العاشر وهو انما ذكر
في عبارته كما نقله عنه ما اذا قال المضارب رب المال

ق

من البيوع فيه اشتباه لانه بعد ما قررات القول لمدعى
الصحة واستثنى هذا الفرع والاستئثار يقتضي ان يكون
القول لمدعى الفساد وهو رب المال مع انه جزم ان القول
للمضارب في هذا الفرع وهو مدعى الصحة فلا فائدة في
الاستئثار حول هذا الفرع في القعدة وقد اشار الى
هذا في المنع ايضا وقال المحمدي في حاشية الاشياء قوله
القول لمدعى الصحة ليس هذا على اطلاقه بل هو مقيد
بما اذا لم يدفع مدعى الفساد بدعوى الفساد استحقاق
مال عن نفسه كما اذا ادعى المضارب فسادا فقد بان
قال الرب المال شرطت لي نصف الزوج الا عشرة مائة
المال يدعى جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف
الزوج فالقول قول رب المال لان المضارب يدعى النفس
لا يدفع استحقاقا عن نفسه لان المستحق على المضارب
منافعه لرب المال والمستحق له عاربا لرب المال خير من
الزوج وانه عني ماله والمال خير من المنفعة والاشياء
معرض هو خير برب استحقاق فلم يكن للمضارب
بدعوى الفساد وافعل عن نفسه استحقاقا فلا يقبل
رب المال اذا ادعى فسادا لمضاربه بان قال للمضارب
شرطت لك نصف الزوج الا عشرة والمضارب يدعى
حوازا للمضاربة بان قال شرطت لي نصف الزوج
فالقول رب المال لانه بدعوى الفساد يدفع عن نفسه
استحقاقا فقال لا يثبت ما يستحق لرب المال من نفسه
المضارب وما يستحق على رب المال على مال وهو
خير من الرب والعين خير من المنفعة ولا يجوز كذا
كان رب المال بمدعى الفساد وانما عاقبته بنفسه

استحقاق

شرطت لي نصف الزرع الا عشرة ورب المال يدعي جواز المضاربة
بان قال شرطت لك نصف الزرع وقرضت صاحب الذخيرة
في كتاب المضاربة بان لوقال المضارب شرطت لي نصف الزرع وقرضت
رب المال شرطت لك النصف وزيادة عشرة ان القول فيه
فالمضارب وعلمه بان رب المال يدعي شرطاً يزيد ما يجب فساد
العقد فلا يقبل كما تقدم في عبارته فلا يتم ما قاله المحقق في
مجموعه من صاحب الذخيرة مع نفيه ان الحكم خلاف ذلك
ولا سيما ان ما ذكره الفقيه في باب مقيد على ما ذكره في غير باب
فالمحقق ما جرى عليه في المخرج تأمل اه فانهم وعلمه المضارب
في المضاربة المطلقة التي لم تنقذ عن كثرة احترازه عما
قيد هارب المال ببذلة لقوله لا تجوز الكوفة او لم تنقذ
بزمان واحترازه عما لو قيد به بالشتا مثلاً فليس له ان
يسبغه في الصيف كعلمه او لم تنقذ بنوع آخر من شرطه
لو قيد بالتجارة في ابرفليس له ان يتجوز الدقيق وكان
المناسب زيادته وتخصيصه وبينه وكما في كلامنا من
في المضاربة المقيدة ان شأنا الله تعالى تحت قولنا كما تنقذ
ولا تجوز بزيادة اخرى وهذا من المتي الا ان شرطه فيها يحكمه
المضارب من التصرفات وما لا يحكمه الاصل ان ما يقع
المضارب ثلاثه انواع نوع يحكمه عطلق المضاربة وهو
ما يكون من باب المضاربة وتوابعها ومن جهة التوكيل
والشرط المحلجة والرهن والاجارة والاستيجار والابدا
والابضاع والمسا فله وبيع ولا يحكمه بطلاق العقد
وعلمه اذا قيل له اعمل برأيد وهو ما يحتمل ان يلحق به
عند رجوعه له لانه وفي ذلك مثل دفع المال مضاربة او
شركة الى غيره وخلط مال المضاربة بما لها وما لغيره

ونوع لا يحكمه لا يحقق العقد ولا بقوله اعمل برأيد الا ان يرض
عليه رب المال وهو الا سنده انه وهو ان يشتري بالدرهم
والدنانير بعد ما اشتري براسي المال السلعة وما اشترى
ذلك واخذ السباغ وكذلك اعطاها والعقد بماله وبغير
مال والكتبة والا قراض والهبة والصدقة هكذا في
الهداية السبع بما لا يتفق بين الناس فيه يكون مخالفاً قال له
او باع بما لا يتفق بين الناس فيه يكون مخالفاً قال له رب
المال اعمل برأيدك او لا لان الغبن الفاحش تنبع وهو
ما مور بالتجارة لا بالتبضع وانما يسبغ ويشترى من غير
اصوله وفروعه كما في سري الدين عن الولوالجية وروجه
ايضاً خلافاً لما واين زياد وزفره سنا في ولو قال سدا
ليس المراد منه انه يجوز له ما شره البيع الفاسد فانها
محرمه بل المراد انه لا يكون به مخالفاً فلا يكون غاصباً
وذلك لانه يحكمه باء اذ قيمته فتكون عنه معاضة وهو
صحيح التي رولا تخرج المال من كونه في يده لانه وقيد
بالفاسد لانه لو اشترى المضارب خماً واخذ برأيد
او ارام ولد او مكاناً ضمن براسي المال علم او لم يعلم كما في
محيط السرخسي تنقذ ونسبة النسبة بالملك على وزن
فعلمه وربما تدغم بعد التخفيف فلو باع شيئاً من مال
المضاربة واخذ الشئ جازعاً رب المال او يضمن شيئاً
في غاية البات وقال ابن ابي ليلى ليس له ان يسبغ بالنسبة
لان ذلك تصرف يوجب قصر يد عمه مال المضاربة
ويجوز عن التصرف فيه فيكون موجبا لصد مقصود
رب المال فصار كالا قراض بل فوقة لان القرض يكتف
الموصولة اليه في الحال بواسطة الطلب وهذا لا يكتف

اشترى المضارب اوباع ممن لا تقبل شهادته لم يسب القرابة
والزوجة والملك ملكاته وعبد المديون فان كان
السبع والشر بمثل القيمة جاز عند لم جميعا وان كان بما لا
تقتضيان الناس فيه لا يجوز عند لم جميعا وان كان ما يتقايان
فيه لم يجز عند اي ج وعند ما يجوز الا من مكانه وعنده
المديون ولو اشترى بغير فاسد امها لمك اذا قبض فليس
بمخالف وما اشترى فانه على المخرقة لان الامر بالتصرف
عام يدخل فيه الصحيح والفاقد وان اشترى غلاما
فوجبه حرا وقال هشام سمعت ابا يوسف قال ليس
للمضارب ان يشتري على المضاربة الا بالعق من هنا حتى
انه اذا باع متاع المضاربة ثم اشترى على ذلك الدين
على المضاربة لم يجز على المضاربة كما في المحط والتوكيل
بهما بالبيع والشراويك المضارب السحر بر او جبر اى في
وقت لا تغلب فيه الهلاك او في مكان كذلك وفي
الخالية وليس له ان يسافر سفرا مخوف يخشى الناس
عنه في قوتهم وهو الصحيح وعن ابي يوسف انه ليس
له ان يسافر مطلقا لانه تعرض بض على الهلاك من
غير ضرورة وتوقع له المال في بلد على الظاهر وعن
ابي يوسف عن اي ج انه اوقع اليه المال في بلد ليس
له ان يسافر به كما قد من من تعريضه على الهلاك
من غير ضرورة وان دفع اليه في غربة كان له ان
يسافر به الى بلد لا تظاها ان صاحبه رضي به
اذ لا انسان لا يقيم به الا بغربة داما في الغائب
واعطاة المالك مضاربة في هذه اى انه على عليه
بما له بدل على رضاه به ووجه الظاهر في المضاربة

فيكون فيه نوع اهلاك او تبرع ولهذا الوباغ المريض بالنسبة يغير
من الثالث ونحن نقول البيع بالنسبة لان المتعارف كان مقصود
عليه وهو اقرب الى تحصيل الزرع عادة فكان اوفق لمقصود
رب المال زيلجي وفي المشتق رجاء دفع الى رجل الف درهم
مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبد اسما وركب
الفرس فله فيها رب المال ان يسبق الا بالنقد وقال المضارب
ابيعه بالنسبة او قال ابيع حصتي وهو الربيع بالنسبة
فليست له ان يسبق الا بالنقد فانه باع المخرقة ثلثه
ارباعه بالنقد ثم يترك ان يسبق الربيع بالنسبة حتى يقبض
ثمن الثلاثة الارباع ويبقى من ذلك رب المال راسا ما له
ورجعه ثم يسبق بعد ذلك الربيع بالنسبة ان احب كما في المحط
وهذا اذا نهى رب المال عن البيع بالنسبة والا في الايباع
لم ينه صريحا كما انه البيع بنسبة متعارفة قال الشيخ
الرحمى وفي عرفنا لا يباع الى كسنتين فليس له ان يسبق الى ذلك
ونقطة الهندية عن الخالية انه لو باع ماله المخرقة بى
لا يتقايان فيه الناس او باع غير متعارف جازعنه ابي ج
ح يرح خلافا لاصحبه وان خط شيئا بغير مثل ما يحط الى
انه في العيب او يتقايان به الناس فذلك جازعنه من
ضيق الخيال ولو عطف عن شيئا فاحس او حط بغير عيب جاز
ذلك على المضارب خاصة في قول ابي ج ومحمد وهو ضامن لذلك
لرب المال وما قبضه من الثمن وعمله به فهو على المضاربة
خاصة وراس المال في ذلك الذي قبضه من المشترك
كما في المبسوط والشرا من غرضه وفروعه وزوجته
وعبد الماذون وقيل من مكانه بالاتفاق هسنا في
فشتري بنقد ونسبة بغيري يسير لا يفي حش فشا الف
وان قال له اعمل برايك كما في الذخيرة وفي المحط اذا
اشترى

مشتقة من الضرب في الارض على ما بيناه من قبل فملكه بمطلق
 العقد اذ اللفظ دال عليه ولا نسلم انه تعريض على الهلاك لان
 الظاهر فيه السلامة ولا اعتبار للموهم الا ترى ان للمودع
 ان يسا قريبا لوديعة مع انه ليس له ان يودع والمضارب له ذلك
 فكان ادنى منها وأولى بالجواز اه زيلعي ويملك المضارب الا
 يحل له ان يدفع المال الى الاخر ايضا يعني باشتراط كون كل
 الزوج للمالك ولا يشي للعامل الا الاثواب الا خويكي ولولم
 المال ولا تعسف به المضاربة وقال زفر قسلا ان رب المال
 ح متصرف لنفسه وهو لا يبيع ان يكون وكلا فينفك
 ستر اولنا ان التعريف في المضاربة صار حقا للمضارب
 فيعلم ان يكون رب المال وكلا عنه في التعريف كما يحتمل في
 المتفرقات وانه المحط وان دفع المضارب مال المضاربة او
 شيئا منه الى رب المال بخاتمة فاشترى رب المال او باع في
 مضاربة محالها وبصير رب المال معينا للمضارب في العمل
 ويستوي في هذا ان يكون مال المضاربة ناضرا او
 صار عرضا وان كان رب المال اخذ مال المضاربة من منزل
 المضارب بغير امر المضارب وباع واشترى به ان كان راس
 المال ناضرا فهو نقض للمضاربة وان صار راس المال عرضا
 لا يكون نقضا لها تمام اذا كان مال المضاربة عرضا وباع رب
 المال العرض بالنفي درهم ورأس المال كالف درهم ثم اشترى
 بالالف عرضا خريسا وبم اربعة الاف درهم فالعرض المشترك
 يكون رب المال وضمن للمضارب جميعا به اه ويملك المضارب
 الايداع اي ان يودع عند من ياتمه من مال المضاربة لان
 الوديعة من ضرورات التجارة بخلاف المستضعف فان لا يودع
 ولا يضيع فان ابضع المستضعف وهكذا كان رب المال ان
 يضمن بهما شيئا وان سلم وحصل الزوج كان الكيل لرب المال

كما

٥٢١
 كانه الخائنة ويملك الرهن بان يرهن ما شامت مال المضاربة
 في دين عليه من المضاربة ولورهن المضارب عبد المضاربة
 بدينه لم يجز سوا كان فيه فضلا ولا لان الرهن ايقاف دين
 حكما وليس له ان يقض دينه من مال المضاربة كما في محط
 السيرحي فان رهنه بدينه من المضاربة وفيه فضلا وليست
 فيه فضل فالرهن جائز ولعلم برهنه ولكن العبد ستهلك
 مالا لرجل وفقد دابة فباعه المضارب في ذلك يوفى حضور
 المال ودفعه اليه بدينه او قرض الدين عنه من مال المضاربة فذلك
 جائز كانه المبسوط ويملك الاثر اي يعني لو اشترى من
 المضارب رجلا من مال المضاربة شيئا بئس ورهنه عنده
 في ثمنه شاك ان له ذلك ويملكه الا جارة كعبد او دار من مال
 المضاربة ويملك الاستحقاق فلو استجار المضارب ارضا
 بئسا ليرعها او يفرتها حاز ظهيرة ويؤتيه ما في الحي وك
 وله ان يستاجر ارضا بئسا ويشترى ببعض المال طلقا ما
 ليرعها وبما مبسوط ولو استاجر ارضا بئسا حاز ان يعرب
 فيها سجرا وارطا بفقاه ذلك من المضاربة فهو جائز والصفة
 عار رب المال والزوج على ما شرطها قال الشيخ الرضوي وكان
 هذا في عمرهم انه من صنع التجار وفي عرقنا انه ليس من
 صنوعهم فسنعي ان لا يملك اه ويملك الاحتيا لاي قبو
 الكولية وهذا ليس معنى الاحتيا لان الاحتيا لكونه
 محتالا وذلك برضى المحتل والى عليه وانما اقتصر
 عليه لانه المقصود ههنا بالتمن اي تمنى ما باعه من مال
 المضاربة مطلقا يعني لو قبل الكولية على الايسر او على
 الاعسر لان كل ذلك من صنع التجار اي ممن معايلاتهم
 الغير المستنكرة فلا يحتاج فيها الى اذن جديد من ربها

المضاربة وان شأنا مسك الشئ وتقتض المضاربة كما في الحيط
ولودفع ارضا بغيره بزمارة جاز سوا له له رب المال
اعمل بربك او لم يقل كما في الحيط لا يملك المضاربة لمضاربة
يعني لا يجوز له ان يعطي المال مضاربة الا ان ياذن له رب
المال او يقول له اعلم بربك هذا اذا كانت المضاربتان
صحيحتين اما اذا كانت احدهما فاسد او كلاهما فلا يمنع
منه المضاربة نقله عن سري الدين وفي الكافي ولودفع
المضاربة المال الى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة
الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون النسخ
بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى وهو لا يملك ايضا الشركة
لانهما فوق المضاربة ولا يملك المضارب الخلط اي خلط
راس المال بحاله نفسه هذا اذا لم يكن بخلاف متعارفاني
تلك السلف والا لم يصح به على ما قالوا فهستأني عن
قاضي خاوي فتاوى ابي الليث اذا دفع رجلا لآخر
الف درهم مضاربة ولم يقل له اعلم بربك الا ان معاملته
التجارية تكفي للدلالة ان المضاربة تخلطون وارباب
الاموال لا يهونهم عن ذلك فحمل ذلك على معاملاته النكاح
ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا رجوت ان لا يصح
ويكون الامر في ذلك محمولا على ما تعارفوه لذلك في الحيط
وقيد بالخلط الذي هو من فعل المضارب لا روي
ابن عياش عما يجي بكوف رجلا في دفع الدرهم القدر
مضاربة بالنصف ونهيا عن الشركة فان شئت الكيس
الذي فيه الدرهم واختلط بدراهم المضارب من غيره
قله ان يشتري بذلك ولا ضئنا عليه والنشر كسنة

المال ويجوز للمضارب ان يشتري دابة للركوب وليس له ان
يشترى سفينة للركوب ولم ان يشتريها وله ان ياذن لعبد
المضاربة في التجرة المشهورة من الرواية كما في الكافي
ولودفعه اليه مضاربة على ان يشتري به الطعام خاصة
قله ان يشتري لنفسه دابة اذا خرج في الطعام خاصة
كما يشتري التجار وله ان يشتري ايضا حجلة يحمل عليها الطعام
اذا لم يجد اكرا ويكون الشرا وفق فذلك من اكرا كما في
المبسوط وفي محيط السرخسي ولا يشتري كسنة يحمل
فيها الطعام الا ان يكون في بلد اعتاد التجار فيه ذلك فان
كانت المضاربة عامة جاز شرا السفينة ايضا وله ان يشترى
بيتا يخزن فيه الطعام ويبيعه فيه كما في المبسوط وليس
على هذا المملوك عهد شي مما يعاير وانما العهد على
المضارب كما في الحيط وفي المتفرقات ويملك الماذون
من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما
لا يملكه فان اشتري العبد عبد من تجارته فينبى
به فعه ولا يعهد به حتى يحظر لمضارب ورب المات
وان لحق عبد من المضاربة دين كان للمضارب
ان يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا وغيابا كما في
محيط السرخسي ولو باع رب المال مال المضاربة من
المضارب او باعه المضارب من رب المال فهو جائز سواء
كان في المال فضل على راس المال او لم يكن غير انه متى
باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع
المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب
المال بالخيار ان يشأ دفع الثمن الى المضارب وبقيت
المضاربة

الاترك انه لو اشترى براس المال فهو كمن قبل التسليم يرجع
المضارب عليه بمثل ما اذا كان كذلك فرب المال لم يرع ان
يضمن الا مقدار ما من المال فلو جوزنا الاستدانة لزمه
ضمان ما لم يرع به وذلك لا يصح واذا لم تصح الاستدانة
على رب المال لزمه العن خاصة وقد قالوا ليس للمضارب
ان يأخذ منفعة لان ذلك قرض وهو لا يعمل القرض ولو
قال له عمل برأيه لانها اى الاقراض والاستدانة ليستا
من ضيع التجار فلم يدخل في التعميم المستفاد من قوله
اعلم برأيه ما لم يفعل المالك عليها بلفظ الترخيع في الترخيص
في الاستدانة والاقرض فيملها المضارب عند النص
وفي الحق تية رجل دفع الى رجل الغامضاربة لم يكسب
للمضارب ان يشترى شيئا للمضاربة بالكثرة من ذلك المال قال
رب المال اعلم برأيه او لم يفعل فان اشترى سلعة بالكثرة الف
كانت حصة اللف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربح
وعليه وضعتة وثنى الزيادة عليه خاصة ولا يضمن
المضارب بذلك الخطا ولو كان رب المال اذن له في
الاستدانة كان الدين عليهما نصفين ولو رهن وفيه
والدين سوا كان على المضارب نصف قيمته لان الاذن
بالاستدانة عقد اخر وهو شركة الوجوه وكان الذبح
الى اصل من مال المضاربة على ما شرط وما حصل بالاستدانة
ان كان مطلقا يتقضى التساوي سوا كان الذبح في
المضاربة نصفين وانثلاث لانه لا تطلق لاحد بالآثار
كان في المحيط ولذا قال واذا استدان المضارب كان
شركته وجوب قال الشيخ الحق افاض ان شركة الوجوه لا يلزم
فيها القبول على المال كذا بل ان يشترى بالنسيئة سوا كان

بيننا بائنة وليس له ان يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المناع
ولا يشترى بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل
ان يشترى بالمال شيئا اشترى للمضارب متاعا بالقدرة
واشهدتم نقد هاهنا المال ثم اشترى لنفسه متاعا
بالقدرة ونقد هاهنا المال فهذا الحايز كافي بحيط
الابا ذنا وعمل برأيه اذ الشيء لا يتضمن مثله الا بالتخصيص
عليه او التخصيص المطلق اليه الا ترى ان الوكيل ليس
له ان يوكل غيره بما قلنا لانه يجعل بعض ربح ماله
لغيره فلا بد من اذنه بخلاف المكاتب فان له ان يكاتب
والعبد المأذون له ان ياذن لعبد والمستاجر له ان
يؤجر والمستعير له ان يعير ما لم يختلف بالاستعمال حيث
نصت هذه العقود امثالها وانما كانت كذلك لانهم
يتصرفون بحكم المالكية لا بحكم النيابة لان المكاتب صار
حر اذ اقله ان يكاتب ولان الكتابة كالبيع من نفسه
العبد فملكه والماذون بعكس المجزئي متصرف لنفسه
ان ياذن لعبد والمستعير والمستاجر كذلك واحد
منهما يملك المنفعة بخلاف الايداع والايجاع لانها
دونها فيتضمنها ولا يملك المضارب الا قراضا من مال
المضاربة ولا يملك لمضارب ايض الاستدانة وان
وصلية قيل اى قال رب المال له ذلك اى عمل برأيه
اشار به الى ان اسم الاشارة راجع له خاصة لانه ولا
قائه بالاذن الصريح يملك كذلك كما سيقول متنا مالم
ينص فيهما قال في شرح الاقط لا يجوز للمضارب ان
يستدين على المضاربة وان فعل ذلك لم يجز على رب المال
الا

مع ذلك شرى بالمالها بالنياسة فقط اه لكن في الهداية كانت
عجلة شركة الوجوه وهي اولى ولواشترى بالف المضاربة سلعة
لم يملك ان يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان راس المال وراهم فاشترى
بغير الاثمان كان المكمل والموزون ونحوه كان مشترى بنفسه
لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة
ولو كان راس المال وراهم فاشترى بالدينار او دنانير فاشترى
بالدراهم نقد على المضاربة استحسانا لانهما الخمس واحد
في حق الثمن وفي حق المضاربة كما في محط السرخسي وكذا
اذا اشترى بالفلوس على تولد من يجوز المضاربة بها وكذا اذا
اشترى بالبيص وفي يد السواد او بالصالح وفي يد المكسور
كما في الكوي ولو اشترى بذهب او فضة موصوفة يجوز
ان يكون ثمنها كان مشترى بنفسه ولو كانت المضاربة الف
دراهم فاشترى بشيامة دينار وقيمة الدينار اكثر من الالف
جاز على المضاربة حصص الالف وزم الفضل للمشتري وكانت
شركا في المضاربة ولو كانت قيمة الدينار الف الفاشترى
بالدينارين عن المضاربة ثم غلت الدينار قبل ان تنقد
فصارت الف وخمسة فلهذه وضعة دخلت على المال وتشتري
بالالف ذها وينقد خمسة يسع المتاع فينفقه بقية الذهب
كما في محط اكاكت المضاربة الف دراهم فاشترى عليها مائة
بخمسة حصة وسط وقبض الجارية وهلك الدراهم
عند المضاربة فالمضارب مشترى للجارية لنفسه وعليه ثمنها
ولا ضمان عليه في المضاربة ولو كان اشترىها بخمسة
دينارا ففقطها ولم تنقد الثمن حتى ضاعت الدراهم رجوعا
رب المال بخمسة دينار استحسننا فيعطى باع الجارية فانها
باعها بعد ذلك بثلاثة الاف او اقل واكثر استوفى رب المال

ماله الف دراهم وخمسة دينار والباقى ربح بينهما وكذلك
لو كان راس المال نقد بيت المال واشترى الجارية بالف
ثلاثة كان المسبوط ولو اشترى او لا عبد الخمسة لم يملك
ان يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسين وكذا كل ذي بيت
يلحق المال لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذا
لو كان في يد جارية او عرض فاشترى للمضاربة يسع
العروض فيودي بثمنها ثمنها لم يجز سوا ذلك الثمن
حالا او موحلا ولو باع ما في يد قبله لاجر لم يتغنى
بذلك لان الشراحين انفق وقعه فلا ينقلب للمضاربة
كما في محط السرخسي ولو باع المضارب واشترى
وتصرف في مال المضاربة فحصل له به صنف من الاموال
من المكمل والموزون والمعدود وغير ذلك من ما ليس
الاموال ولم تكن في يد وراهم ولا دينار ولا فلوس فليس
له ان يشتري متاعا بثمن ليس في يد مثله من جنسه
وقد بان اشترى عبدا بكم حصة موصوفة فان
اشترى بكم حصة وسط وفي يد الوسط وبكم جيدة
وفي يد الجيدة جاز ان كان في يد اهودى اشترى به
او ادون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كما في البدائع
اشترى بكم حصة نسبة في يد حصة جاز كما في محط السرخسي
وحسنه اى حى مشابهة شركة الوجوه فلو اشترى
المضارب بمال المضاربة ثوبا وقير بالمال بما في درهم من
عنده وذلك بغير دينها او ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك
ان زادت او نقصت فان باعها بزوج او وضعة فهو متاع
فيما عزم من مال نفسه في قصارتها قبل هذا على قولها فانما

عند بيع يبيع ان يكون الجواب في هذا كالجواب في مسألة الكرا
 لان مؤنة القسارة جرى الرسم بالحق فبراس المال ينزل الكرا
 كما في المبسوط وفي المنتقى رجب دفع الى رجل الف درهم مضاربة
 فاكترى سفينة بما يريه درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى
 بالالف كله طعاما وجملة في السفينة فبمستطوع في الكرا ولو كان
 اشترى بتسعة منها طعاما وبقيت في يده ما يريه فاداه في الكرا
 لم يكن مستطوعا وباعه برابحة على الكرا فكذلك لو نقد الماينة
 في الكرا ثم اشترى بتسعة منها متاعا ولو كان نقد الماينة في الكرا
 ثم اشترى بالف درهم متاعا وقد امره رب المال ان يسجل برابحة فانه
 يبيعه برابحة على الف وما يريه منها للمضارب والف على
 المضاربة كما في المحيط واشترى المضارب متاعا للمضاربة
 براس المال كله ثم حصل بتسديد الميم متاعا للمضاربة اكر
 المشتري لها بما له والماله قد قيل له في هذا اي اعلم برابحة
 فهو اي المضارب فيما صرفه في قسرة الثياب في المسألة لا
 والتخيل في الثانية مستطوع لانه يبيع مستدينا على المضاربة
 وهو لا يمكن الاستدانة بهذا المقالة ولا ضمان عليه قال
 اعلم برابحة ولا كما في محيط السرخسي وكذا ان زاد المضارب
 من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو مستطوع منه
 وتلزم الزيادة عليه في ماله دون ماله المضاربة ويبيعه برابحة
 على الشئ دون الزيادة كما في الكافي وانما قال الماينة بالمال لانه
 لو وقع بالنشأ بفتح النون وتخفيف الشين معرب من
 نشأته وهي ان تزل الكندة في الما حتى تبلغ حد النقص
 وتنقطع فتمرس وتنصف عن قسرة ثم يروق وكلها راف
 صفا الما عند ان يجهد ولم يسبق فيه من الما شي ثم ينشأ
 الاوعية حتى ينشف فهذا النشأ هو النشأ في الاصل

وقد

وقد يطلق النشأ على حرية متخذة من دقيق البريطلي بها
 وجه الثوب بعد القسارة بالماء والصابون ونحوه لتطهر ثيابه
 الثوب ولا ان يكون قابلا ان يصقل وانه تعالى اعلم في
 كصنع وذلك ان امهر بالمال ان يجعل في المضاربة رايه
 فاشترى به ثوبا وصنفه احمر اي بنحو عصف من عنده
 فهو يشترى في الثوب بما زاد الصنف واصل الثوب على
 المضاربة واصنف فيه ملك للمضارب خاصة كما في المبسوط
 ودخل قول رب المال للمضارب اعلم برابحة كالمخط اي
 انه يملك بالتعميم فكذلك يملك الصنف بالتعميم وفي نسخة
 بالمخط اي بسبب خلط ماله وهو الصنف او النشأ بال
 المضاربة وكان له امه للمضارب خاصة اي قيمة صنفه
 ان يبيع الثوب واما حصة الماينة في الثوب حال ثوبه
 ابيض فتخسب في ما لا اي في مال المضاربة فيجوز ان
 لا يرحم على ما اشترطه هذه الكه فياذا قال رب المال
 للمضارب اعلم برابحة ولو صنفه ماله بصنف غيره بل
 فيه ولم يقل اعلم فيه بل اي يمكن المضارب شرايا بل
 يكون غنا صبا فخرج ماله المضاربة عن ان يكون الماينة
 فضمن المضارب الثوب ورب المال بالخيار ان يش
 اخذ الثوب واعطاه زيادة الصنف وان شأ منه غيره
 ثوب ابيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على راس
 المال قال بانه قبل ان يختار ثوبا مسامحة او رابحة
 حاز ويرى عن الضمان ويعتزم الثمن في المساومة
 على قيمة الثوب غير مصبوغ وعلى ما زاد الصنف فيه
 فتكون حصة الصنف للمضارب وحصة الثوب على
 المضاربة يستوفى منه وبالمال راس المال والباقي
 روح وفي المراجعة يعتم الثمن على ما اشترى به المضارب

المشوب وعلى قيمة الصنع يوم صنع وان كان فيه فضل بان
اشترى المشوب بالف وهو يساوي العيني مثلاً ان شئت
ثلاثة ارباع قيمة البيض وان شئت ثلاثة ارباعه
واعطاه ما زاد الصنع في ثلاثة ارباعه وان هلك المشوب
في يوم لا يضمن شيئا في محيط السرجين وانما قار
المال في صنف اخر لما مر ان السواد نقص عند الامام
فلا يرد في عموم قول رب المال انما يرد في الجسود
وان كان صنف اسود ففقد في الجواب فيه كالجواب
فيما لو صنف اخر وعند ابي ربح السواد في المشوب
نقصا من فهو بمنزلة الحمل والعقارة في ان لا حصه
للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والا ضمان هذا في
شباب ينقص السواد من قيمتها ما في شباب يزيد
السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صنفها صغيرا واجر
قال السيد احمد وقد مر انه اختلاف في زمان وفي زماننا
لا يعد السواد نقصا فهو كالحرق فيه خلاف في عمل ابي ربح
سليم الاول وان كان الحرق ولو دفع الى رجل الغ درهم
مضاربة بالنصف وامره ان يستدين على المال فهو
جائز فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على
المضاربة جارية بالف درهم وقيمتها ثم باعها
بالغ درهم فقبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما
باع فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون
عقارب المال نصف ثمنها ولو لم تكن الجارية كانت بينهما
نصفين يوديان من ثمنها ما عليه من الثمن والباقي
بينهما نصفان فان لم يبع المضارب الجارية ولكنه اعتقها
ولا فضل فيها على راس المال فعتقه جائز في نصفه
ولو دفع اليه الف درهم مضاربة وامره ان يستدين

ع

على المال عا ان ما رزقه الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما
للمضارب ثلثاه ولرب المال ثلثه فاشترى المضارب
بالغ جارية تساوي العيني واشترى على المضاربة غلاما
بالغ يساوي العيني فباعها جميعا باربعة الاف فارتفع
ثمن الجارية يستوفي منه رب المال راسا وما بقي
فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه
لرب المال واما ثمن الفلم فيودى منه ثمنه والباقي
بينهما نصفان فان كان امره ان يستدين على المال على
ان ما اشترى بالدين من شيء فله رب المال ثلثه وللمضارب
ثلثاه عا ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما
نصفان فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي
العيني واشترى على المضاربة جارية بالف دينار تساوي
العيني فباعها باربعة الاف درهم في حصه جارية المضاربة
ياخذ من رب المال راسا ما له بالف درهم والباقي
بينهما نصفان عا انما اشترطه وثنى الجارية المتقدمة
بالدين بينهما الثلث عا قد رملهما واشترطهما
في الزرع في هذا يكون باطلا ولو دفع اليه الا لعنف
مضاربة عا ان ما رزقه الله تعالى في ذلك من شيء فهو
فلرب المال ثلثاه وللمضارب ثلثه وامره ان يستدين
على المضاربة عا ان ما رزقه الله تعالى في ذلك من
شيء فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة جارية
تساوي العيني ثم اشترى على المضاربة جارية بالف
دينار تساوي العيني فباعها باربعة الاف فارتفع
حصه المضاربة تكون بينهما على شرطها بعد ما يستوفي

صفة

رب المال راس المال وحصته الجارية المشتراة بالدين بينهما
 نصفان وكذا لو كان امرأان يستدين على رب المال ولو كان
 امرأان يستدين على المال او على رب المال فاشتري بالمضاربة
 جارية ثم استقرض المضارب الف درهم واشتري بها بعدا
 فهو مشتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة
 هي الشراء بالنسيئة والاستقراض غيرها كافي المبسوط
 ولو قال لرب المال استقرض على الف وابتع بها على المضاربة
 رية ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في بيع قبل ان
 يدفعه الى رب المال لزمه ضمانه كافي وكذا لو دفعه الى رجل
 الف درهم مضاربة بالثلث واسره ان يعمل في ذلك برباه
 وامره ان يستدين على المال فاشتري بالف ثيابا ففعل
 المصباغ يصبغها صفرا بما فيه درهم ووصف له
 معروف ففصبغها به ثم ان المضارب باع الثياب مرجة
 بالف درهم فان رب المال ياخذ راس ماله الف درهم ويؤخذ
 المضارب اجر المصباغ بما فيه درهم وما بقي من الزبح قسم
 على احد عشر سهما عشرة اسهم من ذلك حصته المضاربة
 بينهما اثلاثا على الشرط وسهم حصته المائة الدين بينهما
 نصفان ولو كان باع الثياب مساومة قسم الثمن على
 قسمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فان يخص قسمة
 الثياب فهو مال المضاربة يعطى ضرب المال راس ماله و
 بقسم الباقي بينهما اثلاثا على الشرط وما حصل قسمة الصبغ
 يعطى منه اجر الصباغ بما فيه درهم والباقي بينهما نصفان
 ولو اشتري المضارب بالف درهم المضاربة ثيابا واستقرض
 على المال مائة درهم فاشتري بها زعفرانا ففصبغ به الثياب

ح

ثم باعها مرجة على مال المضاربة وعلى ما استقرض بالف درهم
 فانها تقسم على احد عشر سهما عشرة اسهم منها كما مال المضاربة
 على شرطها وهم المضارب خاصة ولو باعها مساومة
 قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ في الثياب فاما
 قسمة الثياب كان على المضاربة وما حصل قسمة الصبغ كان
 للمضارب وكان عليه ادا القرض ولو كان اشتري الزعفران
 بمائة درهم نسبه ففصبغ الثياب فيه كان هذا والذكي
 استاجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كافي
 المبسوط امره بالاستدانة على المال فاشتري بالمال متاعا
 واشتري دواب يحمله عليها بما فيه درهم كانت المائة مشتركة
 ان باع المتاع مرجة قسم الثمن على احد عشر جزءا عشرة
 مضاربة وجزءا مشتركة يكون بينهما بعد ادا الكراء منه كافي
 محيط الرخصى وان باع مساومة كان جميع الثمن في
 المضاربة على الشرط بينهما ثم غزم الكراء على المضارب ورب
 المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض
 مائة درهم فاستكرى بها باعها دواب فله ان يبيعها
 مرجة على الف ومائة وهذا قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف
 ومحمد يبيع الثياب مرجة على الف درهم ولا يدخل في ذلك
 حصته الكراء وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة
 وضمن ان الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض
 فان قال المضارب لرب المال انما استكرت الدواب بأكبر
 لحد ثيابك وقال رب المال انما استكرت بأكبر لنفسك
 ثم حلت ثيابي عليها فيقول قول رب المال كافي المبسوط
 دفعه الف مضاربة بالثلث وامره بان يستدين على

رية

ولم يقل له في المضاربة جميعا عمل براك فان خلط احد
المالين بالآخر قبل ان يربح في واحد منهما فان لا يضمن شيئا وان
خلطها بعد ما ربح في المالين فان يضمن المالين وحصصة
رب المال من ربح القمي للمالي قبل الخلط واعتبر ما لو خلطها
المضارب بماله خاص لنفسه وهنا ك يضمن المالين جميعا
ويضمن حصته رب المال من ربح المالين ولا يضمن الا
بمال مشترك بينه وبين رب المال وما اذا ربح في احد
المالين دون الاخر فان يضمن المال الذي لا يربح فيه ولا يضمن
المال الذي ربح فيه فان قال له عمل براك في المضاربة الاولى
ولم يتخذ كذا في الثانية فخلط مال المضاربة الاولى
بالثانية فالمسالة لا تخلو عن اربعة اوجه اما ان خلط
احد المالين بالآخر قبل ان يربح في احد المالين او بعد ما ربح
في المالين او بعد ما ربح في مال الاول ولم يربح في مال
الثانية او بعد ما ربح في مال الثانية ولم يربح في مال الاول
وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يتخذ له رب
المال اعلم براك احد هاذن خلط احد المالين بالآخر
قبل ان يربح في واحد من المالين وكذلك ان ربح في مال الثانية
التي لم يتخذ فيها عمل براك ولم يربح في مال الاول الذي قال
له فيها عمل براك وهو الوجه الثاني فان قال له في المضاربة
الثانية عمل براك ولم يتخذ كذا في الاولى فالمسألة لا تخلو
عن اربعة اوجه ايضا عما بينا في الوجهين منها وهما اذا
خلط احد المالين بالآخر بعد ما ربح في المالين او في مال الثانية
التي قال له فيها عمل براك ولم يربح في مال الاول التي لم يتخذ
اعمل براك يضمن مال الاول ولا يضمن مال الثانية

للال

المضاربة فاشترى بالف المضاربة وثلاثة الاف جارية
تساوى خمسة الاف وباعها بعد القبض بحسبة الاف وقبض
التمن ثم هلكت الاف الاولى ولجارية وثمنها في يده ضمن
تسعة الاف يودي اربعة الاف من الجارية الى بايعها وخمسة
الاف الى مشترئها كما في محيط السرخس ثم يرجع على ربا مال
وعلى المضارب في ماله ثلاثة الاف واربعين وثمانية وخمسون
وثلاث فان هلكت الالف المضاربة ولا وهلكت الجارية
والخمس الاف بعد ذلك معا والمسالة على حالها فان
يودي تسعة الاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال
بحسبة الاف وستين وخمسة وعشرون درهما كما في المبسوط
ولقد ذكرها فروعة دفع المالى مضاربة على التراف
وخلط احداهن بالآخر خلط مال المضاربة بغيره قال محمد
رح ومن دفع الى غيره درهم مضاربة بالنصف ثم دفع
اليه الف درهم اخري مضاربة بالنصف ايضا فخلط المضارب
الاف الاولى بالالف الثانية فالاصل في جنس هذه المسألة
ان المضارب متى خلط ماله برب المال لا يضمن ومتى خلط
مال المضاربة بماله نفسه او بماله غيره يضمن وهذه المسألة
في الحاصل على ثلاثة اوجه اما ان قال رب المال في كل واحد
من المضاربتين عمل براك ولم يتخذ كذا فيهما او قال له ذلك
في احداهما دون الاخرى واما ان خلط المضاربة بماله المضارب
الاولى بالثانية قبل ان يربح فيهما او بعد ما ربح فيهما او بعد ما
ربح في احداهما دون الاخرى فان قال له رب المال في المضارب
تنتين جميعا عمل براك فخلط احداهن بالآخرى فان لا يضمن
واحد من المالين سوا خلطهما قبل ان يربح على المالين
او بعد ما ربح فيهما او بعد ما ربح في احداهن دون الاخرى

ولو

الاولات اثلثا باعتبار ما فيها اليه من المال فاذا اخذ جميع
الالفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال راس مال الف
ورفع ما بقى فارب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول
وذلك خمسين ونصف ذلك للمضارب ورب المال ايضا ثلاثة
ارباع ما كان من الربح الثاني وربع المضارب وباخذ المضارب
الاخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب
المال راس ماله ويقاسم الربح ارباعا ثلاثة ارباعا لرب المال
وربعه له ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفعه الى
مضاربة فالثلث وامره ان يعمل فيها برباه فعمل وربح الف
ثم دفع اليه المضارب الثاني الف التي في يد مضاربه
بالثلث وامره ان يعمل فيها برباه فليطرها بالالفين ثم عمل
فربح الف فان الربح على ثلاثة والوضع على ثلاثة بحسب
المال فتصيب الالف ثلث الربح وباخذ المضارب الاخر
حصته من ذلك الثلث ثم ياخذ رب المال منه راس ماله
الف واقتسم ما بقى بينهما لرب المال ثلاثة ارباعه والمضارب
ربعه فاصاب الالفين من الربح وهو الثلثان من ذلك
اخذ المضارب الاخر منه ومن الالف التي هو ربح الالف
الاول ثلثه ورد ما بقى على المضارب الاول وباخذ منه رب
المال راس ماله وثلثه ارباع ما بقى عنده من الربح والمضارب
ربعه كما في المبسوط ولو دفع اليه الف مضاربة بالنصف
ليعمل فيه برباه فعمل فيه وربح الف فدفع الف اخر مضاربة
بالثلث ليعمل فيه برباه فعمل فيها خمسين من هذه الالف بالمضارب
الاول فعمل بها ثلث الف فان ربح المال الاول وصار
كما في مجموع ربح الالفين من ذلك كله الحساب

رب

ونو جهتهم منها وهو ما اذا خلط احد المالين بالآخر قبل ان
يربح في المالين او يربح في مال الاول ولم يربح في مال الثاني
فانه لا يضمن شيئا لمال الاول ولا لمال الثاني كما في المحسط
اذا دفع رجل الى رجل مالا مضاربة ولم يعمل له فيه اعلم برباه
فدفع المضارب المال الى رجل وقال له خلط بما لك ههنا او
بما في ههنا ثم اعمل بها جميعا فخذ الرجل منه فلم يخلط
حتى ضاع منه بيه فلا ضمان على المضارب ولا على الآخر فخذ
منه لانه بمنزلة الوديعه في يده لم يخلط والمضارب
عطلق العقد بملك الايداع والا بضاع فلا يصير هو بالدفع
مخالفا ولا التايب حتى يجرى القرض منه غاصبا بما يخلط
كما في المبسوط فدفع الف مضاربة بالنصف والآخر بالثلث
ولم يعمل فيها عمل برباه فخلطها المضارب قبل العمل ثم عمل
فلا ضمان ويتقسمان نصف الربح ونصف ونصف الاثر
ولو ربح في احدهما ووضع في الآخر قبل الخلط لا يرد في
الوضع المال الذي فيه الربح لانها مضاربتان فان
خلطها بعد ذلك صار مضاربا للمال الذي وضع فيه ولا يضمن
المال الذي ربح فيه فان ربح المال الذي فيه وصيعة فهو
للمضارب يتصدق به عند ابي محمد كما في محيط الحصى
اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برباه
فربح الف ثم دفع رب المال الى الآخر الف اخر مضاربة بالنصف
يعمل فيها برباه فربح الف فدفع المضارب الاول ضمن الفين
الى رجل بالثلث يعمل فيها برباه ودفع المضارب الثاني الف
الى هذا الرجل ارباع مضاربة بالثلث يعمل فيها برباه فعمل
الالف بالالفين فلا ضمان عليه فان ربح على ذلك كله الف
امسك ثلثها لنفسه وقسم الثاين ارباعين الف رابعا

الا

حتى تكون اربعة اخية من المال الاول وخمسة من المال الثاني
كما في الكافي وان لم يملك حتى علم وقد ربح العاخر فمحمدا
الربح من المضاربة الاخرة واربعة اخية منه من الاول حتى
في محط السرخس ولو وقع اليه الف درهم مضاربة واشتري
المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم خلط الالف قبل
ان ينقذه هي بعد الشرا ثم نقدها فلا ضمان عليه فان
باعها بعد ذلك وقبض الثمن فخلط فلا ضمان عليه فيه
وله ان يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فليكون نصفه على
المضاربة حصته ما اشترى من الجارية بمال المضاربة
ونصفه للمضارب حصته ما اشترى منها بمال نفسه وان
قسم المضارب بغير محضر من رب المال فقتسمته باطله
ولو ان المضارب حين اخذ الف المضاربة خلطها بالف
من ماله قبل ان يشتري بها ثم اشترى بها كان مستمرا
لنفسه وهو ضامن للمال المضاربة ولو كان خلط المال
بعد ما اشترى به ثم لم ينقذه حتى ضاع في يده كان
ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعها من ماله الى البائع
ولا يرجع على رب المال بشئ واذا قبض الجارية كان
نصفها على المضارب ونصفها للمضارب كما في المسئو
وانتقضت المضاربة لان من شرط قيام المضاربة
ان يكون رأس المال امانة عنده كما في محط السرخس
ولو كان المضارب اشترى مع رجل بالف المضاربة وبالف
من عنده ذكر الرجل جارية ودفع الالف قبل ان يخلط
ها ثم قبض الجارية فنصفها على المضارب ونصفها
لذكر الرجل فان باعها بثمن واحد وقبض الثمن فخلطها
فهو جائز ولا ضمان على المضارب فان قام سهم المضارب
ذلك

ذلك الرجل بالثمن فهو جائز على رب المال فان خلط مال المضارب
بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة وان
شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال ثم قال ان المضارب
للمشرك قد ستمك الذك في يد من المضاربة وكذا في الاخر
فالقول قول الشريك مع يمينه كما في المسبوط قال محمد بن
الحاج رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها الف وخمسة اشياء
وقال له اعمل بها وبالف من ماله على ان الربح بينهما اثنان على
فهدا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما اثنان على
قدرا كما في فاذا شرط المناصفة كان صاحب الدنانير
شرط له تسدس ربحه فيكون ذلك مضاربة ببدل الربح
وهذا وان خرج من شركته يكون المال مشروطا من
الحاجين الا انه لا يمكن بصحتها شركة لا لشراؤها لعل على
المدفوع اليها المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليها وكان
هذا شركة بصورة ومضاربة معنى وفايدة قول صاحب
الدنانير بالف من ماله انتفاع المضارب بماله نفسه ولما
صار هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها واحضارها
فان هلك احد المال قبل الشرا هلك من ماله صاحبها
انه ان هلك الدنانير بطلت المضاربة وان هلك
الدرهم فالمضاربة على حالها وان انتقضت قيمة الدنانير
فصارت الف درهم ثم اشترى المضارب بها وبالف من
بماله جارية ثم باعها بربح بربح الف كان ربح كل واحد منهما
خمس مائة غير ان الخمس مائة التي هي ربح الدنانير خمسة اشياء
لصاحب الدنانير وكذا لو اشترى الدنانير بدينار
الخمس مائة التي هي ربح الدنانير لكان ربح الدنانير خمسة اشياء ولو



إذا قال خذ هذه الألف مضاربة بالنصف فاشترى الطعام أو قال
خذ هذه الألف مضاربة بالنصف تشتري بها الطعام أو قال
له الطعام فهذا الكه تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى
لو اشترى بها غير الطعام يصير معنى ألفا مضاربة قال وله أن
يشترى بها الطعام في المصر وغيره ويضع في الطعام لاث
التخصيص ثبت من وجه واحد حتى غير ذلك من المكاتب
وأشأه يبيع على العموم ولو قال خذ هذه الألف واشترى
الطعام أو اشترى بها الطعام فله أن يشتري الطعام وغيره
وكان قوله واشتر مشورة ههنا في المحيط ولودفع إليه
الف درهم مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري بها غير
الرقيق وله أن يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال
إليه فيه وفي غيره وله أن يبيع في الرقيق أبيض وله أن
يشتري به الرقيق وكذلك له أن يشتري ببعض
المال طعاما أو كسوق للرقيق كذا في المحيط ولودفع إليه
مالا مضاربة على أن يشتري بها الثياب ويبيع فاسم
الثياب اسم جنس في حق بني آدم فله أن يشتري بها ثيابا
من ذلك كالحز والكبر والقز وثياب القطن والكتان والأكسية
والانجيات والطالسة ويخوذ كد وليس له أن
يشترى المسوح والستور والانماط والوسايد والطائف
ويخوذ كد ولودفعه على أن يشتري به البرفليس له أن يشتري
به ثياب الخز والكبر والطالسة والأكسية ثيابا وانما
يشترى ثياب القطن والكتان فقط كافي المسبوط
أو وقت لقوله دفع مضاربة بالصيف أو كزيف أو البلب
فستين أو مضاربة في هذا العام جموي وفي الكافي

اشترى المضارب بكاه ماله سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدرهم
فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدينارين فربح فيه خمسين فله من هذا
الربح سدس مائة هذا الشرط ولو كان ربح فيما اشترى بالدرهم
خمسين ولم يربح فيما اشترى بالدينارين فالربح كله لصاحب
الدرهم ولو كانت الدينارين نقصت قيمتها فصارت تساو
ثلاثين فاشترى المضارب بها عبد فحسمت تساع العبد للمضارب
واربعه تساعه على المضاربة فان باع المضارب العبد وربح
فيه اخذ كل واحد منها راس ماله واخذ المضارب خمسة
اتساع الربح حصصه راس ماله فيتكون له خاصة واربعه تساع
الربح حصصه المشتري بالدينارين فيكون مقسوما بينهما اسد
بالشرط الذي شرط في العقد ولو ان العبد لم يبعه المضارب
حتى صارت قيمة الدينارين الفانهم باعه بثلاثة الاف درهم
اقتسم الثمن على تسعة اسهم خمسة تساعه وهي الف
وستين وستة وثلاثون حصصا المضارب فيكون له
الف من ذلك راس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة واربعه
اتساع الثمن وذلك الف وثلاثين وثلاثون وثلاث
حصصا المضاربة الف درهم من ذلك يؤخذ راس المال
والباقي ربح فيقسم بينهما اسد اسد كافي المحيط ولا خلاف
المضارب ان يضربا وبلد كصر ولا اليس له ان يدفعه بضاعة
الى من يخرجها من تلك البلدة فان اخرج المضارب او وكيله لغير
ذلك البلد فاشترى ضمنى وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضعية
لانه بالخالفه صار غاصبا وسلخه في القدر اذ ادفع
اليه الف درهم فقال خذ هذه الألف مضاربة بالنصف
عيا ان تشتري بها الطعام فهذا على الحنطة ودرقيةها وكذلك
إذا

التي تفيد التقييد كقول هذا مضاربة تعمل به في المحرل ان قوله
تعمل تقييد ولقول خذ مضاربة والكلام المبهج اذا تقييد
تفسير كانه الحكم للتفسير وكذا قوله فاعمل به لانه في معنى
التفسير لان التالف للوصل والتعقيب والذي وصل الكلام
المبهم وتعقبه كان تفسيره وتذايقا لخذ مضاربة
بالنصف على ان تعمل بمصر لان على الشرط فتقيده ولو
قال خذ مضاربة واعمل به في مصر لا تقيده حتى لا
يضمن في الجملة غيره لان الواو للعطف والشي لا يعطف على
نفسه وانما يعطف على غيره وقد يكون للاستلزام اذا كان
بعدها جملة فتكون مشورة لا شرط في الاول وفي
الكافي ما يفيد التقييد من الفاظ است دفعت اليك المال
مضاربة على ان تعمل بالكوفة او لتعمل به في الكوفة او
تعمل بالكوفة مجزوما او مرفوعا او فاعمل به بالكوفة
او دفعت اليك مضاربة بالنصف بالكوفة ولا يفيد
التقييد لفظان دفعت اليك مضاربة واعمل بالكوفة
او قال اعلم بالكوفة والضابط ان رب المال متى ذكر تعقيد
المضاربة ما لا يمكن التلفظ به ابتداء او يمكن جعله مبنيا
على ما قبله كانه الفاظ الستة وان استقام الابداء
به لا ينبغي على ما قبله وجعل مبتدأ في الاستقام الاخير
وحث كونه الزيادة شذوي فكان له ان يعمل بالكوفة وغيرها
ولو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال بعد العقد بخوان
قال لا تتبع بالنسبة او لا تتبع به دقيقا ولا طعنا او لا
تشتري من فلان ولا تسافر فكذا في جوار تخصيصه بالمعمل
المضارب او بغيره فاشتري وباع وقيض اثنين وصار المال
ناضوا لم يصرا لما عرض لانه يمكن عمله فيملك تخصيصه

وان وقت المضاربة وقت بعينه تقيده حتى يسطر العقد
بمضيه او يخص عينه المالك فلو قال على ان تشتري به
من فلان وتبيع منه صح التقييد وليس له ان يبيع ويشترى
من غيره كانه الكافي لتفاوت الناس في المعاملة قضا
واقتضا ولود فده اليه مضاربة على ان يشتري به من اهل
الكوفة ويبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من
اهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفع اليه مضاربة في
الحرف على ان يشتري من الصيارفة ويبيع كان له ان
يشترى من الصيارفة ما بدا له من الحرف كما في المسبوط
وقال الزبيدي ولو قال على ان تشتري به من اهل الكوفة او
من اهل الصيارفة وتبيع منهم فباع في الكوفة من غير
اهلها او غرض الصيارفة جائز لان المقصود من مثل هذا
الكلام عادة التقييد بالمكان او بالنوع فتقييد بالمكان
او بالنوع حتى لا يجوز له ان يخرج من الكوفة في الاول
ويبيع بها من اهلها ولا يجوز له ان يعمل في غير الحرف
في الثاني ويشترى ويبيع من الصيارفة وغيره لان
التقييد بالنوع والمكان مفيد فنعته ولا يفيد التقييد
باهل الكوفة والصيارفة لان كل واحد منهما جمع كثير لا يمكن
احصاؤه ويجمع فيهم الصلح والطلح فلا يفيد التقييد
بهم فلا يعتبر ويفيد التقييد بالمكان والنوع من حيث
المال على ما يرى فهو فنعته لان المضاربة توجب
تقبل التقييد بالمعد لان التجارات تختلف بالامكان
والاستعانة والاوراق والاشخاص وفي التخصص
فائدة من خطر الطريق وخيانة المضارب والاسعاف
تختلف فبا التقييد تحصل الفائدة فتعتبر ثم الالفاظ
الت

وان كان بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يبيع وكذا لو نهاه عن السفر
 قطع الرواية التي يمكن السفر في المضاربة المطلقة ان كان المال
 عرضا لا يبيع نهية كافي الخاتمة لانه اي لانه ان كان المال حينئذ ان
 حين ضرورية المال عرضا لا يمكن عزله فلا يمكن تخصيصه لكن
 في الظهيرة ولا يصح ان نهية عن السفر على المال في الاطلاق امر كما
 ينبغي فلما اشترى ببعض المال شيئا قال لا تعول به الا في الحنطة
 لم يكن ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا باع ذلك الشيء وصار
 نقد لم يشتري به الا الحنطة كما في الحاوي قيدنا فيما تقدم من قول
 الشئ لان المضاربة تقتل التقيد المكفد بالمغيب لان الاصل
 ان رب المال متى شرط على المضارب شرطا في المضاربة ان كان
 شرطا رب المال فيه فاية فانه يبيع ويجب على المضارب مراعاة
 والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفا وعاملا بغير امره وان كان
 شرطا لا فائدة فيه لرب المال فانه لا يبيع ولذا قال غير المكفد
 لا يعتبر املا ويجعل كالمسكوت عنه كما في الحنطة كنهية عن
 بيع الحال فلوامره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع
 بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته واكثر
 او بمثل ما يبي من الثمن فانه كان بدون ذلك فهو مخالفا
 كما في المبسوط لانه مخالفة الى خير يتيقن فهو نظير من لو وكل
 شخصا ببيع عبد بالغ درهم ونهاه عن البيع بالزيادة فباع
 الوكيل بالغين فانه يجوز كما قلنا فكذلك هنا وهذا الا ان
 الشرط اذا كان غير معيد لا يعتبر حتى لو ادع وقال لا تضعها
 من يدك لئلا ولا نهاه الا بتقيد به لعدم الفدية بل يبي
 قلت ربما يكون البيع بالزيادة والنقد ضارا بالضرورة
 المال كما لو قال رب المال اكل الموكل ان تفت هذا العبد بما زاد
 على الف من وجهه كذا فبيع الوكيل او المضارب متبع مع وجود

صرح الزم من المال كذا في الفقه الى شرط فليراجع في مثل هذا الفروع
 ولله تعالى علم ولما التقيد المكفد كالمودع في غيره الف
 مضاربة على ان يشتري بالنقد ويبيع به فليس له ان يشتري
 ويبيع الا بالنقد كما في الحنطة وكذا لو كان مفيدا في الحنطة يعني
 لم تظهر فائدة من كذا وجه بل في جهة دون الاخرى كسوق
 من مصر يعني قاله بيع هذا في سوق الحياطين بمصر فان
 صرح بالهني كما لو قال لا تباع هذا في غير سوق الحياطين بمصر
 صرح بتقيد لانه المال له ولاية التصرف اليه ولعل ذلك لوجوب
 الاختلاف حقيقة وكذا حكم الاثر ان المودع اذا شرط
 عليه الحفظ في محله ليس له ان يحفظها في محلة اخرى فاذا
 تصور الاختلاف تقيد به فيضمن اذا خالفه والابان
 لم يصح بالهني بل كتنه بقوله بيع في سوق الحياطين لا تقيد
 به لان المصرا الواحد قلما يتفاوت جوائبه واسواقه لانه
 كتنه واحدة فلا يفيد التقيد كما في الهداية فان فعل
 اي تجاوز امره به رب المال من البيع او السلمة او الوقت
 الشخص ضمن المضارب بالمخالفة لانه بالبيعة صارت
 غاصبا وان اشترى شيئا بعد ذلك كان ذلك الشر له لانه
 بالمخالفة بطلت المضاربة فيجوز الاخراج من البلد المأمور
 بتطل ويصير كمن اشترى شيئا وتقد الشخص من المقصوب
 فله ربحه وعليه خسرانه لانه تصرف في مال غيره بغير امره
 ولو خالف ما عينه رب المال لكن لم يتصرف فيه اي في رأس المال
 حتى جاء للوفاء بان رده الى البلد الذي عينه واشترك
 السلمة التي عينها او انظر الوقت او علم مع الشخص
 المأمور به صح تصرفه في قوله عادت المضاربة بتسامح لان
 العود يكون بعد الانصراف والانصراف عن المضاربة يقتضي

ولم يوجد ما يقتضيه ولو فسحت لم تعد لان المنسوخ لا يعود جازيا
بدون عقد جديد وكذا الوعد المضارب الى الوفاق في البعض
اى في بعض راس المال كالوقال له رب المال لا تتجر الا بالكوفة
بعد ما دفع له الف فاجتر ببعض الف في البحر والتجر ببعض
في الكوفة فاشتراه بالبحر ضمنه ورفع الشر له وله رجوع
وعليه ضيعته وما اتجر به في الكوفة لم تحصل فيه المخالفة فهو
الى الوفاق في بعض الاف المذمومة صحيح نظيره في غير ذلك
المضاربة لان ذلك اذا كان حكم كل المال كان حكم جزئه كذلك
اعتبار الجزء بالكل وحكم ما به مع المخالفة حيث قلنا انه
عقد فضوى والفضوى يملك الفسخ قبل ازالة المالك
كما تقدم فلو عا فيه الى الوفاق صحيح تصرفه فيه لان الفسخ
يعدم البيع وحتى وعبارة الكافي وكذا في المشتري ببعضه
في المصروف ببعضه كان المردود وبعضه والمشتري في المصبر
على المضاربة انتهى وعبارة الهداية تقاربه وصورة
كلامهم انه قال رب المال اشتري من الكوفة كذا في المضاربة
فاشترى ببعضه راس المال من الكوفة ورد بعض راس المال
الى بلد رب المال كان المردود والمشتري جميعا على المضاربة
ولا يملك المضارب تزويج قن اى عبدا او امه كما ينفي من
ما جاء في مال المضاربة كالشريك عنانا ومنها وضعة وعن
ابى يوسف انه يزويج الامة لانه لا اكتساب لانه يصلى الى
المهر والى سقوط نفقتها بخلاف تزويج العبد فان فيه
اشغال وقتة بالدين واستحقاق بيعه به ولها انه ليس
من باب التجارة فلا بد خلقت الاطلاق لان لفظ المضاربة
يدل على تحصيل المال بطريق التجارة لا بما ي طريق كان الا
ترى انه ليس له ان يتكسب ولا يعتق على مال وان كان باضعاف
فيه

قيمة بخلاف المكاتب حيث يجوز له ان يزويج الامة دون العبد
لان الكتابة تقتضي الاكتساب دون التجارة ولهذا كانت
له ان يتكاتب فيملك تزويج الامة ايض و نظيرها الاب والوصى
حيث يملكان تزويج الامة والكتابة دون تزويج العبد لان
تصرفهما محقق بالنظر للصغير فهما كان فيه نظر للصغير فعلا
وما لا فلا يلزم ولا يملك المضارب شر من اى عبدا او امه
يعتق على رب المال بسبب قرابة او بسبب عيب
بان قال ان ملكته فهو حر وهذا لان المضاربة تصرف يحصل
به البيع وهذا انما يتأتى بشر ما يملك بيعه وهذا البيع كذلك
فلو اشتراه كان لنفسه بخلاف لو كان باشر اى بشر
عبد فانه يملك ذلك اى يجوز له ان يشتري من يعتق على
الموكل عند عدم القرينة المقيدة للموكل في ثبوت كانه
التوكيل مطلق بحري على الاطلاق والمضاربة تعقيد بال
يمكن فيه التجارة فاذا اشتري المضارب مالا يقدرك على بيعه
خالف حتى لو وجد في الوكاله ايض ما يدل على التعقيد فثان
قال اشترى عبد البيعة وقال اشترى عبد السجدة منه
اوقار اشترى جارية اطاها كان الحكم كما لمضارب في عدم
نفوذ الشر على الموكل لو اشترى من يعتق على موكله لان
الاستخدام والوطا والبيع ينافيان شر من يعتق فكان
مخالفا ففيع الشر للوكيل لان الشر اذا وجد نقاذا نقذ
على المشتري ولا يملك المضارب ايض شر من يعتق عليه
اى على المضارب اذا كان في ما يزوج لانه يعتق بضميه
ويغسل بسببه نصيب رب المال ويعتق على الاختلاف
الذي تقدم في كتاب العتق بين الامام وصاحبيه فثبت
التصرف فيه هو اى الزوج هنال ان يكون فيه هذا العيب

أكثر من كل رأس المال كما بسطه العيني تبعاً للزيلي فليحفظ
وعبارتها والمراد من ظهور الربح المذكور هنا أن تكون قيمة
العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في جملة رأس المال
ربح أو لا لأنه إذا كانت قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل لا يظهر
ملك المضارب فيه بل يجعل مشغولاً برأس المال حتى إذا كان
رأس المال ألفاً وصار عشرة آلاف درهم ثم اشتري المضارب
من يعتق عليه وقيمتها ألف أو أقل لا يعتق عليه وإن كان
له ثلاثة أولاد وأكثر وقيمة كل واحد ألف أو أقل فاشترى
لا يعتق منهم لأنه لا كل واحد مشغول برأس المال ولا يمكن
المضارب منهم شيئاً حتى تزيد قيمة كل عيني على رأس المال على
حد من غير ضمه إلى المخرجه لا يجهل أن يهلك منهم اثنا عشر
فباعتقوا الباقي رأس المال وقال في المخرج وكسر من الربح هنا
أن تكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان
في جملة مال المضاربة ربحاً أو لم يكن حتى لو كان ألفاً اشتري
بها المضارب عبداً بقيمة كل واحد منها ألفاً فاعتقها المضارب
لا يصح اعتقه ولما بالنسبة إلى استحقاق المضارب فإذا يظهر
في جملة ربح حتى لو اعتقها رب المال في هذه الصورة فمخرج
نصيب المضارب منها وهو خمسها به مكرراً كان أو معسر
كذا في الفتاوى والظاهرية اهـ فإن فغن عشر الألف اشتري
المضارب من يعتق على واحد منها أي ما على رب المال
أو على المضارب وقع الشر لنفسه لأن الشرائع وحدها تقا
كما المشتري نفذ عليه ضمن في صورتين ففي الوجه الأول
يضمن جميع الثمن إذا دفع من مال المضاربة إذا لم يسهله
فيه نصيب لعدم ظهور الربح فيه بخلاف الوجه الثاني
حيث يسقط عنه من ثمنه تجب ما يخصه فيما يظهر فيه

رب

من الربح هذا ما ظهر في وكأنهم تركوا التشبيه عليه لظهوره
قاله أبو السعود وإن اشتري المضارب من يعتق عليه فقط
ولم يكن ربح كما ذكرنا من كون قيمة هذا العبد أكثر من كل رأس
المال صح شراره للمضاربة لأنه إذا لم تزيد قيمته على رأس
المال لا يعتق عليه إلا ملكاً للمضارب فيه فيكون مشغولاً برأس
المال فيمكن أن يبيعه للمضاربة فيجوز فإن اشتري المضارب
من يعتق عليه فقط ولم يكن فيه ربح ظاهر بأن كان قيمته
وقعت الشرائع قدر رأس المال أو أقل ثم ظهر الربح بزيادة
قيمتها بعد الشرائع صارت قيمته بسبب غلها لسفر وزيادة
أوصافه أكثر من رأس المال اعتق حظه أي نصيب
المضارب لأنه ملك بعض قريب فوجب أن يعتق عليه نفذه
ولم يجزئ المضارب نصيب المال من ربحه وهورب المال لفتق
لأنه لا يصنع له فيه وإنما اعتق عليه بطريق
الحكم بسبب زيادة القيمة من غير اختيار فصار كما إذا ورث
من غيره وسعى العبد المعتق في قيمة نصيب رب المال
منه لأنه احتسب ما لئنه عنده فبعضها كالعبد يبي
اشترى واحد لها أبوه زبيلي وقال في الجوهر في أوله بينهما
على قدر المكور عند أبي حنيفة وعندهما اعتق كذا وسعى
لرأس المال وحصة رب المال من الربح ولو اشتري
الشريك من يعتق على شريكه يعني دارهم محرم من
الشريك الآخر نفذ على المشتري كما نفذ على المضارب أو
اشترى الأب أو الولي الصغير من يعتق على الصغير
يعني دارهم محرم من الصغير أو الحقوة نفذ الشريك
العاقد عام من أن يكون شريكاً أو أباً أو وصياً ولا ينفذ
على الذي اشتري له إلا نظر فيه أي في شرائع مثله للصغير
وشر الأبا والولي للصغير تلاحظ فيه المصلحة للصغير

ومافات فيه المصلحة فينفذ على العاقد وهذه علامة قاصرة
واما الشريك فلان الشركة تتضمن الوكالة والوكيل لا
يشترى من يفتق على الموكل عند قيام قرينة كما مر فربما
والشركة قرينة قصد الربح كالمضاربة والعبد المأذون
اذا اشترى من يفتق على المولى يحشره وعق
عليه او على المولى اذا لم يكن العبد المأذون المشتري
مستغقرا بالدين اى لم يكن عليه دين محيط برقبته
وكسبه والايات كان عليه دين محيط برقبته وكسبه
لا يفتق عند اى ح خلافا لها فان عندها يفتق
بما عا له لا بد خا في ملك المولى ولا يلزم بيع فنفذها يفتق
وان كان المأذون مستغقرا بالدين لئلا ورقبته لا
سبح يملك ما في يده وان احاط الدين بذلك عند اى ح
يفتن السد قيمة العبد المفتق لغرض المديون عند اى ح
وعند الكذا اذا لم يكن مستغقرا رحتى تدب
فيما يملك المضارب وما لا يملك يقدم ذكره في المضارب
يدى في المضاربة لمز لا تقبل شهادته او الملكا تبه او عبده
وعليه دين ولا زمة في ماله خاصة عند اى ح الا ما
او لعبه ولا دين عليه فانه لا يلزمه وعند اى ح يجوز
لم الانعبد او ملكا تبه كفى محبط السرخسى لهذا اذا لم
يكن في مال المضاربة فضل فاما اذا كان فيه فضل يبيع
اقراره له ولا في حصته نص عليه في المضاربة الصغيرة
كما في المحيط وفي المستقرقات اذا اشترى المضارب بالفضل
المضاربة جارية وقضها بغيرها بالف درهم فلم ينفذ
منها حتى اشترى لنفسه بغيرها لم يجز وكذلك لو اشترى
اشترى ارب المال لنفسه بغيرها لم يجز وكذلك لو كان

ايضا

ره

المضارب باعها بالعين وقضى الشئ الادرها ثم اشترى المضارب
لنفسه او اشترى المضارب المال لنفسه باق من الشئ الاول
وكذلك لو اشترى المضارب احد ابناء او ابوه او عبده او ملكا تبه في
قول اى ح وفي قولها شراها ولا جازا لا المكاتب والعبد
ولو وكل المضارب ابنه بشرائها او ابن بشرائها او ابن
المال لم يجز الشرا في قول اى ح ربح للوكيل ولا للموكل ولو وكل
المضارب رب المال ان يشترى له او وكل رب المال المضارب
بذلك لم يجز كما في المسبوط ولو اشترى المضارب مال
المضاربة جارية ثم اشهد بعد ذلك انه اشترىها لنفسه
شرا مستقلا بمثل ذلك المال او بربح وكان رب المال
اذ ناله ان يعمل فيه بربح او لم يربح فان اشترىها لنفسه
با طر ولا ينبغي له ان يطاها وهي على المضاربة على حالها
كما في المسبوط وقول محمد انه اشهد انه يشترىها لنفسه
يحكم وجهها احدى ان يشترى جارية للمضاربة من
نفسه لنفسه بمثل الشئ الاول او بربح او بضعف الثالث
ان يشترى الجارية ثانيا من البايع الاول لنفسه بمثل
الشئ الاول او باكثر او بضعف فان كان الادب الوجه الاول
فانه لا يجوز سوا الشرا بمثل الشئ الاول او باكثر او
باقل لان الواحد لا يلى القدر من الجى بنى في البني
والشرا الاول في مال وله على الاتفاق ولو في مال
التم على الاختلاف وان الادب الوجه الثاني فله على
عليه اشارة محمد لا يجوز لادن محمد لم يفصل كما في المحيط
وان كان حين اشترىها بمال المضاربة اشهد انه يشترىها
لنفسه فان كان رب المال اذ ناله في ذلك فذلك جائز
اشترى فهو له وهو ضامن لرب المال ما نقد وان كان رب

يبي

وليس المضارب ورب المال يعلم ان يكون الدرهم زبونا او متوقفا
او ناقصة ويعلم كل واحد منهما يعلم صاحب الدرهم ان يكون للمضاربة
تعلق بالمشترى الا ان كان الدرهم زبونا او متوقفا
فاستشري بها جارية فالشراء المضاربة ولو استشري بالحيث
يصير مشترى بالنفس وان كانت الدراهم مستوفاة او رصاها
فاستشري بها شيئا كان الرب المال وكان للمضارب اجر مثل
عملة وان كانت الدرهم ناقصة فالمضاربة على ما اقتضت
لواستشري جارية بالقر درهم والمقبوض خمسة خمسة فذصف
المجارية على المضاربة والنصف للمضارب كما في الذخيرة
وكذا ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شرائها وبيع
او اجارة او بضاعة او غير ذلك فهو جائز في المضاربة
الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعطاك
جازه ما يجوز في المضاربة الصحيحة كما في العمارة
فصرع في خيار العيب وخيار الروية في المضاربة
من دفع الى اخلاف درهم مضاربة فاستشري بها عند
تم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم
ذلك هو المضارب دون رب المال وان اقام البينة ان
هذه العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فانه
ادعى البائع ارضاع المضاربة فانه يتخلف المضارب
على ذلك بانه ما رضى بهذا ولا عرضة على بيع فان
اف المضارب انه قد رضى بالعيب وابعاه منه وعرضه
على بيع متذلة فانه لا يرد على بائعه كالوكيل
على ان الا انه اذا لم يمكن الرد على بائعه فانه يكون
ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكركم كتاب
الوكالة في الوكيل الى صاحبه اذ ارعى العيب ان كانت

العيب جارية

المال ياذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا ان يكون رب
المال حاضرا فقال عند خضرة اني اشتريها لنفسي كما في المحط
قال مخرج في الزبانات اذا قال الرجل لغیره خذ هذه
الالف مضاربة فاخذها المضارب فاشترى جارية للمضارب
بالف درهم جاز كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر
الى الدرهم فاذا هي نهرجة او ربوف فان لم يعلم بالمشترى
اليه وقت الدفع والاخذ او علم باحدهما دون الاخر او علم
الا انه لم يعلم كل واحد منهما يعلم صاحب عملة المشترى
فالشرا جائز على المضاربة فبعد ذلك ان اعطى المضارب
بائع الجارية تلك الدراهم وتجوز بها البائع فلا رجوع للمضارب
على رب المال بشئ ويكون رأس المال الزبوف وان لم يجوز
بها البائع ووردها على المضارب يرد لها المضاربة على رب
المال ويبرمج على رب المال بالمحاب ويكون رأس مال المضاربة
الحيا فان كان المضارب نظرا الى الدرهم قبل الشراء وعلم
انها زبوف فاشترى جارية بها نقذ الشرا على المضارب
وكان رأس المال الزبوف ولو كانت الدراهم التي قبضها
المضارب مستوفاة او رصا فاشترى المضارب جارية
بالف درهم جاز وفيه رب المال ولا تكون المضاربة في
الوجوه الثلاثة التي ذكرناها وللمضارب اجر مثل عملة
ولو كانت الدراهم جازا الا انها انقص من المسمى بان
كانت خمسة مثلا فاشترى المضارب جارية بالف درهم
فنصف الجارية للمضاربة ونصف لرب المال في الوجوه
الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وزبح
فنصف الشئ يكون لرب المال ولما انصف الاخر فيستوي
منه رأس ماله والباقي زبح فيكون بينهما على السوية

وبشر

قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا
 يشاء الموكل ان ياخذ معيبا وفي المضارب لم يفصل بين
 ما اذا رضى بالغيب قبل القبض او بعده فمن مشا تخلف
 قال الجواب في المضارب كالجواب في الوكيل الى من ومنهم
 من يقول المضارب اذا رضى بالغيب قبل القبض او بعده
 يلزم المضاربة سوارضى بالغيب قبل القبض يلزمه وان
 تخلف الوكيل الى صفة ان كان بعد القبض يلزمه وان
 ادعى البائع الرضا عى رب المال وانكر المضارب واراد ان
 يتخلف رب المال فالمضارب على ذلك فانه لا يتخلف
 المضارب ولا رب المال كما في المحيط ولو اشترى المضارب
 عبدا لم يره وقد رآه رب المال فالمضارب ان يرد به جاز
 الروية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما
 خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم انه اعطى
 قبل ان يشتري المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم
 به فانه ان يرد به بالغيب والوكيل بشرع بعد بغير عيبه
 بالغادرهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل
 مالا مضاربة على ان يشتري به عبدا فلان عيبه ثم يبيعه
 فاشتراه المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار
 للمضارب فيه وكذا لو كان المضارب رآه ولم يره
 المال فهذا كالاولى في هذا الحكم ولو كان العبد عور وقد
 علم به احداهما لم يكن للمضارب ان يرد به او يتركه ولو كان
 بشرع عيبه عيبه اذا اشتراه وقد كان الامر رآه او علم
 بعيبه فليس للوكيل ان يرد به كما في المسبوط اذا باع
 المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب
 بعد ما قبضه والعيب يجد مثله فاقوا المضارب ان

كما

كان عنده ورده عليه القاضى باقراره او قبضه المضارب
 بنفسه بغير قضا واستقال المشتري فاق له فذلك جائز
 على رب المال ولو لم يقر المضارب بالغيب على ان يتركه صلح
 المشتري من العيب على شئ ان كان قيمة المصالح عليه مثله
 حصته العيب من الثمن او اكثر بحيث يتغابن الناس في مثله
 مثله يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله
 لا يجوز ذكر المسألة في الكتاب من غير ذكر خلافه
 فقيل هذا الجواب على قولهما وما على قول ابي يعقوب
 على كل حال وقيل ما ذكرنا قول الكل كما في الذخيرة واذا
 اشترى المضارب عمال المضاربة جاز يمينه وشاؤه كل
 واحد منهما القدر رهم ثم باع احدها بالثمن والآخر
 بالقبض وفيضها مشترى ثم لقيه المضارب وقاد زني
 في ثمنها فزاد ما به درهم وقبضها المضارب بقا يمينه
 ويتوزع على قيمتها كما صرح ابن ابي اسحق بقا يمينه
 جملة وفيهها سوا ولو كان المشتري طفق برهما ببيع
 فصالته المضارب على ان يحضر من الثمن ما يره
 ثم وجد المشتري بالثمن اشترى بالثمن درهمين
 رد لها بالثمن غير ثلاثة وثلاثين ولو كان
 المضارب اشترى الى رثن من المشتري بربح ما يره
 على ما باع به ثم وجد باخذها عساردها بتمها وخصها
 من الربح اذا قسمت على الثمنين كما في المسبوط
 مضارب مبيع الف اخذها مضارب بالثمن اشترى
 بها ثمنه فبقي الف فوق ثمنها المضارب فلو اشترى
 الامة بثلث الف فبقي ثمنها او باعها بثلث الف

له المالك

لم تنفذ دعوته في الحال لعدم الملك المضارب في الولد ولا
 في الجارية وهو شرط فيه اذ كل واحد من الجارية وولدها
 مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف ان مال
 المضاربة اذا صار اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزيد
 على رأس المال لا يظهر الربح عندنا خلافا لغيره لان بعضها
 ليس بأولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب
 نصيب في الامة ولا في الولد وانما الثابت له محرز جبر
 التعريف فلا تنفذ دعوته وقوله موسر ليس بقيد بل رد
 لانه لما لم يضمن في الولد مع انه موسر فلان لا يضمن اذا
 كان معسرا ولا يولد زادت قيمة افلام ومباراة فيمنه ان
 قيمة الولد وحده كما ذكرنا فالسيد احمد اعلم موضع ذلك وهو
 اخرج قوله كما ذكرنا بعد عبارة المصم كان له وجه لانه هو
 ما نقله سابقا عن المعنى هو الفا ونصغ اى الفا وجمعها
 ظهر ارجح فيه في ذلك الوقت فكل المضارب فيه منه نصف
 الزيادة وعند ذلك نفذت دعوته اى دعوى المضارب
 يكون وليه الجارية بانه المكتف من لوجود شرط صحتها وهو
 الملك لظهور الربح المذكور بخلاف ما اذا اعتق الولد ثم صهر
 الزيادة حيث لا ينفذ اعتاقه السابق لان الاعتراف
 انشا فان ابطر لعدم الملك لا ينفذ بعده جده وثه اما
 الدعوى فاذا صار فاذا رد في حق غيره فهو باق في حق
 نفسه فاذا امتد بعده ذلك صار حرا ولو اعتق عبده
 الغريم ملكه لا ينفذ عتقه لما قلنا فاذا انقضت
 دعوت صاعدا فلا بد بانه فعتق بقدر نصيبه منه
 وهو ربع الالف ولم يضمن المضارب حصه رب المال
 من الولد لان العتق ثبت بالملك والنسب فصارت
 العله

العلات ذات وجهين والمالك اخوها وجوبا فيضاف الحكم وهو
 العتق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الاخير كما لو كانت
 سفينة لا تحمل الا مائة من فاقوقها رجل منا زيدا على
 المائة ففريق كان الضمان كله عليه وكما ان القدر الاخير
 المسكر هو المحرم على قولنا لا مائة وان كان المقتضى به ان
 ما سكر كثيره ففقيه حرام ولهذا قال الصديق رضي الله
 عنه اقريني بدية بارتنا ثلاث مرات اياك والرابعة فانما هي
 الموجبة ولا يصنع للمضارب في الملك فلا يجب عليه الضمان
 لعدم التعدي اذ لا يجب ضمان العتق الا بالتعدي
 ينسحب حيث زاد الشئ نفذت يحتاج الى واو والعطف
 ههنا لانه صار معطوفا على جواب المسألة التي زادت
 الشئ كرب المال يعني فيكون رب المال بالخيار ان شاء
 استسقى اعادام لانه ماليت حيث عند على ما مر في
 الاعتراف فاذا اختار الاستسقا استسقا في الالف
 ويرجع اى وما يتبين وخمسين لان الالف مستحق
 برأس المال وما يتبين وخمسين نصيبه من الربح وهذا ان
 في المال كره وهو رب المال لانه احد الجاريتين فان قيل
 لم يجعل المقبوض من الولد من الربح وهو محرم بان
 يجعل الولد كره وجا وهي مشغولة برأس المال على حالها
 قلنا المقبوض من جنس رأس ماله فكان هو او
 يجعله من رأس المال ولان رأس المال مقدم على الربح
 اذ لا يسلم لها شئ من الربح الا بعد سلامة رأس المال
 لرب المال فكان جعله به اولى بعد وصوله الى يده
 او اعتق رب المال ان شاء ويشب لرب المال بعد
 قبض النعم من الولد ولو حكما كما لو اعتقه فانه باع ثاقه

يصير قابضا كما تحققت في المدي ولو معمر الاله
ضمان تحكده وهو لا يتوقف على اليسار نصف قيمتها اي
قيمة الاله لظهور نفوذ دعوتة اي المضارب فيها قال
الزيلي فاذا قبض من الغلام الف درهم صار مستوفيا
راس ماله وظهر ان الام كلها ربح لفرغها من راس
المال فكانت بينهما نصفين وبعد فيها دعوة المضارب
وصارت كلها ام وولد له لان الاستلزام اذا صادف
على احتمال النقل لا يتجزأ بالاجماع ويجب نصف
قيمتها راس المال موكرا كان او مفسرا لانه ضمان
التحكيد وهو لا يختلف باليسار ولا عسارا ولا يتوقف
على التعدي لانه ضمان تحكيد ولهذا الورث ام وولد
مع غيره يتملكها كلها ويجب عليه ان يعين حصته
غيره من قيمتها موكرا كان او مفسرا بخلاف ضمان
الاعتناق فانه ضمان افساد لا تحكيد وهو موقوف
من تصرفه في ملكه فلا يجب بغير تعدي ولا على مفسر
وانما شرط قبض راس المال الالف من الفلام حتى
تضيق الحاربية ام وولد للمضارب لانه مشغولة براس
المال فاذا اقتبضه من الفلام فرغت عن راس المال
وصارت كلها ربحا فظهر فيها مكر المضارب فصارت
ام وولد لما ذكرنا هو ويحمل على انه تزوجها ثم اشتراها
حالا كونها حيا منه جهلا لامر على الصلاح ولو لم
تزد قيمة الولد على الف وزادت قيمة الام حتى صارت
قيمتها الف ونصفه يعني وجهما به صارت الحاربية
ام وولد للمضارب وصحت المضارب للمالك الف وربيعه
اي وما يتبي وخمسين لانه اذا زادت قيمتها ظهر فيها

وملك المضارب بعض الربح ونفذت دعوتة فيها ويجب عليه
رأس المال راس ماله وهو الف ويجب عليه ايضا نصيبه
من الربح وهو ما يتبين وخمسون فاذا وصل الى الف
استوفى راس المال وصار الولد كله ربحا فملك المضارب
منه نصفه فيعتق عليه ولم يصل الى راس المال
الالف فالولد رقيق على نحو ما ذكرنا في الام ثم ياخذ
منه ما يتبي وخمسين على انه نصيبه من الربح وما يقوله
او موكرا فهو موافق لما في البحر لکن الذي يستفاد
من كلامهم ان الضمان عليه مطلق لانه ضمان يتملك
فصار ذلك الضمان يبدل وان ضمان اذا كان يبدل
يستوي فيه السار والاعسار ويبدل عليه قوله ولو كان
المضارب موكرا فلا ينفك الضمان عنه حتى لا يضيع
حق المالك لكن لا سعاية علم في حال اعساره لان
ام الولد لا تشي ولو زادت قيمتها معاقبة الولد
وصارت الحاربية ام وولد لان الربح ظهر في كد واحد
منها وبأخذ راس المال من المضارب لان ما وجب عليه
ايسر الى لانه معجل وهو موكرا والسعاية موجبة
والعبد مفسر وبأخذ منه ايضا ما بقي من نصيبه
من الربح ويعين ايضا نصف عقدها لانه لا يستوفى
راس المال فظهر انه ربح لان عقدها مال المضاربة يكون
للمضاربة ويسمي الفلام في نصيب راس المال ويسقط
عنه نصيب المضارب والله تعالى اعلم زيلي وتمايه
في البحر وهو ما قد مناه عن الزيلي لكن اوضحه حسبه
قال ولو زادت قيمتها بان صارت قيمة كد واحد في
درهم عتق الولد وصارت ام وولد له وهو حرة

المال منه وهو الف وسابقي من قيمة تجارية وهو الف درهم
ويضمن له عقارية درهم واذا استوفى ذلك من المضارب
والمضارب ان يستوفى من ربح الولد مقدرا الف ومائة
فحق الولد منه بذلك المقدار ويتبقى من الولد مقدرا تسعمائة
ربح بينهما لكلا واحد اربعمائة وخمسون فالاصاب المضارب
عقري وما احصاه رب المال سعي فيه الولد كما في البدائع
ولو ادعى رب المال انه ابنه ولم يدع المضارب فهو ابن
والجارية ام ولده ولا يضمن للمضارب شيئا من عقوقه
وهو يدفع الرجل الى الرجل الف درهم مضارب
بالنصف فان شترى بها جارية تتاوى الف فولدت ولدا
تساوى الف ودعا للمضارب فدعوته باطله وهو
ضامن لعقري الجارية وله ان يبيع الجارية وولده
فقد يهرم الجواب ههنا وهو على التقسيم فان كانت
جاءت بالولد منذ اشترىها لا قبل من ستة اشهر ولدا
يبعها ولكن يلزمه العقر وان كانت جات بلاكثر من
ستة اشهر فعليه العقر وله ان يبيعها ما لم يستوف
رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة
درهم حقت دعوته وثبت نسب الولد منه وصار له
الجارية ام ولده ثم يغترب رب المال من قيمة الجارية
تسعمائة تمام راس ماله وخمسين درهما يبقى مائة
كان او مفسرا واما الولد فهو ربح كله ويعتق نصيب
المضارب منه وهو النصف ويبقى في نصف قيمته
المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان مفسرا
فان لم يبيع واحدا منها ولم يستوف رب المال عقرها
زادت الجارية فصارت تساوي الف في يوم ولد
المضارب

المضارب وعليه قيمة ثلاثة ارباعها موكرا كان او مفسرا واما
الولد فهو ربحي على حاله ما لم يدر ما عليه من قيمة الام او ياخذ
رب المال شيئا من العقر وله ان يبيع فان لم يبيع حقه صار
تساوي الف في ثمانية اشهر ابن المضارب ويعتق منه ربع
كذا في المبسوط ولا ضمان على المضارب في الولد انما على الولد
السعي وان كان المضارب موكرا واذا اعتق من الولد
ربعه عند بيعه وعند كل فرب المال باخذ الف درهم
من المضارب راس ماله اذا كان المضارب موكرا لان من
يسعته الولد واذا استوفى ذلك من المضارب فابقي من
قيمة الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا فابقي من
قيمة الام والعقري يكون ربحا يخص به رب المال وان كان
العقري مائة درهم جعل ذلك كله رب المال فيولي المضارب
ذلك الى رب المال فالحاصل ان المضارب في هذه
الصورة يصني لرب المال تمام قيمة الجارية الف درهم
وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك
الف درهم راس ماله ويصير مستوفيا الف ومائة ربحا
ثم جعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح
ودفع الف ومائة فعنى من الولد بقدر الف ومائة
حصنة المضارب فتحول على المضارب من غير سعاية
بقي من الولد تسعمائة ربحا فيكون بين رب المال والمضارب
نصفان فللمضارب من ذلك اربعمائة وخمسون
فيعتق من الولد بقدر اربعمائة وخمسين من غير سعاية
ودفع عشر الولد وربع عشرة لان قيمة الف في ثمانية
اشهر وعقرها لا في ثمانية اشهر والولد في اربع اشهر وخمسين
درهما لرب المال في اربع اشهر والولد في اربع اشهر



المال عتق كله وكان رب المال من ولا الولد عشرة فبيع عشرة
 والمضارب تسعة اعشاره وثلاثة ارباع عشرة عند
 ابي هرير وعنه قولها المولا كله للمضارب كانه كحيط ولو
 كان المضارب معسرا لا يقدر على الاداء فادرب المال
 ان يستسقى الجارية في رأس ماله وحصة من النخ لم يكن
 له ذلك وان اراد ان يستسقى الولد كان له ذلك في الف
 وحسبانية الف درهم رأس ماله وحسبانية حصته من
 النخ في الولد ثم رب المال ثلاثة ارباع ولا الولد كما في
 المبوط ويغني عن المضارب نصف قيمة الجارية ونصف
 العقر يودي ذلك حتى ايسر فان ادى الولد السعابة
 ثم اراد ان يخرج على المضارب لم يكن له ذلك كما في كحيط
 ولو كانت الجارية ام ولد للمضارب يعتق الولد وينت
 نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعيايه وحسب
 درهم تسعيايه ما بقي من رأس المال وحسبون حصته
 رب المال من الماية التي هي ربع في الجارية فاذا قصرتها
 رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف
 قيمة رب المال ولا وه بينهما نصفان وان كانا مضارب
 معسرا وقد ادى العقر فرب المال ان يستسقى الولد
 بتسعايه درهم بغية رأس ماله ثم الماية الباقية منه
 ربع تسعيايه رب المال في نصفها ويكون رب المال من
 المولا تسعة اعشاره ونصف عشرة ويكون له نصف
 قيمة الام دينارا على المضارب في قول ابي هرير كما في
 المبوط ومن دفع على اخالف درهم مضاربة بالنصف
 واشترى بها جارية تساووي الف فولدت ولدا يساووي
 الف فادعاه رب المال فانه ابنه وتصير الجارية ام ولد

له ولا يخرم المضارب من قيمة الجارية ولا من الولد ولا من
 العقر ولذا لو كان الولد يساووي الف في الام تساووي
 الف فادعاه رب المال صحته ودعوت وصارته الجارية ام
 ولده ويشبه نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة
 الجارية للمضارب موكرا كان او معسرا ولم يضمن من قيمة
 الولد شيئا وغرم ثمن عقر الجارية للمضارب ولو كانت
 المضارب هو الذي وطئ الجارية وفيهها الفان في
 بول فادعاه المضارب بعد ما ولدت وفيه الف فان
 الجارية تصير ام ولد له ويضمن قيمة ثلاثة ارباعها رب
 المال وثلاثة اثمان العقر موكرا كان او معسرا ولم يضمن
 للولد شيئا ويكون الولد عبد للمضاربة يبيعه المضارب
 ولا يشبه نسبه منه فاذا قبض رب المال ما وجب
 على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة اثمان عقر
 الجارية يشبه نسب الولد وعتق نصفه وسعى في نصف
 قيمة رب المال موكرا كان او معسرا ولا الولد بينهما
 نصفان في قول ابي هرير وفي قولها المولا كله للمضارب
 كما في كحيط فروع في عتق عبد المضاربة وتنايه
 لو اعتق المضارب عتقا لمضاربة فلا يخلو اما ان لا يخرج
 في مال المضاربة او فيه ربع او لا فضل في قيمة العبد
 على رأس المال او فيه فضل فان لم يكن ربع في المضاربة
 لا يصح عتقه ولو اعتق رب المال ببيع يكون مستوفيا
 رأس ماله فاما اذا كان في المضاربة ربع ولا فصل
 في قيمة العبد فان اشترى عبدا تجسبية وهو يساووي
 الف او رأس مال الف فاعتقه المضارب لا يصح ايضا لان
 مال المضاربة متى كان جسيبي مختلفين وقيمة كل واحد

في

مثلا راس المال فانه يعتبر كواحد من المالين مستغلا راس
المال كانه ليس معه غيره والا يعتبر راس المال شائعا فيها
كما في محط السرخس ولو كان رب المال هو الذي اعتق
العبد جازا عتاقه وصار به مستوفيا رك راس ماله بما به
بقي ختمها به ربحا فتكون بين المضارب وبينه نصفين كما في
المحيط وان كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب
بخمسة اية عبد ايضا ومد الفين فاعتقه جازا عتاقه في الربع
كما في محط السرخس فيستوفي رب المال الخمسة به القايمه
في يد المضارب راس المال واذا استوفاهما براس مال
صار المملوك للمضارب من العبد قد رسي بما به وخمسين
درهما فقد حدث للمضارب زيادة مكله في العبد لم تنسب
يوم اعتق ولا يفتق ما حدث له من الزيادة في العبد فيقول
ان المضارب متى كان موكرا فرب المال خيارا ثلثا
ان خاص من المضارب الف ومائتي وخمسين درهما ثم كان
للمضارب ان يرجع على العبد بالف وخمسة اية ثلاثا ويكون
الولاك للمضارب وان شارب المال استنسى العبد الف
ومائتي وخمسين والمضارب ان يستنسى العبد في مائتين
وخمسين ان شأنا وان شأنا اعتق هذا القدر من العبد ويكون
الولا بينهما على ثمانية اسهم خمسة اسهم رب المال وثلاث
اسهم للمضارب وان شارب المال اعتق نصيب وعبد ذلك
يعتق من العبد خمسة اسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم
واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شأنا
اعتق ربان شأنا استنسى وايه ذلك فربا كان الولا بينهما
على ثمانية اسهم وان كان المضارب موكرا فرب المال خيارا
ان شأنا استنسى العبد في الف ومائتين وخمسين وان شأنا

اعتق هذا القدر من العبد ويكون المضارب الخيار فما حد
البن الزيادة ويكون الولايتها على ثمانية اسهم من الوجه الذي
ذكرنا وهذا كله قول ابي حنيفة وامامنا قول ابي يوسف ومحمد
رجع لما اعتق المضارب العبد والرابع ملة اعتق كله على رب
المال والمضارب ثم يستوفى رب المال الخمسة اية الثانية
في بدء المضارب براس ماله ثم بعض المضارب ان كان موكرا
الف او ما يتين وخمسة ولا يرجع به المضارب على العبد
وان كان معسرا فان رب المال يستعفى العبد في الف وما
وخمسة ويكون الولاك للمضارب كما في المحيط لولا اشتري
المضارب بالف المضاربة عبد من كل واحد منهما يساوي
الف واعتق المضارب فعققة باطل عندنا وان زاد
قيمتها بعد ذلك كان العقب باطلا ايضا كما في المبسوط
ولو اعتقها رب المال ينظر ان كانا اعتقها معا اعتق
وضم للمضارب جميعا به موكرا كان ومعسرا ولا سعاية
على العبد وان اعتق احدها بعد صاحبه عتق الاول كله
وولا له ويعتق من الثاني نصفه كما في محيط الخسري
وان اشترى عبيدين بالف درهم قيمة احدهما الف درهم
وقيمة الاخر الف درهم ثم ان المضارب اعتقها معا ومتفرقا
وهو موكر فعق قول ابي حنيفة لا يرجع اعتاق العبد الذي
قيمتها الف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذي قيمته
الف درهم فان نقصت المضاربة فيه وبقي العبد الذي
قيمتها الف درهم على المضاربة فاذا اراد رب المال ان يستوفى
براس ماله يسعه المضارب فيستوفى ثمنه رب المال
فيصير العبد الذي قيمته الف فان راعا عن الشغل وكان
رجا كله بينهما نصفي فقد اعتق المضارب عبد الرب

المال نصفه وهو موكر فيشترب الرب المال خيارا ثلث عند
ايح ان ثلثا ضمن المضارب الف درهم ثم يرجع المضارب
على العبد ان ثلثا بالف وخمسة يكون الولا كله للمضارب
وان اختار سعاية العبد يستحق في نصف قيمته ويستحق
المضارب العبد في خمسة في الربيع الذي ملكه بعد ما استوفى
رب المال راس ماله ولا يستنصف في الربيع الذي كان ملكا
له يوم العتق ويكون الولا بينهما نصفين وان اختار
الاعتاق فان للمضارب ان يستحق العبد في الربيع الذي
ملكه بعد استيفاء راس المال وان ثلثا اعتق وايا ما فعل كان
الولا بينهما نصفين وان كان المضارب معسرا فكذا ذكر في
جميع ما ذكرنا الا انه يثبت لرب المال الخيار ان الاختيار
لا الا لف كما في المحيط ولو لم يعتقها المضارب واعتقها
رب المال في كونه واحدة فالعبد الذي قيمته الف حر من ماله
المال ولا سعاية عليه واما العبد الذي قيمته الف وثلاثة
اربا عم حر من رب المال واما الربيع الباقي فان كان رب المال
موكرا فالمضارب في قول ابي حريح بالخيار ان ثلثا اعتق ذلك
الربيع وان ثلثا استسقى العبد فيه وان ثلثا ضمن رب المال
يرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان ثلثا اعتق
وان ثلثا استسقى وهذا ظاهر وضمن المضارب ايضا رب المال
تمام حصته من الربيع وذلك خمسة موكرا كان او معسرا
ثم رب المال لا يرجع على العبد ما ضمن للمضارب من هذه الخمسة
الاخرى كما في المبسوط وان اعتقها رب المال متفقا فان
اعتق او لا اعلى فان على قول ابي حريح يعتق من الاول ثلثا
الرابع ولا يعتق بربعه ويعتق من الذي قيمته الف وقت الاعتاق
النصف ثم للمضارب خيارا ثلثة في العبد بن ان كان رب

المال

المال موكرا ان ثلثا ضمنه ربع قيمته الاول ونصف قيمته الثاني
وان ثلثا اعتق ربع الاول ونصف الثاني وان ثلثا استسقى
العبد الاول في ربه والثاني في نصفه فان اختار نصفين
رب المال يرجع على العبد الاول بربع قيمته وعلى الثاني
بنصف قيمته رضى ربع بذلك عليها كان ولا هي كله لرب
المال وان اختار للمضارب السعاية او لا اعتاق اربا عتق
ولا العبد الاول بينهما على اربعة اسهم ثلاثة اربا عتق
المال وربيعه للمضارب وولا العبد الثاني بينهما نصفان
فان اعتق العبد الاول او لا اعتق على قول ابي حريح
اعتق العبد الاول او لا اعتق من غير سعاية وحين
اعتق الاعلى عتق منه نصفه فيكون الجواب فيه كما يجوز
في عبد مشترك بينا ثلثي اعتقه احدى كما في المحيط ولو
اشترى بالالف عديين كل واحد منهما يساوي الف واعتق
المضارب معا او احدهما قبل صاحبه ثم فقارب المال
عينا احدها او قطع به فقد صار مستوفيا نصف راس
ماله ثم ظهر الغفلة في العبد الاخر الا ان العتق الذي
كان من المضارب قبل ذلك فيه باطل وان اعتقها المضارب
بعد ذلك لم يجز عتقه في المحلني عليه لانه لا فضل فيه
على ما يري راس المال واما العتق الآخر فيعتق منه
ربيعه نصف الفضل على ما بقي من راس المال فيه ثم يرجع
المحلي عليه فيدفع الى رب المال تمام راس ماله ويضمن
المضارب ان كان موكرا لرب المال نصف قيمة العبد الذي
جاز عتقه فيه لانه ظهر ان جميع ربح وان نصف لرب
المال فيضمن له المضارب ذلك ضمان العتق ويرجع
على العبد ويرجع عليه ايضا بما يتي وجسمه درهما في

قيا من قول اي ح كتاب المبسوط اذا كاتب المضارب عبدا
 او امة من المضاربة فان كانت القيمة مثل راس المال فانه
 لا يجوز كذا بنة واذا دى العبد المكاتب لا يعتق ويكوف
 ما دى من الكتابة على المضاربة وان كان في القيمة فضل
 على راس المال بان كانت القيمة التي درهم وكاتبه على الفدين
 وراسه المال الف درهم فانه يقع كتابة في حصته وهو الربع
 عند ابرح ولا تصح الكتابة فيما كان منه نصيب لرب المال
 الا انه لرب المال ان ينقص الكتابة فان لم ينقص الكتابة
 حتى ادب العبد جميع بدل الكتابة فانه يعتق حصته المضاربة
 عند اي ح لا غير وعند هي يعتق الكل وما قبض المضارب
 من المكاتبه فانه يسلم لم ربع ذلك وثلاثة ارباع المكاتبه تكون
 على المضاربة عند جميعهما واذا اعتق حصته المضارب
 انتقضت المضاربة فيستوفي رب المال راس ما له من
 ثلاثة ارباع المكاتبه فيتي الحمايه والعبد كله رجا فتكون
 الحمايه بينهما نصفين والعبد بينهما نصفين فقد حدث
 للمضارب زيادة شركة بقدر الربع لم تكن له يوم الاعتراف
 فلا يعتق هذا القدر على قول ابرح على ما عرف ويكون لرب
 المال في نصيبه عند ابرح حيا راسه ثلاثة ارباع كان المضارب
 موكرا كافي الحط وان مات ولم يود المكاتب شيئا وترك
 او ارض من مية الاف مات عبدا وبطلت المكاتبه لانه مات
 عاجزا لانه ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا ينبغي بدله الكتابة
 فيستوفي رب المال مما ترك راس ما له الف درهم والباقي
 بينهما نصفان وان ترك ثمانية الاف فقد يات عن
 وفاء يعتق فياخذ المضارب من ذلك الفدين وينبغي لرب
 المال الف وخمسة قيمة ثلاثة ارباع العبد لانه ينبغي على
 ذلك

ذلك على رب المولى وقد انسخه المضارب فيضمن وتكون السته
 الا في المانية من الكسب بين المضارب ورب المال نصفين
 وان ترك المكاتب تسعة الاف اخذ المضارب التي درهم
 وبه لالكاتبه فيموت حرا في محيط السرخس وبها حيا
 المصاض الف الزايده بحق الارث لان الهولاله لا يعتق
 كله عليه لانه ملكه بالظمان فان كان قيمته يوم كاتبه الفدين
 ثم ازدادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة
 الفدين ثم انتقضت ثم ادب او مات فالحجاب فيه كالمكاتبه
 الاولى لان الربع كان ملكه فتنفذ الكتابة فيه الا ان المكاتبه
 تضمن قيمته يوم الاداء فتفارق الاولى في وقت الضمان
 كانه محيط السرخس اذا اعتق المضارب عبدا من
 المضاربة قيمته مثل راس المال او اقل على التي درهم فان
 اعتق باطل فما لو اعتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد
 اكثر من راس المال بان كانت التي درهم وراس المال الف
 درهم فاعتقه المضارب على التي درهم عتق من العبد
 نصيب المضارب خاصة عند ابرح وعند هي يعتق حصته وهو
 جميع العبد ولم للمضارب من بدل العتق حصته وهو
 الربع وما بقي يسلم للعبد فلا يكون على المضاربة عند هم
 قالوا هذا اذا قال المضارب للعبد اعتقك على التي درهم
 وقبل العبد فذلك حتى صار حرا بنفس القول او مكاتب
 حتى يكون ما كتيبه بعد ذلك كسب مكاتب او كسب حرا
 مد يوت فاما اذا قال المضارب للعبد انا دمت الي الفدين
 فانه حرا في العبد التي درهم وعتق حصته المضارب
 من العبد فان جمع ما اخذ من العبد يكون على المضاربة
 لانه كسب عبدا المضاربة فياخذ رب المال من ذلك راس

في دفع المظارب
ضاربة الرزق

ماله والباية رزق فيكون بينهما على ما اشترطت كما في محيط فالحرج
في دفع المال مضاربة الى رجليه اذ دفع رجلا الى رجلين ألف
درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد ايسا وكذا بقي درهم
وقضاها فباعه احدى بغير امر صاحبه بمرض يساوي ألفا
واجاز ذلك رب المال فذلك جائز ويكون على المضارب
العامل قيمة العبد القادرهم الف من ذلك ياخذ رب المال براس
ماله والف اخذ ربحه ياخذ رب المال نصفه ونصفه من
المضاربة فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الرزق وذلك
ربح الالف ويغرم ما سوى ذلك وحقوق المضارب الاخر تنبع
لحقرب المال فلا يمنع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته
ولو كان المضارب باع العبد بالنبي درهم واجاز ذلك رب المال
جاز على المضاربة ولا ضمان على الباع ويؤخذ من المشترك
الالافان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة مالو باعاه جميعا ولو
كان المضارب باع العبد باقل منه الفين بقليل او كثير ما يتباين
فيه فاجاز ذلك رب المال فاجازة باطله ولو كان ثلثا مال هو
الذي باعه واجاز احدى المضاربين فان كان باعه مثل القيمة
فهو جائز وان باعه به ون القيمة بقليل او كثير لم يجز حتى
يجزاه جميعا ولو كان احدى المضاربين باع العبد بمحض
ما ذكرنا من الرثن فاجاز المضارب الاخر لم يجز رب المال
فهو جائز ان كان باعه باقل من قيمته مما يتباين الناس فيه
وان كان بما لا يتباين الناس فيه لم يجز في قول ابي يوسف
ومحمد وهو جائز في قول ابي بنزلة مالو كان باعاه جميعا
كما في المبسوط دفع الف الى رجلين مضاربة بالنصف
وقال اعلام البراءة لم يقل لا ينفراد احدى بالبيع والترا
فان عملا احدى بالنصف راس المال بغير امر صاحبه صار

ضا

صامنا لذلك النصف كما في محيط السرخس وما يحصل
ينفقه من الرزق له ويتصدق بالفضل لحصوله له بسبب
حرام كافي المبسوط وان عمل احدى باذن الاخر لا يضمن
وبما خذ رب المال راس ماله منها النصف من كل واحد
وما بقي في يد العامل من رزق فهو بين رب المال والمضاربة
على شرطهم فان توكد ما على المضارب الخلف اخذ جميع
راس ماله من المضارب الموافق وان بقي رزق ياخذ رب
المال نصفه وبما خذ المضارب الموافق ربحه والربح
الباقي الذي هو نصيب الخلف ينظر فيه ان كان مشتركا
ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الرزق وان كان
نصيبه من الرزق اكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيب
من الرزق ويعطى له الباقي من الرزق الى تمام نصيبه من
الرزق وان كان اقل مما عليه يحسب قد رخصه بما عليه
ويرر الباقي اذا يسر وصورته ان كان راس المال
الف درهم وزيد المضارب الموافق الف وخمسائة الف
رزق وخمسائة راس المال وخمسائة رزق على المضارب الخلف
فياخذ رب المال راس ماله الف درهم يبقى خمسمائة رزق
ينضم الى الخمسمائة الدين على المضارب الخلف فيصير
الف فيكون بينهم ارباعا سهما رزق مال وسهلهم
للمضارب الموافق وبهم للف فظهر ان نصيبا للف
من الرزق ما يتاخر وخمسون وعليه من الدين خمسمائة
فحسب ما عليه من الدين قد رخصه من الرزق
وذلك ما يتاخر وخمسون ويرد ما يتن وخمسين
اذا يسروا ان كان في يد المضارب الموافق الف
درهم وخمسمائة ينضم الى الخمسمائة على الخلف

لف

فيصير الزرع كله الذي درهم فيكون نصيب الخالف من الزرع
 خمسيناً وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شي وان كان في
 يده المضارب الموافق ثلثة الاف فالزرع الف درهم فيقسم
 الى ما على الخالف من ربحه وذلك ستماية وخمسة
 وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيب
 من الزرع فيرد عليه من الزرع مائة وخمسة وعشرون
 تمام حصته والباقي من الزرع يكون رب المال والمضارب
 الموافق اثلاثاً على قدر حصتها كما في محيط الحر
 ولولم يهلك ما في يد الخالف ولكن هلك مائة يد العاقل
 بامر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب الخالف فيصير
 راس ماله ليس له غير ذلك ولو كانا حين قبض الالف
 مضاربة اقتسماها نصفين فاشتري احدهما بنصف
 المال عساه اتم باعه احدهما بنين معلوم فالجارح احده
 جاز وكذا العاقل جاز رب المال كما في المبسوط اشتري احدهما
 فباع احدهما بعرض او جازية فالجارح احده لم يجز قبا
 وجاز استحساناً ولولم يجز صاحبه حتى قبض المشترك
 العرض والجارح وباعه بالف ثم جاز لم يجز ويرد العبد
 على المضاربة ويكون في ايديها ويضمن قيمة الجارية
 او العرض له ثمنه ولولم يجز صاحبه ببيع العبد بالجارية او
 العرض والجارح المال جاز البيع وضمن باع العبد قيمته
 العبد رب المال وما اشترى فهو له ويطلق المضاربة حتى
 في محيط السرخس فان ابضع احدها بعض المال بغير
 امر صاحبه فاشتري المستضع وباع او ربح او وضع فزى
 ذلك للمضارب الذي ابضع ووضعته عليه ورب المال
 ان يضمن ان ثلث المستضع ويرجع به المستضع على الامر

وانه شامئ المضارب الامر فان ضمنه لم يرجع على المستضع
 يشع فان اذن كل واحد من المضاربين لصاحبه في ان يبضع
 ما شامئ المال فالبضع احدها رجلاً وابضع الاخر رجلاً فذلك
 جاز عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبد امر
 رجل فلكل واحد منهما ان يقبض نصف الثمن من المشتري
 وان لم ياذن له شريكه في ذلك ولا يقبض اكثر من نصف
 الثمن الا ان ياذن له شريكه فان اذن له شريكه في ذلك
 فهو جاز ولو قال لهما حتى دفع المال اليها مضاربة لا ينظر
 المال فالبضاعة فيها ضمانان له وان ابضعه رب المال
 فهو جاز على المضاربة كما في المبسوط وانه تعالى اعلم
 باب المضارب يضارب بيع في باب
 الشئون وعدم على المضارب للمضارب وحملته يضارب
 حال من المضارب او صفة لان المضارب بمنزلة المكره اذا
 الالف واللام فيه الخمس وهذا على مال الاضافة وما
 على التنوين فالظاهر ان حمله يضارب خبر المضارب والمعمي
 المضارب تقع منه المضاربة ويرد على الملية ان المالك لا يبيع
 ما الاضاف اليه الا في صور ثلاث وليس هذا منها لما قدم
 الما من المضاربة المفردة وهي مضاربة رب المال مع المضارب
 فقط بشرع الا ان في المضاربة المركبة وهي مضاربة المضارب
 لان المركب يتلوا لمزطعي وكذا اوضاعه تنوع الثم والمجم في
 المخ في هذه اصاحا القاية والعناية وقار قايح زاده فيه
 تعسف لان مضاربة المضارب وان كانت بعد مضاربة
 رب المال الا انها مفردة ايضاً غير مركبة من المضاربين
 قطعا الا ترى ان الثاني يتلوا الاول ولكنه ليس بمركبة من
 الاول ومن نفسه قطعا وانما المركب منها الايمان تنوع
 ان مضاربة المضارب لا تقتضي المضاربة الاولى جاز

ان يحصل من مجموعها مركب في العقل لكنه ليس بهذا الحكم
 في هذا الباب كما لا يخفى على ذوي الالباب والاولى ان يقال
 لا ذكر حكم المضاربة الاولى ذكره في هذا الباب حكم المضاربة
 الثانية اذا ثبتت تعلقها الاولى ابدا فكذلك ان حكمها كذلك
 في الزمان ومصرح الارادة وهو كحتمت عند اه افقار
 لما ثبت بعد ما تقدم ان المضارب لا يضارب الا باذن رب المال
 او تفويض مضارب المضارب رجلا اخر بدلا او اذ
 المالك وهو رب المال او تفويض من بان لم يقل له رب المال
 اعلم انك لا توفقا له ذلك بل ان يضارب حينئذ
 كما تقدم لم يضمن المضارب بالدفعة اي بمجرد ما يعمل
 المضارب الثاني في المال سواء ربح الثاني او لا على الظاهر
 اي ظاهر الرواية وهو قولنا ورواية عن الامام
 الحسن عني انه لا يضمن حتى يرجع وقال زفر يضمن
 بالدفعة يعرف او لم يتصرف وهو رواية عن ابي يوسف
 لا ليس له ان يدفعه المال على وجه المضاربة لان العقد
 لا يقتضي مثله على ما بيناه فضمن الاول بالدفعة والثاني
 بالاختلاف لان كلاهما متعدها كالدفع او لا على وجه
 بعينه ان صاحب وجه الظاهر ما اشار اليه الشيخ بقوله
 لان الدفع ابداع حقيقة وهو ربح اي المضارب يملكه اب
 بمكة ان يدفع مال المضاربة عند من يتنازع اذن المالك
 كما تقدم وانما يقتصر كونه بالمضاربة بالتصرف فاذا عمل المضارب
 ببني عند ذلك انه مضاربة فضمن المضارب الاول
 ان شارب المال وان لم يضمن الثاني كما سيأتي وذلك ان
 الربح انما يحصل بالعدل فيقام سبب حصول الربح مقام
 حقيقة حصوله في صيرورة المال مضمونا به وانما ضمن
 لانه حصل العمل في المال على وجه لم يرض به المالك فتحقق
 الخلاف

الخلاف فوجب الضمان فحمل الامر موقفا قبل العمل حتى اذا
 عمل الثاني وجب الضمان والا فلا فان قلت هذا كان بالمول
 مستتبضا وعند ذلك يقال لا تظهر له الخلة الا بظهور
 الربح وجب بانه لم يعمل محال حتى يكون مستتبضا بل
 عمل على طمع الاجر وهو ما شرط له من الربح فتحصل المخالفة
 بمجرد العمل فيوجب سبب الضمان وقد روي عن ابي حنيفة
 ايضا ان العقد المبرور لا يوجب الضمان ولهذا لا يضمن
 الفضولي بمجرد بيع مال الغرور لا بالتسليم يضمن المضارب
 هنا لا جلا التصرف لانه ابداع وهو مما لا شك ولا بالتصرف
 لانه وكيل فيه على ما بيناه من قبل وهو انه لا يوكلا ولا يصير
 ضامنا الا بالمال في هذه الاشياء لا يصير على الفاء الا ترى
 ان لمان لم يعد كل واحد منهما على الاتقار فلا يكون
 ضامنا بل لكن اذ ربح اشتهت الشركة فيه وانبات الشركة
 في مال الغرور سبب الضمان كما اذا خلطه بمال غيره كذا قال
 الربيعي تنقيا لصاحب الهداية واهل هذا وجه رواية
 عن ابي حنيفة كما قد ساقا في قوله لا يضمن حتى يرجع وما علم
 ظاهر الرواية فلا اعتبار للربح بل بترتب الضمان بمجرد
 العمل وادسه تعالى اعلم الا اذا كانت المضاربة الثانية ان
 بين المضارب ومضاربة فاسد فلا ضمان على واحد منهما
 وان ربح لانه حينئذ يكون الثاني اجيرا والمضارب له ان
 يستاجر فله اقل ما يشترط للتشاقق اجر مثله على المضارب
 الاول ويثبت للاولى من المضارب من الربح المستوفى له من
 رب المال ولو لم يستوفى في الثاني لا يوجب له الثانية او
 في عدم كماله في الثانية لا يوجب له ربحا في الثانية ولا يملك
 في الثانية الا ما كان له في الاولى

في ظاهر الرواية عن علمنا التلازمة واذا عمل الثاني في المال
 ان عمل عمل لم يدخل تحت المضاربة بان وهب المضارب
 الثاني المال من رجل واستهلكه فالضمان على الثاني دون
 الاول وان عمل عمل دخل تحت المضاربة بان اشترى بالمال
 شيئا ضمير بالمال من ثلث فان منه شيئا على ظاهر الرواية
 وعمل رواية الحسن يتوقف الضمان عليها كما يحرم وعمل غير
 فان عمل المضارب الثاني حتى ضمنه اكد يحرم وعمل غير
 يتوقف على الزرع خرب بالمال ان ثلث ضمن المضارب الاول
 راس مال لا يضره ثلثا بالوضع الى غيره بغير اذنه وان
 ثلث بالمال ضمن المضارب الثاني لانه قبض مال
 الغير بغير اذن صاحبه وهذا ظاهر على اصلها لانها يوجب
 الضمان على مورد المودع واما عند ابي حنيفة فيلزم
 ان لا يضمن الثاني المودع المودع وقيل يضمن الثاني
 سند ايضا لانه قبضه انفع نفسه بخلاف مورد المودع
 فانه يقتضيه لمنفعة صاحب المال فانه ضمن الاول
 صحت المضاربة بين الاول والثاني والزرع بينهما على
 ما شرط لانه باء الضمان ملك من وقت خلاد فلهذا
 كالود فمال نفسه مضاربة الى الثاني وان ضمن الثاني
 يرجع بما ضمن على الاول لانه التزم لرسالة المقترض له
 عند الضمان فاذا لم يسلم له رجع عليه بما حقه اذ هو مقترض
 من جهته لمودع الفاصب وصحت المضاربة بينهما لانه
 كان اقترار الضمان عليه ملك المدفوع مستغنى الى وقت
 التعدي فتسمى اذ دفع مضاربة ملك نفسه ويكون
 الزرع بينهما على ما شرط صحة المضاربة ويعطى للثاني ما
 ربح لانه يستحقه بالعمل ولا خيب في عمله ولا يطيب للاول
 لانه يستحقه راس المال وملكه في بيت بيت فلا يخلو
 عما فيه فيكون يتحمل التصديق في ربحه لان الثاني

وصاد الزرع كله لرب المال ولو حقت الثانية في هذه الحالة لصار
 الثاني شريكا وليس للاجر ان يشارك غيره بل المضارب لا يملك
 ذلك فكانت فاسدة بالضرورة وكانا جبرين وكذا اذا كانا
 فاسدين فاذا كانا جبرين لا يضمن كل واحد منهما ولا يتقار
 الاجير ليمس له ان يستاجر العمل فكيف جاز هذا للمضارب
 الاول ان يستاجر ما فسدت الاول وهو جبري فانه لا
 يتقوله الفاسد من العقود مقترن بالصحيح منها فلا يتقار له ان
 يستاجر المضاربة الصحيحة كان له ان يستاجر في الفاسد
 ايضا فان ضاع المال الى مال المضاربة من يد ابي حنيفة المضارب
 الثاني قبل العمل الموجب للضمان على ظاهر الرواية خلد ف
 لما قد متاعه وفر فلا ضمان على احد من المضارب الاول
 والثاني لان الاول لم يطلما لا يجز عليه او ما منعه عنه لا الك
 والثاني اسم لا يضمن الا بالتعدي ولذا لا ضمان على واحد
 منهما لو غصبه لانه مال المضاربة من يد المضارب
 الثاني وانما يشترى لرب المال الضمان على الثاني فقط هذا
 اذا غصب منه قبل شروعه في العمل كما صرح به في الذخيرة واما
 بعد عمله فنضمن الثاني لما تقدم سوارج اوله لم يرجع على
 الظاهر ولو كانت يده الى مال المضاربة المضارب الثاني
 او وهبه المضارب الثاني فالضمان عليه بما على المضارب
 الثاني خاصة يعني لا على المضارب الاول فلا يلتفت
 الى ما في الاختصار انه لو استهلكه الثاني فالضمان على الاول
 ولعله سبق قل لا ذلك في ما شرع هذا الفعل مما لو
 لما امر به المضارب الاول فينتقم حقه عليه بخلاف
 ما اذا عمل بالمال لانه في ما شرع العمل متمسك به المضارب
 الاول فلهذا كما لرب المال ان يضمن اربها ثلثا وكذا انقله
 في الهندية عن المبسوط ونقل السيد احمد عن الاتفاقين
 قال والى صوابه لا ضمان على واحد منهما قبل عمل الثاني

بالاستناد ثابت من وجه دون وجه فلا يثبت من كل وجه فينتهي
 الخ في الزرع فلا يثبت التقاضي وانما اختار رب المال احد
 الزرع ولا يضمن احد المضاربين ليس له ذلك وعلى السيد احمد
 ذلك بان المال بالعمل صار غصبا وليس للمالك الا تصيب
 اليد عند هابه العيني المقتصبة وليس له ان يخذل
 الزرع من الماصب ان يجره في الهديته عن التمسو
 قال وانما اختار رب المال ان يخذل من الزرع الذي يزرع
 المضارب الاخر حصته اشترط على المضارب الاول ولا يضمن
 واحد منهما شي ليس له ذلك اه قلست ومذهبنا انه لو اختار
 اخذ الزرع مع تصنيها احدها ان له ذلك مع انه لا يضمن
 الاراس الى لا يضمن فسادا ولو دفع الثاني مضاربة الى
 ثالث ورجع الثالث او وضع فان قال الاول لك اني عمل
 فيه برأيي فله مال ان يضمن في الثلاثة شاي ويرجع
 الثالث على الثاني والثاني على الاول والا ليرجع على
 احدا اذا ضمنه رب المال والا لا ضمان على الاول وضمن
 الثاني والثالث كما في المحط وبه الذخيرة اذا دفع الرجل
 الى رجل الغدر دهم مضاربة وقال له اعمل برأيك فدفع المفا
 الى غيره مضاربة وقال له اعمل برأيك كان للثاني ان
 يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا
 مثل الاول ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم
 يقر له فيه اعمل برأيك فليس للثاني ان يدفع مضاربة
 كما في المحط اذا دفع الرجل ما للمضاربة بالصفة لم
 يقر له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى اخر مضاربة
 بالثالث ولم يقر له اعمل فيه برأيك فدفع الثالث الى اخر
 مضاربة بالسك فعمل فيه وزرع او وضع فالمضارب
 الاول يترك من الضمان ورب المال بالخيار ان يضمن

ان

الثاني راس مال وان شأضن الثالث فاذا ضمن الثاني
 لم يرجع على احد بشي وان ضمن الثالث رجع على الثاني والذي
 بينهما على ما شرط ولو كان المضارب الاول حتى دفع المال
 مضاربة الى الثاني بالثالث قال له اعمل فيه برأيك فدفع
 الثاني الى الثالث مضاربة بالسك فزرع او وضع فله مال
 المال ان يضمن اي الثلاثة شاي فان ضمن الثالث رجع على
 الثاني ورجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع
 على الاول وان ضمن الاول لم يرجع على احد بما ضمن ثم
 استقر الملك للاول صحته لمضاربين جميعا ان يضمن
 والثالث والوضعية على الاول وما للزرع فلا مضارب الاخر
 سكه وللثاني سكه وللاول ثلث الزرع كما في المسبوط
 ولو وضع المضارب الثاني مع رجل يشترط به ويبيع فله
 المال ان يضمن ما له في الثلاثة شاي والزرع الحاصل بين
 المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الاول
 ولا يرجع الرب المال فان ضمن المضارب الاول صحته لمضاربة
 الثاني وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن
 المستضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثالث
 على المضارب الاول كما في المسبوط وللمضارب ان يشارك
 غيره شراكة عنان ويقسم الزرع بينهما على الشرط واذا
 قسم الزرع بينهما يكون مال المضاربة مع حصته المضارب
 من الزرع مستوفى في منه رب المال راس ماله وما فضل يكون
 بينهما على الشرط كما في البداية ولو كان المضارب الاول دفع
 المال الى رجل مضاربة على ان المضارب الثاني من الزرع
 مائة درهم فعمل به وزرع او وضع او تولى المال بعد ما عمل به
 فلا ضمان للرب المال على احد ولو وضعه على وانفق من
 ماله وللمالك ان يضمن المضارب الاول ويخرج منه الاول

عارب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى اجر مثل العا مل اولاً من
 المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الاول على الشرط ولو
 كان رب المال شرط للمضارب الاول من الربح ما يدرع ولم يقل
 له اعلم فيه براك فدفعة المضارب الى اخر مضاربة بالتصفية
 فعلم فيه فلا ضمان على المضاربين في النوب والوصيفة
 ثم الربح كدرب المال ههنا وعليه اجر مثل المضارب الاول
 وعلى المضارب الاول للمضارب الاخر مثل نصف الربح الذي
 وجه في مال خاصة كما في الموطأ وان دفع ربحاً مالا الى
 غيره مضاربة واذن المالك للمضارب بالدفع مضاربة الى
 من يشاء وكذا الوفاق له عمل براك مودع المضارب الاول مال
 المضاربة باعتبار الاذن له من المالك الى المضارب الثاني
 بالثالث اي بشرط الاول للثاني ثلث الربح والى الاول
 قد قيل اي قال المالك للاول ما رزق او ما يوزق الله
 فيسنا نصفان وربع الثا في فلما كذا النصف
 عملاً بشرطه ويشت للاول السدس الباقي ويشت
 للثاني من المضاربين الثلث الاخر ووط له من المضارب
 الاول وذلك لان الدفع الى الثاني صحيح لانه ما رزق له مال
 ورب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق له مال
 وقد جعل الاول للثاني ثلثه فيصرف ذلك الى نفسه لانه
 لا يقدر ان ينقص من نصيب رب المال شي فبقي له السدس
 ويطلب ذلك لكلهم لان رب المال يستحقه بالمال لانه
 ملكه والمضارب الاول والثاني يستحقانه بالنوب لان عمل
 الثاني وقع عنها فصارت نظيرة ما استاجر خياط ليعطيه
 له ثوباً يدره واستاجر هو غيره ليعطيه له ذلك الثوب
 بنصف درهم وزادت قيمة الثوب فطالب جميعاً بالثوب
 فهذه الاشبهه فيها وهي تجارة حسنة حيث يستحق

الاول سدس الربح وهو قاع ولوقيل اعاد رب المال المضارب
 الاول عمل براك وما رزق له الله كفاف الخطاب والمصلحة
 كما لها يعني ما رزق له الله فبيننا نصفان ودفع المضارب
 الاول الى الثاني بالثلث فربح الثاني فللثاني ثلث الربح
 والباقي من الربح بعد الثلث بين الاول والثاني بالتصفية
 باعتبار الكاف في قوله ما رزق له لان رب المال هنا شرط ان يكون
 ما رزق له تعالى المضارب الاول بينهما نصفين والمزوي
 للاول هو الثلث لان الثلث استحقه الثاني بالتصفية
 الاول وهو ما دون فيه فلم يكن من رزق الاول الا الثلث
 فيكون ذلك بينهما نصفان ويصير لكل ثلث ويطلب
 لهم بلا شبهة ايغ لما ذكرنا وهذا حسن في حق الاول
 ومثله لوقال للمضارب الاول ما ربحته من شيء فبيننا نصفان
 او قال رب المال ما كان لك ايها المضارب الاول فيه اي في
 المال المودع مضاربة من ربح فبيننا نصفان ويخوذ ذلك مثلاً
 قوله ما كسبت فيه من ربح او ما رزقت فيه من شيء او ما
 صار لك فيه من ربح كما في النجم او على ان مالاً من فضل
 الربح ثم دفع الاول باذن المالك في هذه الصور للثاني
 بالثلث فربح الثاني فيكون لكل ثلث كما تقدم توضيحه
 ولز الوشرط المضارب الاول ما ربحته من شيء فبيننا
 وقد قال رب المال للمضارب الاول ما ربحته من شيء فبيننا
 نصفان وقال له عمل براك فدفع الاول الى الثاني
 مضاربة بالنصف وللثاني نصف الربح لانه الاول
 شرط له ذلك بشرط صحيح لانه اذا كان المالك والباقي
 وهو النصف استويك فيه رب المال والمضارب الاول
 فيكون بينهما نصفين لان رب المال لم يشترط لنفسه

هنا الان نصف ما ربح الاول ولم يربح هو الا النصف والنصف
 الاخر صا للثاني بشرط فلم يكن من ربح الاول وهذا
 مثل المسئلة الثانية غير ان الشرط فيها للثاني الثلث
 فيبقى لها الثلثان وفي هذه النصف فيبقى لها النصف
 ولو شرط الاول للثاني ثلثي الربح فللثاني ما شرط وار
 المال سكر الربح وكذا المضارب او شرط الاول للثاني
 اقل من الثلث بان شرط له الربح فالثلث او الرباع الباقية
 تقتصر كبري رب المال والمضارب الاول فالصلا
 يكون للمضارب الثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي
 يبقى للمالك والمضارب الاول نصفان وفي المتتبع بشر
 ابن الوليد عن ابي يوسف رجاء دفع الى رجل الف درهم
 مضاربة بالنصف وامره ان يعمل فيه براه فدفعه المضارب
 الاخر مضاربة وقال ما رزقني الله فهو بيني وبينه
 فنصف الربح لرب المال والنصف الاخر للمضاربين لكل
 واحد منهما نصفه كما في المحيط ولوقال رب المال للمضارب
 الاول له ما ربحنا بيننا ونصفا ودفع المضارب الاول
 الى الثاني مضاربة بالنصف فربح الثاني فللثاني والنصف
 من الربح كله واستويا اي رب المال والمضارب الاول
 فيما بقي فيكون لكل واحد منهما ربع الربح لانه اي المضارب
 الاول لم يربح من مضاربة الثاني سواء اي سوى نصف
 الربح لان النصف الاخر قد فاز به المضارب الثاني
 بموجب الشرط ولو قيل اي قال رب المال للمضارب الاول
 ما رزق الله فلي نصفه او قال ما كان بيننا ففضل
 فينسأ نصفان فدفع المضارب الاول الى الثاني باذن
 المالك مال المضاربة مضاربة بالنصف فللثاني النصف

وللثاني كذلك ولا شيء للاول كجعله ماله للثاني وذلك لان
 قول رب المال ما رزق الله او ما كان من فضل ينصرف الى جميع
 الربح فيكون له النصف من الجميع وقد شرط المضارب الاول
 للثاني نصف جميع الربح فيكون له ايضا النصف فلم يبق
 للاول شيء من الربح فيخرج بغير شيء استأجر جلا لخط
 له ثوبا بدرهم فاستأجره لاجير غيره لخطه ذلك الثوب
 بدرهم فجلا في ما اذا قال ما ربحنا نصفنا نصفان او ما رزق
 الله حيث يكون لرب المال فيها نصف ما بقي من الثاني
 وهي المسئلة المتقدمة على ما بينا والاصل فيه ان رب
 المال متى شرط لنفسه نصف الربح او ثلثه من مطلق
 الربح فلا يشرط من جميع الربح وان شرط لنفسه نصف
 ما ربح المضارب الاول او ثلثه فله ما شرطه من فضل من
 نصيب الثاني فلا يمكن ان يخرج الاول في هذه بغير شيء
 وفي الاول يمكن على ما رايه ويكن ان يضمن الاول للثاني
 وذلك فيما لو شرط المضارب الاول للثاني ثلثي الربح
 والمسئلة التي فيها قال المالك للاول افعلى ما ربح
 رزق الله فلي نصفه ضمن المضارب الاول للثاني سكر
 اي سكر الربح بالتسمية لانه اي المضارب الاول ليرحم للمضارب
 الثاني سلامة الثلث يعني لان رب المال شرط لنفسه
 النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المضارب
 الثاني ثلثي الربح بشرط الاول لان شرط صحيح لكونه
 معلوما لكن لا ينفذ في حق رب المال اذ لا يقدر ان يغير
 شرطه فيغير له قدر السكر لانه ضمن له سلامة الثلثين بالقد
 ولا غرض في ضمن عقد المضاربة وهو ان سبب الرجوع
 كمن استأجر جلا لخطه ثوب بدرهم فدفعه لاجير

من غير شرط مبرم ونصفه ان شرط المضارب للمالك ثلثه اى الثلث
 وشرط المضارب ايضا العبد المالك ثلثه اى الثلث الثلث وقوله
 على ان يحمل العبد معه اى مع المضارب عادى اى بشرط عمل
 العبد عادى فان العادة في عقود كذا ان يكون العبد معينا في
 العمل وليس يقيد للاحتراز بل يصح الشرط ويكون العبد في
 بشرط عمله مجرد قال الزبيدي واشترط عملا للعبد مع المضارب في المختار
 وقع اتفاقا او اعلاما ان يده ليست يد المولى حتى لا يتم صحة
 المضاربة بخلاف اشتراط عمل المولى كما سيأتي بشرط المضارب
 ايضا لنفسه ثلثه اى الروح صح الشرط لان اشتراطه للعبد
 يكون اشتراط المولى وصاحبه كما يشترط المضارب للمولى اى
 مولى العبد وهو رب المال فتلحق الروح واشترط مثله لا يحمل
 بصحة المضاربة واشترط عملا للعبد غير مفسد لانه من
 اهل ان يضارب في مال مولاه وللعبد به حقيقة ولهذا
 لا تكون للمولى ولاية اخذ ما اودعه العبد وان كان محجورا
 عليه لاسبابها لانه يكون العبد ما ذواته باشتراط العمل
 عليه فلا تكون به مولاه ثابتة فيه بعد التسليم اليه وصحة
 المضاربة لزوال يد المولى عن المال بخلاف ما لو شرط عمل
 رب المال فانه مفسد ثم اذا لم يكن على العبد دين فهو للمولى
 سواء شرط في عمل العبد او لم بشرط وان كان عليه دين فهو
 لغزاه ان شرط عمله وان لم بشرط عمله فهو للمولى وهذا
 ظاهر لانه باشتراط عمله صار مضاربا في مال مولاه فيكون
 كسبه لمولاه فياخذ غزاه ولا فهو للمولى وان لم
 يشترط عمله فهو اجنبى على العقد فكان كالمسكوت
 عنه فيكون لرب المال لانه غايمة اذا بشرط بياض
 نصيبه وانما يشترط بياض نصيب المضارب لكونه كالآلة
 وكذا

وكذلك اذا شرط الثلث لعبد المضارب يصح سواء شرط
 عليه العاقل ولا ان لم يكن عليه دين لان شرطه للمولى
 فيكون كانه شرط للمولى من الا يتدرا ان كان عليه دين
 ان شرط عمله جاز وكانت المضروط لغزاه وان لم يشترط
 لا يجوز ويكون ما شرط له رب المال عند ايمانه لا ان
 المولى لا يملك كسبه عبده المديون عنده فلا يكون
 المضروط للعبد مشروطا للمولى فتعذر تصحيحه له وكذلك
 لا يمكن جعله للعبد من غير عمل فبطل بخلاف ما اذا شرط
 للعبد رب المال بعمل فان العبد ان لم يستحقه يبقى في
 ملكه رب المال فيكون له لانه غايمة وكذا هذا المولى
 يملك كسبه عليه المديون فاشترطه للعبد يكون
 اشتراط المولى صحيح ~~فلا يملك~~ كذا اب الحكم المذکور لصحة
 المضاربة وقع كذلك عامة الكتب ووقع في بعض نسخ
 المتن اى التثنية بوجه بعض نسخ الشرح يعني المخرج
 خلط قال السد احد الماتن فقد رأت في نسخة منه
 ولو شرط للثاني ثلثه وللعبد المالك ثلثه علان يعمل معه
 ولنفسه ثلثه صح اه وهو فاسد كما ترى لعدم اجتماع
 اربعة اثلث ولعدم وجود مضارب ثاني في المنسالة
 واما الشرح فنصه وقوله على ان يعمل معه عاردي وليس
 يقيد باريح الشرط ويكون لسيده وان لم يشترط عمله
 لا يجوز له في الصواب حذ في قوله لا يجوز له في حاشية المخرج
 سبق الى هذا التثنية الشيخ خير الدين الرملي في حاشية المخرج
 ثم هذا كله فيما اذا كان القدر هو المولى واما لو عقد
 اى المضاربة للعبد المأذون به اجنبى بشرط المأذون
 علم مولاه مع المضارب الاجنبى لم يصح الشرط بطل

يفسد المضاربة ان لم يكن العبد الماذون عليه دين لانه اشتراط
 العمل على المال وهو يفسد العقد والا بان كان على الماذون
 دين صح عقد المضاربة والشرط ايضاً عند ابي حنيفة لانه ان
 المولى حنيفة في حال اشتغال الماذون بالدين لا يملك
 كسبه ان كسبه عبده المديون فصار من اهل ان يعمل
 في مال المضاربة وعند مالك كسب عبده المديون فلا يجوز
 واشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد للعقد
 لانه اي شرط ذلك يمنع المضارب عن التخلية برأس المال
 وقد مر في شروط صحة المضاربة متناوكونه مسلماً الى المضارب
 فيتمتع هذه الاشتراط الصحة وقد مر كلاهما وكذا يفسد
 المضاربة اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد للعقد
 لانه اي شرط ذلك يمنع المضارب عن التخلية برأس المال
 واشتراط عمل رب المال مع المضارب الثاني والعمدة في جميع
 ذلك ان المضاربة لا بد فيها من عمل المضارب ولا يمكن العمل
 عدم التخلية بخلاف مكان تدفع مال المضاربة بشرط عمل
 مولاه معه لا يفسد مطلقاً لانه المولى لا يملك كسبه حتى
 لو اتلفه ضمن ما دام مكاناً فانه يعامل معاملة الاخر فيها
 في بده فالملوك اجبي من ماله كحرية المكاتب يد امان عجز
 قبل العبي ولا دين عليه فسدناه فافاد به انه لو دفعه المكاتب
 مالا مضارباً بالنصف او ثلثاً او اكثر واخذ ماله المضاربة
 فهو جائز كالعبد الماذون له في التجارة وكذلك الصبي
 الماذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير اذنيه او
 وصيه وهو غير ماذون له في التجارة فعليه المضاربة
 فهو مضارب له ويمكن المضمون بالظمان والربح له ويتقصد
 بركاته المستوط كالا يفسد المضاربة بل يصح لو دفع
 المكاتب ماله ومضارب مولاه ولو شرط على بناء المفعول
 ليعمل بالاشتراط رب المال او المضارب بعض الرزق
 المستفاد

المستفاد من راس المال يعمل المضارب للمساكين او للرحماني
 فكذلك الرقاب بان يعان كل مكان او يشترط به رقيق ويصدق
 او شرط لامرأة المضارب او مكاتبة العقد ولم يصح
 الشرط قال ابو السمود ومات في السراجه من الجواز في
 اذا شرط ثلث الزوج لامرأة المضارب او مكاتبة او للساكنين
 او في الرقاب او في الحج محمول على جواز عقد هاهنا الشرط
 ويكون ذلك لرب المال فلا يخالف ما افاد المصنف ومحمد بن
 صحة الشرط في امرأة المضارب ومكاتبة اذا لم يشترط عملها
 قال الرزقي ولو شرط بعض الزوج لمكاتبة رب المال او للمفارب
 ان شرط عمله جاز وكان المشرط له لانه لا يصح لانه هذا
 باشتراط العمل عليه وان لم يشترط عمله لا يجوز لان هذا
 ليس بمضاربة وانما المشرط ههنا موعود فلا يلزم
 وعلى هذا غيره من الاجانب ان شرط له بعض الزوج
 وشرط عليه عمله صح والا فلا قال السيد محمد وفصاد
 الشرط في جعل بعض الزوج للمساكين او الرقاب او للرحماني
 انما هو لعدم اشتراط العمل ويكون المشرط من الرزق
 للمساكين او للرحماني او الرقاب او لامرأة المضارب او للرحماني
 اذا لم يشترط عملها رب المال لانه لا يطل الشرط كالشرط
 لاصله وهو راس المال وهو رب المال وكذا ربه ولو شرط
 البعض على بعض الزوج لمن شاء مضارب توفيقاً لا مبرور
 فان شاء لنفسه او شاه لرب المال صح الشرط وعقد
 المضاربة والا بان شاء المضارب لا يجبي لا يصح حيث
 لم يشترط عمله فوق ما يعمل ومن شرط العقد المضاربة ان يشترط
 البعض من الزوج الاجبي صح في عقد المضاربة ان يشترط
 عليه عمله صح الشرط والعقد فيكون كانه دفع المال مضارباً
 الى رجليه وشرط لكل واحد منهما ما شرطه واستفاد من

هذا ان لا يشترط المساواة بين المضاربين في المال الواحد لانه
اطلق البعض فتشلي ما اذا كان مثل ما شرط للمضارب او اقل
او اكثر لان احدها قد يكون اهدى للعلم اوفيه مرجح اخر كما في الشك
والا بان لم يشترط عليه العمل بل اشترط له بما لا يصح الاشتراط
فقط والعقد صحيح ويكون المشروط رب المال وعلى هذا
التقرير الاحاطة التي قول الله قلت لكن في القهستان في اشترط
صح العقد مطلق شرط عمل الاجنبي المشروط له او لا والمضرب
من الربح يكون للاجنبي المشروط له ان شرط عمله والا بان
شرط علمي ما قلنا لك وهو رب المال ويكون بمنزلة المكوث
عنه ايضاً مع حصنة المشروط له فلا تنقض بيع
الاطلاق الواقع في عبارة القهستان وهذه التفصيص
توهمه الشيخ الرحمتي اذا اطلاق في صحة العقد فقط لا
الاشترط وعندها لا خيرة وعبرة النهاية عنه الخيرة
اذا شرط في المضاربة بعض الربح لغير المضارب ان
كان الاجنبي وشرط عملاً لاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط
جائز ويصير رب المال دافعاً للمضاربة لاجل
وان لم يشترط عملاً لاجنبي فالمضاربة جائزة والشرط
باطل ويجعل المكثرون للاجنبي كالمكثرون عنه فيكون
رب المال اهلاً خلافاً للرجندي وغيره قال السيد احمد
كلام الرجندي في العبد لا في الاجنبي كما يعلم من حقيقة
شرح المتكلم للفقهاء فتنبه فالي اصل انه لا مخالفة بين
كلام الماتن والقهستان في صحة التقرير الذي قد مناقض
شرط النقص من الربح لتضاد بين المضاربة والعقود
دين المال جائز وهو كذا ولا بد ان يكون شافياً في
جميع المال كالثالث والرابع والسدس اما وكما تراه
معينة فانها تفسد المضاربة لانه يغني لقطع الشك

في الربح وانما اطلق اعتبارها على ما قدمه ان لا يشترط لاجلها درهم
مساواة من الربح ويحتمل ذلك القدر للمضروط له وقضا دينه وهو
مرفوع على انه لا ييب فاعل المشروط ولا يلزم على با المفقول
اي لا يجبر كل من المالك والمضارب بدفعه اي على دفعه ذلك القدر
المشروط لغيره اي الى غرضه بل ان شاء دفعه بنفسه او دفعه
الاخر عنه بغيره وتبطل المضاربة بموت احدهما اي القاهدين
للمضاربة سواء كان مالكا او مضارباً سواء علم المضارب
لموت رب المال او لم يعلم كما في النية لكونها اي المضاربة وتكاله
وهو تبطل به ولا تورث كما عرف في موضعها حتى لو مات رب
المال لا يمكن للمضارب الشراء بعد ذلك بالمال المضاربة ولا يملك
السفر ويملك بيع ما كان عرضاً لغيره من الربح وكذا تبطل المضاربة
بقتله اي قتل احدها وتبطل ايضا بغيره اي بغيره
على احدها وفي القاهدين طراً بالهجرة طرطوطاً اي بغيره
مكان او خرج ياب منه فجاءه وكذا هذه الحدود كما
قد متاه وذلك يجوز او يفسد او يجزأ لانه لا يثبت بغيره
احدها هو ما دخل تحت قوله وحجز الا انه لا يثبت بغيره
مطلقاً ويستثنى وفي البرازية مات المضارب وانما
ان المال عروضاً باعها وصيه اي وصي المضارب فان لم
يكن له وصي جعل القاض له وصياً يبيعها فيوفى رب المال
راسه به وحصته من الربح ويعطى حصته المضارب
غرضه من الربح كما في المبسوط ان كان له غرضاً فربما المضارب
لا يأخذون عروضها لانه مال الغير كما لو مات المضارب وعليه
دين وسال المضاربة في دين معروف وصود راسه وكان راس
المال درهم يدعي رب المال قبلاً الغرضاً فيعطى له راسه
المال وهل يأخذ الربح ان كان الربح ظاهراً وقد عرف وصوله
الى المضارب كما في الرب المال ان يأخذ نصيبه من

ففي المصنف
والمراد

الربح قبل الغرامة ما بقي من حصصة المضارب من الزرع يكون بين غراميه
كله المحيط فان قال ورثه المضارب والغرامة الدين الذي على المضارب
من المضاربة وكذا لهم رب المال قال لقول قول رب المال مع يمينه على
عمله كما في المبسوط وقيل لا ولا يبيع الغرض تكون لرب
المال ووصى المضارب كلها وهو الامح لان الحق كان للمضارب ولكن
المكدر رب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر
اليها وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا وذا ربح
فادرب المال ان يبيعها مرا بعة لم يكن له ذلك بل لوصيه ذلك
وان اراد رب المال ان يأخذ من الدين بقدر راس المال وحصته
من الزرع فاعطاه الوصي ذلك فهو جائز كماله المحيط وان
كانت المضاربة لا تعرف بعينها فرب المال اسوة للغير ما في
جميع تركته كانه محيط بالسر حسي ومن دفعه الى اخالف درهم
مضاربة بالنصف فاقر المضارب عند موته انه باع بالمال وانتهى
فخرج الفاتمات المضارب والمضاربة غير معروفة وللمضاربة
مال فيه وفا للمضاربة وبالزخ فان قال ياخذ من مال المضارب
راس ماله الف ولا شيء له من الزرع ولو اقر المضارب انه فبعض
الزخ حتى يثبت يده على الزرع بعينه ضامنا حصته من الزرع
ولو ان المضارب قال في مرضه قد رجعت في المضاربة الف
ووصلت الى قضاء المال كله وكذا به رب المال وقال لا بل
عندك وقد صرت ضامنا بالجود قال قول المضارب ح
يمينه وان مات قبل الاستحالة فانه يستحق الورثة على
العلم فان خلفوا برؤوا انه تكل واحد منهم عن البيه
لزمه راس المال وحصته رب المال من الزرع من نصيبه
خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد رفعت الى
راس مال الى رب المال وحصته من الزرع وكذا به رب

المال

المال فان القول قول المضارب بيمينه ولا ضمان عليه وان مات
المضارب قبل ان يستخلف فليرب المال ان يستخلف الورثة
على ما بينا في الفصل الاول الا ان هذا اختلف الفصل الاول
في بيع وهوان ما في المضارب من حصته من الزرع في زعم
فان رب المال يأخذ منه راس ماله فان بقي شيء اقتسمها
بينهما على ما شرط فان كان على المضارب دين يحيط بماله
وحصته المضارب من الزرع غير معلومة وقد علم ان المضارب
قد ربح الف درهم ووصلت اليه فان رب المال يجا ص
الغرامة بما في المضارب من الزرع ولا يجا صهم بقدر راس
ماله وحصته من الزرع كما في المحيط ولو اقر المضارب
عند موته وعليه دين يحيط بماله انه ربح في المال الف
درهم وان المضاربة والزرع دين على فقلت ثم مات فان
اقر الغرامة بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب
ولكن يتبع رب المال المديون براس ماله فيما اخذ وبأخذ
نصف ما بقي يعم حصته من الزرع واقتسم نصفه
غراما المضارب مع ماله وان قال غراما المضارب ان المخار
لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فقلت من
المضاربة فان ذلك الدين مع ساير تركته بين الغراما ورب
المال بالخصوص يضرب رب المال براس ماله ولا يضرب
بشي من الزرع كانه المبسوط وهذا اذا كانت المضاربة
معروفة في الصحة الا انه لا يعرف مال المضاربة الا بتقوله
واما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه
لا يضرب براس المال مع غراما الصحة كما في المحيط وان
قال هذه الف مضاربة لفلان عندك وقلت عندك
ودبته كذا ولفلان كذا من الدين بدي بالمضارب

المضاربة في حق المأذنة فلو اتى مصر واشترى شيئا في مال
رب المال وهو لا يعلم فاتي بالمئاع مصرًا خر نفقته المخابر
في مال نفسه وهو مضامن للمأذنة في الطريق فان سلم المئاع
جاز بيعه لنقلها في حق البيع ولو لم يكن عليه ضمان
وكانت نفقته في سفر حتى يفتقر الى المصر ويبيع المئاع
في مال مال في المستور خر من ذلك المرفق موت رب
المال ثم مات لم يكن عليه ضمان وكان نفقته في سفر حتى يفتقر
الى المصر ويبيع المئاع في مال مال في المستور لم تصعب
نفقته في سفر بزازية وقوله فاتي بالمئاع مصرًا يعني غير
مصر رب المال فانه لو خرجه يعني بعد موت رب المال الى
مصر رب المال لا يضمن لا فيجب عليه تسليمه فيه ذكره
فيما ايضا وذكره قاضيان وقال الشيخ الرحمتي قوله تبطل
في حق المسافرة تقدم ان التخصيص يعم فليس يراد بها
خروضا لا بعده وكل موضع صحيح الغزل فيه صحيح التخصيص في
روايات لا فلا يتقلد النهاية ان لا يبيع فيه عن المسافرة في
الرواية المشهورة وان نهاه لم يتعلق به فيه حكم حتى يضمن
ثمه عنوان يقول لا تتبع نسبة لان حق التصرف ثابت له
فانه يحتاج الى ان يبيعه الى ان يظهر الزرع فاذا نهاه عن
ذلك فقد ابطال حقه في التصرف فلم يبيع واذا لم يملك
عزله حتى يضمن لم يملك تخصيص الاذن ايضا لا عزله
من وجهه واما اذا نهاه عن المسافرة لم يبيع به فيه على
الروايات المشهورة لانه يملك المسافرة باطلاق القدر ثم
قال في الذخيرة وكل جواب عرفته في الفصول كلها اذا
منع رب المال المضارب عن التصرف فهو الجواب فيها اذا مات
رب المال قال فعلم منه ان ما نقله الشافعي من بطلانها

ق

وان لم يقر بها بيعها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين
وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالتخصيص كما في المسو
ولوقال فلان ان المضاربة وهي في هذه الصندق ولفلان
على ان فلم يوجد في الصندوق شيئا فتركه بين رب المال
والغريم بالحصص وان وجد في الصندوق الف كان هو اول
وان وجد في الصندوق الفان فلرب المال ان كان خالصا
الثانية بين الغريم مختلفا كانت الاثان او غير مختلفا
فان علم ان المضارب هو الذي خلط المال بغير امر رب
المال كان بينهم بالتخصيص في قول ابي ج وعندها نصحه
لرب المال ونصحه للفرما كما في محيط السرخسي ولوقال
فلان عندى الف درهم مضاربة وهي التي على فلان ولفلان
على الف درهم ولا مال له غيره فله ذلك الدين رب المال ولوقال
المضارب في مرضه بمضاربة بيعها ثم اقر بها بغيرها
وديعة لا ختم اقر بين ثم مات رب في المضاربة وبني صر
صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته كما في الجسوط
دفع الى رجلين اثنا مضاربة فمات احداهما فله الاخر
هكذا المال صدق في نصيبه وكان نصيب الاخر دينيا في
ذمة وتركته فان علم ان المات اودع نصيبه صاحب حصص
لانه لكل ولوقال دفعت ذلك الى صاحب كان مصدق
مع يمينه وكان دينيا مال صاحب كما في محيط السرخسي
ولوقال رب المال والمال ان المال الى مال المضاربة في يد
المضارب نقد تبطل المضاربة في حق التصرف والمسا فركة
ايضا علم المضارب بذلك ولم يعلم كما في الخانية ولا يبطل
في حق كونه وديعة ولو كان مال المضاربة في يد المضارب عند
موت رب المال عمروضا وفي بعض النسخ عرضا بالافراق تبطل
المضا

في حق المسافرة على غير الروايات المشهورة فيجوز له ورثته
 الهندية لو كان المضارب في الطريق فيها رب المال برسول
 السفر ومات فلها ان يتوجه الى مصر حب وكان نفقته في
 مال المضاربة في مال اذا كان مال المضاربة نافيا وهو في مصر
 اوفى الطريق فخرج الى غير مصر رب المال يضر كما في محيط البر
 ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير
 مصر رب المال والمضاربة متاع في به فخرج بها الى مصر
 المار في الاستحسان لاضفان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر
 المال على المضاربة وكذا لو كان رب المال حيا فاسل الى رسول
 فيها عن السبع والشارع في به متاع فخرج به الى مصر رب المال
 فاني لا اضمنه ما هلك من المتاع في سفره واجبر نفقته في
 المال استحسانا ولو كانت المضاربة في به دراهم او ذنان
 فارت رب المال والمضارب في مصر خراو كان رب المال حيا
 فاسل الى رسولها عن الشر او السبع فاقبل المضارب
 بالمال الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه
 فان ساء حتى تم وقتد انفق منه على نفسه في سفره فليس
 ضامن للنفقة كما في المبسوط لاتبه ظل في حق التصرف
 قلة في يجوز لمضارب بيعه بعرض وتقدم يكون بوض
 الزمان كالا ولله بيعه بعرض اض الى ان يصير مال
 المضاربة مثله راس المال وان كان مال المضاربة من جنس
 راس المال من حيث الثمنه الزمان من خلاف جنس
 من حيث الحقيقة باه كما ان راس المال درهم ومال المض
 دناير او اع العكس يجوز لرب المال اياه على صورته من
 كذا وجه حتى لا يهلكه شر العرض به وبذلك صرف بها هو من جنس
 راس المال اي مال المضاربة وعلى هذا موت رب المال في بيع

رب

العروض يعني اذا مات رب المال والمال عروض فلا مضارب
 ان يبيع العروض حتى ينقض راس المال وعرضها بان كان
 راس المال دراهم والمال دنانير كان له ان يبيع الدرهم كذا
 العرض نهاية في تبطل المضاربة ايضا بالحكم بخلاف المال
 بهما الحرب مرتد الا ان الموقوف بمنزلة الموت ولهذا يورث
 ماله ويعتق امهات اولاده ومذبروه وقبل الموت يتوقف
 تصرف المضارب كاستي قال في السراج اذ حكم بالموقوف
 فحي يوم ارتد انتقل ملكه الى ورثته فان كان المال يومئذ
 قابما في به لم يتصرف فيه وما اشتراه بعد ذلك له رجعه
 وعليه وضعت لانه قد انفرد عن المضاربة ورث ملكه
 الا من عمن المال فصار متصرفا في ملكه لورثته بغير شرط وان
 كان المال متاعا وعروضا فبيع المضارب وشره فيه حايث
 حتى يجعل راس المال فاني عاد المال بعد حقوقه
 مسلم في كل مضاربة على ما حكم به في امهات عناية
 ما قبل الحكم فلا يميز له العينة وهي لا توجب بطلان
 المضاربة وما بعده فالحق مضارب كالموت حقيقته
 شره لانه بخلاف الوكيل ذر ارتد الموكل وحكم به في قلة
 الوكيل تبطل ولا يعود بموده ولا سلام لان محال التصرف
 خرج على ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل وهذا معنى
 قوله لا نه اي الوكيل لا حق له بخلاف المضارب فان حقه
 في الربح باق قال السيد احمد وقوله بخلاف المضارب الا لو
 حذفه ولو ارتد المضارب فهو اي المضاربة على حالها
 اتفاقا لان تصرفاته انما توقفت لمكان توقفه في ملكه
 ولا ملك هنا للمضارب في مال المضاربة وله ان يبيعها
 فلا يتوقف في ملكه لانه انما يبيعها في مالها حتى

لتصرف ودرج ثم قتل كان ربحه بينهما على ما شرط كما في البرهات
 فان الحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلم فله جميع ما اشترى
 وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك كما في الهذبة
 فان مات المضارب المريد على ربه وقيل او حقق بدار الحرب
 وحكم بما قد بطلت المضاربة وما تصرفنا في عهدته ام لا وهل
 في جميع تصرفاته على المالك عند الامام عرقا لا ابو السعود
 عازا اليه العناية لا ان توقف تصرف المريد لتعلق حق الوارث
 ولا لتعلق لورثة المضارب بالرب المال فبقية المضاربة
 على حالها خلا من يلحقه من العود فيها باع واشترى يكون
 عاربا المال في قول الامام لان حكم العود يتوقف برده لا
 بعوده من قبضه من ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي
 المحجور اذا نكل عن غيره بالبيع والشراء في قوله على حاله في
 التصرف بعدالة كهي فيه فباها فالعود عليه ويرجع على رب
 المال اهو ولو ارتد المالك فقط ام لم يلحق بدار الحرب فنفي
 اجماع المضارب موقوف عند الامام فينفذ بالسلام والتختم
 ردته بالعدم في جميع احكام المضاربة وكذا ان كلفه عار
 مسلما قبل ان يحكم بل في هندية وتبطل بالموت والفتنة
 من وقت الردة لان المضارب يتصرف للمالك فصارت تصرفه تصرف
 المالك بنفسه وتصرفه مرده بدون كفاية موقوف فكذا تصرف
 نايه سخني وردة المرأة سواء كانت صاحبة مال او مضار
 غير موزعة الا ان تموت برزنها وتلق بدار الحرب فيحكم بل في
 وزك لان مطلق ردتها لا يؤثر في املاكها فكذا لا يؤثر في
 تصرفاتها كما في الكوهرة وينفرد المضارب بمنزله اي بمنزله
 رب المال لا وكيل من جهته ان علم المضارب به اكسبه
 بالعزل ولو في الكسب بخلاف الوكيل حيث لا ينفل في الكسب
 لم يعلم لانه لا حق له بخلاف المضارب فاداه المصم والزم في
 الهذبة

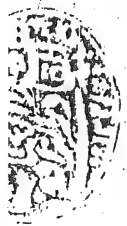
الهندية عن الخاتبة تطول المضاربة بموت رب المال علم المضارب
 بذلك ولم يعلم كما قد ساه اللهم الا ان يخصص الحكم بما عدا موت
 رب المال من الحكم بموت مريد وجنونه مطلقا واما علم وقد
 يكون اختلاف المسألة ويحصل العلم بموت مريد بخبر جليل
 مطلق اي وان لم يكونا عدلين بان كانا قاسقين او مستورين
 او خبر فضولي عدل قال السيد جد الا وضحا يقول او واحد
 عدل او خبر رسول ميمر قال المصنف في متفرقات القضا ولا يشبه
 عزه اي التويل لا بعدل او مستورين او قاسقين وفي المصنف
 والشك في باب عزل الوكيل وثبت ذلك اي العزل بمشاهدة
 به وبكتاب مکتوب بمنزله وارساه رسول محمدا عدلا وغيره
 اتفاقا حرا وعبد اصفيا ولبيرا صدقة وكذلك اهو المالك
 يعلم المضارب بعزل رب المال لا ينفل فان عزل رب المال المضارب
 ولم يعلم بمنزله حتى اشترى وباع فتصرفه جائز ولا ينفل الا اذا
 علم فان علم المضارب بالعزل ولو كانا العزل كما في نه يشترط
 فيه العلم كما قد ساه عن المصنف خلافا لما قد ساه عن الخاتبة
 تكون المالك ولو كانا لموت حكما كما حكم بل في بدار الحرب وجنونه
 مطلقا ان جوار يبيع له بعد العزل لا جرح حق المضارب
 لاحتمال ان يكون فيه ربح فيظهر وذلك لا يختلف بين ان
 يكون العزل حكما وقصدا لان حقه ثابت فيه على كل حال
 بخلاف ما اذا لم يكن به فيه بان نص كله او كان وكذا لا مضاربا
 حيث يختلف فيه بين العزل القصدي والحكمي حتى لا
 ينفل في القصدي الا اذا علم وفي الحكمي ينفل علم او لم
 يعلم على ما بينا من الفرق بينهما في الوكالة وهما لا فرق
 بينهما الا ما بين هو يوثق حقه وهو ثابت فيه على كل حال
 حال والليل على ان يتبين ان العلم بالعزل لا يثبت
 له هنا فكذا كونه حكما لان القصدي بعد العلم بنبأه

الحكم مطلقا زيلوي والمال ان المال عرض هوائي العرض مغرد
 العرض هنا اي في باب المضاربة ما كان على خلاف جنس
 راس المال فالدرهم والدينار جنس واحد في غير ذلك من
 لا يظهر التفرع لانها قد يكونان جنسا واحدا في غير ذلك من
 المسألة فالاولى واللوا في المخرج فلو كان راس المال دراهم
 وعزله معه فداخرا وبالعكس كان له ان يبيعها بجنس راس
 المال تحتسنا لتخصيص حصته من الربح فان كان مال المضار
 فلو سافرنا به راس المال فالجواب فيه كالجواب فيما لو كان مال
 المضاربة دينار ورأس المال دراهم بعزله عن الشراء من كد وجه
 حتى لو اشترى بالفلوس عرضا لم يجز عاربا المال ولا يهل
 فيه عما هو بيع من وجه بشر من وجه حتى لو باع الفلوس
 بالدرهم يجوز كما في المحيط ما عطاها العرض ويكتسب راس
 المال ولو سببية وان نهى راس المال عنها اي عن السببية
 فيها يبيع او عن المضاربة بعد العزل وهذا اولى لان زينة
 في موضوع لا يملك فيه العزل فلا يملك فيه التخصيص ولا يملك
 راس المال زينة لان له حقا في الربح ولا يظهر ذلك بالابتداء
 فثبت له حق البيع ليظهر ذلك في درهم لا تصرف المضار
 2 عن اي ممن العرض المبيعة ان كان ذلك التمس من
 جنس راس المال لان البيع بعد العزل كان للضر ورقيق
 يظهر الربح ان كان فيه ولا حاجة اليه بعد الذنب وضاير
 كما لو عزله بعد بض وصار من جنس راس المال ولا يفرق
 3 بتقديم جنس راس مال اي لا يتصور ان كان راس
 المال فضة يفضيه ولو اشترى كما ينفذ عمومه ويبدل
 المضارب خلا في اي خلاف جنس راس المال به احتسنا
 قال الزيلوي ولو عزله والمال نفوذ لكن من خلاف جنس
 راس المال ليس له ان يبيعه بجنس راس المال قريبا
 لان الفدين جنس واحد من حيث التمنية وفي

الاستحسان ان يبيعه بجنس راس المال ولو جوب رد جنسه
 اي لان الواجب على المضارب ان يرد بمثله راس المال وانما
 يحقق ذلك برب جنسه فكان له بيعه ضرورة ويظهر الربح في
 لم يبدل بجنسه لا يظهر لكونه ظهورا كلياً ولا يملك المال فسخها
 اي فسخ المضاربة في هذه الحالة اي حاله صبر ورة مال
 المضاربة عوداً بلزوم ملك راس المال في هذه الحالة تخصيص
 الاذن زينة على بيعه بالسببية او عن السفر الى بلد معينة
 او عن التجارة في بر مثلاً لانه اي تخصيص الاذن
 عزله من وجه وذلك لان المضارب كان قبل التخصيص في
 طلاق من امره ثم مع التخصيص يعزل عن ذلك الاطلاق
 ويحصر في المقيد بها بغيره في احد الشرطين اذا فسح
 احدهما الشرط والحوالات ما لها اي الشرط المتعدد
 صح الفسخ كما في فاقوا قاضيات من الشركة افرق اي
 فسخ المضاربة وانتهت وكانت في ساء ديون على الناس
 من مال المضاربة بان باع المضارب عروضاً لم يقبضه
 من المشتريين ورجع بجنس المضارب على اقتضاها بدو
 اي اخذها واستخلاصها اذا المضارب اي حين وجود
 الربح يعمل بالاجرة قال الزيلوي لانه كان جبر والربح كالأجرة
 له وقد سلم له ذلك فجبر على اتمام عمله كافي الاجارة المحضة
 اه وهل تكون نفقة في حال التقاضي في مال المضاربة
 ان كان الدين في محض المضارب فلا وان كان في مضارب
 فان نفقة سفره ونفقة ذلك المضارب ومقامه حتى انتهت
 في مال المضاربة وان طالع سفر المضارب ومقامه حتى انتهت
 النفقة على جميع الدين فان فضل على الدين حصة له
 النفقة مقدراً الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب
 كما في المحيط وفي الحاشية واذا صار مال المضاربة ديناً على

الناس فنهاه رب المال عن التقاضي وقال انا التقاضي فني فنة
ان ياكل المضارب فان كان في المال ربح فالقاضي يكون للمضارب
وان لم يكن فيه ربح فلرب المال ان يمنع عن التقاضي ويجبر
المضارب على ان يجعل رب المال على الغرماء والاى وان لم يكن
في مال المضاربة ربح بعد افتراقها لا جبر على المضارب في
التقاضي لا اى المضارب حينئذ اى جنى عدم وجود الربح
في مال المضاربة متبرع ويكون وتبدا محضا ولا جبر على
المتبرع ولهذا الاجر الواهب على التسليم ولا يقال الرد واجب
عليه وذلك انما يكون بالتسليم كاخذه لا ان يقول الواجب
عليه رفع المبالغ وذلك بالتخليه لا بالتسليم حقيقة ويؤمر
المضارب بان يوكى المالك عليه على التقاضي بان يقول
له ان القاضى احارب المال على الغرماء ويكره لانه انما المالك
غير العاقد يعني ان حقوق العقد تتعلق بالعاقد وليس
المال ورب المال ليس يعاقد فلا يمكن من المطالبة الا بتوكيل
فيؤمر بالتوكيل كيلا يضيع حقه وحسينه اى حيث اذ
كان المتبرع لا يجبر على التقاضي والاوى ان يقول ولهذا
كان التوكيل بالبيع الخ فالوكيل بالبيع والمستضع كالمضارب
يؤمر ان بالتوكيل قال في الكافي وعلى هذا اكل وتلك بالبيع
اذا امتنع عن التقاضي لا يجبر على التقاضي ولكن يجبر على
ان يجعل رب المال بالتقاضي على المشتري وكذا المستضع كيلا
يضيع حقه والسهماء بكسر الهمزة الاولى المتروك
بين البائع والمشتري فارسية معربة والجمع السماسرة يبيع
ويشتري للناس باجر من غير ان يستأجره ويحاسب
العروض والكجوات فهو باع يجره بالاجر وجعل ذلك
مغنة الاجارة الصحيحة بحكم العادة ولذا يجبر على

رب



التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بد ربحه فصار كالمضارب
اذا كان في المال ربح وكذا الدلال لانها اى السمسار والدلال
يعلان بالاجرة وفرق بينهما القهستاني بان السمسار لم يكن
في بده شئ بخلاف الدلال فصرح استأجر رجلا خراجا
معلومة على ان يبيع ويشتري له شيا معلوما بجزء عقد
الاجارة لعدم قدرته عليه يعني لانه استأجره على عمل لا نقد
على اقامته بتقصه فان الشراء والبيع لا يتم الا بعمله
غيره وهو البائع والمشتري فلا يقدر على تسليمه والحيمة
في جواز ان يستأجره مدة معلومة كيوم او شهر
للخدمة باجر معلومة ويستعمله بعد ذلك في البيع
والشراء الى اخره لان العقد يتناول المنفعة وفي معلومة
ببيان قدر المدة وهو قاطرة على تسليمه بتسليم نفسه
في المدة ولو عمل من غير شرط واعطاه شيا لا بأس به لانه عمل
معه حسنة في زاه خيرا وبذلك جرت العادة وماراه الكوفى
حسنا فهو عند الله حسن زبني فروع في المضاربة
بين اهل العلم لاسلام والكفر اذ دفع المسلم الى النصراني
مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه مكروه فان اخرج
في الخمر والخمر يرفع جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة
المسلم ان يتصدق بحصة من الربح وعندهم تصرف
في الخمر والخمر لا يجوز على المضاربة فان اشترى حية
فنفق فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم
جميعا وان ارى فاشترى درهم بدرهم كان البيع فاسدا
ولكن لا يصير ضامنا مال المضاربة والربح بينهما على الشرط
ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره
له ذلك فان اشترى به خمر او خنزيرا وميتة ونفق

فروغ
في المضاربة بين
اهل الاسلام
والحنابلة

والذممين وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع اليه
المعاملات جميعا دخلوا دارا باما للثقة وكذلك حكم
المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام
سواء كان في المبسوط ولود دخل مسلم او ذمي دار الحرب
فدفع اليه حربي او دفع الي حربي مالا مضاربة بربح مائة
جائز كما في خزانة المفتين فالربح يكون في المال من الزرع
الا مائة فضي له وان كان قايمن مائة فذلك له وليس من
على رب المال شي اخر كما في النجاشي ولود دفع المسلم المستعان
فودار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد اسلم هناك
ولم يجر لها بربح مائة درهم واخذ منه مائة كذا جائز
على ما شرط في قولنا يبيع وفي قولها المضاربة فاسدة
كما في المبسوط ومما يوالشي الذي هلك من ماله المضاربة
يصرف الى الزرع لانه يزرع تبع وراس المال اصل
لتصور وجوده بدون الزرع لا العكس فوجب صرف
الها الى التسعة لا استحقاق بقائه بدون الاصل كما يبرر
الها الى استحقاق الزكاة وذلك لان الزرع لا يحصل
الا بعد سلامة راس المال والذليل عليه ما روي عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثل الكرم مثل
التمر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له راسه اي فربضه
لا تسلم له نواقله حتى تسلم له ثمنه اي فربضه
وهذا يدل على ان الزرع لا يشبه حكم قبل ثبوت اصله
ولو كان الها كذا منها يتساوى الفرع والاصل وهو لا يجوز
كما في شرح الاقطاعات زاد الها كذا من ماله المضاربة
على الربح كان كان راس المال الها والربح مائة والها كذا
مائة وخمسون لم يضمن المضارب ولو فسده يعني

فكروا في
هذه المار
المضاربة فاسدة
الربح والربح

مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان زرع في ذلك رد الربح على
من اخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا
يعطى رب المال النصراني منه شي ولو دفع المسلم ماله مضاربة
الى مسلم ونصراني جائز من غير امانة كما في المبسوط في
باب شراء المضارب وهبته واذا دخل الحرب اليها بامان فدفع
اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فاودعه الحربى مسلمين
ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل اليها بعد ذلك بامان واخذ
المال من المستودع فاشترى به وباع فهو عا مل لنفسه
ويضمن لرب المال راس ماله ونحوه الحربى دخل بالمال
دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه
لانه صار مستويا على المال حين دخل دار الحرب بغير
اذن رب المال وان كان رب المال اذنه في ان يدخل دار
الحرب فينتزعه به ويبيع هناك فاني استحسن اني اجيز
ذلك على المضاربة واجعل الربح بينهما على ما شرط ان
اسلم اهل الدار ورجع المضارب الى دار الاسلام مسلم او
معهده او بامان كما في المبسوط وان استولى عليه
المسلمون في دار الحرب يكون راس المال وحصة رب المال
من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كما في محيط السالكين
واذا دخل الحربيان دار الاسلام بامان فدفع احدهما
لصاحبه مالا مضاربة بالنصف ثم دخل احدهما دار الحرب
لم تنتقض المضاربة كما في المبسوط ولود دفع حربى لرب
مسلم مالا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذنه
المال فهو على المضاربة كما في خزانة المفتين ولو دفع
احد الحربيين لصاحبه مالا مضاربة على ان له من الربح
مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهي كذلك بمنزلة المضاربة
والذم

سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهلاك من
عمله أو لا يعني كالهالك من عمله ويقبل قوله في هلاك كنه
وان لم يعلم ذلك كما يقبل في المورد مع ما لا يمتنع فلا يكون
ضحية قال الشيخ الرضوي ينبغي ان يضمن ما تلف في يده وان
لانه جبر مشرك وعلى قوله يضمن ما تلف في يده وان
لم يكن من عمله كما علم في قضائه لا جبر ولعله محمول
على ما اذا سافر بماله المضاربة فانه يكون بمنزلة الاجير لا
تجرأه وقال ان كانت المضاربة فاسدة فالمال مضمون
كما في المذبح قال الا قطع وقد قال اصحابنا ان مال المضاربة
اذا هلك قبل التصرف فيه بطلت المضاربة لان المضاربة
تقتضي على القبض فتتقضي فيها وقت علمه كالوردية
واذا تعينت بطل العقد بهلاكها والقول في الهلاك
قول المضارب مع يمينه ولو استهلك المضارب راس
المال وانفق او اعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له ان يشترى
على المضاربة شيئا وان اخذ من الذي استهلكه كان له
ان يشتري بها على المضاربة رواته الحسن عن ابي جعفر
في محيط السرخسي وروي عن محمد ان المضارب اذا فرق
رجلا فاك رجعت اليه الدراهم بعينها رجعت على
المضاربة وان اخذ منها لم يرجع كما في الذخيرة وسياتي
الماثني والشم ولنا في ردع تتعلق بهلاك مال المضاربة في
الفصل الاثني وان قسم الزرع بعد ان قبض المالك راس
ماله صححت القسمة وان لم يقبض بطلت القسمة كما في
محيط السرخسي فلو قسم الزرع وبقيت المضارب لم
بان لم ينفخها وكان راس المال في يده المضارب ثم هلك
المال المتروك في يده المضارب بنا على انه راس المال كله

صحتها

او بعضه تزايد الى المالك والمضارب الزرع الذي قسمها
لما اخذ المالك راس ماله لان الزرع تابع كما ذكرنا فلا
يسلم بدور سلامة الاصل فبمداير راس المال ثم بالتفقه
ثم بالرجح الاله فالله كما في الاختيار فاذا هلك فبيل
ان يسلم راس المال راس ماله بطلت القسمة وصار ما
اقتسمه راس المال فوجب على المضارب ان يرد منه
راس المال وما فضل من شيء بعد التراد وهو بينهما
لان زرع فضمن المضارب ما اخذ على انه ربح لا اخذ
انفسه بخلاف ما بقي في يده فانه لا يضمنه اذ لم يخذ
لنفسه وما اخذ راس المال محسوب عليه من راس
المال ونظيره عزل الورثة ببعض التركة لقضاء دين
الميت به وقسمة الباقي فلهذا المذول يرد ما اقتسموا
لدين فان كان بينهم غريم حسب عليه من الدين وان
تقص من راس ماله ثم يضمن المضارب النقصا له
من انه امين فلا يكون ضحية وفي المحيط قال محمد راجع اذا
عمل المضارب بمالك المضاربة فزح الفاق قسمي الزرع
وما لم المضاربة في يد المضارب على حاله فاخذ راس
الزرع خسمية والمضارب خسمية ثم ضاع ما اعد راس
المال في يد المضارب قبل العمل وبعد فان قسمتها باطل
ونحنمية التي اخذها راس المال بحسب من راس المال
ويؤدي المضارب القسمية التي اخذها لنفسه من
الزرع الى راس المال ان كانت قائمة بعينها فان هلك في يد
رد مثلها على راس المال حتى يتم راس المال راس ماله والا
التي هلك في يد المضارب هي الزرع كما في المحيط ولو كانت
الزرع الغني فاخذ كل واحد الفاق من الزرع ثم ضاع راس
المال فالألف التي قبض راس المال راس ماله ويضمن له

لف

فان كان المضارب قاسم رب المال واخذ حصته فلم يقبض
 رب المال حصته حتى ضاع ما قبض المضارب لنفسه
 وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال بهلك ما لم يصير
 كان لم يكن لان المضارب بقا مست في ذلك وغيره المضارب
 لرب المال نصف الزرع الذي كان قبضه لنفسه وكانت
 مستوفيا له بالقبض فهلك مضمرنا عليه وقد بقي الزرع
 جميع الزرع لغيره نصفه لرب المال كما في المبسوط دفع مضرا
 بالنصف فالتزى به وباع وزرع اولا واشترى عرضا ولم
 يبيعه حتى زاد رب المال له في الزرع شيئا وحط ثم زرع
 بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الزرع قبله او بعده
 ولو اقسما ثم زاد احدهما وحط فكذلك وعن محمد انه
 يجوز كط من رب المال للمضارب دون الزيادة كما في
 محيط الحرسى اذا اخذ رب المال من المضارب مثل الفستر
 ونخسني والمضارب يعمل بقية المال فان كان المضارب
 كلما دفع الى رب المال شيئا قال هذا زرع يكون ذلك من حله
 ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم زرع وما اخذت مني فان
 من راس المال ولو ان المضارب دفع الى رب المال ياخذ
 ولم يقبل هذا زرع روى عن ابى يوسف ان رب المال ياخذ
 راس ما له يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون
 ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصا من
 من راس المال كما في كذا نية دفع الى رجل الف مضاربة
 فزرع فيها الف فقال له رب المال ادفع الى راس المال
 وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قايما بعينه
 لانها هبة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براءة له مما كان
 عليه وهي جائزة كما في محيط الحرسى فزرع في جهوز

فزرع في جهوز
 المضارب بال
 المضاربة

المضارب نصف الف التي اخذها كما في محيط الحرسى بخلاف
 الماتر معروف قوله وبقيت المضاربة فقال وان قسم
 الزرع بعد ما استوفى رب المال راس ما لم يتم بقية الزرع
 ررب المال راس المال المقبوض الى المضارب وقال عمل
 على المضاربة التي كانت فان زرع او وضع لا تنتقض القصة
 الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى
 انتهت نهايتها متى اقسما واغايير يقول على المضاربة
 التي كانت اى على الشرط الذي كان في الاولى كما في محيط
 الحرسى ولو قسم الزرع ولا وفسخ المضارب الى ان
 المال في يد المضارب لم يستوفه رب المال ثم عقد اهل
 ثانيا فهلك المال بعد ذلك لم يرد الزرع الاول لرب
 المضاربة الاولى قد انتهت بانفسخ وبقيت المضاربة
 لقاصح لا انه عقد جديد فهو كالمالك في الثانية
 لا يوجب انتقاض الاولى فصا كما اذا دفع اليه ما لا
 اخروهي الحيلة النافعة للمضارب فيما اذا خاف ان يسترد
 منها الزرع بعد القصة بسبب هذا كما في يد من
 راس المال ومن دفع الى اخالف درهم مضاربة بالنصف
 فزرع المضارب الي درهم ثم اقسما فدفع المضارب الى رب
 المال راس ما له الف درهم فاخذ المضارب حصته من
 الزرع الف درهم وبقيت حصته رب المال فلم ياخذها حتى
 ضاعت في يد المضارب فالالف التي ضاعت في يد ضلعت
 منها جميعا وما بقي في يد المضارب يبقى بينهما فيرجع
 عليه رب المال بنصفها وذلك جميعا هذه اذا ضاعت
 الالف التي هي حصته رب المال اذا ضاعت الالف
 التي هي حصته المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه
 فان القصة لا تنتقض ويكون ما هلك حصته المضارب
 وما بقي حصته رب المال ياخذ رب المال كما في محيط

فان

المضارب مال المضاربة عن أبي يوسف ربح اذا قال المضارب
 لرب المال لم تدفع الى شيئا ثم قال قد دفعت الى الف مضاربة
 فهو ضامن للمال قال واذا اشتري بها مع الجحود فهو مشتر
 لنفسه وان اشترى بعد الاقرار فالقياس ان يكون مشتر
 لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة وبيرام
 الضمان كما في المحيط وعن محمد في المضارب اذا قال هذه الان
 راس المال وهذه الخمسة ربح وسكت ثم قال على دين
 لفلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصال قبل وان فصر
 لم يقبل وهذا قياس قول ابي حنيفة في الكاوي ولودفع اليه
 الف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضارب انه قد ربح فيها
 الف وجا بالقياس ثم انه جحد فقال لم اربح فيها الا خمسين
 فهلكت الاثمان في يده وقامت البينة على اقراره بما قال
 من الربح فانه يضمن الخمسة التي جحدتها من الربح فياخذ
 من الربح من راس ماله ولا يضمن شيئا غيرها ولو كان انكر
 رب المال من راس ماله ولا يضمن شيئا لها ضمن الا لفر
 ان يكون ربح في المال شيئا وكسالة تجالها ضمن الا لفر
 الربح كما في هذا مضارب المال من راس ماله ولا يضمن عليه
 في راس المال كما في الميسوط في باب فسخ المضاربة
 بين رب المال والمضارب لو قال المضارب لرب المال دفعت
 اليك راس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم ادفع ولكنه
 هلك فهو ضامن كما في الحاوي فصل في المضارب كل المال
في المتفرقات المضاربة لا تفسد برفع المضارب كل المال
 او بعضه تقيد الهداية بالبعض اتفاق في عناية ونقله
 في البحر عن النهاية الى المال كضاعة وقال في نفسه
 ولا يملك حق المضارب من ربحه شيئا الا لرب المال يتصرف
 في مال نفسه من غير توكيل فلا يصلح وبلا فيه لان
 الوكيل

الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهذا عام لنفسه وكيف يصلح
 وكلا لغيره فيه بل يكون مستردا قال لا يملك عزله
 واسترداد ماله في اي وقت شاء اذا لم يتعلق حقيقة بفضا
 كما اذا لم يسلم اليه من الايراد وكذا اذا اخذه بنفسه من
 غير دفع المضارب اليه وهو ناض وقا اذا رفعه اليه مضار
 والحاوي ان كل واحد منهما يجمع التخلية ومن شرط
 المضاربة ان يكون المال مسددا في المضارب ولان المضاربة
 اجارة والاجر الاستعانة بالموجر وقوله الموجه
 لا يستحق الاخر فكذا هذا وكالتخييط اذا استعان
 صاحب الثوب في خاطر لا يستحق لاجر عليه ولان
 التسليم قد وجد وصار يتصرف بعينه ذلك حقا للمضارب
 فصم ان يكون رب المال وسيلا فيه كلاجبي ولان المضار
 فيها معنى الشركة ربح حتى جاز من غير توقيت وبعض
 ما يجزى من العمل ولو عمل ولم يربح شيئا يستحق شيئا ولو
 كان اجارة لا يستحق لاجر بالعمل وانما يستحق فربح
 عمله كما يستحقه رب المال وعامله المال فاذا كان لا يستحق
 بهذا الطريق صلح رب المال مهيأ بالمضارب فكان عمله
 ثابتا تقديره وندبه فيكون خذله لا عاوجه الفسخ
 مسطرها كما رهن اذا استعاره لغيره لا يكون
 فسخا للرهن بخلاف ما اذا اخذه بنفسه من غير ان يدفع
 اليه المضارب لانه لا يمكن ان يجعل مهيأ هنا لعدم
 الاستعانة به فيقول العمل لنفسه ضرورة انه مملوك
 ذلك وساتى ما في الاسترداد من التفصيل وتخلو
 ما اذا لم يسلم اليه ابتداء واخذه بعد التسليم عاوجه
 المضاربة او شرط عليه العمل ابتداء حيث لا يكون

رب المال لا يمنع المضارب منه قرب المال في ذلك التصرف
 عاملاً لنفسه لأن يكون بائناً لمضارب فيكون معنياً له
 ثم إن باع رب المال عرض المضاربة بعرض بعيت المضاربة
 على حالها وكذا الوابح العروض بكيال أو موزون وزبح كانت
 بينهما على ما شرط لأن رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة
 مادام المال عروضاً وإن باع رب المال عروض المضاربة
 بنقد بطلت المضاربة كما مر من أنه عاملاً لنفسه ثم لو اشترى
 بذل نقد العرض كان المضارب حصصاً من زبح الوابح
 الأول لأن الثابتة لا نه المبيع العروض وصار المال نقداً في
 يد كان ذلك نقضاً للمضاربة فشرأبه به بعد ذلك يكون
 لنفسه كافي المبح وقاله الحيز لم يلى قوله وإن صار عرضاً آخر
 أقوله استغنى من ذلك حوازي مع رب المال عرض المضارب
 وهي واقعة التقويها فإذا اشترى الرحمتي وينطبق به
 الحاصل الذي تقدم عن المبسوط لأن هذا التصرف
 صار مستحقاً للمضارب على وجه لا يملك رب المال منه
 قرب المال معني له بأشرباً به أو بغيره سواء كان بائناً
 حتى صار نقداً كان تصرفه بعد ذلك لنفسه ولتكن على
 ذلك ما تقدم أن النقذ إذا لم يكن من جنس رأس مال
 المضاربة يملك المضارب تبديله من جنس رأس مال
 المضاربة فلو بدله المال كان معنياً للمضارب ولو بغيره
 المال اشترى المال نقد ليس من جنس رأس مال المضاربة
 هل يكون ذلك للمضاربة أم لنفسه بغيره وإذا سافر
 المضارب ولو بغيره ما به بهد أعلاه ليس المراد هربها بالسفر
 السفر الشرعي المقدر بثلاثة أيام بل المراد أن يعمل في
 غير مصر والمكان القريب من مصر بمنزلة مصر وألفا فصل

هذه إلا شيئاً مبطله للمضاربة لأنها تمتع التخلية أو يكون
 المال والعمل مستحقاً من شخص واحد فيخرج بها من ثوبها
 مضاربة وتخلد في مسالة القياط لأنها اجارة محضه
 فلا يتصور أن يقع عمل صاحب الثوب عن الاجير أو تسليم
 المنفعة والعمل شرط في الاجارة ولا كذلك المضاربة
 لأن فيها معني الشربة على ما بينا فلو اشترى رب المال المذوق
 البية مالاً للمضاربة من المضارب كله أو بعضه به بضاعة
 شيئاً أو باع فهو على المضاربة لا مضاربة لما مر من أن
 الشربة لا يتصنع مثله فلو دفعه له مضاربة تطل اثنان
 فقط لا الأولى ويكون الربح بينهما على ما شرط وقوله لا يملك
 عطف على المعنى كانه قد وقع بضاعة لا مضاربة لأن
 المضاربة تنفقه شربة على مال رب المال وعمل المضاربة
 ولا مال هناك فلو جوزناه لا دى الى قلب الموضوع وقيل
 بدفعه لأنه إن اخذه أي اخذ المالك المال أي ماله المضاربة
 بغيره المضارب وباع منه شيئاً واشترى به شيئاً بطلت
 المضاربة إن كانت رأس المال نقداً لأنه عاملاً لنفسه
 وإن صار مالاً للمضاربة عرضاً لا تطل المضاربة لو باع منه
 شيئاً واشترى به شيئاً لأن النقض لهنوع أي عز
 رب المال المضارب أو فسخ المضاربة حينئذ أي حين صير
 مال المضاربة عرضاً لا يعمل فهد أي اخذ رب المال
 عروض المضاربة الذي ربح قال فيه قال أنه نقض
 للمضاربة دلالة أولى أن لا يكون مؤثراً عناية قال
 في المبسوط وأما أصل أن كل تصرف صار مستحقاً للمضارب
 على وجه لا يملك رب المال منه قرب المال في ذلك يكون
 معنياً له سواء اشترى به أو بغيره وكل تصرف يتمكن

انه اذا كان في مكان بحيث يمكن ان يفد و يهرب و يرج الى منزله فله
 كهر لان اهل السوق يتجرون في السوق ثم يبتون في منازلهم
 وان لم يمكن ان يبيت في منزله فمؤننه في مال المضاربة فيخرج
 من مصر و اتجرت بآلات عند اهلها فهو بمنزلة السوقي في مصر
 والمراد من السفر سفر للخارجة و لطلب الديوت الا ان يزيد
 ذلك على قدر الدين فلا يجب الزيادة كما في الحيط وما نفقه في
 المقصود لتفادى الدين لا يرجع به في مالها كما في الحيط اي
 فطعامه المعتاد و لو فاقه حمول و اللحم كما كان ياكل كذا و ي
 عن ابي يوسف و شرابه و كسوته بالمعروف و ركوبه بنحو
 الرأيا كتب في الطريق شحفي و يجوز ان يكون بضم الراء على
 انه مصدر اربع باسم المفعول وهو حاري على الالسنه
 و لو بكذا هذا يفيد ان له ان يشتري دابة ان لا ركوب فان لم
 يشتري اكثر من لزمه الكرا فلو قال او كراهه لكان اوضح و لكن
 يحتاجه عارضة اي في عادة التجار بالمعروف و من ذلك
 ايضاً فرائضه نام عليه و علف دابة كما في محيط الخسي
 و غسل ثيابه و دهن السراج و الخطب و اجرة من يخدمه
 و الدهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز و اجرة الحمام و الحلاق
 و قص الشارب فكل هذه اجرة العادة به و لان تفاوته
 البدن و الثياب و وجب كثرة من يباع له فان صاحب
 الموضع يعطى الناس من الخافيس فيحتسبون معاملة
 و حسب جميع ذلك في مالها اي مال المضاربة كوكا
 صحيحة فاما الدوا و الحياطة و الملح و نحو ذلك في مال خاصة
 دون مال المضاربة و لذلك جارية الوطى و الخدمه لا
 يحسب ثمنها في المضاربة و لو استاجر جيرا بجدمه
 في نسوم و في مصر الذي اتاه فيجبر له و يطبخ و يغسل ثيابه

و

و يعمل له مالاً بد منه احتسب بذلك المضاربة و كذلك لو كان
 معه غلام لم يعملون في المال كانوا بمنزلة و نفقتهم في مال
 المضاربة و لذلك علق الدواب التي تحمل مال المضاربة ما دامت
 في عملها كما في المبسوط و لو سافر معه رب المال ليعينه على العمل
 بغلامه و روابه لا نفقه المضاربة و نفقة غلامه و روابه
 عليه دون مال المضاربة بخلاف غلمان المضاربة و روابه
 فيجبها كما سرفان انفق المضارب عليهم بغير اذن رب المال
 ضمن من ماله مما في محيط السرخسي و اذا صار ضامفان
 ربح في المال ربحا بدى براس المال ياخذ رب المال راس المال
 كله و ما بقي من الربح اقلهما ضمن رد الزيادة وان كان نصيب
 من الربح اكثر اخذ الزيادة اي تمام نصيبه من الربح و ان كان
 رب المال مع بالنفقة على رقيقه و روابه حسب ذلك
 من مال رب المال كما في محيط و لو قال المحبوب و لو انفق
 عليهم المال كف نفسه من مال المضاربة كان استرداد الزا
 المال من الربح و قيد الش بالمعروف تنبيهها ان المضاربة
 اذا جاوزت الاتفاق في مهاته على المعروف للمعتاد ان
 يضمن لفصله و يصير به الشايض و اطلق في المال يستعمل
 مالوكا مال المضاربة قليلا و كثيرا لا نه حسب نفسه
 لاجلها فانفق جزء الاحتباس كنفقة القاض و الزوجة
 و لشهره ما اذا تنفق له شرايعا في ذلك السفر او لا فاقية
 افاده بن مله و بويده ما في المحيط قال اذا خرج المضارب
 بالمال في مصر من الامصار يشتري به متاعا او ثيابا من
 اصفاف التجارة فانتهى الى ذلك المصير في يشتري ثيابا حتى
 رجع بالمال الى مصر و قد انفق من المال فان تلافى
 النفقة تكون في مال المضاربة الا انه يشكك عليه ما نقله

و

في الهندية عن محيط السرخس قال فان النفقة من مال المضاربة
 شيئا على نفسه قبل ان يشتري فان يشتري في مال راس ماله
 بكالاه لا يحسب المضارب ماله النفقة في ماله من مال المضارب
 لو كانت المضاربة فاسدة فنفقة المضارب فيها من مال نفسه
 مع فان النفقة المضارب على نفسه في الفاسد من مال المضاربة
 حسب من اجر مثل عمله واخذ بما زاد عليه ان كان ما نفق
 منها اكثر من اجر المثل كما في المبسوط لانه في المضارب في الفاسد
 احقر فالنفقة له وانما اجر مثل عمله والزوج جميعا لماله
 كمن يبيع ويكيل فيها منبرعان وفي الاتفاق لا نفقة للمنفصل
 في مال البضاعة لانه منقطع عنها الا ان يكون اذ لم يهاجر
 وفي المبسوط ولو ابضع المضارب مع رجل لم يكن للمنفصل
 نفقة في مال المضاربة ولو ابضع المضارب مع رجل لماله فلو
 فهو على المضاربة والزوج بينهما على الشرط ولا نفقة لرب المال
 على المضاربة اهـ وشريك كما في وفي لا نفقة له لعدم جريان الوفاء
 بذلك وفي الاخير اي الشريك خلاف وصرح في الزبانية بوجوده
 في مال الشراكة وكان لا نه جيب نفسه للماني فتكون النفقة
 على قدرهما وفي ابن مكي ما يعبد ان المعتمد عدم الوجوب
 فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط لكن قال الخير الرمي فنقل
 عن الترمذي خاتمة فلان محمد ههنا استحسن اهـ ويوجب
 نفقته في مال الشراكة وحيث علمت انه الاستحسان فالقول
 عليه اهـ وان حمل المضارب في المحار في مال المضاربة
 سواء ولد فيه واتخذ المضارب دارا وفي المحيط اذا دفع الرجل
 الي غيره ألف درهم مضاربة وههنا الكوفة وليست الكوفة
 وطنا للمضارب فنفقة المضارب مادام بالكوفة على نفسه
 فاذا سافر عما لا المضاربة ثم عاد الى الكوفة في تجارته كانت

نفقة

نفقته في مال المضاربة مادام بالكوفة وكانت الكوفة وغيرها
 من البلدان سواء في حق فان تزوج امرأة فيها واتخذها وطن
 زالت نفقته عن مال المضاربة كما في المبسوط وافاد الخوارج
 بان ما يولي فيه الاقامة نصف شهر لا بعد ما اتخذ وطنا
 فنفقته في ماله لانه لم يجيب نفسه لماله المضاربة لانه
 سأل بالسكنى الاصل ووجوب النفقة على الغير بسبب
 الاحتماس له ولم يوجد فتكون نفقته في ماله وهو القياس
 في المضارب المسافر لانه بمنزلة الوكيل امر الاحبار والشركاء
 وكذا واحد منهم لا يستحق النفقة فيما يعمل فكذا هذا
 الا اننا نترك القياس لما ذكرنا من المعنى ولان العادة قد
 جرت بان المضارب ياكل من مال المضاربة اذا عمل في غيره
 مصر وفي مصر ياكل من ماله كما وجد على الظاهر فان في
 ماله مطلق في ظاهرها رواية كما في المحدث سواء كان في الحضر
 او السفر وعن الحسن عن ابي حنيفة ان الدوالي ياكلون في
 مال المضاربة لانه لا صلاح بدنه وتمكنه من العمل فصار
 كالنفقة ووجه الظاهر ان النفقة معلوم وقوعها والحاجة
 الى ذلك ومن العوارض فمريض وقد لا يمرض فلا يكون من
 جملة النفقة وقد مناه الحجة والتمسك كالولد والامام اذا
 نوى المضارب الاقامة بمصر وقد سافر اليه ولم يتخذ
 اي المضارب ذلك المضارب نوى الاقامة فيه دارا بل
 كان على نية الترحل منه فلذا النفقة مالم يكن دفعه الماله فيه
 ابن مكي ولو كان له اهلا بالكوفة واهلا بالبصرة ووطنه
 فيها جميعا فخرج بالماله من الكوفة ليقيم فيها بالبصرة
 فانه ينفق من ماله المضاربة في طريقه فاذا دخل البصرة
 كانت نفقته على نفسه مادام بها فاذا خرج منها رجعا الى الكوفة

اتفق من مال المضاربة في سفر ولو كان أهل المضاربة
بالكوفة وأهل مال بالبصرة فخرج المال إلى البصرة مع رجل
المال ليتجرفه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه إلى
الكوفة من مال المضاربة كما في المبسوط تأم يأخذ المضارب
في ذلك المصل الذي يومي الأمانة فيه مالا أي مال المضاربة
وقد بينهما ذلك سابقا أيضا قال في المنع فلو أخذ مالا بالكوفة
وهو من أهل البصرة وكان قدّم الكوفة مسافرا فلا نفقته له
ألا أنه لم يحتسب بالمال بل احتسب لاجل تحصيله متفقه
أخرى قدّم الكوفة لاجلها كصلة رحم وطلب ميراث ونحو ذلك
فلا بد من السفر منها ليكون سفر لغرض تعرف المال الذي
دفع له حتى تكون نفقته من مال المضاربة وقوله وكان قدّم
الكوفة مسافرا به به قدومه قبل أخذ المال ويوضح ما قدّمنا
عن المحط ويوضحه أيضا تمام ما نقله في البحر عن المدايع قال
فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدّم الكوفة
مسافرا فلا نفقته له في المال مادام بالكوفة فإذا خرج منها
مسافرا فله النفقة حتى يأتي بالبصرة لأن خروج لا جبر
المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة لأن البصرة وطن
أصله فكان إقامة فيه لا جبر الوطن لاجل المال فإذا
خرج من البصرة لم أن يتفق من المال إلى أن يأتي الكوفة لأن
خروجه من البصرة لاجل المال ولأن يتفق أيضا ما أقام
الكوفة حتى يعود إلى البصرة لأن وطنه بالكوفة وطن إقامة
وأنه يبطل بالسفر فإذا عاد إليها وليس لها وطن فكان إقامة
فيها لاجل المال هو ولو سافر المضارب بالمال من مال نفسه
وبما له أي مال المضاربة توزع النفقة على المالين سواء خلط
المالين ولم يخلط قال له رب المال عمل فيه براكب ولم يقبل له ذلك

و

والسفر وما دون السفر في ذلك سواء إذا كان لا يبيت في أهله
كما في الخاتمة أو خلط المضارب ماله نفسه بالمال وخلط بالمال
بمال رجل آخر أو عنده أو ضارب فيه أيضا وسافر فبذلك
المخلوط وزعت النفقة على المالين لكن في لو خلط مال
نفسه بالمال يكون شريكا وقد مر الخلاف في وجوب نفقة
الشريك في مال الشراكة فتشبه بأذن من رب المال أو منه ومن
المزوج أو رب المال الآخر أو ما لو خلط بلا إذن يكون غاصبا
فنفقته عليه لأنه ربه له ووضعيه عليه ويضمن رأس
المال وما وضمن عليه ولو اشتري بالف المضاربة وبالف من
عنده عبدا فانفق عليه فهو متطوع وإن رفع المالك
الفاتحة في سرو بالنفقة عليه فإنفق فهو عاقل على قدر
روس السؤال في ذلك أبو يوسف وهذا قسم من القاضي
بين المضارب وبين رب المال إذا حكم بالنفقة كما في الجواب
أولو سافر في كني لرجل مضاربة انفق بالخصه وقيل
يقولنا مضاربة لأنه لو كان أحد المالين بضاعة فنفق
في مال المضاربة إلا أن يتفرغ العمل في البضاعة فينبغي
من مال نفسه دون البضاعة إلا إذا كان له المستفيض
كما في محيط السرخسي قال محمد في الزيادة رجل دفع
الرجل ألف درهم مضاربة بالنصف فأشترى المضارب
جارية تساوي ألفي درهم واحتاجت الجارية إلى النفقة
فإن النفقة تكون على رب المال ولا تجبر على المضارب نفقة
حصته وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة
أن النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكها كما في المحيط
ولو اشترى بالف جارية تساوي ألفي ألفا لم يملكها منه شيء

ايج وايي يوسف راج ان النفقة عليها قال محمد النفقة على
 رب المال وعلى هذا الاختلاف اذا اقيمت الجارية ووردت
 فالى لاف في الجعل كالا في النفقة عند بيع الجارية
 عن المضاربة ويجوز كل واحد منها على ان يعطى حصته من
 الجعل وروى عن اي يوسف انه لا يحسب بالجعل في بيع
 المراجعة ويحسب به فيما بين المضارب ورب المال فان كان
 هناك ربح في الجعل فيه والا فهو وضعية في راس المال كما في
 الحاي والمخيطين واذ اقدم الى بلد وفيه شيء من النفقة
 رد ما بقي من كسوة وطعام المال المضاربة لان الاستحقاق
 امرين ياتي باسئتها السفين ما كان كالحاج عن الغير اذا بقي شيء
 به رده على المحجوج عند وورثته وكالغازي اذا خرج من
 دار الحرب يرد الى الفينة ما معه من النفقة وكالاته اذا بوه
 المولى منزلا مع الزوجة ثم خرجا الى بلد وقديس في من نفقة
 في يد هاترته المولى ربي يجمع ويضمن المضارب الزايد ما نفقة
 في طعامه او شرابه او كسوته على المولى واما ما كان معروفا
 في الانفاق لمثله فانه غير مصفون كالتقدم ولو انفق كضارب
 على انفسه او على وابنه او خادمه ويخوذ له من مال له ليرجع
 على المضارب في مالها من المضاربة له ذلك ولو استدانت على
 المضاربة للنفقة فانه يرجع في مال المضاربة كافي الذخيرة
 وهذه النفقة ولو لم يكن المضارب الاستدانة مقبلة
 بغير النفقة ولو لم يكن المضاربة قبل ان يرجع لم يرجع على
 المالك وفي محيط السرخسي ولو اشترى طعامه وكسوته وهذه
 او استاجر ما يركب عليه فضاء المال لا يرجع به كذا على رب
 المال وفي المبسوط اذا استاجر دابة ليحمل عليها شاة
 المضاربة او اشترى طعاما للمضاربة فضاء المال قبل ان
 ينفق

يتقدم انه يرجع بذلك عا رب المال وهو من هنا ظهر الفرق بين
 مالوه كذا راس المال قبل ان ينفق او بعد فتنسب ويأخذ
 المالك قد رما انفق المضارب من راس المال ان
 كانت ربة يعني اذا ربح المضارب اخذ رب المال قد رما
 انفق المضارب من راس المال حتى يتم به راس المال فنقول
 من راس المال متعلق بانفق لا بقوله ياخذ في ذلك
 اشارة الى ان المضارب له ان ينفق على نفسه من مال
 المضاربة قبل ان يربح فان استوفاه ايا استوفى في راس
 المال راس ماله وفضل شيء من الربح اقسما على الشرط
 الواقع بينهما والذو ضمة تغيير الماتن وتجب النفقة من الربح
 ثم نازد على راس المال اقسما له لان ما نفقة المضارب
 في سهميه تجعل كالحا كذا والها كذا من مال المضاربة يعرف
 الى الربح لا يشع كما مر مستأني باب السابق
 وان لم يظهر في مال المضاربة ربح شيء عليه اي على
 المضارب من ضمن ما نفقة بالمعروف في محاشية
 فند بالنفقة لانه لو كان في المال دين غيرها قد
 انما هو على راس المال مع وقد مر بعض مسائل
 نفقة المضارب في باب السابق تحت قول انفسه
 ولو مات رب المال لم ينفق في السودة التي ذراها
 تحت قول الماتن وتصل بموت احدها وان باع
 المضارب المتاع الذي انفق عليه ببيع من رجة
 حسب المضارب ما انفق على المتاع من الحلال
 اما اجرا ما جله واجرا لسمسار وهو الدال الذي
 يسمى به المتشاي من غير حمل بضاعة معه بخلاف
 مطلق الدال في انه يخذ ويسعى والقصار والصباغ
 ونحوه كالطراز والنفقاش واللقاف مما عتس

بين التجار وتصور صفه اى الى قبر راس المال في بيع
 المراجعة ويقول البائع قام على كذا ايضاً الى راس
 المال ما يوجب زيادة فيه اى فى راس المال لا يربح
 بالزيادة على الثمن صارت كالثمن زيلنى حقيقة كالصنع
 او حكماً كالقصار واللفاف والحال وهذا مستغنى عنه
 بما قبله او اعتاده اى اعتاد التجار ضده الى راس المال
 وقد تقدم كاجزى التمسار وهذا كخراج ما تقدم متناه
 اما غنياً والتجاري يضمن ما لا يضمن هو الاصل الذي
 يلاحظ في بيع المراجعة نهاية لا يضمن المضارب ما انفق
 على نفسه في تسويته وطعامه وركوبه وذهنه وغسل ثيابه
 وما لا بد منه لعدم الزيادة في العين بما انفقه لا في
 حقيقة ولا في حكمة ولعدم العادة من التجارة وضع مثله كـ
 مضارب دفع له رجل الف بالنصف شرب المضارب
 بالثمن بجزاى تشاير وقيل متاع البيت وقيل ثياب الكتان
 والقطن ذراع مسكين ويؤيد الاخير ما قال محمد في السير
 الرز عند اهل الكوفة ككتان او القطن لا ثياب الصوف
 والخز كما في المغرب وباعه اى الرز الفين وشره عند
 المضارب هما اى بالالفين عبداً ولم يتقد الثمن وضد
 اى الالفات اى هلكا في يد اى يد المضارب من غير
 تفسير منه برهان وانما ذكر الفعل لان الالف مذكور
 كما في الصحاح في ~~فصل المضارب~~ قبل نقدها اى قبل بيعها
 المشتري الالفين لبائع العبد غرم المضارب نصف الزرع
 وهو ربع اى ربع الالفين لان المال لا صار الفين
 ظهر الزرع في المال وهو الف وكان بينهما نصفين فنصف
 المضارب منه خمسة فاذا اشترى بالالفين عبداً

صار

صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة اربعة لرب المال
 ثم اذا ضاع الاثمان قبل انفق كان عليها ضمان العبد
 على قدر ملكها في العبد فربعه على المضارب وغرم المالك
 وهو رب المال المالى وهو الف وخمس اية لانه المضارب
 الالفات يجبان جميعاً لبائع على المضارب ثم يجمع
 المضارب على رب المال بالف وخمس اية لانه المضارب
 هو المالك للمقد واحكام المقدم ترجع اليه افا دعه
 الاثني في كمن استشكل الشيخ الرحمتي غرامة الشراء
 لان مال المضاربة في يده اى امانة وما شراها اى شراها
 للمضاربة الا ترى انه بعد اقتسام الزرع قبل فسخ المضارب
 لو وقع خسرات يسترد منه الزرع فعلمنا ان الزرع لم يملكه
 بمجرد حصوله ولم يقع الشراؤه فلنتامل وجهه اهو
 يصير رب المال ملكاً للمضارب كما راجع عن المضارب
 وعلى خروجه بقوله كونه اى ربع العبد مضمون
 عليه والحال ان مال المضاربة امانة وبهذه اى يتناقص
 الضمان المهرم من قوله مضمونا ومعنى الامانة تواف
 وباقيه وهو ثلاثة اربعة اى اى للمضاربة ورأس
 المال وهو جميع ما دفع المالك الى رب المال وهو الف
 راس المال الفان وخمس اية لانه دفع مرقه الف في
 ابتدا عقد المضاربة ثم دفع ثانياً في غرامة العبد الفين
 وخمس اية ولكن راجع المضاربة في بيع العبد الفين
 فقط يعني ولم يجب الخمس اية فيها لوباع العبد المراجعة
 لانها كانت رجاءه من قيمة البعثة قال لا اية اى اى
 المال شراؤه اى العبد المذكور بها اى بالالفين فقط
 ويظهر ذلك فيما لو بيع العبد المذكور بضعفهما

ربة

رب المال
في المضاربة
بالمضاربة
بالمضاربة

اي باربعة الاف وهي ضعف الالفين فخصتها اي فخصته
المضاربة ثلاث الاف لان ربحه اي ربع العبد الموزون
للالف الرابع في بيع المراجعة المذكورة ملك للعبد المضارب
والزبح منه اي من الثلاثة الاف انما هو نصف
الالف وهي خمسمائة ويكون ذلك مشتركا بينهما ان
بمرب المال والمضارب يصيب كل واحد منهما ما يرب
وخمسون لانه راس المال كما تقدم التنبيه عليه مبتدئ
الفان وخمسمائة في اخذ المالك الفيف وسبعمائة وخمسين
ويأخذ المضارب من الاربعة الاف التي يبيع بها العبد
مراجعة الف ومائتي وخمسين ولو اشترى المضارب
من رب المال بالف عبد اقبلته الف كان شراءه رب المال
بنصفه اي بنصف الالف وصورة كما في البدايع رجل
دفع الى اخ الف مضاربة وقد كانت اشترى رب المال
عبدًا بمائة فباعه من المضارب بالف ربح المضا
بنصفه اي فان المضارب يبيع مراجعة على خمسين
لان عقد المراجعة عقد امانة فيجب تنزيهه عن خمسين
وعن شبهة التخيئة والعقد الاول وقع ورب المال
والثاني كذلك لان شراء المضارب لا يخرج عن ملكية
رب المال الا انه صح العقد بزيادة فائدة وهي يورث
العبد والتصرف للمضاربة فيبقى شبهة عدم وقوع
العقد الثاني فيبيعه مراجعة على اثنين الاول ودللك
خمسمائة تلي عن الاستيعابي قال في البدايع الا
اذا اشترى امرئ رجلاً فيبيعه كعبد نشأ وكذا عتقه
اي بان اشترى المضارب عبدًا بمائة فباعه من
رب المال بالف يبيعه مراجعة على خمسمائة لان المبيع
المال

المال يبيعه كما للمعدوم ذبح العيني لانه اي المضارب
في مسألة المتن وكله اي وكيل رب المال فبيعه من المضارب
كبيعه من نفسه وكذا لو اشتراه رب المال بالف وفيه
الف وباعه من المضارب بمائة وخمسمائة وما لا المضاربة الف
فانه يبيعه مراجعة على خمسمائة كما في البحر ولو في
التمخاضية نقله عن الاستيعابي اذا اشترى من رب
المال او رب المال اشترى من المضارب واراد ان يبيع
مراجعة فانه يبيع مراجعة على اقل الثمن وحصة
المضارب من الزبح وهذا لا يعمل على اطلاقه بل
نقله ان في المسألة تفصيلاً وذلك انه لا يعمل على ان لا
يكون فضل في قيمة المبيع والثمن على راس المال وكان
فان الاول لا يبرح الا على اقل الثمن فقط سوا ما
رب المال على المضارب بالاثني والعقد وفي الثاني
وهو ما اذا كان فيها فضل بان اشترى رب المال عبدًا
بالف درهم قيمته الفان ثم باعه من المضارب بالفين
بعد ما عمل المضارب في الف المضاربة وزبح فيها الفان
يبيعه مراجعة على الف وخمسمائة وكذا اذا كان في قيمة
المبيع فضل دون الثمن بان كان العبد يساوي
الف وخمسمائة فاشتراه رب المال بالف فباعه من
المضارب بالف سبعة المضارب مراجعة على الف ومائتين
واما اذا كان في الثمن فضل على راس المال ولا فضل
في قيمة المبيع بان اشترى رب المال عبدًا بالف
في قيمة الف باعه من المضارب بالفين فانه يبيعه مراجعة
على الف فهو كسالة الكتاب في الاصل ان هذا
المسألة على اربعة اقسام قسمان لا يبرح فيها الا على اثنى

بهرب المال إذا كان لا فضل فيها أولا فضل في قيمة البيع
 وقسم أربع على ما اشترى بهرب المال وحصة المضارب
 وهما إذا كان فيها فضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا
 إذا كان البائع رب المال وإذا كان البائع المضارب فهو
 على أربعة أقسام أيضا الأول أن لا يكون فضل فيه
 بأن كان رأس المال الف فاشترى بها المضارب عبدا
 بخمسة قيمة الف وباعه من رب المال بالف فان رب
 المال يلزم على ما اشترى به المضارب الثاني أن يكون
 الفضل في قيمة المبيع دون الثمن فإنه كالاول الثالث
 أن يكون فيها فضل فإنه يربح على ما اشترى به المضارب
 وحصة المضارب الرابع أن يكون الفضل في الثمن
 فقط وهو كالثالث كذا في المحيط مختصرا ولو اشترى
 المضارب عبدا بالف وباعه من رب المال بالف وما يبيع
 بأعرب المال مائة بالف وبما في الكافي ولو اشترى
 رب المال بخمسة وباعه من المضارب بالف وبما يبيع
 فإنه يبيع مائة على خمسة وخمسين ولو اشترى
 المضارب شيئا بائة مائة على خمسة في لا يحسب
 المضارب شيئا من حصة نفسه حتى يكون ما تقدم
 أكثر من الف فيحسب من حصة نفسه ما زاد على الف
 وعلى هذا القياس تجري المسائل كذا في الكافي ولو اشترى
 من رب المال عبدا بخمسة قيمة الف فان فباعه من
 المضارب بالف فإنه يبيع مائة على الف كما في
 محيط السرخسي ولو كان رب المال اشترى بالف وقيمة
 العبدان فباع المضارب بالف بائة المضارب

مراجعة

مراجعة على الف وان كان اشترى بهرب المال بخمسة وقيمة
 الف فباعه من المضارب بالف بائة المضارب مائة
 على الف كما في المبسوط ولو اشترى بهرب المال سلعة بالف
 درهم تساوى الف وخمسة فباعه من المضارب بائة
 وخمسة فان المضارب يبيعها بمائة بالف وما يبيع
 وخمسين إذا باهى الأربعة وجهه كما في البدايع ولو
 كان رب المال ملكا العبد بغير شيء فباعه من المضارب
 بالف المضاربة لم يبعه بمائة حتى يبي أن اشترى
 من رب المال كما في المبسوط اشترى المضارب عبدا
 بخمسة قيمة الف فباعه من رب المال بالف فإنه
 يبيع مائة على خمسة كما في محيط السرخسي
 ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى
 المضارب بها عبدا فباعه من رب المال بالف بائة
 بأعرب المال مائة على الف وخمسة ولو كان
 المضارب اشترى العبد بخمسة مائة على الف وخمسة
 رب المال بالف بائة درهم فإنه يبيع مائة على الف وخمسة
 الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسة مائة على الف وخمسة
 ويخرج عنه خمسة مائة رب المال وخمسة مائة
 على الف بائة رأس المال وان بقي من المضاربة خمسة مائة
 في يد المضارب لم يحسب به ثمن هذا العبد ويستوي
 أن كان قيمة العبد أقل من ذلك وأكثر في هذا الوجه كما
 في المبسوط اشترى المضارب عبدا بالف قيمة الف بائة
 ثم بأعرب الف من رب المال فإنه يبيع مائة على الف بائة
 في محيط السرخسي ولو اشترى المضارب بالف عبدا فباعه

الرادان يبيعه مائة باعه في قول ابي ح مائة على الف وتما
وعندها يبيعه مائة على الف ويستأيه كافي المسووط
ومنهما ذكر من قوله ولو شري من رب المال الخ علم جوار
شر المال كذا يرب المال من المضارب وعكسه ايم جوار شر
المضارب من رب المال قال الشيخ الرضا ما شرنا الى كذا
من المضارب ما مال المضاربة فانه وان كان مال كذا كذا
لا يمكن رب المال تصرفه بعد صيرورته عرضا وصحة
العقد تفهم حصول الثمرة وقد حصل له بشرائه جوار الشر
واما شر المضارب من رب المال فهو صحيح لان ما شرناه لا يمكن
فيه العيب ولا التصرف وهو وان شرناه للمالك لانه وكيل
عنه لكن لشرايه فانه وهو حصول الزرع له وفيه فائدة
للمالك ايضا لانه رجاء يعجز عنه بيعه بنفسه هو فسر وع
في المراجعة بني المضاربين قال محمد في الاصل اذا دفع الرجل
الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى اخالف
درهم مضاربة بالنصف فاشترى احد المضاربين عبدا
تجتمعا به من المضاربة فباعه من المضارب الاخر بالف
قالوا الثاني ان يبيعه مائة مائة على الف والى الف
باعه الاخر من الثاني بالف في المضاربة والى الف من
مال نفسه فان الثاني يبيعه مائة على الف وكان الاول
وحسين لان الثاني اشترى نصف لنفسه وقد كان الاول
اشترى ذلك النصف بما بين وخمسين فما في البداية ولو دفع
الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى اخالف
درهم مضاربة بالنصف فعمل الاخر بماله حتى صارت
الف ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبد او باعته
الاخر بالالف التي في يده وقبضه الفادهم فان

في المضاربة
الاجمعي

من رب المال بالفين ثم ان رب المال باعه من اجنبى مسووط
بثلاثة الف ثم اشترى اه المضارب من الاجنبى بالفين لم يخل
ان يبيعه مائة في قوله ايم ح الا ان بين الامر على وجه
وعندها يملك يبيعه مائة على الف كافي ايم ح ولو كان
المضارب باع العبد من رب المال بالف وخمسين ثم باع
رب المال من اجنبى بالف واستأيه ثم عمل المضارب بماله
وخمسين حتى صارت الف فاشترى بها العبد من اجنبى
فانه يبيعه مائة في قولها على الفين وهو ظاهر وان
في قول ابي ح يبيعه مائة على الف واربع مائة ثم اشترى
المضارب مائة بالفين ثم حط رب المال عن المضارب الخمسين
ثلاث مائة وهو الخمسين حط الاجنبى من المضارب الخمسين
وذلك اربع مائة ويبيعه مائة على الف وست مائة
الا ان يبيع وعندها يبيعه مائة على الزرع وعلى راس الما
ما حط رب المال عن الاجنبى يقسم على الزرع وعلى راس الما
الثلاث مائة من راس المال والثالث من الزرع فيكون الحظ
من الزرع مائة ويشتري ربي مائة ثم حط على الاجنبى ان يحط عن
المضارب مثله ذلك فيحط الاجنبى عن الثمن اربع مائة ثم يضر
ايضا عن ثمن المضارب زرع مائة وذلك اربع مائة وقد
طرح اربع مائة من الف وست مائة يبيع الف ومائتان ثم في
حط السرخسي ولو كان المضارب حط عن رب المضارب
من الثمن الذي ولاه به العقد ما بقي درهم فان رب
المال يحط الى بيت وحصلتها من الزرع وهي مائة درهم
عن الاجنبى ثم يحط الاجنبى عن المضارب هذه
الثلاث مائة وحصلتها من الزرع وهي مائة فيبقى العبد
في يد المضارب بالف وست مائة من راس الما

الثاني يبيع مراحة على الف وخمسة ولو كان لا ورأى اشترا
 بخمسة من المضاربة وخمسة من ماله والمساكنة على خاها
 باء الاخر مراحة على الف وخمسة ولو كان الاول اشتراها باء
 من عنده وخمسة من المضاربة والمساكنة على خاها باء
 الاخر مراحة على الف وثمانية وثلاث وخمسة من ماله
 ولو كان الاول اشتراها بالف المضاربة وخمسة من ماله
 فان الاخر يبيعهم ايضا مراحة على الف وثمانية وثلاث
 وثلاثي وثلاثمائة المسبوط لو دفع الى احدهما الف والى
 الاخر الفين فاشتري صاحب الف عبد بها وباعه من
 صاحب الف الفين بالالف باء مراحة على الف وخمسة على
 ولو كان الاول يشتراها بخمسة باء مراحة على الف وخمسة
 الف ولو اشتري الاول بالف المضاربة ثم باء مراحة على الف
 بثلاثمائة الف فان المضاربة والف من ماله باء
 مراحة على الف وسدس الف ولو كان الاول اشتراها بخمسة
 من المضاربة والمساكنة على خاها باء الاخر مراحة على الف
 وخمسة اسداس الف كافي مسبوط ولو اشترى وبوراشع
 الى رجل الف درهم مضاربة والى اخر الف درهم مضاربة
 فاشتري الاول عبد بالف من ماله وخمسة من المضاربة
 ثم باء مراحة من الاخر بثلاثمائة الف من ماله والف المضاربة
 فان الاخر يبيع مراحة على الف وستماية وستة وكثير
 درهم وثلاثي درهم كافي المسبوط ولو اشتراها الاول
 بالف المضاربة وخمسة من ماله باء مراحة على الف وخمسة
 بالبق المضاربة والف من ماله باء مراحة على الف وخمسة
 كافي مسبوط السرخسي ولو دفع الى رجل الف بالنصف
 ودفع الى اخر الف بالنصف فاشتري الاول جارية

من ماله بالف من ماله وخمسة من المضاربة وباعها
 من الاخر بثلاثمائة الف درهم الف من المضاربة والفين
 من ماله فانه يبيعها مراحة على الفين وثمانية وثلاث
 وثلاثي وثلاثمائة فاذ اقبض الثمن اخذ لنفسه من الثمن
 حصته البقى درهم وكان ما بقى من المضاربة فان كانت
 الثمن الذي باءها به اربعة الاف درهم كان له خاصة من
 ذلك اثني عشر جزا من سبعة عشر والباقي يكون من
 المضاربة كما في المسبوط ولو اشتري عبد بالف المضاربة
 وخمسة من ماله وباعه من الثاني بثلاثمائة الف
 المضاربة والفين من ماله باء على الفين وثلاثي الاف وهو
 الصحيح كافي مسبوط السرخسي فسرورع في بيع المضارب
 مراحة او تولية على الرقم وغيره لو اشتري بالف
 المضاربة كافي المسبوط ولو اشتري مضارب جاريين
 مالم يبيع كافي المسبوط ولو اشتري مضارب جاريين
 احدهما بالف والاخرى بالفين ثم اراد ان يبيعها مراحة
 على ثلاثمائة الف درهم فله ذلك وان باع كل واحد منهما
 على حدة مراحة على ثمنها جاز عند ابي حنيفة ويوسف
 على حدة مراحة على ثمنها جاز عند ابي حنيفة ويوسف
 فان زاد في ثمنها ما به درهم واراد ان يبيعها مراحة
 باءها جميعا على ثلاثمائة الف درهم وما به درهم وان اراد
 ان يبيع احدهما مراحة على حدة لم يكن له ذلك لو كان
 اشتراها ثمن واحد ان يبيعها جميعا مراحة على الثمن
 وليس له ان يبيع احدهما مراحة على حصتها من الثمن
 كما في المسبوط ولو اشتري المضاربة متاعا بالف درهم
 ورثة بالبق درهم قال المشيخي من ابيهم مراحة على
 رقة فان بين المشتري رقة وهو جاز في بيعه وان

فروع في بيع
 المضارب رقة
 او تولية على الرقة
 او غير

وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كافى محيط الستين
لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانتفض عند
حجته يساوي ثلاثة دراهم ثم باعه بوضيفة درهم كانت
الثمن خمسة دراهم ولوقال بوضيفة درهم درهم كانت
الثمن عليه ثلاث دراهم وثلاث ولوقال بوضيفة درهم
نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلاثي وتلك لوقال
بوضيفة عشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب
عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يزن
به ان يسلم الجارية مراعاة على الثمن ولا تولية الا من
نذى بمك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من
رجل اخر وهبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية لم يجر
اوتولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب
له اعلام مناجاة وتولية جازة كذلك ويبيع المضارب
الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم
على راس المال فاجاز ب العبد البيع جازة الجارية
تكون للمشتري من المضارب وياخذ المضارب اعلام
وياخذ من المشتري منه تجارية عشرة دراهم ويبيع
مولى اعلام على المشتري بقيمة اعلام ولو كان في
يد المضارب جارية من المضاربة فباعها بعلام وثق
بضائمان المضارب باع اعلام من صاحب الجارية
بربح عشرة احد عشر كان البيع فاسدا ولو باع
الاعلام من رب الجارية بوضيفة عشرة احد عشر كان
البيع جائزا ويعطيه المشتري من تجارية عشرة
اجزا من احد عشر جزا ولو قال ابطل هذا الفلانة
بربح عشرة دراهم كان جائزا وياخذ الجارية وعشرة

يعلم المشتري كم ربحه فالبيع فاسد فاذا علم بالربح كم هو فهو
بالجائز ان شاء اخذ وان شاتركه فان قبضه فباعه ثم
علم ما ربحه فرضي به فوضاه باطل وعليه قيمته والتولية
في هذا كالمراجعة فان كان المضارب ولاه رجلا بربحه
ولا يعلم المشتري ما ربحه ثم باعه المضارب بعد ذلك من
اخر بيعا صحيحا جازا لم يكن الاول قبضه وتلك لوقال
كان الاول علم بربحه فسدت حتى باعه المضارب
من اخر بيعا صحيحا فان رضى الاول بعد ما علم بربحه
ثم باعه المضارب من اخر بيعا صحيحا فالبيع الثاني
باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه
الوجه ثم باعه المضارب من اخر كان البيع الثاني
باطلا وان علم الاول بالربح فتقص البيع لم يجز البيع
الثاني ايض ولو كان المضارب اشتريا لمتاع بالف
ثم قال رجل ابطل هذا المتاع مراعاة بربح مائة علم
الذي درهم ولم يسم ربحا ولا غيره فاشتره ثم علم ان المضارب
كان اشتراه بالف فالبيع لازم بالذي درهم ومائة درهم
ولا باس للمضارب بما صنع كما في المسبوط لوقال
يعتد هذا بربح الدرهم درهم يكون الثمن عشرين اذ
اشتره بعشرة ولوقال بربح الدرهم درهم يكون الثمن
ثلاثي ولوقال بربح عشرة خمسة كان الثمن خمسة
عشرون تة لوقال ربح الدرهم نصف الدرهم ولوقال
بربح عشرة خمسة عشر يكون الثمن خمسة وعشرين
قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وتة لوقال
لوقال بربح عشرة احد عشر ونصف كان الربح درهم
ونصف ولوقال بربح عشرة عشرة وخمسة وخمسة
وعشرة

درهم ولو قال ابيعك بوضيفة عشرة دراهم من راس المال
كان البيع باطلا كما في المبسوط لو كان راس المال الف
بيسا بورية فاشترى به عبد ثم باعه بالف مروزية قال
اشترى بالف نيسا بورية وابعده بمراجعة مائة فعلم
المشتري ان النسيان بورية ومائة مروزية ولو قال بربع عشرة
احد عشر كان النسيان بورية ومائة مروزية ولو قال بثلث
بوضيفة مائة كان النسيان بورية ومائة مروزية
واذا دفع مالا مضاربة الى رجل فاشترى بها جارية
وقبضها وباعها بفلان وتقابضا فزادت الجارية في يده
المشتري او وددت ثم باع المضارب بفلان من ربح الجارية
بربح مائة درهم وهو يعلم بالولادة فان كانت الزيادة
في البدن اخذ الجارية ومائة درهم وان كانت قلت
فان شئ المضارب اخذ الجارية ومائة درهم وان شئ
نقص البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا
كما لمراجعة وان كانت المضاربة الف درهم فاشترى بها
جارية وباعها بالف وخمس مائة ثم اشترى بها بالف
باغيا مراجعة على الف درهم عندها وعند باع على
خمس مائة ولو كان باعها بالف درهم وكرخطة وسقط
او بالف درهم ودينار ثم اشترى بها بالف درهم لم يبيعها مراجعة
عند باع ولو كان باعها بمائة دينار وقبضت اكثر من
الف درهم ثم اشترى بها بالف درهم لم يبيعها مراجعة في
قيام قول ابي حريح ولو كان المضارب باع الجارية
بشيء من الكيل والوزن او بعرض قيمة الترمين
الف درهم ثم اشترى بها بالف درهم فله ان يبيعها
مراجعة على الف كما في المبسوط ولو اشترى المضارب

بالغيا اي بالف المضاربة عبد اقيمة الفان ففصل
العبد رجلا خطا ان كان رب المال غايبا فليس لاحباب
الجنانية ان يطالبوا المضارب بالرفع وانفدا ولا يلزم على
الفلان سبيل الا ان لهم ان يستوثقوا من الفلام بغير
ايمان يقدم المولى وكذا لا يجاب المولى بالرفع اذا كان
المضارب غايبا وليس لاحد هاهنا يهدي حتى يحضن
جميعا فان فدي كان متطوعا في الفداء ان ادب دين
غيره بغير امر وهو غير مضطرب فحرفا اذا حضرا دفعا
او فديا فان دفع فليس له شي وبطلت المضاربة
وان فديا كان بعد عليها ارباعا وخرج العبد من
المضاربة كما يتلوه وتدلثة ارباع الفداء على المال
وربما اى ربع الفداء على المضارب على قدر ملكها يعني
ان الفداء مائة ثم قد كان الملك بينهما ارباعا لانه
لما صار للمال عينا واحدا وظهر لربح وهو ان يبيعها
والفارب للمال والعبد الجاني المفدي بخدم المالك
ثلاثة ايام ويخدم المضارب يوما لخروج عتق
المضاربة بسبب الفداء لا تتنا في كما سريعت اذا فدياه
خرج العبد كله عن المضاربة اما نصيب المضارب
فلا نه صار مضمونا عليه على ما بينا واما نصيب
رب المال فنقصا القاطع بانقسام الفداء عليها لانه
قضاء بالفداء لا يتضمن قسمة العبد بينهما لانه
الخطاب بالعقد لا يوجب سلامة المفدي ولا سلامة
الا بالقسمة وقد يتقوله قيمة الفداء لانه لو كان قيمة
الفاء فقدر الجنانية الى رب المال لان الرقبة على ملكه
سلامة للمضارب فيها وليس للمضارب ان يدفع ولا يفد

من مال المضاربة فان فداها المضارب من ماله كان متطوعا
لا يرجع في مال المضاربة وبيعت العبد على المضاربة كما لو
فداه اجنبي وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد
فاختار الفدا فانه تبطل المضاربة ولو كانا خريزين يقال
لرب المال ادفعه او افده فاذا اختار احدهما انتقضت
المضاربة ولو كان المضارب غايلا لم يكن رب المال ابدي
وانما له ان يفدي كما في المحيط وانما لم يكن له الدفع في
غيبه المضارب لان المضارب له فيه حق ملك حتى ليس
لرب المال ان يأخذ ويمتنع من بيعه كما كرمون اذا جنى
خطا لا يدفع الا بحضرة الراهن والمضارب له في مطلقا دون
انه يشتري حضره رب المال والمضارب له في مطلقا دون
الفدا الا اذا لم يبيع المضارب الفدا وقبضه مثل راس
المال فرب المال يدفعه لتعنته ولو اختار المال له فليكون
للعبد في الخفية واختار المضارب الفدا فله ان يبيع
للمضارب ذلك ولا يضره مخالفة لمولى لتوقل المضارب
الزبح في العبد المشتري من مال المضاربة حينئذ يبيع
كما في المضارب يقول انا افديه حتى يبيعت على المضاربة
فابيعهم حتى ارجع فيه فليس لرب المال الدفع ايضا
وذلك لا يبيعت لئلا يغيره عن المضاربة حتى
صار للمال عرضا ولما اذا كان العبد جميع راس مال
المضاربة فلا يلزم المال دفع المال لفدائه لانه لم يضر
الا على ما دفعه اليه ولا يلزم الانسان اتلاف ما له
رحمى وقرال السيد احمد قوله لتوقل الزبح هذه المسألة
العلقة محلها في اذا كانت قيمة العبد الف فان المضارب
يريد بالفدا استيفاء العبد بتمامه للمضاربة ولما في
صورة

صورة المص فكل ما كثر من اراد ان يدفع دفعه ومن اراد ان
يفدي فدي ولا يلزم احدهما ان يفعل فعلا الاخر والزوج في
مسألة المص ظاهر لا متوهم فاما قلت ويؤيد ما في
البدائع في مسألة المص حيث قاله فان اختار احدهما
الدفع والاخر الفدا فلها ان تداه قال محمد بن
الاصم اذا دفع الف المضاربة فاشترى المضارب بها
عبد ايساوي الفا او اقل من ذلك او اكثر فادعي اوليا
القتيل على العبد انه قتل بالدم عدا او جعدا لعبد ذلك
فبهن اوليا القتل فان كان رب المال والمضارب
حاضرين فان البينة على العبد معسوعة فاما اذا كان
غائبا او احدهما فعند ابي يوسف ربح تقبل كما في
المحيط ولا خلاف ان العبد لو اقر بالقتل عدا فانه
يقض عليه بالقود حضرا ولم يحضر ولو اقر العبد
بذلك وهما حاضران كذا به فيه والمقتول وليان ففدا
احدهما فان حق الولي الاخر باطل وكذا لو كان المص
صدقة وعبد كانه مشغول براس المال فان المضارب
فيه كلاجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدقه
المضارب نظرا الى حصته من الفضل فقبله ادفع
نصف حصته الى الولي الذي لم يبعف او افده
فاذا اختار احدهما بطلت المضاربة فيما خذ ربحه
المال من العبد قد راس ماله وحصته من الزبح وبما
المضارب نصف حصته الذي بقي كما في المستوسط
فاما لو كان به المضارب وصدقه رب المال فهدا على
وجهي اما ان يكون قيمة العبد مثل راس المال
او اقل بان كانت الفا او اقل او كانت اكثر فان كانت